

د. الطاهر جبلي

الإمداد بالسلاح

خلال الثورة الجزائرية

1954 - 1962

وزارة الثقافة

دار الأمة



الدكتور: الطاهر جبلي

الإمداد بالسلاح
خلال الثورة الجزائرية
(1954 - 1962)

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة

في إطار تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015



دار الأمـــة©

للطباعــة والنشــر والتوزيــع

ص. ب. 109 **برج الكيفان** 16120 **الجزائر**

الهاتف / فاكس : 213.23.82.22.83+ / 213.23.31.33.06+

email : oummabooks@gmail.com

إيداع قانوني: 1304 - 2013

ردمك: 978-9961-67-289-1

طبعـة 2015


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهــداء

إلى والدي طيب الله ثراه.

إلى والدتي جزاها الله عني خير الجزاء

إلى زوجتي، بفضل صبرها المسؤول قاسمتني العناء

المادي والنفسي، فلها مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان.

إلى وَلديّ عبد النور ويوسف عبد الرحمن.

إلى الأستاذ المحترم الدكتور: بن يوسف تلمساني عرفاناً وتقديرا على كل ما قدّمه لي من مساعدات معنوية في سبيل إنجاز هذا البحث، فله مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

إلى كل طلبة قسم التاريخ بجامعة تلمسان.

إلى كل الوطنيين وأصحاب القيم والمبادئ الثابتة والأوفياء والغيورين على هذا الوطن.

إلى كل شهداء ثورتنا المباركة.

كلمة شكر وعرفان

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذين المحترمين الدكتور: جمال قنان والدكتور بن يوسف تلمساني عرفاناً بكل ما قدّماه لي من مساعدات معنوية في سبيل إنجاز هذا البحث، فلهما مني أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

المقدمة

المقدمة

لا يزال خوض غمار البحث في تاريخ الثورة التحريرية بالنسبة لجيل الباحثين الشباب محفوفا بالمخاطر والمطبّات ولم يكن هذا الأمر ممكنا لولا ثلة من الأقلام الجزائرية الأصيلة التي تولى أصحابهاإزاحة جزء هام من الإرث الضخم الذي تركته المدرسة التاريخية الاستعمارية التي مازالت مفاهيمها ومصطلحاتها وتصوراتها وطروحاتها تعرف بعض الرواج بالنسبة لمواضيع ظلت بكرا ولم تتناولها أقلام جزائرية في شكل بحوث تاريخية جادة بعد.

وفي هذا السياق كان اختياري لموضوع «الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية (1954-1962)» مسايرا لسلسلة المشاريع الهادفة إلى إثراء البحث وتوجيهه نحو مسائل ومواضيع ذات ارتباط بالتاريخ الوطني عموما والثورة التحريرية بشكل خاص.

ولا يخفى على الباحث في هذا الميدان مدى الأهمية التي يكتسيها موضوع التسليح إذ يجب الإشارة إلى أن الدعم بالسلاح شكل في كل الأحيان الشريان الرئيسي لجميع الثورات التحررية في العالم وعند الحاجة الملحة لمصادر التسليح والمال تلجأ تلك الثورات إلى استدراك الوضع بوضع مخططات ومشاريع للطرق والمسارات التي من شأنها تسهيل عمليات الإمداد بالعتاد العسكري انطلاقا من قواعد لوجستيكية محددة.

ومما لاشك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954 إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشروسأحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع شامل يعنى

بالبحث في مسائل التسليح الذي يمكن اعتباره أحد أهم الروافد التي ساهمت في صناعة العديد من الانتصارات العسكرية خلال سنوات الثورة التحريرية والوقوف عند الظروف والإمكانيات التي سخرتها قيادة الثورة لتأمين هذا النوع من العمليات العسكرية.

وانطلاقا من أهمية الموضوع وحساسيته لارتباط جانب كبير منه بالنشاط السري والمخابراتي بالنسبة للطرفين (جبهة وجيش التحرير الوطني- والمصالح الفرنسية الخاصة) تولّدت لدي الرغبة في هذا الموضوع بالذّات دون غيره من المواضيع الأخرى ولعل من أهم الأسباب والدوافع التي كانت وراء ذلك الاختيار نذكر منها:

1- الرغبة الملحة في محاولة إثراء وتعميق مستوى المعرفة التاريخية فيما يتعلق بمسائل الدعم بالأسلحة ومدى أهميتها في حيوية النشاط الثوري، وتقديم دراسة تندرج في إطار إعادة كتابة تاريخ الثورة التحريرية والمساهمة في بناء مدرسة تاريخية وطنية بأقلام جزائرية أصلية.

2-الكم القليل من الدراسات حول موضوع الدعم بالسلاح على يد بعض الشخصيات من جيل الثورة التحريرية لا يزال غير كاف لبناء تصور تاريخي دقيق لعدم امتلاك أصحاب تلك الكتابات لأدوات الكتابة التاريخية الأكاديمية (وفي هذا السياق نشير إلى كتابات (عبد المجيد بوزبيد ومراد صديقي) .

3- الإلمام بالدور الكبير والأهمية البالغة التي لعبتها شبكات الدعم بالسلاح لإمداد الثورة بالأسلحة منذ انطلاقتها مع التركيز على جهود ومساعي ثلة من قادة الثورة البارزين في الداخل والخارج الذين يعود لهم الفضل في نجاح أولى مشاريع تمويل الثور ة بالسلاح ثم وضع قواعد شبكات الدعم بالسلاح بعد مؤتمر الصومام 1956.

4- تبيان الارتباط العضوي بين فكرة العمل المسلح والتسليح كضرورة ملحة لاندلاع الثورة التحريرية مع التركيز على تطور مشكل التسليح منذ ما قبل الانطلاقة إلى وقف إطلاق النار (1947-1962).

5- الإحاطة بالظروف والأوضاع الصعبة التي واجهت قادة الثورة خلال عمليات إمداد الثورة بالسلاح مع التركيز على أهم القواعد الخلفية للثورة خارج إطارها الإقليمي من خلال رصد الدول التي لعبت دورا بارزا في مد العون المادي للثورة الجزائرية (مثل تونس المغرب ومصر والعراق والصين....)

6- دحض وتفنيد الطروحات والمزاعم التي تضمنتها بعض الكتابات الفرنسية التي الفت الكتابة بنظرة ملؤها الغلو والتحيّز لخدمة الأهداف الاستعمارية وإضفاء الشرعية على الفعل الاستعماري (مثل طروحات ايف كوريار وجون فوجور وجاك ديشمان وهنري لومير...وغيرهم».

7- تحديد النتائج والآثار التي انعكست بسبب مشكل التسليح على الأداء المتميز للعمل الثوري من جهة وعلى طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة التحريرية السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية.

وقبل خوض غمار البحث في صلب هذه الدراسة التي سوف أحاول أن تكون جامعة قدر الإمكان يستحسن طرح الإشكالية التي سيتّم إخضاعها للبحث والتحليل انطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة (أرشيف، مقابلات شخصية وشهادات شفوية ومكتوبة، ومذكرات شخصية لبعض قادة الثورة وقادة الجيش الفرنسي، وكتابات عربية وأجنبية وملتقيات ومقالات ودوريات وتقارير الولايات).

وتتوقف إشكالية الدراسة على الإجابة عن جملة من التساؤلات المرتبطة بموضوع الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية (1954-1962) وهي تساؤلات من قبيل :

- متى بدأت عملية التسليح الأولى؟
- كيف تمت خطوات التحضير المادي والبشري لانطلاق العمل المسلح؟
- ما هو حجم العدة والعتاد الذي توفر لرواد الثورة الأوائل عند انطلاقتها ليلة الفاتح نوفمبر 1954؟
- وما هو قدر الحاجة إلى السلاح في المرحلة الأولى للثورة التحريرية (1954-1956)؟
- ما هي أبرز المشاريع والمحاولات الأولى لقيادة الثورة لإيجاد حلول وبدائل لنقص الأسلحة والذخيرة قبل مؤتمر الصمام 1956؟
- إلى أي مدى نجحت قيادة الثورة في الخارج في إقناع الدول العربية والأوروبية بخصوص مسألة دعم الثورة الجزائرية بالمال والسلاح؟ وما هي أهم شبكات التسليح على المستويين العربي والدولي؟.
- وكيف كان يصل هذا السلاح إلى الثوار المقاتلين في جبهات القتال؟وما هي مصادره الداخلية والخارجية؟
- ما هي الطرق والوسائل التي انتهجتها سلطات العدو لحصار الثورة وخنقها عبر الحدود الشرقية والغربية عندما يتعلق الأمر بخطي(شال-وموريس)؟
- وإلى أي مدى انعكست مشكلة السلاح على وتيرة العمل الثوري سياسيا وعسكرياّ؟
- كيف تعاملت قيادة الثورة التحريرية لإيجاد حلول وبدائل لمشكل التسليح على امتداد سنوات الكفاح ا لمسلح؟
- وماهي نتائج وآثار مشكل التسليح على طبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الداخل والخارج؟

- وماهي أهم القواعد الخلفية للثورة في الخارج ومدى مساهمتها في تعزيز شبكات الدعم بالسلاح ؟.
- وما هو الحجم الحقيقي الذي تكفلت بأدائه هذه الشبكات في تفعيل العمل الثوري الميداني؟
- وإلى أي مدى نجحت قيادة الثورة عبر أجهزتها السياسية والعسكرية المتعاقبة في مواجهة مشاريع التطويق والخناق الاستعمارية الفرنسية؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات ذات الأهمية التاريخية البالغة ستكون بحاجة إلى مشروع بحث (خطة) تضمنت مقدمة ومدخلا وأربعة فصول وخاتمة وقائمة متنوعة من الملاحق أغلبها وثائق أرشيفية وبيبلوغرافيا متنوعة ومتميزة نظرا لطبيعة الموضوع في حدّ ذاته وهي كالأتـي:

* **المقدمة**:حاولت فيها إبراز أهمية هذه الدراسة والوقوف على خلفية البحث في موضوع سواء كانت الذاتية أو العلمية في آن واحد ثم تطرقت إلى تحديد الإشكالية وضبطها من خلال طرح مجموعة طويلة من التساؤلات المرتبطة بموضوع البحث ثم حاولت استعراض مراحله من خلال خطة مركزة وشاملة: تطرقت إلى المصادر والمراجع التي اعتمدتها وذكرت الأهم منها فقط وحددت المنهج المعتمد وانتهت في الأخير إلى تحديد جملة الصعوبات والمشاكل التي اعترضت البحث في بعض مراحله.

* **المدخل**: حاولت من خلاله قبل الولوج إلى صلب هذه المحاولة الوقوف على رصد المحاولات المبكرة لتجسيد فكرة العمل المسلح في مرحلة الحرب العالمية الثانية (1939-1945) من خلال معالجة بعض القضايا والمسائل التي ارتبطت مباشرة بمسألة توفير السلاح خصوصا تلك المحاولات الأولى لتجسيد فكرة الثورة ميدانيا من طرف ثلة من الرواد الأوائل في الحركة الوطنية قبل 1947.

* **الفصل الأول**: وقفت فيه على موضوع الثورة التحريرية في مرحلتي التحضير والانطلاقة بين سنوات (1947 – 1954) من خلال تتبع المحاولات اللاحقة التي شرعت فيها العناصر القيادية في ذلك الجناح المسلح الذي أنشأته حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية والمعروف في الأدبيات العسكرية بالمنظمة الخاصة مع التركيز على مشكلة التسليح التي كانت في اهتمامات وأهداف المنظمة للإسراع في تفجير العمل المسلح، ثم انتقلت إلى عملية الإعداد العسكري والتنظيمي لتفجير الثورة التحضيرات المادية والبشرية (العدة والعتاد) بين سنوات 1950–1954 على المستويين الداخلي والخارجي وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل حاولت قدر الإمكان انطلاقا من المادة التاريخية المتاحة رصد الإمكانيات المادية والبشريّة عند الانطلاقة بالأرقام والإحصائيات خصوصا عندما تعلق الأمر بعملية حشد الرجال والسلاح في المناطق الخمسة التاريخية ليلة أول نوفمبر 1954 معتمدا في ذلك على الشهادات الحيّة وتقارير الولايات التاريخية.

* **الفصل الثاني**: تناولت فيه دراسة مشكلة التسليح منذ انطلاق الثورة إلى مؤتمر الصومام 1956 كمرحلة أولى (1954–1956) وهي مرحلة المبادرة والعمل الفردي من خلال الإشارة إلى أهم المصادر الداخلية للسلاح الذي اعتمد عليه الثوّار بدرجة أولى خلال هذه المرحلة، ثم تطرقت إلى أهم وأبرز المحاولات الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح انطلاقا من الداخل عبر المناطق الحدودية كالمنطقة الأولى والثانية والخامسة في مقابل الدور البارز الذي لعبه قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة دون أن نهمل الدور الذي لعبه بوضياف في الجبهة الغربية وانتهيت في الأخير إلى معالجة مشكل التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصومام 1956، وأخذ صورة واضحة ومتكاملة عن القوى المادية والبشرية للثورة بعد 21 شهرا منذ انطلاقتها.

* **الفصل الثالث:** يمكن القول أنه يشكل جوهر موضوع هذه الدراسة، والذي سأتناول فيه بشيء من التعمّق، عمليات الإمداد بالسلاح منذ خريف سنة 1956 إلى غاية 1962، محاولا إبراز أهم عمليات الإمداد بالأسلحة برا إلى الولايات الداخلية، سواء عبر الحدود الشرقية أو الحدود الغربية مع التطرق أيضا إلى عمليات الإمداد البحرية من المشرق وأوربا، إلى جانب ذكر أهم قواعد التموين الحدودية عبر تراب الدولتين الشقيقتين (تونس والمغرب) خصوصا عقب استقلالهمـا سنة 1956.

وختمت هذا الفصل بتتبع أهم المسالك والمسارات التي كانت تمر عبرها قوافل التمويل بالسلاح، والإشارة إلى الظروف الصعبة والمختلفة التي كانت تجابهها هذه القوافل انطلاقا من قواعدها الحدودية إلى أن تصل بالسلاح إلى أيدي الثوار المقاتلين في الولايات الداخلية.

* **الفصل الرابع:** إن هذا الفصل يعنى بدراسة الثورة التحريرية خارج إطارها الجغرافي من خلال التركيزعلى القواعد الخلفية للدعم المادي والمعنوي للثورة التحريرية لتفعيل ديناميكيةالعمل المسلح وشموليته عبر كامل التراب الوطني، وعندما يتعلق الأمر بمظاهر الدعم من هذا النوع يمكن ذكر ثلاثة محاور كبرى لشبكات الدعم بشكل عام:

1 – الدول العربية: (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، العراق).

2 – الدول الاشتراكية: (بلغاريا، يوغسلافيا، تشيكوسلوفاكيا) .

3 – أوربا الغربية: (أسبانيا، ايطاليا، فرنسا، ألمانيا الاتحادية).

* **الخـاتمـة:**

انتهيت في الخاتمة إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لموضوع الدعم بالسلاح للثورة التحريرية (1954–1962) بالإضافة إلى محاولة

الإجابة على الأسئلة المطروحة في المقدمة التي ذكرتها في شكل خلاصات واستنتاجات بعد أن خضعت إلى النقد والتحليل والاستقراء استنادا إلى المادة التاريخية المعتمدة.

إن حصر وجرد كل المادة العلمية التي اعتمدتها في هذا لبحث لا يسعني في هذا المقام لكثرتها وتنوعها ولكنني سوف أقوم بالتركيز على أهم المنابع التي اغترفت منها في إنجاز هذا العمل الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه إلى حد ما وتتمثل هذه المادة فيما يلي:

1 - **الوثائق المكتوبة (الأرشيف)**: اعتمدت عليها باعتبارها المصدر الأساسي والأول بالنسبة لموضوع البحث حيث تمكنت من العثور على كمّ لا بأس به من الوثائق الأرشيفية المتنوعة المرتبطة بموضوع التسليح بشكل مباشر، وذلك بالعودة إلى:

أ- الوطني التونسي: ممثلا في الرصيد المتوفر لدى المعهد الوطني الأعلى للحركة الوطنية التونسية: وتشير معظم الوثائق المتحصل عليها من هذه المؤسسة البحثية بنشاطات جيش التحرير الوطني على الأراضي التونسية بالإضافة إلى عمليات تهريب الأسلحة منذ 1956 وهي عبارة عن رصيد تمّ نقله من أرشيف ما وراء البحار (فرنسا).

ب - الأرشيف الوطني الجزائري: ممثلا في رصيد المركز الوطني للأرشيف وقد تحصلت منه على وثائق جد هامة تتعلق بصلب الدراسة بشكل مباشر وأهم هذه الوثائق تشير إلى قوائم الأسلحة والذخيرة التي دخلت إلى الولايات الداخلية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة) بالإضافة إلى التقرير العام الذي أعدته وزارةالتسليح والاتصالات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف حول الوضعية العامة للتسليح خلال سنوات (1958-1960)

ج- أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية، ممثلا في ذلك الرصيد الذي تديره المصلحة التاريخية للجيش الفرنسي على مستوى قصر فانسان بباريس.

Service Historique de l’armée de Terre Château Vincennes France.

وقد تمكنت من الحصول على بعض الوثائق الأرشيفية المهمة منه تتعلق بتطور جيش التحرير الوطني من حيث التعداد البشري والتسليح منذ الانطلاقة إلى سنة 1957 ووثائق أخرى تتعلق بأهم القواعد الخلفية للثورة في الجبهة الغربية تمّ نشرها على موقع شبكة الانترنيت في فترة محدودة جدّا.

د-**الأرشيف السويسري**:تمكنت من الحصول عليها من خلال الرصيد السويسري المنشور عبر شبكة الانترنيت وهو ثري جدا بالوثائق الهامة والمتنوعة وقد وظفت منه الوثائق المتعلقة بالوضع العسكري عشية الانطلاقة بالإضافة إلى دور قيادة الثورة في الخارج.

ذ) الشهادات الحية: بنوعيها المكتوب منها والشفوي وقد وفقت في جمعها بفضل تجاوب عدد من القادة والمناضلين في الثورة التحريرية وحركتي المقاومة في تونس والمغرب خلال الملتقيات والندوات التاريخية التي حرصت على متابعتها لتوظيف ما أمكنني الحصول عليه في صلب هذه الدراسة ولعل ابرز الذين أجدني ممنونا لهم بالشكر والعرفان نذكرمنهم:أحمد مهساس والطاهر الزبيري وقاضي بشير، وعبد القادر العمودي ودحو ولد قابلية وعمار بن عودة والحاج لخضر لعبيدي وعلي بن شابية وسالم بوبكر وعمّار بلعقون ورزايية محمد وخالد نزار وأحمد الوهراني بالّإضافة إلى كل من المناضل عبد الله السندي من تونس والمقاوم الهاشمي الطود من المغرب.

كما كنت حريصا على توظيف الشهادات الحيّة المكتوبة اعتمادا على بعض الكتب والتقارير الولائية والملتقيات والندوات التاريخية وبالعودة إلى الدوريات الجزائرية والمغربية التي تزخر بعدد كبيرمن الشهادات الحّية من رواد الثورة والمقاومة كمجلة أول نوفمبر والجيش وصحيفة المجاهد ومجلة الذاكرة الوطنية التي تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالمغرب الأقصى ومن أهم هذه الشهادات نذكر شهادات محمد بوضياف وعبد الحميد

مهري، وعيسي كوشيدة والحاج بن علاّ، بالإضافة إلى بعض الشهادات الحية المكتوبة لإخواننا المقاومين من المغرب الأقصى وعلى رأسهم الهاشمي الطود وعبد الكريم الخطيب وحمدون شوراق وحسين برادة وعبد الجليل البوصيري.

ش-الوسائل السمعية البصرية: وفي نفس السياق اعتمدت على الوسائل السمعية البصرية المتاحة في المتحف الوطني للمجاهد ومركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والتلفزيون الجزائري، وقد استفدت بشكل كبير من هذه الوسائل لما تحمله في مضمونها من شهادات حية مسجلة خلال الملتقيات والندوات ومحفوظة في أشرطة فيديو بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد بالإضافة إلى القرص المضغوط الذي أصدره المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر حول تاريخ الجزائر (1830-1962) والذي تضمن شهادات حية لأكثر من 50 مجاهدا والكثير من الوثائق الأرشيفية ومقاطع من الصحف والجرائد حول مرحلة تاريخ الثورة التحريرية

ط- الكتابات الجزائرية: حول مواضيع ذات علاقة بموضوع الدراسة بما فيها المذكرات والدراسات التحليلية حول الثورة التحريرية كمذكرات أحمد بن بلة، وعبد المجيد بوزبيد ومراد صديقي ومحمد يوسفي وعلي مهساس وآيت أحمد وخالد نزار والطاهر سعيداني وعلي كافي والنذير بوزار...وغيرهم.بالإضافة إلى الدراسات التحليلية لجمال قنان ويوسف مناصريةويحيى بوعزيز وأحسن بومالي، ومحمد تقية وسليمان الشيخ ومحمد حربي ومحمد البجاوي وكتابات محمد عباس وعمار قليل ومحمد العربي الزبيري...الخ.

ر) الكتابات العربية: اعتمدت عليها في دراسة موضوع التضامن والدعم العربي للثورة التحريرية بالأسلحة والذخيرة ومن أهم هذه المؤلفات نذكر كتابات فتحي الديب والطاهر عبد الله والهادي إبراهيم المشيرقي وعبد الإله بلقزيز وزكي مبارك.

ز) الرسائل والأطروحات الجامعية: اعتمدت على قائمة طويلة من الرسائل والأطروحات الجامعية بما فيها الماجستير والدكتوراه التي لها علاقة مباشرة بصلب موضوع شبكات الدعم اللوجيستيكي للثورة التحريرية (1954-1962) وقد استفدت كثيرا منها لاعتمادها على مادة علمية غزيرة ومتنوعة وموثقة.

وفي هذا السياق يمكن أن نذكر أطروحات دكتوراه للغالي الغربي وجمال يحياوي وبوبكر حفظ الله وعقيلة ضيف الله ونظيرة شتوان ومريم بوقريوة والحبيب حسن لولب وعبد النور خيثر، بالإضافة إلى رسائل الماجستير لجبلي الطاهر ومحمد بوحموم ومحمد ودّوع وجمال بلفردي ومحمد بلقاسم...إلخ.

ص) الكتابات الفرنسية والأجنبية: لجأت إليها بفعل سكوت الوثائق المكتوبة والشهادات الحيّة والكتابات الوطنية عن بعض القضايا المهمة التي تتعلق ببعض جوانب موضوع الدراسة ولعل أبرز ما يميّز هذه الكتابات التي اعتمدت عليها أنها اشتملت على مؤلفات لـقادة استعماريين من ساسة وعسكريين وصحفيين أوربيين أمثال «جون فوجور، جاك دوشمان، العقيد بيشو، وإيف كورياروبيار مونتانيو وهنري لومير وجيلبار مينيسى وبتريك ايفينو وزدرافكوبيكار وموريس فافرو وألستر هورن وفيليب تريبيي... وغيرهم».

ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع وطبيعته خصوصا انه يتعلق بجانب حساس من جوانب مرحلةالثورة التحريرية (1954-1962) وبغرض إزالة الغموض عن بعض الأحداث التاريخية التي هي الهدف والمسعى بالنسبة للباحث الجاد ارتأيت الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي وكذا المنهج الوصفي الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية في قالبها الأكاديمي المنهجي .

الدكتور: الطاهر جبلي

تلمسان في يوم15 ديسمبر 2012.

المدخل

المحاولات المبكرة لتحضير العمل المسلح خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)

ظلت فكرة العمل المسلح على رأس اهتمامات مجموعة من الرواد الوطنيين الأوائل النشطاء، ضمن صفوف التيار الثوري الاستقلالي في الحركة الوطنية الجزائرية منذ بداية الحرب العالمية الثانية سنة1939 [1] وما صاحبها من دعاية ألمانية لإثارة شعوب المستعمرات الفرنسية والإنجليزية[2] الأمر الذي دفع بالأسلوب الثوري إلى الانتقال من التصور إلى العمل الميداني، ورغم فشل المحاولات التي صبت في هذا الاتجاه إلا أن الحرب كان لها كبير الأثر في بعث فكرة مشروع الخيار العسكري لتحقيق المطالب الوطنية واعتبرت نتائج 8 ماي 1945 جدّ مهمة بالنسبة للعمل المسلح، حيث شكلت نقطة تحول لدعاة الخيار العسكري، وأشعلت الانتقام والحقد، وقد اقتنع بعد ذلك الكثير من الجزائريين بعقم النضال السياسي وضرورة العمل الثوري والقطيعة مع الماضي.

ومما لا شك فيه أن مجازر ماي 1945 أثرت بعمق على تطور الوطنية الجزائرية (Algerian Nationalisme) لدى الكثير من الجزائريين بشكل عام وعند المناضلين في صفوف الجناح الراديكالي في الحركة الوطنية، وأصبح العنف هو الرد الضروري

---

(1)–ساد عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، شعور كبير بالخيبة والإحباط في أوساط الجزائريين سواء لدى العامة أو لدى النخبة لأن حكومة الجبهة الشعبية التي قدمت وعودا كبيرة لهم لم تكن أحسن من سابقاتها على أرض الواقع ولم تف بوعدها. هذه الخيبة كانت أشد وقعا وأثرا ومرارة على مناضلي حزب الشعب، وحتى لدى الاندماجيين خصوصا بعد حملة القمع والمطاردة وحل الحزب–حزب الشعب الجزائري– الأمر الذي دفع ببعض المناضلين الراديكاليين في الحزب إلى التفكير في العمل المسلح. لكن كيف السبيل إلى الحصول على السلاح؟ ومن أين؟ لذلك توجهت أنظارهم حسب المناضل بن يوسف بن خدة نحو ألمانيا العدو التقليدي لفرنسا وقد كان بلقاسم راجف أبرز دعاة الاحتكام إلى السلاح في الحزب وقد قادته هذه الغاية إلى الاتصال بالألمان بعد أن تم التشاور مع بعض العناصر الأخرى مثل حاج دحمان، ومحمد ربوح وتحضير اللّقاء مع السلطات الألمانية سرا. انظر:

Ben youcef Ben Khedda. Les origines du premier novembre 1954,deuxième édition revue et augmentée édition du centre national d'études et de recherche sur le Mouvement national et la révolution du 1er novembre 1954,Homa, Alger, 1999, P72,73,74.

(2) – يوسف مناصرية، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة المصادر، عدد08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954 ماي 2003، ص147.

على العنف الاستعماري أما احتمال المجابهة المسلحة، أصبح يفرض نفسه على بعض المناضلين بدءا من هذه الفترة[1] أخذ يتبلور شيئا فشيئا ولم يكن إنشاء التنظيم شبه العسكري الممثل في المنظمة الخاصة كذراع مسلح لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية سوى تعبيرا عن هذا التطور.

إن ما توخيت الإشارة إليه خلال هذا العرض قبل الخوض في غمار هذه الدراسة هو إبراز تطور مشروع الخيار العسكري لارتباطه العضوي بموضوع التسليح أو الدعم اللوجيستكي الذي اعتبر من أكبر المشاكل التي شغلت اهتمامات دعاة العمل الثوري، وقد انصبت أهداف الكثير من الجزائريين بشكل عام وبعض المناضلين النشطاء في الخلايا السرية لحزب الشعب الجزائري المحل خلال هذه المرحلة إلى الحصول على السلاح الفردي وتلقي التدريب، وقبل التعرض إلى الدور الريادي الذي لعبته المنظمة الخاصة «LOS» في التحضيرات المادية والبشرية والعمل الميداني المنظم، ريثما تتهيأ الظروف المناسبة لتفجير الثورة لابد من تسليط الضوء على الجهود والمشاريع الأولى التي كانت تصب في هذا الاتجاه منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939.

وانطلاقا من المصادر التاريخية المتوفرة حول هذا الموضوع سوف نحاول التركيز على عمليات انتشار الأسلحة ورواجها والرغبة في الحصول عليها بالنسبة للكثير من الجزائريين بالإضافة إلى رصد النشاطات والجهود العسكرية الفردية التي قام بها مناضلون ينتمون إلى التيار الاستقلالي الراديكالي خارج هياكل الحزب -حزب الشعب -خصوصا تلك الجهود المرتبطة بعمليات التسليح والتدريب أيضا.

---

(1) – رغم أن النزوع نحو العمل الثوري يعود بجذوره إلى سنوات الحرب العالمية الثانية إلا أن مجازر 8 ماي عززت قناعة مناضلي حزب الشعب يشكل أكثر تنظيم وجدية لتحضير العمل المسلح وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى إجماع الكثير من المؤرخين والمهتمين بهذه المرحلة على أن مجازر 8 ماي 1945 هي نواة لتعبئة ثورية تفجرت سنة 1954: انظر محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985، ص222.223.

يبدو أن السمة البارزة خلال هذه الفترة الهامة (1939-1945) من تاريخ الجزائر هي ظاهرة تنامي الرغبة في الحصول على السلاح وامتلاكه أيضا[1] حتى أصبح حمله رمزا للتحرر من السلطة في مخيلتهم الجماعية وفي مقابل ذلك أصبحت عملية الخضوع لدفع الضرائب وعدم حيازة سلاح فردي من مظاهر الاستعباد[2] وقد وجدت الظاهرة ما يفسرها بمرور الوقت، خصوصا بعد التأكد والاقتناع بأن السبب الأول في فشل الثورات والمقاومات التي قامت ضد الاستعمار طيلة القرن 19م هو نقص الأسلحة والذخيرة وفي هذا الإطار يذكر فرحات عباس في كتابه تشريح حرب بأن جده الذي شارك في المعركة ضد الجنرال أورنو عام1852 كثيرا ما كان يقول بأنه: «لسنا نحن الذين انهزمنا ولكن بنادقنا هي التي لم تقو على مواجهة الأسلحة الفرنسية»[3].

تتفق المصادر التاريخية المتاحة على أن تجارة الأسلحة خلال الحرب العالمية الثانية عرفت نموا وانتشارا واسعا خصوصا بعد نزول الحلفاء بالجزائر في شهر نوفمبر[4]1942، ويذكر المناضل حسين أيت أحمد في مذكراته بأن الجزائريين تمكنوا خلال هذه الفترة من تشكيل عصابات منظمة للهجوم على قوافل الحلفاء

(1) Gouvernement général Algérienne, exposé de la situation général de l'Algérie année 1952, P896..

انظر أيضا مضمون الوثيقة في الملحق رقم (1)

(2)DahoDjerbal, Civil ou Militaire La question du pouvoir dans le mouvement national en A - gérie (1ère partie), in Naqd. Revue d'étude et de critique sociale N°4-Janvier- .Mars.1993- .1993.P51.

وانظر كذلك.محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض.ترجمة صالح المثلوثي ونجيب عياد.موفم للنشر .الجزائر.1994.ص70.

(3)Farhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore, édition Garnier Frère, Paris 1980,P60,61.

وانظر كذلك-محمد الميلي، الرجل الذي اكتشف الأمة الجزائرية متأخرا، فرحات عباس بين باريس والقاهرة في مجلة الحدث العربي والدولي مجلة سياسية ثقافية. عدد خاص .رقم -24نوفمبر 2002، ص44.

(4)محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة محمد الشريف بين دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص38-39 وانظر أيضا شهادته لمجلة الباحث، عدد خاص- شهر جويلية 1987، ص14.

في المنطقة الواقعة بين الأخضرية والبويرة، واستطاعت خلالها السطو على عربات القطار والاستيلاء على الصناديق الموجودةبداخلها وقد كانت في معظم الأحيان معبأة بالسلاح والذخيرة بالإضافة إلى السجائر والمصبرات[1].

وفي نفس السياق يذكر المناضل محمد يوسفي بأن الأمر الذي شجع العديد من الجزائريين للاستحواذ على السلاح هو سهولة عملية الحصول عليه من مخازن الحلفاء، حيث أن أسلحتهم وذخيرتهم كانت موزعة في أماكن كثيرة وتوجد أحيانا في القرى مغطاة بالخيم ودون حراسة ثابتة[2] ووصل الأمر بالكثير من جنود الحلفاء أنفسهم إلى المشاركة أحيانا في عمليات تهريب الأسلحة لحساب الجزائريين طمعا في الربح المادي وفي هذا الإطار يشير المكتب الثاني 2ème bureau التابع للجيش الفرنسي في تقرير له بتاريخ10 جويلية 1945، أنه تم القبض على مجموعة من الجنود الإنجليز كانوا يقومون طوال السداسي الأول من سنة1945 بنقل شحنات من السلاح إلى مدينة جميلة لصالح شبكة جزائرية على رأسها المدعو سجال عمر المقيم بجميلة حيث يتسلم البضاعة ليحولها إلى صهره علاوة دحماني الذي ينقلها بدوره إلى المدعو خالفي عبد الرحمن بدوار معوية Maouia التابع إداريا إلى البلدية المختلطة Takifout [3].

ويلاحظ الدارس لهذه المرحلة بأن مجازر الثامن ماي 1945 ونتائجها على الوضع العام وآثارها على مستقبل الحركة الوطنية وما تلاها من تلاعب مكشوف وتزوير فاضح للنتائج الانتخابية من قبل الإدارة الاستعمارية التي كان اسم

(1) Hocine Ait Ahmed, Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance (1942-1952) Ed Bouchene Alger 1990, P140.

وانظر أيضا حسين أيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952-1942، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص155.

(2) شهادة محمد يوسفي في مجلة الباحث، المرجع السابق، 14.

(3) مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر. 2005-2006، ص 174.

نيجلان أشهر من نار على علم في الدلالة عليها، أثبتت بعمق فشل النضال السياسي وبذلك أصبح الخيار العسكري مطلب الكثير من الجزائريين باعتباره الطريق الوحيد إلى تحرير البلاد خصوصا في القرى والمداشر أين كان الفلاحون يطالبون بالسلاح بدل الكلام العقيم في خضم عمليات التعبئة والدعاية التي أشرف عليها مناضلو حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في الأوساط الريفية، إذ يذكر المناضل أحمد بن بلة في مذكراته بأنه خلال إشرافه على عمليات التعبئة والدعوة إلى الالتحاق بالحركة وجد عند الفلاحين تفكيرا قريبا جدا من تفكيره، ولما كانوا يجهلون بوجود المنظمة الخاصة، فإنهم كانوا يحكمون على عمل حركة انتصار الحريات الديمقراطية من خلال خطب قيادتها وكانوا قد قرفوا منها ويضيف أحمد بن بلة بأنه ذات يوم خاطبه فلاح قائلا: «اسمع يا بني هل تعلم ماذا يقع عندما تعرف الإدارة الاستعمارية إذا بلغها أن واحدا منا عضو في الحركة؟ إنها ترسل الجند رمة فيخرجونه من داره ثم يضرب ويهان أمام زوجته ثم يرمونه في السجن بلا محاكمة وعندما يخرج منه يضطهده القايد والباشا آغا...هذا هو النظام، إننا مسحوقون معصورون ومطحونون، وبعد بهذا يتحدث الحزب عن الانتخابات!!.....لم نعد نريد أن نسمع الحديث عن الانتخابات إن ما يلزمنا اليوم هو البنادق». [1].

ويمكن القول بعد هذا العرض بأن الجو العام الذي تحكمت فيه ظروف نفسية واجتماعية جراء النتائج والآثار التي خلفتها السياسة الاستعمارية كانت عاملا محفزا على التسلّح في ظروف حالت دون تحقيق ذلك الطموح في أغلب الأحيان.

يشير المجاهد عمار قليل بأن عددا كبيرا من الجزائريين في القرى والمد اشر خلال هذه الفترة كانت بحوزتهم بنادق صيد وهي على نوعين بنادق صيد

(1) مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت أوت 1979، ص78، 79.

يملك أصحابها رخصة منحتها لهم السلطات الاستعمارية وسمحت لهم بحملها واستعمالها ونجد هؤلاء أغلبهم من الموالين للإدارة الفرنسية أما النوع الثاني بنادق غير مرخصة اشتراها أصحابها دون علم السلطات الاستعمارية من مهربي وتجّار الأسلحة، ويمثل هؤلاء أغلبية الجزائريين المسلحين بهذا النوع من البنادق.[1].

يشير أبو القاسم سعد الله بأن أكبر فصول عمليات تهريب وتجارة اا‌لسلاح وقعت في منطقة الجنوب القسنطيني الممتدة من الأوراس النمامشة شمالا إلى وادي سوف جنوبا، وقد كانت المعارك التي دارت رحاها بين الحلفاء والمحور بالقرب منها خلال الحرب العالمية عاملا مساعدا على ذلك[2] بالإضافة إلى موقع المنطقة الاستراتجي باعتبارها منطقة حدودية وصعوبة تضاريسها، حيث أن سلسلة أوراس النمامشة تتسلل داخل الأراضي التونسية وتتخللها مسالك وعرة الأمر الذي جعل من الصعب مراقبتها من طرف مصالح الإدارة الاستعمارية[3] .

ويضيف سعد الله في نفس السياق باعتباره واحدا من أبناء منطقة وادي سوف أن هذا الأخير(**وادي سوف**) يقع على المثلث الحدودي بين الجزائر وتونس وليبيا أما عن سكانه فهم يمتازون بكثرة تنقلاتهم وحبهم للمغامرة ودرايتهم الجيدة بالمسالك والممرات الصحراوية[4] إضافة إلى قوافل البدو الرحل التي من الصعب مراقبة هويّاتهم من طرف الإدارة الاستعمارية لعدم وجود أسمائهم في قسم الحالة

---

(1) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص.235

(2) أبو القاسم سعد الله، معركة غوط شيكة بوادي سوف، أوت 1955، مجلة أول نوفمبر عدد 84، جوان 1987، ص8.

(3) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 174، 175 وفي نفس الإطار نشير إلى أن بعض التقارير الفرنسية تؤكد بأن الكثير من الأسلحة كانت مصدر ها تونس، فبين سنوات 1943 -1945 استطاعت المصالح الفرنسية المكلفة بعمليات المراقبة حجز حوالي 80000 بندقية حربية وقرابة 3000 بندقية آلية ولعل إقبال الجزائريين على هذه الأسلحة يعود إلى انخفاض سعرها الذي لم يتعد ألف فرنك للقطعة: انظر يوسف مناصرية نشاطات الجزائريينفي تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 في مجلة التراث عدد10، جويلية 1999، ص:134-137.

(4) أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص4.

المدنية وقد كان لهذه العوامل أهمية بارزة في تسهيل عملية الهجرة السرية وتمرير الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر وفي هذا السياق تشير المصالح الفرنسية الخاصة من خلال تقرير المكتب الثاني المؤرخ في 25 ديسمبر 1946 إلى وقوع عمليات تهريب للأسلحة في ناحية تبسة واعترفت بعجزها في أغلب الأحيان عن إيقافها ووضع حد لها نظرا لضعف وسائل التدخل ومحدودية المراقبة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط تلك الشبكات التي تخصصت في عمليات تهريب الأسلحة (أسلحة الصيد) والمتاجرة بها، قد تمركز بشكل خاص بين فرنسا وسواحل الجزائر[2] وقد تمكنت المصالح الفرنسية سنة 1950 من تفكيك إحدى هذه الشبكات في ناحية بجاية التي كانت تهرب إليها بنادق الصيد من فرنسا عبر مدينة الجزائر، حيث تم خلال هذه العملية توقيف ما يقارب ستين(60) عنصرا من أعضاء الشبكة وحجز أكثر من 100بندقية ومسدس.[3] .

كما يذكر رجل المخابرات الفرنسي Jean Vaujour[4]الذي كان مشرفا عاما على الأمن العسكري وحماية الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة في تقرير له

(1) بالرغم من هذا العجز الذي اعترفت به المصالح الفرنسية في صد عمليات تهريب الأسلحة إلا أن ذلك لم يمنعها من إفشال بعض عمليات تهريب الأسلحة وحجزها ففي سنة 1947 مثلا أوقفت مصالح الأمن شبكة تنشط في عملية تهريب الأسلحة ناحية تبسة وتمكنت خلالها من استرجاع مجموعة من الأسلحة الحربية من مخلفات الجيوش الألمانية والإيطالية التي فشلت في حملتها على تونس. انظر مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص175.

(2) Gouvernement général Algérienne, exposé de la situation générale de l'Algérie Année 1952, P896.

(3)G.G.A, exposé de la situation générale de l'Algérie année 1950, P892

وفي نفس السياق تشير بعض المصادرإلى أنه تم ضبط عدد كبير من الجزائريين الذين كانوا يشتغلون في فرنسا، وهم في طريق العودة إلى الوطن يحاولون إدخال الأسلحة والذخيرة التي كانت تخبأ في الحدود والحقائب. انظر مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص175.

(4) جون فوجور Jean Vaujour هو عامل préfet في منطقة الأوراس خلال الأربعينات ومديرا للأمن العام في الجزائر يعرف بأنه صاحب التقرير المعروف باسمه تقرير فوجور الذي قدمه لوزير الداخلية فرانسوا ميتران يوم 23/ 10/ 1954 والذي تنبأ فيه باندلاع ثورة قبل نهاية السنة .انظر:

HISTORIAmagazineN°29 sept 1972, P32.

بأن رجال قوافل الجنوب أصبحوا متخصصين في التهريب والمتاجرة بالسلاح، غير أنه إلى غاية 1954 لا نجد شبكة واضحة تؤكد القيام بهذه العملية من قبل الوطنيين على أعلى مستوى انطلاقا من الدول الأجنبية وفي نفس الوقت بالتنسيق مع بعض المتعاونين وقد تأكدت بأن عملية تهريب الأسلحة كانت انطلاقا من المخازن القديمة للحرب العالمية الثانية في الجنوب التونسي وكذلك مصر التي تكلفت بتقديم الأسلحة للثائرين في شمال إفريقيا ولولا مصر وتونس ما كانت لتقوم أي انتفاضة في المنطقة (الجزائر)ويضيف Vaujour في تقريره بأن الواجهة البحرية للجزائر كانت هي الأخرى مهيئة لاستقبال الأسلحة وأن تكون مجالا حيويا لمهربيه (طول الساحل الجزائري) خصوصا وأن الساحل لم يكن محروسا بشكل كاف[1].

في خضم هذه الظروف والمستجدات التي شهدتها الجزائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية عرفت تجارة الأسلحة ازدهارا ملحوظا على يد بعض الأشخاص الذين تخصّصوا في هذا الميدان وارتبطت أسماء العديد من الأسواق بهذه التجارة كسوق الخميس قرب قرية آيت خازون بدوار أزرو التابع إداريا إلى بلدية الصومام المختلطة[2] بالإضافة إلى سوق بني صدقة بنفس المنطقة أين كانت تباع فيه الأسلحة بالعشر أو بالعشر المضاعف كما كان معمولا في عملية بيع الحبوب[3].

وفي نفس السياق يذكر المجاهد عمار بن العقون في شهادة له بأن منطقة الزرايب في الجنوب الشرقي للأوراس اشتهرت خلال هذه الفترة بوفرتها على كميات كبيرة من السلاح خصوصا خنقة سيدي ناجي وزربية الوادي وزربية سيدي حامد وأولا جلال، وقد كانت الذخيرة مثلا تباع في زريبة الوادي بالربعي مثل القمح

(1)Jean Vaujour, de la révolté à la révolution, Albin Michel, Paris ,1989, P89

(2) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص175.

(3) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 155.

ولهذا الغرض نصح المناضلون في الأوراس السكان بجمع جلود أضحيات العيد وبيعها للحصول على ما يكفي من مال لشراء الأسلحة والذخيرة[1].

وحول نوعية الأسلحة المعروضة للبيع في هذه الأماكن يذكر المناضل محمد يوسفي بأنها تنوعت بين مسدسات ورشاشات طومسون Thompson وبنادق موزير Mauser الألمانية، وبنادق ستاتي Statti الإيطالية وبنادق إستان الانجليزية وبنادق موسكوتو الفرنسية، أما بالنسبة لثمن هذه الأسلحة فهي تختلف من ناحية لأخرى فالرشاش على سبيل المثال فإنه يشتري من ليبيا بحوالي 15 ألف فرنك قديم ويباع في المناطق الحدودية بين 20و25 ألف فرنك قديم وقد يتضاعف ثمنه في المناطق الشمالية[2].

ودون الاستطراد في هذا الموضوع، يمكن القول بأن هذه المرحلة الحاسمة شكلت فرصة لا تعوض لجمع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من طرف الوطنيين المناضلين في صفوف التيار الاستقلالي إلا أن الأمر كان على العكس من ذلك وفي هذا الإطار يرى المؤرخ الجزائري محمد حربي بأن حزب الشعب الجزائري ضيع الفرصة الوحيدة التي كان يمكنه خلالها من جمع كميات لا بأس بها من السلاح والذخيرة وبأقل التكاليف (خصوصا وأن ظروف الحرب العالمية ومحدودية وسائل التدخل والمراقبة حالت دون توقيف عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر[3] وهو ما جعل التنظيم السري (المنظمة الخاصة L'OS يضع هذه المسألة في جدول أعماله، وبذلك طرحت مشكلة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD منذ شهر مارس [4]1947.

---

(1) شهادة عمار بلعقون في ندوة تاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، بمقر المتحف الوطني للمجاهد. يوم 17/ 03/ 1998 (شريط فيديو رقم 02)بمكتبة التحف الوطني للمجاهد.

(2) شهادة المناضل: محمد يوسفي لمجلة الباحث، عدد خاص جويلية 1987، ص 19.

(3) محمد حربي، المصدر السابق، ص.70

(4) محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر (1954-1962) ترجمة، كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص49.

وانطلاقا من المعطيات التاريخية المتوفرة حول المسار السياسي للحزب (حزب الشعب الجزائري) والظروف التي مر بها خلال هذه الفترة، يمكن تلخيص على سبيل الاجتهاد أهم الأسباب والعوائق التي جعلته يضيع فرصة جمع السلاح والذخيرة التي ارتبطت بنجاح مشروع العمل العسكري عند التيار الاستقلالي.

- كان حزب الشعب الجزائري خلال مرحلة الحرب (1939-1945) مُحلا من طرف السلطات الفرنسية التي لجأت إلى إلقاء القبض على إطاراته ومناضليه وألقت بهم في السجون ومنعتهم من أي نشاط سياسي.
- لم يكن الخيار العسكري (المسلح) حلا رسميا بالنسبة لإطارات الحزب ومناضليه إذ كانت طموحاتهم في التغيير بوسائل سياسية إلى غاية مجازر الثامن ماي1945.
- عدم وجود جهاز عسكري خاص بهذه المهمة (التسليح)، كما هو الحال بعد تأسيس المنظمة الخاصة سنة 1947.
- إن فكرة العمل المسلح بالنسبة للحزب لم تكن قد بلغت مرحلة النضج وعلى هذا الأساس لم يكن هناك دافع إلى إدراج مسألة التسليح في برنامج الحزب.

ومهما يكن من أمر فإن الوضعية التي كان عليها الشعب الجزائري لم تمنع بعض الوطنيين النشطاء في صفوفه ومن تلقاء أنفسهم إلى القيام بجهود معتبرة من أجل تلقي التدريب والحصول على السلاح والذخيرة، وقد تمت هذه الخطوات حسب المصادر التاريخية خارج إطار الحزب ودون علم قيادته[1].

ولعل هذا الدور الريادي يعود إلى مجموعة من المناضلين في حزب الشعب الجزائري المحل الذين تمكنوا في ربيع [2]1939 من تشكيل النواة الأولى للجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا Comité d'action révolutionnaire nord africain التي

(1) سوف نتطرق إلى مسألة موقف قيادة الحزب من هذه الخطوات بالتفصيل فيما بعد.

(2) إن المصادر التاريخية المتوفرة لا تشير إلى تاريخ دقيق بشأن تأسيس لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا CARNA .

اعتبرت عند الكثير من المهتمين بهذه المرحلة اللبنة الأولى في طريق العمل المسلح وتكونت هذه اللجنة حسب بعض المصادر من عمر حمزة وعمارة رشيد وعبد الرحمن ينس وأحمد فليته ومقيدش لخضر، وعلي زاوي[1]أما محمد طالب فقد كان منشطا للفوج[2] .

ويبدو أن هذه اللجنة بدأت نشاطها عقب اللقاء الذي جمع بين راجف بلقاسم ومحمد ربوح مع السلطات الألمانية[3] بهدف إرسال مجموعة من الشباب الجزائريين إلى ألمانيا لتلقي التدريب العسكري وإمكانية الحصول على السلاح مع التذكير بأن هذه الخطوات كانت فردية دون أن تكون قيادة حزب الشعب على دراية بذلك.

قام مؤسسو اللجنة بسلسلة من الاجتماعات في سانت أوجين وغابة بينام لوضع الأهداف التي أسست لأجلها وهو تكوين أول نواة عسكرية مدربة للقيام بعمل في كامل منطقة المغرب العربي[4] إلا أنهم اجتمعوا على قناعة تامة بأن ذلك لا يتحقق إلا بعد الحصول على السلاح اللازم[5].

وقد قرر أعضاء اللجنة في آخر اجتماع لهم بتاريخ 15 ماي 1939 قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية إرسال وفد مكون من: أحمد فليته، ومحمد طالب، ولخضر مقيدش وعمر حمزة لطلب المساعدة المادية وخصوصا الأسلحة والذخيرة[6] وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوفد مكث بألمانيا ما يقارب الشهر (من 20 جوان إلى غاية 15 جويلية 1939)[7]، حيث تمكن خلالها من أخذ فكرة تقنيات حرب

---

(1)Mahfoud Kaddache. Histoire du nationalisme Algérien (1919-1951) .T2. 2éme ed, ed ENAL Alger, P597.

(2)Benyoucef Ben khedda, Op.Cit P73.

(3)حول تفاصيل هذا اللقاء انظر:- Benyoucef Ben khedda, Op.Cit P 75 72

(4)يجب أن ندرك بأن هؤلاء العناصر المؤسسة لهذه اللجنة كان هدفهم لفت انتباه بلدان المنطقة إلى أن الحرب يمكن أن تكون فرصة لتحرير بلدان شمال إفريقيا كما تدل تسميةهذه اللجنة على وعي هذه المجموعة بتكامل حركات التحرير في البلدان الثلاث

(5)Mahmoud Abdoun, Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste ed DAHLEB, A - ger 1990, P49, 50.

(6)Op.cit.p46.Mahmoud Abdoun,

(7)Mahfoud Kaddche, Op.Cit P85.

العصابات وعمليات التخريب، وصنع المتفجرات والتدريب على استعمال الأسلحة الفردية، كما تلقى وعدا من السلطات الألمانية بمساعدة عسكرية عند بداية الكفاح المسلح في الجزائر[1] وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن عملية التحضير لخطوة نحو انطلاق العمل المسلح كانت الهدف الأساسي بالنسبة لهاته المجموعة من خلال المساعدات الألمانية[2]

ومهما يكن من أمر فإن تلك النشاطات التي قامت بها اللجنة لتحقيق هدفها عديدة ومتنوعة[3] إلا أنه يجب التركيز فقط على النشاطات التي ترتبط بصلب هذه الدراسة وعلى رأسها مهمة جمع السلاح وتخزينه، حيث نشطت منذ البداية بهدف الحصول على السلاح والذخيرة وركزت على هذه المسألة في معظم اجتماعاتها باعتباره أهم وسيلة لتحقيق مشروع الخيار العسكري، وكانت هذه الأسلحة متوفرة في عدة أماكن من التراب الوطني، ووجدت بعض هذه الشحنات دون حراسة مشددة، وقد تركز البحث بشكل خاص على أسلحة معينة كالرشاشات والمسدسات من نوع 7.65ملم و12ملم بالإضافة إلى القنابل اليدوية الدفاعية[4].

قام أعضاء اللجنة بتجريب السلاح الذي تمكنوا من جمعه وبعد التأكد من صلاحيته قرروا الحصول على المزيد منه معتمدين في ذلك على الوطنيين من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، وقد استعملت عدة طرق لنقل الأسلحة بعيدا عن أنظار السلطات الاستعمـارية[5].

---

(1)BenyoucefBenhkhadda, Op.Cit P85.

وانظر كذلك: عبد الرحمن رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح في مجلة الباحث، عدد02، المطبعة المركزية للجيش. الجزائر، نوفمبر 1984، ص24.

(2) إن الرصيد النضالي لهؤلاء الشباب وإيمانهم العميق بضرورة العمل المسلح وتشبعهم بأفكار المدرسة الابتدائية للحركة الوطنية الجزائرية (الكشافة الإسلامية) كاف بأنه ليست لهم أي علاقة بالبرنامج السياسي للحركة النازية وأفكارها عكس ما تذهب إليه بعضالكتابات التاريخية.

(3) من أهم النشاطات: نذكر القيام بحملة دعائية مضادة لعملية التجنيد في الجيش الفرنسي وتحريض الجنود الجزائريين على التمرد داخل الثكنات الفرنسية...إلخ .انظر: عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص29.

(4)MahfoudKaddache, Op.Cit P623.

(5) أحسن بومالي، المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح في مجلة الذاكرة، عدد02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1995، ص 179.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول بأن لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا هي أول تنظيم شرع في تهيئة أرضية العمل المسلح، منذ دخول الجزائر في مرحلة النضال الشرعي في إطار ما تسمح به القوانين الفرنسية، إلا أن مصالي الحاج رفض التعاون مع ألمانيا النازية إلى درجة أنه قام بإبعاد عناصر لجنة العمل الثوري عن الحزب بحجة أن الشعب غير مستعد بعد للقيام بالثورة، وأن العمل المسلح لم يصل إلى مرحلة النضج، كما رفض مصالي التعاون مع الألمان لأنهم ليسوا محل ثقة في وقت يتحدث فيه هتلر باحتقار عن العرب في كتابه كفاحي[1] وفي نفس السياق يذكر المناضل محمود عبدون بأن مصالي لم يكتف بهذه الإجراءات بل طلب من كل عناصر اللجنة أن تقدم استقالتها من الحزب فورا[2].

لقد واجهت عناصر لجنة العمل الثوري في حقيقة الأمر عدة صعوبات في تحقيق أهدافها وعلى رأسها عدم وجود جهاز سري محكم ومنظّم يمكن من خلاله تعبئة الجماهير وهيكلتها للقيام بعمل مسلح بالإضافة إلى نقص العامل المادي (السلاح)، الأمر الذي لم يكن يشجع على العمل المسلح، خصوصا خلال تلك المرحلة، كما أن قادة الحزب لم يكونوا متفقين حول مشروع الخيار العسكري، وقد بقي هذا الاختلاف قائما حتى موعد اندلاع الثورة في أول نوفمبر [3]1954.

---

(1).Benyoucef Ben nKhadda, OP.cit, P84-85

وانظر أيضا عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص.24

(2) Mahmoud Abdoun. Op.Cit, P46.

كما أصدر المكتب السياسي للحزب قراره بفرض استقالة أغلب أعضاء اللجنة عن الحزب ومنهم: محمد طالب، ورشيد عمارة وموسى بولكروه، ومسعود بوقادوم المدعو الحواس، وهني محمد المدعو داكي، والدكتور واكلي، والأستاذ ساحلي، انظر .M.Kaddache Op.Cit, P25.كما تجدر الإشارة إلى أن مصالي اقترح على محمود عبدون منصب الأمين العام للحزب إلا أنه رفض ذلك والتحق بإخوانه بعد تضامنه معهم انظر:Mahmoud Abdoun. Op.Cit, P46

(3) عبد الرحمن رزاقي المرجع السابق، ص24. وفي نفس الإطار يذكر المناضل محمود عبدون انه مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية انقطعت الاتصالات بين أعضاء اللجنة والسلطات الألمانية، ومما زاد في تأزم وضعية اللجنة تلك الاعتقالات الواسعة التي مست العديد من مناضلي حزب الشعب المحل مما سبب لها فشلا كبيرا حيث تحولت معظم نشاطاتها إلى نشاطات اجتماعية بهدف إنقاذ عائلات المعتقلين.انظر :M.Abdoun, Op.Cit, P50

في خضم هذه الظروف قرر أغلب أعضاء اللجنة الانسحاب منها دون أن يؤثر على تفككها، وقد تكونت لهم بعد تجربتهم الميدانية القصيرة قناعة ثابتة بضرورة تشكيل فصيل يكون أكثر قوة وتنظيما يعمل على احتواء وتعبئة العناصر المناضلة، وعلى هذا الأساس قامت عناصر اللجنة بالسعي إلى تشكيل منظمة تتولى مهمة التحضير للعمل المسلح، بعد فشل مساعي عناصرها في الحصول على دعم خارجي.

ومع مطلع سنة 1943 اجتمع أعضاء اللجنة السابقة بمدرسة الراشد[1] واتفقوا على تأسيس منظمة جديدة عرفت في الكتابات التاريخية بتنظيم مدرسة الرشاد وقد ترأسها في بداية مسيرتها كل من محمد طالب وحسن عسلة، ثم توسعت تركيبتها بعد عملية الاتصالات والتعبئة حيث شملت باقي المناطق عندما التحق بها كل من: حمو بوتليلس بوهران، وجمال دردور بقسنطينة والشاذلي المكي بتبسة والحاج الحسين من المدية[2].

وحول ظروف وقائع تأسيس هذا التنظيم يذكر المناضل سيدي علي عبد الحميد الذي يعتبر من أبرز أعضائها أنه بعد نزول الحلفاء بالعاصمة سنة 1942 وعودة النشاط السياسي، اجتمع بمدرسة الراشد بعض المناضلين النشطاء في اللجنة السابقة، وأعلنوا عن ميلاد تنظيم عسكري جديد وهم :محمد طالب وعلي حاليت وعسلة حسين وعبد المالك تمام، ومحمود عبدون وسيد على عبد الحميد (مسير المدرسة) والشيخ أحمد بن الشيخ (معلم المدرسة)[3]، بعد

---

(1) نجدها في بعض المصادر باسم مدرسة الرشاد وهي تقع في 10 شارع المدية بالعاصمة.

(2) M Kaddache, Op.Cit, P633.

(3) شهادة المناضل سيدي علي عبد الحميد للجريدة الشعب اليومية 10 نوفمبر 1986وانظر كذلك شهادة المناضل سيدي علي عبد الحميد في محمد عباس، رواد الوطنية «حديث الاثنين» الكتاب الثاني، مطبعة حلي الجزائر 1992، ص 99.

وانظر كذلك: Benyoucef Benkhadda, Op.Cit: P83.

أن اقتنعوا بأن النشاط الواسع يتطلب إيجاد منظمة قوية وقادرة على استغلال وتعبئة كل الطاقات البشرية والشبانية منها على الخصوص ومنح حيوية لضمان مسيرتها ونشاطها[1] .

لقد حاول هذا التنظيم الجديد من خلال هيكلته تجنيد الفئات الشعبية حوله وتمكن بعد فترة قصيرة من تكوين مجموعات شبانية في المدارس والجمعيات والنوادي وغيرها وتمثلت مهمتها بشكل خاص في تكوين الخلايا السرية هنا وهناك ومن أبرز هذه المجموعات الشبانية التي لعبت دورا رياديا في عملية جمع السلاح والذخيرة نجد المجموعة الشبانية النشطة في حي بلكور وهي في شكل تنظيم عرف بلجنة شباب بلكور «le Comité de la Jeunesse de Belcourt»[2] .

عرف التنظيم العسكري الجديد بلجنة شباب بلكور وشرعت في نشاطها مع سنة 1942، تحت إشراف المناضل الشاب محمد بلوزداد الذي يعتبر محركها الرئيسي رفقة أحمد مهساس ومحمد يوسفي وقد تمكن هؤلاء الشباب بفضل عملية واسعة أطلق عليها اسم «عملية استرجاع Opération Récupération » من الاستيلاء على أسلحة خفيفة وقنابل ورشاشات بالمعسكرات الأمريكية

(1) هناك تضارب واختلاف في شهادات بعض المناضلين الذين عاشوا هذه المرحلة بشأن تبني أو عدم تبني الحزب لهذه المنظمة إلا أنه استنادا إلى شهادتي كل من محمود عبدون وبن يوسف بن خدة يتبين بان الحزب قرر تأسيس منظمة تواصل العمل النضالي الثوري بعدما اقتنع بنشاط وجهد اللجنة السابقة carna.للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع:

انظر :. Benyoucef Benkhadda, Op.Cit .P . 84,85

وأيضا:.M.Abdoun, Op.Cit, P 59-60.

وفي نفس السياق يذكر المناضل محمد قنانش أن الشاذلي المكي ذهب إلى مصالي رفقة محمد طالب الذي كان على رأس هذه اللجنة ويضيف أيضا أن سبب إرجاعهم إلى الحزب كان بهدف جمع القوى الوطنية انظر محمد قنانش، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 منشورات دحلب، الجزائر، 1991، ص61.

(2) يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995.ص33.

وأصبح توزيع المناشير وكتابة الشعارات على الجدران يتم تحت حماية المجموعات المسلحة(1).

اعتبرت عملية جمع السلاح على رأس أولويات اللجنة حيث يذكر المناضل محمد يوسفي باعتباره أبرز العناصر النشطة التي كُلِفت بالإشراف على هذه المهمة بأن قيادة اللجنة قررت في ربيع 1944 الاستيلاء على بعض الأسلحة الخفيفة وقد كلفته رفقة المناضل أحمد مهساس من أجل تحديد مكان تواجد الأسلحة في المعسكرات الأنجلو أمريكية، واشتملت شحنة الأسلحة التي غنموها على مسدسات من عيار 9ملم و12ملم مجهزة بأمشاطها وبعض القنابل الدفاعية اليدوية ومجموعة من الرشاشات، وجربت أنواع هذه الأسلحة في غابة الأقواس بالعاصمة، وتمت المهمة دون حادث يذكر الأمر الذي شجع قيادة اللجنة على العزم للاستيلاء على شحنة كبيرة من الأسلحة والذخيرة ولتحقيق تلك المهمة كان من الضروري الحصول على الشاحنة الأمريكية من نوع GMC التي قادها الجندي المناضل محمد خميسة ورافقته في مهمته وحدة الصدام التابعة للتنظيم العسكري الجديد «CJB» وقد انتهت العملية المعروفة بعملية «الاسترداد» بنجاح كبير في نفس اليوم، ويضيف المناضل محمد يوسفي في نفس السياق أن جزءا من هذا السلاح، استخدمته فصائل الصدام التابعة لحزب الشعب الجزائري المحل فيما بعد. أما الجزء الأكبر فقد خصص بعد أن تم نقله من مخبأ لآخر للنشاطات الشبه عسكرية التي قامت بها المنظمة الخاصة، أما بالنسبة

(1) أني راي غولدزيغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود، دار القصبة للنشر الجزائر 2005، ص212.
وحول هذا الموضوع يذكر المناضل سيدي علي عبد الحميد في شهادته لمحمد عباس بأن نشاطات هذه اللجنة شملت ما يلي:1-الدعوة المضادة لعملية التجنيد في الجيش الفرنسي2-الدعوة إلى مقاطعة الاكتتاب في إطار عملية «مليار الحرية» المعلنة من طرف الجنرال دوغول3-شراء الأسلحة وتخزينها والتدريب عليها4-المساهمة في توزيع بيان الشعب الجزائري سنة 1943 الذي تقدم به فرحات عباس إلى الحلفاء سنة 1943، انظر محمد عباس المرجع السابق، ص99 . وأيضا:
Mohamed Abdoun, op.cit. P60.

كما سميت المجموعات المسلحة في بعض الكتابات المعاصرة لهذه المرحلة بوحدات الصدام أو فصائل الصدام «group de choc» .

لعمليات توزيع المناشير وكتابة الشعارات على الجدران فقد قام بها مناضلوا اللجنة بالتناوب وبحماية جماعات مسلحة[1].

ورغم السرية التامة التي ميزت نشاطات اللجنة المختلفة وقصر المدة منذ تأسيسها إلا أنها تمكنت من تحقيق شعبية وساعة النطاق لنفسها بين أوساط الشعب الجزائري كما لعبت دورا مهما في تجنيد الجماهير لمشروع الخيار العسكري واستعمال القوة ضد السلطات الاستعمارية لتحقيق المطالب الوطنية[2].

وبالنظر إلى التجربة التي مرت بها اللجنة خلال مرحلة الحرب العالمية ومأساة الـ8 ماي 1945 يمكن القول بأنها فشلت في تجسيد الهدف الذي أنشأت لأجله وهو تفجير الثورة ضد الاستعمار خلال الحرب العالمية الثانية إلا أنها من جهة أخرى نجحت في بعث وترسيخ فكرةالعمل المسلح بعمق ضمن توجهات حزب الشعب الجزائري حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية MTLD - PPA وقد تجسد ذلك ميدانيا من خلال تشكيل فصيل أو ذراع مسلح عرف بالمنظمة الخاصة «L'Organisation Secrété».

كما يجب على الدارس لهذا الموضوع أن لا يغفل تلك المجهودات الفردية لبعض قادة الثورة الأوائل قبل بدايتها بكثير بغرض الحصول على الأسلحة والذخيرة وهنا تشير إلى العملية التي أقدم عليها محمد العربي بن مهيدي الذي قام بسرقة مسدسين من ثكنة ورقلة التي كان عاملا في إحدى مصالحها[3] كما قام سويداني بوجمعة عقب استدعائه للتجنيد الإجباري سنة 1944 بمحاولة تهريب الأسلحة من الثكنة قرب مدينة سطيف بعد قيامه بجمع كميات من الأسلحة من مخلفات

(1)M'hamed yousfi l'Algérie en marche tome 1, L'os (l'organisation secrète, Enal, Alger, 1984, P37..
وانظر أيضا: محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية «المنطقة الخاصة» ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص38-39. وانظر أيضا: أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومسعود محمد عباس، منشورات الذكري الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص222.

(2) عبد الرحمن رزاقي، المرجع السابق، ص30.

(3) محمد عباس، ثوار عظماء، حديث الاثنين، مطبعة دحلب الجزائر، 1991، ص40

الحرب العالمية الثانية، حيث استفاد من العلاقة التي ربطها مع أحد الجنود واتفق معه على تهريب بعض قطع الأسلحة المتمثلة في (02 ماط 49، ومسدسين و120 خرطوشة) وذلك على دفعتين إلا أنه انكشف أمره في المحاولة الثالثة[1] ومما لا شك فيه أن هذه الجهود كانت استجابت لمتطلبات وظروف المرحلة. واستجابة أيضا لنصائح وتوجيهات بعض المناضلين والقادة في التيار الاستقلالي على غرار محمد بلوزداد ومصطفى بن بولعيد اللذين كانا ينصحان دائما بضرورة الحصول على سلاح فردي، وعلى هذا الأساس، فإن عملية جمعه وتخزينه بالنسبة للمناضلين كانت في حقيقة الأمر قبل بروز المنظمة الخاصة «L'OS» واهتمامها بهذه المسألة إلا أن وتيرة العمل في هذا المجال كانت بقوة وبطريقة أكثر تنظيما وشمولية بعد الإعلان عن ميلاد المنظمة الخاصة سنة [2]1947.

* * *

(1) نظيرة شتوان، سويداني بوجمعة الوطني الثائر، في حولية المؤرخ، عدد (02) يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر 2002، ص323، 324.

(2)شهادة المجاهد محمد عصامي في حوار أجراه معه الزبير بوشلاغم في مجلة أول نوفمبر، عدد 146، سنة 1994، ص38، وانظر أيضا محمد عباس المرجع السابق، ص 26، وفي نفس السياق يؤكد كل من المجاهدين الحاج لخضر عبيدي وعمار بلعقون من الولاية الأولى التاريخية في شهادتيهما على أن مصطفى بن بولعيد لعب دورا بارزا في حث الناس وبث روح المنافسة بينهم للحصول على السلاح الفردي وعدم تبذير البارود في الأعراس وبذلك كان لزاما على كل عائلة في العرش أن تملك قطعة سلاح انظر: شهادة الحاج لخضر لعبيدي في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة يومي 20-22 مارس 1996- شريط فيديو رقم (04) وشهادة عمار بلعقون في الندوة التاريخية التي عقدت بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998-شريط فيديو (02).

الفصل الأول

الثورة التحريرية في مرحلتي التحضير والانطلاقة

(1954-1947)

1) المنظمة الخاصة ومسألة التسليح (1947–1950) .

2) التحضيرات المادية والبشرية(العدة والعتاد) لتفجير الثورة (1950–1954) .

أ– على المستوى الداخلي .

ب– على المستوى الخارجي .

3) الإمكانيات المادية والبشرية عند الانطلاقة 1954 .

1) المنظمة الخاصة ومسألة التسليح (1947-1950):

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة سنة 1947 في حقيقة الأمر منعرجا حاسما في مسار التيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بوجه عام، فهي تجسيد لذلك التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جدية المنهج الثوري من الناحية العملية[1] وثمرة لجهود الرعيل الأول من الوطنيين خلال الحرب العالمية الثانية الذين يعود لهم الفضل في وضع أولى لبنات العمل المسلح من خلال تشكيل تنظيمات ثورية توجت في الأخير بإنشاء المنظمة الخاصة التي قال بشأنها زعيم الحزب مصالي الحاج «إني موافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا ويكونهم سياسيا، وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد...»[2].

لقد طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطيةMTLDمنذ شهر مارس 1947 وتم الاتفاق بين مناضلي وإطارات الحركة على أن حلها يجب البحث عنه عند الأحزاب المعادية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المهتمة بمعركة التحرير في الجزائر وعلى هذا الأساس أعطيت الأوامر إلى جميع النواب وعلى رأسهم الأمين دباغين المكلف بالشؤون الخارجية للحركة، كي يبحثوا عن مصادر للتزوّد بالسلاح غير أن ذلك لم يكلل بنتائج تذكر حيث أن السلاح كان متوفرا، لكن الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها المنظمة الخاصة حالت دون تحقيق ذلك[3].

---

(1) أحمد مهساس، المصدر السابق، ص300.

(2) إبراهيم لونسي، «المنظمة الخاصة LOS» أو المخ المدير الثورة الفاتح نوفمبر 1954 في مجلة المصادر عدد (06)، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، مارس 2002، ص55.

(3) محمد حربي، المصدر السابق، ص49.

ويشير المناضل آيت أحمد في تقرير المنظمة الخاصة خلال اجتماع زدين في ديسمبر 1948بأن المنظمة حددت أهدافها في مجال التسليح بشكل واضح[1] وهو العمل على توفير الحد الأدنى من السلاح لضمان استمرارية العمل المسلح عشية انطلاقه والمقصود به من الناحية العملية إنشاء مخازن للأسلحة الخفيفة والذخيرة في كامل المناطق[2].وفي نفس الإطار ينفرد المجاهد قاضي بشير بشهادة أخرى يشير فيها إلى أن المجتمعين في مؤتمر زدين قرروا تأسيس قواعد خلفية احتياطا لعملية الحصار الاستعمـاري في حالة انطلاق الثورة.[3]

وقد تمكنت المنظمة الخاصة بعد تأسيسها من الحصول على دفعة أولى من السلاح قدرت بـ300قطعة من ليبيا، أما الدفعة الثانية فقد تم جمعها وشرائها من منطقتي الجزائر والقبائل ويعود ذلك إلى نشاط أعضاء ومناضلي المنظمة وفي هذا الإطار ينوه المناضل حسين آيت أحمد في مذكراته بالمبادرة التي قام بها المناضل «واعلي بناي» في شهر ديسمبر 1947 بغرض جمع المال لشراء الأسلحة للمنظمة الخاصة، دون استشارة الحزب وفي سرية تامة اتصل ببعض الأشخاص الأغنياء والتجار في منطقة القبائل والجزائر وتمكن من جمع حوالي مليون ونصف مليون فرنك، وبمساعدة «كابا» مناضل من حي بلكور الذي احترف تجارة السوق السوداء استطاع بناي واعلي الحصول على مجموعة معتبرة من الأسلحة تمثلت في حوالي 20رشاشا من نوع «شتاين وموزر» واثنين من نوع «تومسون» في حالة سيئة و30 مسدسا جديدا من عيار 65.7، 09 متساوية الصنع والبقية من نوع «الكويت»، كما تحصل على خمسة بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية

(1) من أهم ما جاء في هذا التقرير ذلك النص القائل «نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة ثم الأسلحة، ودائما الأسلحة»

(2) .Mohamed Harbi, Les Archives de la révolution algérienne Ed : jeune Afrique Paris, 1980, P33.

(3) شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح.ولاية الوادي 19-20مارس 1999.شريط سمعي بصري.خاص.

وتم نقل هذه الشحنة إلى منطقة دلس على الواجهة البحرية للقبائل، لكي تضم هناك إلى مجموعة من الأسلحة ثم شراؤها بنفس المكان[1] وبالضبط من أماكن معروفة بتجارة السلاح كسوق بني صدقة بأربعاء بني واسيف وتيمزيرت ضواحي سيدي علي بوناب وإيعيكورن بذراع الميزان[2] ثم تم توزيع هذه الأسلحة على عدة مخابئ بالقبائل الكبرى منها دار المناضل مهنا السعيد بقرية تيزي ترقة[3] ويضيف المناضل آيت أحمد في نفس السياق أن محترفي صناعة الأسلحة بقرية دارنا في جرجرة أشرفوا بأنفسهم على تصليحها وصيانتها رغم الرقابة المشددة من طرف المصالح الفرنسية[4].

وباستثناء هذه الخطوات لا تشير المصادر التاريخية المتوفرة لدينا إلى عمليات بهذا الحجم أما بالنسبة للعمليات من الوزن الخفيف فقد اقتصرت على شراء قطع محدودة من السلاح من الأسواق الداخلية وفي هذا الإطار يذكر المناضل عمر أو عمران في روايته حول إحدى هذه العمليات أنه تم شراء أربع رشاشات و600 عبوة من بلكور سنة 1948 نقلها المناضل عثمان بلوزداد إلى الاخضرية ثم قام المتحدث بنقلها على ظهره مشيا على الأقدام لمسافة 75كلم من الأخضرية إلى المكان المحدد بمنطقة القبائل[5].

كما تمكن كل من حسين آيت أحمد ومحمد يوسفي من الحصول على جهاز إرسال واستقبال «Emetteur Récepteur» من مقر قيادة إيز نهاور بفندق سان جورج الجزائر حاليا وفي نفس الوقت قام مناضلون أخرون بغنم كميات معتبرة

(1) حسين آيت احمد، المصدر السابق، ص155، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسلحة التي تم جمعها خلال هذه المرحلة سوف تستخدم عند الانطلاقة في 1 نوفمبر 1954 .انظر محمد حربي .المصدر السابق، ص49.

.(**2**)Hocin Ait Ahmed, Opcit, P140.

(3) أحمد محيوت، وصف اندلاع الثورة في الوسط ومنطقة القبائل في المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون، ص 324.

(4) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص155.

(5) شهادة المناضل عمر أو عمران لمجلة الباحث، عدد خاص سنة 1987، ص13.

من الأجهزة الإلكترونية من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء (هواري بومدين حاليا) ونشير إلى أن ذلك الهدوء الصوري الذي طمأن الإدارة الاستعمارية في الفترة الواقعة بين 1947-1949 كان من أهم العوامل المساعدة التي استفادت من خلالها المنظمة الخاصة لتحقيق أهدافها العسكرية (التموين والتسليح)[1].

أما بالنسبة لحزب الشعب الجزائري (القطاع الوهراني) فقد اعتبر أفقر منطقة من حيث السلاح بالنسبة للتنظيم السياسي والعسكري للمنظمة الأمر الذي سبّب الكثير من المتاعب[2] لقائدها محمد بلوزداد الذي حاول تجاوزها يرفع التحدي واعتبره واجبا معنويا تجاه المنطقة التاريخية التي احتضنت أول مقاومة منظمة في تاريخ الجزائر بزعامة الأمير عبد القادر[3] وفي هذه الظروف حاول المسؤول الأول للمنظمة على جناح السرعة إستنادا إلى شهادة المناضل محمد يوسفي تسليح المنطقة حيث أرسل هذا الأخير إلى جنوب المغرب الأقصى أين التقى بشخص شارك في ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي الذي دله على مخبأ يحتوي على كميات لا بأس بها من الأسلحة والذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح (بشار-تندرارة- وجدة) إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا تأمين وصوله رغم نقاط مراقبة الجيوش الفرنسية[4].

---

(1) محمد يوسفي، المصدر السابق، ص96

(2) من الأسباب التي حالت دون توفر السلاح بهذا القطاع نذكر أ/ التواجد المكثف للقوات الاستعمارية ب/ انعدام خارجي للتزود بالسلاح بالقرب من حدودها ج/ ضعف نشاط تجار مهربي السلاح وعدم زواج هذا النوع من التجارة في أسواقها ت/ لا مركزية التسيير بالنسبة للمنظمة الخاصة حيث كانت تترك الأسلحة في المنطقة التي تتولى تزويدها الأمر الذي طرح مشكلة تزويد الغرب بالسلاح الذخيرة.

(3)M'hamed yousfi Opcit, P87.

لقد كان محمد بلوزداد تسليح الغرب الجزائري (الذي يمثل منطقة الأمير عبد القادر)تسليحا مشرفا دينيا ومعنويا وإعرابا عم إجلاله لهذه الأرض الصلبة والمهيبة التي يقطنها بنو شقران وأولاد إدريس انظر محمد يوسفي، المصدر السابق ص 96.

(4)Mhamed Yousfi, Opcit P87.

وأيضا: محمد يوسفي. المصدر السابق، ص96.

غير أن المناضل أحمد بن بلة يذهب عكس ذلك في مذكراته، حيث يقول بأنه لم ترسل أية قطعة سلاح إلى عمـالة وهران لأن الأصدقاء المغاربة وعدونا بأن يزودونا به (أي السلاح) وتم الاتفاق على الالتقاء في مكان ما من الريف المغربي والوقت والمكان المحددين حضر رجالنا ببغالهم وانتظروا أياما طويلة ولكن أحدا لم يحضر وعادت قافلتنا بخفي حنين عشية غرة نوفمبر[1].

لا تتوفر المصادر التاريخية التي توصلنا إليها في بحثنا على أية إشارة إلى عملية أخرى في القطاع الوهراني كالتي تم ذكرها سابقا فهل يعني ذلك أنها الوحيدة من نوعها؟ لا يمكننا الجزم بذلك لعدة أسباب:

1 – سكوت المصادر لا يستلزم نفي الواقع في كل الحالات.

2 – لم يتم رصد وجمع المادة التاريخية (المكتوب منها والشفوي) التي تتعلق بهذا الموضوع بشكل كلي ونهائي.

3 – هناك طروحات وأراء مغايرة وردت في بعض المصادر حول الموضوع[2].

إذا تعلق الأمر بالنقطة الثالثة على سبيل المثال يمكن الإشارة إلى ما ذكره مدير الأمن العام الفرنسي Jean Vaujour على أن مشكل السلاح لم يكن يشغل اهتمامات قيادة حزب الشعب الجزائري فقط بل تعداد إلى أنه أصبح الشغل الشاغل لجميع مناضلي هذه الحركة ففي ندرومة سلبت مسدسات الموظفين المجروحين في السوق من قبل المتظاهرين أما قوافل الجنوب هم المحترفون في هذا النوع من المتاجرة تجارة الأسلحة التي تعتبر على رأس أنواع التجارة التي تدر أرباحا طائلة خلال هذه الفترة[3].

أما بالنسبة للسبب الثالث فإنه يمكن الإشارة إلى ما ذكره المؤرخ الفرنسي كلود بايات «Cloud Paillât» في كتابه «Dossier secret de l'Algérie » حول عملية

(1) مذكرات أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص96.

(2) مصطفى ستداوي، المرجع السابق، ص183.

(3) Jean Vaujour, Opcit P89.

اكتشاف شحنة من الأسلحة ضمن حوالي 100 بندقية من نوع ستاتي في حالة جيدة قامت بها فرقة من اللفيف الأجنبي التابعة للجيش الفرنسي جنوب سعيدة في القطاع الغربي، وبعد تحريات المصالح الخاصة تبين بأنها جاءت من ليبيا على متن شاحنات تابعة لإحدى شركات النقل الأمر الذي دفع بها إلى الانتقال إلى مخازن تلك الأسلحة بمنطقة فزان بليبيا واكتشفت مخبئين آخرين دمرت الأول ووجدت الثاني فارغا بعد أن نقلت محتوياته إلى مكان آخر إلا أن بايات «Paillât» لم يعط أي توضيحات حول هوية المسؤولين عن عمليات التهريب هل هم تجار أسلحة أم مناضلون وطنيون؟[1]

ومن جهة أخرى يعترف مدير الأمن العام الفرنسي Vaujour Jeanقائلا بأنه إلى غاية 1954 لا نجد شبكة واضحة من شبكات (التهريب والمتاجرة بالسلاح) تؤكد[2] على عملية تزويد حركة النضال الوطني على نطاق واسع وانطلاقا من دول أجنبية[3].

واستنادا إلى بعض المعطيات التاريخية قد تكون عمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح ثمرة لتنسيق الجهود بين الطرفين (التجار-والوطنيين).خصوصا إذا عرفنا أن بعض كبار التجار وأصحاب القوافل في الجنوب الوهراني كانوا متعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية ولم يترددوا في مد يد العون والمساعدة لها خاصة فيما يتعلق بمسألة السلاح والذخيرة وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى دور محمد بيتور الذي يعتبر من أكبر تجار الصحراء الكبرى وصاحب قوافل تذهب إلى ليبيا ومالي حيث قام هذا الأخير بجلب كمية من السلاح ضمنها بنديتان من نوع

(1)مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص184..إن الكتابات الفرنسية على عادتها تفسر الوقائع التاريخية دون إعطاء التفاصيل والتوضيحات التي تؤكد صحة هذا الطرح وذلك لتضليل ومغالطة الطرف الآخر.

(2) إن المصالح الفرنسي الخاصة المكلفة بمهمة مراقبة عمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح لا تملك دلائل تثبت صحة تقاريرها وهدا من خلال ما أورد جون فوجور.

(3) Jean Vaujour, Op.Cit, P89.

ستاتي وشحنة هامة من الذخيرة وذلك بناءا على طلب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية وقد تم تسليم هذه الكمية إلى عبد الرحمن بن سعيد مسؤول المنظمة الخاصة في القطاع والجنوب الوهراني[1].

كما لجأ نشطاء المنظمة الخاصة في الغرب الجزائري إلى القيام بمحاولات اغتيال الجنود الفرنسيين المسلحين في صفوف الإدارة الاستعمارية بهدف الحصول على السلاح، ومن بين هذه العمليات تلك التي وقعت بالملعب البلدي في معسكر، حيث تم إلقاء قنبلة على تجمع للقوات الفرنسية بهدف افتكاك الأسلحة من الضحايا وكذا عمليات اغتيال الشرطة وهي الطرق التي كان يتم بها الحصول على السلاح على حد تعبير المجاهد مراد صديقي[2].

وبالرغم من هذه المعطيات إلا أن ذلك لم يكن في مستوى طموح المنظمة الخاصة فيما يتعلق بمهمة توفير السلاح وفي هذا السياق يذكر المجاهد النقيب مراد صديقي الذي تولى في المغرب مسؤولية «إدارة الاتصالات الخاصة (الشبكة السرية) التي كانت مهمتها تهريب السلاح للمقاتلين الجزائريين عبر الحدود الغربية خلال الثورة التحريرية قائلا: «لم يكن حتى الساعة سنة 1956 قد جرى تنظيم معين لتأمين السلاح في المنطقة الغربية من الجزائر ولعل المنطقة الشرقية أوفر حظا بسبب مخازن السلاح المخبأ في المنظمة على عهدة مناضلي المنطقة الخاصة (Los) وكما هو معلوم أن هؤلاء المناضلين توجهوا إلى الجبال في بلاد القبائل والأوراس بعد اكتشاف التنظيم السري الذي كان يحضر لانطلاق العمل المسلح

(1) شهادة عبد الرحمن بن سعيد في الندوة التاريخية حول الشهيد حمو بوتليليس بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 30 أفريل 2000.

(2) مراد صديقي، الثورة الجزائرية، عمليات التسلح السرية، ترجمة أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت (د س.ن)، ص13.

بقيادة حزب الشعب حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية ومن أسباب توفر السلاح في المنطقة الشرقية اتصالها المباشر بخطوط الإمداد القادمة من مصر وليبيا وتونس[1].

ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن المنظمة الخاصة فشلت في توفير الحد الأدنى من الأسلحة في منطقتي القبائل والجزائر وكذا القطاع الوهراني، رغم الجهود التي بذلت من طرف المناضلين، وهو ما دفع بالقيادة إلى تركيز جهودها على الجبهة الجنوبية الشرقية التي شهدت رواجا كبيرا حول تجارة وتهريب الأسلحة عبر الحدود الجزائرية الليبية بشكل كبير.

وقد حاولت المنظمة الخاصة عقب تأسيسها مباشرة بذل قصارى جهودها للحصول على أكبر كمية من السلاح والذخيرة الأمر الذي دفع بمناضليها وقادتها إلى توجيه أنظارهم نحو الجبهة الجنوبية الشرقية بعد الأخبار التي راحت خلال تلك الفترة عن وجود كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة وسهولة الحصول عليها عبر هذه المناطق الصحراوية[2].

وفي هذا الإطار سجلت أول عملية سنة 1947 في منطقة وادي سوف وتعود جذورها حسب بعض الشهادات الحية إلى سنتي 1945، 1946 عندما كان المناضل محمد بلوزداد مقيما بقسنطينة في محل هو ملك لمناضل من وادي سوف

(1) مراد صديقي، المصدر السابق، ص14.

(2) تعد منطقة وادي سوف معبرًا رئيسيا للسلاح والذخيرة وهذا راجع إلى عوامل تم ذكرها سابقا بالإضافة إلى أن السكان في هذه المناطق الحدودية سواء الجزائر أو تونس نجد تواصلهم التقليدي هو الذي سهل عليهم عملية التهريب والمتاجرة بالسلاح ونشير هناك إلى العلاقة الطيبة التي ربطت المقاوم الليبي الشيخ غومة المحمودي بسكان منطقة وادي سوف والقائل عندما نصحه بعض زملائه بالهروب من وجه العدو روم الطايب وهروبك قدام لعدو خايب الرب يقتل والرصاص سبايب انظر حفظ الله بوبكر. التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه تم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2005-2006، ص151.

يدعى السعيد إدريس الذي نبهه إلى وفرة السلاح في منطقة وادي سوف[1] وبناءا على تعليمات قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد تم تكليف بعض مناضلي حزب الشعب الجزائري، نذكر منهم السعيد إدريس وأحمد ميلودي مسؤول قسمة وادي سوف وإبراهيم عصامي من بسكرة بالبحث عن السلاح وشرائه وانتقل بنفسه مع ميلودي إلى هذه المناطق لتحقيق هذا الغرض[2].

وفي سنة 1947 (بعد إنشاء المنظمة الخاصة) كلف قائدها محمد بلوزداد مرة أخرى المناضل أحمد ميلودي بشراء السلاح بعد أن سلمه مبلغا من المال بقيمة 300 ألف فرنك قديم عن طريق محمد عصامي الذي تسلمه بدوره من المناضل أحمد محساس في بسكرة وبعد ذلك قام أحمد ميلودي بتكليف المناضل ميمي بشير المدعو محمد بلحاج بالذهاب إلى ليبيا لشراء الأسلحة رفقة بشير بن موسى وعبد القادر العمودي وبلقاسم عدوقة، وبالفعل تمكن هؤلاء المناضلون من شراء كمية من السلاح تمثلت في 33 بندقية فردية نصف آلية من نوع ستاتي إيطالية الصنع[3] وقد تم نقل هذه الشحنة من الوادي إلى بسكرة على متن حافلة تابعة لشركة «دجيون doglione» ملك لمعمر من أصول إيطالية ولكي تكون العملية مضمونة ومؤمنة لفت مجموعة من هذه البنادق وعددها ثمانية بالحصير وربطت بحبل حتى لا يتم اكتشافها ووضعت بقية الأسلحة في صناديق وسلمت إلى هذه الحافلة على

(1)لقد حاول حزب الشعب الجزائري شراء كميات من الأسلحة الخفيفة وهي مخلفات الجيش الإيطالي في الجنوب التونسي وليبيا وقد تم مصادرة بعض هذه الأسلحة كما يشير إليه التقرير الفرنسي المؤرخ في شهر أكتوبر 1947 الذي جاء فيه بتاريخ 2 أكتوبر صودرت في الرقيبة التابعة للواد توقرت خمس بنادق إيطالية من نوع ستاتي و10000 طلقة الأمر الذي يدل على نشاط وديناميكية حركة تهريب الأسلحة إلى القوى الوطنية التي كانت تتم عبر منطقة الجنوب الشرقي للجزائر انظر مراد صديقي، المصدر السابق، ص28

GGA, Territoires du Sud, Territoires Militaire de Touggourt n°314 EMIS Bulletin mensuel de Renseignement Octobre 1947,P03.

.(**2**)Benyoucef Ben Khadda, Op.Cit, P121..

وانظر أيضا شهادة: محمد عصامي، المجلة أول نوفمبر، المصدر السابق، ص38-39.

(3)نفسه، ص 39 وانظر أيضا الأمين مناني «دور سوف التاريخي في ثورة التحرير مجلة المنار العربي- عدد04، الوادي ديسمبر2004، ص16.

أساس أنها طرود عادية وبهذه الطريقة وصلت هذه الشحنة إلى بسكرة حيث كان في استقبالها عدد من المناضلين كان على رأسهم كل من محمد العربي بن مهيدي والهاشمي الطرودي ومسؤول شركة «دجليون Doglione» كمال زراري المدعو كمال حميري وقام هؤلاء بنقلها إلى مخزن المناضل أحمد زقنوني وخبأت هناك بصفة مؤقتة ليتم نقلها بواسطة المناضل عبد الحفيظ بلبكري إلى قسنطينة[1] حيث استلمها مسؤول المنظمة الخاصة بقسنطينة المناضل عبد الرحمن قيراس بمعية المناضلين مشاطي محمد وحباشي عبد السلام وخبؤوها في محل المناضل العربي بن كينيدة بمقعد الحوت[2] وفي نفس السياق يذكر المناضل بن يوسف بن خدة بأن هذه الشحنة تم توزيعها فيما بعد على هياكل المنظمة الخاصة في كل من سكيكدة وعنابة وكوندي سمندو (زيرود يوسف حاليا) وسطيف وقسنطينة...لاستعمالها في عمليات التدريب[3].

بعد النتائج الإيجابية التي حققتها المنظمة الخاصة خلال العملية الأولى قررت قيادتها سنة 1948 السعي للحصول على شحنة ثانية من السلاح والذخيرة من نفس المصدر وبنفس الطريقة الأولى وحول تفاصيل هذه العملية[4] يشير المناضل حسين آيت احمد في روايته[5] إلى أن محمد بوضياف أطلع قيادة أركان المنظمة على أخبار بخصوص رواج تجارة الأسلحة عبر الحدود الليبية الجزائرية جاءته من محمد العربي بن مهيدي مسؤول المنظمة على الجنوب القسنطيني

(1)محمد عصامي، المصدر السابق، ص39، وانظر أيضا:

El Hachmi trodi, Larbi Ben
M‘hidi. ed ENAL .Alger ,1991 ,P85-87

(3)Benyoucef Ben Khedda, Op.Cit 122.

(4) هناك اختلاف بين الروايات بشأن هذه العملية فمثلا نجد المناضل محمد عصامي يذهب في روايته إلى أن الذي أشرف على هذه العملية هو دائما محمد بلوزداد للمزيد من التفاصيل حول هذه الرواية انظر محمد عصامي، مصدر سابق، ص39.

(5) لا تشير رواية حسين أيت احمد مطلقا إلى العملية السابقة التي تمت سنة 1947.

الأمر الذي دفع به رفقة محمد بوضياف إلى الانتقال نحو بسكرة للالتقاء ببن مهيدي وتم هناك دراسة تفاصيل العملية، وشكلت قافلة لجلب السلاح من ليبيا واتفقوا على أخذ مبلغ مالي من ميزانية المنظمة لشراء الجمال التي ستنقل عليها الأسلحة والذخيرة ليعاد بيعها بعد نهاية العملية، وانتهت هذه العملية بنجاح بعد الحصول على كمية لا بأس بها من الأسلحة تمثلت في 100 بندقية وكمية كبيرة من الذخيرة[1]

وقد بلغت تكاليف هذه العملية نصف مليون فرنك فرنسي قديم[2] وهو يمثل كل ميزانية المنظمة[3] ويضيف آيت احمد بأن نقص الأموال من جهة أخرى كان سببا في عدم الحصول على كميات أكبر من الأسلحة من غدامس إلى وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس[4] وفي هذا السياق تتفق الكثير من الروايات على أن هذه الشحنة تم نقلها من غدامس الليبية إلى الوادي حيث خزنت هناك لبعض الوقت لتأخذ طريقها فيما بعد على الجمال تحت إشراف مسؤول المنظمة في الوادي المناضل عبد القادر العمودي[5] إلى منطقة زربية حامد (بالزاب الشرقي) الواقعة بين بسكرة وسيدي عقبة ونظرا لبعد المسافة وكثافة عمليات المراقبة أنزلت هذه الحمولة بواحة طوماس بين زربية حامد وزربية الواد ووضعت تحت تصرف عبد القادر العمودي وبشير بن موسى ومحمد بلحاج في انتظار صدور تعليمات تقضي بتسليم هذه الكمية إلى المجاهد مصطفى بن بولعيد الذي أشرف على عملية نقلها

(1) قدر محمد عصامي هذه الشحنة بـ103 بندقية من نماذج مختلفة و04 صناديق معبئة بالذخيرة، انظر شهادته، المصدر السابق، ص 40-39.

(2) قدر بن يوسف بن خدة ميزانية هذه العملية بمليونين فرنك قديم سلمت لمحمد عصامي على دفعتين، انظر: .Benyoucef Khedda,Opcit, P122,123

وقد قدر ثمن القطعة الواحدة من السلاح على مناطق الحدود الشرقية ما بين 20 و25 ألف فرنك قديم.

(3) Hocine Ait Ahmed, Opcit, P164-165.

(4) حسين آيت أحمد، المصدر السابق، 183.

(5) مسؤول المنظمة الخاصة في منطقة الجنوب القسنطيني.

بنفسه فيما بعد إلى الأوراس في ظروف صعبة جدا بعد عدة محاولات خلال سنة 1948 وخزنت هذه الشحنة في ناحية كيمل[1] .

ويبدو من خلال الشهادات المتوفرة أن منطقة الأوراس كانت أوفر حظا من حيث التسليح مقارنة مع بقية المناطق الأخرى نظرا لقربها من مصادر التموين بالسلاح في كل من ليبيا وتونس وفي هذا السياق يشير المجاهد محمد الطاهر عزوي إلى أن قيادة المنظمة الخاصة أمرت بمهمة تزويد الأوراس بالسلاح والذخيرة حيث أرسلت في ربيع 1948 بعثة مكوّنة من عزوي مدور وكعباشي عثمان إلى تونس عبر صحراء النمـامشة، وبعد شهر عادت قافلة الجمال محملة بالسلاح والذخيرة وعند وصولها إلى السفح الجنوبي للأوراس وجدت في استقبالها كل من عزوي أحمد وبعزي علي وأسما يحي بلقاسم ومعهم قافلة بغال نقلوا عليها الشحنة إلى قرية الحجاج لتوزع على المطامير في مسجد عزوي أحمد وعزوي مدّور ودار بعزي الصالح بن لمبارك على سفح جبال الدرعان على الجانب الأسفل من الطريق الرابط بين باتنة وأريس، إلا أن تسرب المعلومات حول هذه العملية أدى

(1) محمد عصامي: المصادر السابق، ص39-40، وانظر أيضا شهادة عبد القادر العمومي في محمد عباس، ثوار عظماء المرجع السابق، 121، وانظر شهادة المجاهد عبد القادر العمومي في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح خلال الثورة التحريرية، يومي 19-20 مارس 1999 بالوادي، (أشرطة فيديو ثم نسخها من مكتبة المتحف الوطني للمجاهد وانظر أيضا:
Benyoucef ben Khedda, Op.Cit p121, 122,123.

(2) يذكر المجاهد محمد الطاهر عزوي بأن تلك الشحنة التي قدرها 300 قطعة قد قام بن بولعيد بنقلها إلى الأوراس ليتم توزيعها على مخبئين في قرية الحجاج الأول في منزل بعزي لخضر الواقع على سفوح جبل الظهري بالقرب من وادي الحمام أحد فروع وادي الأبيض أما المخزن الثاني يقع في دار بشاحي محمد الواقعة على سفح جبل الدرعان على جانب الطريق الرابط بين باتنة وأريس، للمزيد من التفاصيل انظر محمد الطاهر عزوي، الإعداد السياسي والعسكري للثروة في الأوراس (أول نوفمبر) في المنظمةالوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر كما يرويه المجاهدون، الجزء2 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.س.ن)، ص245 .انظر أيضا محمد الطاهر عزوي، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس في جمعية أول نوفمبر، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954، باتنة، 1999، ص626-627 وانظر أيضا علي العياشي، الشهيد مصطفى بن بولعيد في مجلة أول نوفمبر، عدد 77، سنة 1986، ص55.

بمصالح الإدارة الاستعمارية إلى إلقاء القبض على بعزي محمد وأخيه بعزي علي وبلعزوي محمد لاستنطاقهم غير أن حنكة بن بولعيد السياسية رفقة أعيان المنطقة سارعوا إلى دفع مبلغ مالي بقيمة 43 ألف فرنك قديم كرشوة لبعض أعوان الإدارة الاستعمارية لإطلاق سراحهم[1].

وحول نفس الموضوع يذكر المجاهدعبد القادر العمودي في شهادته إلى أن هناك شحنة أخرى من الأسلحة تم الحصول عليها سنة 1948 من منطقة حاسي خليفة بالقرب من وادي سوف وقد تمثلت هذه الأسلحة في كمية من المتفجرات سُلِّمت لبعض الأشخاص الذين كانوا يقومون بغرس أشجار النخيل حيث كانت المنطقة العلوية للمناطق المخصصة لزراعة النخيل حجرية التكوين الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى تسليم مادة الديناميت للمعنيين بفرس النخيل غير أن التنظيم السري «المنظمة الخاصة» عملت على إعداد قوائم اسمية وهمية لأشخاص على أساس أنهم استفادوا من هذه المادة المتفجرة وحُوِّلت صناديق الديناميت إلى منطقة الأوراس[2].

كما يشير المجاهد عبد الرحمن عمراني في شهادة له بأن معظم الأسلحة القادمة من الجنوب مصدرها ليبيا عبر وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس ويعود الفضل في ذلك إلى الدور الذي لعبته المنظمة الخاصة في تلك المهمة خلال سنوات 48-1949- 1950 حيث جلبت كميات من الأسلحة من ليبيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية ووضعت في مخابئ سرية بالأوراس ودخلت كميات كبيرة إلى المناطق الشرقية عشية اندلاع الثورة: منها 275

---

(1) محمد الطاهر عزوي، المصدر بالسابق، ص 246-247، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الشحنة من الأسلحة قدر بـ280بندقية حربية، انظر عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة ج1، دار البعث قسنطينة، سنة 1991، ص198.

(2) شهادة المجاهد عبد القادر العمودي في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح خلال الثروة التحريرية، المصدر السابق.

بندقية ستاتي استفادت منها المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وبقيت كميات أخرى بالأوراس كما أعطيت تعليمات لمناضلي المنظمة بجمع الأسلحة من عند الأقارب والمتعاطفين مع الحركة الوطنية والذخيرة والحصول عليها[1] من عدة جهات سواء من حراس الغابات أو التنظيمات المسلحة، كما لجأ البعض إلى التعامل مع المجندين الجزائريين المناصرين للفكر التحرري وعن طريق هؤلاء تم الحصول على كميات كبيرة من السلاح[2].

وعلى ما يبدو وأن معظم الأسلحة التي دخلت إلى الجزائر خلال مرحلة المنظمة الخاصة جيء بها من ليبيا وفي هذا السياق يذكر المناضل أحمد بن بلة الذي ترأس المنظمة بعد بلوزداد وآيت أحمد بأن كمية السلاح الذي انطلقت به ثورة أول نوفمبر 1954 تم اقتناؤه من ليبيا ومر على طريق غدامس ثم الوادي وبسكرة ثم مشونش وآريس وكان سلاحا جيدا إلا أنه غير كافٍ (حوالي 500 قطعة)[3] وتطلب الأمر تشحيمها كل ثلاثة أشهر وهو سلاح بسيطٌ استعملته المنظمة الخاصة من مخلفات الحرب العالمية الثانية[4] وعندما آن الأوان وزع في كل مكان تقريبا من البلاد وخصوصا في الأوراس التي كنا نريد أن نجعل منها الحصن الأساسي للثورة[5]

(1) يمكن اعتبار منطقة الاوراس أحسن نموذج لهذه العملية وذلك من خلال الدور الذي لعبه مصطفى بولعيد في تهيئة الجو وشحذ الهمم لتوفير الأسلحة وعدم تبذير البارود في الولائم والأعراس، انظر علي العياشي، المرجع السابق، ص55.

(2) عبد الرحمن عمراني، التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2001، ص95

(3) يحددها في مذكراته كما أملاها على روبير ميرل بحوالي (350 أو 400 قطعة) فقط من البنادق الإيطالية من نوع Mousqueton انظر أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص96.

(4) إن هذه الأسلحة تعود في أكثريتها إلى الحرب العالمية الثانية من مخزون أسلحة الأفريكا كوربس Africa corps (الفيلق الأفريقي) والجيش البريطاني وقد تم إرسالها بصعوبة انطلاقا من الساحل الليبي إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي انظر محمد البجاوي، حقائق عن الثورة الجزائرية (د دن) (د م ن) 1971، ص154.

(5) شهادة احمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرض المضغوط، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسلحة التي ذكرها المناضل أحمد بن بلة في شهادته كانت مخبأة في مخازن أعدت من قبل في غدامس في منطقة زرزاتين «Zerzatine» وعين أمناس على الحدود الجنوبية الشرقية وهناك مخازن أخرى كمخزن وادي سوف الذي يعتبر من أهم المخازن باعتباره ملتقى الشبكات الجنوبية والشمالية، حيث كانت الأسلحة تجلب من ليبيا وتونس وتباع في الجزائر[1].

انطلاقا من المصادر التاريخية المتوفرة (وثائق- شهادات حية) يمكن القول بأن منطقة الأوراس كانت تتربع على أكبر كمية من الأسلحة[2] الأمر الذي أهّلها لكي تتحمل أعباء الثورة طيلة أحد عشر شهرًا من انطلاقتها في أول نوفمبر 1954، وهي المسؤولية التي تحمّلها مصطفى بن بولعيد أمام زملائه في لجنة (06) خلال الاجتماعات التحضيرية لانطلاق العمل المسلح طيلة شهر أكتوبر[3] بالإضافة إلى أنها قدمت الكثير من الإمدادات إلى المناطق الأخرى.

ومما لا شك فيه أن غنى منطقة الأوراس بالسلاح مرده إلى موقعها الإستراتيجي كمنطقة حدودية (مع تونس وليبيا) الأمر الذي جعلها مسرحًا لنشاط أكبر عمليات تهريب وتجارة الأسلحة إلى الداخل بالنسبة لزعماء الحركة الوطنية في إطار التنظيم السري من جهة وهدفًا لعمليات المراقبة والمتابعة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة التي لجأت إلى تكثيف عملياتها على الحدود المشتركة مع تونس للحد من تهريب الأسلحة والذخيرة وقد تمكنت من حجز وتوقيف العديد من قوافل السلاح التي كان وراء إدخالها للجزائر إطارات ومناضلين من المنظمة

(1) محمد ودوع، ليبيا والثروة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير. قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2000-2001، ص181.

(2): تذهب بعض الكتابات إلى أن عمليات نقل الأسلحة لم تنقطع من وادي سوف إلى الجبال في الأوراس طيلة سنوات 1948- 1954، إلا أن ذلك يثير الكثير من التساؤلات خصوصًا إذا قدرنا كمية الأسلحة المتوفرة عند انطلاق الثورة في أول نوفمبر 1954 حيث كانت لا تتجاوز حوالي 400 قطعة على مستوى كامل تراب الوطني إلاّ أن هذا التساؤل لا ينفي احتلال منطقة الأوراس ووادي سوف أيضا مكانة الصدارة في جلب الأسلحة على عهد المنظمة الخاصة.

(3) راجع شهادة المجاهد أحمد بن بلة بخصوص اعتبار منطقة الأوراس قلعة الثورة كما أشرنا سالفًا. انظر مذكرات أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص 96.

الخاصة على الشريط الحدودي ففي مدينة بئر العاتر جنوب تبسة تم حجز 14 بندقية حربية وبندقية من نوع رشاش «Mitrailleuse»[1]

أما في تونس فقد حجزت المصالح الفرنسية بمدينة فريانة الواقعة على الحدود الشرقية للجزائر. سبعة بنادق حربية ونشير إلى أن ضعف إمكانيات المراقبة حالت في الكثير من الأحيان دون أن تضع يدها على كامل الأسلحة المهرّبَة[2] كما تمكنت في إطار نفس المهمة من توقيف مجموعة من مهربي السلاح عبر مدينة الونزة شرق تبسة فتقارير الدرك الفرنسي بين 18– 21 جانفي 1947 أشارت إلى أن الموقوفين هم جزائريين وتونسيين تخصصوا في عمليات تهريب السلاح عبر الحدود وقد اشتملت الكمية المحجوزة على مسدسين من نوع بريتا عيار 09 ملم، ومسدس عيار 13 ملم وخمس مسدسات أخرى لم يتم تحديد نوعيتها بالإضافة إلى 273 خرطوشة عيار 09 ملم من نوع «بار بلام Parabellum»، و13 خرطوشة 09 ملم من نوع بريتا وثلاثة خراطيش أمريكية الصنع[3]

تعززت عمليات المراقبة من طرف المصالح الخاصة خصوصًا بعدما أشارت التقارير الفرنسية إلى أن مصدر السلاح القادم إلى الجزائر هو من مدينتي تونس وبنزرت الأمر الذي دفع بالقوات الفرنسية إلى تعزيز عمليات المراقبة على هذه المناطق للكشف عن مخازن السلاح بالرغم من اعترافها بصعوبة هذه المهمة وهو ما مكن منطقة الأوراس من انتشار الأسلحة الحربية عبر إطارها الجغرافي، وقد اتخذت عدة إجراءات وتدابير عاجلة للحد من ظاهرة انتشار الأسلحة ويتبين ذلك من خلال التقرير الذي أعده المقيم العام (مونس Mons) المؤرخ في يوم 03 جوان 1948 والموجه إلى «جورج بيدو» « Georges Bidault» وزير الخارجية الفرنسي، ونبه التقرير إلى خطورة الوضع بسبب عمليات تهريب السلاح من تونس

---

(1) يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 134– 137.

(2) المصالح الفرنسية الخاصة المكلفة بمراقبة نشاط مهربي الأسلحة نفسا تعترف بضعف وسائل المراقبة ومحدوديتها : انظر : Jean Vaujour, opcit, p89

(3)يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 138.

نحو الجزائر وأكّد على اتخاذ إجراءات للحدّ من هذه العملية من خلال تكثيف المراقبة على الحدود إلاّ أن ذلك لم يأت بأي نتائج تذكر ويبدو أن انتشار الأسلحة بتونس يعود إلى المخزون الذي تركته دول المحور هناك وتم تسريب الكثير منها إلى الجزائر عن طريق الوطنيين ومهربي السلاح[1] ورغم أن مصالح العتاد التابعة للجيش الفرنسي تمكنت من جمع أكثر من 88000 بندقية في شهر أكتوبر 1947 و4776 بندقية حربية خلال النصف الثاني من سنة 1947 و3589 بندقية خلال الثلاثي الأول من سنة 1948، وقد لجأت المصالح الفرنسية إلى سياسة الإغراء لجمع السلاح حيث كان كل من يقدم قطعة سلاح يتحصل على مكافأة مالية، ولهذا الغرض خصصت سنة 1948 مبلغًا ماليًا بقيمة خمسة ملايين ونصف مليون لاسترداد الأسلحة من عند السكان[2]

وقد شددت في نفس الوقت عمليات المراقبة وعززت فرق المراقبة بفرق المهاري التي تمكنت من حجز كميات من الأسلحة والذخيرة سنة 1948 كانت مهيأة لتهريبها إلى الجزائر ولذلك زادت القوات الفرنسية من عمليات المداهمات والتفتيش ورفعت أسعار البنادق المقدمة لها وهو ما شجع أكثر على التهريب بندقية واحدة تباع أو تسلم إلى القوات الفرنسية يشترى بثمنها عدة بنادق لكي تهرب نحو الجزائر. وبناء على هذه المستجدات ارتفع عدد الأسلحة الموجودة في منطقة الأوراس خلال هذه المرحلة ويتبين جليا من خلال التقرير الذي تقدم به العقيد بلانش «Blanche» قائد مدينة باتنة في أكتوبر 1954 إلى الجنرال سبيلمان «Spi liman» يشير من خلاله إلى أن ناحية باتنة وحدها تتوفر على 10.000 بندقية حربية مختلفة الأنواع، وبذلك وجد عشرات الثوار في باتنة، وتبسة، وسوق

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص136.

(2) كانت في السابق تلجأ إلى أساليب قمعية ضد مهربي السلاح إلى القطر الجزائر الأمر الذي يبين فشل المصالح الفرنسية في وضع حد لعمليات التهريب والمتاجرة بالسلاح وهو دليل على ضعف إمكانياتها خلال تلك المهلة.

أهراس مسلحين تسليحًا جيدًا بفضل الدور الذي لعبته المنظمة الخاصة في الجبهة الشرقية وخصوصًا منطقةالأوراس.[1]

ومما لا شك فيه أن المصالح الفرنسية سعت جاهدة للوصول إلى الخلايا السرية المسؤولة على جمع الأسلحة والذخيرة وتخزينها خصوصًا أنها كانت تدرك بعمق أن المنظمة التي حلت سنة 1950 سوف يعاد لمّ شملهاويبعث نشاطها من جديد.[2] ولم تنحصر اهتمامات وجهودإطارات المنظمة الخاصةفي عمليات البحث عن السلاح والذخيرةفقط بل شمل كذلك جمع المتفجرات وأجهزة الإشارة وغيرها من الوسائل والمعدات الحربية التي تعتبر هي الأخرى من المتطلبات الأساسية لتحقيق المشروع الثوري.

أ – المتفجرات: تكّفل بمهمة الإشراف على هذا النوع من الأسلحة قسم تابع للمصلحة العامة عرف بقسم المتفجرات d'explosionRéseau d'artificier مهمته جمع القنابل والمتفجرات وصنعها أيضا وكذلك دراسة تقنيات تخريب الجسور، وقد أسندت مهمة الأشراف على هذا القسم إلى بلحاج الجيلالي (معروف بكوبيس)[3].

تمت عملية جمع هذه القنابل والمتفجرات خصوصًا في المناطق التي انتشرت فيها المناجم. كالونشريس التي أشارت إليها بعض المصادر الفرنسية حول حدوث عمليات سرقة للمتفجرات والصواعق من مستودعات الشركات أين تكفّل المناضل سويداني بوجمعة بمهمة جمع المتفجرات من مناجمها[4] وحول نفس الموضوع يشير المناضل آيت أحمد في مذكراته إلى أن الصيادين المتعاطفين مع التيار الثوري لعبوا دورًا هاما في جمع الديناميت لصالح المنظمة سنة 1948 وفي إحدى عمليات التفتيش التي قامت بها المصالح الخاصة الفرنسية في هذه المنطقة قرر

---

(1)يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 134– 139.

(2) :Farhat Abbas, Opcit, P63.:

وانظر أيضا: .Historia Magazine, n195- 29 sept, 1972 p32

(3)محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، دار البعث، قسنطينة 1985، 242 . وانظر كذلك: .Ahmed Mahsas, op.cit. 256 -257

وانظر أيضا: أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 303.

(4)مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 184.

أيت أحمد رفقة بوضياف تحويل الديناميت الذي تمكن الصيّادون من جمعه إلى الحروش وقد كلف بالأشراف على هذه العملية سويداني بوجمعة إلاّ أن الشاحنة الصغيرة التي استعملت لهذا الغرض وقعت في حاجز للدرك الفرنسي بالقرب من مدخل الحروش وفشلت المهمة بعد تبادل إطلاق النار بين الطرفين ونجى سويداني بوجمعة بأعجوبة وألقي القبض على مرافقيه[1]

ب) أجهزة الإشارة: كانت مسألة هامة بالنسبة لقيادة المنظمة باعتبارها ذراعا عسكريا بصددالتحضير لتفجير الثورة إذ بفضلها يتم ربط الوحدات المقاتلة والتصنت على العدو وفي هذا الإطار تمكنت المنظمة مع نهاية 1947 من الحصول على أول جهاز إشارة وتعود جذور هذه العملية حسب شهادتي محمد يوسفي وحسين آيت أحمد إلى أواخر شهر نوفمبر بعد أن أخبر محمد يوسفي قادة المنظمة على عرض بيع لجهاز لاسلكي بعيد المدى من طرف ضابط ألماني سابق فقررت شراءه فورًا وبعد عدة اتصالات بين قادة المنظمة والضابط الألماني المقيم في نزل سان جورج، مقر مجلس قيادة ا إيزنهاور (فندق الجزائر حاليا). تمكنا محمد يوسفي وآيت أحمد من شراء الجهاز بعد تجريبه[2] وقد أضاف مناضلون آخرون إلى رصيد المنظمة أجهزة إلكتروتقنية تم اختلاسها من معامل الطيران المدني بالدار البيضاء.[3]

بالإضافة إلى هاتين العمليتين تمت عملية أخرى في شهر أفريل 1948 بعد أن وصلت معلومات إلى قيادة المنظمة تقضي بوجود كميّات كبيرة من أجهزة الإشارة مخزنة بإحدى حظائر مطار بوفاريك، وعلى هذا الأساس تم التخطيط لعملية السطو بمساعد مناضل شيوعي فرنسي يعتبر أحد المقاومين في فرنسا خلال

(1) Hocin Ait Ahmed, Opcit p 166- 167.

وانظر أيضا، حسين آيت أحمد المصدر السابق، ص 185 ويضيف المناضل آيت أحمد بأنه بعد هذه العملية مباشرة تم قررت قيادة المنظمة نقل سويداني إلى وهران وحسن فعلت لأنه لم يكن هناك أحسن منه لقيادة الكوموندوس الذي سيتكفل بالهجوم على بريد وهران، انظر ص 185.

(2)محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 96 وانظر أيضا:

Hocin Ait Ahmed, Op.cit. p 13..

(3) IBIP, P137- 139

وأيضا: محمد يوسفي، مصدر سابق، ص 96.

الاحتلال النازي كان يعمل كمهندس في الورشات الصناعية للطيران ببوفاريك وقد أبدى في الأول نيته على تقديم العون إلاّ أنه مع اقتراب موعد العملية اختفى أثره الأمر الذي أثار مخاوف قيادة «المنظمة الخاصة»وبذلك ألغيت العملية[1]

لقد حاولت انطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة الإلمام بكامل جهود المنظمة الخاصة التي لم تنحصر كما أشرنا في عملية التسليح بل تجاوزته إلى صنع وجمع المتفجرات وشحنات الديناميت وأجهزة الإشارة، وعند هذا المقام يمكن أن نتساءل. هل تمكنت المنظمة الخاصة من تحقيق هدفها الذي حددته بوضوح بخصوص مسألة التسليح؟[2] .

بالعودة إلى التقرير المفصّل للمنظمة الخاصة الذي تقدم به قائدها المناضل حسين آيت أحمد[3] خلال اجتماع زدين في شهر ديسمبر 1948 أي بعد واحد وعشرين شهرا من ميلاد المنظمة لا نجد ما يدعو إلى التفاؤل بخصوص هذه المسألة إذ يشير مضمون التقرير إلى أن المنظمة كانت تعاني من مشكل التزود بالسلاح الذي لم يكن يكفي حتى لتدريب عناصرها، وهو ما دفع بهم إلى تداول المتوفر منه بين الوحدات المنتشرة عبر البلاد، وبذلك أصبحت عرضة للخطر، من الناحية الأمنية، ومن أهم ما ورد في التقرير صراحة تلك العبارة القائلة « نريد ثلاثة أشياء: الأسلحة، ثم الأسلحة ودائما الأسلحة» وهو ما يعكس حيوية هذه المسألة بالنسبة للمنظمة[4].

والملاحظ أن المتتبع لمسيرة المنظمة منذ ميلادها يقف أمام الكثير من التساؤلات على شاكلة كيف تعاملت المنظمة مع هذه المسألة وما هي العوائق والصعوبات

(1) Hocin Ait Ahmed, Opcit p 146- 148 .

(2) الهدف هو توفير الحد الأدنى اللازم لضمان فعالية واستمرارية العمل الثوري في حالة انطلاقه، استنادا إلى شهادة أبرز قياديي المنظمة الخاصة (حسين آيت أحمد) انظر:

Mohamed Harbi, op cit p33

(3) القيادة الثانية للمنظمة بقيادة (آيت أحمد) (ديسمبر 1947- ديسمبر 1949) .

(4) Mohamed Harbi, op cit p33.

وانظر كذلك: محمد حربي، المصدر السابق، ص 57.

التي حالت دون تحقيق أهدافها؟، وما هي الحلول الممكنة التي سلكتها لتجاوز تلك العقبات؟ .وانطلاقا مما تمت الإشارة إليه بخصوص الجهود التي بذلتها المنظمة الخاصة من أجل الحصول على الدعم اللوجيستكي، يمكن حصر العوائق والصعوبات التي واجهتها خلال هذه المرحلة فيما يلي:

1)نقص مصادر السلاح بشكل عام، حيث لم يكن ممكنًا الحصول عليه بسهولة وبالكميات المطلوبة التي تلبي احتياجات المنظمة في كامل التراب الوطني أين تنتشر هياكلها ووحداتها العسكرية داخل الجزائر أو بالقرب من الحدود ما عدا في حالات استثنائية [1].

2) نقص مصادر التمويل بسبب الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها المنظمة الأمر الذي حال دون تغطية تكاليف صفقات التسليح والتجهيز[2] وتجدر الإشارة إلى أن المصدر الوحيد الذي كان يمولها هو الحزب ومع نموها واتساع نشاطها، انخفضت نفقاتها عوضا أن ترتفع وذلك بسبب استنزاف موارد الحزب في المسابقات الانتخابية من جهة وتزايد المساعدات المالية المقدمة لفائدة عائلات المعتقلين بالإضافة إلى تراجع مداخيل الحزب- بسبب تقلص حجم الاشتراكات بفعل تناقص عدد المنخرطين بسبب

(1) يمكن الإشارة هنا إلى المناطق التي عرفت نشاطا دءوبا في عملية تهريب الأسلحة والذخيرة ونخص بالذكر الحدود الشرقية وبالضبط منطقة وادي سوف والأوراس وهي نفسها المناطق التي ركزت عليها المصالح الفرنسية جهودهالتشديد المراقبة وإيقاف عملية تهريب السلاح والذخيرة نحو داخل الجزائر، أما المناطق الأخريسوءا في الغرب أو الجنوب والشمال (الساحل) فهي لم تحظ بهذا النشاط إلاّ نادرًا.

(2) يشير محمد حربي إلى أن عمليات البحث عن مصادرللتزود بالسلاح انتهت دون نتائج إيجابية، حيث أن هيئة الأركان وجدت الوسائل إلاّ أن المال غير متوفر حيث أن الميزانية المخصصة للمنظمة قدرت بـ 100 ألف فرنك قديم شهريًا ومن أصل هذه القيمة المذكورة كانت تدفع مستحقات قادة المناطق أي 6000 فرنك قديم للإطار الواحد إلى غاية ديسمبر 1948 بحيث أن النقد المتداول لدى المنظمة لم يتجاوز 3 أو 4 ألاف فرنك قديم الأمر الذي يكشف عن فقر الحركة للإمكانات المادية انظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 49.

عمليات القمع[1] واستنادًا إلى شهادة أحد المكلفين بالمالية وهو : سيد علي عبد الحميد الذي يذكر أن خزينة الحزب كانت زهيدة وإمكانياتها محدودة جدًا مما فرض عليه التشدد في النفقات حتى أنه اضطر يومًا لمحاسبة رئيس الحزب مصالي الحاج نفسه عن وصفة طبية بمبلغ 1880 فرنك قديم كما علم أيضا بأن أحد المسؤولين استخدم هاتف الحزب في مكالمة عائلية فلم يتردد عن مطالبته بدفع ثمن المكالمة[2] .

وانطلاقا من هذه المستجدات كان لابد من البحث عن مورد مالي مستقر الأمر الذي دفع بقادة المنظمة إلى التفكير في الهجوم على بريد وهران في 05/ 04/ 1949 لتجاوز هذه الأزمة[3]

3) ردود الفعل الفرنسية من خلال تشديد الرقابة المستمرة على عمليات تهريب السلاح كما أشارت إليه التقارير والوثائق الفرنسية التي أكدت عن عمليات إيقاف بعض مهربي السلاح وحجز شحنات من السلاح والذخيرة التي كانت تهرب نحو الداخل كما تم ذكره سالفا.

وبعد ضبط أهم الصعوبات والعوائق التي حالت بالمنظمة دون تحقيق أهدافها ركزت جهودها على جملة من الحلول الإستراتجية المقترحة من طرف قادتها ومناضليها ويمكن حصرها في النقاط التالية.

1)**التشجيع على التسليح الفردي**:وفي هذا الإطار أصدرت قيادة المنظمة في كل منطقة أوامر تقضي بامتلاك سلاح فردي لكل شخص وهنا نشير إلى الدور الريادي الذي لعبه بن بولعيد في منطقة الأوراس، حيث فرض على السكان

(**1**)Hocine ait Ahmed, Opcit,P165.

وانظر أيضا: محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 105، وانظر أيضا شهادة المناضل أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق.

(2)شهادة المناضل سيد علي عبد الحميد لجريدة الشعب اليومية 10 نوفمبر 1986.

(**3**)Hocine ait Ahmed, Op.cit. 165

امتلاك سلاح فردي ونصحهم بعدم تبذير البارود في الأعراس[1] أما في منطقة وهران يذكر الحاج بن علاَّ أنه فرض على كل مناضل في المنظمة دفع مبلغ مالي بقيمة ستة آلاف فرنك فرنسي قديم لكل شخص للحصول على سلاح فردي[2]

2)**إنشاء نواة للصناعة الحربية** حيث تمثلت في ما يلي:

أ - **صناعة المتفجرات:** أشرفت على هذه المهمة مصلحة الهندسة التي أنشأت عقب مؤتمر زدين في ديسمبر 1948 والكائن مقرها بالعاصمة بالقرب من ساحة أول ماي، وقد نصبت المصالح العامة بسرعة ويتعلق الأمر بتعليم المناضلين تقنيات صنع المتفجرات وعمليات الإحباط وأنشأ لهذا الغرض ثلاث ورشات الأولى بمدينة الجزائر في داخل مستودع بشارع «روفيغو» «Rovigo» والثاني بحسين داي ضواحي العاصمة والثالثة في القبائل، وقد كان تمويل ورشة حسين داي ونظيرتها في القبائل على عاتق المناضلين أنفسهم ونشير إلى أن المسؤول المساعد لمدينة الجزائر المدعو "صالح" هو الذي كلف بتكوين تقني واحد في كل منطقة (Zone) وكل واحد من هؤلاء التقنيين المكونين على صناعة المتفجرات مطالب بتكوين مناضلين آخرين[3] وفي نفس السياق يشير المناضل أحمد مهساس في مذكراته أن قسم المتفجرات يعتبر من أهم الأقسام التي تحتوي عليها المصلحة العامة التابعة للمنظمة حيث أن عناصرها كانت تتدرب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب وقد استطاع المتخصصون في هذا المجال تصميم

---

(1) شهادة الحاج لخضر لعبيدي في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد. باتنة. يومي 20- 22 مارس 1996- (شريط فيديو رقم 04) بالمتحف الوطني للمجاهد كذلك شهادة المجاهد محمد عصامي، مصدر سابق 38.

(2) مصطفى سعداوي، المرجع سابق، ص 187 وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب كان له عدة مزايا منها: 1) جعل مشكل التسليح انشغال كل المناضلين الأمر الذي أدى إلى تضافر الجهود لحل هذه المشاكل 2) تفتيت العقبة المالية عن طريق إلزام كل شخص مناضل أو متعاطف بجمع المبلغ الكافي لشراء سلاح دون أن ينتظر أموال الحركة ... الخ.

(3) Mohamed Harbi , le FLN Mirage et réalité (des origines a la pris du pouvoir (1945-1962) ,Ed J.A,Paris1980,P73.

وانظر أيضا محمد حربي، مصدر سابق، 73.

وصناعة نوع من أنواع القنابل اليدوية باستغلال بعض المواد المسترجعة كأنابيب السباكة، وبذلك أصبح هذا النوع من الأسلحة يصنع محليًا بعد أن تعرف على تقنية الصنع والتركيب عامل بسيط في السباكة معروف على المستوى الوطني وهو المسؤول مقران محمد أعراب من Orlenville (الشلف حاليا)[1]

ب - **صناعة أجهزة الاتصال:** في هذا الميدان نجح المختصون في الراديو يعملون في مصلحة الاتصالات التابعة للمنظمة الخاصة في صنع أجهزة إرسال واستقبال ونشير في هذا الإطار إلى التقني مولود بن عمار العامل في ورشة بمطار الدار البيضاء حيث كلف بصناعة جهاز بث واستقبال ويوجد في شارع زيغودي ببلكور أحد المراكز التي كان يتم فيها هذا العمل[2].

ج - **صيانة الأسلحة المعطوبة:** بخصوص هذه المسألة يشير المجاهد عمر أو عمران إلى أن المنظمة الخاصة عملت على إصلاح وصيانة الكثير من قطع الأسلحة التي جلبت من الخارج وقد اعتراها الصدأ بسبب سوء التخزين والرطوبة.

أما بالنسبة لبعض القطع الأخرى فقد كانت عرضة للتلف خلال تشغيلها (الرمي - Défautdétire) بسبب طول مدة استعمالها أو سقوطها على الأرض[3].

3)**البحث عن مصادر السلاح في الخارج:** لقد ناقش المكتب السياسي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية « MTLD» مسألة التسليح عندما طرحت عليه في شهر مارس 1947 وتمّ الاتفاق على أن حلها يفرض إجراء اتصالات مع البلدان العربية والحكومات المساعدة لحركات التحرير وكذا الأحزاب المعادية للاستعمار[4] وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير أنه قد تقرر في اجتماع

---

(1) Ahmed Mahsas, op cit, p 85- 86..

وانظر أيضا: أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 303.

(2)أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 302- 307.

(3)شهادة المجاهد عمر أوعمران، لمجلة الباحث جويلية 1987، ص 11.

(4)محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مصدر سابق، ص 49.

أعضاء اللجنة المركزية للحركة بمنطقة زدين سنة 1948 تأسيس قواعد خلفية للثورة احتياطا لعملية الحصار الاستعماري للثورة[1].

وبناءًا على ذلك أعطيت الأوامر والتعليمات لنواب الحركة وخصوصًا المناضل الأمين دباغين باعتباره مسؤول العلاقات الخارجية لعقد اتصالات والبحث عن مصادر للتزود بالسلاح[2] وقد تمت في هذا الاتجاه عدّة اتصالات نذكر من بينها ما يلي:

أ- الاتصالات مع الحركة الوطنية المغربية: نسجّل أول اتصال من خلال الزيارة التي قام بها المناضل محمد يوسفي سنة 1949 بتكليف من قائد المنظمة الخاصة محمد بلوزداد إلى منطقة تاندرارا بالجنوب المغربي، وكللت هذه المهمة بجلب كمية من السلاح بمساعدة شيخ مغربي كان قاد شارك في ثورة الخطابي[3] وفي نفس السياق انتقل أحمد بن بلة مع المناضل عبد الرحمن بن سعيد إلى منطقة فقيق المغربية التي اعتبرت إحدى قلاع الاتجاه الثوري في المغرب وذلك بغرض البحث على السلاح ومعرفة رأي الحركة الوطنية المغربية حول مسألة الكفاح المسلح، إلاّ أن الظروف لم تسمح لوفد المنظمة باللقاء مع مسؤولي حزب الاستقلال السيد محمد العالم الذي كان غائبا أما اللقاء الذي جمعهم مع نائبه فقد طغى عليه التحفظ واللامبالاة[4].

ومع مطلع سنة 1949انتقل وفد عن الحركة يتكون من شرشالي ومحمد خيضر إلى طنجة أين التقيا بزعيم حرب الاستقلال علال الفاسي لطلب المساعدات المالية على شكل قرض لشراء الأسلحة كما اقترحا عليه إمكانية تنسيق عملية الكفاح المسلح على المستوى المغاربي وسبب الاختلافات في وجهات النظر وتباين استراتيجية النضال لدى الحزبين انتهى اللقاء بدون نتائج تذكر.[5]

---

(1) شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح، الوادي، 19-20 مارس 1999.
(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 49.

(3) Mohamed yousfi,Op.Cit, p 87

(4) مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، مصدر سابق، ص 96 وانظر أيضا شهادة عبد الرحمن بن سعيد في الندوة التاريخية حول الشهيد حمو بوتليليس المتحف الوطني للمجاهد يوم 30 أفريل 2000.

(5) Hocin Ait Ahmed, Opcit P163

وانظر أيضا محمد حربي، المصدر السابق، ص 58.

ب- الاتصالات مع الحركة الوطنية التونسية: لا تشير الكتابات التاريخية المتوفرة إلى الاتصالات الأولى بين المنظمة الخاصة مع الحركة الوطنية التونسية إلاّ أن المعلوم كما يشير محمد بن إبراهيم بن العقون في مذكراته بأن المنظمة كان لها ضابط اتصال يدعى محمد دحماني مقيم بشكل دائم في تونس كتاجر في الظاهر لكنه في حقيقة الأمر كان همزة وصل بين المنظمة والوطنيين التونسيين[1] وحسب شهادة المناضل محمد عصامي أن هذا الشخص هو (محمد بن دحمان) كان وراء الزيارة التي قام بها بوضياف رفقه محمد عصامي وحامد روابحية إلى تونس مع نهاية سنة 1949 حيث استقبلهم هناك محمد بن دحمان ومسعود المقراني حفيد الشيخ المقراني زعيم ثورة 1871 [2] وقد انتهت هذه الزيارة باتصال الوفد مع مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: تمت مع بعض مهربي السلاح الذين لم يجدوا بحوزتهم سلاحا للبيع غير أنهم تعهدوا بتوفيره في المرة القادمة[3].

المجموعة الثانية: تمت بين الوفد المذكور سابقًا وقادة من الحزب الدستوري التونسي من أجل تنظيم التعاون في مجالات التسليح والاتصالات العسكرية وغيرها وبخصوص هذه اللقاءات يذكر المجاهد عبد القادر العمودي أنه قام بزيارة إلى توزر « Touzre » بالقطر التونسي واجتمع بوفد من الحزب الدستوري وتم التفاهم خلال هذا اللقاء على سبل التعاون وعلى ضرورة عقد اجتماعات دورية في المستقبل.[4]

وبالموازاة مع إرسال وفد عن حركة الانتصار إلى المغرب أرسل أيضا وفد آخر في جانفي 1949 ، مكون من بوقادوم وبن بلة ودردور والتقى هؤلاء مع الأمين العام

(1) عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة (1945- 1954)، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1984، ص31.
(2) شهادة المجاهد، محمد عصامي المصدر السابق، ص 40.
(3) نفسه، المصدر السابق، ص 40.
(4) شهادةالمجاهد عبد القادر العمودي في مجلة المصادر، عدد 04، المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة 2001، ص 199.

للحزب الدستوري الجديد التونسي السيد صالح بن يوسف الذي تعامل معهم باستعلاء ووصف مسعاهم « بالعمل الصبياني» الأمر الذي أدى إلى فشل اللقاء غير أن بن بلة تمكّن من إقامة علاقات مع بعض المناضلين في الحزب الدستوري مثل الشاذلي قلالة الذي أتفق معهم مبدئيا على التعاون في المجال العسكري، وعاد بن بلة مرة ثانية إلى تونس رفقة جيلالي بلحاج لتركيز التعاون على صعيد تقني وفي هذا الإطار تقرر إفادة النشطاءالتونسيين من خبرة « المخ» في صنع المتفجرات واستعمالها وتنفيذا لذلك تمّ إرسال فريق من خبراء المتفجرات إلى تونس في ربيع 1949، وانضم إلى هذا الفريق بوقادوم حاملا في جعبته كراسات تدريب خاصة بالمنظمة بنية إقناع قيادة حزب الدستور أو على الأقل القسم « المناضل» فيه بصحة وجهات نظر حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية لكن جهوده ذهبت في مهب الريح وأصبحت مهمة إقناع الحزب الدستوري أمرا جدّ صعب[1].

ج) **الاتصالات مع ليبيا ومصر**: تمكن المناضل محمد دحماني ضابط الاتصال الذي أشرنا إليه سابقا عندما كان مقيما في تونس من إجراء اتصالات مع رئيس جمعية عمر المختار الليبية خلال زيارته لليبيا في منتصف 1948 وقد أخبره بمعلومات تؤكد على سهولة العثور على السلاح في ليبيا فنقل هذه الأخبار إلى زميله حامد روابحية الذي نقلها بدوره إلى الأمين دبّاغين، فكلف هذا الأخير روابحية بالسفر على التوّ إلى ليبيا التي بقي بها عدة أيام وتبين له خلال إقامته بأن مسألة الحصول على السلاح لم تكن بالأمر الهيّن كما كان يرى رئيس جمعية عمر المختار. وفي نفس الوقت اقترح الليبيون على روابحية مواصلة المشوار إلى القاهرة لنفس الغرض لدى الجامعة العربية وتمت الزيارة إلى القاهرة واستغرقت المهمة مدة شهرين دون نتائج فيما يتعلق بموضوع الحصول على السلاح، غير أن هذه الزيارة سمحت بإقامة علاقة متينة بين الجزائر والقاهرة عن طريق تونس وليبيا ومهدت لسفر الأمين دبّاغين إلى مصر في ما بعد[2]

(1) محمد حربي، المصدر السابق، ص 58.
(2) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 190.

وفي نفس هذه الفترة تأسس مكتب المغرب العربي بالقاهرة في 16 فيفري 1947 الذي ضم ممثلين عن الأقطاب الثلاث للمغرب العربي (المراكشي والتونسي والجزائري) الذي مثله حزب الشعب الجزائري وقد كان هدفه جمع شمل الحركات الوطنية المغاربية وتوحيد جهودها لمواجهة العدو الفرنسي[1] ومن الذين حضروا المؤتمر التأسيسي للمكتب الذي أنعقد بين 15 و22 / 02/ 1947 عن الجزائر المناضل الشاذلي المكي الذي حل بالقاهرة في شهر مارس 1945 قبل مجازر الـ 8 ماي وانضم إلى جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية وشارك في مؤتمر المغرب العربي وأصبح عضوًا به ممثلاً لحزب الشعب الجزائري بمكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي[2].

وانطلاقا مما تمت الإشارة إليه أصبحت مصر مع مرور الوقت مقرا رئيسيا للنخبة الثورية الجزائرية ومهدًا لجبهة التحرير الوطني بإعطائها للوفد الخارجي الذي تشكلت نواته الأولى في القاهرة مطلق الحرية في التصّرف والتنقل على أراضيها مع توفير الحماية لهم[3] وسوف تصبح مصر بعد الانطلاقة أول قاعدة خلفية للدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية، ولم يكن ذلك في حقيقة الأمر سوى ثمرة لجهود أولائك الوطنيين الأوائل في القاهرة وعلى رأسهم المناضل أحمد بن بلة الذي تمكن من إقناع جمال عبد الناصر بضرورة دعم ومساندة حركة التحرير في الجزائر[4].

(1) محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910– 1954 رسالة ماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1994، ص 375.

(2) فتحي الديب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل القاهرة مصر 1984، ص 77– 86 لقد كان لتأسيس المكتب أثرًا سلبيًا على العلاقات المصرية الفرنسية واعتبرت القاهرة عاملة رئيسيًا في تحريض المغاربة على الثورة ضد السياسة الفرنسية من خلال نشاط المكتب ودعايته وكدعم لنشاط المكتب وتحركاته تشكّلت لجنة تحرير المغرب العربي على يد الأمير عبد الكريم الخطابي في 05 جانفي 1948، انظر:عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 58– 59.

(3) تشكّل الوفد: من أحمد بن بلة علي رأس المكتب العسكري ومحمد خيضر على رأس المكتب السياسي بالإضافة إلى علي محساس وآيت أحمد وبوضياف.

(4) للمزيد من التفاصيل حول وقائع الاتصالات انظر – شهادة المناضل أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، القرص المضغوط. المرجع سابق.

د) الاتصالات مع الجامعة العربية: يذهب المناضل حامد روابحية بخصوص قضية الاتصالات مع الجامعة العربية مؤكدًا على أنها توّجت باتفاق عملي، حيث بحث الدكتور الأمين دباغين مع الأمين العام للجامعة السيد عبد الرحمان عزّام موضوع المساعدات التي من الممكن أن تقدمها الجامعة للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار ملحًا بشكل خاص على السلاح والمال فكان ردّ أمين الجامعة بأن السلاح قليل جدا إذ أن الجيوش العربية التي تقهقرت خلال حربها مع إسرائيل سنة 1948 هي بحاجة إلى تسليح أما المال فهو موجود فردّ عليه الدكتور دبّاغين بأن الحركة الوطنية بإمكانها الحصول على السلاح عن طريق شركات التهريب العالمية.الأمر الذي دفع بالأمين العام للجامعة إلى اقتراح إمكانية توفير المال اللاّزم من ميزانية الجامعة وتتولى الحركة الوطنية من جهتها عملية شراء الأسلحة لصالحها في الجزائر ولصالح الجيوش العربية في فلسطين وقد توّج اللقاء بالاتفاق على نقطتين:

- اتخاذ طرابلس كقاعدة إنزال للأسلحة ثم توزيعها شرقًا وغربًا.
- تكليف مناضل جزائري بهذه المهمة في طرابلس تم تعيينه كملحق لدى السفارة المصرية.

إلاّ أن تلك المساعي والمحاولات لم يكتب لها النجاح وباءت بالفشل ويرجع ذلك حسب شهادة روابحية إلى قيادة الحركة التي أبدى أغلب أعضائها تردّدهم على الاتفاق الأمر الذي أدى إلى تأجيله إلى وقت لاحق.[1]

تعتبر تجربة المنظمة الخاصة تجربة استثنائية نحو العمل الثوري الفعلي من ناحية العمل الميداني كما أنها شكلت نقطة اللارجوع نحو السياسة السلمية المهادنة وذلك عن طريق بناء تصّور لمشروع ثوري في مستوى طموحات حركات التحرر المناهضة للاستعمار خلال تلك المرحلة الحاسمة، غير أن ذلك التنظيم الفعّال لم

---

(1) مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 190- 191 وحول نفس الموضوع يذكر محمد حربي بأن جهود الوطنيين في حزب الشعب لدى الجامعة العربية لم تعط هي الأخرى نتائجها المرجوة، حيث كان النفوذ الفرنسي لا يزال قويًا فيها ولم يكن تدويل المسألة الجزائر قد أصبح أمرًا ممكنًا انظر: محمد حربي، مصدر سابق، ص 59.

يدم طويلاً حيث تمّ حله على يد مصالح الشرطة الفرنسية عقب عملية إنتقامية من مناضل سابق منشق على التنظيم في شهر مارس 1950.

وقد أدى ذلك الأمر إلى اكتشافه وتقويض هياكله[1] وقد تكبدت المنظمة جرّاء ذلك الفعل الشنيع المفاجئ خسائر فادحة حيث أوقف ما يقرب من ثلاثمائة عضو من النشطاء داخل التنظيم عبر أنحاء الوطن بما فيهم الأعضاء القياديين وعلى رأسهم أحمد بن بلة ورقيمي ويوسفي وبلحاج وقد تمكن ثلاثة مسؤولين إقليمين: هم ابن سعيد من وهران، وبوضياف من الجزائر وابن مهيدي من قسنطينة من الفرار، وكذا عدد من المسؤولين الجهويين والمحليين منهم ابن بولعيد وبيطاط وديدوش وابن طوبال[2] كما تمّ حجز كميّات من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ووثائق سرية وغيرها[3] ولم يجد الفارون من بطش السلطات الفرنسية بدًا غير الالتحاق بالجبال المنيعة لمواصلة كفاحهم المسلح هناك في شكل مقاومين أحرار تمهيدًا لمرحلة أكثر جدية مَثّلت مرحلة المخاض في مسار التيار الثوري بين سنوات (1950 - 1954).

وعند هذا المقام يمكن القول بأن المرحلة التحضيرية للثورة انطلقت منذ عام 1947 عقب ميلاد المنظمة الخاصة وعمليا بدأت بعد اكتشافها سنة 1950 عن طريق أولئك المناضلين النشطاء الذين تملصّوا من قبضة المصالح الفرنسية وفي هذا الاتجاه بدأت التحضيرات المادية والبشرية على الصعيدين الداخلي والخارجي بهدف الشروع في الكفاح المسلح.

2- التحضيرات المادية والبشرية لتفجير الثورة (العدة والعتاد) (1950-1954):

أمام حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطات الاستعمارية ضد أنصار العمل المسلح تبخرت طموحات وأحلام المشروع الثوري الذي برمج منذ سنة

---

(1) محمد حربي، الثورة الجزائرية. سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 54.

(2) Mohamed Boudiaf : La préparation du premier Novembre in El Jaridan15. Novembre – d - cembre 1974, P6.

وانظر أيضا: شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر، عدد 147، سنة 1995، ص 19.

(3) محمد حربي، مصدر سابق، ص 54، وانظر كذلك حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 214 - 22، وانظر أيضا عبد الرحمن رزاقي، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، المرجع السابق، ص 34.

1947 وأصيب المناضلون بخيبة أمل وإحباط نفسي شديد[1] نتيجة لنكسة وخسارة أخرى تعرضت لها الحركة الوطنية الجزائرية جراء مجازر الـ08 ماي 1945.

ومرة أخرى حاول بعض النشطاء انطلاقا من قناعاتهم بتجديد هيآت المنظمة وبعث فكرة العمل المسلح وفي هذا المسعى تمكّن محمد بوضياف من عقد لقاء جمعه مع عبد الرحمن بن سعيد ومحمد العربي بن مهيدي واتفق الثلاثة على تقويم تقرير لقيادة الحرب يتضمن دراسة شاملة للأوضاع السائدة والدروس المستخلصة منها[2] ووضع الشروط اللاّزمة لإنقاذ المنظمة ولمّ شمل أعضائها إلاّ أن قيادة الحزب بعد قرابة سنة من اكتشاف المنظمة أصدرت قرارًا بحلها[3] بهدف إبعاد القمع المسلط على الحزب والعودة إلى العمل الشرعي بدل العمل السري.

وإذا كانت قيادة الحزب قد اتخذت إجراءات في حق المنظّمة، بحيث جرّدت عناصرها من ممارسة أية مسؤولية داخل الحزب ووضعت البعض تحت المراقبة ووجهت انتقادات شديدة اللهجة إلى البعض الآخر، فإنها لم تزد الأمور إلاّ تأزمًا وتعقيدًا من جهة[4] ومن جهة أخرى تسببت في تعرض الحزب إلى ضربة قاصمة بشكل عام وجناحه العسكري بشكل خاص، الأمر الذي دفع بالعناصر التي آمنت بالكفاح المسلح كبديل للكفاح السياسي إلى اتخاذ مواقف مصيرية بعيدًا عن إدارة الحزب.[5]

---

(1) مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926 – 1954) دار الطليعة للنسر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 212.

(2) كما أقترح التقرير فكرة العمل المسلح بالمناطق الجبلية مثل جرجرة الأوراس، انظر محمد عباس اغتيال ... حلم أحاديث محمد بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع الجزائر، 2001، ص 33.
لابد من الإشارة إلى أن السلطات الاستعمارية، لم تكشف عن خلايا المنظمة العسكرية كلها، فخلايا الأوراس والقبائل لم يصلها القمع الأمر الذي دفع بعض عناصر المنظمة الخاصة وعلى رأسهم بوضياف إلى الإلحاح على العمل المسلح.

(3) نفسه ص33 .

(4) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (م وللطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 220، 221)

(5) مومن العمري، المرجع السابق، ص 212.

لقد اعتبرت الفترة الممتدة بين سنوات 1950 – 1954 من أصعب الفترات في مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية ويتعلق الأمر بالتجربة المؤلمة التي مرت بها حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية نتيجة استفحال أزمة مزمنة متعددة الأبعاد[1] لازمتها منذ ميلادها إلى غاية آخر فصولها المأساوية الذي انتهى بانشقاق الحرب وتصدّعه رغم مساعي ثلة من النشطاء السابقين في المنظمة الخاصة من أجل رأب الصدع والعمل على تسوية الخلافات بين طرفي النزاع، فكان الخيّار العسكري لدى هؤلاء في خصم هذه الظروف هو الحل الأفضل لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه.

إن ما توخيت الإشارة إليه خلال هذا العرض المقتضب قبل التطرّق إلى التحضيرات المادية لاندلاع الثورة هو إبراز علاقة هؤلاء النشاط المناضلين بالحزب وموقعهم بعيدا عن الأزمة وتداعياتها على مستقبل المشروع الثوري.

ويمكن القول أن المخاض الصعب الذي عرفته الحركة الوطنية 1950– 1954 انتهى بميلاد فصيل ثوري مهيكل عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA في ربيع 1954 تلك اللجنة التي بدأ أفراد عناصرها مهمة الإعداد لتفجير الثورة في خريف نفس السنة.[2]

بدأت النواة الثورية المتأصلة تتشكل من جديد بمنأى عن قيادة الحزب المقسمة عمليا بين زعيم الحزب الواقع تحت الإقامة الجبرية بفرنسا والأمانة العامة الموجودة بالجزائر العاصمة مع بداية سنة 1952 وظلت تعمل خفية باتجاه بعث «المنظمة الخاصة» من جديد مع الاستفادة من التجربة السابقة وأخطائها بشكل خاص.

---

(1)كان تردد قيادة حزب الشعب، حركة الانتصار أمام قرار إعلان الثورة أو حل المنظمة الخاصة « تفاديًا لاكتشافها، يخفي في حقيقته أزمة متعددة الأبعاد والأطراف ما لبث أن تجلّت في سلسلة من الأزمات الفرعية– الأزمة البربرية 1949 أزمة الدكتور الأمتي دباغين وأزمة الدكتور مصطفاي ورفاقه (1951) في انتظار الأزمة القاصمة الكبرى سنة 1954.

(2) Mohamed harbi, Laguerre commence en Algérie, Ed complexe bruxelle.1984.pp2023.

إنّ التفاصيل التاريخية للاتجاه الثوري في التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح تفصلها ثلاثة شهادات رئيسية، الأولى للمناضل محمد بوضياف والثانية لعبد الحميد مهري والثالثة لعيسي كوشيدة، بالإضافة إلى شهادات أخرى لا تقل وزنا عن الأولى وتتفق جلها منذ الوهلة الأولى على أن الفترة الممتدة بين 1952- إلى غاية شهر نوفمبر 1954 عكس ما جاءت به بعض الكتابات التاريخية كانت بالفعل فترة حرجة، انتهى خلالها كل من محمد بوضياف، ومصطفى بن بولعيد إلى اتفاق إشعال فتيل الثورة رغم المعارضة السياسية لقيادة الحزب كما كانت هذه الفترة مرحلة سباق شريف بين الرجلين من أجل الاستعداد المادي للثورة عن طريق تفعيل شبكات الدعم بالسلاح وإنشاء ورشات لصنع القنابل والمتفجرات[1].

لقد حاول الاتجاه الثوري تجسيد مشروعه العسكري مرة أخرى وقد تمثلت المحاولة هذه المرة في تكوين شبكة لتنسيق عملية الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي تكون وسيلة لتحقيق الهدف، وعن هذه الشبكة يؤكد محمد بوضياف في شهادتة « أنه بعد إعادة تنظيم هياكل المنظمة الخاصة سنة 1952 التي أصبحت لها علاقات وروابط مع حركات التحرر في تونس والمغرب حل بالجزائر يومئذ ضابطان أصلهما من الريف المغربي وتلقيا دروسهما العسكرية في بغداد وهما: الهاشمي عبد السلام الطود ومحمد حمادي عبد العزيز المدعو (حمادي الريفي) وكانا على اتصال بجهات ثلاث- الأمير عبد الكريم الخطابي ومصالح المخابرات المصرية وبعض ممثلي حزب الشعب الجزائري بالقاهرة، حيث كلفهما الأمير عبد الكريم الخطابي بالإعداد لعمل ثوري منسق وموحد على مستوى الأقطار الثلاث وقد اتصلا بقيادة الحزب (حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية) ولم

(1) صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق « البركة»، ص 1. على موقع شبكة الإنترنيت http://wwwAlgeria.com.octobre2007.وانظر أيضا: شهادة المناضل عبد الحميد مهري في تقديم كتاب عيسى كوشيدة مهندسو الثورة، ص 109.

يظفرا منها بأي تفهمّ لأهدافهم وخططهم ولم يجدا حتى التجاوب المطلوب الأمر الذي دفع بهما إلى الاتصال بطريقة غير رسميّة بالمناضل عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية في الحزب لكي ينظّم لهما اتصالا مع محمد بوضياف وعلى هذا الأساس تمّ استدعاء ديدوش مراد ليحضّر لقاءه مع الضابطين المغربيين من أجل بحث عملية تنسيق الكفاح المسلح على مستوى المغرب العربي[1] .

ويؤكد المجاهد المغربي الهاشمي عبد السلام الطود ما أورده بوضياف في شهادته مضيفا بأن بوضياف التزم التزاما كاملا بدون حدود بمسألة الدعوة لتوحيد العمل المسلح وتعهد بتعبئة عدد هام من الشباب المؤمن بالعمل المسلح داخل الحركة وبعد دراسة الوضعية الميدانية تم الاتفاق على دراسة أوضاع المغرب الأقصى لربط العمل بين القطرين مع الاحتفاظ بمنطقة الحماية الاسبانية شمال المغرب كقاعدة خلفية آمنة للثورة وقد أكد بوضياف على أنّه حضّر مسبقا ما عدده ستة وستون عملية عسكرية قابلة للتنفيذ فورًا، إلاّ أنه اشترط أن يكون انطلاق العمليات على جبهتين(جزائرية ومغربية في أن واحد).[2]

وفي نفس السيّاق يؤكد المناضل عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية لحركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية حقيقة هاتين الشهادتين التاريخيتين، مضيفًا لما أورده بوضياف بأنه كان من المفروض حسب خطة هذه المجموعة أن يبدأ الكفاح المسلح في خريف 1953 بين المغرب ثم تونس ثم يلتحق الجزائريون

(1) شهادة محمد بوضياف في جريدة الشعب، العدد 7786و 7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988، ص 5 وانظر حول نفس الموضوع:

Mohamed Boudiaf, la preparation du 1er Novembre in Memoria Magazine, N°01, le magazine de l'histoire ed : publicité PAO, Alger 1997, p3- 29.

(2) مقابلة شخصية لي معه على هامش الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة) أيام 2-3-4 جويلية 2005 للمزيد من التفاصيل حول الشهادة الكاملة للمجاهد الهاشمي عبد السلام الطود حول السياق التاريخي لثورة التحرير في المغرب العربي انظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني فندق الأوراسي الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005، ص 31- 42.

بإخوانهم المغاربة والتونسيين إلاّ أن انفجار مستودع صنع القنابل في الأوراس أجّل الانطلاقة إلى غاية نوفمبر 1954 [1].

وتجسيدًا لهذا التوجّه بدأت الاتصالات بين العناصر التي تتقاسم رؤية واحدة ألا وهي المباشرة في العمل المسلح وقطع الطريق أمام النظرة الإصلاحية للقيادة من الوصول إلى القاعدة[2].

وفي خضم هذه الظروف بادر محمد بوضياف إلى تشكيل لجنة عمل[3]، تألفت من مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد وعبد الحميد مهري ومحمد بوضياف، كلفت بتجميع العناصر القدماء في المنظمة الخاصة وكل المستاءين من سياسة الحزب والميالين للعمل المباشر[4] وحول هذه المسألة يذكر محمد بوضياف في شهادته بأنه «خلال هذه الفترة طلب من ديدوش مراد الالتحاق به لتعميق المسألة لأنها تمثل آفاق عمل غير معزول ويتعدى الإطار الجغرافي (عمل مغاربي) وبدأ الأمر جديرًا بالاهتمام لذلك تمّ الانطلاق في التنظيم بعد الاتصال بمحمد العربي بن مهيدي الذي جمع حوله بعض العناصر ثم مصطفى بن بولعيد وشكلت لجنة من مهري وبن بولعيد وديدوش وبوضياف كلفت

(1) شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، عدد 7786- 7787 ليومي 16- 17 نوفمبر 1988، ص 05 . وبالرغم من الحادث المذكور أعلاه فإنّ الاستعدادات قد بدأت وهناك أدلة تشير أنه كان هناك أمل في تنسيق المعارك الأولى للجيش المغربي مع الهجمات الجزائرية في منطقة وهران وقد ساهم علال الفاسي في لجنة تحرير المغرب العربي مع ممثلين جزائريين في القاهرة لإقامة مراكز التدريب والتموين والعمليات بالمغرب فالمركز الرئيسي للتدريب كان يقع بالقرب من الناظور في جبال الريف تحت إشراف العباسي مسعود وعبد الله الصنهاجي، انظر التفاصيل في: دوغولاس أي أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية « ترجمة عائدة سليمان عارف، أحمد مصطفى أبو حاكمة، دار البيضاء المغرب، 1963، ص218.

(2) شهادة المناضل محمدبوضياف في جريدة، الشعب، المرجع السابق، ص 05 وأيضا:

Mohamed Boudiaf. Op.cit P3- 29.

(3) سمّاها بوضياف بهيئة تنسيق مؤقتة، انظر محمد عباس ثوار عظماء المرجع السابق، ص61.

(4) سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح دراسة تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، وترجمة محمد حافظ الجمالي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر، 2002، ص 68.

بإعداد العناصر القديرة، بالإضافة إلى تكليف مصطفى بن بولعيد بإنشاء مستودع لصنع القنابل والمتفجرات في جبال الأوراس[1].

وقد حرصت نواة المؤمنين بتفجير الثورة على ضمان سرية مشروع هذه اللجنة المصغرة [2] من خلال:

1) السرية إزاء الإدارة الاستعمارية (أي أخذ العبرة من تجربة اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950).

2) السرية تجاه قيادة الحركة خصوصًا وأنها لم يكن لها أي تجاوب مع طموحات المشروع الثوري ووقوعها في الصراعات التي أدت إلى انفجار الحزب وتصدّعه في أفريل 1953 [3].

3) عدم إشراك العديد من نشطاء المنظمة الخاصة حتى فترة لاحقة وذلك بعد ضمان الانطلاقة الحسنة للثورة[4]

كما عملت اللجنة المذكورة على التكيّف مع الوضع القائم بالإضافة إلى أنها قامت باستقطاب الراغبين في الثورة من قدماء المنظمة الخاصة وقد شرعت خلال سنة1952 في عقد عدة اجتماعات لمناقشة أوضاع الحزب الداخلية والوضع العام في العالم والمغرب العربي وانتهت اللجنة المصغرة التي أعادت تفعيل المنظمة الخاصة تحت تسمية "البركة" تيمّنا بتفجير الثورة في وقت قريب إلى القرارات التالية:

أولاً: إعادة تشكيل المنظمة الخاصة بدون انتظار موافقة إدارة الحزب التي تجاوزتها الأحداث وفي هذا الإطار يذكر المناضل عبد الحميد مهري في شهادته،

---

(1) هذا المستودع سوف ينفجر بعد سنة (أي في جويلية 1953). وللمزيد من التفاصيل انظر شهادة: محمد بوضياف لمجلة أو ل نوفمبر، عدد 147، 1995، ص 20.

(2) أي لجنة (بوضياف- بن بولعيد- ديدوش- مهري- وبن مهيدي)

(3) يجب الإشارة إلى أن هذه اللجنة المصغرة ظهرت خلال نفس المدة التي تطورت فيها حدة الصراعات السياسية والخلافات بين القيادة السياسية والثوريين وبين مصالي والقيادة السياسية التي وجدت في مبادرة الثوريين ميلاً عمليا نحو الاستقلال.

(4)صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق "البركة" المرجع السابق، ص 2.

تقديماً لمذكرات المجاهد عيسى كوشيدة « مهندسو الثورة التحريرية» بأنه تم تفعيل خلايا المنظمة في منطقة الأوراس التي لم تحل لعدم اختراقها من طرف المصالح الفرنسية الخاصة، كما تمّ تجديد الاتصال بالعديد من الخلايا الأخرى في الشرق والوسط والغرب[1].

ثانيا: تحضير عناصر الدعم اللوجيستيكي للعمل المسلح، ولهذا الغرض تمّ تكليف المناضل مصطفى بن بولعيد بمهمتين في غاية الأهمية هما:

أ) السفر إلى ليبيا لإعادة تفعيل الشبكات القديمة لتهريب الأسلحة[2].

ب) إنشاء ورشة لصناعة القنابل في منطقة الأوراس[3] وذلك لتموين المجموعات المكلفة بتنفيذ العمليات المسلحة عبر التراب الوطني عند انطلاق الثورة.

ثالثا) تطهير العلاقة بين قيادة الحزب ومناضلي المنظمة الخاصة.

رابعًا) إعادة التفكير في طرح مسألة ائتلاف الأحزاب السياسية على أسس سليمة وكفيلة بدعم الكفاح المسلح عند انطلاقته[4] وفي هذا الصدد يؤكد عبد الحميد مهري « بأن دعم العمل المسلح بجبهة سياسية واسعة كان ضرورةملّحة في إعداد إستراتيجية المجموعة.[5]

وفي خضم هذه الظروف- نهاية صائفة 1952 - انتقل كل من محمد بوضياف ثمّ ديدوش مراد إلى فرنسا باقتراح من قيادة الحزب لتولي مسؤوليات في فيدرالية

---

(1) Aissa Kechida, les architectes de la révolution, Ed : Chihab Batna, 2001, p10- 11- 12.

(2) شهادة المجاهد عمّار بلعقون، في منصوري ميلود، الشهيد الرمز... مصطفى بن بولعيد شريط تلفزيوني، محطة قسنطينة إنتاج مركز باتنة مارس 1997 (مكتبة المتحف الوطني للمجاهد).

(3) ربما لأن هذه المنطقة كانت حافظة للأسرار وأن خلايا المنظمة الخاصة بها لم تفكك، وبالفعل تمكن بن بولعيد من إنشاء مستودع لصنع القنابل في دوار الحجاج بالأوراس.

(4)محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، في كواليس التاريخ (2)، دار هومة الجزائر، 2004، ص 255 .

(5) Aissa Kechida, Opcit p 13- 14.

انظر أيضًا شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب عدد 7786- 7787 ليومي 16- 17نوفمبر 1988، ص 05.

الحزب هناك وحسب بعض الشهادات أن هذا الاقتراح[1] كان موضوع مشاورات بين بوضياف وأعضاء المجموعة التي استحسنته ورحبت به وبشأن هذه المسألة يذكر محمد بوضياف بأنه اجتمع مع بقية أعضاء المجموعة للتشاور بخصوص اقتراح قيادة الحزب فكان القرار هو الذهاب والعودة مرة أخرى عندما تستدعي الضرورة إلى ذلك[2].

مما لاشك فيه أن قبول بوضياف وبن بولعيد اقتراح إدارة الحركة القاضي بمهمة التنقل إلى فدرالية فرنسا لم يكن مدرجًا في منطق القيادة السياسية لأنهما وجدا في تلك المهمة فرصة ثمينة لا نعوّض لتمويل الاستعداد المادي للعمل المسلح إنطلاقًا من الأراضي الفرنسية خصوصًا وأن المشاكل والصعوبات المالية كانت تعترض كل مبادرة خارج شرعية السياسيين[3] ويذكر المناضل عبد الحميد مهري في شهادته بأن الاتفاق بين أعضاء المجموعة لنقل بوضياف إلى فرنسا كان بنية استغلال ذلك لتمويل العمل المسلح علمًا أن مصطفى بن بولعيد واجه الكثير من الصعوبات في مهمة تمويل ورشة القنابل بدوار الحجاج[4].

ونظرًا لتخوّف الرجلين « بوضياف – ديدوش» من ضياع جهودهما المتعلقة بمستقبل المشروع الثوري الذي بدأ في التحضير له في إطار اللّجنة الرباعية التي

(1) يبدو أن اقتراح قيادة الحزب كان تكتيكيًا وذلك لعزل وإبعاد أبرز نشاط المنطقة الخاصة الذي بدأ في إعادة بعث خلايا المنظمة الخاصة دون انتظار موافقة قيادة الحركة خصوصًا بعد إطلاق صراح المناضل أحمد بن بلة سنة 1952 والإحساس بعودة نشاط قدماء المنظمة الخاصة والتحضير للعمل المسلح .ويؤكد هذا الطرح محمد بوضياف في شهادته قائلا بأن قيادة الحزب لجأت إلى استراتجية نقل كل العناصر التي تحدث المشاكل إلى فرنسا، وهناك يهملونهم ويتركونهم عرضة للرشوة، انظر شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر عدد 147 سنة 1995، ص 20.

(2) شهادة محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 20 وانظر كذلك شهادته في جريدة الشعب، المرجع السابق، ص 05.

(3)صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق « البركة»، المرجع السابق، ص2.

(4)شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، المرجع السابق، ص 5، وانظر أيضا:
Aissa Kechida Op.cit. p 6.

سبق ذكرها تعمّد بوضياف تعيين رجلين آخرين لخلافتهما في مواصلة تسيير التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح[1] ويشير عبد الحميد مهري في شهادته إلى أنه قبل إلتحاقهما بفدرالية الحركة بفرنسا قاما بتعيين مناضلين مكانهما وهما الزوبير بوعجاج خليفة ديدوش في العاصمة وبن عبد المالك رمضان خليفة بوضياف ومسؤول المنظّمة في الغرب الجزائري وكلّف عبد الحميد مهري بمهمة التنسيق بينهما.[2]

عرفت الجزائر خلال فترة غياب بوضياف وديدوش، ثلاثة أحداث حاسمة لها ارتباط وثيق ومباشر بالمجموعة وقد تسببت مرة أخرى في عرقلة المشروع الثوري سنة 1953 وهي:

1) الزلزال السياسي الذي ضرب الحزب خلال المؤتمر الثاني في شهر أفريل 1953 .

2) انفجار ورشة صناعة القنابل في دوار الحجاج بباتنة (جويلية 1953).

3)خروج الخلاف بين مصالي واللجنة المركزية إلى مساحة المناضلين العريضة ابتداء من شهر فبراير 1954 [3].

يكتسي الحادث الثاني أهمية قصوى بالنظر إلى طبيعة الموضوع وأهدافه الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة معرفة الظروف والملابسات التي انفجرت فيها ورشة صناعة القنابل، انطلاقا من تلك المهمة العسكرية التي كلف بها المناضل مصطفى بن بولعيد في إطار التحضير العام لانطلاق العمل المسلح في منطقة الأوراس.

وتشير الكثير من المصادر التاريخية المتوفرة حول مرحلة التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح(1952- 1954) إلى أن منطقتي الأوراس والجزائر

---

(1)صناعة القنابل خلال ثورة بوضياف وبن لولعيد على «إطلاق البركة» المرجع السابق، ص 3.

(2)انظر شهادة المناضل عبد الحميد مهري في محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة (في كواليس التاريخ (2)، المرجع السابق، ص 257.

(3)محمد حربي، المصدر السابق، 88- 89 وانظر أيضا جمال قنان المرجع السابق، ص 229- 231 وحول التفاصيل المتعلقة بالأزمة وتداعياتها انظر شهادة، محمد بوضياف في مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 21- 22، وانظر أيضا عبد الحميد مهري في محمد عباس، المرجع السابق، ص257.

وضواحيها[1] شكّلت إحدى أبرز قلاع التحضيرات المادية[2] لاندلاع الثورة من خلال جمع الأسلحة وصنع القنابل اليدوية والمتفجّرات.

لقد احتفظت منطقة الأوراس برصيدها النضالي الموروث من تجربة المنظمة الخاصة (1947– 1950)[3] الأمر الذي أهلّها كي تتحمل مسؤولية الاستعداد المادي للثورة ثمّ انطلاقتها واستمرارها وقد صرّح بن بولعيد لقيادة العمليات العسكرية في الأوراس إثر عودته من الاجتماع الأخير ببولوغين يوم 24 / 10/ 1954 أنّ قيادة الثورة علقت أمالاً كبيرة على المجاهدين في المنطقة الأولى بحكم أنها تتوفر على كميات هائلة من الأسلحة والقنابل وتنتظر منها صمودًا لمدة ستة أشهر ريثما تلتحق المناطق الأخرى بالثورة وأكد بن بولعيد لهم بأنه وعد القادة الخمسة بالصمود لمدة 18 شهرًا[4] وفي نفس السياق يذكر المجاهد عبد الوهاب

---

(1) نقصد بها ذلك الإطار الجغرافي الذي حددت معالمه قيادة الثورة عشية إنطلاقتها تنظيميا (سياسيا – إداريا) بالمنطقة الرابعة التاريخية بعد تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق انظر:

Mohamed Boudiaf, El Djarida, op.cit. p10.

وسوف يتّم التركيز على القلعة الثانية (الجزائر وضواحيها) التي شهدت أبرز عمليات جمع الأسلحة وصنع القنابل والمتفجرات فيما بعد أي بعد عودة بوضياف من فدرالية الحزب فرنسا إلى الجزائر في ربيع 1954.

(2) لا يمكن التقليل من الدور الريّادي لمنطقة القبائل بخصوص التحضيرات المادية لاندلاع الثورة التي تزعمتها بعض الكتائب المسلحة التابعة إلى الهيكلة التنظيمية للمنظمة الخاصة التي كان يشرف عليها كل من كريم بلقاسم وعمر أو عمران ذوي الميول المصالية قبل التحاقهم بلجنة الخمسة عند انطلاق الثورة انظر:

Bernard Droz et Evelyne lever, Histoire de la guerre d’Algérie 1954 1962, Ed du seuil, PARIS 1982, P53.

(3) إن هياكل المنظمة الخاصة التي تشتت في المناطق الأخرى من البلاد بقيت سالمة في الأوراس بل ازدادت اتساعا وتطويرًا مما هيأ المنطقة لأنّ تضطلع بالدور البارز في مسيرة الثورة خاصة في السنتين الأوليتين الحاسمتين، انظر جمال قنان، المرجع السابق، ص 235.

(4) عمار بوحوش، تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني في مجلة الذاكرة، عدد 09، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 49– 50. وللمزيد من التفاصيل حول هذا اللقاء الذي جمعه مسؤولى الأوراس بالقرين. انظر شهادة المجاهد علي بن شابية في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998 (شريط سمعي بصري) محفوظ بخزانة مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

عثماني في شهادته بمناسبة الذكرى ال35 لثورة أول نوفمبر أنه بعد أن لمس بن بولعيد تخوّف بعض الأعضاء المشاركين في اجتماع الـ22 وتحفظهم من برنامج العمل المسلح قال لهم كلمته المشهورة: «أعطوني هذه المرة الفرصة أفجر فيها لوحدي الثورة في الأوراس» وبعد مشاورات مكثّفة اقتنع الأخوة بوجوب الثورة ووعدهم قائد الأوراس بتزويد المناطق التي لاتملك ولا في حوزتها الأسلحة الحربية كالشمال القسنطيني والقبائل والجزائر والقطاع الوهراني[1].

« نستطيع القول دون أن نقع في مغبّة الخطأ بأنه لو لم يكن مصطفى بن بولعيد فإن محاولة « التمرد» في الجزائر، كان ممكنًا أن يكون لها منحى آخر، ولو قدر انعدام ملجأ ثوري مسلح بالأوراس في أول نوفمبر 1954، كان ذلك سيؤثر في صورة وخصوصية الثورة» ذلك هو التصريح الذي أدّلى به جون« Jean Vajour » فوجور مدير الأمن العام في الجزائر عشية انطلاق العمل المسلح سنة 1954 »[2].

وانطلاقا من هذه المعطيات التاريخية يمكن للباحث أن يتساءل أمام هذه الاعترافات التي جاءت على لسان شخصية رفيعة المستوى في أجهزة الاستخبارات الفرنسية، ماذا كانت تمثل منطقة الأوراس بالنسبة لانطلاق العمل المسلح؟ ولماذا عوّل عليها قادة الثورة؟ وما هو الدوّر الذي لعبه بن بولعيد في هذا المسعى؟

لم تتوقف عملية شراء أسلحة جديدة وصيّانة تلك التي جمعت خلال فترة المنظمة الخاصة بالرغم من ابتعاد الحزب تمامًا عن فكرة الإعداد للعمل المسلح وفي هذا الإطار شرع بن بولعيد في عملية تنشيط الخلايا بالمنطقة بعد أن كلف من طرف اللجنة المصغرة التي أشرنا إليها سابقًا بمهمة جمع السلاح حيث كان يوصي المناضلين باقتناء سلاحهم الشخصي وتهيئته كما كان ينصح الشعب بالتسّلح تحت مبررات مختلفة للتمويه عن الهدف المقصود من وراء النصيحة[3] وفي هذا الإطار

(1) عبد الوهاب عثماني، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، معالم بارزة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، مطبعة قر في باتنة 1992، ص 85.

(2) Jean Vaujour, Op.cit., P 420

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 235- 236.

يذكر المجاهد عمار بن العقون بأن مصطفى بن بولعيد كثيرًا ما كان يشجع السكان في الأوراس على أن يسّلحوا أنفسهم ونصحهم بعدم تبذير الخراطش والبارود في الأعراس لأنّ ذلك كان يفرح الاستعمار، حتى يتم نفاذه وتبقى الأسلحة بدون ذخيرة، ولذلك قام المناضلون والمجاهدون بجمع كل الأسلحة وخاصة الجيدة منها وبأي ثمن[1] وحول نفس الموضوع يذكر المجاهد علي بن شايبة بأن الظروف كانت مواتية لاندلاع الثورة في الأوراس، كما أن بن بولعيد أمر بجمع السلاح وشرائه حيث كان في الكثير من الأحوال يشتريه من ماله الخاص الذي جمعه من مدا خيل وكالة نقل المسافرين التي أنشأها خلال هذه الفترة[2] .

بالإضافة إلى أن حنكة بن بولعيد ونباهة رفاقه مكنتهم من تفويت الفرصة على الإدارة الاستعمارية وعملائها حيث لم تفلح في اكتشاف مخازن الأسلحة والذخيرة المطمورة في جبال الأوراس التي تمّ جمعها إما شراء أو تبرعا وحفظها في مخازن مهيأة لذلك طيلة سنوات 1948– 1954 [3].

وفي نفس الإطار يجب الإشارة إلى أنه بعد تلك العملية التي قام بها بعض المناضلين الجزائريين في المناطق الشرقية من أجل جمع الأسلحة لصالح الثوّار التونسيين، اتصل فرحي ساعي بالمناضل إبراهيم عمارة بن رابح المكلف بهذه العملية (عملية جمع الأسلحة) وطلب منه مواصلة المهمة بشرط أن لا يسلم

---

(1)شهادة المجاهد عمار بن العقون في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17 مارس 1998 (شريط سمعي بصري رقم02محفوظ بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.كما يظهر التنافس للحصول على الأسلحة بين الأعراش وبأكبر قدر أي الحماس للتسلح حيث تمكنت كل عائلة من العرش من امتلاك قطعة سلاح انظر شهادة الحاج لخضر لعبيدي في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة 20– 22 مارس 1996 (شريط سمعي بصري) رقم 04– مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(2)شهادة المجاهد علي بن شايبة في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد إلى عقدت بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998 (شريط سمعي بصري) رقم II (مكتبة المتحف الوطني للمجاهد).

(3)مختار فيلالي، الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة (1954 – 1962) مداخلة في ملتقى المعارك الكبرى في باتنة أيام 21 – 22 – 23 مارس 2000 (نشرية وزعت خلال الملتقى)، ص 01.

السلاح للتونسيين وإنما يجب جمعها وتخزينها في المناطق الشرقية (الأوراس)، ولا يمكن أن نهمل الدور الريّادي الذي قام به المناضل لزهر شريط في نفس الميدان حيث كان من كبار تجار الأسلحة قبل الانطلاقة سنة 1954 ولهذا الغرض أنشأ العديد من مخابئ الأسلحة من أهمها ذلك المخبأ الموجود عند صهره حمه شريط، أما المخبأين الآخرين فهمـا موجودان بمنزل العيد شريط وصديقه «منور الجرفي» .وفي خضم هذه الظروف برز نشاط المناضل فرحي ساعي الذي جمع الكثير من الأسلحة بعد أن إمتد نشاطه إلى مسكيانه شمال تبسّة وشرقها إلى الونزة، وخلال هذه العملية طلب فرحي ساعي من السكان الجزائريين المتواجدين على طول الحدود الشرقية بعدم منح الأسلحة للثوار التونسيين وقد وجه الكثير من اللّوم للأمين دربال المدعو «ولد علي أغيول» الذي منح قطعًا من الأسلحة الحربية للتونسيين[1]

ونشير بعض المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي إلى أن تخوّف قيادة اللجنة التي شرعت في عملية التحضيرات المادية لانطلاق العمل المسلح من عدم إمكانية توفير كميات كافية من الأسلحة لتلبية احتياجات الأفواج المسلحة في الأوراس وكذا المناطق الأخرى، دفع بها إلى سدّ تلك الثغرة أو النقص بتعزيز رصيدها بصنع القنابل والمتفجرات اليدوية محليا[2].

ربما كانت هذه المعطيات من الدّوافع الرئيسية التي دفعت مجموعة بوضياف خلال اجتماعاتهم سنة 1952 بتكليف رفيقهم المناضل مصطفى بن بولعيد بمهمة إنشاء ورشة لصناعة القنابل لتموين مجموعات الكفاح عبر التراب الوطني[3]

---

(1) حفظ الله أبو بكر، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية (1954– 1962) أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، سنة 2005/ 2006، ص 159.

(2) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مصدر السابق، ص 71، وانظر أيضا شهادة الحاج بن علاّ في محمد عباس، فرسان الحرية (شهادة تاريخية) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخمسين للاندلاع الثورة التحريرية المباركة، دار هومة الجزائر 2001، ص 54.

(3) كلف بن بولعيد خصيصًا للقيام بهذه المهمة لما تتمتع به منطقة الأواس من خصائص لعل أبرزها الحصانة الطبيعية وبعدها عن المراقبة الفرنسية

وانطلاقا من هذا التكليف أمر بن بولعيد المناضلين بصناعة القنابل والمتفجرات ولهذا الغرض أنشأت عدة ورشات ومستودعات لصنع القنابل ومتفجرات محلية في كل من منزل "بلقاسم" في باتنة، وفي دارً بعزي لخضر بدوّار الحجاج بالإضافة إلى دار "أسمايحي" بشيليا أمّا بالنسبة للبارود والديناميت فقد تم جلبه من مناجم إشمول عن طريق المناضل أحمد نواورة بالإضافة إلى المقاول "سليمان قنطري" الذي لعب أيضا دورًا بارزًا في تموين هذه الورشات بنفس المادة[1]

وقد تسنى لبن بولعيد حسب شهادة المناضل عمار بن العقون، بعد ذلك من جمع عدد من المناضلين المختصين من قدماء المنظمة الخاصة في ضيغته التي اشتراها خصيصًا لصنع القنابل والمتفجرات ومن أبرز هؤلاء يمكن ذكر عزوي مدور وأسمايحي بلقاسم وعزوي مدور وبعزبي محمد...[2].

وفي كل مرة ينتهي هؤلاء المناضلون من صنع كمية من القنابل يتم وضعها في أسفل الصناديق وتغطى بالخضر وتنقل إلى محل الأخوة مشلق[3] بمدينة باتنة لتفريغها في صناديق أخرى ثم يأخذون الخضر إلى المناضل «عمار أمعاش» في سوق العصر وبعد بيعها يدفع ثمنها في البنك باسم بن بولعيد.[4]

بقيت الأمور على هذا الحال سواء في جمع الأسلحة وصنع القنابل وقد تجمعت الكثير من المتفجرات والقنابل الأمر الذي أصبح يستدعي التخفيف منها غير أنه حدث ما لم يكن في الحسبان حيث وقع انفجار كبير وسط ظروف غامضة في ورشة صنع القنابل بدوّار الحجّاج التي كان يعوّل عليها كل من بن بولعيد وبوضياف كثيرًا في تفجير الثورة وإعطائها وزن الثورة المنظمة منذ بدايتها[5]

(1) محمد الطاره عزوي، نشأة مصطفى بن بولعيد وحياته السياحية إلى تاريخ استشهاده ليلة 23 مارس 1956 في مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية، إصدار جمعية التاريخ والتراث الأثري، عدد 01 باتنة جويلية 1986 ص 107.

(2) شهادة المجاهد عمار بن العقون، في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد، يوم 17 مارس 1998 (شريط سمعي بصري رقم II بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد).

(3) وهما (مشلق السعيد ومشلق مسعود)

(4) محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 108.

(5) صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 2.

وتذهب بعض الروايات إلى أن المناضلين في هذه الورشة تمكنوا من إعداد مخزونات كافية من القنابل والمتفجرات للمرحلة الأولى من الثورة التحريرية كانت في الأوامر للشروع في توزيعها على المناطق الأخرى للتراب الوطني، لتكون نقاطاً على خريطة عمليات انطلاق العمل المسلح.[1] ويبدو أن جزءًا كبيرًا من هذه المتفجرات تمّ تخزينها من طرف بن بولعيد في أحد المخابئ التي كانت تجمع فيها الذخيرة[2] في دكان الإخوة مشلق الواقع في نهج فرنسا(شارع الجهورية حاليا).غير أن هذا المخبأ تعرض لانفجار مهول في يوم 19 جويلية 1953 تاركا مدينة باتنة وضواحيها تحت واقع صدمة وذعر كبيريين خاصة من جانب الطرف الفرنسي الذي اكتشف شحنة كبيرة من المتفجرات أكلتها النيران[3].

وقد تصدر الخبر واجهة صحيفة La dépêche de Constantine الصادرة يوم 22/ 07/ 1953 التي علقت على الحادث بعنوان « سلسلة» تفجيرات يوم الأحد الموافق ل 19 جويلية 1953، ومن أهم ما جاء في مضمون المقال أن الانفجار كان على الساعة الثامنة ليلا في فترة كانت الشوارع والمقاهي والساحات العمومية مملوءة بالناس وقد تلى الانفجار الأول خمسةتفجيرات زرعت الرعب والهلع في شارع فرنسا وقد تحطم دكان السيد مشلق وسجل حضور الشرطة الفرنسية مكان الحادث التي اتخذت جميع الاحتياطيات الأمنية وتمكنت من اكتشاف قنابل أخرى لم تنفجر ثم قامت بمتابعة واستنطاق الأشخاص المشكوك في أمرهم.[4]

---

(1) شهادتي المجاهدين علي بن شايبة وعمار بن العقون في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998 (شريط سمعي بصري رقم II، محفوظ بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(2)جمال قنان، المرجع السابق، ص 236.

(3) تذهب بعض الروايات إلى أن الانفجار يعود إلى بقايا سيجارة مشتعلة ألقى بها أحد الأشخاص على الصندوق المملوء بالمتفجرات عن غير قصد حيث أنه لم يكن يدري ما بداخله، وبعد خروجه انفجر الدّكان... انظر محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 108.

(4) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر 1947- 1954، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 127.

ودون الاستطراد في ملابسات هذه الحادثة، يمكن القول بأنها شبيهة عند بعض المتتبعين بحادثة تبسة التي كانت وراء عملية اكتشاف المنظمة الخاصة في ربيع 1950 [1] حيث كادت أن تضع الحرب في مأرق لولا تدّخل بن بولعيد الذي اتصل بالأمين العام بن يوسف بن خدة وطمأنه بأن هذه الخطوة التي نفذت دون علم قيادة الحركة وقعت في مستودع قديم تابع للمنظمة الخاصة، كما تمكن بن بولعيد في الأخير من احتواء هذه القضية بدفع مبلغ مالي بقيمة 250 ألف فرنك قديم كرشوة لبعض الجهات قصد عدم الكشف عن خلفيّات الانفجار[2] [3].

لم يكن كل من محمد بوضياف وديدوش مراد بمعزل عمّا كان يحدث من تطوّرات سياسية وعسكرية في الجزائر[4] وفي مقابل ذلك انتهز فرصة مسؤوليته على فيدرالية الحركة (حركة الانتصار أجلّ الحريّات الديمقراطية) لكي يشرع في عملية التحضير للعمل المسلح في الجزائر انطلاقا من الأراضي الفرنسية كما كان يطمح إلى ذلك قبل أن تكلفه قيادة الحركة بهذه المهمة.

وفي هذا السياق تشير بعض الكتابات التاريخية مدعمة بشواهد حية إلى أن عملية التحضير للعمل المسلح عند العناصر الثورية انطلقت من فرنسا قبل أن تلوح في الأفق إرهاصات الانفجار الكبير لحركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية في صيف 1954 بعدة أشهر ويعتبر ذلك الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبوضياف ومهساس مع بداية 1954 في حي مونروج « Mounroug » الواقع

---

(1)صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 2

(2)شهادة عبد الحميد مهري في حديث صحفي لعز الدين ميهوبي، لجريدة الشعب (اليومية) ليوم الخميس 01 نوفمبر 1990، ص2، انظر أيضا عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 124– 125.

(3)سوف نعود فيما بعد إلى عمليات التحضير المادي للثورة في الأوراس بعد عودة بوضياف إلى الجزائر في ربيع 1954 وذلك حفاظ منا على التسلسل الزمني للوقائع التاريخية.

(4)نقصد بها تداعيات عملية إنفجار ورشة صنع القبائل بالأوراس وانتقال الصراع بين مصالي، واللجنة المركزية إلى الساحة العريضة للمناضلين الأمر الذي أدى إلى امتثال الكثير من المناضلين الذي كانوا يؤمنون بفكرة العمل المسلح إلى مصالي. للمزيد من التفصيل عن هذا الصراع: انظر شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر المرجع السابق، ص 22.

في الضواحي الجنوبية من العاصمة الفرنسية، باريس أول خطوة في هذا المسعى (الإعداد المادي للثورة)[1].

وقد تمّ الاتفاق بين المجتمعين في هذا اللقاء المصغّر على قرار البدء في الإعداد المادي المباشر لإعلان الثورة، حيث تمّ فيه شبه توزيع للمهام فيما بينهم فبالنسبة لبن بلة فقد كلف بمهمة استطلاع الوضع في مصر بالتنسيق مع رفيقيه أيت أحمد وخيضر، بغية الحصول على المساعدة المادية (السلاح)[2] كما دخل كل من بوضياف وديدوش إلى الجزائر لجمع شتات المنظمة الخاصة بعدما خابت مساعيهما في إقناع مصالي بواسطة عبد الله فيلالي، أما مهساس فقد سعى لإقناع قواعد الحزب بفرنسا لكون الخلاف المقدم على مستوى القيادة هو خلاف فوقي وعليها أن لا تنغمس فيه، وبذلك العمل على بلورة ما عرف بالاتجاه المحايد في انتظار يوم انطلاق الثورة[3].

يبدو أن بوضياف قد دفعته التداعيّات اللاحقة إلى البحث عن «صنيعة جديدة» تمكنه من تجاوز اللجنة الثورية للوحدة والعمل بعد خلافه مع المناضل محمد دخلي وخروج هذا الصراع إلى العلن إلى جانب تخوف مصالي الحاج من قدماء المنظمة الخاصة، وفشل بن بولعيد في إقناع هذا الأخير بمباركة العمل المسلح وتفجير الثورة... (الآن). مثلما كان يحرص بوضياف، كما أن الانشقاق الذي حدث داخل اللجنة الثورية جرّ وراءه تردد بعض من أعضاء اللجنة المركزية قبل حسين لحول وبن يوسف بن خدة حول التحضير للعمل الثوري، إلاّ أنه بعد عدة محاولات ومناقشات سياسية حول الفكرة انتهى الأمر بين بن خدة ولحول إلى قبول مساعدة

---

(1) جمال قنان، المرجع السابق، ص 232، ويؤكد هذا الطرح المناضل أحمد بن بلة، في شهادته للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المصدر السابق، وانظر أيضا أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 384، كما يجب الإشارة إلى أن وجود بن بلة في فرنسا كان بشكل سري وعابر لأنّ الحزب أوفده إلى المشرق لينظم إلى الوفد الخارجي الذي ترأسه محمد خيضر في القاهرة أما مهساس فقد كان مقيما خفية بفرنسا بعد فراره من السجن (سجن البليدة) رفقة بن بلة في ماي 1952.

(2)فتحي الديب عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي القاهرة، (د.ت) ص 26، 41.

(3) جمال قنان، المرجع السابق، ص 234

مالية من إدارة الحزب لدعاة العمل الثوري[1] جعلت أسارير بن بولعيد تنبسط وهو يقول: «إنها لمفاجأة سارة الأخوان موافقون على الكفاح المسلح وأكثر من ذلك أعطونا مليون فرنك للإسراع في التحضيرات.[2]

دون الولوج في ملابسات الظروف التي تأسست فيها اللجنة الثورية للوحـدة والعـمـل(CRUA) (23 مارس 1954) لعدم ارتباطها بموضوع البحث إلى من زاوية مساعي أعضائها بخصوص التحضيرات المادية (المال + السلاح) على المستويين الداخلي والخارجي) حتى تنطلق الثورة في موعدها المحدد يمكن الإشارة إلى أنه في الفترة التي كان فيها محمد بوضياف وديدوش وبيطاط وبن بولعيد بصدد التحضير لميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل كان عناصر الوفد الخارجي وعلى رأسهم بن بلة يقومون بجس نبض السلطات المصرية للإطلاع على موقفها من المشروع الثوري والحصول على دعم مادي ومعنوي منها.

وبعد عشرة أيام من تأسيس اللجنة في الجزائر العاصمة تمكن الوفد الخارجي في القاهرة من لفت انتباه القيادة المصرية عند أول احتكاك مباشر بها عندما شارك عناصره في اجتماع لجنة تحرير المغرب العربي يوم 03/ 04/ 1954 وأبدوا تأييدهم لمشروع الثورة خلال ذلك اللقاء[3].

أما في الداخل فقد قضت حادثة انفجار مستودع الحجاج بباتنة على مشروع صناعة قنابل الثورة في المهد الأمر الذي دفع ببوضياف مباشرة بعد عودته إلى الجزائر في الأسبوع الأول من شهر مارس 1954 إلى نقل المشروع (مشروع صناعة القنابل) من الأوراس إلى المتيجة.

---

(1)شهادة عبد الحميد مهري في محمد عباس مثقفون في ركاب الثورة المرجع، السابق، ص 258- 259 وانظر أيضا شهادة عبد الحميد مهري في مقدمة كتاب: Aissa Kechida, Op.cit., p 16- 19.

(2)صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص3 .

(3)فتحي الديب، المصدر السابق، ص 26، ص 41.

وفي هذا السياق يذهب المجاهد عمار قليل بأن المصالح الفرنسية لم تكن غافلة عما كان يجري من تحضيرات مادية للثورة في الأوراس خصوصًا بعد انفجار المخبأ المذكور وانتشر عملائها في كل مكان لمراقبة تحركات العناصر المشتبه في انتمائهم للتيّار الثوري وهو ما دفع بهم إلى ترك المنطقة والتوجّه نحو العاصمة بعد أن اتخذوا أسماء مستعارة[1]. ولم تجد مجموعة بوضياف بدًا سوى الهروب نحو عناصر المنظمة الخاصة في المتيجة في خضم الصراع بين جماعة لحول حسين وبن يوسف بن خدة والمؤمنين بالعمل الثوري[2].

شكّلت منطقة الجزائر وضواحيها القلعة الثانية بعد الأوراس حيث كانت خلال الثمانية أشهر التي سبقت الانطلاقة في 01/ 11/ 1954 مسرحًا لتطوّرات تاريخية حاسمة على المستويين السياسي والعسكري، لعبت دورًا أساسيا في التعجيل بانطلاق العمل المسلح[3].

إنّ قلة الكتابات التاريخية الأكاديمية التي تتعلق بالتاريخ الثوري للولاية الرابعة التاريخية خصوصًا مرحلة ما قبل الانطلاقة في العاصمة وضواحيها (المتيجة) مقارنة مع حجم الكتابات التي كتبت حول المناطق الأخرى جعلت بعض رواد العمل المسلح مغمورين وغير معروفين بالنسبة للباحثين رغم رصيدهم النضالي وتجربتهم في تجسيد فكرة العمل المسلح على أرض الواقع.

ومن أبرز هؤلاء الروّاد على الإطلاق نذكر المناضل بوعلام قانون الذي يعتبر الأول في قائمة نشطاء تنظيم دعاة العمل المسلح في منطقة المتيحة، كما يعود له الفضل

---

(1) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث قسنطينة الجزائر 1991 ص 196.

(2) كان محور الصراع في منطقة المتيجة (الجزائر وضواحيها) بين المركزيين والثوريين أو المحاربين ولم يبرز بصورة واضحة بين المركزيين والمصاليين على غرار المناطق الأخرى، انظر نظيرة شتوان، تحضير الثورةوانطلاقتها في المنطقة الرابعة، حولية المؤرخ (مجلة) عدد 05 إتحاد المؤرخين الجزائريين الجزائر جوان 2005، ص 214.

(3) من أهم هذه الأحداث (ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل + اجتماع ال22 التاريخي +الاجتماعات التحضيرية لإطلاق الثورة بـ10 و25 أكتوبر 1954 بالإضافة إلى أن المناطق شهدت عدة عمليات لجمع السلاح والتدرب عليه بالإضافة إلى إقامة ورشات لصناعة القنابل والمتفجرات وهو المشروع الذي احتضنته المنطقة بعد أن مني بالفشل في الأوراس.

في إيواء المنضالين الفارين من متابعات الشرطة الفرنسية قبل أن يصبحوا قادة ولايات أثناء الثورة على غرار سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب وعمر أوعمران[1] وتشير بعض الكتابات التاريخية إلى أن بوعلام قانون كان مثل بوضياف من حيث المبدأ والهدف أي الثورة مهما كلف ذلك من ثمن، الأمر الذي جعله أكثر أعضاء المنظمة الخاصة اقتناعا ودفاعًا عن طروحات ومواقف بوضياف.[2]

وقبل أن ينتقل بوضياف إلى منطقة المتيجة لجأ إلى تنظيم بوعلام قانون قام في نهاية شهر مارس 1954 بإرسال كراسات وكتب وريقات لمجموعة قانون وسويداني بوجمعة تضّمنت شروحات مفصّلة عن طرق صناعة القنابل والمتفجرات وكيفية مزج المواد المتفجرة كما ونوعًا لتحضير مخزون القنابل خلال الأشهر الثمانية التي سبقت انطلاق الثورة التحريرية[3].

وبالاستناد إلى المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي يمكن تتبع خطوات مشروع التحضير المادي التفجير الثورة (جمع الأسلحة وصنع القنابل والتفجيرات) في ناحية المتيجة خلال مرحلة المخاض منذ ربيع 1954، وفي هذا السياق يشير المجاهد بوعلام قانون إلى أن بوضياف اتصل به في غضون شهر أفريل سنة 1954 وطلب منه التنسيق مع العناصر النشطة في الناحية (المتيجة) وعلى رأسهما المناضلين سويداني بوجمعة[4] وأحمد بوشعيب خصوصًا وأنه كان على اتصالات سابقة بهما منذ مجيئهما من الغرب الجزائري، وعلى هذا الأساس قدم بوضياف إلى ناحية بوينان في حالة من الأستياء والغضب بسبب تأخر، انطلاق

(1) شهادة المجاهد بوعلا م قانون، تقدم بها خلال ندوة دراسية حول تحضير والإعداد للثورة المسلحة في المنطقة الرابعة، تحت إشراف مجلس الولاية الرابعة، المنظمة الوطنية للمجاهدين يوم 29/ 10/ 2000- شريط سمعي بصري محفوظ لدى مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية، بالعاصمة

(2) صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 3.

(3) نفسه، ص 03.

(4) للمزيد من التفاصيل حول سيرة ومسيرة هذا البطل انظر نظيرة شتوان. سويداني بوجمعة. أطروحة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002- 2003.

العمل المسلح في الجزائر مقارنة مع تونس والمغرب وتقابل مع سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب بعد أن وضع لهما بوعلام قانون ترتيبات اللقاء[1]

ودون الاستطراد في عمق الخلاف بين المصاليين والمركزيين من جهة وبين المركزيين وأنصار العمل الثوري الفوري من جهة أخرى الذي كانت ناحية المتيجة مسرحًا له، فإن من أهم الإجراءات التي اتخذت في لقاء بوينان هو الاتفاق على الحياد مع محاولة إرضاء الطرفين المتصارعين من أجل المحافظة على وحدة الصف، كما أخبر بوضياف مجموعته عن اتصالاته بعناصر الوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة الذي تمكن من انتزاع تأييد حكومة القاهرة للمشروع العسكري بالمال والسلاح بعد انطلاق الثورة[2] وعين ميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA (23/ 03/ 1954) التي منيت بفشل ذريع في رأب الصدع الذي أصاب الحزب وانتهى اللقاء بالاتفاق على أن الوقت قد جان لتفجير الثورة انطلاقا من قناعة راسخة مفادها أن الخيار العسكري أنسب حل لإنقاذ الحركة الوطنية من المأزق الذي وقعت فيه[3].

وعلى هذا الأساس شرع القادة الثلاث (بوضياف- سويداني- بوشعيب) في دراسة الوضعية العامة لناحية (المتيجة) ورصد إمكانياتها المادية والبشرية المتوفرة، وتمّ تكوين أفواج مسلحة[4] مهمتها الإعداد المادي للثورة، وتعبئة الشباب على

(1) شهادة بوعلا م قانون نقلاً عن نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 215، وانظر أيضا عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 8، ونشير أن من أهم الانشغالات التي طرحت في هذا اللقاء هي الأوضاع الصعبة التي يعيشها ال حزب والأزمة التي عصفت به في ظل تنامي الصراع بين الطرفين (المصاليين والمركزيين).

(2) أحمد مهساس المصدر السابق ص 371- 372 . وانظر أيضا شهادة أحمد بوشعيب نقلاً عن نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 215، وانظر أيضا: عبد القادر ماجن، المرجع السابق ص 8. وقد ردّ بوشعيب على بوضياف قائلاً « نحن لا نريد الوقوع في فخ الصراعات السياسية بين الطرفين ولا نريد أن نتبع أحدا وإن كان هناك جديد فنحن على أتمّ الاستعداد: انظر: شهادة أحمد بوشعيب لمجلة الباحث عدد2 نوفمبر 1984، ص 7- 8

(3) شهادة محمد بوضياف في حديث لجريدة الشعب اليومية يوم 16/ 17/ 11 1988 ص 05.

(4) توزعت هذه الأفواج عبر المناطق بوينان، وبوفاريك والصومعة، والشبلى وسيدي عابد وحلوية وبلغ عددها حسب المناضل أحمد بوشعيب حوالي 20 فوجًا انظر نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 216.

التدريب واستعمال السلاح بمساعدة المناضل[1] كريتلي مختار [2] بعد أن عيّن ديدوش مراد قائدًا عاما على المنطقة بتكليف رسمي من طرف زميله بوضياف[3]

لقد تكررت زيارات بوضياف إلى المتيجة خلال شهر أفريل سنة 1954 وفي زيارته الرابعة طلب من العناصر الموجودة في جبال البليدة وعلى رأسهم منسق المجموعة بوعلام قانون الانطلاق في التحضير الفعلي للثورة من الناحية المادية بتجميع السلاح وتحضير مخططات الهجوم على الثكنات الفرنسية ولم ينته الشهر حتى تمكن قانون من تخزين ثماني وعشرون قطعة سلاح، متنوعة مع كمية من الذخيرة (رصاص من عيار 1143 ونوعيّات أخرى من الرصاص والخراطيش)[4].

وعقب اجتماع الـ22 التاريخي بالمدنية يوم 25 جوان 1954 الذي أصطلح على تسميته بالقاعدة الأولى للثورة التحريرية[5] انبثقت عنه لجنة من خمسة أعضاء هم (بوضياف، بن بولعيد ديدوش وبيطاط وبن مهيدي)[6] كلفت بالتحضير العام للعمل

---

(1)نظرًا لعدم توفر الإمكانيات البشرية التي تتطلبها الإنطلاقة لجأ كل من شعيب وسويدانيإلى الإتصال بالمناضل كريتلي مختار الذي كان متعاطفًا مع المركزين وطلبا منه أن يمدهما بفوجين يتعهدان بتكوينهما وتدريبهما على استعمال السلاح وكانت نية كريتلي مختار أن يستعين بهاذين الفوجين في حالة ما إذا وقع تعد من جانب المصاليين انظر عبد القادر ماحين، المرجع السابق، ص 9.

(2) كريتلي مختار المدعو سي بن يوسف من القادة النشطاء وفي جناح المركزيين له تأثير كبير على القاعدة الشعبية خصوصُافي الناحية الشرقية من البليدة، انظر نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 234.

(3)عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 09.

(4)صناعة القنابل خلال الثورة: المرجع السابق، ص 3، ونشير إلى أن بوعلال قانون رفقة أعضاء التنظيم أمثال سويداني كانوا في حوش القايلة حيث الثقة والأمان على اعتبار أن النظام الذي أقامه قانون في المتيجة كان مبنيا على العلاقات العائلية القريبة جدًا ولا يمكن أن تخون بأي شكل من الأشكال ثم التحق بهما كل من بوشعيب وأوعمران .

(5)سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 69.

(6)سينضّم إليهم كريم بلقاسم في شهر أوت 1954 لتصبح اللجنة سداسية.

المسلح بشكل ملموس[1] [2] وفي نفس السياق تم تكليف كل من أحمد بوشعيب وسويداني بوجمعة بمهمة التحضير المحلي للثورة على مستوى المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) بمساعدة المناضلين الزوبير بوعجاج ومحمد مرزوقي في العاصمة[3].

وقد تركّزت جهود هؤلاء استنادا إلى الكثير من الشهادات الحيّة على عملية صنع القنابل والمتفجرات والعبوات الناسفة بالإضافة إلى القيام بتدريبات عسكريةعلى استعمال الأسلحة ورمي المتفجرات[4]وربما يكون ذلك من أجل استدراك الوقت لتغطية العجز المحتمل في توفير الأسلحة اللاّزمة خصوصًا مع اقتراب موعد الثورة بالإضافة إلى نوع العمليات المخطط لها ليلة أول نوفمبر[5].

ولتغطية ذلك العجز قرّر التنظيم السري الشروع في صنع القنابل خلال أحد الإجتماعات التي عقدت في منزل مويسي محفوظ في شهر جويلية 1954 بحضور كل من سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب وبوعلام قانون وعبد القادر رابح المدعو عبد الكريم[6].

(1) لقد ردّ ديدوش مراد خلال جلسات الاجتماع على الذين طرحوا مشكل نقص الوسائل المادية قائلاً: « إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتان فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك، يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال يجب أن نشعل الفتيلة ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل مادية ضخمة « انظر المنظمة الوطنية للمجاهد الطريق إلى نوفمبر المجلة الأولى الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (د.س.ن)ص 280.

(2) شهادة محمد بوضياف لمحمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 63-64 وانظر أيضا محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر اسابق، ص 93. 777

(3) شهادة المناضل أمحمد مرزوقي لمحمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية) المرجع السابق، ص 29 والملاحظ أنه في المرحلة الأولى من التحضير للثورة بقي ديدوش مراد مسؤولا عن المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها حتى شهر أكتوبر إلاّ أنه طرأ بعد ذلك ما جعله يتبادل مع ببطاط الذي كان على رأس المنطقة الثانية الشمال القسنطيني.

(4) شهادة المجاهد عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر عدد 76 سنة 1986 ص 55 انظر عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 10.

(5) لقد اعتمدت معظم عمليات أول نوفمبر 1954 على وسائل هجومية من أجل تخريب المنشآت الفرنسية لذلك اعتمد قادة الثورة على القنابل والمتفجرات لإحراز نتائج ملموسة.

(6) شهادة عبد القادر رابح نقلا عن نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 218 وانظر أيضا شهادته لمجلة أول نوفمبر، عدد 76، سنة 1986، ص 55.

وفي خضمّ هذه الظروف الصعبة كان على العناصر الثورية لتنظيم المتيجة بعد أن طلب محمد بوضياف الشروع في صنع القنابل والإسراع في ذلك تحت إشراف المناضلين بوعلام قانون وسويداني بوجمعة، فانطلقت ورشات التصنيع في العمل وتكاثر عددها بالمنطقة مع مرور الوقت[1] ومن أهم الأماكن التي اتخذت كمراكز لصنع القنابل نذكر:

- منزل بوعلام قانون (بحلوية).
- منزل عبد القادر رابح (الصومعة).
- منزل بورقعة بوعلام (بوينان).
- منزل طاشوش إبراهيم.
- منزل كرامو بلقاسم المدعو جمال.
- منزل محمد العيشي (بأولاد يعش). منزل بلعمري محمد المدعو سي الحسين (ببني شريف) (2)وفي نفس الإطار يذكر المجاهد بوعلام قانون بأنه إشتغل على لحم القنابل أول مرة في حوش القابلة(3).حوالي ثمانية شهور قبل اندلاع الثورة ثم تمّ صنع قنابل أخرى في بيت العيشي محمد بحضور سويداني بوجمعة وفي ورشة اللحامة كان يملكها ذلك الوقت في بوفاريك.

اتخذ مشروع صناعة القنابل والمتفجرات في منطقة المتيجة بعدًا وطنيا على المستوى العسكري من خلال ذلك الاجتماع الذي جمع أبرز القادة المحضّرين للثورة بالخرايسية في شهر جويلية [4]1954 برئاسة مصطفى بن بولعيد وحضور

(1)صناعة القنابل خلال الثورة المرجع السابق، ص 4.

(2) عبد القادر ماجن، المرجع السابق، ص 11، وانظر أيضا شهادة عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 55.

(3) حوش القايلة أين كان يقيم المناضل سويداني بوجمعة، والمكان معروف حاليا بمزرعة الـ40 شهيدا وهو يقع ببوينان في بيت صهره مويسي محفوظ المذكور سابقا، انظر أيضا شهادة أحمد بوشعيب في مجلة الباحث عدد 02 سنة 1994، ص 17.

(4)عقد هذا الاجتماع ببيت المناضل بشيرالجهيم قرب الواد الفاصل بين الخرايسية وباب حسن.

كل من مراد ديدوش ومحمد العربي بن مهيدي ورابح بيطاط وعبد الحفيظ بوصوف وسويداني بوجمعة والزوبير بوعجاج، والحاج بن علاّ وناصر كويني وعثمان بلوزداد ومحمد مرزوقي ومختار قاسي عبد الله، وعبد الرحمن قاسي عبد الله وقد خصص هذا الاجتماع حسب الشهادات الحية لدراسة الجوانب التقنية لانطلاق الثورة التي تتعلق بالأسلحة بشكل خاص وعلى هذا الأساس ركز الحاضرون على ضرورة تكوين مختصين في مجال صنع وتفكيك المتفجرات والتدريب على طرق استعمال الأسلحة وكيفية القيام بحرب العصابات.[1]

وفي هذا الإطار يذكر أحد المشاركين في هذا التكوين، المناضل قاسي عبد الله عبد الرحمان « بأن اجتماع الخرايسية عقد خصيصًا لتكوين مكونين مختصين في صنع القنابل والمتفجرات المحلية...[2] كما يؤكد المناضل الحاج بن علاّ في روايته بأنّه قد شارك في شهر أوت 1954 في تربّص بناجية خرايسية خاص بصنع المتفجرّات أشرف عليه بن بولعيد[3] ولما عاد إلى وهران كلف أحمد زبانة بصنع كميات من أوعية المتفجرات بحاسي الغلّة[4].

بناءًا على مقررات اجتماع الخرايسية تمت إقامة العديد من المراكز لصنع القنابل والمتفجرات والتدريب على استعمالها ورغم قلة التجربة في هذا الميدان ومحدودية الخبرة العسكرية لهؤلاء المكوّنين، إلاّ أنهم تمكنوا من صناعة قنابل ومتفجرّات من مواد ووسائل بسيطة متوفرة لديهم كعلب المصبرات والكبريت الأصفر والفحم والطين الحرة وزيت الخروع والأنابيب[5].

---

(1)محمد بوحموم، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية لرابعة التاريخية (1956- 1962)رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 20.

(2) علي العياشي، عبد القادر ماجن، أول نوفمبر في الجزائر العاصمة، مجلة أول نوفمبر عدد 87 نوفمبر 1987، ص 25.

(3) يبدو أن إشراف بن بولعيد على هذا التربص يعود إلى تجربة سابقة في الأوراس لأنّ مشروع صناعة القنابل كلف به بن بولعيد سنة 1953 في منطقة الأوراس إلاّ أن إ انفجار مستودع الحجاج، دفع بوضياف إلى تغيير المكان خوفًا من مداهمات المصالح الفرنسية.

(4)شهادة الحاج بن علاّ لمحمد عباس فرسان الحرية (شهادات حيّة) المرجع السابق، ص 54.

(5) نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 219 .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم تكن هناك مراكز بأتم معنى الكلمة مخصصة لصناعة القنابل والتدريب والاجتماعات وقد ركز هؤلاء المناضلون على أماكن أكثر أمنا وأمانا ومن أبرز هذه المراكز على الإطلاق نذكر منها مركز ذراع الديس[1] ومركز بوشماعلة[2] بالإضافة إلى منازل بعض المناضلين التي اتخذت هي الأخرى كمراكز لنفس الغرض[3].

وقد اختلفت صناعة القنابل باختلاف نوعيتها والغرض من استعمالها لذلك نجد صناعة القنابل المحرقة تتم عن طريق وضع البارود الأسود بطريقة خاصة بعد استحضار علب المصبّرات الفارغة ذات وزن واحد كلغ وتوضع بداخلها علبة أخرى مشدودة بخيط ويضاف إليها ملح البارود والبنزين والمطاط والفحم والكبريت الأصفر. أما الألغام فقد كانت تصنع من الملح والطين الحرة وزيت الخروع وأنابيب المياه التي كانت تغلق بغطاء ثم يوضع لها ثقب في الوسط وكبسولة[4].

وصنعت العبوات الناسفة من الأنابيب من نوع « La Fonte » والأنابيب الطويلة ذات معيار 8 سم و11 سم و15 سم، وحول هذا الموضوع يذكر المجاهد بوعلام قانون بأن عملية صنع العبوة تتمّ بغلق الأنابيب من جهة بمادة الإسمنت ويوضع لها ثقب في الوسط وتجهز بكبسولة[5] أما بالنسبة للمواد اللآزمة في صناعتها كانت تستحضر من طرف مناضل يدعى العامري، وأعتبر غار بوشماعلة من أهم المراكز لصنع هذا النوع من القنابل[6].

---

(1) عبارة عن غار وسط غابة كثيفة بالأطلس البليدي

(2) عبارة عن غار يقع من سلسلة الأطلس البليدي

(3) هي نفس الأماكنالتي تمّالإشارة إليها سابقًا، وتشير الشهادات الحية إلى أن عدد المناضلين – (حلوية، فروخة، تلا حمدان، سي شريف، الشبلي تفاحة، متلاحة والبليدة : انظر عبد القادر ماجن، التحضير للثورة بناحية متيجة ووقائع اندلاعها المرجع السابق، ص 11.

(4) نفسه، ص 11، وانظر أيضا شهادة المجاهد: عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر المرجع السابق، ص 55، نشير إلىٍ أن هذه المواد المستعملة في صناعة القنابل كان المناضلون يحصلون عليها بطرق خاصة، فمثلاً علب المصبرات الفارغة كان يتم الحصول عليها من مصنع المعجون الواقع ببوفاريك بواسطة أحد المناضلين أما الفحم كان ينقله أحد المناضلين إلى مزرعة حوش القابلة، انظر نظيرة شتوان المرجع السابق، ص 219.

(5) نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 219– 220.

(6) نفسه، 219.

تشير بعض المصادر إلى أن عملية صنع القنابل تمت بالتعاون مع مناضلين من العاصمة خلال هذه الفترة، حيث كان مطلوبًا من فوج صنع المتفجرات إحضار دفعة أولى متكونة من 350 قنبلة تقليدية (عبوات ناسفة وقنابل حارقة) وحسب شهادة المناضل بوعلام قانون أن فريقه جهّز 150 قنبلة وقد أشرف شخصيًا على العملية خلال اشتغاله بتلحيم أجسام القنابل التي توضع بعد حشوها بالمتفجرات المحضرة في أماكن سريّة، في علب خاصة لنقلها من مكان لأخر دون لفت الانتباه، وكان يشرف رفقة سويداني بوجمعة على العملية برمتها وتمكنت مجموعة قانون من تحضير 150 قنبلة حارقة أخرى خلال شهري (أفريل وماي).وبقيت أجسام قنابل كثيرة فارغة كمخزون يستخدم عند الحاجة وحسب التعليمات[1].

لقد أخذت عملية صنع القنابل عقب اجتماع خرايسية منحى آخر، حيث ضاعف الفريق الذي كلف بهذه المهمة في نشاطه الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مخزون القنابل وفي هذا السياق يذكر أحد أبرز المناضلين الذين أشرفوا على سير العملية المجاهد عبد القادر رابح بأن كمية القنابل التي تمّ صنعها قسمت بأمر من سويداني في الأسبوع الثاني من شهر سبتمبر 1954 إلى قسمين قسم أخفي في منزل بوعلام قانون والآخر في منزله، وقد تكونت هذه الشحنة في مجموعها من 800 إلى 900 عبوة متفجرات ومن 500 إلى 600 قنبلة يدوية[2].

وبعد هذا العرض يمكن للباحث أن يدرك بعمق مدى أهمية مشروع صناعة القنابل بالنسبة لبوضياف ورفاقه بالرغم من حداثة التجربة وضعف الإمكانيات ولم تكن هذه الخطوة في حقيقة الأمر سوى حلاً عسكريًا من أجل سدّ الثغرات

(1)صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص 4.
(2)شهادة المجاهد عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 56.

المحتملة في عملية التزّود بالأسلحة قبل تفجير الثورة[1] في مرحلة استثنائية لم تكن فيها الظروف والمستجدات تبشر بإمكانية دخول ولو كمية قليلة من الأسلحة رغم جهود بوضياف وبن بولعيد التي كانت تصبّ في هذا المسعى كما سنوضّح ذلك فيما بعد.

إنّ الدّارس المتمعن لتطوّرات عملية التحضير للثورة التحريرية يدرك بعمق أهمية جهود لجنة الخمسة ومساعيها في ربط اتصالاتها داخليا وخارجيًا، من أجل توحيد الصفوف وتوفير الحد الأدنى من الإمكانيات المادية وفي هذا الإطار قام رفقاء بوضياف بمهمتين أساسيتين شملت ما يلي:

1) **على المستوى الداخلي**: باشرت لجنة الخمسة اتصالاتها داخليا وعلى وجه الخصوص بممثلي منطقة القبائل وإقناعهم بالانضمام إلى العمل المسلح والمشاركة في تفجير الثورة، واستنادا إلى شهادة بوضياف أن منطقة القبائل انحازت في بداية الخلاف إلى زعيم الحزب ونظرًا لصعوبة الاتصال بها لم يتمكن ورفاقه من شرح مواقفهم لمناضليها شرحًا كافيًا كما حدث مع المناطق الأخرى من البلاد.[2]وفي نفس السياق يضيف بوضياف: «نظرا لأهمية هذا الجزء من الوطن (منطقة القبائل) سواء من حيث عدد المناضلين أو من حيث الموقع الاستراتيجي لم يخطر بالبال أن يترك بعيدًا عن الحركة ولذلك تمت عدة محاولات للاتصال بهم[3].

---

(1) وحول هذا الموضوع يشير محمد حربي بأن العناصر الثورية المسلحة لم تكن تملك قبل الانطلاقة سوى 400 قطعة سلاح، ولسد هذا النقص حاولت قيادة التنظيم المسلح تعزيز رصيدها بصنع قنابل يدوية إلاّ أن الإطارات المختصّة والكفآة لم تكن موجودة ولم يقع احترام الحد الأدنى من الشروط الأمنية وهذا ما يفسر النجاح النسبي للبوليس الفرنسي في الجزائر بعد عمليات أول نوفمبر 1954 انظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض المصدر السابق، ص 71.

(2)محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 49.

(3)عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر) 1947- 1954، ج3(مود) الجزائر 1986، ص 459.

–لقد كان بوضياف يدرك بعمق مدى أهمية منطقة القبائل في عملية التحضير لانطلاق العمل المسلح واستمراريته، خصوصًا بعد التحاق كريم بلقاسم ومساعده عمر أوعمران بقمم جبال جرجرة خلال سنة 1947 ونجاحه في إعداد جماعات من شباب المنطقة وصل تعدادها حسب تقرير شفوي وُجّه إلى بوضياف بتاريخ 08 ماي 1954 جاء فيه «بفخر واعتزاز بمستطاعي الاعتماد على أكثر من 1500 رجل مستعد للعمل الثوري المكثف ضد السلطات الفرنسية[1]وهو العدد الذي تعزز وفي أقل من شهر بمائتي (200) مناضل جديد وقد كشف كريم بلقاسم مرة ثانية لبوضياف في أحد اللقاءات بالعاصمة يوم 03/ 06/ 1954 بأن قادة دوائره السبع بمنطقة القبائل تحوز الآن « 1700 مناضل مستعد لخوض المعركة وما يقرب من 500 مناضل بحوزته بندقية صيد كما يمتلكون على مخابئ للسلاح تتوفر على أكثر من 300 قطعة سلاح حربي»[2][3].

وفعلا بدأت الاتصالات مباشرة عقب اجتماع الـ22، بعد فشلها قبله من خلال محاولات عديدة مع أواخر شهر ماي وانتهى الأمر باتصال لجنة الخمسة مع المناضل سي حمود بن يحي الذي كلف أيضًا بالاتصال بكريم بلقاسم وعمر أوعمران باعتباره من سكان المنطقة[4]

توجت هذه الجهود بلقاء جمع ديدوش مراد ولخضر بن طوبال وعمار بن عودة من جهة وبين عمر أوعمرن من جهة أخرى لإقناعه بالانضمام إلى صفوفهم غير

---

(1) Yves Courrier,»fln.chapitre1é- la route d'Alger au Caire ,lligne de force de l'insurrection» in historiamagazine. numéro spécial du 1é nouvembre1954.pp50.58.

وانظر أيضا: لمحمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر الساق، ص 14.

(2) Opcit, p52,col 2 ., Yves Courrier

(3) صناعة القنابل خلال الثورة، المرجع السابق، ص4 ويؤكد هذه الشهادة المجاهد رابح عبد القادر قائلاً بأنه ضمانا لاستمراريةمشروع صناعة القنابل في ظل السرية التّامة فقد انتقلت رفقة بوعلام قانون إلى منزل المناضل بن توتة بأولاد يعيش بالبليدة لأنّ هذا المنزل كان في طور الإنجاز ثم انتقلت في شهر أكتوبر إلى منزل المناضل كرياتلي بن يوسف بقرواو بطلب من هذا الأخير: انظر مجلة أول نوفمبر عدد 76 سنة 1986، ص 56.

(4) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 459.

أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق، ثم عقد لقاء ثان جمع ديدوش وبن طوبال وبن مهيدي وزيرود بأوعمران في العاصمة ولم ينته بأي نتيجة تذكر ثم وقع لقاء ثالث جمع محمد بوضياف وبن بولعيد وكريم بلقاسم[1] مع نهاية شهر أوت 1954 انتهى بعد مشاورات طويلة بالتحاق منطقته القبائل بصفوف الثورة بعد أن أعطى كريم بلقاسم موافقته على ذلك بإنضمامه إلى اللجنة التي أصبح العضو السادس فيها رفقة بوضياف وديدوش وبن بولعيد، وبن مهيدي وبيطاط.[2] [3].

2) **على المستوى الخارجي**: في خضم الظروف التي قامت فيها اللجنة بمحاولة التنسيق بين مسؤولي منطقة القبائل وإقناعهم بالانضمام إليها والمشاركة في التحضير لانطلاق الثورة التحريرية، شرع بوضياف في مهمة أخرى على الصعيد الخارجي، حيث سافر مع بداية شهر جويلية1954 إلى سويسرا للالتقاء بأحمد بن بلة في العاصمة برن «Berne» بعد أن علم بذلك من طرف مبعوثي المصاليين والمركزيين بأن بن بلة موجود بسويسرا ويرغب في مقابلته وعلى هذا الأساس أخبر بقية زملائه في اللجنة الذين شجعوه على الاتصال به لمعرفة ما يجري في القاهرة ومحاولة كسب أعضاء الوفد الخارجي[4].

وفي نفس السياق علم بوضياف بأن وجود بن بلة رفقة محمد خيضر في سويسرا يندرج في إطار مساعي الوساطة بين الطرفين المتصارعين إلاّ أنهما لم يتوصلا إلى أي نتيجة تذكر الأمر الذي أغضب خيضر فقرر الرجوع إلى القاهرة بعد أن ترك بن بلة في برن حيث التقى ببوضياف يوم 07/ 07/ 1954، الذي كشف له عن

---

(1) مومن العمري، المرجع السابق، ص 219.

(2) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 460، وللمزيد من التفاصيل حول ظروف التحاق منطقة القبائل بالثورة انظر التفاصيل في شهادة محمد بوضياف في مجلة أول نوفمبر عدد 147- 1995 ص 25، وأيضا شهادة محمد بوضياف لمحمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 64- 65.

(3) لجنة 5 + 1 بعد التحاق كريم بلقاسم في أوت 1954.

(4) محمد عباس، المرجع السابق، 53 وتجدر الإشارة على أن الوفد الخارجي خلال هذه المهلة كان يضم كل من محمد خيضر وحسين أيت أحمد وأحمد بن بلة.

خطته بشأن تفجير الثورة [1] [2]. ويؤكد المناضل محمد بوضياف هذا المسعى قائلاً بأنه اتصل ببن بلة الذي حضي بثقته بوصفه من قدماء المنظمة الخاصة، وأطلعه على أحداث الأشهر الماضية وما ينوي القيام به وما هو مطلوب من الوفد الخارجي، وفي الحال أعلن بن بلة موافقته على المشروع الثوري ووعد بكسب تأييد الأعضاء الآخرين للوفد وكذا الحكومة المصرية [3].

وفي نفس الزيارة تمّ لقاء ثان ببرن جمع كل من أحمد بن بلة وبوضياف وديدوش مراد مع مسؤولين الأول مغربي والأخر تونسي كان بن بلة قد سبق وأن اتصل بهما ويقول بوضياف بخصوص هذا اللقاء: «... بعد اللقاء الأول اجتمعنا ثانية مع بداية شهر أوت للنظر في إجراء اتصالات مع مسؤولين مغاربة وتونسيين كان بلة قد كلف بدعوتهم ورافقني في هذه المهمة ديدوش وتوجهنا إلى برن للاجتماع مع كل من عبد الكبير الفاسي من أجل ربط الإتصالات بالمناضلين المغاربة في الريف

---

(1)عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 463، وانظر أيضًا محمد عبّاس المرجع السابق، ص 53-54. وانظر أيضا أحمد بن بلة، مذكرات كما املاها على روبير ميرل المصدر السابق، ص 96 وانظر أيضا:

Slimane Chikh, l’Algerie en Armes ou le temps des Certitudes, OPU,Alger, 1981, P 88- 89

(2) تذهب بعض المصادر إلى أن لجنة الستة اطلعت في خضم زيارة بوضياف وديدوش إلى سويسرا على سعي أعضاء من الجنة المركزية إلى الاتصال بمجموعة القاهرة لثنيهم عن عزمهم على الشروع في الثورة، وخلال ذلك الاجتماع ببرن أعطى كل من حسين لحول وأمحمد يزيد، إشارات إيجابية للعناصر الثورية بقبولهم لحل اللجنة المركزية وتحويل أرصدة الحزب لصالحهم ووعدوا بإرسال عناصر مركزية لتدعيم الوفد الخارجي. انظر :

Mabrouk Belhocine, le courrier Alger- le Caire 1954-1956 , éditions Casbah , Alger , 2000.p35.

وانظر : Mohamed Harbi, Opcit.p102.

إلاّ أن اللجنة المركزية لم تعترف بذلك وقامت بعزل ممثليها في الاجتماع الذي عقد مع العناصر الثورية من المسؤوليات الموكلة إليهم. .

(3) شهادة المناضل بوضياف المجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 24، وقبل هذا اللقاء (لقاء 07/ 07/ 1954) كان الوفد الخارجي قد بعث برسالة إلى أحد العناصر المنظمة الخاصة ببلاد القبائل وهو عمر أوعمران جاء فيها ما يلي: « ..... لا يمكنكم تصور الظروف الخارجية كم هي مواتية لقيامكم بالثورة المسلحة، فهناك دول شقيقة وصديقة سبق وأن عانت ويلات الاستعمار هي اليوم على أتمّ الاستعداد لتساعدنا بالسلاح والدعم السياسي...» انظر عبد الرحمن ببن إبراهيم بن العقون المصدر السابق، ص 462.

وتعهّد هو بتسليم كمية من الأسلحة، انطلاقا من الريف في أجل لا يتعدّى شهرًا واحدا، بعد دفع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي لسويسرا وعلى هذا الأساس قدمت له على التوّقائمة إسمية بالأسلحة المطلوبة...[1]

وعقب هذه اللقاءات مباشرة عاد بوضياف إلى الجزائر[2] حيث اجتمع بقية أعضاء اللجنة الخمسة وأطلعهم على نتائج مهمته في سويسرا وقد تمّ اتخاذ عدّة قرارات هي:

- جمع مبلغ مالي بقيمة 1.400.000 فرنك قديم مقابل لأسلحة المتفق عليها وتكليف رابح بيطاط بنقلها إلى سويسرا.
- تكليف مصطفى بن بولعيد بمهمة إلى ليبيا لتسلّم الأسلحة من بن بلة.
- انتقال كل من بوضياف وبن مهيدي إلى الريف المغربي[3] استعدادا لاستقبال ما يمكن الحصول عليه من أسلحة وتهريبها إلى داخل الوطن[4]

وتطبيقا لهذه القرارات توجّه بوضياف وبن مهيدي يوم09 أوت 1954 إلى الريف المغربي لجلب السلاح الذي تعهد المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي بتحضيره في أجل أقصاه شهر واحد[5] وفي نفس الإطار توجّه مصطفى بن بولعيد

---

(1) محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 65، وانظر أيضا عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون المصدر السابق، ص 463- 364.

(2) أما أحمد بن بلة فقد إ نتقل إلى ليبيا لزيارة مخيمات تدريب المقاومين التونسيين في طرابلس التي كان يشرف عليها عبد العزيز شوشان بعد أن عيّنة الصالح بن يوسف وتجدر الإشارة إلى أنه كان للتونسيين مزرعتان الأولى في زنزور على بعد 14 كلم من طرابلس والثانية في بن غشير وقد كانت هاتان المزرعتان تستخدم مستودعا للأسلحة والتدريب ومستشفى للجرحى، ومحطة على طريق القاهرة أما القاعدة الأساسية كانت في العسة على بعد 12 كلم من الحدود التونسية وهي كلها مراكز لنقل الأسلحة وتخزينها. - أ نظر :

Mohamed Lebdjaoui, Vérités sur la Révolution Algérienne, Ed Gallimard, Paris, 1970 , p 127-130

(3) يذكر المناضل محمد بوضياف بأن يوم السفر صادف يوم عيد الأضحى (09 أوت 1954). انظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 66.

(4) نفسه، ص 66- وانظر أيضا عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 464.

(5) نفسه، ص 464- 465.

إلى ليبيا حيث التقى للمرة الأولى بين بلة في طرابلس يوم 15 أوت 1954، وتمّ الاتفاق على ضرورة هيكلة وتشكيل أول شبكة للدعم اللوجيستيكي انطلاقا من مصر مرورًا بليبيا[1] وتؤكد شهادة المجاهد قاضي بشير أن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20 أوت 1954 خلال الاجتماع الذي جمع بين بن بلة وبن بولعيد واستمر حوالي عشرين يومًا قام على إثرها أحمد بن بلة بتعيين قاضي بشير مشرفًا على قاعدة طرابلس[2]

في مقابل حالة التأهب والاستعداد المادي لتفجير الثورة من خلال جهود ومساعي أبرز قادتها على المستويين الداخلي والخارجي كانت الأوساط العامة والرسمية الفرنسية خلال شهر أوت 1954 جد متفائلة بشأن الوضع في الجزائر الهادئة بخلاف ما هو عليه الوضع في تونس والمغرب، إلاّ أن الأمر كان عكس ذلك بالنسبة للإدارة الاستعمارية في الجزائر إلى درجة أنها توقعت حدوث «حركة تمردية» من قبل بعض النشاط الجزائريين[3][4].

ومما زاد في مصداقية تلك التوقعات هي التقارير العسكرية الدورية التي كان يبعث بها المشرف العام على الأمن العسكري وحماية الحدود جون فوجور J-Vaujour إلى باريس وفي هذا السياق أحصى فوجور عن طريق رجاله مصالحه مراكز تجمع وتدريب على السلاح في طرابلس بليبيا يشرف عليها ضباط مصريون من مصالح

(1) أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 379.

(2) تؤكد شهادة قاضي بشير بأن قرار إنشاء قاعدة طرابلس يعود إلى تاريخ 20 أوت 1954 وهو ما يوافق الفترة التي إلتقى فيها بن بولعيد ببن بلة هناك، انظر شهادة قاضي بشير في الملتقى الوطني الثاني حول قوافل السلاح يومي 19– 20 مارس 1999 بالوادي (شريط فيديو بمكتبتي الخاصة).

(3) Yves Courrier, La guerre d'Algérie,(les fils de la toussaint), Fayard, Paris1988,p219.

(4) انظر نص التقرير الذي بعث به القنصل السويدي «جين أربار» (ARBER - J) يرصد فيه الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر1954 من خلال الوقائع والتغطيات الصحفية وجهاز المخابرات والاستنتاجات الشخصية. في الملحق رقم(2).

المخابرات التي كانت بقيادة فتحي الديب، وقد حمل فوجور في تقريره الذي تضمن هذه المعلومات إلى باريس خلال شهر أوت لإطلاع مسؤوليه وتحذيرهم خصوصًا وأنه قدم قوائم بأسماء أكثر من عشرين جزائريا كانوا يتدربون بهذه المراكز[1] .

وعند هذا المقام يمكن للباحث أن يتساءل: هل تمكّن كل من بن بولعيد وبوضياف وبن مهيدي من توفير الحد الأدنى من الأسلحة لانطلاق العمل المسلح وهل كللت جهودهم بالنجاح؟ وما هي مواقف وردود فعل المصالح الفرنسية الخاصة من حالة التأهب والاستعداد المادي لتفجير الثورة بالجزائر؟

يذكر المؤرخ محمد تقية أنه بالرغام من الجهود التي بذلت من طرف قيادة الثورة من أجل إدخال السلاح إلاّ أنه لم تدخل أية قطعة إلى الجزائر قبل أول نوفمبر[2] 1954 وحسب المناضل أحمد بن بلة فإنّ أعضاء الوفد الخارجي قاموا بجهود جبارة لتسليح المقاتلين بالداخل[3] فقد قدمت مصر من جهتها مساعدات كبيرة في هذا المجال، حيث يذكر فتحي الديب، أنه تمّ تزويد المناطق الشرقية بكميات معتبرة من الأسلحة منذ شهر أكتوبر [4]1954.

غير أن المناضل محمد بوضياف ينفي إدخال أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل غرة نوفمبر، معتبرًا أن ما حدث هو مجرد وعود لم يتم الوفاء بها[5].و ذلك بعد عودته بخفي حنين رفقة بن مهيدي من الريف المغربي ولم يتمكنا من الحصول على أية أسلحة حيث كانت وعود علال الفاسي مجرد كلام فقط لذلك اضطرت المنطقتان الرابعة والخامسة المعولتان على هذه الوعود إلى الانطلاق في العمل الثوري بحوالي 10 قطع في حالة جد سيئة وبدون دخيرة كافية وبقي بن مهيدي

(1) Jean Vaujour, Op.cit., P37- 42 .

وانظر أيضا:Yves courriere op.cit., p 219- 220

(2)Mohamed Teguia, L'Algérie en guerre (1954- 1962)office des publications un universitaires, Alger, 1988, p 135.

(3) روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة المصدر السابق، ص 108.

(4) فتحي الديب، مصدر سابق، ص 60.

(5) عبد الرحمن ابن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 464- 465.

في حيرة كبيرة أمام نقص السلاح بمنطقة وهران ولم يكن يملك سوى مسدسًا من عيار 7,65 ملم برصاصتين فقط[1].

أما بن بولعيد فإنه قد كرّر محاولة الاتصال ببن بلة في طرابلس للمرة الثانية بأسابيع قليلة عن لقائه الأول معه في ليبيا إلاّ أنه أصيب بجروح بليغة عند تعرضه إلى مداهمة الشرطة الفرنسية عند الحدود التونسية الجنوبية[2].

وعن مشروع صناعة القنابل فإنه هو الآخر لم يكلل بالنجاح ولم يحقق النتائج المرجوة لأنّ تلك المتفجرات التقليدية الصنع لم تعط نتائج مرضية وثبت فشلها بسبب عدم فعالية المواد المصنوعة منها[3] وحول نفس الموضوع يذكر المناضل الحاج بن علا بعد عودته من تربص صنع القنابل بناحية خرايسية أن استعمال هذه القنابل المحلية ظل مرهونا بوصول الصواعق ضمن صفقة الأسلحة الموعودة من طرف عبد الكبير الفاسي ولكن لم يظهر أثر للأسلحة الموعودة ولم تعبر أي قطعة على الحدود الجزائرية المغربية[4]

لم تكن المصالح الفرنسية الخاصة بمعزل عن حالة التأهب والاستعداد المادي العام لانطلاق العمل المسلح، حيث يشير مدير الأمن العام جون فوجور Jean Vaujour بأنه: «إلى غاية خريف 1954 لم تكن هناك شبكة تؤكد ممارسة دعم الوطنيين بالأسلحة والذخيرة على نطاق واسع من أي بلد أجنبي ولذلك أرى شخصيًا بأنه لو لم تكن المخزونات القديمة للحرب العالمية الثانية القادمة على

(1) محمد عباس. اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 60 وانظر عند الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 464- 465.

(2) أحمد مهساس المصدر السابق، ص 385، ويذكر محمد بوضياف أن هذه التحركات انتهت بدون نتائج بالنسبة للتسليح واقتصرت فائدتها على معرفة المسالك الحدودية (شرقا – وغربا) وإقامة علاقة طيبة مع الوطنيين المغاربة في الريف في محمد عباس ثوار عظماء. المرجع السابق، ص 66.

(3) Jean Vaujour, Opcit, p127..

يرى محمد حربي أن فشل مشروع صناعة القنابل يعود إلى انعدام الإطارات المختصة في هذا الميدان بالإضافة إلى عدم احترام الحد الأدنى من الشروط الأمنية الأمر الذي فسر نجاح الشرطة الفرنسية في كشف تنظيم العمل الثوري، انظر كتابه الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 71.

(4) محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية) المرجع السابق، ص 54.

وجه الخصوص من الجنوب التونسي ومصر لما حدثت أي ثورة أو "عصيان" مسلح في الشمال الإفريقي»[1]:

ويذكر فوجور Vaujour- J في ذلك التقرير المعروف باسمه الذي قدمه لوزير الداخلية فرانسوا متيران يوم 23/ 10/ 1954 بأنه تنبأ فعلاً باندلاع ثورة قبل نهاية السنة[2] بناءًا على المعلومات التي وصلته من أعوانه المكلفين بمراقبة تحركات المواطنين التابعين للتنظيم القديم للمنظمة الخاصة طيلة فترة وجوده بالجزائر.

كما تمكن من كشف تحركات مفجري الثورة في العاصمة وضواحيها من خلال تكرار ما أدلى به قائد شرطه الاستعمالات العامة P.R.G لمدينة الجزائر في تقريره المؤرخ يوم 08/ 10/ 1954 الذي أكد فيه بأن مناضلي اللجنة الثورية للوحدة العمل CRUA قد تلقوا تعليمات لتكثيف التحضيرات والاستعداد للكفاح منذ مستهل شهر أوت عندما أمر بوضياف قادة تنظيم المتيجة بالإسراع في صنع القبائل والمتغيرات كما يشير التقرير إلى عملية رصد تحركات حسين لحول في ناحية الصومعة يوم 19/ 09/ 1954 لملاقاة قادة العمل المسلح على مستوى المتيجة بالإضافة إلى تصريحات "بوعلام قانون" ساعة توقيفه في بداية شهرنوفمبر على يد أعوان شرطة الاستعلامات العامة[3]

رغم الجهود التي بذها قادة الثورة لم تدخل أي قطعة سلاح إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1954 وبقي المشكل قائما إلى ما بعد انطلاق الثورة خاصة في المناطق

---

(1) jean Vaujour Op cit p 88

وللمزيد من التفاصيل حول إجراءات حراسة الحدود البحرية الجزائرية وتنصيب شرطة الحدود على مستوى الموانئ، الجزائرية التي كانت تبدو أكثر شبهة بسبب الأطنان الكبيرة التي كان بوسعهم شحنها من الأسلحة والذخيرة وإمكانية تفريغها بإحدى خلجان الساحل الجزائري .انظر:

jean Vaujour Op cit p 88

(2) Historia Magazine, N195, sep 1972, p32.

(3) أورد فوجور تقريرًا مفصلاً حول تحركان قادة الثورة في المتيجة وتمكنه من رصد جميع خطواتهم في إطار التحضير المادي للثورة عموما والعاصمة بشكل خاص انظر :

Jean Vaujour, Op.Cit, p 126127-.

الداخلية وهو الأمر الذي دفع كريم بلقاسم إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرار هذا المشكل[1]. ومما لاشك فيه ان الوفد الخارجي سوف يبذل قصارى جهوده من أجل تجاوز هذا المشكل وسيعمل أحمد بن بلة على توفير السلاح بكميات معتبرة مع المرحلة الأولى للثورة[2]

3-الإمكانيات المادية والبشرية عند انطلاق الثورة التحريرية 1954:

اغتنمت القيادة المنبثقة عن اجتماع الـ 22 [3] الذي انعقد في شهر جوان 1954 الفرصة للتفكير في أطوار العمل الثوري وفي أول اجتماع لهذه اللجنة في حي القصبة بالجزائر العاصمة، وضع أعضاؤها الخمسة قانونا داخليا قرروا فيه مايلـي:

1 – تقوية المنظمة الجديدة عن طريق ضم الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.

2 – استئناف التكوين العسكري بالاعتماد على منشورات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.

3 – تنظيم الفرق التي تتولى جمع السلاح.[4]

وفي نفس الوقت خرجت هذه اللجنة في الأخير بإقرار مبدأين اثنين وإستراتيجية من ثلاثة مراحل:

أولا: اللامركزية في المبادرة والقرار لسبب اتساع الرقعة الجغرافية وضعت الإمكانيات، الأمر الذي يصعب من مهمة جهاز مركزي في عملية تسيير الكفاح بشكل فعال.

---

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع المصدر السابق، ص 147.

(2) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 149.

(3) شرع محمد بوضياف في تشكيل لجنة مصغرة أو أمانة تنفيذية عرفت بلجنة الخمسة اختار لعضويتها كل من محمد العربي بن مهيدي، ومصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد ورابح بيطاط مهمتها الإعداد الميداني لانطلاق العمل المسلح بكل الوسائل والمتطلبات انظر شهادة محمد بوضياف في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. تاريخ الجزائر (1890–1962) القرص المضغوط. المرجع السابق.

(4) محمد بوضياف في حديث لجريدة الشعب يوم 1988/ 11/ 16.

ثانيا: أولوية الداخل عن الخارج أي أن القرارات الهامة يجب أن تصدر من الثوار المقاتلين في الداخل.[1]

أما المراحل فهي: مرحلة بناء الهيكل السياسي (جبهة التحرير الوطني) والعسكري (جيش التحرير الوطني) لتحضير العمل المسلح وضمان اتساعه.

- مرحلة تعميم انعدام الأمن على نطاق واسع.
- مرحلة تكوين المناطق (توزيع المسؤوليات).[2]

وبعد كسب تأييد كل من مسؤولي منطقة القبائل وأعضاء نواة الوفد الخارجي بالقاهرة اجتمعت لجنة الستة يوم 10 أكتوبر 1954 لوضع حصيلة العمل حيث سجلت مايـلـي:

أ – صعوبة الحصول على الأسلحة.[3]

ب – اتساع الهوة بين التيارين في حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية الذين أعلنوا حربا كلامية بينهم عن طريق الصحافة والمناشير.

ج – فشل الاتصالات مع الشخصيات القديمة في الحزب لكسب تأييدهم[4].

ومواصلة للعمل الميداني لانطلاق الثورة تم اقتراح رئاسة هذه المبادرة أي زعامة الثورة على المناضل الأمين دباغين وتغطيتها بشخصيته غير أنه رفض ذلك،

(1) محمد عباس، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، رقم 24، نوفمبر 2002، ص 21.

أما الوفد الخارجي يقتصر دوره على شراء الأسلحة والقيام بالرعاية والقرارات تصدر من القادة المحاربين داخل الجزائر.

(2) محمد عباس، المرجع السابق، ص 21

(3) يشير المرحوم رابح بيطاط بخصوص مشكلة التسليح في إطار الإعداد للثورة في المنطقة الرابعة بأن قلة السلاح كانت أكبر مشكلة لدينا وقد تناولت قيادة الثورة التي اجتمعت في بوانت بيسكاد يوم 1954 عند تحديد الأهداف التي ينبغي مهاجمتها ليلة أول نوفمبر هذه المسألة وقررت بأن الأسلحة التي ستغنم من ثكنتي "بيزو في البليدة وثكنة بوفاريك تقسم مع أقرب منطقة وهي الثالثة (القبائل) وهو ما يفسر وجود مجاهدين من هذه المنطقة معنا ليلة أول نوفمبر، انظر محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 80.

(4) Mohamed Teguia ,op.cit .p131.

فاختار أعضاء اللجنة مبدأ القيادة الجماعية وتم تحديد يوم 15/ 10/ 1954 كأجل لاندلاع الثورة التحريرية غير أنه بسبب تسرب بعض المعلومات إلى السلطات الاستعمارية تراجع قادة اللجنة عن هذا التاريخ[1].

التقى قادة لجنة الستة مرة أخرى يوم 24/ 10/ 1954 أين تم وضع آخر اللمسات لاندلاع الثورة التحريرية، وقد تم في هذا الاجتماع مناقشة قضايا مهمة وانتهى في الأخير إلى القرارات التاريخية التالية:

1 - تسمية المنظمة الثورية الجديدة بجبهة التحرير الوطني، حلت محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل CRUA، وفتح باب العضوية فيها لكل من يرغب في المساهمة في تحرير الجزائر على يكون الالتحاق بصفة فردية (أي ليس في إطار جمعيات أو أحزاب).

2 - تسمية المنظمة العسكرية بجيش التحرير الوطني يدعم العمل السياسي وينفد القرارات العسكرية.

3 - تحديد الأفكار الرئيسية لتحرير نداء سياسي يذاع ليلة أول نوفمبر، وهو الذي عرض فيما بعد بنداء أول نوفمبر.[2]

4 - تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية وقد كان لاختيار هذا التاريخ وهو ليلة الأحد إلى يوم الاثنين أول نوفمبر 1954 كتاريخ لانطلاق العمل المسلح لاعتبارات تكتيكية وعسكرية.

5 - تحديد كلمة السر ليلة أول نوفمبر 1954 (خالد وعقبة).

6 - تحديد خريطة المناطق وتوزيع المسؤوليات بشكل نهائي لتقسم التراب الوطني إلى خمس مناطق كالتـالـي:

- **المنطقة الأولى** (الأوراس النمامشة) يقودها مصطفى بن بولعيد بمساعدة بشير شيحاني.

---

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص.71

(2) حرر البيان من طرف محمد بوضياف وديدوش مراد حددت فيه أهداف ووسائل الكفاح .

- **المنطقة الثانية** (الشمال القسنطيني) يقودها ديدوش مراد بمساعدة زيرود يوسف.
- **المنطقة الثالثة** (القبائل) يقودها كريم بلقاسم بمساعدة عمر أوعمران.
- **المنطقة الرابعة** (الجزائر العاصمة وضواحيها) يقودها رابح بيطاط بمساعدة سويداني بوجمعة.
- **المنطقة الخامسة** (وهران) قائدها محمد العربي بن مهيدي بمساعدة بن عبد المالك رمضان.[1]
- أما منطقة الجنوب (الصحراء) فإنها تركت إلى وقت لاحق.[2]

أما رئيس اللجنة محمد بوضياف فقد أسندت إليه مهمة ربط كافة هذه القيادات بأعضاء الوفد الخارجي بالإضافة إلى مسؤولية تهريب السلاح إلى المنطقة الغربية.[3]

وفي القاهرة تم تعيين أحمد بن بلة مسؤولا عن إدارة مكتب الثورة (نواة الوفد الخارجي) بالدعاية للثورة الجزائرية وتنوير الرأي العام بالإضافة إلى جمع الأموال والأسلحة.[4]

وحول طريقة العمل الثوري يذكر محمد بوضياف في شهادته أنه حددت استراتيجية على ثلاث مراحل زاوجت بين العمل السياسي والعمل العسكري:

▪ **المرحلة الأولى**: إقامة الجهاز العسكري والسياسي للتحضير والتوسع وكان هدف هذه المرحلة سياسيا نظرا لمفاجأة الجماهير وافتقارها للأخبار. عند الاندلاع

---

(1) وانظر أيضا أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 317.
Mohamed harbi, la guerre commence en Algérie, ed complexe Bruxelles , 1984, p 20-23

(2) لقد تشكلت هذه المنطقة فيما بعد خلال مؤتمر الصومام 1956 وقبل ذلك كان خاضعة إلى مسؤولية مصطفى بن بولعيد بمساعدة عاشور زيان، انظر أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1956) منشورات، من وللمجاهد، الجزائر 1994، ص 76-77.

(3) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 39، وانظر أيضا: محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 59.

(4) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 72.

فإن مهمة الخلايا السياسية وحتى حاملي السلاح مهمتهم الرئيسية هي شرح بُعد وطبيعة وأهداف الحركة للجماهير قصد كسب التعاطف والمساندة[1].

- **المرحلة الثانية:** تتمثل في انعدام الأمن الشامل، وذلك بشل الحياة الاقتصادية للبلاد عن طريق التخريب والتهديم المتواصل وضرب البنية التحتية للاستعمار والهجوم على مراكز العدو وثكاته وإجبار السكان الأوروبيين على مغادرة البلاد.[2]

- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة تكوين مناطق محررة لإيواء نواة قيادة وطنية للثورة تكون صورة مصغرة عن قيادة ما بعد الاستقلال[3].

أما بالنسبة للأسلحة والأموال يذكر محمد بوضياف بأنها شكلت المهمة ما قبل الأخيرة بالنسبة للجنة الستة وفي هذا السياق كلفت كل منطقة لتدبير الأموال بوسائلها الخاصة أما الأسلحة فإن المخزن الرئيسي كان يوجد بالأوراس وضم حوالي 300 قطعة إيطالية تم شراؤها من ليبيا خلال فترة المنظمة الخاصة خزنت في المرحلة الأولى بوادي سوف ثم نقلت إلى الأوراس أين خبئت في براميل مملوءة بالزيت[4].

وفي خضم هذه الظروف الصعبة، شكلت الإمكانيات المادية والبشرية ضرورة ملحّة بالنسبة لقادة الثورة، باعتبارها من المسائل الحيوية والحساسة لانطلاق واستمرارية أي عمل ثوري. ولعل من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسة هذا الموضوع، قلة المصادر التاريخية (الشهادات الحية والوثائق الأرشيفية)

---

(1) شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر، عدد 147 سنة 1995، ص 26.
(2) يوسف مناصرية، واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى 1954، 1955 مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، في جمعية أول نوفمبر مآثر الثورة في الأوراس باتنة، 1999، ص 33.34.
(3) شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 26 وانظر أيضا محمد حربي، جبهة التحرير، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 111.
(4) شهادة محمد يوضياف لمجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص 26.

التي تعطي إحصائيات دقيقة حول التعداد المادي والبشري الذي انطلقت به الثورة إلى غاية مؤتمر الصومام 1956 [1].

وعلى الرغم من ذلك تجمع الكتابات التاريخية على أن الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة عند انطلاق العمل المسلح ضئيلة جدا، فهناك نسبة قليلة من المجاهدين لا يتجاوز عددهم ثلاثة آلاف مجاهد مسلحين ببنادق الصيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية صالحة للاستعمال بنسبة العشر، أي أن طلقة واحدة من بين عشرة طلقات نارية تكون صالحة[2].

ويعود السبب في ذلك إلى بقاء هذه الأسلحة مدة طويلة في باطن الأرض وبالتالي تعرضها للبلل والرطوبة بالإضافة إلى أن أسلحة المنظمة الخاصة هي بدورها كانت مدفونة في مطامير تحت الأرض في منطقة الأوراس منذ سنة 1947 [3].

وهناك قطع أخرى اشتراها المناضلون بأموالهم الخاصة، من مخلفات الحرب العالمية تأهبا لأي عمل مسلح[4] وتذهب بعض الروايات التاريخية إلى أن عملية شراء الأسلحة لم تكن هي الأخرى معممة على كافة مناطق الجزائر بحيث لم يتمكن مناضلو الشمال القسنطيني من الحصول سوى على 6 أو 7 قطع من الأسلحة من

(1)من الدراسات الجادة والموثقة تلك الدراسة التي قدمها الدكتور يوسف مناصرية خلال أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 2، 3، 4 جويلية 2005 بالعاصمة وهي دراسة تناولت حجم الإمكانيات المادية والبشرية في كل منطقة من مناطق العمل الثوري حيث اعتمد فيها على أرشيف فانسان انظر، ص 119، 142. ونشير إلى أنه سوف نعود إلى هذا الموضوع بشيء التفصيل لاحقا.

(2)محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص 69، وانظر أيضا: المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، مجلة الجيش نوفمبر 1997، ص 23.

(3)أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى (1954-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 78، وأيضا المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، المرجع السابق، ص 23. وانظر كذلك شهادة المجاهد عمار بن العقون في الندوة المفتوحة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد 17/ 03/ 1988 بالمتحف الوطني للمجاهد شريط سمعي بصري رقم II بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(4)أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 78.

مخلفات الحرب العالمية الثانية والمنطقة الوحيدة التي كانت تتربع على كمية لا بأس بها من الأسلحة الأوتوماتيكية هي منطقة الأوراس[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كمية الأسلحة التي تم جمعها إلى غاية انطلاق الثورة كانت مخبئة في كل من مخازن الأصنام والأغواط والقبائل والجزائر العاصمة وجبال الأوراس وكوندي سمندو (زيرود يوسف حاليا)، بعد أن فشلت الشرطة الفرنسية في الوصول إلى هذه المخابئ إثر عملياتها التفتيشية.[2]

لكن الذي حدث ولم يكن متوقعا أخلط حسابات محمد بوضياف ورفاقه بشأن حجم الإمكانيات المتوفرة لتفجير الثورة. حيث أن زلزال الأصنام الذي وقع في شهر سبتمبر 1954 ترتب عنه إتلاف مخزون الأسلحة بكامله وفقدان المكلفين بحراسته، وفي الأغواط سلم السلاح إلى الشرطة الفرنسية عن طريق أحد العملاء أما مخزون منطقة القبائل فقد كان بيد الميصاليين وبذلك لم تسلم سوى مخازن السمندو والأوراس والجزائر التي لا يزيد رصيدها من الأسلحة عن 310 قطعة وهي من صنع إيطالي أكثر من ربعها غير صالح للاستعمال ويعتبر مخزن الأوراس أغناها حيث كان يتوفر على 300 قطعة سلاح سلمت بعضها إلى كل من منطقة القبائل ومنطقة الشمال القسنطيني في فترة كان المناضلون يترقبون قدوم أسلحة من الخارج[3].

---

(1) شهادة عبد الله بن طوبال لمجلة الباحث جويلية 1987، ص 48–49. وانظر أيضا شهادة عبد الله بن طوبال جريدة الجمهورية يوم 29/ 03/ 1982، ص 05 وانظر أيضا شهادة عبد الله بن طوبال لمجلة الباحث عدد 02، نوفمبر 1984، ص 134، 136 ونفس الطرح ورد في شهادة عمار بن عودة لمجلة الباحث جويلية، 1987، ص 27.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 70.

(3) نفسه، ص 70 ويؤكد المجاهد سي سالم بوبكر من المنطقة الأولى (الأوراس)بأن زلزال الأصنام كانت له خسائر كبيرة في الو رشات السرية التي كانت تقوم بصناعة القنابل والمتفجرات: انظر شهادة المجاهد سي سالم بوبكر في ندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998، شريط سمعي بصري بمكتبة المتحف.

والجدير بالذكر أنه لم يتم دخول أية قطعة سلاح من خارج سواء من المغرب كما كان متفقا عليه في لقاء برن بسويسرا أو من مصر التي كانت تنتظر قيام الثورة الجزائرية وعليه اعتمد القادة الأوائل على ما كان موجودا داخل البلاد من الأسلحة التي تم شراؤها من ليبيا سنتي 1947، 1948 وقدرت بحوالي 500 قطعة سلاح أدخلت إلى الجزائر على طريق غدامس ثم الواد وبسكرة ومشونش وأريس[1].

أما بخصوص الوضع المالي الذي عرفته انطلاقة الثورة المسلحة فقد كان للرواد الأوائل الدور الأساسي في عملية التمويل، وفي هذا الإطار يمكن الإشادة بالخطوة التي قام بها مصطفى بن بولعيد حيث أقدم على رهن قسم كبير من ممتلكاته الخاصة لفائدة الثورة[2]. ونفس الشيء قام به ديدوش مراد وتمكن الحاج بن علا من جمع تبرعات قدرت قيمتها بـ 150000 فرنك قديم في منطقة الظهرة.[3]

وفي منطقة الشمال القسنطيني تم جمع اشتراكات المنخرطين التي كانت مجمدة من مارس إلى جويلية 1954 [4] وحسب شهادة المجاهد لخضر بن طوبال أن ميزانية المنطقة الثانية لتفجير الثورة لم تتجاوز 60 ألف فرنك قديم وقد كان بحوزة زيرود يوسف 15000 فرنك أما عمار بن عودة الذي كان في نواحي عنابة وجد لديه 4500 فرنك قديم [5] أما بالنسبة لبلاد القبائل فقد احتفظ كريم بلقاسم لنفسه بمجموع الاشتراكات الخاصة بالمصاليين وحسب المناضل أحمد مزغنة أن المكتب السياسي سمح لكريم باستخلاص 10٪ من محصول الاشتراكات لشراء الأسلحة[6].

(1) شهادة أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، وزارة المجاهدين 2002.

(2) انظر شهادة المجاهد علي بن شايبة في الندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد المنعقدة بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998 (شريط بصري بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(3) محمد حربي، المصدر السابق، ص 69.

(4) نفسه، ص 70.

(5) شهادة المجاهد لخضر بن طوبال لمجلة الباحث، العدد 02 المرجع السابق، ص 134.

(6)محمد حربي، المصدر السابق، ص 69.

إضافة إلى الاشتراكات التي كان يقدمها السكان في المدن والأرياف وهو ما يؤكده المناضل المدعو سي ناصر الذي كان مسؤولا في الجهة الغربية من الوطن قائلا: «تم تكوين لجنة ضمن 12 مجاهدا ممن يعرفون تلك الجهات معرفة صحيحة، وقد تحمل الشعب أعباء التمويل إذ فرضت عليه اشتراكات مع مراعاة طاقة كل واحد»[1]. ويذكر المناضل محمد بوضياف أنه بالرغم من هذه الجهود فإنه عندما اقتربت ساعة تفجير الثورة وحان وقت جلب الأسلحة من الخارج لم يتوفر لدى جبهة التحرير الوطني سوى 1400000 فرنك[2].

يلاحظ الباحث في واقع الثورة العسكري في مرحلته الأولى أن جل الكتابات التاريخية ومذكرات المجاهدين خالية من الإحصائيات الدقيقة خصوصا في غياب الوثائق التي تعتبر حجر الأساس في البحث التاريخي الأكاديمي وعلى هذا الأساس سوف نحاول في سياق ضبط الإمكانيات المادية والبشرية التي انطلقت بها الثورة وفقا للتقسيم العسكري الذي وضعه قادة جبهة وجيش التحرير الوطني قبل الانطلاقة الاعتماد على المادة التاريخية المتاحة عموما والأكاديمية الموثقة منها على وجه الخصوص.

لقد واجهت الثورة التحريرية عشية انطلاقتها مشاكل عدة تتعلق بمتطلبات العمل العسكري كالتحويل والتموين وهياكل التنسيق والتخطيط لعمليات التسليح والتخزين وإنشاء المخابئ وتوزيع الرجال والأسلحة على كافة المناطق العسكرية بشكل محكم، وعلى هذا الأساس حاول قادة الثورة، التكيف مع الظروف والمستجدات ومعالجة هذه المشاكل بدقة خصوصا في ميدان التسليح.[3]

انطلقت الثورة التحريرية يوم الاثنين أول نوفمبر 1954 من خلال ثلاثين عملية عسكرية جريئة شملت كامل التراب الوطني، رغم الاختلاف الذي

---

(1) شهادة المجاهد سي ناصر لمجلة الباحث، المرجع السابق، ص 136.

(2) Mohamed boudiaf, «la préparation du premier Novembre El jarida» Op.cit., p9-24.

(3)محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المصدر السابق، ص 169.

سجلته من حيث القوة والنتائج التي تمخضت عنها من منطقة إلى أخرى[1] الأمر الذي يدفع الباحث إلى محاولة التساؤل عن حجم الإمكانيات المادية والبشرية لمناطق الثورة الخمس، ومدى استعدادها وواقعها المادي والعسكري.

1) **المنطقة الأولى (الأوراس)**:قائدها مصطفى بن بولعيد بمساعدة شيحاني بشير وكانت المنطقة تغطي جبال الأوراس والحضنة وجبال النمامشة وجبال سوق أهراس وبني صالح وطريق قالمة وعين عبيد وسطيف وبرج بوعريريج[2].

وقد شكلت منطقة الأوراس الرئة التي استندت إليها الثورة عند انطلاق العمل المسلح، ولم تكن الجغرافيا، العامل الأساسي الذي جعل من هذه المنطقة القلعة الأولى للثورة وإنما يعود الفضل في ذلك إلى تلة من رجالها الذين جعلوا منها المنطقة التاريخية الأكثر تنظيما وعدة عن بقية المناطق الأخرى ويعود الفضل في توحيد صفوف قبائلها وفي تعبئة المنطقة بأكملها نحو الإيمان بفكرة المشروع الثوري إلى مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة وبعض مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذين التقوا حول بن بولعيد قبيل الانطلاقه بأشهر قليلة.

شرعت قيادة الثورة بالأوراس في عملية الاستعداد للثورة منذ صيف، 1954 بفضل مجهودات قائدها بن بولعيد، حيث تم استخراج السلاح المخزن بالمنطقة لاسيما الموجود بقرية الحجاج، لفرزه وتنظيفه وصيانته وإعداده لعملية التوزيع مع الاستمرار في عملية صنع القنابل كتلك التي صنعت بقريتي تازولت والحجاج وقد تخصص في صناعتها كل من برغوث علي وبعزي علي وبلقاسم أسمايحي وبتاريخ 08 أكتوبر 1954 شرع في توزيع السلاح انطلاقا من قرية الحجاج على مراحل:

---

(1) تصدرت المنطقة الأولى (الأوراس) الريادة خلال الانطلاقة من حيث سبق التوسع والشمولية وقوة التسليح وصدى العمليات المسلحة وحصيلة نتائجها مقارنة مع بقية المناطق تكشف عنها الوثائق والشهادات الحية كما سنوضحه فيها بعد.

(2) يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية، مداخلة في الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي 2، 3، 4 جويلية 2005، الجزائر، 2005، ص 121.

ففي المرحلة الأولى قام بن بولعيد رفقة شيحاني بشير بحمل شحنة كبيرة من السلاح في سيارته إلى بلاد القبائل أما في المرحلة الثانية فقد تكلف مرة أخرى بشير شيحاني بنقل كمية أخرى من السلاح إلى ذراع الميزان وفي المرحلة الثالثة تم نقل شحنة إلى السمندووالخروب بمنطقة الشمال القسنطيني تسلمها زيرود ثم شرع بن بولعيد في توزيع حصة المنطقة على المجاهدين بالأوراس.[1]

و في يوم 31 أكتوبر وزع السلاح على المجاهدين في الأوراس بعد إخراجه من المطامير وتنظيفه، وبذلك وصلت شحنات منه إلى كل من مشونش وبنيان وغسيرة تاحموت وكيمل وزلاطو وأريس وإيشمول والشمرة ونشير إلى أن هذه الأسلحة كانت مخبأة بمكانين الأول في منزل بعزي لخضر قرب وادي الحمام والثاني بمنزل طريسة بشير بالأوراس [2].

وما بقي من أسلحة تم توزيعها عقب آخر اجتماع عقده بن بولعيد ليلة أول نوفمبر في دار بن شايبة بدشرة أولاد موسى بإشمول في منزل بولقواس بخنقة لحدادة في تيبكاوين حيث قام بتوزيع السلاح المستخرج من مطامير قرية الحجاج التي تتواجد بها دور عزوي وبعزي وبشاح وتحصى بعض الكتابات التاريخية عدد المجاهدين الذي حضروا جلستي الاجتماع فقط بحوالي 350 مجاهدا [3].

وتشير المادة التاريخية المتوفرة إلى حجم الإمكانيات المادية والبشرية التي انطلقت بها الثورة التحريرية رغم الاختلافات الموجودة بينها حول نسبة المشاركة

---

(1) عبد الوهاب عثماني، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة 1889، المرجع السابق، ص 89، 90 وأيضا بوبكر حفظ الله المرجع السابق، ص 165، وانظر أيضا محاضرة عبد الرحمن عمراني، التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1962-1954)، الجزائر 2001، ص95.

(2)بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 166.

(3)محمد الطاهر عزوي. عظمة ثورة أول نوفمبر 1954، في جمعية أول نوفمبر لحمايةمآثر الثورة في الأوراس. مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة، 1999، ص 21، 22. و أيضا: محمد الطاهر عزوي .واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنة الأولى بين توحيد القيادة وتفككها . في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحمايةمآثر الثورة في الأوراس. الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات. باتنة 1994. ص52. 53.

فيها من منطقة إلى أخرى، وفي هذا الإطار تذكر بعض المصادر بأن بن بولعيد قاد الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني عند اندلاع الثورة بحيث جمع حوله في اجتماع دار بولقواس بقرية عين الطين (أريس) ما بين 300 و396 مجاهدا[1] كما تذكر الروايات الشفوية لعدد من المجاهدين المقربين منه أنه قام بتقسيم مجاهدي الأوراس إلى تسع وثلاثين فوجا ليلة أول نوفمبر نجح منهم ثلاثة أفواج في مهمتهم على أحسن وجه[2] وقد كان كل فوج يتكون من مجموعة تتراوح ما بين 20 و30 مجاهدا[3].

وتجدر الإشارة إلى أن بن بولعيد أسند قيادة معظم الأفواج إلى مجموعة تتكون من 27 عنصرا من قدماء المنظمة الخاصة الذين كانوا من أكثر العناصر مقدرة على قيادة مختلف مناطق الأوراس، ومن أشهر هؤلاء نذكر شيحاني بشير، وعباس لغرور وعجول ومسعود بلعقون وعبد الوهاب عثماني ومحمود الواعي ولخضر لعبيدي ولزهر شريط والطاهر نويشي .... وغيرهم.

كما أحصى المؤرخ محمد حربي عدد الرجال الذين كانوا يحملون السلاح في الأوراس بـ 350 مقاتلا أما بخصوص التسليح لم يكن الوضع سيئا مقارنة مع بقية المناطق الأخرى[4].

ومن جهة أخرى يتفق كل من مراد صديقي، ومصطفى هشماوي على أن الثورة في الأوراس انطلقت بـ 550 مجاهدا وتوفر لديهم 200 بندقية إيطالية عيار

(1) لخضر الحاج العقيد، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، الشهاب للنشر، الجزائر (د س ن)، ص 59، وانظر أيضا: Daho Djerbel, le 1er Novembre 1954 l'événement et supportée in la nuit rebelle, édition la tribun, novembre 2004, Alger, p 127.

(2) أورد هذا الرقم الدكتور يوسف مناصرية في مقالة واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954-1955، المرجع السابق، ص 34، في حين يذكر محمد العربي مداسي أن عدد أفواج الأوراس عند الانطلاقة كان 25 فوجا فقط بما فيها فوج الصحراء الذي كان يقودها حسين برحال في منطقة بسكرة (مشونش- أولاد جلال): انظر:
Mohamed Larbi madaci, les tamiseurs des sable : Aurès nememchas 1954-1959 ,ed ANEP d'Alger, 2001, pp 13-14.

(3) لخضر الحاج (العقيد)، المصدر السابق، ص 62.

(4) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 114، وانظر أيضا: أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 80.

6,5ملم ومجموعة أخرى من بنادق الصيد[1] في حين صرح سكرتير الدولة الفرنسية للشؤون الحربية جاك شوفاليي، أنداك قائلا: «إن منطقة الأوراس في حالة ثورة حقيقية وعدد الثوار فيها قدر ما بين 400 و450 مقاتلا وهم يستخدمون أسلحة أوتوماتيكية وأجهزة لا سلكية للإرسال والاتصال»[2].

وحول نفس الموضوع تؤكد بعض الدراسات الأكاديمية الموثقة بأرشيف فانسان أن حجم القوة العسكرية في المنطقة الأولى تراوح إلى غاية شهر أكتوبر 1955 بين 1500 إلى 200 مجاهد مسلحين بنسبة 75 ٪ سلاح حربي و25 ٪ سلاح صيد[3].

ومهما يكن من أمر فإن رفقاء بن بولعيد في قيادة الثورة كانوا يعلقون كل أمالهم على منطقة الأوراس لكي تكون قلعة الثورة خصوصا وأنه ظل يعتقد بأن المنطقة تمتلك القدرة على الصمود أمام القوات الاستعمارية لفترة طويلة، الأمر الذي دفعه إلى تقديم وعود لرفاقه في لجنة الستة قبيل الانطلاقة بإمكانية تحمل المنطقة الأولى أعباء الانطلاقة لمدة ثمانية عشر شهرا[4]، وذلك بالنظر إلى حجم الإمكانيات المادية المتوفرة إلى جانب رصيدها التاريخي الذي صنعته حنكة بن بولعيد العسكرية وقدرته على التنظيم والتعبئة منذ فترة المنظمة الخاصة

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): عين على رأس قيادتها مراد ديدوش بمساعدة زيرود يوسف، وتمتد هذه المنطقة حتى الحدود التونسية، مارة بسيبوس وصدراته ومداوروش ومن الناحية الغربية نجد سطيف وخراطة وسوق الاثنين ويحدها شرقا الحدود التونسية[5].

(1) مراد صديقي، المصدر السابق، ص28 ، وانظر كذلك :مصطفى هشماوي التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية في معالم بارزة في الثورة نوفمبر1954 ، المرجع السابق، ص.104

(2) فايزة سعد، سنوات الدم، الثورة الجزائرية، مطبعة روزل يوسف، القاهرة، 1989، ص 107.

(3) يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية، المرجع السابق، ص 121.

(4) محمدعباس، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية حزب ثوري، طليعة مسلحة وشعب جاهز للثورة، مجلة الحدث العربي والدولي، المرجع السابق، ص.21

(5) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

وتعد المنطقة الثالثة من بين أبرز المناطق التاريخية واعتبرت أحد أهم معاقل الحركة الوطنية بمختلف تياراتها قبل الانطلاقة، كما شكلت أيضا مصدرا أساسيا مول صفوف القيادة الثورية بعدد لا بأس به من العناصر التي تشكلت منها أول نخبة ثورية كانت وراء تأسيس جبهة وجيش التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 [1].

وقسمت هذه المنطقة عشية اندلاع الثورة إلى أربع نواحي:

1 – ناحية سوق أهراس، عين على رأسها باجي مختار بها 30 مجاهدا.

2 – ناحية عنابة وضواحيها على رأسها مصطفى بن عودة وبها 08 مجاهدين.

3 – الناحية الغربية عين على رأسها لخضر بن طوبال وبها 17 مجاهدا.

4 – الناحية الوسطى عين على رأسها زيرود يوسف وبها 45 مجاهدا[2].

وتختلف الروايات حول تقدير حجم الإمكانيات المادية والبشرية التي شهدتها المنطقة عشية انطلاق الثورة حيث يقدر كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي حجم العدة والقياد فيها بـ 530 مجاهدا يتوفر لديهم 60 بندقية إيطالية عيار 6,5 وبنادق صيد[3] إلا أن محمد حربي يقدر استنادا إلى شهادة لخضر بن طوبال تعداد مجاهدي المنطقة الثانية في نفس الفترة بـ 50 مقاتلا من ضمن قرابة 7000 مناضل في صفوف حركة انتصار الحرية الديمقراطية، وهي نسبة هزيلة وتافهة حسب حربي مقارنة مع حجم القاعدة العريضة التي تمتعت بها الحركة في منطقة الشمال القسنطيني[4] لذلك يمكن القول أن التعثر الظاهر في انطلاق الثورة الذي شهدته

---

(1) Mohamed harbi, le FLN mirage et réalité, op.cit., p 116.

(2) الأخضر جودي بو الطمين، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 23.

(3) مراد صديقي، المرجع السابق، ص 28، وانظر أيضا: مصطفى هشماوي المرجع السابق، ص 104.

(4)محمد حربي، المصدر السابق، ص 114. وأيضا: Mohamed harbi ,Op.Cit ,p127 .

المنطقة شكل في حقيقة الأمر مفارقة شديدة بالنظر إلى ما كانت تتوفر عليه من قادة وتنظيم في الفترة التي شهدت المراحل المتقدمة في عملية التحضير للثورة[1].

وحسب التقرير الذي قدمه زيرود يوسف خلال جلسات مؤتمر الصومام فإن عدد مجاهدي الشمال القسنطيني عند الانطلاقة كان يبلغ مائة رجل فقط لا يمتلكون سوى 13 قطعة سلاح، لكن دون تفصيل حول وضعية المناطق ويوضح دحو جربال تلك الوضعية الصعبة بالإشارة إلى أن ديدوش مراد لم يكن لديه سوى 35 رجل في مركز قيادة المنطقة الثانية (عزابة- ميلة- عين الكرمة- فج مزالة- الطاهير) ولم يكن تحت إمرة بن عودة في عنابة سوى 03 رجال بينما كان زيرود (سكيكدة- قسنطينة) يقود 27 مجاهدا وبن طوبال يقود مجموعة تتكون من 13 مجاهدا وقد تقاسم هاذين القائدين 32 قطعة سلاح[2].

وليس ببعيد عن الأرقام المذكورة سابقا يحصي أحسن بومالي استنادا كذلك إلى رواية لخضر بن طوبال عدد مجاهدي المنطقة عند اندلاع الثورة بـ 66 لا يملكون إلا كمية ضئيلة من أسلحة المنظمة الخاصة أغلبها غير صالح للاستعمال ورصيد مالي قدر بمائة ألف فرنك قديم ساهم به كل من زيرود يوسف وعمار بن عودة ولخضر بن طوبال[3]، وفي نفس الوقت تذهب روايات أخرى إلى أن الأسلحة التي كانت بحوزة مجاهدي المنطقة قليلة جدا ومعظمها بنادق حربية قديمة، وأسلحة صيد وبعض المتفجرات تم توزيعها على المجاهدين ليلة أول نوفمبر [4]1954.

(1) إن ضعف انطلاق الثورة بالشمال القسنطيني غالبا ما يفسر بالارتباك الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة الثورة والملاحظ أن المسألة كانت تتعلق في جوهرها بالظروف الإستعجالية التي تمت من خلالها مباشر العمل المسلح والتي لم تتح لمختلف نواحي المنطقة الثانية الفرصة كحشد الرجال وجمع السلاح، كما لعبت أيضا عوامل التهاون والتقصير عند بعض القادة دورا هاما في عدم مسايرة المنطقة الثانية لكل من الأوراس والقبائل.

(2) محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996، ص 123، وأيضا: Daho Djerbel, Op.Cit, p 127-128.

(3) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 80.

(4) الأخضر جودي بو الطمين، المصدر السابق، ص 23.

وبعد الانطلاقة بعشرة أشهر لم يتمكن زيرود يوسف من حشد أكثر من 200 مجاهدا عشية هجومات 20 أوت 1955 حيث يذكر محمد حربي بأن عدد المجاهدين الذين كانوا تحت قيادة زيرود يوسف لم يتجاوز 175 مجاهدا بينما رجع جولبار مينيه « Gilbert Meynier » أن عددهم كان يتراوح ما بين 200 إلى 300 رجل[1].

إلا أن هذه الوضعية لم تستمر طويلا لأن جيش التحرير تمكن من مضاعفة وتدعيم صفوفه عقب ذلك بمدة قصيرة الأمر الذي يوحي بأن ذلك كان نتيجة مباشرة للتداعيات التي أفرزتها الهجومات من جهة وردود الفعل الفرنسية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يشير علي كافي في مذكراته بأن زيرود عقد اجتماعا عاما لرجاله بعد أقل من ثلاثة أشهر من الهجومات بمناسبة الذكرى الأولى للانطلاقة في 01 نوفمبر 1955 بدوار بني صبيح حضره حوالي 400 مجاهدا[2]. وهو ما يوضح بشكل جلي أن تحسن وضع المنطقة من حيث التسليح وتطور وحدات جيش التحرير الوطني فيها من حيث العدد والأداء كان في المرحلة التي تلت تلك الهجومات.وفي هذا السياق تشير الإحصائيات الفرنسية إلى أن المنطقة الثانية أصبحت تضم إلى غاية أكتوبر 1955 بين 900 إلى 1200 مجاهد مسلحين بنسبة ٪30 سلاح حربي و٪70 سلاح صيد[3] .

المنطقة الثالثة (القبائل): عين على رأسها كريم بلقاسم بمساعدة أعمر أوعمران ومحمد زعموم، يحدها شمالا سوق الاثنين ومن الجنوب، خط السكة الحديدية الرابط بين قسنطينة والجزائر إلى سطيف ثم تمتد إلى برج بوعريريج والمسيلة وعين الحجل وسور الغزلان وعين بسام والأخضرية ومن الغرب الثنية وكوربي مارين ومن الشرق سطيف خراطة[4].

---

(1)M. Harbi, Op.Cit, p 127

وانظر أيضا:

Gilbert meynier, Histoire intérieure du FLN 1954-1962, Ed casbah, Alger, 2003, p 279.

(2) علي كافي، مذكرات علي كافي (1962-1946) دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 93.

(3) يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 122.

(4) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

غطت المنطقة الثالثة ناحية تيزي وزو ووادي الصومام ووادي الساحل وطريق البويرة والأخضرية وبومرداس وقد عمت الثورة معظم نواحيها[1] بعد أن قسمت إلى خمسة نواحي، توزعوا على قيادتها رفقاء كريم بلقاسم ومن أشهر هؤلاء كان: علي زعموم وشقيقه محمد المدعو(سي صالح) ودهيليس بن سليمان، (سي صادق) وعلي ملاح (سي شريف) ومحمدي السعيد (سي ناصر) والسعيد يازوران (بريروش) ثم انضم إليهم عميروش آيت حمود وعبد الرحمن ميرة ومحند أولحاج ومحمد حماي (قاسي) وغيرهم.

وقد شكلت منطقة القبائل المعقل الثاني للثورة[2] بعد الأوراس عند انطلاقتها بالنظر إلى الثقل الكبير لهذه المنطقة من الناحيتين التنظيمية والسياسية باعتبارها أكثر مناطق البلاد كثافة بالمناضلين والإطارات السياسية في صفوف التيار الثوري من جهة وبفعل الحاجة الملحة إلى العدد والعدة بالنسبة إلى مهندسي الثورة الأوائل من جهة أخرى وقد سمحت هذه المستجدات لقادة منطقة القبائل من استدراك الموقف قبل ثلاثة أشهر فقط من اندلاعها ونجحوا في إقناعهم في لجنة الخمسة بإعطاء منطقتهم وضعا تنظيميا على قدم المساواة مع بقية المناطق التاريخية الأخرى[3].

إن الإحصائيات المتوفرة حول تعداد الإمكانيات المادية والبشرية في منطقة القبائل تتباين بشدة من مصدر إلى آخر وفي هذا الإطار يشير كل من مراد صديقي

---

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 122.

(2) ويعود الفضل في ذلك إلى عنصرين بارزين من قدماء التنظيم الشبه عسكري للتيار الاستقلالي وهما كريم بلقاسم وأعمر أوعمران اللذان كانا يتمتعان بسمعة ثورية منذ منتصف الأربعينات وبالرغم من المطاردات البوليسية الاستعمارية إلا أنهما تمكنا من تعزيز مكانتهما في المنطقة كقائدين محليين بعدما تمكنا من تشكيل معقل مسلح ضم في صفوفه أكثر من 300 رجل، ومن جهة أخرى لابد من الإشارة إلى أن هذا المعقل لم يكن بمعزل عن الأزمة الداخلية التي شهدها التيار الثوري (1953-1954) وإنما كان ذو ميول مصالية في الغالب بالنسبة للقاعدة النضالية الأمر الذي جعله موضوع تحفظ شديد من طرف لجنة الخمسة التي حاولت احتواء المنطقة دون إشراكها في القيادة العسكرية .انظر: عبد النور خيثر، تطور مؤسسة قيادة الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 267.

(3)نفسه 267.

ومصطفى هشماوي إلى أن عدد المجاهدين في المنطقة الثالثة وصل إلى 570 مجاهدا، لم يتوفر لديهم سوى 88 بندقية مختلفة الصنع بين إيطالية وفرنسية وسلاح صيد بالإضافة إلى ثلاثة آلاف طلقة فقط لجميع أنواع الأسلحة [1] بينما يذهب كل من محمد حربي وإيف كوريار Yves courriere إلى تقدير حجم الإمكانيات في المنطقة بـ 450 رجل[2]الأمر الذي يبين أن هذه المنطقة لوحدها كانت تشكل 45٪ من صفوف جيش التحرير عشية اندلاع الثورة حسب ما ورد في سياق إشارتهما إلى عدد مفجري الثورة في مجمل مناطق التراب الوطني، غير أن هذه التقديرات لا تجد قبولا عند جولبار مينيي Gilbert Meynies الذي يذكر بأن منطقة القبائل ضمت ما بين 200 إلى 300 رجل حيث رتبها في المرتبة الثانية بعد منطقة الأوراس التي ضمت حسب تقديراته 500 رجل [3].

إن ما مذكره جولبار مينيي يمكن أن يكون أقرب من الصحة مقارنة مع التقديرات التي أوردها كل من محمد حربي وإيف كوريار لأن معظم الإحصائيات المستقاة من الكتابات الوطنية ومن الشهادات الحية لعدد من المجاهدين عبر مختلف المناطق التاريخية تتقاطع فيما بينها حول فكرة جوهرية مفادها أن منطقة الأوراس اعتبرت أكثر المناطق عدة وعددا عشية اندلاع الثورة بينما شكلت منطقة القبائل المعقل الثاني من حيث الأهمية التنظيمية والعسكرية.

---

(1)مراد صديقي، المصدر السابق، ص 28، وأيضا مصطفى هشماوي المرجع السابق، ص 104، وانظر أيضا: فتحي الديب، المرجع السابق، ص 37.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 114، وأيضا: M. Harbi, Op.Cit, p 127.

وأيضا: Yves courriere, la guerre d'Algérie, les fills de la Toussaint, fayard, Paris, 1991, p 88.

وأيضا :

المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 10.ويذهب إلى نفس الطرح أحسن بومالي حيث يذكر أن عدد المجاهدين في المنطقة الثالثة وصل إلى450 مجاهدا يملكون كمية من بنادق الصيد أخذت من المواطنين، انظر: المرجع السابق، ص 80.

(3) Gilbert Meynies ,Op.Cit ,p.278

إلا أنه بعد انطلاق العمل المسلح وتطور النشاط الثوري إرتفع عدد مجاهدي المنطقة الثالثة، حيث يقدر يوسف مناصرية حجم القوات العسكرية في المنطقة الثالثة إلى غاية شهر أكتوبر 1955 بـ 500 رجل مسلحين بنسبة 30 ٪ سلاح حربي و70 ٪ سلاح صيد ولها 500 مجاهد يتبعون المسلحين وجاهزين كذلك لحمل السلاح[1]. كما قدر رصيدها المالي بمليون فرنك[2].

المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها): عين على رأس قيادتها رابح بطاط بمساعدة سويداني بوجمعة وأحمد بوشعيب وتحتل هذه المنطقة موقعا استراتيجيا وسط البلاد حيث شملت بالإضافة إلى العاصمة الساحل والمتيجة، والشلف وسرسو وجبال الظهرة والونشريس وزكار والتيطري والأطلس البليدي[3] وقد كان يحدها شمالا «كورين مارين» وتنس ومن الجنوب البويرة، وعين بسام وبئر غبالو، والبرواقية وتبارت ومن الغرب حدود القطاع الوهراني ومن الشرق الثنية والأخضرية والبويرة[4].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنطقة لم تكن تشكل ثقلا عسكريا وسياسيا على غرار منطقتي الأوراس والقبائل حيث كانت ضعيفة من حيث العدة والعتاد بشكل ملحوظ رغم أنها كانت تضم إقليم الجزائر العاصمة الذي شكل المنطقة المركزية في عملية التحضير للعمل المسلح، حيث برزت في أحيائها الشعبية الأنوية الأولى للتنظيمات الثورية السرية التي يعود لها السبق في مباشرة الثورة وقيادتها خلال الفترة الأولى.

ومما لا شك فيه أن افتقاد رابح بيطاط[5] ورفاقه في قيادة المنطقة الرابعة من أعضاء لجنة الـ 22 لمدة زمنية كافية لجمع السلاح وتعبئة الصفوف كان أهم

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 122.

(2) المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 10.

(3) نظيرة شتوان، الثورة التحريرية 1954-1962 الولاية الرابعة نموذجا، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2007/2008، ص106

(4) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 76.

(5) إن أول ارتباك في التحضير للثورة في المنطقة الرابعة يعود إلى ذلك التغيير المفاجئ الذي حدث في فترة متقدمة من عملية التحضير للعمل المسلح على مستوى قيادتها عندما تنازل عنها ديدوش مراد لرابح بيطاط بعد التأزم الذي شهدته العلاقة بين لجنة الخمسة ومجموعة قسنطينة عقب لقاء الـ 22 وقد انتهى ذلك التغيير إلى تعثر المبادرة بالعمل المسلح في المنطقة الرابعة على غرار ما حدث في الشمال القسنطيني، انظر عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 275.

العوامل الرئيسية التي دفعت بهم الانطلاقة لتفجير الثورة ببضعة عشرات من المجاهدين الذين كانوا في معظمهم لا يمتلكون أسلحة شخصية الأمر الذي يعكس محدودية مجال العمل العسكري وطبيعته ونوعية الأهداف المستهدفة في العاصمة وضواحيها في ليلة أول نوفمبر 1954.

لقد كشفت محدودية العمليات الثورية في الرقعة الجغرافية عن قلة الصفوف التي تم جمعها من طرف بيطاط وسويداني وبوشعيب وبوعجاج وكذلك مرزوقي، ويمكن دعم هذا الطرح بما أشار إليه بعض الباحثين والمجاهدين في نفس الوقت في بحوثهم وشهاداتهم وفي هذا السياق يذكر المجاهد مرزوقي في روايته بأن المنطقة الرابعة كانت تمتلك عشية اندلاع الثورة مجموعتين من المجاهدين توزعت بين العاصمة والبليدة، حيث ضمت الأولى 26 مجاهدا مقسمين إلى خمسة أفواج الأمر الذي يعني أن كل فوج ضم في المتوسط خمسة أفراد بما فيهم قائد الفوج، بينما ضمت المجموعة الثانية 51 مجاهدا تم تقسيمهم إلى ثمانية أفواج [1] وهو ما يسمح بتقدير أن الفوج كان يضم في المتوسط 06 مجاهدين.

لا تبتعد هذه الإحصائيات مع ما أشار إليه المجاهد عمر أوعمران في تقرير له قدمه خلال جلسات مؤتمر الصومام وما أشار إليه أيضا كل من خالفة معمري ومحمد حربي وكوريار Yves courier الذين قدروا تعداد مفجري الثورة بالمنطقة الرابعة بخمسين مجاهدا[2].

بينما نجد هذه التقديرات تختلف كثيرا مع ما أورده كل من مراد صديقي ومصطفى هشماوي من جهة ومحمد تقية من جهة أخرى حيث يقدر كل من مراد

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول هذه الأفواج وقادتها والأهداف التي كلفوا بها انظر :شهادة محمد مرزوقي في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص199 -.210

(2) ذكر أوعمران في تقرير له قدم في جلسات مؤتمر الصومام أن عدد مجاهدي المنطقة الرابعة عند الانطلاقة قدر بـ 50 مجاهدا وهو نفس العدد الذي أشار إليه كل من حربي وكوريار وخلفة معمري، وانظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 114، وأيضا: yves courriere, op cit, p 88-89

وأيضا: Mohamed Harbi, op cit, p 127-128

Kkalfa Mammerie, Abane ramdane, une vie pour l'Algérie, Ed, karim mammerie, 3 éd Alger p 101.

وانظر أيضا: المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 13.

صديقي ومصطفى هشماوي حجم الإمكانيات المادية والبشرية في المنطقة الرابعة عشية انطلاق الثورة بـ 238 مجاهدا و15 رشاشا فقط[1].

أما محمد تقية يذكر في دراسة له حول جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة أن تعداده عشية انطلاق الثورة كان يقدر بحوالي 200 رجل يملكون 50 قطعة سلاح[2].

غير أن بعض الدراسات ترى بأن ما ذكره محمد تقية كان بفعل الالتباس الذي قد يكون وقع فيه عندما اعتمد على الشهادات التاريخية التي أشارت إلى الخطوة التي أقدمت عليها منطقة القبائل لمساعدة المنطقة الرابعة بمجموعة من المجاهدين عند بداية الثورة لإنجاح العمليات المسلحة الأولى الأمر الذي يسمح بالقول أن تقدير 200 مجاهد الذي أشار إليه تقية لم يكن يشغل تعداد جيش التحرير في المنطقة الرابعة وإنما ضم كذلك عشرات من مجاهدي المنطقة الثالثة بقيادة أوعمران القيام بعمليات مسلحة في نواحي البليدة والجزائر العاصمة[3].

ومهما يكن من أمر فإن تقدير المتوسط لجيش التحرير في المنطقة الرابعة عند انطلاق الثورة كان يتجاوز المائة بقليل عند حساب مجموعة المنطقة الثالثة إلى جانب الأفواج الـ13 التابعين للمنطقة الرابعة[4] الأمر الذي يتطابق نسبيا مع رواية المجاهد أحمد بوشعيب التي ذهب فيها إلى القول بأن عدد أفواج المنطقة الرابعة كان 20 فوجا (وليس 13 كما ذكر مرزوقي) ويتراوح عدد أفراد كل فوج ما بين 5 إلى 7 مجاهدين (مرزوقي ذكر ما بين 05 إلى 06) ويعني هذا التقدير أن عدد مفجري الثورة بالمنطقة الرابعة كان يتراوح ما بين 100 و140 مجاهد كأقصى حد[5].

---

(1) مراد صديقي، المرجع السابق، ص 29 ؛ وأيضا :مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص104 ، وانظر أيضا :فتحي الديب، المصدر السابق، ص.37

(2) Mohamed Teguia,La ALN dans la wilaya IV,Casbah edition, Alger,2002,p19

(3) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: عبد النور خثير المرجع السابق، ص 277.

(4) يتيح هذا الطرح استنتاج مخالف لما أشارت إليه روايتي كل من محمد مرزوقي وأوعمران وإحصائيات كل من محمد حربي وخالفة ومعمري وحتى التقدير الذي ذكره محمد تقية، انظر عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 277.

(5)شهادة أحمد بوشعيب في اليوم الدراسي حول التحضير والإعداد للثورة، يوم 29 أكتوبر2000، مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية البليدة (شريط سمعي بصري) .

المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني): عين على رأس قيادتها محمد العربي بن مهيدي بمساعدة كل من بن عبد المالك رمضان وعبد الحفيظ بوصوف، وتشغل هذه المنطقة مساحة شاسعة من التراب الوطني، حيث كانت تمتد على الحدود الإداربةلعمالة الجزائر وهي تتربع على1/ 3 من مساحة الجزائر.

تميزت عمليات أول نوفمبر 1954 بالمنطقة الخامسة بالبساطة والضعف من جهة والمحدودية في الإطار الجغرافي المستهدف وفي هذا الإطار تجمع المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي على أن الانطلاقة في القطاع الوهراني تمركزت جغرافيا في منطقتين متباعدتين الأولى في ناحية سيدي علي قرب مستغانم والثانية في ناحية أخفير ضواحي تلمسان مع الإشارة أيضا إلى أن هاتين العمليتين لم تكونا ذاتي طابع عسكري بل تخريبي مع طلقات نارية رمزية[1].

والملاحظ أن ظروف وملابسات الانطلاق في هذا القطاع كانت أشبه إلى حد بعيد بالوضعية التي شهدتها المنطقتين الثانية والرابعة غير أنها كانت أكثر ضعفا من الجانبين التنظيمي والعسكري مقارنة مع الشمـال القسنطيني والجزائر وضواحيها، وتذهب المصادر للتدليل على صحة هذا الطرح إلى الإشارة إلى أن حجم الإمكانيات البشرية بها منذ الانطلاقة لم يكن يتجاوز بضعة عشرات من المجاهدين وفي هذا السياق يشير محمد حربي إلى تقدير هذا العدد بـ 60 مجاهدا [2] يتوزعون عبر تراب منطقة تعد من أكبر المناطق التاريخية من حيث اتساعها الجغرافي، ويذكر المجاهد الحاج بن علا أحد مساعدي بن مهيدي في روايته أن عدد أفواج المجاهدين عند

---

(1) Mohamed Harbi,Opcit,p127.

وانظر أيضا:محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984، ص 136.

(2)محمد حربي، المصدر السابق، ص 114، وأيضا:

M .Harbi ,op cit ,p127 .

كما قدر رصيدها المالي استنادا إلى محضر جلسات مؤتمر الصومام 1956 بـ 80000 فرنك قديم انظر: المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 12.

الانطلاقة في المنطقة الخامسة، كان يبلغ 12 فوجا وأعطى قائمة بأسماء 15 مجاهدا من الرعيل الأول بدون أن يذكر عدد مجاهدي كل فوج من الأفواج التي صرح بها[1].

وإذا كانت الظروف والأوضاع في المنطقة الخامسة أشبه بظروف المنطقة الرابعة أين كانت جل الأفواج تتكون من مجموعات صغيرة لا تتجاوز عدد عناصرها الخمسة في القليل من الأحيان فإنه يمكن القول بأن ما ذهب إليه حربي يتوافق بشكل كبير مع ما ذكره الحاج بن علا في شهادته.

وتشير الروايات التاريخية إلى أن تلك المجموعات انتشرت في كل من مستغانم وتلمسان وعين تموشنت والمحمدية ووهران وسيق قبيل اندلاع الثورة غير أنها لم تكشف عن استعدادها العسكري بسبب تسليحها السيئ عند انطلاق العمل المسلح وفي هذا الإطار يذكر محمد بوضياف بأن مجاهدي المنطقة الرابعة والمنطقة الخامسة لم تكن لهم عيشة اندلاع الثورة سوى 10 قطع من الأسلحة الحربية وأن بن مهيدي نفسه لم يكن يملك ذخيرة كافية لمسدسه الشخصي.[2]

ومما لا شك فيه أن تلك الوضعية المتردية التي شهدتها المنطقة الخامسة ساهمت بشكل مباشر في تعرض التنظيم الثوري لضربات قاسية من طرف القوات الاستعمارية التي تمكنت من تصفية مجموعة بن عبد المالك رمضان يوم 04 نوفمبر 1954 بناحية بوسكي قرب مستغانم، واغتيال مجموعة محمد زبانة (أحمد زهانة) خلال اشتباك بمنطقة غار بوجليدة يوم 11 نوفمبر[3] 1954.

---

(1)شهادة الحاج بن علا في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية المرجع السابق ص 212-211. وانظر أيضا:

Omar Carlie le 1 novembre1954 à Oran .action symbolique.in Charlesrober ageron.la guerre d'Algérie et les algériens.1954-1962.Armand colin. Paris1997.p12,13.

(2) شهادة محمد بوضياف، حول عملية التحضير للثورة، في جريدة الشعب عدد 7786، 7787 ليومي 17/ 16 نوفمبر 1988، ص 05، وأيضا شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر، عدد 147، سنة 1995، ص 25، وأيضا: محمد عباس ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 67.

(3)عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 281.

وقد انعكست تداعيات التصعيد الاستعماري على العمل الثوري الأمر الذي أدى إلى تراجع قيادة المنطقة باتجاه الحدود المغربية وعزلة بقية قادة الأفواج عن العمل المسلح بسبب العجز عن المواجهة وخشية من الاعتقال والسجن وفي هذا السياق يشير المجاهد مختار بوعيرزم المدعو (سي ناصر) أن عملية التحاق المجاهدين في المنطقة الخامسة بصفوف الثورة بعد اندلاعها بأشهر قليلة كانت تتم في مدينة وجدة المغربية وقد بين ذلك مظاهر تفكك التنظيم البسيط الذي أعدته المنطقة الخامسة وعن تراجع قيادتها إلى ما وراء الحدود الجزائرية في وقت مبكر من الثورة التحريرية كما ذكر بأن المجاهدين لم يكونوا يقومون بدفن الشهداء من زملائهم وإنما كانوا يتركون هذه المهمّة للسكان المدنيين الجزائريين، الأمر الذي كشف بعمق عن ضعف وتدهور الإمكانيات المادية والبشرية (العدد والعدة)[1].

وتذهب بعض الدراسات إلى أن هذه الوضعية التي آلت إليها المنظمة حسب ما ذكره مختار بوعيرزم لم تكن تعبر عن خطة تراجع تكتيكي وإنما تحولت بشكل سريع إلى ما يشبه عملية انسحاب شبه كلي من الميدان العسكري، لأن العمل الثوري بالمنطقة الخامسة دخل مرحلة ركود تام استمر إلى غاية نهاية سنة 1955[2]، وهي نفس الفترة التي بلغ فيها تعداد جيش التحرير الوطني في المنطقة بـ 300 مسلح بسلاح حربي يتبعهم 200 مجاهد جاهزين لحمل السلاح كما امتلكت المنطقة 300 قطعة سلاح حربي منها 150 قطعة مخزنة[3].

ويمكن للباحث بعد هذا العرض أن يدرك بعمق انطلاقا من جملة المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي، بأن جبهة التحرير الوطني أعلنت انطلاق الثورة التحريرية بإمكانيات مادية جد ضعيفة خصوصا إذا ما قورنت بإمكانيات العدو

(1) شهادة الرائد مختار بوعيرزم (سي ناصر) لمجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر عدد نوفمبر ديسمبر 2001، ص 29-28.
(2) Hartmut el senhans, la guerre d’Algérie 1954-1962, ed publisud, Paris, 1999, p 434.
(3) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 122، وللإشارة أن هذه التقديرات التي أشار إليها مناصرية مؤرخة بتاريخ 1955/10/20 وهي مرحلة انبعاث النشاط الثوري في المنطقة الخامسة المعروفة بهجومات أكتوبر 1955 على غرار هجومات 20 أوت 1955 (في الشمال القسنطيني).

الضخمة[1] المدعمة بمليون أوروبي في الجزائر أغلبهم مسلحون بأسلحة حربية، الأمر الذي دفع بالبعض إلى القول بأن الثورة انطلقت تقريبا من الصفر، وفي هذا الإطار يشير المجاهد لخضر بن طوبال بخصوص التحضيرات المادية والبشرية قائلا: «بأن الصفر والوسائل في درجة واحدة بحيث لم يكن لدينا الشيء الكثير فالمناطق كانت محدودة من حيث الإمكانيات والوسائل مع بعض التفاوت القليل، ففي الأوراس كان هناك سلاح إلا أنه كان عبارة عن سلاح صيد (بنادق) في حالة سيئة وغير صالح في معظم الأحوال[2] ويضيف أحمد بن بلة في مذكراته بأن الثورة الجزائرية بدأت في الواقع بقليل جدا من الأسلحة قدرت بـ350 أو400 قطعة فقط من البنادق الإيطالية «Mosquito» وصلت من ليبيا قبل الانطلاقة، وعندما آن الأوان وزع السلاح في كل مكان تقريبا من البلاد وبالأخص في الأوراس الذي أريد منه أن يكون الحصن الأساسي للثورة بيد أن أي قطعة سلاح لم ترسل إلى عمالة وهران[3].

بالعودة إلى الإحصائيات الخاصة بحجم الإمكانيات المادية والبشرية التي أشرنا إليها سابقا في كل منطقة من مناطق العمل العسكري يمكن للباحث أن يستنتج أن عدد الذين التحقوا بصفوف الثورة عشية انطلاقها في أول نوفمبر 1954 في كامل التراب الوطني بشكل عام حوالي 1066 مجاهد، أما بالنسبة للسلاح فقد كان ضئيلا جدا بالنظر إلى عدد المجاهدين من جهة واتساع رقعة العمل العسكري من جهة أخرى، حيث بلغ عدد قطع الأسلحة التي سجلت بها الانطلاقة حوالي 368 قطعة متنوعة بين بنادق إيطالية وفرنسية وإن كانت قليلة العدد أما بنادق الصيد كانت كثيرة، بالإضافة إلى هذا النوع من الأسلحة نجد

(1) كان تعداد 55 ألف جندي لكن الإليزي قرر رفع التعداد إلى 80 ألف في جانفي 1955 ليرتفع إلى أكثر من 150 ألف جندي بعد أحداث 20 أوت 1955 للمزيد من التفاصيل حول ارتفاع تعداد قوات الجيش الفرنسي في الجزائري، انظر:

Philippe Tripier,l’Autopsie de la guerred’Algérie, ed France Empire, Paris, 1972, p 75-76.

(2) شهادة لخضر طوبال لمجلة الباحث، عدد02 ، نوفمبر1984 ، ص.136 ، وانظر أيضا شهادة المجاهد عمار بن عودة لمجلة الباحث، جويلية1987 ، ص.27

(3) أحمد بن بلة، مذكرات كما أملاها على روبير ميل، المصدر السابق، ص 96.

حوالي 15 رشاشا خفيف و45 مسدسا من مختلف العيارات إلى جانب ذلك هناك حوالي 20 قنبلة يدوية، وقد كانت الذخيرة قليلة بالنظر إلى كمية الأسلحة[1].

لم تكن تلك الثلة المتميزة من الرواد الأوائل الذين أقدموا على تفجير الثورة المسلحة تعتمد على إمكانيات بشرية مؤهلة لحمل السلاح ولا تملك في رصيدها مبالغ مالية ولا أسلحة حربية بذخيرة كافية لمواجهة أكبر قوة استعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الأمر يدفع الباحث في هذا الموضوع إلى الاعتقاد بأن تلك الخطوة التي أقدم عليها كل من بوضياف، بن بولعيد، وديدوش، وكريم، وبن مهيدي وبيطاط، ليلة أول نوفمبر 1954، كانت أشبه بالمغامرة.

فالكثير ممن عاصروا تلك الفترة يجمعون على أن قيادة الجبهة من الرعيل الأول لم تضيع الوقت في محاولات توفير الإمكانيات والوسائل وإنما ركزت جل اهتماماتها في الإعلان عن تفجير الثورة والبحث عن السبل الناجحة من أجل التحاق الجماهير بها والالتفاف حولها منذ الانطلاقة.

وقد عبر ديدوش مراد عن هذا الأمر قائلا: «إن المشكلة ليست في المال أو في الرجال ولكن هدفنا هو إطلاق الرصاصة الأولى، حيث أنه ليست لنا أماكن نؤوي فيها الرجال، وليست لنا وسائل أيضا نعالجهم بها، إن مشكلة الإمكانيات ليست مطروحة لدينا فالضرورة تحتم علينا إطلاق الرصاصة الأولى وبالإمكانيات المتوفرة بين أيدينا وهي الموجودة في الأوراس فقط فكما هو معلوم أننا في كل مرة نطلب فيها المساعدة من أشقائنا العرب نتلقى منهم نفس الجواب عن ماذا يساعدوننا؟ إن التونسيين والمغاربة يحاربون الاستعمار الفرنسي، أما نحن فلا نزال ننتظر»[2].

---

(1) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 171، يشير الغالي الغربي في دراسته إلى أن نوعية الأسلحة وطبيعتها فقد تميزت بالتنوع تبعا للظروف والمعطيات الداخلية والخارجية التي مر بها الكفاح المسلح وقد كان مجموع الأسلحة التي بحوزة المجاهدين في المهلة الأولى من الثورة التحريرية لا تتعدى بعض البنادق الموروثة من الحرب العالمية الثانية وبنادق الصيد والقنابل والألغام التي صنعت محليا والمسدسات بالإضافة إلى الأسلحة البيضاء، للمزيد من التفاصيل انظر: الغربي الغالي، الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية (1954-1958) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران، 2004/ 2005، ص 324.

(2) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 82.

الفصل الثاني

مشكل التسليح منذ الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام
(1954 – 1956)

1) المصادر الداخلية لتمويل الثورة بالسلاح (التسليح الذاتي).

2) المحاولات والجهود الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح(المصادر الخارجية).

3) مسألة التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصومام 1956.

1) المصادر الداخلية لتمويل الثورة بالسلاح (التسليح الذاتي).

أمام الظروف الصعبة التي واجهت كل من بوضياف وبن مهيدي وبن بولعيد في مهمتهم لتلبية احتياجات الانطلاقة من الأسلحة والذخيرة وحالت دون دخول ولو قطعة سلاح واحدة من الخارج قبل أول نوفمبر 1954 بالرغم من الجهود التي بذلت في هذا المسعى، لجأت قيادة المناطق في مقابل تلك الخطوات إلى البحث عن مصادر تسليح داخلية من خلال الاعتماد على النفس فراحت تأمر بمضاعفة الجهود لتوفير السلاح الذي أصبح ضرورة ملحة لاستمرار النشاط الثوري بتكثيف الهجومات على مخازن السلاح الموجودة بالمراكز العسكرية والثكنات التابعة للجيش الفرنسي من جهة والاهتمام بصنع المتفجرات التقليدية، وجمع ما أمكن من السلاح والذخيرة الموجودة بحوزة السكان من جهة أخرى، كما رفعت قيادة الثورة شعارا «سلاحنا نفتكه من أيدي عدونا»[1].

إن أهم ما ميز الثورة الجزائرية عن بقية الثورات كونها تسلّحت ذاتيا خصوصا في المرحلة الأولى حيث أنها اعتمدت في بدايتها على سلاح الصيد، وقد تكونت الأسلحة التي استعملها الثوّار في الفترة الممتدة بين 1954 إلى نهاية 1955 تقريبًا من 95 ٪ من بنادق الصيد التي جمعت من سكان الأرياف و05 ٪ عبارة عن أسلحة حربية أوتماتيكية من مخلفات الحرب العالمية الثانية جمعها نشطاءالمنظمة الخاصة وخُبئت في الجبال تحضيرًا لانطلاق العمل المسلح، كما يوجد البعض منها عند السكان خاصة في منطقة الأوراس وهذه الأسلحة مختلفة من حيث النوع والشكل والجنسية مثل «الموزار وبعض الرشاشات الخفيفة الألمانية وبنادق الستاتي الإيطالية ورشاشات اللبران المتوسطة الحجم الإنجليزية ونشير أن هذه

---

(1) علي كافي، مذكرات على كافي المصدر السابق، ص 79، وانظر أيضا، المتحف الوطني لمجاهد، زيرود يوسف، سلسلة رموز الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار هومة الجزائر، 2001، ص 81، وانظر أيضا، لخضر الحاج عبيدي في حديثة لمجلة أول نوفمبر 110- 111، نوفمبر ديسمبر 1985، ص 16.

الرشاشات لا يوجدفرق بينها وبين الرشاش الفرنسي من نوع (24) وبعض المسدسات الفرنسية المختلفة....مثل (06- 35)[1] بالإضافة إلى بعض المتفجرات والقنابل اليدوية التي سرقت من بعض المخازن الفرنسية أو تمّ شراؤها أو صنعت محليا وفي هذا الإطار يذهب المجاهد عمر مشري أن مصادر التسليح كانت كلها تقريبا داخلية في البداية بالإضافة إلى أنه حتى بالنسبة لبنادق الصيد كان البارود يصنع محليًا. بالإضافة إلى صنع بعض أنواع القنابل.

وبشكل عام نجد أن الثورة تسلحت في هذه المرحلة بواسطة الغنائم التي أخذها المجاهدون من الجيش الفرنسي بعد كل كمين أو هجوم على مراكزه وثكناته.[2] ويذهب إلى نفس الطرح المجاهد بوشيبة مختار قائلاً بأنّ من أهم مبادئ الثورة التحريرية هو مبدأ الاعتماد على النفس الذي شرع العمل به منذ الانطلاقة حيث وضع قادة المناطق الخمسة في اعتباراتهم ضرورة الاعتماد على النفس فيما يتعلق بالتسليح، الذي مرّ بعدة مراحل ففي البداية، كان هناك ما يسمى بالتسليح الذاتي، حيث يشترط على كل من يريد الالتحاق بالعمل الثوري أن يقوم بعملية وأن يفتك سلاحه بنفسه من يد العدو بالإضافة إلى الذين استجابوا للواجب من المجندين في الجيش الفرنسي وفرّوا بأسلحتهم والتحقوا بصفوف الثورة.[3]

واستنادا إلى الشهادات التاريخية التي أشرنا إليها سابقًا. يمكن حصر المصادر الداخلية للسلاح التي قطعت بها الثورة مرحلتها الأولى(1954- 1956) فيما يلي:

(1) إبراهيم العسكري. لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث قسنطينة 1المرحلة الأوليزيد من التفاصيل حول مختلف أنواع الأسلحة التي استعملها المجاهدون خلال المرحلةالأولى من الثورة انظر الجدول في الملحق رقم (3)

(2) خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية 1986- ص 221.

(3) نفسه. ص 222، وحول نفس الموضوع يشير الدكتور مختار فيلالي بأن مصادر السلاح خلال هذه المرحلة كانت أما عن طريق الشراء أو الغنائم من جيش العدو وخلال المعارك والكمائن والهجومات أو تلك الأسلحة التي يعود بها الفارون من الجيش الفرنسي انظر بالتفصيل، مداخله الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة (1954- 1962) في الملتقى المعارك الكبرى في باتنة، 21/ 22/ 23 مارس 2000(نشرية)

1) بنادق الصيد وهي نوعين، مرخصة أي أن حاملها يملك رخصة من قبل السلطات الاستعمارية تبيح له حمل هذه البندقية والنوع الثاني هي بنادق صيد يملكها سكان المناطق الريفية بصورة سرية وهي الأكثرية وغير مرخصة يتم شراؤها بصفة سرية من مهربي الأسلحة بعيدًا عن عيون الإدارة الفرنسية.

2) غنائم حصل عليها الثوار بعد عملياتهم العسكرية (المعارك، الهجومات والكمائن) مع قوات العدو وقد شكّلت هاته الغنائم بالنسبة للمناطق الثانية والثالثة والرابعة المصدر الأساسي للتسليح.

3) سلاح الجنود الجزائريين الذين جندوا في الخدمة العسكرية الفرنسية إجباريًا حيث فروّا بأسلحتهم وكانوا يمثلون مصدرًا هامًا من مصادر التسليح الداخلي.

4) القنابل التي تلقيها طائرات العدو وقذائف المدفعية الثقيلة التي لم تنفجر حيث يقوم المجاهدون بجمعها وتفكيكها ثم يخرجون منها البارود الذي أستعمل في صنع القنابل الموقوتة لنسف الجسور والحانات وصنع الألغام لتفجير آليات العدو وشاحناته.[1]

في خضم هذه الظروف الصعبة التي زاد من تعقيدها تعثّر التنظيم الثوري خلال مرحلته الأولى في معظم المناطق من جهة وردود الفعل الفرنسية على كافة المستويات من جهة أخرى، انطلق قادة الثورة المحليّون في انتهاج أسلوب المبادرة الفردية لجمع الأسلحة والذخيرة وتوفيرها بكافة الطرق والوسائل لتجاوز الظروف والأوضاع الصعبة التي واجهتها الانطلاقة من الناحية المادية ثم المحافظة على استمرارية العمل المسلح وشموليته فيما بعد.

---

(1) عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث قسنطينة، ص 235- 238 وانظر أيضا أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 90.

وعند هذا المقام يمكن للباحث في هذا الموضوع الوقوف على الكثير من عمليات التسلّح المتنوعة والناجحة التي ارتبطت في الكثير من الأحيان بأسماء أبرز قادة الثورة في المناطق الخمسة وسنحاول في هذا العرض رصد نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر انطلاقا من المادة التاريخية المتاحة.

1) المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة):

رغم الإمكانيات المادية التي تمتعت بها منطقة الأوراس عشية الانطلاقة مقارنة مع بقية المناطق بالإضافة إلى قربها من الحدود الشرقية إلاّ أنها عانت هي الأخرى من مشكل نقص التسليح، إذ أن أسلوب المواجهة المباشرة وتركيز القوات الاستعمارية على محاصرة المعقل الأول للثورة فرضت على قائدها مصطفى بن بولعيد البحث عن كل الحلول والبدائل الممكنة لتوفير السلاح والذخيرة حتى تمتلك المنطقة – الأوراس القدرة على الصمود، خصوصًا وأنه كان قد قدم وعدًا إلى رفاقه في لجنة الستة قبيل الانطلاقة بإمكانية تحمّل منطقته لعبء الثورة لمدة ثمانية عشر شهرًا.

لا مناص للباحث في سيرة ومسيرة مصطفى بن بولعيد أن يعترف وبكل موضوعية بأنه كان من أكثر نشطاء مجموعة التاريخيين في عملية التحضير للعمل المسلح ويمكن القول أيضًا بأنه صاحب العبء الأكبر من بينهم رفقة زميله محمد بوضياف وليس في هذا الطرح نوع من المبالغة ولكن الشواهد التاريخية تسمح للباحث بالوقوف على الآثار والبصمات البارزة لنماذج من القادة الثوريين في إطار العمل الجماعي الذي تم من خلاله إعداد مشروع العمل الثوري، وفي هذا السياق يذكر يوسف مناصرية في مداخلته خلال الملتقى الوطني الأول حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بأنّ العدد الثاني من جريدة الوطني الصادرة بالمنطقة الأولى خلال شهر نوفمبر 1955، تضمنت في الكثير من نصوصها الفرنسية المحفوظة في أرشيف فانسان عبارة بن بولعيد وكل عبارة مرفوقة باسمه كانت

مقرونة بزعيم الأوراس بدون منازع كما أنّ الثورة في مرحلتها الأولى هي جهد مصطفى بن بولعيد والذي جاء بعده هو استلهام من أفكاره[1] ويؤكد هذا الطرح المجاهد محمد الهادي رزايمية قائلا بأن بن بولعيد وضع كل إمكانياته الخاصة لخدمة المشروع الثوري واعتمد على نفسه في تسليح المنطقة بكل الطرق والوسائل وراح يبحث في الخارج عن مصادر أخرى للسلاح والذخيرة لأن المخزون الذي تم جمعه في الداخل لم يلب متطلبات العمل العسكري، بعد التحاق أعداد كبيرة من المجاهدين بصفوف الثورة[2].

فرضت تطورات الحرب وردود الفعل العسكرية الفرنسية الأولى على مصطفى بن بولعيد اللجوء إلى تقوية وتعزيز صفوف أفواج جيش التحرير بالمنطقة الأولى عن طريق البحث عن مصادر جديدة لتسليح أكبر عدد من العناصر التي التحقت بصفوف الثورة وقد كانت مناطق بسكرة ووادي سوف من أهم المراكز المعول عليها والتي كان بن بولعيد يعتمد عليها غير أن جهوده في عملية استرجاع المخزون الهام من الأسلحة التي كانت مخبأة في المناطق المحيطة بوادي سوف انتهت بالفشل عندما بلغه بأنّ الشرطة الفرنسية تمكنت بدعم من طرف بعض العملاء والخونة الجزائريين من اكتشافه ثم قامت بتوزيعه على وحدات الحركى وحول هذا الموضوع يذكر المجاهد عبد الوهاب عثماني أحد رفقاء بن بولعيد بأنّ هذا الأخير أدرك بسرعة الحاجة الملحة للمزيد من الأسلحة بعد الإقبال المتزايد لسكان الأوراس على الالتحاق بالثورة، الأمر الذي دفعه بالتوجه إلى بسكرة في نهاية 1954 بحثًا عن الحاج محمد بلحاج الذي كان يحتفظ بقرية قمار (في الوادي) بكمية لا بأس بها من البنادق والمسدسات (03 ألاف قطعة) إلاّ أن خيبة أمله كانت

(1) للمزيد من التفاصيل انظر مدخله الدكتور يوسف مناصرية في الملتقى الوطني الأول حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة، أيام 20، 21، 22 مارس 1996. (شريط فيديو، رقم 05- بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر العاصمة.

(2) شهادة محمد الهادي رزايمية في الندوة التاريخية حول مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998 (شريط فيديو) محفوظ بمكتبة المتحف.

كبيرة بعدما بلغه خبر اكتشاف تلك الأسلحة وتوزيعها على وحدات الحركى هناك فعاد إلى مركز القيادة بالأوراس وبدأ يفكر بمهمة التوجه إلى طرابلس للحصول على الأسلحة.[1] وقد دفعت هذه المستجدات بالتنظيم الثوري إلى إعداد العدة لتوفير السلاح بشكل أكثر جدية انطلاقا من المناطق الداخلية بدرجة أولى.

و تطبيقا للأهداف الأساسية التي سطرتها قيادة الأوراس لهذا الغرض أمر بن بولعيد المجاهدين بتكثيف عملية البحث عن السلاح، انطلاقامما يملكه السكان حيث كان بحوزة العديد من الأشخاص بنادق صيد غير مسجّلة لدى الإدارة الاستعمارية الأمر الذي سهل عملية الحصول عليها دون إثارة أي مشاكل.[2]

ومن جهة أخرى قامت مجموعة من المجاهدين بالهجوم على ثكنات العدو ومخازن السلاح والمواد المتفجرة، حيث تمكن الثوار من قصف سيارة العقيد «بلانش» قائد منطقة الأوراس وضربوا حصارًا على قوات وأعوان الاستعمار في ناحيتي «أريس وفم الطوب» اللتين سوف يرسل العدو نحوهما بكامل الفرقة25 للمشاة 25e DIAP [3] بقيادة الجنرال جيل Gilles في محاولة لفك الحصار عنها.[4]

وتشير بعض الروايات إلى أنه بعد اندلاع الثورة مباشرة قام فوج من مجاهدي المنطقة بقيادة عبيد محمد الطاهر المدعو الحاج لخضر وبعزي علي وقرين بلقاسم بالهجوم على الثكنة العسكرية بباتنة حيث تمكنوا من اقتحام مخزن الأسلحة إلاّ أن محاولتهم باءت بالفشل حيث وجدوا السلاح مشدودًا بالسلاسل كما فشلت محاولاتهم المتكررة لقطعها بسبب تفطن القوات الفرنسية القائمة على حراسة

---

(1) عبد الوهاب عثماني، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس (بباتنة) معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص95.

(2) محمد كشود، الوسائل المادية والبشرية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية، الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدونوالمقاومة السياسية والحركات الوطنية حتى ليلة نوفمبر 1954، م1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1981، ص 1716.

(3) Dovision Dinfanterie Aéroportée.

(4) مجلة أول نوفمبر، عدد 53- 1981، ص 46.

الثكنة[1] ومن جهة أخرى نجح فوج أخر بقيادة نجاوى ناجي في الهجوم على مركز الدرك الفرنسي بفم الطوب حيث تمكن من الحصول على 20 قطعة سلاح بما فيها أول رشاش من نوع (ماط) غنمه الثوار بالأوراس بالإضافة إلى كمية كبيرة من الذخيرة الحربية قدرت بحوالي 1200 طلقة. وفي ناحية الولجة تمكن فوج محمد الصالح عيساوي من غنم 55 قطعة سلاح وكمية لا بأس بها من القنابل اليدوية والخراطيش[2].

وفي خنشلة نفذّ المجاهدون عمليات عسكرية على مراكز الشرطة كما تمكنوا من الوصول إلى مخزن الأسلحة والذخيرة بثكنة خنشلة بعد عملية ناجحة غير أن السلاح كان مشدودًا بالسلاسل والأقفال الأمر الذي صعب من مهمة الحصول عليه وفي نفس الاتجاه تمكن عباس لغرور من جمع كميات من الأسلحة بعد عدة كمائن نصبها رفقة مجموعة من المجاهدين للقوات الفرنسية المتنقلة عير تراب المنطقة[3].

أهل الموقع الاستراتيجي الذي تميّزت به منطقة تبسة لقربها من الحدود التونسية لكي تكون معبرًا رئيسيا لقوافل السلاح والذخيرة وفي هذا الإطار نشير إلى أنّ أفواج التسليح التي كلفت بمهمة تأمين مناطق العبور تمكنت من الحصول على كميّات معتبرة من الأسلحة والذخيرة[4] بالرغم أنّ هذه المنطقة لم تشهد عمليات عسكرية في أول نوفمبر 1954، ويعود ذلك حسب بعض الدراسات المتخصصة إلى أسباب إستراتيجية كان قادة الأوراس الأوائل يضعونها في أولوية خططهم ومشاريعهم العسكرية وبخصوص هذه المسألة يذكر المجاهد الوردي قتال أنه سأل بن بولعيد عن سبب عدم إرسال أفواج مسلحة إلى منطقة تبسة ليلة أول نوفمبر 1954، فردّ عليه قائلاً: لقد تركناها- أي منطقة تبسة- لنتنفس منها

(1) شهادة المجاهد الحاج لخضر عبيد، لمجلة الباحث، جويلية 1987، ص 36- 46.
(2) يحي شرفي، الإعداد الثورة ووصف إندلاعها في الأوراس مجلة أوّل نوفمبر عدد 58 سنة 1982، ص 30- 35.
(3) سالم بوبكر، ليلة أول نوفمبر في خنشلة، مجلة أول نوفمبر عدد 46، سنة 1980، ص 48- 50.
(4)حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 176.

ونجلب الأسلحة للثورة. ولو أرسلنا إليها أفواجًا لاختنقنا» وتدّل هذه الخطوة على حنكة بن بولعيد وموهبته في قيادة العمل العسكري.[1]

لقد تميّزت الأفواج والفرق في المنطقة الأولى بالقوة التي كانت تكمن في توظيفها المحكم لأسلحتها المعتبرة، حيث كان في مقدور كتيبة مشكلة من 160 مجاهدامن أنّ تملك أربع قطع جماعية[2] وكميات من القطع الآلية ونصف الآلية. ونظرًا لأنّ القواعد الشرقية والغربية لم تتهيأ بعد بصفة قويّة لتزويد المناطق الداخلية بكيفية مستمرة وفعالة، فإنّ المجاهدين عمدوا إلى غنم أسلحتهم وذخيرتهم من مستودعات العدو مثلما حدث في هجومهم على مركز معافة بالقرب من عين التوتة بناحية باتنة أواخر شهر ماي 1955 وتوظيفها لخوض معركة جبل معافة خلال شهر سبتمبر لمواجهة التشكيلات الفرنسية والتصدي لطائرات (T16) و(B 26) والحوا مات الثقيلة (Banane) .[3]

ويعد الشعب في الأوراس مصدرًا أساسيًا لدعم الثورة بالسلاح حيث اعتمد العمل المسلح على العمال الجزائريين في المناجم لاسيما فيما يتعلق بخراطيش الديناميت وتشير في هذا السياق إلى منجم الطويرف بالمنطقة الأولى (أوراس النمامشة) الذي تزود منه الثوار بكميات معتبرة من الديناميت عن طريق بعض الوطنيين المخلصين أمثال المجاهد عبد الباقي منصور.[4]

ومن جهة أخرى تشير بعض المصادر إلى أنّ المجاهدين الذين خاضوا معارك طاحنة في الجرف في 22 سبتمبر 1955 تمكنوا من غنم150 قطعة السلاح كما حصلوا على ذخيرة معتبرة قدرت حمولتها بعشرين بغلا [5].

---

(1) يوسف مناصرية، واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى، المرجع السابق، ص 44.

(2) قطعتين من نوع (24/ 29) وقطعتين من نوع لويس الانجليزي.

(3) مجلة أول نوفمبر، عدد 55/ سنة 1984، ص 12- 14.

(4) بوبكر حفظ الله، الدعم المادي للثورة الجزائرية واستراتيجية جيش التحرير الوطني الحربية بين 1954- 1956 في مجلة المصادر، عدد13، السداسي الأول.المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954. الجزائر. 2006، ص 241- 242.

(5) محمد الطاهر عزوي، شهرة معارك الجرف في السنة الثانية للثورة الجزائرية في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية ما آثر لثورة في الأوراس، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 130.

2) **المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني):**

تفسّر الكثير من الكتابات التاريخية مسألة ضعف انطلاق العمل المسلح بمنطقة الشمال القسنطيني بذلك التغيير المفاجئ الذي طرأ في صفوف الهيئة الأولى لقيادة أركان الثورة[1] إلاّ أن الباحث في هذه المسألة يلاحظ بأنها كانت تتعلق مباشرة بالظروف المستعجلة التي تمت من خلالها مباشرة العمل المسلح والتي لم تعط مختلف نواحي المنطقة الثانية الفرصة الكافية لتعبئة الرجال وجمع السلاح.

لم يكن ديدوش مراد الذي التحق بمنطقته ببضعة أيام فقط قبيل بداية الثورة من استدراك مكامن النقص والقصور في الاستعدادات للعمل المسلح في معظم نواحي المنطقة الثانية من القالة وعنابة شرقًا إلى ميلة وجيجل غربًا من الشريط الساحلي شمالاً ومشارف الصحراء جنوبًا[2] التي ميّزها بشكل عام الضعف الشديد في التسّلح والتنظيم والتجنيد في صفوف الأفواج الأولى التي تشكل منها جيش التحرير الوطني في الشمال القسنطيني كما بقيت عاصمة الإقليم قسنطينة بمعزل عن الانطلاقة في نوفمبر 1954 بسبب تراجع ممثليها الذين شاركوا في اجتماع لجنة الـ22 عن المبادرة بتفجير الثورة عقب خلافهم مع عناصر لجنة الخمسة.[3]

ودون الاستطراد في هذا الموضوع يمكن القول بأنه إذا كانت منطقة الأوراس قد عرفت نقصًا ملحوظًا من حيث السلاح والذخيرة فإنّ الوضع كان أكثر سوءًا في المنطقة الثانية وفي هذا الإطار يشير المجاهد الطاهر الزبيري بأن ناحية سوق أهراس شهدت أزمة حادة من حيث السلاح والذخيرة رغم جهود ومساعي

---

(1) لجنة الستة.

(2) علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز لمجلة أول نوفمبر عدد 112– 113 جانفي، فيفري 1990 .ص8. وأيضا، زبير بوشلاغم، حقائق وأضواء على عملية الإعداد للثورة في ناحية القالة مجلة أول نوفمبر عدد 143 – 1993، ص 22.

(3) للمزيد من التفاصيل حول ملابسات هذه القضية انظر: شهادة عبد السلام حباشي في جريدة الشروق اليومي– « لماذا اختلفت جماعة قسنطينة مع بوضياف، يوم 09 جوان 2003، ص 07.

باجي مختار لتدارك هذا الوضع[1] وعلى هذا الأساس أخذت العمليات العسكرية الأولى طابعًا هجوميا ركز على عنصر المفاجئة دون الدخول في المواجهة المباشرة مع العدو إلاّ في الحالات الاضطرارية التي لا مفر منها وفي هذا السياق انصبت جهود الأفواج المسلحة في المنطقة الثانية على البحث عن مصادر التموين بالسلاح وربط الاتصالات مع بقية الأفواج في النواحي الأخرى وهو نفس المنحنى الذي آلت إلى العمليات العسكرية الأولى[2] التي نفذها باجي مختار في ناحية سوق أهراس يوم 02 نوفمبر 1954، بعد تخريب جسر في عين سيمور ثم تلتها عملية منجم الناظور في 06 نوفمبر 1954 استهدفت حراس المنجم وسبعة منازل يقطنها فرنسيون وقد تمكن فوج باجي مختار من غنم ثمانية بنادق وسبع مائة خرطوشة ومبلغ قدر بـ 450 ألف فرنك قديم[3] .

وقد كانت العمليات العسكرية التي خاضتها الأفواج المسلحة في جبل سيدي أحمد ووادي بوكركر ومجموعة باجي مختار في سوق أهراس قد عبرت بعمق عن إصرار المجاهدين على خوض المعركة إذا كان لابد منها، بالرغم أن هذه المجموعات الثورية الأولى كانت تركز جهودها على السعي المتواصل لجمع المزيد من الأسلحة عن طريق الهجمات الخاطفة التي شنتها على منجم الونزة خلال شهر ديسمبر 1954 والانسحاب فيما بعد إلى المناطق الجبلية التي جعلت منها مركزا لها[4] .

---

(1) مقابلة شخصية لي معه على هامش الملتقى الوطني الأول حول إطارات الثورة التحريرية المنعقد بالمتحف الوطني للمجاهد أيام 3، 4، 5 نوفمبر 1997.

(2) رغم التحضيرات الجيدة في منطقة سوق أهراس إلاّ أنه لم تسجل أية عملية عسكرية ليلة أول نوفمبر 1954، انظر شهادة المجاهد بوبكر بن زينة لمجلة أول نوفمبر عدد 8 نوفمبر 1987، ص 23.

(3) علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز لمجلة أول نوفمبر عدد 213، جانفي، فيفري 1990، ص 38. وتجدر الإشارة إلى أنه على إثر هذه العملية أستشهد باجي مختار في معركة غير متكافئة بناحية مجازا الصفا يوم 18 نوفمبر 1954 بعد عمليات استهدفت خطوط السكة الحديدية بين المشروحة وعين تاحميمين.

(4) مجلة أول نوفمبر عدد 94- 95 سنة 1988، ص 79.

كما شهدت الناحية بعد استشهاد باجي مختار معارك أخرى تمكن المجاهدون بقيادة جبار عمر من الحصول على أسلحة متنوعة جلال معركة بوحمرة سنة 1955 ومن أهم هذه الأسلحة مدفع رشاش من نوع « 29، FM 24» وهو أول مدفع يتم الحصول عليه بالإضافة إلى ست بنادق وأربع رشاشات وجهازين للإرسال والاستقبال من صنع أمريكي[1].

واجهت الثورة منذ انطلاقتها في المنطقة الثانية عدة صعوبات عرقلت العمل العسكري الميداني في معظم النواحي، ولم يتمكن ديدوش مراد من تجاوزها خلال الفترة القصيرة التي استمر فيها على رأس قيادتها قبل سقوطه شهيدًا رفقة مجموعة من المجاهدين الروّاد في وادي بوكركر قرب دوار الصوادق يوم 18 جانفي 1955 [2] ومنذ هذا التاريخ بدأت المنطقة تتجه إلى الانخراط في العمل المسلح بشكل ملحوظ إلى جانب لأوراس والقبائل من خلال الدور الريادي الذي سوف يلعبه القائد زيرود يوسف نائب ديدوش وخليفته بعد شغور منصب قيادة المنطقة مع مطلع ربيع 1955 [3].

عرف النشاط الثوري مع مطلع ربيع 1955 مرحلة صعبة وضعت المنطقة الثانية على مفترق الطرق، حيث كان لزامًا على قيادتها البحث على مختلف الحلول والبدائل الممكنة لحسم الأمور وبعث النشاط الثوري بعد مرحلة الجمود التي عرفتها الانطلاقة ولم يكن الشغل الشاغل بالنسبة لزيرود يوسف سوى أمرين في غاية من الأهمية أولهما السلاح ثم التحاق الشعب بالثورة واحتضانه لها بكل قناعة والتزامولم يكن ذلك بالأمر الهيّن بل كان يتطلب الكثير من الاستعداد والحيطة والحذر حتى لا تكرر تجربة بوكركر.

---

(1) Zdaravko Pecar, Alger Témoignage d'un reporter Yougoslave sur la guerre d'Algérie, Entr - prise Nationale du Livre, Alger 1987, p34- 52.

(2) الزوبير بوشلاغم، زيغود يوسف في الذكرى الثلاثين لاستشهاده، مجلة أول نوفمبر العدد 78، سنة 1986، ص 36.

(3) Mohamed Teguia, l'Algerie en guerre (1954- 1962), Office des publication universitaires Alger , 1988, P 221- 222.

وانطلاقا من هذه المستجدات تبلورت عبقرية القيادة عند زيرود يوسف الذي شرع في التخطيط لهجومات 20 أوت 1955 التاريخية في الوقت الذي بدأت فيه القوات الفرنسية في اتجاه محاصرة منطقة الشمال القسنطيني بقيادة الجنرال ألارد «ALLARD» كما وضع العقيد ديكورنو مقر قيادته في الحروش بهدف خنق الثورة في المنطقة الثانية[1].

بدأت أولى العمليات العسكرية التي خطط لها زيرود للرد على العدو والتأكيد على استمرارية الثورة يوم 08 ماي 1955 تخليدًا لمجازر الـ 8 ماي 1945، حيث حاول القيام بمحاصرة مدينة القل ومنع وصول التموين إليها عن طريق البحر من خلال الهجوم على الثكنات وتخريب بعض المنشآت كالطرق والجسور. كما نجح مساعده بن طوبال في محاصرة مركز للمراقبة العسكرية في الميلية وفي نفس المنطقة تمّ أول هجوم على مركز قيادة دو كورنو.[2]

وعلى غرار العمليات السابقة قام زيرود بعمليات مماثلة لعمليات 8 ماي إحياءً لذكرى 05 جويلية ذكرى احتلال الجزائر أستهدف خلالها مراكز العدو ومنشآته العسكرية وقد تمكن من غنم عدد كبير من الأسلحة خصوصًا وأن الشغل الشاغل لقيادة المنطقة هو السلاح والتموين ودفع الشعب للالتحاق بصفوف الثورة.[3]

أما بالنسبة لعملية جمع السلاح يشير المجاهد علي كافي في مذكراته إلى أن زيرود ومساعديه شرعوا منذ شهر ماي في وضع خطة لجمع السلاح، وقد تميزت العملية بالتسابق مع العدو من أجل نزع السلاح من السكان أو إقناعهم بضرورة تسليمه إلى الثورة خصوصًا وأن ظاهرة امتلاك السلاح بالنسبة لسكان الريف كانت تمثل مظهرًا من مظاهر الرجولة وبالرغم من صعوبة هذه المهمة انطلقت أفواج من المجاهدين

---

(1) علي كافي، المصدر السابق، ص 77.

(2) Mohamed Teguia. Op.Cit, p221- 222.

(3) المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد زيرود يوسف، سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954-1962، دار هومة الجزائر 2001، ص 81.

ومعهم قوائم بأسماء ملاكي السلاح في القرى والمد اشر، حيث يطالبونهم بتسليم السلاح إما عن طواعية وإما بالضغط إن دعت الضرورة لذلك.

وقد كان لمناضلي حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية دورًا بارزًا في تسهيل عملية جمع السلاح من المواطنين، ثم كان الفضل للبعض منهم في تشكيل بنية جيش التحرير فيما بعد، ويضيف على كافي بأن الأسلحة التي تم جمعها خبئت في مراكز خاصة بالأسلحة والذخيرة بعيدًا عن عيون العدو وقد أعتمد المجاهدون في نقلها من مكان إلى آخر على البغال بمساعدة السكان باعتماد طرق ملفقة لإبعاد شكوك العدو[1].

وحول عملية التحضير للهجومات 20 أوت 1955 يذكر المجاهد عمارة بوقلاز بأنه حضر رفقة المجاهد علاوة بشايرية اجتماعا في تمالوس[2]جمع قيادة المنطقة الثانية من أجل المشاركة في عملية تحضير هجومات 20 أوت 1955 رفقة القائد زيرود يوسف وقد كان من أهم المسائل التي ناقشها هذا الاجتماع مسألة التموين والتسليح وأسباب تأخر العمل المسلح نواحي القالة.[3]

ويمكن للباحث في هذا السّياق أن يتساءل عن خلفية العلاقة وطبيعتها بين قيادةالمنطقة الثانية(زيرود يوسف) والبعثة الخارجية التي كان على رأسها بن بلة؟ ومهما يكن من أمر فإنّ زيرود كان يحاول دائمًا عدم إثارة هذا الموضوع وتحفيز المجاهدين للحصول على السلاح من الداخل مخاطبًا عمارة بوقلاز بخصوص مسألة التسليح قائلاً: «إن سلاحكم يوجد على كتف عدوكم وحذارٍ من الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا ....»[4].

(1) علي كافي، المصدر السابق، ص 78– 80.

(2) تقع تمالوسبضواحي سكيكدة

(3) علي العياشي، المرجع السابق، ص 12.

(4) عثمان الطاهر عليه، العقيد عمارة بوقلاز نبض القاعدة الشرقية، يتحدث جريدة السلام يوم 02 نوفمبر 1991، ص 7، 8.

تحمل زيرود يوسف أعباء الوضعية الصعبة التي عرفتها المنطقة بعد استشهاد ديدوش مراد، بمفرده حيث لم يمر وقت طويل حتى نجح في التقارب والتنسيق مع قيادة المنطقة الأولي (الأوراس) التي عُيّن على رأسها خلال هذه المرحلة القائد شيحاني بشير، بعد إلقاء القبض على بن بولعيد في بن قردان عندما كان متجهًا إلى ليبيا في مهمة جلب السلاح خلال شهر فيفري 1955، وقد انتهت تلك الجهود بإبرام اتفاق خلال اجتماع عين القلعة يوم 14 أوت 1954 عرض فيه زيرود يوسف الحصول على العتاد من قيادة المنطقة الأولى مقابل تنازله على ناحية سوق أهراس[1].

وقد تبين فيما بعد أن الحاجة الملحة إلى السلاح هي التي دفعت زيرود إلى ذلك الاتفاق حيث كان مصرُا على القيام بهجومات شاملة وخاطفة على القوات الفرنسية في كامل تراب المنطقة الثانية بهدف بعث النشاط الثوري فيها وفك الحصار والضغط المضروب على قلعة الثورة في الأوراس التي تحملت العبء الأكبر في عامها الأول.[2]

لقد شكلت هجومات 20 أوت 1955 بقيادة زيرود ومساعده لخضر بن طوبال منعطفًا حاسما في مسار العمل الثوري بشكل عام بالنظر إلى ما حققته من مكاسب في مسار العمل الثوري ومن مكاسب سياسية وعسكرية ودبلوماسية على المستويين الداخلي والخارجي[3] ومما لاشك فيه أيضًا أن الإقدام على تلك العمليات والتخطيط لها لم يكن بنية النزوع نحو المغامرة وإنما كان يعبر بعمق عن الرغبة في التحرير وفك العزلة عن المنطقة والشعور بالمسؤولية التاريخية

(1)Jacques Du chemin, histoire du FLN, Ed: de table ronde, Paris 1962, P100.

(2)شهادة المجاهد عمار بن عودة في الملتقى الأول حول خطي شال وموريس ولاية الطارف، أيام 20- 21- 22 فيفري 1998 (شريط سمعي بصري رقم(02). بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(3) كانت تكلفة تلك الهجومات باهضة فيما بعد بفعل ردود الفعل الاستعمارية القمعية التي تعرض لها سكان الريف في مختلف مناطق الشمال القسنطيني ويعترف بن طوبال بذلك قائلا بأن التضحيات في صفوف الجزائريين كانت باهضة جدًا على إثر تلك الهجومات انظر ص 207.

التي اقتضت ضرورة العمل على فك الحصار العسكري المضروب على الأوراس بالإضافة إلى ضرورة أخرى فرضتها الحاجة الماسة للسلاح طبقًا للمبدأ الذي اقتنع به زيرود وطالما كان يحث عليه رجاله قائلاً « سلاحكم فوق أكتاف عدوكم » حتى يحفزهم على جمع المزيد من الأسلحة والذخيرة لبعث النشاط الثوري وتجاوز حالة الركود التي ميزت المنطقة لأشهر عدة[1].

كما قامت قيادة الثورة في المنطقة الثانية بنشاط كبير في عملية تشجيع الفارين من الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي حيث أقنعتهم بفكرة ضرورة الفرار من الثكنات والمراكز الفرنسية وفي نفس الوقت اشترطت أن يكون الفرار خارج إطار إجازة المجند لأن فراره يعتبر بدون فائدة مادام يكون مجردًا من أسلحته وذخيرته وعلى هذا الأساس كان لزامًا على المجند خلال عملية هروبه أن يكون حاملاً سلاحه وذخيرته إضافة إلى نصيبه من القنابل اليدوية التي منحت له من طرف قيادة الجيش الفرنسي.

إلاّ أنه مع مرور الوقت تفطنت الإدارة الفرنسية لهذا النوع من العمليات مع أواخر سنة 1955، الأمر الذي دفع بها في نفس الإطار إلى تشديد المراقبة على مخازن الأسلحة والذخيرة في الثكنات والمراكز التابعة للجيش الفرنسي وهذا السياق يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى عملية فرار كتيبة من الجنود والضباط الجزائريين بقيادة كل من محمد عواشرية وعبد الرحمن بن سالم من مركز البطيحة في 6 مارس 1956[2] بعد أن تمكنوا من تصفية الضباط والجنود الفرنسيين الذين كانوا معهم، وقد بلغ عدد الفارين حوالي 106 مجاهدًا، وتم الاستيلاء على حوالي 200 قطعة سلاح من نوع قارة و130 قطعة سلاح من طوموسون و70 مسدسا

---

(1) Le Monde N° 3298 – 01/09/1955, P 3.

وانظر أيضا: محمد حربي جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 114، وأيضا خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 264.

(2)البطيحة ثكنة تقع في بلدية الحنانشة وتبعد حوالي سبعة كلم بسوق أهراس.

و06 مدافع هاون عيار 80 ملم و12 مدفعًا رشاشًا و09 مدافع بازوكا و10 صناديق من القذائف و40 ألف خرطوشة و08 أجهزة إرسال وقد نقلت هذه الأسلحة والذخيرة على ظهور البغال والجدير بالذكر أن هذا النوع من العمليات انتشر بعد ذلك في كامل التراب الوطني وهو ما دفع بالإدارة العسكرية الفرنسية إلى أبعاد الجنود الجزائريين من الجزائر إلى أوربا وتعويضهم بجنود فرنسيين[1].

3) المنطقة الثالثة(القبائل):

شكلت المنطقة الثالثة المعقل الثاني من حيث الأهمية التنظيمية والعسكرية بعد منطقة الأوراس التي كانت أكثر مناطق الثورة عدة وعددًا عشية الانطلاقة وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن القيادة المحلية دخلت ساحة العمل الميداني مع بداية سنة 1955 وفي ربيع نفس السنة انتشرت أفواج شبه مسلحة تابعة لجيش التحرير الوطني في هذه المنطقة باتجاه الغرب بقيادة عمر أو عمران ونحو الجنوب أين يقع إقليم بوسعادة والجلفة بقيادة علي ملاح[2].

وقد تمكن مجاهدو المنطقة بين سنتي 1954 و1955 من الحصول على أسلحة متنوعة داخليا وبطرق مختلف وقد ارتكزت إستراتيجية قيادة المنطقة(كريم بلقاسم- عمر أوعمران) أساسا على تسليح المجاهدين من خلال الكمائن والهجومات على دوريات العدو ومراكزه العسكرية[3] بالإضافة إلى الأسلحة التي «أهدتها» الإدارة الاستعمارية لعدد كبير من الجزائريين ودفعت بهم لضرب الثورة واختراقها من الداخل في سياق مؤامرة دبرها لاكوست وشركائه.

---

(1) إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 109- 112، وفي نفسالسياق يشير المجاهد عبد الحميد عواديبأنه سجل التحاق عدد كبير من الجزائريين الذين كانوا ضمن صفوف الجيش الفرنسي بالثورة ومعهم أسلحتهم ونذكر منهم على سبيل المثال بالريق يونس وبالريق الهادي، وحركاتي عمر ومحامدية محمود وزويتة السعيد وجيلالي محمد وفطايمية السعيد. انظر عبد الجميع عوادي: المصدر السابق، 46- 47.

(2) محمد حربي، المصدر السابق، ص 114.

(3) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 177.

وإذا كانت قيادة الثورة في المنطقة الثانية قد اعتمدت على عمليات الفرار من الجيش الفرنسي كتكتيك عسكري لجمع الأسلحة والذخيرة التي شكلت أهم مصدر داخلي بالنسبة للثوار في نظر زيرود ورفقائه فإنّ الأمر كان بأسلوبا آخر في المنطقة الثالثة التي نجحت في إفشال عملية «العصفور الأزرق» وغنم الكثير من الأسلحة والذخيرة دون أي عناء.

ويمكن رصد جهود قيادة المنطقة في البحث عن مصادر السلاح الداخلية انطلاقا مما قاله كريم بلقاسم للمجاهدين الذين جمعهم له مساعده علي زعموم في إغيل أيمولن بعد مدة قصيرة من انطلاق الثورة « ... جئتم للثورة عن اختيار واقتناع وإدراك وقبلتم أن تغادروا وجميع عائلاتكم وأعمالكم، وأعاهدكم بأننا سنحرر البلاد إنه عمل لا رجعة فيه... إنني أعلم بأنّ هناك حاجة تشغلكم. وعدناكم بالأسلحة، ولكنها لا توجد هنا إنها حقيقة.... إن الأسلحة يمكن أن تكون قد حجزت في الطريق في بعض الأماكن من طرف قوات العدو وهي في طريقها إلينا وأمامنا جيش عسكري قوي يزّود باستمرار بالعتاد، ونحن لا نملك شيئًا فماذا نفعل؟ قولوا أنتم البعض يحارب بأسلحة متوسطة أحسن منا وبإرادة لا تحدو في بعض ثورات التحرير هناك بندقية واحدة لأثني عشر رجلاً يربطونها بحبل ويحارب بها الواحد يسقط فيسحبها آخر بالحبل ليحارب بها، وهكذا فكروا جيدًا وبإمكانكم أن تفكروا فينا نحن رؤساء كم الذين وعدناكم بالأسلحة ونحن هنا معكم وبينكم ومن جملتكم في الجبل ونخوض معًا وجميعًا الحرب بالأسلحة التي لدينا والتي سوف نغنمها من العدو، وقلت لكم أنها التضحية الكاملة وإلى النهاية، سنضحي حتى نغنم الأسلحة في الجبهة...»[1]

بدأت جهود قيادة المنطقة الثالثة في عملية جمع السلاح منذ الانطلاقة في أول نوفمبر 1954 وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن لجنة الستة في اجتماعها الأخير «ببوانت بيسكاد»، درست مسألة التسليح بعد تحديد الأهداف التي

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ج2، ط2، منشورات والمتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1926، ص 129– 130.

ينبغي مهاجمتها في أول نوفمبر وفي نفس الوقت قررت بأن الأسلحة التي ستغنم من ثكنة بيزو في البليدة وثكنة بوفاريك سوف تقسّم مع أقرب منطقة الأمر الذي يفسر وجود مجموعة من مجاهدي المنطقة الثالثة (القبائل) أشرف على قيادتهم عمر أو عمران بنفسه للقيام بعدة عمليات نواحي البليدة وضواحي الجزائر العاصمة لمساعدة المنطقة الرابعة وإنجاح عملية الانطلاقة من جهة وغنم الأسلحة من جهة أخرى[1].

وفي نفس الوقت كلف كريم بلقاسم عميروش آيت حمودة بمهمة سحب كل الأسلحة الموجودة لدى الشعب في القرى والمد اشر لتسليح المجاهدين والعمل على انتزاع الأسلحة والذخيرة بكل الطرق والوسائل من قوات العدو بعد أن عينه مسؤولا على منطقة حوض وادي الصومام الممتدة من البويرة إلى بجاية[2]

وتذهب بعض الدراسات إلى أنّ العمليات العسكرية في هذه المنطقةلم تبدأ إلاّ في ربيع 1955 في شكل كمائن نصبت خصيصًا للحصول على الأسلحة بالإضافة إلى أن نشاطات المجاهدين تركزّت أساسًا على إعدام الخونة وحراس الغابات و » القُيّاد« المقربين من الإدارة الاستعمارية وكلما أعدم خائن استفاد مجاهد من سلاحه[3].

وفي مقابل ذلك كان لزامًا على مجاهدي المنطقة في نفس الوقت مجابهة فلول حركة بلونيس التي اتخذت من المنطقة مرتعًا خصبا لنشاطها قبل تحركها نحو الجنوب .

وعند هذا المقام لابد من الإشارة إلى موضوع جد هام ارتبطت حيثياته بروبير لاكوست يندرج ضمن الإستراتجية الفرنسية في مواجهة الثورة لارتباطه المباشر بصلب هذه الدراسة وكما هو معروف أن الساسة والعسكريين الفرنسيين حاولوا دائما بشتى الطرق والوسائل اختراق الثورة والقضاء عليها بدءًا بإعلان حالة

(1) شهادة المناضل المرحوم رابح بطاط في؛ محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 80.
(2) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 131.
(3) محمد العربي الزبيرى، تاريخ الجزائر المعاصر (ج2) منشورات إتحاد الكتاب العرب دمشق 1999، ص 32.

الطوارئ، وتشكيل وحدات الميليشيا الأولى من المستوطنين الأوروبيين ثم زيادة القوات العسكرية بالجزائر بدعمه بسلاح الطيران والبحرية[1].

وقد أعتبر روبير لاكوست أشهر من نار على علم في البحث عن كافة السبل والوسائل التي تعنيه في القضاء على الثورة عسكريًا، ومن بين أهم الوسائل التي اهتدى إليها لاكوست مشروع سري شرع في إعداده من قبل جاك سوستال عرف في تاريخ "حرب الجزائر" بعملية "الطائر الأزرق" أو "العصفور الأزرق" التي وقعت فصولها في المنطقة الثالثة[2].

اعتمد المشروع على فكرة تسليح عدد من الجزائريين الموالين لفرنسا من أجل إرسالهم إلى الجبال للانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني بأسلحتهم بصفة الفرار من السلطات الاستعمارية والهدف من كل ذلك تصفية قادة الجبهة والقضاء على الثورة واختار لاكوست من أجل نجاح مؤامرته ثلاث شخصيات اعتقدت إدارة لاكوست بأنهم من أوفياء عملائها وهم أحمد زيدات، والطاهر عشيش ومحمد يازورن، وكلفم بتجنيد مجموعات تتشكل من 15 إلى 20 شخصا من الموالين لفرنسا ثم تسليحهم تحت إشراف إدارة تتكون من ضباط فرنسيين لمحاربة قوات جيش التحرير الوطني[3].

وعلى هذا الأساس شرع هؤلاء المناضلون في تنفيذ المهمة التي كلفوا بها واتصلوا سرًا بقيادة الثورة في المنطقة الثالثة التي كان على رأسها كل من كريم بلقاسم ومحمدي سعيد وأخبروهم بأهداف مخطط لاكوست ونواياه لذلك لم يتأخر كريم وكلفهم مباشرة بتلبية طلب الولاية العامة على أن تقوم الجبهة باختيار وتعيين

(1) تشير الإحصائيات الفرنسية إلى أن الحكومة العامة طلبت مضاعفة تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر حيث كان عدد 550 ألف جندي غيران الاليزيه قرر رفع التعداد إلى 80 ألف في جانفي 1955 ليرتفع إلى أكثر من 150 ألف جندي بعد هجومات 20 أوت 1955 ويبلغ أكثر من 220 ألف في ربيع 1956. انظر:

Philippe tripior l'Autopsie de la guerre d'Algérie .Act France enpire, Paris 1972, P75- 76.

(2) خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص 307.

(3) كيف اهتدى روبير لاكوست إلى تسليح الثوار في صحيفة المجاهد، عدد 03 (دون تاريخ) ج1، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 137.

هؤلاء الجنود سرًا[1] وفي ظرف قياسي تم تجنيد وتسليح العديد من المجاهدين وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عبد الحفيظ أمقران بأن قيادة الثورة كانت على ثقة تامة بالعناصر الثورية المخلصة ولذلك طلبت منهم مواصلة الطريق والتظاهر بالوفاء، وهكذا ظلوا على اتصال بالأوساط الاستعمارية التي ظلت تسلحهم واستمرت المؤامرة ما يقرب السعة أشهر إلى أن وصل عدد المسلحين بهذه الطريقة إلى ما يزيد عن 360 شخصا. أما السلاح فقد بلغ ما يزيد عن 400 قطعة بالإضافة إلى اللباس والمال الكثير، قدمته خزينة الاستعمار لجيش التحرير الوطني دون أن تتفطن لذلك[2].

وقبل أن تتفطن الإدارة الاستعمارية إلى هذه العملية فر هؤلاء المسلحون بأسلحتهم والتحقوا كلهم بصفوف المجاهدين في المنطقة الثالثة بعد أن كشفت قيادة الثورة عن تفاصيل الخطة عقب مؤتمر الصومام في الفاتح من سبتمبر عندما أعطيت الأوامر إلى جميع الذين شاركوا في عملية الطير الأزرق بالقيام في ليلة واحدة بهجوم على مراكز العدو التي كانوا على اتصال دائم بها ثم الالتحاق بسلاحهم وعتادهم بصفوف جيش التحرير الوطني[3]، الأمر الذي ساعد المجاهدين فيما بعد للحصول على الكثير من السلاح عقب هذه العملية التي عرفت عند العسكريين الفرنسيين بالطائر الأزرق[4].

3) المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها) :

لم يكن صدى العمليات الأولى ليلة أول نوفمبر 1954 في المنطقة الرابعة منسجما مع المكانة التي تمتعت بها قبيل اندلاع الثورة، وسرعان ما كشف ذلك الأمر عن وجود مكامن ضعف كثيرة اعترت العمل الثوري عند بدايته.

(1) المصدر نفسه، ص 137.
(2) خليفة الجنيدي، المرجع السابق، ص 308.
(3) خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 309، يحي بوعزيز المرجع السابق، ص 219 وقد أحصت صحيفة المجاهد عدد الأسلحة بأكثر من 28 رشاش خفيفًا وحوالي 235 بندقية حربية. للمزيد التفاصيل انظر قائمة أسماء والمجاهدين الذين سلحهم لاكوسط، في صحيف المجاهد، المصدر السابق، ص 139- 144.
(4) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 76.

لقد ركزت قيادة الثورة في المنطقة الرابعة خلال العمليات الأولى على مهاجمة الثكنات والمراكز العسكرية الفرنسية بغرض الحصول على الأسلحة والذخيرة، وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى العمليتين العسكريتين اللتين استهدفتا ثكنة بيزو بالبليدة وثكنة بوعمروس ببوفاريك التي تكلفا بمهمة الهجوم عليها كل من سويداني بوجمعة وعمر أوعمران على رأس مجموعة من مجاهدي المنطقتين الرابعة والثالثة بعد الاتصال بسعيد بن طوبال[1] الذي كان جنديًا برتبة رقيب في صفوف الجيش الفرنسي، حيث عرض خدماته على المجاهدين ومساعدتهم على الدخول إلى الثكنة والاستحواذ على ما فيها من أسلحة وقد تمكن المجاهدون من اقتحام الثكنة غير أن أحد الحراس انتبه بعد سماع دوي تفجيرات قام بها فوج آخر في بوفاريك بتعاونية الخضر والفواكه قبل الموعد المتفق عليه بدقائق قليلة الأمر الذي حال تحقيق الأهداف المرجوّة.[2]

وفي جنوب الأطلس البليدي على طول المنطقة الممتدة من جبال التيطري غرب مدينة المدية إلى نواحي باليسترو(الأخضرية) تمكن المجاهد الطيب بوقاسمي المدعو الجغلالي بعد أن كلف بمهمة الإشراف على تنظيمها سياسيًا وعسكريًا، من إرساء قواعد العمل الثوري بها وشكّل مجموعة من الأفواج المسلحة تراوح عدد أفراد الفوج الواحد من سبعة إلى ثمانية أفراد كما تمكن خلال سنتي 1954- 1955 من جمع ما يقارب 600 بندقية وكميّات من الذخيرة[3].

---

(1) شقيق لخضربن طوبال.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، الطريق إلى نوفمبر، المقاومة الوطنية والحركات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954، المجلد الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981، ص 320، وانظر أيضًا: محمد بوحموم، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية الرابعة التاريخية (1956- 1962) أطروحة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر 2004، 2005، ص 28- 29، وانظر أيضًا، نظيرة شتوان، تحضير الثورة وانطلاقها في المنطقة الرابعة، المرجع السابق، ص 227- 228، وأيضا نظيرة شتوان، الثورة الجزائرية (1954-1962) الولاية الرابعة نموذجا، المرجع السابق، ص 70

(3) محمد بوحموم، المرجع السابق، ص 33.

كما شهدت المنطقة الرابعة من جهة أخرى انبعاث النشاط الثوري بظهور مجموعات مسلحة عبر المناطق الجبلية الواقعة على نطاقها الجغرافي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تشكّل أول مجموعةفي منطقة الأخضرية(الناحية الأولى من المنطقة الرابعة)على يد سي الأخضر(رابح المقراني)في شهر مارس 1955 وقد ضمت في صفوفها 15 مجاهدًا أشهر قليلة على إطلاق سراحه رابح أزراري المدعو(عز الدين) الذي التحق بها بعد قيامه بعمل تخريبي في مصنع لسباكة المعادن وقد سجلت أول عملية عسكرية لهذه المجموعة في شهر ماي 1955 حيث تم الهجوم على مركز لابرين العسكري بجباحية حاليًا واستطاع أفراد المجموعة غنم أسلحة حربية بديلة لبنادق الصيد التي كانت معهم خلال عملية الهجوم[1].

تدعمّت مجموعة سي لخضر عقب تطور عمليات فرار المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي والتحاقهم بصفوف المجاهدين بأسلحتهم وذخيرتهم كما فعل علي(مصطفى) خوجة عندما فرّ من ثكنة عسكرية ببلكور في شهر أكتوبر 1955 حاملاً معه ما يكفي لتسليح 16 مجاهدًا[2].

5) المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني):

حاولت قيادة المنطقة الخامسة تغطية مظاهر العجز المادي الذي عرفته مرحلة التحضير لانطلاق الثورة بعد فشل جهود بن مهيدي وبوضياف لإدخال شحنة السلاح من الريف التي كان قد وعدهم بها عبد الكبير الفاسي باستهداف أهم

---

(1) عائشة حسيني، الثورة بالمنطقة الأولى من الولاية الرابعة (1954 – 1958)رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعةالجزائر سنة 2001– 2002 ص 35– 37 وانظر أيضا :

Mohamed teguia, l’armée de Liberation nationale en wilaya 4, ED Gasbah, Alger, 2002, P25.

(2) قدر محمد، تقية كمية الأسلحة التي التحق بها علي خوجة إلى صفوف الثورة ب06 بنادق و10 بنادق من نوع رشاش (49 MAT) وكذلك 4000 خرطوشة : انظر:

Mohamed teguia,Op. Cit P26. .

وأيضًا عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 279: وأيضًا

J.C Jauffert, Soldats en Algérie (1954 – 1962) ed : Autrement collection Memoires n 59/60- Paris 2000 p110.

المراكز العسكرية الفرنسية ومخازن الأسلحة التابعة لها خلال عمليات أول نوفمبر 1954 رغم فشل منفّذيها في تحقيق أهدافهم في الحصول على السلاح والذخيرة.

وانطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة يمكن القول بأن أهداف تلك العمليات لم تضبط بدقة من طرف القيادة المحلية للمنطقة الخامسة حيث تركت الحرية لكل مسؤول انطلاقا مما يحوزه من إمكانيات شريطة أن تكون تلك العمليات مثيرة للاهتمام من جهة وفعالة من جهة أخرى، فحرق مزرعة ومخزن أبسط من مهاجمة ثكنة عسكرية أو وحدة للدرك، ومع ذلك فإنّ تضافر العمليات في المجالين سيؤدي حتما إلى اغتنام بعض الأسلحة ومفاجأة الرأي العام وكذا الإدارة الاستعمارية[1].

ومن أهم العمليات التي سجلت في هذا السياق عملية الهجوم على ثكنة "إكمول" «Eckmühl» في مدينة وهران من طرف فوج من المجاهدين بقيادة كل من بن بلة وزبانة بمساعدة أحد الجنود الجزائريين المتعاونين معهم من داخل الثكنة قصد الحصول على الأسلحة والذخيرة، كما تقرر في نفس الإطار القيام بعملية مماثلة استهدفت ثكنة عسكرية بطفراوي، كما قام أحمد زبانة على رأس فوج أخر من المجاهدين بالهجوم على دار حرّاس الغابات في حمام بوحجر وتحديدًا بالمكان المسمى قلته الماء «la mare d'eau» بين سيق ووهران حيث كان يعتقد وجود بعض قطع الأسلحة، إلاّ أن تلك المحاولات انتهت بالفشل[2].

أما بن عبد المالك رمضان فقد قرر لديه بمنطقة الظهرة منح الأولوية للحصول على السلاح ومن ثمّ قرر الهجوم على وحدة الدرك الفرنسي في سيدي علي والبلدية المختلطة "لكسان" «Cas saigne» بمستغانم[3].

---

(1) Omar carlier, Opcit, P12- 13.

(2) Omar carlier, Opcit, P13.

وأيضا: محمد قنطاري، تحضير أرضية تفجير الثورة في غرب الوطن في مجلة الذاكرة، عدد 05 المتحف الوطني للمجاهد 1998، ص 43.

(3) Omar carlier, Opcit, 13

إن ما يمكن قوله بخصوص هذه المخططات الأولى أنها كانت طموحة وجريئة غير أن قلة العدة (السلاح) والعدد(الرجال) قزمت نتائج العمليات إلى شيء لا يكاد يذكر[1] كما أن وقْعها على الثوار كان وخيما في تلك الجهة، حيث فقد التنظيم الثوري عددًا معتبرًا من إطاراته الأوائل، فهناك ثلاثة رجال من أصل القادة السنة (06) المبادرين بتشكيل خلايا النشاط المسلح غادروا ساحة المعركة إلى الأبد منذ اليوم الأول من شهر نوفمبر 1954 [2] بل الأكثر من ذلك فإنّ نواة القيادة في الغرب الجزائري ستضطر للتقاعد الإجباري والتحق على إثر ذلك عبد الحفيظ بوصوف بالمغرب الأقصى حيث كان بن مهيدي يحاول ربط الاتصال مع نشطاء الحركة الوطنية في المغرب في سبيل الحصول على السلاح التي وعدوا بها بوضياف قبل الانطلاقة وبذلك مثل ما وقع في الجزائر تم حل جميع خلايا النشاط المسلح في منطقة وهران عشية الفاتح نوفمبر 1954.

في جو من اللاتكافؤ عرف النشاط الثوري في المنطقة الخامسة الكثير من الصعوبات والعوائق، الأمر الذي دفع بقائدها محمد العربي بن مهيدي إلى التفكير في كافة الحلول والبدائل الممكنة التي من شأنها تعزيز الموقف العسكري من خلال توفير الشروط المادية والمعنوية وقد أدرك بن مهيدي بأن منطقته تواجه ضغطًا استعماريًا كان فوق طاقتها على الصمود لمدة طويلة لذلك توجه إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثا عن سبل لجمع السلاح وتنظيم عملية عبور

---

(1) لم يلحق بعمالة وهران نتيجة ذلك ما يستحق القول وكل ما في الأمر هو تهويل إعلامي أحدثته الصحافة المكتوبة بعد يومين من ذلك، حيث ضخمت الأحداث أكثر مما تستحق في دوائر تلمسان وعين تموشنت وبلعباس ومعسكر على الرغم أن تلك العمليات قد اقتصرت على حرق المزارع لا أكثر. انظر:

Omar carlier,Opcit, 14.

(2) أستشهد بن عبد المالك رمضان يوم 04 نوفمبر، أما زبانة الذي أصيب بجراح خطيرة ثم توقيفه يوم 08 نوفمبر وسيكون أول جزائري يحكـم (عليه بالإعدام في جوان 1956) أما فرطاس محمد انعزل واهتم بشؤونه الخاصة بعيدًا عن العمل الثوري، انظر:

Omar Garlier, Op.Cit,p13.

القوافل السلاح عبر المسار المرسوم والرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان[1].

وعن الإمكانيات المادية (الأسلحة) التي كانت بحوزة المجاهدين بالمنطقة الخامسة فقد كانت ضعيفة للغاية عند الانطلاقة استنادًا إلى شهادات محمد بوضياف والحاج بن علاّ[2] ويؤكد هذا الطرح المجاهد عبد الحفيظ بوصوف في حديث له مع صحيفة لوبسار فاتور نشرت نصه الكامل جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني مشيرًا في نفس الوقت إلى أهم مصدر للسلاح بالنسبّة للمجاهدين قائلا: «في بداية الثورة لم تكن لدينا إلاّ وسائل محدودة جدًا، وخصوصًا في ولاية هران حيث كنت موجودًا وأهم الأسلحة كانت هي تلك التي نغنمهامن العدو ويجب أن أعترف بأن العدو قدّم لنا إعانات كثيرة بهذا الصدد، وذات يوم تفتق ذهن الوالي الفرنسي لامبير عن فكرة رائعة هي توزيع الأسلحة على السكان حتى يدافعوا بأنفسهم ضد "الثوار".

وأقبل المسؤولون المحليون لجبهة التحرير الوطني يسألوننا هل يقبلون هذه الأسلحة أم لا؟ فأبديت موافقتي ووزعت السلطات العسكرية على كل رجل بندقية وحربة ومائة خرطوشة وبهذه الصورة تزودنا بعشرة ألاف بندقية، ولكن لم تكن لدينا الذخيرة التي تتلاءم مع نوعية تلك الأسلحة ولذلك عندما انتبه الوالي العام لامبير إلى عدم جدوى هذا الأسلوب وطلب استرجاع الأسلحة، أرجعنا له البعض منها...»[3].

---

(1) سوف نركز على جهود بن مهيدي في عملية إدخال السلاح من المغرب إلى الجزائر في إطار أهم المشاريع الخارجية لتمويل الثورة بالسلاح (1954– 1956) فيما بعد.

(2) محمد عباس ثوار عظماء، المرجع السابق، 27 ص وأيضا: محمد عباس، فرسان الحرية (شهادات تاريخية)، المرجع السابق، ص 54.

(3) النص الكامل لحديث الأخ بوصوف في جريدة المجاهد، عدد 28 الخميس 28–08–1958 طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ج1، ص 400– 401.

والجدير بالذكر أن مشكل السلاح سيظل مطروحًا طوال السنوات الأولى من الثورة تقريبًا ولم يكن علي بن مهيدي سوى الاعتماد على عبد الحفيظ بوصوف الذي وجد فيه نائبا توفرت فيه كل شروط القائد، وقد تمكن هذا الأخير بفضل حركته من بذل جهود كبيرة لإعادة تنظيم المنطقة وتوفير الوسائل المادية والبشرية التي منحت لها بتسجيل انطلاقة جديدة بمناسبة العيد الأول لميلاد الثورة التحريرية[1].

لقد أسهمت مجموعة من الظروف والمعطيات الخارجية في تحسين الوضع العسكري الداخلي للمنطقة الخامسة الأمر الذي دعم أهليتها وجاهزيتها لتتجاوز مرحلة الركود والتقاعد الإجباري الذي شهدته بعيد الانطلاقة[2]، فبعد أن كللت جهود بن مهيدي باستلام أول شحنة سلاح عن طريق الواجهة البحرية على متن اليخت الملكة «دينا» في منطقة الناظور المغربية مع مطلع شهر أفريل 1955 [3] فتحت المنطقة الخامسة جبهة جديدة بالتنسيق مع جيش التحرير المراكشي الذي بدأ عمله في منطقة الريف[4] حيث قامت فرق جيش التحرير الوطني بشن هجومات شاملة على كامل المراكز والثكنات العسكرية الفرنسية، ومزارع كبار المعمرين الأوربيين في مدن الغرب الجزائري كوهران وتلمسان ومغنية وندرومة والغزوات وسبدو[5]. في الفاتح من شهر أكتوبر 1955، استجابة للرسالة الإعلامية التي

(1) المتحف الوطني للمجاهد الشهيد محمد العربي بن مهيدي سلسلة رموز الثورة الجزائرية 1954– 1962 – دار هومة الجزائر 2002، ص 119 – 123. :وأيضا محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 35 وأيضا محمد عباس ثوار عظماء المرجع السابق، ص 80.

(2) تذهب بعض الروايات التاريخية إلى أن توقف العمل المسلح في الجهة الغربية كان بأمر من القيادة العليا للمنطقة، وقد أثر ذلك على حالة المجاهدين ويفسر المجاهد أحمد وهراني سبب هذا التوقف إلى محاولة تخفيض نشاط العدو بالغرب لتسهيل عملية تمرير السلاح عبر المناطق الحدودية وتوجيهه نحو المناطق الأخرى، انظر الزوبير بوشلاغم، إشكالية الاتصال في بدايات الثورة (لقاء مع المجاهد أحمد وهراني)، مجلة أول نوفمبر، عدد 87 1987، ص 10– 11.

(3) فتحي الديب، المرجع السابق، ص 25.

(4) محمد حربي .جبهة التحرير الأسطورة والواقع .المصدر السابق.ص115.

(5) أحدثت تلك العمليات التي وقعت في هذه المناطق مفاجأة للمستعمر حيث كانت تعتبر المنطقة الوحيدة التي بقيت حتى تلك الفترة توصف بأنها « هادئة تماما» في تقارير الإدارة الفرنسية، انظر أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954– 1962)، ط1، دار التنوير الجزائر، 2008، ص 76.

بعث بها زيرود يوسف من الشمال القسنطيني عقب هجومات 20 أوت 1955 إلى كافة المناطق الأخرى على أن الثورة مستمرة ويجب أن تكون شاملة[1].

وقد تمكن رفقاء بن مهيدي خلال هذه الهجومات من إلحاق خسائر كبيرة في صفوف العدو بالإضافة إلى غنم كمية كبير من الأسلحة وقد أوضحت المذكرة التي بعث بها ممثلو جيش تحرير المغرب العربي إلى جمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية نتائج عمليات المجاهدين في المنطقة الخامسة من الفاتح أكتوبر 1955 إلى 30 ديسمبر 1955 كما أحصت في نفس الوقت حجم الأسلحة التي حصل عليها المجاهدون وقد تمثلت فيما يلي:

- 52 جنديًّا فروا والتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني بكامل معداتهم.
- 60 بندقية.
- 07 بنادق رشاشة.
- 200 بندقية صيد.
- 20 مسدس
- 03 أجهزة لاسلكية[2]

وحول نفس الموضوع يذكر المجاهد لطفي في استعراض شامل أطوار الثورة ومنجزاتها في القطاع الوهراني بأن الفاتح من أكتوبر 1955 هو اليوم الذي بدأت فيه العمليات المسلحة في منطقة وهران التي كانت تشمل وقتذاك النواحي الواقعة بين ندرومة، الغزوات، وتلمسان، وسبدو وجهة مغنية، وقد رد الاستعمار على نشاط الثوار بتسليح قدماء المحاربين وعددهم 700 شخص الذين دفعتهم قيادة الثورة عن قصد إلى التجنيد في الجيش الفرنسي بنية الحصول على السلاح وبهذه

(1) محمد لحسن أزعيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (م. ولكتاب) الجزائر 1989 ص 100.

(2) للمزيد من التفاصيل حول النتائج العامة لهذه العمليات بالنسبة للطرفين انظر التفاصيل في مضمون نص المذكرة المشار إليها أعلاه. في فتحي الديب، المصدر السابق، ص 150- 163.

الطريقة تمكّن المجاهدون من الحصول على حوالي 700 قطعة سلاح، وقد كان العتاد يتزايد مما يحصل عليه في المعارك من أسلحة وذخيرة من طرف العدو[1]

ومع مطلع سنة 1956 رجح التنظيم الثوري في المنطقة الخامسة كفة الميزان الحربي لصالحه بعد أن لجأ والي عمالة وهران إلى محاصرة المنطقة الممتدة ما بين الغزوات وندرومة شرقًا إلى الحدود المغربية غربًا (رجال الفواقة)[2] وقام بترحيل ما يقرب 600 ساكن وإخلاء المنطقة وإعلانه بأنها منطقة محظورة بوصفها منطقة تحصّن للثوار الخارجين عن القانون الذي سيمنعهم إجراؤه من عملية التزّود بالأكل والشرب حسب زعمه، إلاّ أنّ ردود الفعل كانت سريعة من طرف الثوار عندماقامت مجموعة من المجاهدين ضمت 150 مجاهدًا بزي عسكري فرنسي مسلحين بأسلحة آلية بالهجوم على ثكنة لسارية[3] بصبابنة، تابعة للفيلق 50 للرماة الجزائريين الحديث النشأة بمنطقة غليزان[4]

ودون الاستطراد في تفاصيل مجريات هذه العملية، يمكن القول بأن الفضل في التخطيط لها يعود إلى العريف عبد الكريم أحد أبرز الاحتياطيين الجنود في هذه الوحدة العسكرية، بعد اتفاقه مع بضع وخمسين من الجنود الجزائريين على الفرار من الثكنة والالتحاق بالثورة عندما تتاح لهم الفرصة وقد سبقهم قبل العملية بثلاثة أيام للاتصال بقيادة جيش التحرير المرابطة على الحدود الجزائرية المغربية

---

(1) الثورة في ولاية وهران، أطوارها العظيمة وإنجازاتها الخالدة، إستعراض شمال يقدم الأخ لطفي قائد الولاية الخامسة في المجاهد، عدد 41: يوم 01/ 05/ 1959 طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، ج2، ص6، 7، 8.

(2) أصبحت هذه المناطق الجبلية أكثر المناطق دموية وتوترًا في القطر الجزائري حيث نصبت الكثير من الكمائن في مسالكها الوعرة من طرف المجاهدين لاستهداف أفراد الجيش الفرنسي وعملائهم من الجزائريين وقد تمت الكثير من العمليات بنجاح كبير، أثارت إستياء المعمرين والصحافة المحلية قبل انسحاب أولئك الثوار بسرعة إلى الحدود المغربية للتحصن هناك.

(3) ضمت هذه السارية 130 عسكريًا بين ضابط وصف ضابط ورتباء وجنود بسطاء منهم خمسون عسكريًا أروبيا وثمانون جندي جزائري، جميعهم من جنود الاحتياط المستدعى ثانية.

(4) Léo Palacio, Maurir A Sebabna, in Historia Magazine n 213, 31 Janvier 1972 P 635- 636.

بوجده من أجل التنسيق قبل العودة مرة أخرى مع المجاهدين إلى ذلك المعسكر الواقع على حافة طريق صبابنة «Sebabna»[1].

وبعد أن أطلع عبد الكريم قيادة الثورة بأهداف هذه العملية صدر قرار الهجوم صبيحة 20/ 02/ 1956 على ثكنة الرماة، الجزائريين بصبابنة وتمّ الاستيلاء على مخزن سلاح المعسكر وغنم كل ما فيه من أسلحة تمثلت في (70 بندقية من نوع «lebel» و12 بندقية أخرى من نوع (Mas 36) و19 مسدس رشاش من نوع (Mas 19) وأربع رشاشات حربية من (Stem) وأربع بنادق رشاش من نوع 24/ 29، إلى جانب قتل المرشح فورنيه Fournier رفقة أكثر من عشرة جنود وجرح عشرة جنود آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة بعد فرار كامل أفراد السرية من المجندين الجزائريين والتحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية وتعتبر هذه العملية من أهم ما تمّ تحقيقه من العمليات العسكرية بالقطاع الوهراني حتى منتصف شهر فيفري 1956.[2]

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أسلوب العمل العسكري الذي انتهجه قادة الثورة خلال هذه المرحلة تمثل في أسلوب حرب العصابات ونصب الكمائن الذي فرضته متطلبات العمل الثوري للحصول على الأسلحة ولم تكن معركة تاجرة الأولى خلال الشهر أفريل 1956 بمنطقة بني صاف نواحي تلمسان سوى نموذجًا لذلك، حيث قام الثوار مرة أخرى باستدراج فرقة للجيش الفرنسي مشكلة من 15 شاحنة داخل فخ تكتيكي فشلت فيه قوات العدو في فك الحصار

(1) لم يكن هذا المعسكر محصنًا سوى بأسلاك شائكة لا غير والأكثر من ذلك إنه يفتقد إلى المصابيح المتوهجة التي تستخدم في الإنارة الليلية التي تساعد على كشف الثوار المباغتين ليلاً كما نبه على ذلك قائد المعسكر مسؤولية من قبل.

(2) Léo Palacio, op cit, p 636.

وانظر أيضا :

Pierre Monta gnon, la guerre d’Algérie, Genese et engrenage dune tragedie, 1er Nov 1954- 03 Juin 1962, Pygmalion, Paris, 1984, P161.

وللمزيد من التفاصيل حول أسلحة الفارين من الجيش الفرنسي .انظر الملحق رقم (5)

المضروب رغم المدد العسكري الذي وصلها من ندرومة والغزوات ومغنية والرمشي وانتهى الأمر إلى غنم أكثر من عشر قطع من الأسلحة[1].

يمكن للباحث في هذا الموضوع أن يستشف مدى التطور الذي حققه النشاط الثوري في كامل المناطق مع مرور الوقت من خلال تنوع عملياته العسكرية التي اعتمدت أغلب الأحيان على أسلوب حرب العصابات التي سهلت في الحصول على المزيد من الأسلحة والذخيرة وفي هذا الإطار يعترف الضابط الفرنسي كلوسترمان بصفته أبرز كبار ضباط الطيران الفرنسي في "حرب الجزائر" أمام المجلس الوطني الفرنسي بهزائم جيش الاحتلال وتزوير الحكومات الفرنسية للحقائق قائلاً: «بأن كل نوع من العمليات العسكرية يوزن بكمية السلاح الذي يناسبه... وفي الجزائر يعتبر السلاح الرئيسي الذي توزن به أهمية العمليات هو البندقية الرشاشة والمدفع الرشاش عيار 5، 7، و3، 3.... لقد كنا في ديسمبر 1955 نواجه فرقًا مسلحة مبعثرة في جهات متباعدة صعبة المنال مثل القبائل والأوراس النمامشة وكان عدد الفرق بأكملها لا يتجاوز الخمسة ألاف رجل أما في بعض نواحي القبائل مثل جبال البابور كانت الفرق المسلحة في أول الأمر متكونة من رجال ينقصهم التكوين السياسي.... وقد كان المدنيون الجزائريون في أول الأمر يؤيدون الثوار تأييدًا سلبيًا أو إيجابيا لكنه تأييد لا يتجاوز عشر السكان غير أن آمالهم التي وضعوها في الحكومة الاشتراكية تحطمت بعد حوادث 6 فيفري وجعلت جميع الجزائريين يلتحمون بقادة الثورة.

... وفي هذه الأثناء كان الثوار ينتظمون ويحصلون على مزيد من الأسلحة الآتية بالخصوص من الغنائم التي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الذين يسقطون في المكامن فبين فاتح ديسمبر 1955 وفاتح ديسمبر 1956 نصب

---

(1)خمس مسدسات رشاشة عيار 38 مم، 2 بندقية ماط Mat 49 عيار 9 مم 600 / بندقية ماص، « 03 مسدسات» مجلة أول نوفمبر عدد 94- 95، 1988، ص 79- 70.

الجزائريون 280 كميناً غنموا في كل كمين ما لا يقل عن معدل 10 بنادق حربية وثلاث رشاشات وبندقية رشاشة مع ما يلزم من ذخائر حربية ... فإذا أضفنا إلى ذلك فرار المسلمين من الجند الفرنسي وانضمامهم إلى الثورة فهمنا كيف استطاع الثوار أن ينتقلوا من المرحلة الثانية من تكتيكهم الحربي وهي ا لمرحلة التي صاروا يستطيعون خلالها أن يقوموا بهجومات كبيرة...»[1]

وفي نفس الإطار يشير الصحفي الايطالي « ماريو جيوفانا» في تقرير صحفي نشرته جريدةالكوريري دي ترياسن الإيطالية بأنه لم يعد أثر للسلاح الروسي ضمن العتاد الذي يستخدمه جيش التحرير الوطني وكلها مكونة من البنادق الحربية والبنادق الرشاشة ومعظمها غنائم الثوار من الجيش الفرنسي أما بقية الأسلحة فهي من صنع إنجليزي أو أمريكي أو إيطالي ...»[2]

ومما يؤكد صحة هاتين الشهادتين ما ذكره كل من كريم بلقاسم ومحمود شريف عضوا لجنة التنسيق والتنفيذ في تصريح خاص لصحيفة المجاهد حول الوضعية العسكرية داخل الجزائر وبالخصوص عنصر العتاد والجنود أهم ما جاء فيه: إن جيش التحرير الوطني أصبح مجهز بأسلحة أوتوماتيكية حديثة ألحقت خسائر فادحة في صفوف العدو الأمر الذي دفع إلى التهرب من المواجهة قسم كبير من هذه الأسلحة يأتي من الغنائم التي يغنمها المجاهدون من العدو كما أن الانضمامات الجماعية الضخمة التي يلتحق فيها الجنود بصفوف الثورة مستصحبين عتادهم

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول شهادة كلو سترمان، انظر: ضابط فرنسي كبير يكشف هزائم جيش الاحتلال وانتصارنا في الميدان العسكري في المجاهد عدد 24 يوم الخميس 29/ 05/ 1958 الجزء الأول طبعة وزارة المجاهدين، ص 5- 6. للمزيد من التفاصيل حول الأسلحة المسترجعة من طرف الثوار خلال المعارك إلى غاية شهر أكتوبر1955 .انظر الملحق رقم(4)وعدد الأسلحة التي استولى عليها الثوار خلال المعارك إلى غاية سنة 1959 .في الملحق رقم (6)

(2) تحقيق صحفي جديد مع جيش التحرير الوطني في المجاهد، عدد 16- 15 جانفي 1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ص 6- 7.

وأسلحتهم التي شكلت مصدرًا من مصادر الأسلحة فالمدافع الرشاشة نوع 7/ 12 مثلا والبنادق الرشاشة نوع 29/ 34 والمسدسات الرشاشة ورشاشات طومسون وبنادق قاران التي امتلكها الكثير من الثوار وكل هذه الأسلحة جاءت مباشرة من الجيش الفرنسي ويدّل مصدر هذه الأسلحة على أن تسعة أعشار العتاد الفرنسي يأتي من أمريكا وقسم آخر من أسلحة الثوار يتّم شراؤه من الخارج ثم ينقل إلى الداخل....»[1].

***

(1) للمزيد من التفاصيل حول التصريح الكامل انظر: بعد مؤتمر طنجة لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح، صحيفة المجاهد، عدد23- الأربعاء 07 ماي 1958، المجلد الأول، المصدر السابق، ص 6- 7.

2) المحاولات والجهود الخارجية الأولى لدعم الثورة بالسلاح(المصادر الخارجية):

تعود جذور أولى المشاريع الخارجية لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة خلال مرحلتهـا الأولى(1954– 1956) إلى صائفة 1954 عندما انطلق قادة الثورة في الداخل وعلى رأسهم كل من محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي في مهمة تشكيل الأنوية الأولى لشبكات الدعم اللوجيستيكي من خلال البحث عن مصادر السلاح في الخارج وتهيئة الظروف والطرق والوسائل حتى تصل إلى المقاتلين في الداخل لضمان استمرارية النشاط الثوري وشموليته.

ولامناص من الاعتراف بأن هذه الجهود لم تعطّ نتائجها لولاّ الدور الريّادي الذي قام به في مقابل ذلك قادة الثورة في الخارج[1] وعلى رأسهم أحمد بن بلة من خلال مساعيه الحثيثة قصد إقناع حكومة القاهرة بفكرة دعم ومساندة الثورة الجزائرية بالأسلحة منذ وصوله إليها وانضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي في صائفة 1953 [2].

تشير الكثير من المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي إلى الجهود المعتبرة التي بذلت من طرف ثلة من رواد الثورة الأوائل[3] في عملية البحث عن مصادر السلاح في الخارج، وإنجاز أولى المشاريع الخارجية لدعم الثورة بالسلاح التي شكلت الأنوية الأولى قبل ميلاد شبكات الدعم اللوجيستيكي.

---

(1) قسم قادة الثورة في الخارج مهام قيادة الثورة فيما بينهم حيث كلف أحمد بن بلة بالتسليح وأيت أحمد بالعلاقات الخارجية ومحمد خيضر بالعلاقات السياسية.

(2) شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد علىالعصر، قناة الجزيرة حلقة 03/ 11/ 2002 عبر موقع شبكة الانترنيت.

(3) ارتبطت مشاريع البحث عن مصادر خارجية لتمويل الثورة بالسلاح بكل من مصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي في الداخل وبوضياف وأحمد بن بلة في الخارج.

لعبت قيادة الثورة في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة خلال المرحلة الأولى للثورة (1954 – 1956) دورًا بارزًا في عملية البحث عن مصادر للسلاح في الخارج وقد ارتبطت هاته العملية بموهبة القيادة والحنكة السياسية والعسكرية لدى قادتها التاريخيين من جهة والموقع الإستراتيجي لهذه المناطق بحكم قربهما من الحدود وانفتاحهما على الخارج بالإضافة إلى خصوصيات النشاط الثوري وردود الفعل العسكرية الفرنسية فيهما من جهة أخرى.

أ) المنطقة الأولى: دفع وقع الصدمة التي تحملها بن بولعيد بمفرده بعد أن علم بخبر اكتشاف تلك الأسلحة التي كانت بحوزة الحاج محمد بلحاج في قرية قمار وتوزيعها على وحدات الحركة والعملاء من جهة بالإضافة إلى ندرة الأسلحة التي حالت دون المواجهة المباشرة مع العدو إلا في الحالات الاضطرارية مقابل التحاق أعداد كبيرة من الرجال بالثورة إلى التفكير في الذهاب إلى ليبيا للحصول على الأسلحة والذخيرة.

ترك مصطفى بن بولعيد قيادة المنطقة لنائبه الأول شيهاني بشير وأوصى مساعديْه لغرور وعجول برعاية الأمانة والحفاظ على وحدة الصف عندما توجّه صوب الحدود الليبية في 25 جانفي 1955 بغية الحصول على الأسلحة من قاعدة طرابلس التي أسسها رفقة بن بلة في منتصف شهر أوت 1954، وتشير بعض الروايات إلى أن بن بولعيد غادر غابة الكيمل بالأوراس نحو منطقة نقرين قرب تبسة بالحدود الجنوبية ثم إلى ناحية أرديف بالتراب التونسي، وكان قد سبق له أن أرسل بعض عناصره إلى مناطق (توقرت وورقلة- ووادي سوف) لجلب الأسلحة عن طريق هذا الممر الصحراوي باتجاه مدينة قفصة التونسية، وعندما وصل بن بولعيد إلى تونس جمع بقايا الجزائريين هناك الذين سبق لهم وأن شاركوا ضمن صفوف المقاتلين التونسيين ضد الاستعمار الفرنسي وآخرون يعملون في مناجم الفوسفات بالرديف وزودهم بالأسلحة والأدوية وطلب منهم العودة إلى

الوطن، وعيّن لهم الأهداف التي ينبغي مهاجمتها عند عودتهم مباشرة وكان من بينها مركز العدّوني (رأس العش) كما حدد لهم مكان التجمع بعد إنهاء مهمتهم في ناحية (قرن الكبش) قرب بئر العاتر.[1]

غيرأن الحظ لم يحالف بن بولعيد في عملية عبور الحدود التونسية الليبية إذ تم اعتقاله من طرف الشرطة الفرنسية في منطقة بن قردان في شهر فيفري 1955 [2] وبذلك خلفه في مسألة الاتصال بالخارج المجاهد عباس لغرور عن طريق المجاهد عبد الكريم هالي نائب المجاهد عبد الحي بتونس.[3]

ومن جهة أخرى يمكن القول بأنّ النشاط الثوري في المنطقة الأولى استفاد من جهود الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية خصوصًا في فيما يتعلق بالخبرة العسكرية والتسليح بشكل خاص وفي هذا السياق يذكر المناضل التونسي عبد الوهاب السندي أنه عندما تمّ الاتفاق بين المقاومة التونسية والسلطات الفرنسية على تسليم الأسلحة التي بحوزتهم بداية من 04 ديسمبر 1954 في إطار مراحل تنفيذ الحكم الذاتي ثم الاستقلال[4] رفض الثوار الجزائريون تسليم ما يملكون من أسلحة إلى المسؤول عن عملية جمعها هو المدعو(حسين بوزيان) ودخلوا بها

---

(1) شهادة عمر المستيري حول سفر مصطفى بن بولعيد إلى المشرق العربي وملحمة اعتقاله بالحدود التونسية الليبية في مجلة أول نوفمبر عدد 88- 89 جانفي، فيفري 1988، ص 8- 11.

(2) للإطلاع على تفاصيل اعتقال بن بولعيد: انظر جمال قنان: دور الشهيد مصطفى بن بولعيد في الإعداد لغرة نوفمبر 1954 في جمعية أول نوفمبر، معالم بارزة في لؤرة أول نوفمبر 1954، الملتقى الوطني الأول حول الثورة في باتنة المرجع السابق ص 66- 77، وأيضا شهادة الطاهر الزبيري، أضواء على اعتقال بن بولعيد مجلة أول نوفمبر، عدد 84، جوان 1987، ص 36، وأيضا : أول نوفمبر، عدد 84، جوان 1987، ص 36. وأيضا:
Eperviers in historia Magazine n 197- 13 octobre 1972, p 109 .. P- Lentin Alger Galombe

(3) محمد عباس، شهادات حول العقيد مصطفى بن بولعيد – 03 جريدة الشعب عدد 29 يوم 09/ 04/ 1986.

(4) يحصي عميرة علية الصغير عددهم بحوالي 2713 مقاوم مسلح انظر بالتفصيل
Amira Aleya sghier, la tunisie et la crévolution Algérienne in Actes du 1er congres du forum d'histoire contemporaire sur m éthododie de l'histoire des mouvements nationaux Maghreb fondation Teminai, Septembre 1998, P110

إلى التراب الجزائري للمشاركة في الثورة. ويضيف السندي في نفس السياق بأن العديد من المقاومين التونسيين باعوا أسلحتهم الرديئة إلى السلطات الفرنسية وأعطوا الأسلحة الجيدة للثوار الجزائريين[1] .

ولعل أبرز النشطاء الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية نذكر المجاهد لزهر شريط الذي نشط بمجموعة من الثوار الجزائريين في التراب التونسي أمثال عمارة بن إبراهيم الذي كان قائدًا لدورية تنشط في تونس من أجل جمع السلاح لصالح الثورة وكان على اتصال بخلية أخرى بقيادة فرحي ساعي هدفها تهريب السلاح والذخيرة إلى الجزائر وتمّ الاتفاق على بقاء عمارة بن براهيم قائدًا للدورية باسم الثورة التونسية حرصًا على سرية العمل وقد كلف أحمد مسعى بإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في مجال جمع الأسلحة فاتصل بعابر محمد بن رجب وبذلك باشرت الخلية عملها في مجال جمع السلاح وصيانته.[2]

ومع مطلع شهر جانفي 1955 سجل عودة فوج من الثوار الجزائريين إلى الجزائر يقودهم لزهر شريط وقرروا جميعًا في اجتماع لهم في خنقة الصفصاف رفضهم القاطع لتسليم السلاح للسلطات التونسية لأنّ الثورة الجزائرية بحاجة ماسة إلى هذه الأسلحة التي تم جمع الكثير منها من منطقة زيانة التونسية واتجهوا بها إلى الجبل الأبيض، وبئر العاتر والشريعة قرب منطقة بتبسة.[3]

وانطلاقًا من واقع الثورة العسكري في المنطقة الأولى خلال هذه المرحلة بدأ البحث عن مصادر خارجية للتزود بالسلاح عبر الحدود الشرقية وبالضبط

(1) شهادة المقاوم عبد الوهاب السندي للمعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية جامعة المنوبة، تونس، رقم التسجيل 101 – cot 30 /12 /1993.

(2) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 207.

(3) نذكر هؤلاء الثوار: فرحي ساعي، وعمار بن سعد، وعبد الله النقريني، وعمار دعاس، وجيلالي بن عمر، ولزهر شريط، والحاج صالح صفصاف، بلقاسم قلبي ومحمد عبد الرحمن، وعلي بن عبد الحفيظ بالنور، وعلي بن زايد ولعبيد بن ثابت والأمين دربال وعبد الله النقريني .... وغيرهم: للمزيد من التفاصيل حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 179.

في المناطق المجاورة بتونس سواءً تالة أو القصرين أو الرديف وقفصة وقد تمت عملية جمع الأسلحة في هذه المناطق بصورة انفرادية حيث كان للجالية الجزائرية المتواجدة في الجنوب الغربي لتونس دور بارز في هذه العملية، إذ يذكر المجاهد عبد المجيد بوصبيع بأنّ العديد من الجزائريين تكلفوا بمهمة شراء الأسلحة من مدن الجنوب مثل مدنين، ورمادة وقابس وقبلي، وفي نفس الوقت تبرع الكثير من الثوار التونسيين بسلاح لصالح الثورة الجزائرية اعترافا بالجميل مقابل مشاركة العديد من الجزائريين إلى جانب الثورة التونسية وهناك من المقاومين التونسيين من باع سلاحه لبعض أفراد الجالية الجزائرية وهناك من رفض تسليمه وانضم إلى الثورة التحريرية[1].

وسط هذه الظروف والمستجدّات التي عرفتها الساحة السياسية برز التوجّه الوحدوي للمغرب العربي في الأقطار الثلاثة(تونس- الجزائر والمغرب) وقد كان التيار الاستقلالي الوحدوي في تونس قويا بقيادة صالح بن يوسف الذي طالب بالاستقلال التام ووحدة الكفاح في المغرب العربي الأمر الذي دفع بالسلطات الفرنسية إلى محاولة القضاء عليه والوقوف إلى جانب الجناح الذي قبل المفاوضات بقيادة الحبيب بورقيبة[2].

وبدعم من السلطات الفرنسية للتيّار البورقيبي بدأت مرحلة جديدة من الصراع حاول فيه بورقيبة احتواء الحركة الثورية وتصفيتها بعد أن صرح قائلاً « إن ما يربطنا بالعرب ليس إلاّ من قبيل الذكريات التاريخية وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة... وأن اجتياز البحر الأبيض المتوسط لأسهل من اجتياز الصحاري الليبية[3].

(1) شهادة المجاهد عبد المجيد بوصبيع في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح في الثورة التحريرية يومي 19 و20 مارس 1999 بالوادي شريط سمعي بصري (خاص).

(2) استمرت المفاوضات من شهر سبتمبر 1954 إلى 03 جويلية 1955 بين الحكومة التونسية وحكومة إدغارفور.

(3) الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة 1936 – 1956، مكتبة الجماهير، بيروت 1976، ص 117، 118.

مع اصطدام الصراع بين التيارين في نهاية سنة 1955 تشكل جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود[1] مع معطيات جديدة على الساحة العربية منها ثورة 23 جويلية في مصر وتبنيها لقضية تحرير المغرب العربي ووحدته ومنها اندلاع الثورة التحريرية إضافة إلى تنامي التيار الاستقلالي بقيادة الصالح بن يوسف الذي عقد اجتماعا في بيته قبل مغادرته تونس باتجاه طرابلس وقد حضر هذا الاجتماع من الجانب التونسي صالح بن يوسف وعلي الزليطي والطاهر الأسود والشهيد الطيب الزلامي ومن الجزائر حضر كل من عباس لغرور وعبد الحي ومن المغرب مجموعة من قيادة جيش التحرير بقيادة محمد البصري قائد المقاومة وجيش التحرير المغربي[2].

علماً أن فكرة تكوين جيش مغاربي لتحرير الأقطار الثلاثة تعود إلى المناضل عبد الكريم الخطابي الذي دعا إليها باستمرار وفي ظلّ المستجدّات التي شهدتها الأقطار الثلاثة أصبحت الفكرة مطلبًا عاجلاً أكثر من أي وقت مضى.

انتهى الحاضرون في هذا الاجتماع إلى توقيع شهادة ميلاد جيش التحرير المغربي حيث رسمت له خطة العمل والتنسيق المشترك بين الجيوش الثلاثة، وبعد وصول الصالح بن يوسف إلى طرابلس بدأ العمل العسكري المشترك بين جيش التحرير التونسي وجيش التحرير الجزائري ضد الجيش الفرنسي في بن خداش وتطاوين وقفصة ونفزاوة والقصرين، وأم العرائش والرديف[3].

لقد شكلت هذه الظروف والمستجدات عاملاً مساعدًا لجيش التحرير الوطني في عملية استخدام الحدود الشرقية كقواعد خلفية للتدريب والتركز

---

(1) شكّل الطاهر الأسود عدة فرق لجيش التحرير الوطني ونظم لها قيادات عبر كامل التراب التونسي وعلى الحدود التونسية، للمزيد من التفاصيل حول عدد هذه الفرق وقيادتها، انظر الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 156.

(2) الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 157؛ لقد أراد الصالح بن يوسف أن يكون جيش التحرير جيشا لتحرير المغرب العربي كله.

(3) الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص 158- 159.

للقيام بهجومات على مراكز العدو الفرنسي والأهم من كل ذلك أن هذا الوضع سوف يسهل في تمرير الكثير من الأسلحة والذخيرة مع الحكومة التونسية والحركة اليوسفية بشكل خاص[1].

قدمّت المنطقة الأولى منذ سنة 1951 دعماً مشرفًا لتونس من خلال مشاركة عناصر بارزة من خيرة مجاهديها في المقاومة التونسيّة والبعض منهم كلف بعد انطلاق الثورة بمشاريع بحث عن مصادر للسلاح في تونس من طرف قيادة الأوراس ويمكن أن نذكر من بينهم «الجيلاني بن عمر والطالب العربي قمودي، وعبد الكريم هالي والسعيد عبد الحي والعربي فرجاني وعلي زوازرية ومحمد بن عمر وعمارة موساوي وعبد القادر عاشور وخزاني دردوري وكيلاني الأرقط والعيد بركة وأحمد مصطفى تواتي والهادي بوعزيز، والأزهر شريطي، وعباس لغرور والعربي العابد وفرحات الصغير زكور»[2].

تفرض المادة التاريخية المتاحة لدى الباحث الإشادة بجهود المنطقة الأولى في عملية البحث عن مصادر السلاح وإقامة مراكز وقواعد تموين وإمداد برية، تمتد من طرابلس إلى الحدود الشرقية عبر التراب التونسي، ومن بين هؤلاء القادة الذين تكلفوا بمهمة البحث عن مصادر السلاح في تونس نذكر:

- **القائد الجيلاني بن عمر**: شارك في المقاومة التونسية ثم التحق بالثورة التحريرية سنة 1954، قام بشراء كمية من الأسلحة من تونس وشكل بها فرقة من الجنود، خاض بها معارك ضد قوات الفرنسية بمنطقة الرديف التونسية وتبسة، وكانت له اتصالات مع مصطفى بن بولعيد، كما كلفه بن بلة بحراسة الأسلحة القادمة من الشرق (طرابلس) وقد تكلّف بهذه المهمة إلى أن أستشهد في 20/ 10/ 1955[3].

---

(1) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 208.

(2) للمزيد من التفاصيل حول القائمة الإسمية لهؤلاء المجاهدين انظر: سعيد العمامرة والجيلالي العوامر شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة (الجزائر لد س.ن).

(3) سعيد العمامرة والجيلالي العوامر، المرجع السابق. ص 26- 31.

- **الطالب العربي قمودي**: انتقل إلى تونس واستقر بمدينة الرديف وعمل بمنجم الفوسفات شارك في المقاومة التونسية ماديا وسياسيا وعشية اندلاع الثورة اتصل ببن بولعيد وشيحاني بشير وابن عمر الجيلاني، فكلف بتموين الثورة وتسليحها وتوعية الجماهير، وكان يعمل ضمن قيادة بن عمر الجيلاني وبعد استشهاده تولى بنفسه قيادة فرقة من المجاهدين بالحدود الجزائرية التونسية[1] بالمنطقة الأولى كما كلف بجلب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية إلى الجزائر وبعد مؤتمر الصومام 1956 عينته قيادة الثورة على رأس كتيبة لحماية الشرايين والجسور التي تمدّ الثورة بالسلاح من الشرق[2].

وبتطور العمل الثوري قامت قيادة الأوراس مع بداية سنة 1955 باختيار كل من القائدين السعيد عبد الحي وعبد الكريم هالي[3] حيث كلفت الأول بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة، أما الثاني فقد كلفته بمهمة الاتصال بقادة الثورة في الخارج لجلب السلاح عن طريق ليبيا[4].

- **السعيد عبد الحي**: برزت حنكة عبد الحي العسكرية من خلال مشاركته في العديد من المعارك، الأمر الذي دفع قادة الأوراس لكي يحملوه مسؤولية تنظيم الثورة بتونس مع مطلع سنة 1955 حيث ركز قواعد النظام في كامل التراب التونسي للثورة بداية من ليبيا إلى تونس ولعب الوساطة كهمزة وصل التي ربطت الداخل والخارج في تزويد الثورة بالسلاح والعتاد[5] وفي نفس المهمة كلف من

---

(1) تشير التقارير الفرنسية إلى الفصائل المشتركة (التونسية الجزائرية التي كانت تقوم بتهريب السلاح والمقاومة بمناطق (قفصة، والجريد والظهر وشريط المناجم) وتحصي عددها بـ11 فصيلة ومن أهمها الفصيلة التي كان الطالب العربي أحد أبرز قادتها: انظر :
Amira Aleya Sghaier, Op cit, p 118.

(2) سعيد العمامرة، المرجع السابق، ص 35– 36.

(3) من مواليد بلدة قمار سنة 1930 حفظ القرآن ودرس بجامع الزيتونة وتخرج منه سنة 1954، التحق بالثورة سنة 1954 وأستشهد سنة 1957 سعيد العمامرة المرجع السابق، ص 39– 40.

(4) نفسه، 35– 36.

(5) سعيد العمامر، ة المرجع السابق، ص 41– 42.

طرف القائد بشير شيحاني مع مجموعة من المجاهدين بمهمة تتعلق بالتسليح بالتنسيق مع الوفد الخارجي بالقاهرة[1].

– **عبد الكريم هالي**: التحق بالثورة سنة 1954 وشارك في الكثير من المعارك فاختارته قيادة الأوراس لتولي مسؤوليات خارج الوطن لتموين الثورة. وتم إرساله إلى تونس في نفس الفترة التي عين فيها زميله عبد الحي... وألتحق بتونس ثم طرابلس وشرع في ربط اتصالاته بقادة الثورة في الخارج بالقاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد خيضر وبعد فترة قصيرة تمكن من إنشاء جسر بري لقوافل السلاح من طرابلس إلى الحدود الشرقيةتراب المنطقة الأولى مرورًا بالأراضي التونسية، وغالبا ما كان عمله مرتبطا بجهود زميله عبد الحي كما شارك عبد الكريم هالي في الكثير من المعارك التي شهدها أقصى الجنوب التونسي ضد قوات الجيش الفرنسي التي كانت تحاول منع مرور قوافل السلاح نحو الداخل.[2]

وعند هذا المقام لا مناص بعد هذا العرض من الاعتراف بمساهمة تلك الجهود والمساعي الرائدة لقادة وإطارات المنطقة الأولى من أجل البحث عن مصادر خارجية للسلاح وإقامة مراكز عبور وإمداد لوجستية على الجبهة الشرقية في وضع حجر الأساس لمشروع تأسيس قاعدة تونس[3]الخلفية للثورة التحريرية في أكتوبر 1957 وهي القاعدة الثانية[4] بعد قاعدة ليبيا التي أسسها بن بولعيد رفقة بن بلة وقاضي بشير في 20 أوت 1954.

(1) محمد عباس مع المناضل الشيخ حامد روابحية ج2، جريدة الشعب عدد 19 يوم 19/ 01/ 1987.

(2) سعيد العمامرة، المرجع السابق، ص 39– 40.

(3) مرت عملية تأسيس قاعدة تونس حسب المصادر التاريخية المتوفرة بمرحلتين أساسيتين: الأولى مرحلة الفصائل المشتركة (تونسية – جزائرية) وفي هذا الإطار اتخذت إجراءات للتنسيق على المستوي التنظيمي وفي مجال إمداد الجزائر بالسلاح الذخيرة وتمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد.

أما الثانية: مرحلة العمل الفردي انطلاقا من المهام التي تكلف بها قادة الثورة في المنطقة الأولى على التوالي بن بولعيد، وشيحاني بشير وعباس لغرور، والجيلاني بن عمر، والطالب العربي، والسعيد عبد الحي. وانظر الخريطة في الملحق رقم (14) وعبد الكريم هالي، انظر: فتحي الديب المصدر السابق، ص 132– 134.

(4) Cahier de la recherche d'actional, l'emploi des forces terrestres dans les missions de stabil - sation en Algérie CDEF * DREX.WW.CDEF.Defense gouv.f-mai 1998 : p 23.

ب) المنطقة الثانية: كانت النواحي المتاخمة للحدود الجزائرية مع تونس مثل القالة والطارف وسوق أهراس وعنابة مسرحًا لتحركات مكثفة من طرف ثلة من قادة وإطارات المنطقة الثانية من أجل البحث عن مصادر خارجية لتمويل الثورة بالسلاح لاستدراك التأخر الملحوظ الذي عرفه العمل المسلح عشية انطلاقته في أول نوفمبر 1954 في أغلب النواحي التابعة لها.

ففي القالة مثلاً نجد بأن الفوج الذي أرسله مصطفى بن عودة إليها بقيادة محمد الهادي عرعار مع نهاية شهر ديسمبر1954 [1] لم يقم بأي نشاط ثوري في هذه الناحية، حيث بقي مجمدًا بسبب نقص الأسلحة وانقطاع الاتصال بين عناصر الفوج ومسؤولي المنطقة الثانية وتجدر الإشارة إلى أن محمد الهادي عرعار قائد الفوج فقد تخلي عن مسؤوليته التي حملته إياها قيادة المنطقة كقائد فوج مسؤولاً عن الناحية إلى أحد جنوده وهو الهاشمي حداد بحجة أن هذا الأخير كان مسؤولاً عليه في مرحلة النضال السياسي:[2]

وفي هذه الظروف التحق عمارة العسكري المدعو(بوقلاز) الذي كان مسؤولاً على أفواج الغداء بمدينة عنابة بعناصر الفوج الذي أرسله مصطفى بن عودة إلى ناحية القالة (بكهف الشهبة، ووادي الحوت):[3]

وبسبب المشاكل والصعوبات التي واجهها النشاط الثوري في ناحية القالة، وعلى رأسها نقص الإمكانيات المادية(السلاح) بدأ التفكير في أنجع الحلول والبدائل الممكنة لتجاوز المرحلة الراهنة بالسعي للحصول عن السلاح والبحث

---

(1) من أبرز عناصر هذا الفوج نذكر: عاعار الخميسي (محمد الهادي) قائدًا، ومفروش محمد وبوزيد عمار، وفلحاني محمد المدعو (سومسن) والشايب العربي وحداد الهاشمي وعمارة بوقلاز وعبد الرشيد وسي علاوة انظر: زوبير بوشلاغم، حقائق وأضواء على عمليات الإعداد للثورة بناحية القالة مجلة أول نوفمبر عدد 143 سنة 1993، ص 23.

(2) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 136.

(3) علي العياشي، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، العدد المزدوج 212- 213 جانفي، فيفري 1990، ص 8.

من مصادره في الخارج، وفي هذا السياق يشير المجاهد عمارة بوقلاز. « ... فكرنا في الذهاب إلى تونس بنية الاتصال بالوفد الخارجي للثورة الذي كان ينشط بالقاهرة، قصد الحصول على السلاح، وإقامة مراكز على طول الحدود من عين الدراهم إلى مشارف دبداب الليبية[1].

ومع منتصف سنة 1955 تم الاتصال بقدماء الثوار التونسيين وبقادة الحزب الدستوري ومسؤولي الطلبة الجزائريين وعلى رأسهم الجنيدي خليفة وفي سياق هذه المهمة لقي الوفد المبعوث إلى تونس حفاوة واستضافة طيلة شهر رمضان في أحد مراكز الحزب ضواحي تونس العاصمة[2].

ومن تونس أرسل محمد الهادي عرعار وفدًا مشكلاً من عبد الرشيد يوس وعاشور السكيكدي إلى ليبيا حيث تمكنا من الاتصال بأحمد بن بلةمسؤول المالية والتسليح في الوفد الخارجي الذي قال لهما، إنّ السلاح متوفر بها في ذلك المدافع، لكن طرح عليهما شرطًا تعجيزيًا تقريبًا: وهو أن يتكلفوا بنقل السلاح من ليبيا إلى الحدود الجزائرية على حسابهم وتحت مسؤوليتهم[3].

دفعت نتائج هذه المهمة بالمناضل محمد الهادي عرعار إلى انتداب نفسه للذهاب مرة أخرى إلى ليبيا بنية استعمال سابق معرفته ببن بلة وبوضياف لاقناعهما بتمويل عملية نقل السلاح ولو على سبيل القرض إلاّ أن مساعيه لم تكلل بالنجاح[4] ويشير بوقلاز في هذا الإطار بأنّ بن بلة أعجب بكفاءة محمد الهادي عرعار وضمه إلى صفوف البعثة في طرابلس لمساعدته هناك، بينما عاد

(1) علي العياشي، المرجع السابق، ص8

(2) محمد عباس، في كواليس التاريخ، القاعدة الشرقية بوقلاز ... يعود هذا الأسبوع في جريدة الشروق اليومي، عدد 2499 يوم 06/ 01/ 2009، ص 19.

(3) نفسه ص 19 وفي نفس السياق يشير المجاهد عمارة بوقلاز بأنه تمت الاستجابة لطلب الوفد المبعوث إلى ليبيا، لكن عملية نقل الأسلحة لم يكتب لها النجاح لأسباب مادية وبشرية (نقص المال والرجال)، انظر علي العياشي، المرجع السابق، ص 11.

(4) إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 137.

عبد الرشيد يوس بخفي حنين مرة أخرى إلى تونس دون أن يتمكن من أداء المهمة التي أوكلت له مع رفيقه[1] .

وبناءًا على هذه المعطيات لم يجد الفوج الذي كان يشرف عليه حداد الهاشمي[2] سوى الاعتماد على نفسه للحصول على الأسلحة ويضيف بوقلاز حول هذه المسألة أنه تم شراء بعض القطع من الأسلحة من المواطنين في مدينة تونس ومدنين وعند العودة إلى الجزائر، فضّل حداد الهاشمي البقاءفي تونس لضمان عملية تواصل الإمداد بالأسلحة وخلفته على قيادة الفوج الذي رجعت به إلى ناحية القالة بعد شهر رمضان بقليل[3].

لقد كانت قضية التموين بالأسلحة وطبيعة العلاقة مع بعثة الخارج من بين القضايا إثارة في اجتماع قيادة المنطقة الثانية بتمالوس تحضيرًا لهجومات 20 أوت 1955، الأمر الذي يدفع الباحث في هذا السياق إلى التساؤل عن خلفية العلاقة وطبيعتها بين قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) والبعثة الخارجية التي كان يرأسها بن بلة ومهما يكن من أمر فإنّ زيرود كان يحاول دائما عدم إثارة هذا الموضوع وتحفيز المجاهدين على الحصول على السلاح في الداخل مخاطبًا بوقلاز[4] بخصوص مسألة التسليح قائلاً: «إنّ سلاحكم يوجد على أكتاف عدوكم وحذار من الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموالنا[5].

(1) علي العياشي، المرجع السابق، ص 12.
(2) استخلف محمد الهادي عرعار على رأس الفوج حداد الهاشمي عندما تأكد استقراره في ليبيا.
(3) علي العياشي، المرجع السابق، ص 12 وأيضا: محمد عباس، المرجع السابق، ص 19.
(4)عثمان الطاهر علية، العقيد عمارة «بوقلاز» نبض القاعدة الشرقية يتحدث جريدة السلام، 02 نوفمبر 1991، ص 07، وانظر إبراهيم العسكري المصدر السابق، ص 137.
(5) لقد أخبر بوقلاز زيرود بخصوص قصة جماعته مع بعثة الخارج في مهمة السلاح فوجده يائسًا تقريبًا من بن بلة ورفاقه، حتى أنه أنكر أصلاً أن يكون الوفد قد جمع أسلحة بليبيا ! ويعلق على هذا الموقف قائد المنطقة الثالة بقوله: « لا أدري أن كان ذلك من أجل إقناعي فقط أم أن وراء أفكاره أشياء أخرى، لكن الثابت أن الوفد جمع الأسلحة، فعلاً ...» انظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 19.

ولدعم شبكة تهريب الأسلحة كلفت قيادة الثورة في سنة 1956 ممثلاً عن المنطقة الشرقية إلى طرابلس وقد كلف بهذه المهمة المجاهد محمد الطيب بيزار[1] الذي سافر إلى طرابلس واستقبل من طرف محمد الهادي عرعار وفي بوكمباش على الحدود الليبية التونسية وقع الاتصال بقيادة الثورة وتم تعيين مجموعة من المجاهدين للقيام بالعملية وهم:

- محمد الهادي عرعار: منسق التنظيم،
- قاضي بشير: مسؤول التنظيم،
- محمد طالب: مسؤول الشؤون الاجتماعية،
- جيلالي عوني: مسؤول الاتصال،
- محمد الطيب بيراز : مسؤول النقل[2].

ويضيف المجاهد محمد الطيب بيزار أن عملية نقل الأسلحة من ليبيا تمت عن طريق الشاحنات بمشاركة مجموعة من الثوّار الجزائريين أمثال :بخوش بلخير، وعمر مزهودة، وحسين حشحوش وقد تم ّاختيار المجموعة وفقًا لعدة معايير من بينها القدرة على سياقة الشاحنات ومن بين مسؤولي جبهة التحرير الوطني في طرابلس نذكر كل من محمد الهادي عرعار وقاضي بشير وطالب محمد وساكر كمال وأحمد سليم وتمت العملية بإشراف قادة الثورة في الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة وعلي مهساس[3].

---

(1) محمد الطيب بيزار المدعو (حصة) من مواليد 17 مارس 1934 بتيفاش ولاية سوق أهراس، انضم إلى صفوفجيش التحرير الوطني في أفريل 1955 عمل في ميدان نقل السلاح.انظر: علي العياش لقاء مع المجاهد محمد الطيب بيزار، التموين بالسلاح والذخيرة في مجلة أول نوفمبر، عدد 87، سنة 1978، ص 63.

(2) نفسه ص 61، وأيضا: المنطقة الوطنية للمجاهدين التقرير الولائي حول قوافل نقل الأسلحة للولايات، سوق أهراس، 4 جوان 1998، ص 02.

(3) علي العياشي، المرجع السابق، ص 61 لقد أشار المجاهد: محمد الطيب بيزار أن قادة الثورة استقبلوا باخرة لاتوس المحملة بالسلاح في ميناء زوارة الليبي في نوفمبر 1955 وقد تكلفت مجموعة من مجاهدي سوق أهراس بنقل الشحنة إلى بوكمباش بليبيا وإدخالها إلى الجزائر: انظر علي العياش المرجع السابق، ص 61.

وحول نفس الموضوع يشير أحد أبرز القادة الذين كلفوا بمهمة إمداد جيش التحرير الوطني بالأسلحة انطلاقا من بن غازي بليبيا المجاهد عبد المجيد بوزبيد بأن المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني) على الحدود التونسية مع نواحي عنابة، قالمة، سدراته على مشارف الأوراس تشكل معبرًا هاما عمقة 120 كلف مناسب لمرور الأسلحة والتجهيزات العسكرية وحركة المجاهدين وكتائب الإمداد إلى المناطق الثانية والثالثة والرابعة[1].

انطلق أول فوج من المنطقة الثانية بعد أن شكله المجاهد مصطفى بن عودة في عملية الذهاب والإياب بين تونس والجزائر مع بداية صائفة 1956 وقد ضمّ كل من علي بوهزيلة، وإسماعيل مخانشة، والطاهر بودربالة وعبد الرشيد يونس وغيرهم وحاولوا الاتصال في يوس بعلي مهساس وأيت أحسن اللذين كلفهما بن بلة بمهمة إمداد الأسلحة وإيصالها إلى الجزائر، وكذلك بعبد الحي وعبد الكريم هالي وعباس لغرور[2].

وقد سجلت وحدات من جيش التحرير الوطني كلفت بمهمة إمداد الثورة بالسلاح بين سنوات 1954- 1956 أكثر من 500 رحلة عن طريق هذا المعبر بفضل جهود أحمد بن بلة إنطلاقا من القاهرة وليبيا ثم على مهساس وعمارة بوقلاز في تونس[3] وقد أخذت فيما بعد منطقة الاستسلام تسمية القاعدة الشرقية مع نقطة الالتقاء في بلدة الأربعاء بتونس كان برئاسة العقيد عمارة بوقلاز.[4]

---

(1) عبد المجيد بوزبيد الإمداد خلال حرب التحرير الوطني.شهاداتي.ط2.طبعة خاصة بوزارة المجاهدين .الجزائر.2007 ص 30.

(2) محاضرة المجاهد عمارة بن عودة حول التسليح، إبان الثورة ألقاها بالمتحف الوطني للمجاهد . ديوان رياض الفتح سنة 1985 (نشرية)، ص 2. وانظر أيضًا شهادة عمار بن عودة- عارضت رئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة وأحبطت مؤامرة فتحي الديب الانقلابية في جريدة الشروق أو نلاين ليوم الأربعاء 07 مارس 2009 على موقع شبكة الانترنيت:
http//www.echoroukonline.com/ara/interviews/30025.htm.01/04/2009.

نفسه، ص 21 وللمزيد من التفاصيل حول تنظيم القاعدة الشرقية: انظر: الطاهر جبلي القاعدة الشرقية (1954- 1962) رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2001.

(3) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 31.

(4) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق. ص 21 الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية (1954- 1962) رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2001.

وعند هذا المقام تجب الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بصلب هذه الدراسة هي أن عملية الإمداد قبيل الإعلان الرسمي عن تنظيم القاعدة الشرقية (أفريل 1957) كانت تحت الإشراف المباشر لأحمد مهساس الذي يتولى مهمة التسليح في تونس بتكليف وتنسيق وثيق مع أحمد بن بلة، بعد إزاحة التنظيم السابق بقيادة السعيد عبد الحي، وقد كان هذا التنظيم يقوم بالتنسيق مع منطقة الأوراس من خلال بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير ثم مع عباس لغرور بعد أسر الأول وتصفية الثاني الذي أصبح حلقة وصل المنطقة مع الوفد الخارجي بواسطة عبد الكريم هالي المساعد الأول لعبد الحي.

وفي خضّم هذه المستجدات بادر المجاهد عمارة بوقلاز رفقة زملائه إلى إقامة مراكز استقبال على امتداد نفوذهم على الحدود الشرقية تحسبا لقدوم قوافل من الداخل طلبا للأسلحة، وقد بدأت هذه القوافل تتوافد فعلاً الأمر الذي طرح من جهة أخرى مشاكل كبيرة على مسؤولي المنطقة تطلبت حلولاً فورية[1]

وفي هذا السياق يشير المجاهد عمارة بوقلاز بأنه تحدث في شهر أوت 1955 قبل هجومات الشمال القسنطيني مع زيرد يوسف حول هذه المراكز لكن قائد المنطقة الثانية لم يخف شكوكه، نتيجة تعثر عملية الإمداد بالأسلحة من طرف الوفد الخارجي إلى درجة أنه حذر من التعامل مع هؤلاء الأشخاص الذين يريدون الاستيلاء على أموال منطقته.[2]

ج – المنطقة الخامسة:

شكلت المنطقة الخامسة هي الأخرى نقطة ارتكاز حيوية بالنسبة للعمل الثوري نظرًا لموقعها الاستراتيجي المفتوح على طول الحدود البرية مع المغرب من مرسى بن

(1) محمد عباس في كواليس التاريخ، القاعدة الشرقية، نكبة بوقلاز ... والعمودي. جريدة الشروق اليومي، عدد 2511، يوم الثلاثاء 20/ 01/ 2009، ص 17.

(2) علي العياشي، المرجع السابق، ص 62، وأيضا محمد عباس المرجع السابق، ص 17 والطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 57.

مهيدي شمالا إلى بشار جنوبًا من جهة وعلى الجبهة البحرية من الشمال الأمر الذي أهّلها لكي تؤدي دورًا ريّاديًا سواء من خلال تنشيط وبعث النشاط العسكري أو تزويد كتائب جيش التحرير الوطني بما تحتاجه من أسلحة ومؤونة.

وقد سخرت قيادة الثورة في هذه المنطقة خلال المرحلة الأولى من الثورة التحريرية (1954- 1956) كل إمكاناتها البشرية والمادية والطبيعية لنجاح عملية البحث عن مصادر خارجية للتزوّد بالسلاح بالتنسيق مع قيادة الثورة في الخارج مستغلة في ذلك جملة من الظروف الداخلية والخارجية رغم الصعوبات والمشاكل التي واجهتها في سياق جهودها ومساعيها لضمان تدفق السلاح عندما حاولت الاعتماد بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى.

أدرك محمد العربي بن مهيدي بعد انطلاق الثورة مباشرة بأن منطقته سوف تواجه ضغطًا استعماريًا يفوق قدرتها على الصمود طويلاً، الأمر الذي دفع به إلى اللجوء إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثًا عن سبيل لجمع السلاح وتنظيم عملية عبور قوافل السلاح عبر المسار الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان[1].

ولنجاح هذه العملية حاولت قيادة الثورة في المنطقة الخامسة توفير كل الظروف لإنقاذ النشاط الثوري من حالة التقاعد الإجباري بسبب انعدام الإمكانيات المادية وعلى رأسها السلاح، رغم الصعوبات التي أشرنا إليها وعلى رأسها الظروف والأوضاع السياسية الصعبة التي كان يمر بها المغرب الأقصى خلال هذه المرحلة بسبب خضوعه إلى سيطرة أجنبية مزدوجة(فرنسية – اسبانية) من جهة وحركة المقاومة المسلحة التي ظهرت كرد فعل في المنطقة من جهة أخرى الأمر الذي أصبح يفرض عليها الحاجة الملحة إلى الأسلحة، لذلك لم تستفد الثورة التحريرية من كميات كافية من الأسلحة والذخيرة عبر المغرب بين

(1): عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 197.

سنوات(1954-1956) وزادت الأمور أكثر تعقيدًا بسبب صعوبة الاتصال والتنسيق بين قادة الثورة في الجزائر والمقاومة في المغرب الأقصى عندما تعلق الأمر بمشكلة السلاح [1].

حرص بن مهيدي على ضرورة توطيد العلاقات مع قيادة المقاومة في المغرب التي أثمرت بعد جهود بُذلت خصوصًا بعد اندلاع الثورة لتحقيق هذا المسعى بالتنسيق مع المناضل محمد بوضياف الذي كان خلال هذه الفترة متنقلاً يبن مدريد وتطوان المغربية[2].

وقد تبيّن لقادة الثورة في القاهرة وفي المنطقة الخامسة حجم معاناة المجاهدين بسبب نقص السلاح والذخيرة والدور الذي يمكن أن تلعبه بعض المناطق الحدودية المغربية الجزائرية في عملية إمداد الثورة بما تحتاجه من عتاد حربي ومؤونة[3].

وانطلاقا من هذه القناعة بدأت الاتصالات بين محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف مع بداية سنة 1955 في مدينتي تطوان والناظور الخاضعتين

---

(1) زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، ط1، دار أبي رقراق، الرباط (نصوص، شهادات ووثائق، صور) 2007، ص 68- 69. كما يمكن الإشارة مسبقًا أن المنطقة الغربية سوف تشهد نشاطًا مميزًا في ميدان تهريب الأسلحة عبر الحدود الغربية منذ سنة 1956م، رغم الحصار والرقابة الفرنسية على حركة السفن والبواخر في البحر الأبيض المتوسط.

(2) تحول محمد بوضياف بفعل الصعوبات الميدانيةالتي واجهته من مهمة التنسيق بين الداخل والخارج إلى القيام بمهام التسليح انطلاقا من إسبانيا والمناطق الحدودية الغربية، انظر:

M.Belhocine, opcite, p 165.

(3) وقد كان محمد العربي بن مهيدي يشرف بنفسه على محاولات إدخال السلاح من المغرب الأقصى مع مطلع 1955 وعندما التقى ببوضياف في مارس من ذلك العام بالمغرب طلب منه المساعدة لأن العمل المسلح كان يعاني من الاختناق بسبب قلة السلاح انظر: محمد عباس: - اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 66 وأيضا: محمد عباس، ثوار عظماء المرجع السابق، ص 68. وحول حالة المناطق التي جاء منها بن مهيدي إلى المغرب والتقائه ببوضياف انظر: نص الرسالة التي بعث بها المناضل محمد بوضياف إلى حمدون شوارق حول البدايات الأولى للتعاون بين المقاومة المغربية والمقاومة الجزائرية في زكي مبارك، المرجع السابق، ص 125- 135 ؛ وجمال يحياوي، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2006، ص146.

للاستعمار الأسباني، ولأسباب سياسية خارجية التزمت نوعًا من الحيّاد تجاه الأزمة المغربية الفرنسية، خصوصًا نفي الملك محمد الخامس يوم 20 أوت 1953 وقد استغلت الحركة التحريرية الجزائرية والمغربية هذا الحياد لتجعل من تطوان والناظور قاعدتين خلفيتين لدعم الثورة في المغرب والجزائر[1].

وعن فحوى الاتصالات التي تمت في تطوان والناظور من أجل تشكيل لجنة مشتركة، (مغربية جزائرية) لتنسيق العمل الثوري والتي اعتبرت عملية إمداد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد والتكفّل بمجموع اللاجئين وتدريبهم المحور الرئيسي والمهمة الحيوية، وتشير النصوص والوثائق التاريخية التي أوردها المؤرخ المغربي زكي مبارك إلى أن تلك اللقاءات المتعددة التي جرت وقائعها في كل من تطوان والناظور بين السيد علي الدريدي(بوضياف)وأحمد بن محمد بن عبد القادر(العربي بن مهيدي) ومجموعة من المجاهدين المغاربة يمثلون القيادة العسكرية الميدانية المتواجدة في مدينة الناظور والمسؤولة على قيادة الحركة التحريرية المسلحة التي أشرف عليها السادة عباس بن عمر(عباس المساعدي) وعبد الله (عبد الرحمن الصنهاجي)كُللت بتكوين لجنة التنسيق للمغرب العربي يوم 15 جويلية 1955 بمدينة الناظور[2].

وقد تلخصت تلك الاجتماعات بشكل مباشر حول كيفية تزويد منطقة وهران بما تحتاجه من سلاح خصوصًا بعد أن تلقت الثورة الجزائرية وعودًا من حكومة جمال عبد الناصر لإمدادها بالسلاح عن طريق الجبهة الغربية بعد معاينة أحمد بن بلة الذي قام بزيادة الناظور عدة مرات وسوف تصبح هذه المنطقة مركز رئيسي لإمداد المنطقة الخامسة بالسلاح والذخيرة منذ سنة 1955 [3].

---

(1) كان ذلك طبقًا لميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الذي تمت المصادقة والتوقيع عليه من طرف ممثلي الأحزاب السياسية المغاربية في المشرق العربي وبالضبط في القاهرة يوم 04/ 04/ 1954، انظر: زكي مبارك، المرجع السابق، ص 68- 69.

(2) للمزيد من التفاصيل حول النصوص والوثائق التاريخية المتعلقة بتشكيل لجنة التنسيق للمغرب العربي: انظر زكي مبارك، المرجع السابق، ص 135- 144.

(3)حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 249.

مما يلاحظ عن هذه اللجنة أنها تشكّلت نتيجة لظروف فرضتها الحاجة الملحة للسلاح الذي افتقده المجاهدون في المنطقة الخامسة وقد تمكنت الثورة من الحصول على كمية مهمة منه خصوصا بعدما وصلت شحنة، نقلتها الباخرة "دينا" «Dina» إلى شواطئ الناظور في مارس 1955 وهي أول شحنة من السلاح المصري يصل إلى الحركتين التحريريتين في المغرب والجزائر[1].

سجلت المصادر التاريخية المتوفرة سلسلة من المشاريع الخارجية الناجحة لإمداد الثورة بالأسلحة انطلاقا من بعض القواعد المغربية وهي ثمرة لجهود ومساعي قيادة المنطقة الخامسة وعلى رأسها محمد العربي بن مهيدي بالتنسيق مع المناضل محمد بوضياف[2] بعد اللّقاء الذي جمعه مع بن بلة ورفاقه في الوفد الخارجي إلى جانب بعض مسؤولي المقاومة المغربية خلال اجتماع بمنزل فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية في حكومة جمال عبد الناصر من أجل البحث عن حلول لإمداد الثورة في المغرب العربي بالأسلحة[3] وفي هذا السياق يشير فتحي الديب بخصوص الاجتماع الجزائري المراكشي قائلاً: «قمنا بعقد اجتماع يوم 11 جانفي 1955 بمنزلي حضره كل من أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي وحسين آيت أحمد في حركة الكفاح الجزائري والسيد علال الفاسي وبن عمه عبد الكبير الفاسي عن مراكش كما حضره زميلي عزت سليمان وعبد المنعم النجار ملحقنا العسكري بأسبانيا وقد استعرضنا موقف الكفاح بالجزائر ومراكش وضرورة تنسيق العمل بين الجبهتين وبعد موافقة الطرفين تمّ استعراض سبل تنشيط حركة الكفاح

---

(1) زكي مبارك، المرجع السابق، ص 71.

(2) وجد بوضياف راحته في العمل على الجبهة الغربية رفقة بن مهيدي تاركًا شؤون الجبهة الشرقية إلى بن بلة بمساعدة علي محساس وقد كان بوضياف كثير التردد على القاهر إلاّ أنه كان يفضل العمل على الجبهة الغربية بالتنسيق مع بن مهيدي ومساعدته، لأنه لم يكن يشعر بالارتياح في جو العمل السائد وسط الوفد الخارجي بالقاهرة، انظر: محمد عبّاس، واغتيال حلم المرجع السابق، ص 66.

(3) محمد عباس، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954- 1962) دار القصبة- الجزائر 2007، ص 133.

بمراكش وتحويلها من كفاح فردي إلى حرب عصابات والملاحظ أنه حتى الجانب المراكشي أبدى هو الأخر حاجتها لماسة للسلاح[1] .

«وقد استقر الأمر في نهاية اللقاء على قيام مصر بإمداد الجانبين الجزائر والمراكشي بالسلاح على أن يتم إيصاله إلى المنطقة الخلفية وتتضمن الشحنة قسمين الأكبر منها لجبهة وهران الجزائرية والثاني لحركة المقاومة في المغرب وقد حدد المجتمعون مكانا للإنزال بجوار الناظور وترك تحديد الوقت بعد تجهيز المركب الذي سوف ينقل عليه شحنة السلاح، ومن ثم يسافر عبد الكبير الفاسي إلى اسبانيا ليمهّد الطريق مع أصدقائه الأسبان لغضِّ الطرف عن عملية الإنزال كما حدد بصفة مبدئية النصف الثاني من شهر مارس 1955 لانطلاق الكفاح المشترك في وقت موحد بمراكش ومنطقة وهران الجزائرية» [2].

وبعد عودة محمد العربي بن مهيدي إلى منطقته (المنطقة الخامسة يوم 09 فيفري سنة 1955 عقد أول اجتماع لمساعديه منذ الانطلاقة حيث بعث فيهم الأمل بخصوص مشكلة التسليح التي أصبح حلها وشيكًا واستغل فرصة وجوده في المنطقة لإعادة تنظيمها وتوزيع المهام على المسؤولين حيث بدأ بالناحيتين الحدوديتين الأولى(تلمسان) التي كان على رأسها عبد الحفيظ بوصوف والثانية شمال مغنية التي عين على رأسها الحاج بن علاّ ووقع الاتفاق على أن تلتزم الناحية الثالثة(وهران) الهدوء في انتظار إعادة تنظيم الناحيتين الرابعة والخامسة بشكل خاص [3].

عقب هذه الترتيبات مباشرة عاد بن مهيدي لتوه إلى الريف المغربي ووقع أول اتصال بينه وبين بوضياف في شهر فبراير 1955 بوادي ملوية[4].

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 73.
(2) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 73.
(3) شهادة المجاهد الحاج بن علاّ لمحمد عباس، فرسان .... الحرية، المرجع السابق، ص 56- 57 وأيضًا محمد محمد عباس، نصر بلا ثمن المرجع السابق، ص 133.
(4) محمد عباس، اغتيال حلم، المرجع السابق، ص 66.

وحول ترتيبات اللقاء يذكر المجاهد المغربي عبد الكريم الخطيب بأن المجاهد حسين قد يري يعتبر أول شخص حّل بمنطقة الريف المغربي وهيأ الطريق لمجيء بن مهيدي وبوضياف ورتّب لهما اللقاء، ولم يكن ذلك سوى بداية لمحاولة الاتصال بين قيادة الثورة الجزائرية وقادة المقاومة المغربية لتوحيد الكفاح المشترك الذي تم الاتفاق عليه في القاهرة[1].

ويذكر المناضل محمد بوضياف في الكثير من شهاداته أنه بعد عودته من القاهرة إلى الريف المغربي في شهر فبراير 1955 لتهيئ الأرضية لاستقبال أول شحنة سلاح وعدت بها حكومة القاهرة خلال اجتماع 11 جانفي 1955، تمكن من الاتصّال مع الداخل بعد قدوم بن مهيدي من منطقة وهران الذي صارحه قائلاً: «إن لم يأتينا سلاح في أقرب وقت فسنفنى حتماً» ويضيف بوضياف حول أولى مشاريع تمويل لثورة بالسلاح عن طريق المغرب أن ما وقع إلى غاية أكتوبر 1956 كانت أرضيته "كبدانة" [2] وكل ما نزل من السلاح كان على السواحل الواقعة ما بين الأربعة ورأس الماء وتجدر الإشارة إلى أن السلاح الذي جاء على متن بواخر لا تستطيع الاقتراب من الساحل لزم الأمر استعمال سفن صغيرة لصيد الأسماك بالإنزال بمساعدة يد عاملة أغلبها من قبيلة كبدانة مع دوابهم لنقل السلاح من الشاطئ إلى المنازل التي أصبحت مخازن لتموين المجاهدين القادمين من الجزائر لحمل الأسلحة واجتياز نهر الملوية وهم في طريقهم إلى المنطقة الخامسة [3].

---

(1) شهادة عبد الكريم الخطيب لسامي كليب في حصة. الحلقة الأولى، يوم 04/ 06/ 2004، على موقع شبكة الانترنيت يوم 29/ 10/ 2008.

(2) يشيد المناضل محمد بوضياف بصفة خاصة بدور سكان منطقة كبدانة المغربية من جهة وسكان نواحي الغزوات ومغنية الذين أبلوا بلاءًا حسنًا في تمويل مجاهدي المنطقة الخامسة بالأسلحة والذخيرة، انظر محمد عباس، المرجع السابق، ص 66.

(3) انظر نص رسالة محمد بوضياف إلى حمدون شوارق في زكي مبارك، المرجع السابق، ص 127- 128.

وانظر أيضا شهادة المقاوم حمدون شوارق حول عملية إنزال السلاح سنة 1955 في المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مجلة الذاكرة الوطنية مجلة نصف سنوية تعني بتاريخ حركات التحرير الوطني، عند خاص، الرباط 2004، ص 223- 245.

ودون الاستطراد في عملية تهيئة الأرضية وتوفير كافة الظروف المادية والأمنية لاستقبال أول شحنة أسلحة من مصر إلى الجبهة الغربية[1] سنحاول رصد تلك المشاريع الخارجية التي نجح فيها قادة الثورة في المنطقة الغربية بمساعدة بوضياف وبن بلة من تنظيم عمليات إمداد بحرية عن طريق بعض السفن من مصر واسبانيا التي تمكنت من إنزال حمولتها من الأسلحة على السواحل المغربية لتأخذ طريقها إلى حركة المقاومة في كل من المغرب والجزائر وأهم هذه العمليات نذكر ما يلي:

1) **عملية باخرة السلام(دينا)** "Dina" [2] يعتبر يخت السلام "دينا" ثمرة لجهود جزائرية مغربية مشتركة والأساسي في تجسيد مشروع جيش التحرير المغربي[3] أبحر اليخت من بور سعيد يوم 24 مارس 1955 وعلى متنه قائده ميلان[4] وإبراهيم النيّال والعربي محمد المغربي الجنسية (الميكانيكي) وسبعة ضباط جزائريين جرى تدريبهم في مصر وقد تم اختيارهم لمهام عسكرية في الجبهة الغربية وهم محمد بوخروبة(هواري بومدين) ومحمد الصالح عرفاوي وعلي مجاري وعبد العزيز مشري ومحمد عبد الرحمن ومحمد حسين وأحمد شنوق[5].

وصل اليخت إلى الناظور قرب منطقة مليلية الإسبانية مع بداية شهر أفريل 1955وتوقف على شاطئ رأس كبدانة ونتيجة عطب أصيب به اليخت قبالة

---

(1) لقد تكفل المقاوم المغربي حمدون شوارق بمهمة توفير كل الترتيبات لاستقبال الأسلحة ونقلها إلى الجزائر وفي هذا السياق يذكر بأن محمد بوضياف طلب منه القيام بدراسة ميدانية لسواحل رأس الماء لاختيار المكان المناسب على الشاطئ الذي قد ترسو فيه باخرة، وأنه يجب أن يتحمل مسؤولية جسيمة في هذا العمل بحكم انتمائه للحركة الوطنية المغربية وبحكم النضال المشترك بين الشعبين الجزائري والمغربي، وللمزيد من التفاصيل حول عملية ترتيب الأرضية لإنزال السلاح انظر الشهادة حمدون شوارق، في مجلة الذاكرة الوطنية، المرجع السابق، ص 235.

(2) المركب ملك المملكة السابقة للأردن الملكة دينا عبد الحميد، وقد استأجره عليها الضابط حسين خيري مقابل مبلغ شهري مع تحمله كافة النفقات مدعيًا بأنه سيقوم برحلة ترفيهية لبعض أثرياء العرب وانظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص 83.

(3) الحاج حسين برادة (مذكرات) المصدر السابق، ص 120- 121.

(4) من مسلمي يوغسلافيا بعيش كلاجئ سياسي في مصر.

(5) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 84.

الشاطئ كاد أن ينكشف أمره وأمر الأسلحة لولا التحرك السريع لرجال المقاومة الذين همُّوا إلى إفراغ الباخرة بواسطة الحبال فقد شدت الحبال من الباخرة إلى الشاطئ مشكلين جسرًا بشريًا حتى تم إفراغ كل الأسلحة قبيل طلوع الشمس[1] حيث خاطر اليخت بتوقفه على بعد 20 متر من منطقة غير معلمة وعند عودته ارتطم بإحدى الصخور.

وفي الصباح عثر عليه من طرف حراس الشواطئ الأسبان الذين جروه إلى ميناء الناظور للتحقيق وبعد مفاوضات تم توقيف التحقيق بعد إكرام أعوان الجمارك للحصول على سكوتهم وأصلح البخت واستأنف طريقه بحرًا.[2]

وقد كان اليخت محملاً بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات وهي موجّهة إلى كل من جيش التحرير الوطني والمقاومين المغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير وقد تضمنت شحنة جيش التحرير الكميات التالية:بعد أن وقّع أحمد بن بلة على محضر استلامها يوم 23/ 02/ 1955[3] :

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 303	204	خزنة للبرن	240
بنادق رشاش بران	20	طلقة 303 ر	33.000
مسدسات رشاشة	68	طلقة 303 رلكبرن	166.500
قنابل بدوية	356	طلقة 45 للتومي	136.000
صاعقات	34 صندوق	كبسول طرفي	4000
علبة كبريت هواء	50 علبة		

(1) عبد الرحمن عبد الله الصنهاجي، مذكرات في تاريخ حركة المقاومة وجيش التحرير المغربي، 1947– 1956، المغرب 1987، ص 138– 139.

(2) – عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 89 وأيضا: مراد صديقي المصدر السابق، ص 30– 31.

(3) فتحي الديب، المصدر الساق، ص 84، وأيضا : مراد صديقي المصدر السابق، ص 31: وأيضا عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 88.

بعد ما تمت عملية إنزال السلاح بنجاح في سواحل رأس كبدانة حل المجاهد محمد العربي بن مهيدي بعين المكان رفقة مجموعة من الجزائريين بلغ عددهم حوالي خمسين فردًا لاستلام حصة الثورة من السلاح وقد تمت نقل الشحنة عبر البر على مرحلتين في ظروف صعبة بسبب تشديد عملية الرقابة من طرف السلطات الفرنسية التي شعرت بتحركات مشبوهة على الجبهة الغربية البرية والبحرية(1).

2) عملية اليخت انتصار: «INTISSAR»

مع تطور الكفاح المسلح في الجزائر بعد هجمات 20 أوت 1955 التي كشفت عن حاجة الثوار الماسة للسلاح، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعداد شحنة من الأسلحة لتأمين جبهة وهران ومراكزها وبذلك تم تجهيز اليخت انتصار الذي أبحر من ميناء الإسكندرية بعد شحنه بالأسلحة من طرف السلطات المصرية يوم 02 سبتمبر 1955 متجها نحو ميناء الناظوربالسواحل المغربية، وقد كانت الشحنة مشكّلة من أسلحة مختلفة موجهة لجيش التحرير الوطني والثلث الباقي لجيش التحرير المغربي وفي عرض البحر كشف الطيران الفرنسي أمر البخت قبالة السواحل الجزائرية فأطلق عليه وابلاً من القنابل والنيران التحذيرية من أجل التوقف غير أن طاقم البخت تجاهل ذلك وسرعان ما ابتعد صوب المياه الإقليمية الإسبانية وقد تمكن البخت من الوصول إلى

---

(1) شهادة المجاهد حمدون شوراق، لمجلة الذاكرة الوطنية، المرجع السابق، ص 242- 244 وأيضا الحاج حسين برادة (مذكرات) المصدر السابق، ص 121- 122، وأيضا :

MohamedLebdjaoui, vérités sur la révolution Algérienne, Gallimard – Paris, 1978, p 132.

وفي نفس الإطار يذكر المقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب بأن الطريقة المفضلة لعملية نقل الأسلحة والمشاكل التي اختيرت مثل هذه العملية كانت تحت مسؤولية محمد بوضياف والعربي بن مهيد وبوصوف رفقة وبمساعدة شخصين مغربيين هما بونعيلات والحسين برادة، انظر الحوار الذي أجراه بالرباط عبد الحفيظ سعيدون مع مقاوم المغربي عبد الكريم الخطيب في جريدة السلام، عدد 615، 4 أكتوبر 1992، ص 6، ويؤكد هذا الطرحالمجاهد الحسين برادة لمجلة الذاكرة الوطنية، مجلة نصف سنوية، ملف العدد الندوة المغاربية: وحدة المغرب العربي في ذاكرة حركة المقاومة وجيش التحرير جانفي 2002 عدد خاص 24- 26. تصدرها المندوبية السامية والمجلس الوطني المؤقت لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير بالرباط 2002، ص 391- 395.

السواحل المغربية ليلة 12 سبتمبروأفرغ شحنته من الأسلحة بالناظور حيث استقبلها المناضل محمد بوضياف، وخلال عملية الإنزال وقع حادثان يجب الإشارة إليهما: الأول: يتعلق بكلمة السر المتفق عليها مع قائد الباخرة والثاني الأكثر خطورة يخص عملية نقل الأسلحة من البحر إلى مكان التخزين، حيث أن أحد القاربين المستعْملين انقلب وغرق في الميناء بحمولته ولسوء الحظ أيضا أصيب القارب الثاني بعطل بسبب قِدَمه.[1]

وعقب هذه الحادثة غادر اليخت المكان خفية واتجه نحو برشلونة متذرعًا بوجود عطب تمكن من إصلاحه فيما بعد وتزود بالوقود وغادر ميناء برشلونة يوم 19 سبتمبر والتحق مجددًا بميناء الناظور في منتصف ليلة 21 سبتمبر وقد تمكن هذه المرة من إنزال حمولته من الأسلحة بأمان وقد شملت الشحنة التي حملها اليخت انتصار ما يلـي:[2]

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 792	302	خراطيش 792	46.260
بنادق رشاشة 792	30	خراطيش	1.000
مسدسات أوتوماتيكية 455	20	مسدسات أوتوماتيكية 45	
مسدسات أوتوماتيكية 109	34	خراطيش مسدسات أوتوماتيكية 09 ملم	1.000
قنابل يدوية	72	منظارات صناديق ذخيرة	08 15

(1) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 89، وأيضا: مراد صديقي المصدر السابق، ص 32.
(2) عبد المجيد بوزبيد، نفسه، ص 89.

أما عن شحنة الأسلحة الضائعة في ميناء الناظور بعد غرق القارب المستعمل فقد قدرت بما يلي[1].

نوع الأسلحة أو الذخيرة	الكمية
بنادق 792	180
بنادق رشاشة 792	26
صناديق قنابل يدوية	03
مسدسات أوتوماتيكية 455	23
صناديق ذخيرة 792	56
صناديقدخيرة455	04

ويبدو أن دخول المنطقة الخامسة في مسيرة العمل الثوري مع بداية سنة 1956، كان مرضيًا بصفة عامة، حيث يعبر عن ذلك عبان رمضان بقوله: « نشطت منطقة وهران كثيرًا، ناهيك أنها تمكنت من تدمير حركة العامل لامبير»... وعلى صعيد أخر أصبحت تساهم في نقل الأسلحة من الحدود الغربية إلى المنطقتين الرابعة والسادسة وفي نفس السياق يذكر المجاهد لخضر رباح من العاصمة كيف كانت «يمّـة فاطمة الزعيمة مع أواخر 1955 وبمطلع 1956، تتجشّم يوميًا متاعب السفر من وهران لتحمل في قفّتها بعض الأسلحة إلى مسكنها بوادي كنيس (أرويسو حالياً)[2].

واستمرت عملية نقل الأسلحة التي تم إنزالها عبر الموانئ المغربية إلى المنطقة الخامسة لتأخذ طريقها إلى المناطق الداخلية بصفة متقطعة طوال سنة 1956 ويؤكد ذلك عبان رمضان نفسه في رسالة بتاريخ 03 ديسمبر من نفس السنة حيث يذكر: « أنّ المنطقة الخامسة بدأت ترسل كميات قليلة من الأسلحة»[3].

(1) عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص 90.

(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 186- 187.

(3) نفسه، ص 187.

1)عملية اليخت «ديفاكس » Dévex (ماي 1956):

لم تلبّ تلك الشحنات التي وصلت عبر اليختين دينا وانتصار وحتى بعض الأسلحة التي تم تهريبها من إسبانيا[1] احتياجات المقاتلين في الداخل ولم تستطع سد العجز الفادح في الأسلحة والذخيرة حيث شهدت الكثير من المعارك وجود قطعة سلاح واحدة لكل خمسة مجاهدين الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الخارج إلى إعادة النظر في هذه المسألة لتدارك ذلك النقص[2].

ورغم المخاطر التي اعترضت عمليات تهريب الأسلحة فإنّ الجبهة البرية شكلت سبيلاً ناجحًا بالنسبة لقيادة الثورة في الداخل حيث كان للأسلحة التي كانت تهُرب عبر الجبهة الغربية (المغرب ثم المنطقة الخامسة) دورًا مباشرا في بعث النشاط الثوري وإضعاف فعالية الجيش الفرنسي بعد هجمات أكتوبر 1955.

وبناءًا على مضمون المذكرة التي رفعها ممثلو جيش التحرير المغربي إلى رئيس جمال عبد الناصر يوم 21/01/1956 والتي تناولت الوضع العسكري لجبهة وهران ونتائج عمليات أكتوبر 1955 بالإضافة إلى وضع خطة عمل ومطالب الكفاح خلال مدة ستة أشهر القادمة[3] تمت الاستجابة على التوّ لقيادة الثورة في

(1) سيتم الإشارة إلى هذه العملية عندما نتطرق إلى دور الوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلة بعد رصد جهود المنطقة الخامسة في إدخال كميات معتبرة من الأسلحة.

(2) مراد صديقي، المصدر السابق، ص 34 ويمكن تفسير ذلك النقص بتعثر الإمداد على الجبهة الشرقية بسبب عملية المراقبة الانجليزية على الأراضي الليبية والفرنسية على تونس وسيبقى الأمر على هذا الحال إلى غاية استقلال تونس والمغرب في ربيع 1956، أما بالنسبة للجبهة الغربية كانت بعيدة نوعًا ما عن أنظار المراقبة الفرنسية بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الأسبان في غض الطرف عن الكثير من عمليات الإمداد عن طريق بعض المناطق الساحلية المغربية التي كانت تحت سيطرتهم (الناظور، مليلية....).

(3) عزمت قيادة الجبهة الغربية (جبهة وهران) على تعزيز الجبهات العامة من حيث الكمية والكيفية مع ترقية أسلوب التدريب بإرسال بعض العناصر إلى القاهرة، بالإضافة إلى عزم القيادة على فتح جبهات جديدة في معسكر، ومستغانم، وجنوب وهران في مناطق بشار وعين صالح، كما حددت المذكرة المطلوب لجبهة من الأسلحة والذخيرة قبل أول مارس 1956.كما حدد مناطق لإنزال وهي نفسها مناطق الإنزال لجبهة مراكش، انظر التفاصيل في فتحي الديب، المصدر السابق، ص160- 161.

الخارج بشأن متطلبات العمل الثوري خصوصًا الأسلحة والذخيرة وعلى هذا الأساس بدأت أولى الخطوات تجاه تحقيق المطالب السابقة الذكر من خلال الاتفاق الذي تم مع بعض المسؤولين الأسبان المختصّين في تجارة الأسلحة على عملية تهريب كميات من الأسلحة والذخيرة بعد توقيع صفقات أسلحة سرية بين المملكة العربية السعودية وإسبانيا لصالح الثورة الجزائرية وفي مقابل تلك الخطوات حاولت السلطات المصرية فتح أبواب التعامل مع شركات السلاح الإيطالية أو تُجّار الأسلحة لعقد صفقات سلاح باسم حكومة القاهرة أو أي حكومة عربية ولهذا الغرض تمّ شراء اليخت ديفاكس من اليونان، وقد وصلت الباخرة إلى ميناء الإسكندرية في شهر أفريل 1956، واستبدل طاقمها اليوناني بطاقم مصري[1].

وشرعت في ممارسة دورها الجديد الذي اكتنفه الكثير من الغموض والسرية لارتباطه بعملية تهريب الأسلحة تحت مظلة الشركة الشرقية للملاحة التي أصبحت ديافكس تابعة لها لكونها تمارس أنشطة تجارية[2].

ونظرا لقدرة دي فاكس على شحن أكبر كمية من الأسلحة، وضعت على متنها حمولة ضخمة من الأسلحة: القسم الأول منها يُؤمّن إنزاله في ليبيا لحساب منطقتي الشمال قسنطيني- والأوراس، أما القسم الثاني من الحمولة فكان موجهًا إلى الغرب وعلى هذا الأساس كان يجب على قيادة الثورة إزالة بعض العقبات التي تمثلت أساسًا في محاولة كسب موافقة وكفالة الأسبان مسبقًا ولذلك الغرض تنقل أحمد بن بلة إلى المغرب للاتصال بالسلطان محمد الخامس للضغط على الأسبان لتغيير موقفهم اتجاه نشاط مهربي الأسلحة وغض الطرف عن عمليات إمداد الثورة بالسلاح على الجبهة البحرية الغربية[3].

(1) تم استبدال الطاقم اليوناني بطاقم البحارة المصريين الذين سبق لهم وأن اكتشفوا خبرتهم من خلال نشاطهم البحري على متن البحث « غود هوب good Hoop » الحظ السعيد، انظر فتحي الديب، المصدر السابق، ص 169.

(2)نفسه، ص 169.

(3) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 93 وأيضا فتحي الديب المصدر السابق، ص 198.

وبمجرد تجاوب السّلطات الاسبانية مع مطلب السلطان محمد الخامس شرعت الباخرة ديفاكس في مهمتها العسكرية انطلاقا من ميناء الإسكندرية فجر يوم 06 ماي 1956 وبمجرد إنزال شحنة الجبهة الشرقية على الشاطئ زوّارة الليبية يوم 13 ماي 1956 واصلت ديفاكس رحلتها لإنزال شحنة الجبهة الغربية التي كانت موجهة أساسا إلى منطقة وهران وبلاد القبائل والجزائر حيث وصلت يوم 20 ماي 1956 إلى ميناء سبتة وتم تفريغ هذه الكمية بشكل سري قبل طلوع الفجر باستعمال قوارب صغيرة[1] وتكفلت قيادة الثورة بالمنطقة الخامسة التي أصبح على رأسها عبد الحفيظ بوصوف[2] بعملية تهريبها على الحدود الجزائرية المغربية عبر المسار الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان لتأخذ طريقها فيما بعد إلى المنطقة الرابعة والثالثة[3].

وقد زادت أهمية الجبهة الغربية الحدودية مع المغرب باعتبارها منفذًا للتمرير الأسلحة خلال هذه المرحلة بسبب تشديد عمليات المراقبة العسكرية الفرنسية على الحدود الشرقية سواءً مع تونس أو ليبيا الأمر الذي صعب مهمة إمداد السلاح إلى المناطق الداخلية بالإضافة إلى تركّز وانتشار القوات الفرنسية في تونس قبل استقلالها في مارس 1956 من جهة ووجود قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية على التراب الليبي من جهة أخرى[4].

---

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 198 وأيضا: عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 95، وللمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الشحنة انظر الجدول رقم (2) في الملحق رقم (09).

(2) أصبح عبد الحفيظ بوصوف قائدًا على المنطقة الخامسة خلفا لمحمد العربي بن مهيدي الذي التحق بمجموعة عبان رمضان في العاصمة في بداية ربيع سنة 1956. .

(3) بعد نجاح عمليات تهريب الأسلحة عبر الجبهة الغربية وزيادة حدة العمليات العسكرية وردود الفعل الفرنسي في منطقة الغرب الجزائري، طلب بوصوف من بن بلة في مدريد زيادة قدرة المنطقة الخامسة من حيث الأسلحة لتنشيط العمل الغذائي وإحباط هجمات الجيش الفرنسي وتحريك منطقة الصحراء لذلك انطلقت الباخرة ديفاكس للمرة الثانية بنقل شحنة من الأسلحة إلى الجبهة الغربية حيث أفرغت حمولتها الثانية بمنطقة سبتة المغربية يوم 26 أوت 1956 وللمزيد من التفاصيل حول مضمون هذه الشحنة انظر الملحق رقم (09) مراد صديقي 40.

(4) الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 327.

يمكن للباحث بعد هذا العرض أن يدرك بوضوح العمق الاستراتيجي الذي شكلته المناطق الحدودية(الأولى والثانية والخامسة)بالنسبة للنشاط الثوري خلال مرحلته الأولى(1954-1956) حيث تجسدت من خلال مساعي وجهود قياداتها أولى المشاريع لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة من الخارج.

ولم يكن ذلك بالأمر بالهيّن بالنظر إلى ما يحيط بهذا النوع من العمليات من مخاطر وصعوبات ومشاكل كادت في الكثير من الأحيان أن تبدد تلك الجهود وتعصف بالعمل الثوري وهو لم يتجاوز مرحلة الشمولية.

ومن جهة أخرى يجب الاعتراف بأن مساعي وجهود قيادة الثورة في الداخل لتمويل الثورة بالسلاح لم تتم لولا ذلك الدّور الريّادي الذي لعبه الوفد الخارجي للثورة في القاهرة وعلى رأسهم أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذي التحق عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954.

- دور قادة الثورة في الخارج:

قبل الانطلاق في محاولة تسليط الضوء على المهمة التي تكفل بها بعض عناصر الوفد الخارجي في الفترة الممتدة من الانطلاقة إلى مؤتمر الصومام 1956 وتقييم الدور البارز في عملية إنقاذ النشاط الثوري من حالة الأفول التي تعرض لها بفعل النقص الفادح في الأسلحة والذخيرة ومن الأجدر العودة في هذا السياق إلى النواة الأولى التي ظهرت فيها أول تشكيلة لما أصبح يعرف بعد الانطلاقة بالوفد الخارجي.

لقد كان محمد خيضر أول من التحق بالقاهرة سنة 1950 بعد فراره من الجزائر بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من طرف لمصالح الفرنسية وسرعان ما أصبح عضوًا بارزًا في لجنة المغرب العربي كممثل لحركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية في صفوف اللجنة وبعد أكثر من عامين التحق به حسين أيت أحمد في 22/ 07/ 1952 في عضوية لجنة تحرير المغرب العربي[1].

---

(1) Phipile Tripier, OPCIT, p 56- 57.

أما بالنسبة إلى أحمد بن بلة فقد التحق بهما في عام[1] 1953 حيث يذكر في هذا السياق علي مهساس رفيق بن بلة في سجن البليدة وفي عملية الفرار منه أنهما لم يكونا يرغبان في مغادرة التراب الوطني لكن قيادة حركة الانتصار التي كانت تشعر بالقلق من تجمع قدماء المنظمة الخاصة أرغمتهما على اللجوء إلى فرنسا وهناك تم توجيه بن بلة إلى القاهرة. [2]وقد كان محمد بوضياف آخر من التحق بأعضاء الوفد الخارجي يوم02 نوفمبر 1954 [3].

إلاّ أنه من الخطأ تاريخيا اعتبار بوضياف ضمن مجموعة التي شكّلت النواة الأولى للوفد الخارجي بالنظر إلى أن المهمة التي ألقيت على عاتقه كانت تجعل منه همزة وصل بين قادة معاقل الثورة في الداخل وعناصر الوفد الخارجي ولكن تحوّل بوضياف بمبادرة شخصية منه إلى القيام بنشاط سياسي في فرنسا بعد أشهر قليلة من الانطلاقة ثم تحول مرة أخرى للإشراف رفقة بن مهيدي على محاولات تنظيم طرق الإمداد بالأسلحة انطلاقًا من إسبانيا والمغرب إلى تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام هو الذي دفع الكثير من المؤرخين إلى تصنيف بوضياف في عضوية الوفد الخارجي بصورة تشكِّل تجاوزًا لذلك الازدواج في المهام الذي اعتمدته المجموعة التي فجرت الثورة التحريرية.

---

(1) توجه قبل ذلك بعد فراره من سجل البليدة عام 1952 إلى فرنسا حيث قضى مرحلة قصيرة في السرية في أحد الأحياء الباريسية انظر:
Henri Charles Favord « Ahmed Ben Bella, Président un pueprisonnier Beaucoup » le temps stratégique N° 03 Hiver 1982- 1983, Genève, pp 28- 53.

(2) وأسندت إلى محساس مهمة تنظيمية في فدرالية الحركة بفرنساانظر: على محساس، المصدر السابق، ص 385.

(3) لا يمكن اعتبار ذلك الجناح الخارجي بأنه كان يمثل « الوفد الخارجي للثورة « قبل تاريخ انخراط عناصره الثلاثة الأولى، خيضر أيت أحمد وبن بلة في مشروع لجنة الـ 05 وإذا ما أكدنا رواية محمد بوضياف حول التحضير لاندلاع الثورة سنة 1954، فإنّ التاريخ الدقيق لتأسيس الوفد الخارجي للثورة كان في شهري جويلية وأوت 1954 وما كان قبله لم يكن سوى الوفد الخارجي لحركة الانتصار التي كانت تحرص على بقاء عضويتها في صفوف مكتب ولجنة تحرير المغرب العربي مند سنة 1944، انظر: عبد النور خيثر المرجع السابق، ص85

إنّ جل المصادر التاريخية المكتوب منها والشفوي تدفعنا إلى القول دون أن نقع في مغبة الخطأ بأنه لو لم تكن البعثة الخارجية وعلى رأسها أحمد بن بلة بدون منازع فإنّ النشاط الثوري في مرحلته الأولى كان يمكن أن يكون له منحى أخر ولو لم يقم بتلك الجهد الرائدة والدور الحاسم رفقه زميله بوضياف على المستوى الخارجي كان ذلك سيؤثر حتماً في إمكانيات الثورة التحريرية من حيث العدة والعتاد بشهادة الخصوم أنفسهم[1].

تمكّن أحمد بن بلة بعد وصوله إلى القاهرة في صيف 1953 وانضمامه إلى مكتب تحرير المغرب العربي من الإقامة في مصر حيث لعب دورًا بارزًا قبل الانطلاقة في محاولة كسب تأييد الجامعة العربية وطلب المساندة المادية وعلى رأسها المال والأسلحة بالرغم من الظروف الصعبة التي عاشها في بداية إقامته بالقاهرة حسب محمد لبجاوي[2].

وبعد فترة وجيزة كُلِلت جهود أحمد بن بلة بلقاء مع الرئيس المصري جمال عبد الناصر عن طريق فتحي الديب المسؤول عن الشؤون العربية بالمخابرات المصرية والمكلف بمتابعة تطورات الثورة الجزائرية. وقد تمكن بن بلة من إقناع عبد الناصر بطروحات ومطالب الثوار الجزائريين الذي قَبل في الأخير بنصرة الثورة الجزائرية في حالة انطلاقها بدون تردد[3].

وحول نفس الموضوع يذكر فتحي الديب حول الإرهاصات الأولى لاتصال الجزائريين بالحكومة المصرية « بأنّ تطور الأحداث بالمغرب العربي دفع المسؤولين في القاهرة عقب ثورة يوليو 1952 إلى إعطاء الأولوية لهذه المنطقة وما يتطلبه

---

(1) يمكن أن نذكر منهم جاك دوشمان Jacques Du chemin وجون فوجور J– Vau jour وسنوضح ذلك من خلال بعض الشواهد الحية عن دور بن بلة لاحقا.

(2) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص 151.

(3) شهادة أحمد بن بلة في المراكز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830– 1962) المرجع السابق، وأيضا شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر في قناة الجزيرة الفضائية يوم 20/ 10/ 2002، ويضيق بن بلة أنه من بين الأسئلة التي طرحها عبد الناصر، ما حاجتكم؟ فأجابه بن بلة، حاجتنا السلاح..

الكفاح المسلح هناك... ويضيف فتحي الديب بأنه نظرًا لتعذر عملية المتابعة والاستطلاع الميداني بسبب الحصار والسيطرة الاستعمارية على مواقف الدول الثلاثة في المغرب العربي لزم الأمر القيام بعملية تقييم في القاهرةعن طريق دعوة رؤساء الأحزاب والتنظيمات السياسية المغاربية الموجودة بالقاهرة[1].

وانتهت هذه الاتصالات إلى عقد مؤتمر تنسيقي مع الجامعة العربية ضم كافة أحزاب المغرب العربي يوم 03 أفريل 1954 حضره قادة الأحزاب، وممثليها عن المغرب والجزائر وتونس وترأس الاجتماع عبد المنعم مصطفى الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في حكومة القاهرة[2] وقد طغت بوضوح على هذا الاجتماع الأفكار الجزائرية الثورية التي دعت إلى الكفاح والإصرار على العمل المسلح كحل استثنائي وإيجابي للتحرير الوطني وشكل السلاح فقط المطلب الأساسي للوفد الجزائري في هذا الاجتماع[3].

كما التقى أحمد بن بلة رفقة محمد خيضر يوم 05 أفريل 1954 مع فتحي الديب وعزت سليمان وتمكن هذه المرة من الحصول على وعد صريح من حكومة القاهرة بدعم حركة الكفاح الجزائرية بعد لقاء دام أكثر من ثلاث ساعات قدم خلاله أحمد بن بلة شرحًا ملِمًا حول مخطط الكفاح وهيكلة التنظيم العسكري لجيش التحرير وتوزيعه عبر المناطق والقادةالذين يتولّون العمليات العسكريةفي الداخل أما في الخارج فإنّ مهمة الوفد الخارجي[4] وعلى رأسه أحمد بن بلة فإن مهمته التنقل بين

(1) مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل المصدر السابق، ص 95. وأيضا فتحي الديب المصدر السابق، ص 21- 33.

(2) نفسه، ص 21.

(3) لقد كان لتدخل أحمد بن بلة خلال جلسات هذا الاجتماع دورًا بارزًا في بعث الأفكار الثورية الجزائرية، والدعوة إلى طلب السلاح والإصرار على الكفاح المسلح للمزيد من التفاصيل حول مطالب بن بلة: انظر: فتحي الديب – المصدر السابق، 26.

(4) كانت مهمة الوفد الخارجي تقديم التأييد السياسي والدبلوماسي والعتاد الحربي للثورة وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم المهام بين أعضائه، تكلف أحمد بن بلة بمهمة الاتصال بالسلطات المصرية والحصول على الأسلحة وتموين الثورة في حين كلف محمد خيضر وأيت أحمد بالشؤون السياسية والدبلوماسية فلخيضر البلدان العربية ولأيت أحمد بقية بلدان العالم.

العواصم مع التركيز على القاهرة بعد أن تكفل شخصيا بمهمة رئيسية هي توفير السلاح والمال للثورة التحريرية[1].

وعقب هذا الاجتماع مباشرة وافق عبد الناصر على مبدأ دعم حركة النضال المسلح في الجزائر بعد التقرير المفصل الذي قدمه فتحي الديب وفي نفس الوقت أبلغ بن بلة كل بوضياف وبن بولعيد وبن مهيدي وديدوش وكريم بلقاسم وبطاط في لقاء معهم ببرن(سويسرا) في أكتوبر 1954 عن استعداد وموافقة جمال عبد الناصر على دعم الثورة الجزائرية[2].

وقبل ذلك التاريخ ظلّ بن بلة متنقلاً بين مصر وطرابلس لأنّ ليبيا كانت تمثل بالنسبة إليه «حبل الوريد لعبور السلاح» إلى الجزائر[3]حيث التقى بعبد العزيز شوشان الذي كلف بتدريب المقاومين التونسيين وفي هذا الإطار يذكر محمد البجاوي بأنه سبق بن بلة إلى ليبيا جزائري يدعى كامل الصقر من مدينة تبسّة الذي أرسل لأجل جمع الأسلحة من طرف حمي الحاج مبعوث مصطفى بن بولعيد وقد حاولا كل من بن بلة وكامل الصقر تشكيل تنظيم نشيط لجمع الأسلحة والذخيرة[4]وقد توجت مساعي وجهود أحمد بن بلة رفقة قاضي بشير ومصطفى بن بولعيد بتأسيس أولى شبكات التسليح في ليبيا في أوت [5]1954.

ويذكر فوجور«J-Vaujour» مدير الأمن الفرنسي في الجزائر عشية انطلاق الثورة بأنه أحصى عن طريق رجال مصالحه، مراكز تجمع وتدريب على استعمال الأسلحة في طرابلس يشرف عليه مدربين مصريين تابعين إلى مصالح المخبرات

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص33.
(2) نفسه، ص 43- 44.
(3) أحمد بن بلة (مذكرات) المصدر السابق، ص 105.
(4) محمد بجاوي. المصدر السابق، ص 151 :و تجدر الإشارة إلى أن ليبيا كانت في هذا الوقت معقلاً للثوار التونسيين ولم تكن بالنسبة للجزائريين عند بداية الثورة انظر: حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص 199.
(5) Bachir El Kadi de Tripoli a la wilaya1.in El Waten.10 Janvier 2005, p5.
ويمكن القول بأن أحمد بن بلة ي يعتبر الدّعامة الأساسية لنواة شبكة التسليح في ليبيا رفقة قاضي بشير ومصطفى بن بولعيد.

بقيادة فتحي الديب[1] وضمن هذا الإطار اختار بن بلة فعلا بعض الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون بالقاهرة وبعض المتطوعين للانضمام للكفاح المسلح، ويؤكد فتحي الديب بأنهم تلقوا تدريبهم بمعسكر الحرس الوطني بكبري القبة ليتم تدريبهم بليبيا في دورة خاصة على حرب العصابات [2].

شرع أحمد بن بلة في عمله بالتنسيق مع السلطات المصرية منذ شهر أكتوبر 1954 بغرض تزويد الثورة بالسلاح وبأسرع وقت ممكن من خلال تكليف بعض الليبيين المختصين في تهريب الأسلحة من قاعدة العظم البريطانية بطرابلس ووقع الاتصال بأحد موظفي السفارة المصرية سابقا بليبيا المدعو أمين صالح كانت له خبرة طويلة مع الشعب الليبي وحسب الاتفاق سافر أمين صالح إلى ليبيا لإعداد المطلوب حيث تمكن من شراء» 28 بندقية وثمانية مدافع رشاش باران وثلاثة رشاشات من نوع ستان وكمية كافية من الذخيرة الانجليزية» وقام أمين صالح بنقلها وإخفائها ببلدة جوارشة غرب بنغازي وبعد ذلك تم إرسال مغربي كان موضع ثقة بن بلة بعد تزويده بكلمة السر للاتصال بأمين صالح لاستلام الشحنة على أن يقوم بن بلة بعملية ترتيب وسيلة لتهريب السلاح من برقة إلى شرق الجزائر. ليكون في متناول المجاهدين عند الانطلاقة[3].

غير أن الظروف لم تكن في صالح بن بلة حيث فرضت السلطات الليبية رقابة مشددة خلال هذه الفترة على جميع التحركات في برقة بعد اغتيال إبراهيم الشالحي ناظر الخاصة الملكية الليبية الأمر الذي أوقف كل نشاط في برقة إلى وقت لاحق ونقل العمل إلى طرابلس، وتم الاتفاق مع بن بلة للسفر إلى ليبيا لاستلام المبلغ

---

(1)J Vaujour, Op.Cit, P37-42

وانظر ايضا :

Yves Courriere, les filsdela toussaint 1954, Opcit. PP.184,186.

(2) من أشهر هؤلاءالطلبة نذكرمحمد بوخروبة (هواري بومدين)انظر: فتحي الديب، المصدر سابق، ص 77، 78.

(3) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 58، 59.

المالي المتبقي لدى أمين صالح وأضيفت له قيمة 5000 جنيه من طرف الحكومة المصرية لتوفير أكبر كمية من السلاح وإعدادها للتهريب مباشرة إلى الجزائر خصوصا بعدما تبيّن إمكانية انتهاج نفس أسلوب التهريب من قاعدة الملاحة الأمريكية بواسطة أصدقاء بن بلة من الليبيين الذين كانت لديهم خبرة في هذه الميدان وكانت لديهم شحنة جاهزة للتسليم مقابل دفع ثمنها فقط[1].

عقب هذه المهمة مباشرة سافر بن بلة إلى اسبانيا للاتصال بمحمد بوضياف وقادة المقاومة المراكشية بهدف تلقي تاريخ بدء الكفاح المسلح ثم التفاهم النهائي بمعاونة بوضياف مع قادة المقاومة المراكشية على توحيد الكفاح المسلح[2].

انطلقت الثورة التحريرية بإمكانيات جد محدودة من حيث الأسلحة والذخيرة الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في الداخل إلى لإلحاح على طلب المدد من الخارج بعد تعثر العمل الثوري في المناطق الداخلية بسبب ردود الفعل الفرنسية من جهة وشح مصادر السلاح الداخلية التي لم تلب احتياجات المقاتلين خصوصا بعد زيادة عدد المجنّدين بصفوف الثورة، لذلك عاد بن بلة إلى القاهرة مع نهاية شهر نوفمبر 1954 لطلب السلاح على وجه السرعة واتصل عقب وصوله بفتحي الديب ومحي الدين زكرياء رئيس المخابرات الذي عرض الأمر على جمال عبد الناصر وأعطيت الأوامر باستخدام إحدى قطع الأسطول البحري المصري وفي نفس الوقت تمت اتصالات سرية مع رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم من أجل ضمان سرية وحماية الطريق لتهريب الأسلحة عبر الأراضي الليبية دون

---

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص56

(2) أما بالنسبة لشحنة الأسلحة التي تم شراؤها في طرابلس فقد أخذت طريقهاإلى منطقة الأوراس على الإبل على مرحلتين- الشحنة الأولى من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين وسط تونس، والشحنة الثانية من منطقة التخزين وبقافلة من الإبل مرت عبر منطقة الكاف مع مناضلين جزائريين أنفسهم إلى قيادة الأوراس تمت هذه العمليات قبل اشتداد الرقابة البوليسية بمحافظة طرابلس، انظر فتحي الديب، المصدر السابق، ص 59، 60. وانظر شهادة المجاهد أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في التحرير الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، المرجع السابق، وانظر أيضا مراد صديقي، المصدر السابق، ص 29-30.

تدخل الشرطة الليبية وقد اختار بن حليم القائد مقام عبد الحميد درنة ليتفق معه على عملية الإنزال والنقل[1].

وكللت جهود أحمد بن بلة في إرسال شحنة من الأسلحة من مصر على متن اليخت انتصار[2] الذي أبحر من ميناء الإسكندرية العسكري ليلة 5/ 6 ديسمبر 1954 بقيادةالبكباشي بحري فؤاد بمساعدة أحد ضباط المخابرات البحرية اليوزباشي أمين عفت وقد أفرغ اليخت حمولته في أحد الموانئ شرق طرابلس ليلة السابع والثامن ديسمبر وقد كان في استقباله كل من أحمد بن بلة وعبد الحميد درنة وقد استلم الشحنة أحمد بن بلة بعد توقيع محضر الاستلام[3].

ويذكر أحمد بن بلةبأن تلك الشحنة التي وصلت إلى ليبيا على متن اليخت انتصار خبئت في مسكن عبد الحميد درنة في انتظار نقلها إلى الحدود غير أن الظروف حالت دونذلك وتأخرت العملية لمدة شهرين ثم نقلت هذه الشحنة بمساعدة الليبيين بالشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتنقل بالجمال عبر تبسة[4].

ونفس الإطار يوضح أحمد بن بلة بأن هذه المحاولة اعتبِرت أول عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر الأراضي الليبية انطلاقا من ميناء الخُمس شرق طرابلس ومن ثم تُنقل إلى الجزائر وقد تمت هذه العملية خلال شهر فيفري 1955[5] بعد التأخر الذي أشرنا إليه سابقا .

وحول نفس الموضوع يشير فتحي الديب بأن نصيبا من شحنة السلاح السابقة الذكر وُجهت لتزويد حركة المقاومة التونسية بما يحتاجونه من عدة باعتبارهم

(1) فتحي الديب المصدر السابق صص61-63 وانظر أيضا: مصطفى أحمد بن حليم صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ومذكرات رئيس الحكومة الأسبق، مطابع الأهرام التجارية، ط2، مصر 1992، ص 350.

(2) اليخت اسمه الحقيقي فخر البحار ملك لملك مصر «الملك فاروق».

(3) للاطلاع حول مضمون الشحنة التي حمله اليخت انتصار انظر الجدول رقم (1) في الملحق رقم (8).

(4) شهادة أحمد بن بلة في حصة شاهد على العصر، حلقة يوم 27-10-2002 وأيضا:مصطفى هشماوي. جذورنوفمبر 1954 (د.م.ط) الجزائر 1998، ص 96.

(5) شهادة أحمد بن بلة في حصة، شاهد على العصر حلقة يوم 29-10-2000.

سيشاركون في عملية التهريب عبر الأراضي التونسية من جهة ولدعم إمكانياتهم لاستمرار المقاومة لتخفيف الضغط الفرنسي على معاقل الثورة في الداخل بعد اتفاق مُسبق بين أحمد بن بلة وصالح بن يوسف[1].

وفي سنة 1955 استطاع بن بلة إرسال عدة شحنات من الأسلحة بواسطة اليختين «دينا وانتصار» ثم السفينة ديفاكس بعد أن وقع على محضر استلامها[2] وفي هذا السياق يذكر نذير بوزار Nadir Bouzar[3] في مذكراته حول قضية اليخت دينا بأن أحمد بن بلة تمكن بوسائله الخاصة من الحصول على سفينة تجارية لاستخدامها في نقل الأسلحة من مصر إلى ليبيا، واتصل في نفس الوقت بأحد اليوغسلافيين يدعى ميلان باتشيش لكي يعيّن قائدا على السفينة دينا قبل إبحارها من ميناء بور سعيد[4].

لقد فرضت مهام الثورة التي تكلّف بها أحمد بن بلة بخصوص ضرورة توفير السلاح بكل الطرق والوسائل الممكنة خصوصا في هذه المرحلة بالذات أن يبقى متنقلا بين القاهرة وليبيا وبلدان أروبية أخرى كأسبانيا مثلا للبحث عن السلاح والذخيرة، الأمر الذي تفطنت إليه المخابرات الفرنسية وشرعت في محاولة مراقبته ومحاولة اغتياله في الكثير من المرات[5].

---

(1) الديب المصدر السابق. ص63.

(2) يتبين بجلاء بأن نجاح مشاريع تمويل الثورة بالسلاح لم يكن ليتحقق لولا الدّور الذي لعبه أحمد بن بلة في الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن معظم كشوف استلام الأسلحة المبعوثة من مصر موقعة من طرف أحمد بت بلة: انظر فتحي الديب، المصدر السابق ص 647-660

(3)

(4) Nadir Bouzar «l'odyssée du Dina» Récit du Premier transport d'armes de révolutions Maghr - bine, Bouchene, ENAL Alger 1993,p41.

(5) تعرض أحمد بن بلة إلى محاولة اغتيال من طرف جاسوس فرنسي يدعى هنري دفيد Henri David، أحد أعضاء منظمة اليد الحمراء وقد قام هذا الشخص بملاحقة بن بلة وانتحل صفة تاجر حيث بقي بليبيا حوالي ستة أشهر لتحقيق مهمته وقد حاول اغتياله بفندق ريكسيبسيوز بطرابلس غير أن محاولته انتهت بالفشل وقتل الجاسوس على الحدود التونسية، انظر بالتفاصيل: شهادة بن بلة في حصة شاهدعلى العصر في قناة الجزيرة حصة يوم 27-10-2002.ويذكر محمد تقية بأنتعرض إلى محاولتين أخرتين حيث قدم له طرد بريدي ملغم بالقاهرة واعتدي عليه بروما.

Mohamed Teguia,L'Algerie en guerre. Op.Cit, P321-

وفي هذا السياق يشير المؤرخ الفرنسي جاك ديشمان jacques Du chemin إلى بعض الحقائق عن حركة بن بلة ونشاطه وتنقلاته بين القاهرة وطرابلس وتنسيقه مع الأمير عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من أجل توقيع اتفاق لتشكيل مركز لتدريب فرق «الكومندوس» بالمغرب العربي وفتح مكتب لتجنيد المتطوعين لإرسالهم إلى الجزائر ودخوله في محادثات مع صالح بن يوسف في جوان 1955 ومع الدكتور الخطيب قائد جيش تحرير المغربي للتنسيق على مستوى المغرب العربي واستغلال قروض وإعانات الحكومة المصرية عن طريق فتحي الديب وعزت سليمان رئيس المخابرات المصرية وبحضور الهاشمي الطّود رئيس مكتب تدريب فرق الكومندوس بالمغرب العربي وقد استغل بن بلةالمال لشراء أسلحة وأرسلها لاوعمران لدعم الجبهة الداخلية[1].

ومنذ هذه الفترة (جوان 1955) شرع بن بلة في العمل مع هؤلاء المغاربة بالتنسيق مع صالح بن يوسف وممثله بليبيا عبد العزيز شوشان[2] كما تعامل مع بن يوسف على أساس الكفاح المشترك الذي كان يقوده في تونس الطاهر الأسود، ووسعت فكرة العمل المشترك فيما بعد لتشمل منطقة المغرب العربي بأكملها في اجتماع القاهرة يوم 24-02-1956 [3].

وانطلاقا من هذه المستجدّات وُضع برنامج لدعم المقاومة في المغرب العربي بالسلاح بمساعدة السلطات المصرية لذلك نجد أن عملية تمرير السلاح بين(1956-1954)غالبا ما كانت مشتركة ففي الجبهة الشرقية كانت موجهة عادة إلى المقاومة في الجزائر وتونس وفي الجبهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية وكان الأمر كذلك بالنسبة لقواعد تمرير الأسلحة وتهريبه بليبيا.

---

(1) Jacques Duchemmi, Histoire du F.L.N, Edition Mimouni, Alger 2006.PP245-247.

(2) Mohamed bijaoui , Vérités sur la revolutionAlgérienne,EdGallimard, Paris 1970P127.

(3) وقد حضر هذا الاجتماع كل من الطاهر الأسود والبشير السبعي من تونس والدكتور عبد الكريم غلاب والدكتور المهدي بن عبود من المغرب وعباس لغرور وأحمد بن بلة من الجانب الجزائر للمزيد من التفاصيل انظر:

Amira Aleya Sghaier, Op.Cit, P 112.

وفي إطار العمل المشترك تمكن بن بلة رفقة عبد الكريم الفاسي ممثل جيش التحرير المغربي في إسبانيا من عقد صفقة تجارية لاقتناء كمية هامة من الأسلحة قدرت ب 1000 قطعة تم تهريبها من اسبانيا إلى المغرب عبر البحر وتم إنزاله في السواحل المغربية بالقرب من مليلية في شهر أوت 1955 [1].

كما لعب أحمد بن بلة دورا بارزا في وضع الأسس الأولى لشبكة التسليح الجزائرية بليبيا [2] التي وجدت دعما ومساندة من طرف مناضلي الحزب الدستوري الذين سخروا كل إمكانياتهم (شاحنات سيارات) لتقل الأسلحة من ليبيا إلى تونس وفي هذا السياق يذكر قاضي بشير بأن بن بلة قام بشراء سيارة من نوع جيب Jeep بـ70ليرة في بنغازي من مواطن ليبي يدعى صالح تواتي استغلت في عملية تنقلات أعضاء الشبكة وتهريب الأسلحة إلى الحدود التونسية وقد كانت هذه السيارة أول سيارة امتلكتها الثورة بفضل جهود أحمد بن بلة[3].

ونظرا للمشاكل التي اعترضت عملية تهريب الأسلحة في ليبيا نحو الحدود الجزائرية خصوصا بعدما ارتفع مخزون الأسلحة بليبيا وقلت عمليات النقل اضطر بن بلة للسفر إلى ليبيا رفقة فتحي الديب واتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا الذي عرف بتعاونه السري في تهريب الأسلحة والتقيا مع علي مهساس ممثل الثورة في ليبيا وعبد العزيز شوشان وقد تمكن بن بلة من حل المشكل بعد استعراض الأسباب التي حالت دون نشاط عملية التهريب[4] وتباحثه مع عبد الحميد درنة المدير العام للشرطة الليبية لتقديم المساعدة لعلي مهساس وعبد العزيز شوشان[5].

---

(1) هذه الشحنة مشتركة بين الجزائر وا لمغرب، انظر مراد صديقي المصدر السابق ص 31، وأيضا : عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق.

(2) سيتم التركيز على فعالية ودور شبكات التسليح وعمليات الإمداد على الجبهتين البرية والبحرية في الفصل الثالث.

(3) Bachir Elkadi, Op.Cit, p.5.

(4) يعود ذلك إلى عمليات المراقبة المشددة البريطانية بقيادة جايلز في ليبيا والحشد الفرنسي على الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية للجزائر.

(5) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 216-217...

فرضت متطلبات العمل المسلح المزيد من الأسلحة خصوصا وأن تلك الشحنة التي وصلت عبر اليختين دينا وانتصار بالإضافة إلى الأسلحة التي هربها بن بلة من اسبانيا إلى المغرب شجعت على تنامي وتيرة العمل المسلح في منطقة الناظور ومناطق الريف المحاذية للحدود المغربية وكذا المنطقة الخامسة.

وعلى هذا الأساس شرعت قيادة الثورة في الخارج برئاسة أحمد بن بلة بالتنسيق مع بعض المسؤولين في المخابرات المصرية في عملية إمداد الثورة في الجبهة الغربية بالأسلحة واختير لهذه المهمة اليخت «الحظ السعيد» good hop [1] بعد إصلاحه من جديد وقد تحرك من ميناء الإسكندرية يوم 20 أكتوبر 1955 بعدشحنه بالأسلحة وتعبئتها في عبوات صغيرة وإزالة كل العلامات المميزة إلى المنطقة المتفق عليها(السواحل المغربية) وتكملة لمراحل المهمة غادر بن بلة من القاهرة إلى مدريد ليبلغ مسئولي الثورة في الجبهة الغربية تفاصيل خطة إنزال شحنة «قود هوب» ومحاولة سد العجز الحالي في الذخيرة بشراء كمية من اسبانيا وإرسالها بطرق خاصة إلى الحدود المغربية الجزائرية [2].

غير أن السلطات الاسبانية التي كانت تغض الطرف عن عمليات تهريب السلاح إلى الجزائر عبر مناطق الريف الواقعة تحت سيطرتها، تراجعت عن سياستها بشكل مفاجئ الأمر الذي دفع باليخت «قود هوب» إلى تغيير وجهته اتجاه السواحل المغربية إلى أحد الشواطئ الليبية المهجورة ضواحي زوارة بطرابلس بعيدا عن عيون الانجليز وتمت إنزال الشحنة يوم نوفمبر 1955 بحضور أحمد بن بلة ومندوب جيش التحرير في ليبيا على مهساس [3].

---

(1) أصل التسمية «نمر» كان يمتلكه الامير السابق عباس عبد الحليم وصودر بعد ثورة يوليو وأعد لمهام سرية تتعلق بتهريب الأسلحة .

(2) عبد المجيد بوزبيد، المصدر لسابق، ص 92 وأيضا: مراد صديقي المصدر السابق، ص 34.

(3) للاطلاع على مضمون الشحنة التي نقلت على متني اليخت «قود هوب» انظر الجدول رقم (2) في الملحق رقم (8).

وقد تكلف علي مهساس بنقل هذه الشحنة إلى مراكز سرية لتجميع السلاح والذخيرةفي مزرعة مستأجرة ضواحي زوارة الليبية تحت إشراف عبد الحميد درنة لتأخذ طريقها إلى شرق الجزائر، عبر الحدود التونسية والليبية [1].

وبناءا على اجتماع مدريد في جوان1956 بين قيادة الثورة في الخارج وقيادة المنطقة الخامسة التي كان على رأسها بوصوف بعد انتقال بن مهيدي إلى العاصمة، تقرر تزويد المنطقتين الخامسة والثالثة لتنشيط العمل الفدائي وربط المناطق ببعضها وتحريك منطقة الجنوب(الصحراء)وعلى هذا الأساس شرع بن بلة في إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة من بينها أسلحة مضادة للطائرات من طراز لويس مع التركيز على زيادة مدافع الهاون والرشاشات القصيرة التي أثبتت نجاعتها وتزويد منطقة وهران بمصنع صغير لإعادة تعبئة طلقات الذخيرة مع تأمين المواد اللازمة لذلك[2].

وقد اختير المركب ديفاكس لهذه المهمة للمرّة الثانية وذلك لقدرته على شحن أكبر كمية من السلاح بغرض توزيعها على الجبهتين الشرقية والغربية وانطلق المركب من ميناء الإسكندرية بتاريخ 26/ 07/ 1956 بحضور بن بلة شخصيا، حيث أفرغت حصة المنطقة الشرقية في ميناء زوارة الليبي بحضور علي مهساس منسق عملية تهريب السلاح إلى الجزائر عبر ليبيا وتونس رفقة الملحق العسكري المصري [3] كما واصل المركب رحلته باتجاه الغرب وتمكن من إفراغ شحنة المنطقة الغربية بالقرب من ميناء سبتة على السواحل المغربية [4].

---

(1) فتحي الديب المصدر السابق، ص 130، وسوف نتطرق إلى عمليات تهريب الأسلحة عبر الجبهة البرية من ليبيا وتونس إلى الجبهة الشرقية (الاوراس وسوق اهراس) فيما بعد (في الفصل الثالث).

(2) مراد صديقي المصدر السابق، ص 39.

(3) فتحي الديب. المصدر السابق، ص238 وللمزيد من التفاصيل حول شحنة الأسلحة التي من نصيب الجبهة الشرقية(الأوراس والشمال القسنطيني) انظر الجدول رقم (3) في الملحق رقم (9).

(4) فتحي الديب المصدر السابق ص 238 وانظر أيضا: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 40 وعن مكونات شحنة السلاح الموجهة للمنطقة الخامسة وبلاد القبائل في الجدول رقم (3) في الملحق رقم (9).

3- مشكلة التسليح من خلال تقارير الولايات في مؤتمر الصومام 1956.

اتفقت قيادة الثورة التحريرية قبل الانطلاقة على اللقاء في اجتماع وطني [1] لإعادة هيكلة النشاط الثوري الذي انطلق دون تنظيم مسبق بسبب الظروف الصعبة التي واجهت القادة الستةفي إطار عملية التحضير المستعجل للعمل المسلح[2].

كما تعثر العمل الثوري في الكثير من المناطق بعد الانطلاقة، وقد يكون الوجه الأسلم لتفسير وشرح ميزات النشاط الثوري في السنتين الأوليتين هو تناولها من ناحية أن ظروف العمل الثوري في بداياته وانعدام التنسيق الداخلي بين القيادات حالت دون اتصالات نطاق منطقة بأخرى مجاورة لها الأمر الذي أدى إلى عزلة المناطق الداخلية، كما أن عدم تحديد العلاقة التنظيمية والقيادية والمسؤوليات الثورية إلى جانب دخول بعض المناطق(كالأولى مثلا)في أزمات داخلية في نهاية المطاف إلى بقاء العمل الثوري رهينة للمبادرة الفردية لكل منطقة على حدا على الرغم من كون فكرة التنسيق ظلّت مطلبا ملحا بالنسبة لجميع القيادات في الداخل وعلى الخارج.

وبعد تردد دام طويلا بسبب ظروف فرضتها ردود الفعل الفرنسية القمعية، كللت جهود ومساعي بعض قياديي الثورة في الدعوة لوضع الترتيبات الأولى لعقد مؤتمر وطني بقرية ايفري أوزلاقن على ضفاف وادي الصومام بين(14- 20أوت 1956).

---

(1) إن فكرة الدعوة إلى لقاء يجمع شتات القيادة الثورية في الداخل والخارج تمت برمجتها قبل الانطلاقة في 15 أكتوبر 1954 حيث تقرر عقد اجتماع عام بعد اندلاع الثورة في أجل لا يتجاوز 03 أشهر إلاّ أن المؤتمر تأخر بأكثر من 20 شهرا بسبب عدم توفر الظروف الملائمة لعقده.

(2) يشير المجاهد لخضر بن طوبال بأن الهدف الرئيسي لمفجري الثورة كان إعلان الكفاح المسلح بأسرع وقت ممكن ثمّ بعد ذلك يتم النظر في إرساء مؤسسات الثورة انظر: محمد عباس، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص21.

دون الوقوع في المسائل الخلافية [1] حول عدد الحاضرين في المؤتمر [2] والغائبين عنه وأسباب الغيّاب أو التغييب؟ ! يمكن القول بأن الإمكانيات المادية للثورة كانت من أهم القضايا التي آثارها الحاضرون في المؤتمر وطال حولها النقاش خصوصا بعد الظروف الصعبة التي شهدها العمل المسلح، خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة (1954-1956)

فبالعودة إلى محاضر جلسات ومقتطفات الوثيقة الأساسية التي أعدّها القادة الحاضرون في المؤتمر وبعد الاستماع إلى قراءة التقارير السياسية والعسكرية للولايات(الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة)، يمكن للباحث الوقوف على حجم الإمكانيات المادية (التجنيد-التسليح- الأموال) وأخذ فكرة دقيقة بشكل كاف عن القوى المادية للثورة بعد 21 شهرا من الانطلاقة:

1- **المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)**: تمّ قراءة تقرير المنطقة من طرف قائدها زيرود يوسف في أول جلسة للمؤتمر، حيث حاول إعطاء صورة عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية في المنطقة وفي هذا السياق يشير التقرير إلى أن التعداد البشري للمنطقة لثانية عشية انعقاد المؤتمر 1956 قدر بـ 1669 مجاهدا

---

(1) يعتبر مؤتمر الصومام (14-20أوت 1956) من بين القضايا الحساسة التي لم تحقق الإجماع الثوري بين صناع الحدث والمؤرخين على حد سواء لان المؤتمر لم يكن ممثلا لكل القيادات الوطنية في الداخل والخارج أيضا وإن حقق الإجماع في قراراته ومبادئه التنظيمية، وترك الكثير من المسائل عالقة وأفرز مواقف متباينة ومتحفظة وفي الكثير من الأحيان رافضة له ما زالت تلقى بضلالها إلى يومنا هذا.

(2) يذكر إيف كوريار إلى مشاركة 16 مندوبا (06) من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني)هم زيرود وبن طوبال وبن عودة، ومزهودي وكافي ورويبجو(04) من المنطقة الثالثة هم كريم ومحمدي سعيد وعميروش وقاسي و(03) من المنطقة الرابعة هم أوعمرانودهيلس صادقوبوقرة وواحد من منطقة الجنوب (السادسة) هو علي ملاح كما أضاف كوريار عبان وبن مهيدي: انظر.

إلا أنه عند الإطلاع على محضر جلسات مؤتمر الصومام (1956) بالنسبة إلى مسئولي وهران والجزائر وقسنطينة لا نجد الإشارة إلى أكثر من 06: هم بن مهيدي وعبان وكريم وزيرود واعمران وبن طوبال أما علي ملاح كان غائبا وإذا استثنينا عبان نجد أن الجميع كانوا من مؤسسي الجبهة وثلاثة منهم أعضاء سابقين في لجنة الـ22 (بن طوبال، زيرود، بن مهيدي واثنان من لجنة الستة (كريم- بن مهيدي) انظر محمد حزبي جبهة التحرير الأسطورة، المصدر لثابق ص 149.

و5000 مسبل أما بالنسبة للأسلحة والأموال فقد أشار التقرير إلى 13 بندقية رشاش و325 بندقية حربية منها رشاشات صغيرة و3750 بندقية صيد ورصيد مالي قدر بـ 302 مليونو500 ألف فرنك وبذلك قدر مجموع الأسلحة بـ 4088 قطعة متنوعة [1].

2- **المنطقة الثالثة (القبائل):** قدمت المنطقة الثالثة تقريرا شفويا قام بعرضه كريم بلقاسم حيث أشار بأن المنطقة تمتلك حاليا 87044 مناضل أو 7470 مسبلا و3100 مجاهدا، أما عن حجم الأسلحة التي بحوزتها فيشير إلى 404 بندقية حربية و106 رشاش و08 بنادق رشاش على نوعين أرن من نوع FM-Bart وأربعة أخرى من نوع29/ 24و4425 بندقية صيد.

أما بالنسبة لرصيدها المالي فقد بلغ عشية المؤتمر 445 مليون فرنك مع الملاحظة أن المداخل الشهرية بالمنطقة حاليا تبلغ معدل 110 مليون فرنك والمصاريف الشهرية بمعدل 55 مليون فرتك [2] وقد قدر حجم الأسلحة المتوفرة بمختلف أنواعها ب 4943 قطعة.

3- **المنطقة الرابعة(الجزائر وضواحيها):** كشف التقرير الذي قدمه عمر أوعمران عن التعداد البشري للمنطقة عشية المؤتمر حيث أحصى40000 مناضلا و2000 مسبلاً و1000 مجاهدا، أما حجم الأسلحة التي بحوزتها فقد سجل 1500 بندقية صيد و300 مسدس و200 بندقية حربية و80 رشاشا وخمسة بنادق رشاش واحد

---

(1) المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية الجزائر 1996، ص25 وانظر أيضا: خالفة معمري .عبان رمضان، تعريب زينبين خروف، مطبعة تالة، ط2 الجزائر 2008، ص1956.
غير أن محمد حربي يعطي إحصاء آخر حول حجم الأسلحة التي كانت بحوزة المنطقة وهي لا تختلف كثيرا عن الأرقام التي وردت في محضر جلسات مؤتمر الصومام وكتاب خلفة معمر إذ يشير فقط إلى 338قطعة حربية و3750 بندقية صيد دون الإشارة إلى الأسلحة الخفيفة، انظر:
Mohamed Harbi, les archive de la révolution Algérienne , ed jeune Afrique paris 19, P 161-163.

(2) المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص11 وأيضا:
Mohamed Harbi, Le FLN Mirage et réalité, Op.Cit, P 177.

منها من نوع Bart كما سجّل التقرير قيمة رصيدها المالي بـ200 مليون فرنك وبذلك قدر إجمالي الأسلحة المتوفرة بمختلفة أنواعها بـ 2085 قطعة[1].

4- **المنطقة الخامسة (القطاع الوهراني)**: أشار تقرير المنطقة الخامسة الذي قدمه ممثلها محمد العربي بن مهيدي الذي كان رئيس المؤتمر في نفس الوقت إلى نقطة هامة تتعلق بتطور التعداد البشري من الانطلاقة في أول نوفمبر 1954 إلى هجمات الفاتح من أكتوبر 1955 إلى مؤتمر الصومام 1956 حيث سجل ارتفاع عدد المقاتلين من 500 مجاهد و500 مسبل في أكتوبر 1955 إلى 1500 مجاهد و1000 مسبل، وفي نفس السياق أشار التقرير إلى الوضع المالي للمنطقة إذ قدر رصيده المالي في أول ماي 1956 بـ 35 مليون فرنك منها 25 مليون فرنك بحوزة مسؤول المالية بالخارج[2].

أما عن حجم العدة(السلاح)فقد بلغ مجموع قطع الأسلحة في الفاتح من ماي 1956، 2715 قطعة سلاح مختلفة الأنواع بين 1000 بندقية حربية و100 مسدس و165 رشاش و50 بندقية رشاشة [3].

5- **المنطقة السادسة (الصحراء)**: لم تكن هذه المنطقة عشية الانطلاقة سوى مشروعا فقط يتم النظر في هيكلته وبحث النشاط الثوري فيه فيما بعد وبذلك فإن من أهم القرارات التنظيمية للمؤتمر هو استحداث منطقة سادسة(الولاية السادسة) إلى جانب المناطق الخمسة التي حددها تقسيم قادة الثورة الأوائل عشية الانطلاقة نوفمبر 1954.

---

(1)المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 13 وانظر أيضا:
Mohamed Harbi, Op.Cit, p 177.

(2) حدد هذا التاريخ كأجل لنهاية التقرير الذي قدمته المنطقة الخامسة في المؤتمر ربما لأنه يوافق الشهر الذي غادر فيه بن مهيدي المنطقة الخامسة إلى الجزائر تاركا مهام إدارة قيادة الثورة في الجبهة الغربية إلى رفيقه بوصوف.

(3) المتحف ا لوطني للمجهد، المرجع السابق، ص 13، يخالف محمد حربي لإحصائيات المتعلقة بحجم الأسلحة بشكل عام إذ يذكر بأن مجموع الأسلحة التي كانت بحوزة المنطقة الخامسة تقدر بـ 2500 بين مسبلين وجنود انظر:
Mohamed Harbi, Opcit, P177.

قدم تقرير الولاية السادسة الفتية عمر أو عمران نيابة عن قائدها علي ملاح الذي كان غائبا بعذر، وقد أشار التقرير إلى تعداد بشري قدر بـ5000 مناضل و100 مسبل و200 مجاهد[1] ورصيد مالي بلغ 10 ملايين فرنك دفعت إلى المنطقة الرابعة.

أما بخصوص الأسلحة فقد أشار التقرير إلى 260 قطعة سلاح مختلفة بين، 100 بندقية حربية منها بندقية رشاش واحدة و100 بندقية صيد و50 مسدس و10 رشاشات [2].

يمكن للباحث بعد إطلاعه على الأرقام والإحصائيات التي قدمها قادة الثورة خلال عرض تقاريرهم في جلسات المؤتمر إلى استخلاص جملة من النتائج والاستنتاجات انطلاقا من واقع الثورة العسكري خلال مرحلتها الأولى(1954-1956).

1- إن محاولات القادة الحاضرين لسّد الثغرات الناجمة عن غياب نظرائهم- كان على كل منطقة تلاوة تقرير عن الوضعية العامة بها- مثل تلك التي قام بها زيرود في أول جلسة للمؤتمر لم تكن كافية لإعطاء صورة واضحة عن الواقع العسكري في نطاق يتجاوز حدود المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) الخاضعة لقيادته بعد استشهاد ديدوش مراد[3].

---

(1) امتازت الولاية السادسة بإمكانية بشرية لا بأس بها رغم حداثتها ويمكن تفسير ذلك بالتحاق عدد كبير من الطلبة الجزائريين بالعمل لثوري فيها بتوجيه من طرف قيادة الثورة بعد إضراب الطلبة في 19 ماي 1956.

(2) المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص ص 13-14. وانظر أيضا:

Mohamed Harbi, les archives de la révolution, Opcit , P162.

(3) لم يكن زيرود يدرك جيدا الواقع العسكري الذي أصبحت عليه منطقة سوق أهراس التي كانت تابعة نظاميا عشيةالانطلاقة إلى الشمال القسنطيني عقب الظروف الصعبة التي مرت بها حيث توفرت لها الفرصة لإعادة ترتيب تنظيمها المحلي عقب اجتماع بعض قادة المنطقة في 18 جوان 1956 وأسندت إدارتها للمسؤول على القالة عمارة بوقلاز الملقب بالعسكري حيث أصبحت تشكل إحدى قلاع الثورة في الشرق الجزائري إلى جانب الأوراس تنظيما وتأطيرا وتسليحا. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر الطاهر جبلي القاعدة الشرقية رسالة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر، 1999 / 2000، ص 62-64.

2- تعتبر هذه التقارير ناقصة بسبب غياب منطقتي الأوراس (مركز ثقل الثورة في مرحلتها الأولى) وسوق أهراس (قاعدة الثورة الناشئة) [1].

3- عرفت قدرات جيش التحرير الوطني البشرية تطويرا ملحوظا منذ الانطلاقة إلى عشية مؤتمر الصومام 1956 حيث بلغ تعداده دون ذكر المنطقة الأولى 23039 مجاهدا منهم 7469 مجندًاو15570 مسبلاً وإذا أضفنا لهم عدد المناضلين الذين قدروا بـ 132044[2] ليصبح العدد يقارب 115110 [3] بين مجتمع وقابل للتجنيد.

4- قدر حجم الأسلحة التي كانت بحوزة الثوار في كل المناطق دون ذكر الأولى بـ 14091 قطعة نسبة ٪70 منها عبارة عن بنادق صيد التي قاربت حسب محمد حربي حوالي 10775 بندقية [4] وبذلك يمكن القول بأن الأسلحة الحربية نادرة لم تتجاوز 2464 قطعة وبقي جيش التحرير الوطني بعد مرور 21 شهرا من الانطلاقة يمتلك أسلحة معظمها بنادق صيد.

5- الأسلحة بشكل عام قليلة مقارنة مع الإمكانيات البشرية سواءً المجندين أو القابلين للتجنيد الأمر الذي يؤكد بوضوح بأن مصادر السلاح سواءً الداخلية

---

(1) حاول القادة المحليّون المنطقة سوق أهراس الحضور في المؤتمر كبقية المناطق الثورية الأخرى إلاّ أنهم لم يتمكنوا من ذلك الأمر الذي دفع بهم إلى محاولة الضغط على قيادة الثورة لكي تعترف بها كولاية كبقية الولايات التاريخية الأخرى التي نص عليها المؤتمر الصومام وفي أفريل 1957 حققت سوق أهراس وضعا متميزا. باقتراح من عمر أو عمران، حيث تمت تسوية وضعية المنطقة وحدد دورها العام كقاعدة لدعم الولايات الداخلية بالأسلحة (القاعدة الشرقية) انظر الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص66-80.

(2) يمكن تفسير هذا الرقم بارتفاع عدد مناضلي جبهة التحرير الوطني في القبائل والجزائر (المنطقتين الثالثة والرابعة).

(3) استنادا إلى إحصائيات محاضر جلسات المؤتمر: انظر المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق، ص 11-23. وأيضا:

167- Mohamed Harbi , Opcit, P 160- 167.

(4) إحصائيات المحضر (محضر جلسات المؤتمر) قريبة من هذا الرقم خصوصا أن محمد حربي اعتمد عليها في تقديراته للواقع العسكري والقوى المنادية للثورة في مرحلتها الأولى.

أو الخارجية منها لم تكن كافية لتلبية متطلبات العمل الثوري حيث نجد أن الذي ينتسب إلى جيش التحرير الوطني أو ينتمي إليه لا يحمل سلاحا.

6- يشير محمد حربي في قراءته للتقارير التي قدمها قادة الثورة خلال المؤتمر بأن المنطقة الخامسة كانت أفضل تجهيزا من حيث التسليح[1] مقارنة مع مجموع المناطق الأخرى مجتمعة، إلاّ أن هذه الفكرة تبدو واهية في غياب المنطقة الأولى(مركز ثقل الثورة في مرحلتها الأولى) وفي هذا السياق يذهب الدكتور يوسف مناصرية إلى سد ذلك النقص ودحض ذلك الطرح، بعد عثوره على وثائق أرشيفية عن الواقع العسكري للثورة بين سنوات(1954-1956) بالأرشيف الحربي بفانسان، «Archives des Vincennes» تشير إلى أن المنطقة الأولى كانت تتمتع بقوة عسكرية تتراوح بين 1500 إلى 2000 مجاهد مسلحين بنسبة 75٪ سلاح حربي و30٪ سلاح صيد بالإضافة إلي 1100 مجاهد يتبعون المسلحين ومستعدين لحمل السلاح الذي يتم غنمه في المعارك، وكان لها 3000 رجل احتياطي تحت تصرف جيش التحرير الوطني [2] ويضيف في نفس السياق بأن المنطقة الأولى كانت متفوقة من حيث العدد والعدة العسكرية النظامية على جميع المناطق وتقارب المنطقتين الثانية والخامسة وتساوي المنطقتين الثالثة والرابعة[3].

7- قدر حجم الأسلحة التي كانت بحوزة المجاهدين في الداخل دون ذكر المنطقة الأولى 14091 قطعة متنوعة (حربية وصيد)، أما بالنسبة لحجم الأسلحة

---

(1) انظر تقرير المنطقة الخامسة في المتحف الوطني للمجاهد، المرجع السابق ص وأيضا:
Mohamed Harbi, Op.Cit, P 162.

(2) يوسف مناصرية، قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية في نشأة جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 121.

(3) نفسه، ص124. وانظر: أيضا بخصوص هذا الموضوع: الغالي الغربي، جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك في نشأة جيش التحرير الوطني أعمال الملتقى الدولي، المرجع السابق، ص 203-237. وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات التي قدمها مناصرية حول حجم الإمكانيات البشرية عشية المؤتمر قريبة جدّا من الإحصائيات التي وردت في محاضر جلسات مؤتمر الصومام إذ نجد التعداد الإجمالي 115110 وهو نفس الرقم تقريبا لدى مناصرية 115000 رجل حسب التقارير الاستعمارية، انظر: يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 123.

التي وصلت إلى الثوار من الخارج منذ الانطلاقة إلى غاية أوت 1956 من خلال جرد الشحنات التي وصلت عن طريق البحر أو البر نجد ما يقارب 6496 قطعة، فإذا طرحنا هذا الرقم من رصيد الأسلحة الإجمالي (14091) نجد حجم الأسلحة التي تمكن الثوار من الحصول عليه من خلال عملية التسليح الداخلي (الذاتي) التي قدرت بـ 7595 قطعة الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن ما غنمه المجاهدون من أسلحة بكل الطرق شكلّ مصدرا رئيسيّالتغذية النشاط الثوري في المرحلة الأولى(1954-1956) إلاّ أن هذا المصدر لم يكن كافيا، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة إلى بذل قصارى جهودهم في البحث عن مصادر خارجية لاستدراك النقص الفادح في الأسلحة التي كانت أغلبها عبارة عن بنادق صيدفي خضم تطور العمل العسكري الذي تميّز بعدم تكافؤ القوة بين كتائب جيش التحرير الوطني وقوات الجيش الفرنسي بعد زيادة ترسانته العسكرية (البشرية والمادية) ودعم الجهود الموازية التي بذلها قادة الثورة في الخارجية خصوصا أحمد بن بلة ثم محمد بوضياف، التي تؤكدها الكثير من الشواهد التاريخية التي أشرنا إليها سابقا إلا أنها لم تكن حقيقة في مستوى آمال المقاتلين في الداخل.

وبذلك بقي مشكل التسليح قائما، بعد الانطلاقة خصوصا في المناطق الداخلية(الثالثة والرابعة مثلاً) والأولى والثانية والخامسة بشكل عام، وهو ما دفع بكريم بلقاسم إلى تحميل كل من بوضياف وبن بلة المسؤولية الكاملة في استمرارية هذا المشكل الذي تفاقم أكثر طيلة 1955 وانعكس سلبًا على طبيعة العلاقة بين قيادتي الثورة في الداخل الخارج خصوصا بعد أن لجأ عبان إلى تصعيد الموقف مع الوفد الخارجي متعمدا إثارة العديد من المسائل التي اعتبرها خلافية كان على رأسها التسليح الذي حكم من خلاله على الوفد الخارجي وبالخصوص أحمد بن بلة بالتقصير في هذا الجانب.

وفي خصم الظروف الصعبة التي واجهت النشاط الثوري في مرحلته الأولى يمكن القول من باب الموضوعية التي تدعمها كثير من الشواهد التاريخية بأن مهمة الوفد الخارجي لم تكن سهلة بالمرة، لأن البحث عن السلاح والحصول عليه أعتبر من أخطر الأمور ولم يكن نقله يقل خطورة أيضا، خصوصا وأن البحر المتوسط أصبح محاطا بقواعد بحرية وجوية للحلف الأطلسي بالإضافة إلى عمليات المراقبة المشددة التي شرعت فيها البحرية الفرنسية مع اندلاع الثورة إلى جانب كل هذا اكتفت المخابرات الفرنسية من نشاطها في النقاط التي يمكن أن تكون مصدرا للسلاح أو معبرا له[1].

وانطلاقا من هذه الظروف والعوامل الموضوعية لم تكن كميات الأسلحة المرسلة قبل مؤتمر الصومام في مستوى متطلبات العمل العسكري الذي عرف تطورا ملحوظا وعلى هذا الأساس عبر عبان رمضان عن هذه الحاجات الملحة والخانقة في رسالة إلى الوفد الخارجي بتاريخ 13 مارس 1956 قائلا: «نحن على استعداد لتقديم جميع التنازلات الممكنة لمن يزودنا بالسلاح» ويشير في هذا الصدد إلى إمكانية مقايضة التسليح(من المعسكر الاشتراكي)بقبول الحزب الشيوعي (كتنظيم) داخل جبهة التحرير[2].

و قد كانت الضرورة في هذا الميدان (السلاح)من الإلحاح إلى درجة أن المصاعب الموضوعية التي اعترضت مساعي وجهود الوفد الخارجي وبن بلة بشكل مباشر، لم تكن تجد التفهّم المنتظر من عبان ورفقائه ووقع سوء تفاهم ما يغذيه في اعتقاد عبان خاصة أنه بإمكان الوفد استعمال الطائرات والبواخر لإنزال السلاح بشكل مباشر داخل البلاد أو على سواحلها[3].

ويمكن القول أن هذا الاعتقاد يعكس قصر النظر وسوء التقدير بوضوح لإمكانيات فرنسا الدولة القوية القادرة على ممارسة عملية القرصنة في أعالي البحار، ليس فقط على حماية أجواء الجزائر ومياهها الإقليمية.

(1). محاولة بن بلة في طرابلس في شهر ديسمبر 1955 خير دليل على ذلك.

(2) Mabrouk Belhocine OP Cit.P.197..

(3) .Mabrouk Belhocine OP Cit.P.198

وبناء على اعتقاد عبان ورؤيته لمسألة التسليح الخطيرة والصعبة اتخذ مؤتمر الصومام شكل محاكمة للوفد الخارجي الذي أُتهم بالتقصير ومحاباة المناطق الحدودية (الأولى والخامسة)[1] وقد تجلى هذا الحكم القاسي في عزل أعضاء الوفد الخارجي ومعهم بوضياف، وتلا مؤتمر الصومام مباشر جدل بين عبان وبن بلة حول حصيلة الوفد الخارجي في مجال التسليح خلال فترة الممتدة بين 1 نوفمبر 1954 إلى نهاية مارس 1956، فعبان يختزل الحصيلة في 450 قطعة إلى منطقة وهران و100 قطعة إلى المنطقة الأولى (الأوراس).

إلا أن بن بلة رد عليه قائلا بأن ما تم جمعه بالمغرب فقط 900 قطعة فضلا عما تم جمعه في كل من تونس وأسبانيا في خضم الظروف والأوضاع الصعبة التي كانت تتزامن بين الحين والآخر بمشاكل سياسية طارئة[2]. مثل مضاعفات مؤتمر الصومام نفسه بعد إعتراض جماعة من القاهرةوتونس على نتائجه[3] ومضاعفات العدوان الثلاثي على مصر (أكتوبر – نوفمبر 1956)[4].

---

(1) أصدر مؤتمر الصومام حكما قاسيا بالتقصير من طرف الوفد الخارجي في مجال التسليح استنادا إلى حصيلة مفادها «أن الوفد لم يرسل إلى الداخل من أول نوفمبر 1954 إلى نهاية مارس 1956 غير 450 قطعة إلى منطقة وهران (الخامسة) و100 قطعة إلى ماحية النمامشة (الأولى)، إلا ان بن بلة رفض حصيلة عبان وأعطى حصيلته التي نكتفي بذكر بعض الأرقام فقط 22 ألف بندقية و500 رشاشة لمستودعات الإسكندرية تمثل مساعدات من العراق وسوريا ❋ إرسال 1500 قطعة إلى منطقة وهران عبر البحر و إيصال 4500 قطعة إلى طرابلس لتنقل إلى الحدود الشرقية حجز 3000 قطعة أخيرا كانت في طريقها إلى الجبهة الغربية عبر البحر على متن لاطوس التي تم حجزها في 16 أكتوبر 1956 انظر محمد عباس، عبان، بن بلة رسائل ما بعد الصومام – حصيلة التسليح، الشروق اليومي عدد 1493 يوم 26 سبتمبر 2005 ص 15..

(2) محمد عباس المرجع السابق ص 15.

(3) وقد برر ذلك الموقف عندما لجأ مسؤول قاعدة الإمداد بطرابلس محمد الهادي عرعار إرسال الأسلحة باتجاه الحدود ريثما يتضح الموقف ويتبين من الذي يخلف بن بلة وظل على موقفه حتى أواخر شهر جانفي 1957 للمزيد من التفاصيل انظر أحمد توفيق المدني حياة كفاح الجزء 03 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982 ص 280.

(4) تمثلت في إقدام مسؤول بالسفارة المصرية في طرابلس بتوزيع أسلحة موجهة إلى الثوار الجزائريين على مواطنين ليبيين الأمر الذي دفع بحكومة الملك السنونسي على ذلك بإغلاق الحدود البرية بين البلدين (أي وقف عملية الإمداد برا على أراضيها) انظر أحمد توفيق المدني المصدر السابق ص 280.

ومع أواخر شهر مارس من سنة 1957 تولى مهمة الإمداد بتونس تحت إشراف الأمين دباغين – العقيد عمر أوعمران بمساعدة الرائد عمار بن عودة الذي سبقه إلى تونس وساهم في ترتيب الأمور على هذا الصعيد لفائدة القيادة التي انبثقت عن أرضية مؤتمر الصومام[1].

وعند هذا المقام يمكن للباحث أن يقف من باب الموضوعية بعيدا عن أي تموقع جهوي أو ميل إيديولوجي على جملة من المعطيات والشواهد التاريخية التي تبين بوضوح الأسباب الحقيقية لمشكل التسليح والظروف والأوضاع الصعّبة المحيطة بعمليات الإمداد بالأسلحة نحو المناطق الداخلية.

1- الطابع الاستعجالي الذي تميزت به الانطلاقة، حيث لم تتح فرصة التحضير الميداني المنسق من خلال إعداد الرجال والسلاح الأمر الذي أدى إلى تعثر النشاط الثوري في المناطق الثانية والرابعة والخامسة ويعتبر مشكل التسليح من الصعوبات الميدانية التي لم يتمكن قادةالثورة من تجاوزها خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (1954-1956)

2- المخاطر التي واجهتها عمليات الإمداد بسبب تشديد عمليات المراقبة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة عبر الحدود الشرقية الغربية وفي أعالي البحار الأمر الذي أدى إلى فشل الكثير من عمليات التهريب للأسلحة. (انظر عملية المطاردة الفرنسية لليخت انتصار).

3- ضعف قدرة وسائل التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية الليبية وعدم توفّر الإمكانيات المادية(وسائل النقل الثقيلة كالشحنات مثلا).

4- انتشار وتمركز القوات الفرنسية في تونس والمغرب قبل استقلالها في ربيع 1956 من جهة ووجود القواعد العسكرية البريطانية والأمريكية على التراب الليبي من جهة أخرى الأمر الذي صعّب من عملية عبور الأسلحة على أراضياهما.

(1) نفسه ص 280.

5- عمليات التمشيط الواسعة التي مارستها القوات الاستعمارية في الأوراس والشمالالقسنطيني وأثرها في عزل المناطق عن بعضها البعض وتثبيط أي عملية اتصال لها بالخارج[1].

6- تذبذب السياسة الأسبانية بصورة مفاجئة في الكثير من الأحيان حيث كانت تغض الطرف عن عمليات تهريب السلاح إلى الثوّار الجزائريين عبر مناطق احتلالها في الريف المغربي وسرعان ما تتراجع عن موقفها، الأمر أدى إلى فشل الكثير من مخططات عمليات التهريب وتعديل وجهة سير المراكب المكلفة بمهمة نقل الأسلحة إلى وجهة أخرى غير معلومة.

* * *

(1)ركزت قوات الجيش الفرنسي مجهودها الحربي على منطقة الأوراس بدافع قتل «التمرد» في المهدضمن مشروع عرف «بسياسة التهدئة» «pasification»وفي يوم 1955/04/03 أصدر قانون حالة الطوارئ الذي نقل السلطة من الجهات القضائية والإدارية إلى الجيش الذي أصبح السلطة الفعلية في البلاد، انظر: عمار بوحوش ردود فعل السلطات الفرنسية على قيام ثورة أول نوفمبر، في مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، عدد 01-1994. ص 10.

الفصل الثالث

الإمداد بالسلاح في الثورة التحريرية

(1956 - 1962)

1) عمليات الإمداد على الجبهة البرية

2) عمليات الإمداد على الجبهة البحرية

3) المسالك وقوافل التسليح.

4) قواعد التموين الحدودية.

شكلت تلك الجهود والمساعي الرائدة التي قام بها قادة الثورة خلال مرحلتها الأولى (1954-1956) للبحث عن مصادر لتمويل الثورة بالأسلحة والذخيرة سواء في الداخل انطلاقا من المناطق الحدودية الشرقية والغربية (المنطقة الأولى والثانية والخامسة) بفضل الدور البارز الذي لعبه كل من: مصطفى بن بولعيد، وعباس لغرور ولزهر شريط وعمارة بوقلاز، ومحمد العربي بن مهيدي أو في الخارج بفضل جهود أحمد بن بلة وعلي مهساس وقاضي بشير بالإضافة إلى دور محمد بوضياف الذي تكلَّف بمهمة التَّسليح على الجبهة الغربية بالتعاون والتنسيق مع محمد العربي بن مهيدي؛ الأرضية لمشروع إمداد الثورة بالسلاح والذخيرة الذي تجسدت معالمه بعد صائفة 1956 من خلال النَّشاط الحيوي لشبكات الدَّعم اللوجيستيكي في عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة الذي عرفته الثورة التحريرية على الجبهتين البريَّة والبحريَّة انطلاقا من قواعد عسكرية خلفية للإمداد في طرابلس وتونس ووجدة والناظور، ثم قواعد ومراكز حدودية للتموين في الشرق والغرب لتصل إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بواسطة قوافل للتسليح عبر مسالك وممرات برية أو خطوط إمداد بحرية تربط شبكة التَّسليح في الخارج (أوربا والمشرق العربي) ببعض الموانئ في الغرب الجزائري والسواحل المغربية.

وانطلاقا من المادة التاريخية المتوفرة[1] سأحاول خلال هذا الفصل التركيز على عمليات إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة على الجبهتين البريَّة والبحريَّة مع رصد أهم المسالك والممرات الحدودية وخطوط الإمداد البحريَّة في الشرق والغرب التي شكلت المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق وأوربا دون إهمال الأهميَّة التي شكلتها قواعد الإمداد الحدوديَّة ومراكز التدريب والتموين التابعة لجيش التحرير الوطني المنتشرة بتنظيم محكم على طول الحدود الشرقيَّة والغربيَّة مع تُونس وليبيا والمغرب.

(1) تتصدرها مذكرات عبدا لمجيد بوزبيد حول الإمداد خلال حرب التحرير الوطني ومذكرات النقيب مراد صديقي حول عمليات التسلح السرية التي قامت بها شبكة التسليح في أوربا التي تركز نشاطها على الواجهة البحرية خصوصا الحدود الغربية بالإضافة إلى شهادات محمد يوسفي وعمر أوعمران، وعمار بن عودة، وعلي مهساس، وعبد الكريم حساني ... بالإضافة إلى رصيد مهم من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالدراسة مباشرة بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية الموثقة التي تناولت موضوع التسليح ونشأة وتطور جيش التحرير الوطني من حيث العدّة والعتاد لأساتذة وباحثين في تاريخ الجزائر المعاصر.

1) عمليات الإمداد على الجبهة البريَّة :

نالت الجبهة البريَّة سبقًا تاريخيًا مقارنة مع الواجهة البحريَّة بخصوص عملية إمداد الثورة بالسلاح وطرق تهريبه إلى المقاتلين في المناطق الداخليَّة رغم الظروف الصعبة التي أحَاطت بها وردود الفعل الفرنسية جراء عمليات المراقبة المتواصلة.

ويعود هذا السبق إلى الأهميَّة البالغة التي أوْلاَها نشطاء الفصيل الثوري في التيار الاستقلالي للجبهة الحدوديَّة خلال مرحلتي المنظمة الخاصة(19471950) و التحضير الميداني الجاد لانطلاق العمل المسلَّح بين (1950– 1954)، حيث شكلت الحدود الرهان بالنسبة لكل من محمد بولوزداد ومصطفى بن بولعيد ومحمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف، وأصبحت دائما تحتل مكانة في الحسابات العسكريَّة بالنِّسبة لقادة الثورة في الداخل أو الخارج [1] كمنفذ استراتيجي لعبور العدَّة والعتاد، وكصمَّام أمان يُومِّن استمرار النَّشاط الثوري بما يحتاجه من دعم ومدد ماديٍّ من القواعد الخلفية للثورة التحريريَّة خارج إطارها الإقليمي.

أ) الإمداد على الحدود الشرقيّة :

إنَّ السبق التَّاريخي الذي عرفته الجبهة البريَّة كمنفذ لتهريب الأسلحة والذخيرة يدفع الباحث من باب الموضوعية التَّاريخية من جهة أخرى إلى محاولة إبراز أهميَّة الموقع الاستراتيجي الذي انفردت به الحدود الشرقيَّة، وأصبحت تحتله خصوصًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال المقوِّمات والمؤهلات التّالية:

1 – انفتاح الجبهة الشرقية على الحدود البرية لدول عربية شقيقة مثل: تونس وليبيا.

2– شساعة مساحتها وامتدادها من القالة شمالاً إلى قمَّار بالوادي على طول مسافة تقارب 460 كلم.

3– الطابع الجغرافي المتنوِّع والمتميِّز بخصائص تضاريسية معقدة، مثل:المناطق الجبلية الوعرة الممتدة على طول الشريط الحدودي مع تونس، ولعل

(1) لقد تمّت الإشارة إلى جهود ومساعي قادة الثورة الأوائل في الفصلين الأول والثاني.

أبرزها:جبال القالة وبني صالح وبوصالح وأولاد مومن، وويلان، وبوعمود بالإضافة إلى جبال بوخضرة والعنق والونزة [1].

وبالنظر إلى خريطة استغلال السطح في الجزائر يمكن ملاحظ أن المناطق الحدودية الشرقية تترامى على ربوعها الأحراش والتلال، كما يغلب عليها الطابع الغابي من ساحل الطارف إلى ضواحي سوق أهراس، حيث تغطي غابات الفلين مساحة 70 ألف هكتار بمنطقة القالة[2].

4 - قربها من أكبر مخزن للأسلحة والذخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الأسلحة التي جمعها بن بلة في ليبيا تعود في أكثريتها إلى مخزون أسلحة الأفريكا كوربس (الفيلق الإفريقي أو الألماني والجيش البريطاني) وقد تمَّ إرسالها بصعوبة انطلاقا من الساحل اللّيبي نحو الجزائر عبر الجنوب التّونسي[3].

5)- الأهميّة الاقتصادية البالغة الّتي ميّزت مُعظم المناطق الواقعة على طول الشريط الحدودي من الشمال إلى الجنوب وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هذه المناطق استقطبت أعدادًا كبيرةً من الكولون واستطاع الاستيطان الزراعي تغيير المناطق الشرقيّة خصوصًا تلك الواقعة شرق وادي سيبوس جنوب عنابة ونتج عنه بداية الاستيطان الرسمي بإنشاء مدن قبل سنة 1870 وتمّ استغلال مساحات شاسعة بموجب الاستيطان الحر في مجال زراعة الكروم التي أصبحت تغطي 9000 هكتار، حيث حظيت بعناية فائقة من طرف معمرين فرنسيين وإيطاليين[4].

(1) شهادة المجاهد: شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988، ص37.وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة «القاعدة الشرقية» سوق أهراس، 14 - 15 فيفري1985، ص1، 2.

(2) Jean Dépois, Rene Rynal,Géographie De l’Afrique De Nord, Payot, Paris, 1975, pp, 201.202.

(3) محمد البجاوي، المرجع السابق، ص154، كما تجدر الإشارة إلى أن العمليات الأولى لمحاولة جلب وإدخال السلاح إلى التراب الوطني، أظهرت بصورة جلية أهمية المناطق الحدودية كمناطق عبور ومراكز للتخزين

(4) Gouvernement General De l’Algérie, l’Algérie Economique, Office Algérienne D’action(S.d)

كمـا أَوْلَى المعمرون الفرنسيون أهمية بالغة للغابات التي نجد منها نسبة 62 ٪ من مساحتها في الجزائر خاضعة مباشرة للإدارة الاستعمارية من بلاد القبائل إلى عنابة وسوق أهراس ومرد ذلك إلى أن تلك الغابات كانت تحضى بأهمية اقتصادية لتوفرها على الفلين الذي كان بإمكانه منافسة أجود الأنواع الإسباني والبرتغالي في السوق العالمية[1]. ولتوضيح الأهمية الاقتصادية في الجانب الزراعي ببعض المناطق الحدودية الشرقية بالنسبة للمعمرين الفرنسيين، نشير إلى أنه في سنة 1928 بلغ عدد الجمعيات الزِّراعية 15 جمعية[2].

وبعيدًا عن الزراعة، كانت المناطق الحدوديّة الشرقيّة تزخر في أعماقها بثروات معدنية هامة منذ أواخر القرن 19م، لكن عملية الاستغلال المنجمي تأخرت نسبيا بسبب المواصلات.

ومن أهم المناطق الحدوديّة الشرقيّة التي تنتشر فيها المناجم نذكر: مناجم جبال الونزة، وبوخضرة والكويف وتتنوع الثروات المعدنية لتشمل خامات الحديد والرّصاص والزنك والفوسفات والزئبق، واستدعى استغلال هذه الثروات ضرورة توفُر شبكة من الطرق والسكك الحديديّة لدى شركة قالمة وعنابة التي تتوفر على 436كلم من السكك الحديديّة في شكل خطوط رئيسية أهمها، الخروب-بوشقوف وقالمة- بوشقوف وبوشقوف- عنابة وبوشقوف- سوق أهراس -غار الدماء وسوق أهراس- تبسة [3].

6- استفادتها من الدّعم العربي بعيدًا عن الحصار المكثف الذي كانت تعاني منه الحدود الغربية والتي كانت لها منطقة الريف المغربي المتنفس والمعبر الوحيد للأسلحة والذخيرة براً إلى المناطق الداخليّة رغم الظروف الصعبة المحيطة بهذه العملية[4].

---

(1) Annuaire Statistique De l’Algérie, Gouverneur General d’Algerie,Anne1935,P 309.

(2) IBID,P 310

(3) Gilbert Meynier, l’Algerie Revelle, Droz, Geneve,1981,P 339.

ويعود الاهتمام الفرنسي بمناجم الونزة وبوخضرة إلى كون حديدها يعتبر من أحسن وأجود أنواع الحديد في العالم بفضل مقاومته ودرجة توفر المعدن في الخام المرتفعة التي تفوق نسبة 50٪.

(4) يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956-1960) في مجلة عصور، يصدرها مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، عدد 6-7، جامعة وهران، جوان -ديسمبر 2005، ص55

وبعد هذا العرض يمكن للباحث أن يدرك بعمق مدى الأهمية التي شكلتها الحدود الشرقيّة بالنسبة لأنصار العمل المسلح من جهة، والقيادة العسكريّة للعدو من جهة أخرى [1].

ولعلّ التفكير في بناء السد الشائك (خط موريس)، كان في فترة مبكرة، حيث وضع بعض الضباط الفرنسيين مخططا لذلك سنة 1955 في منطقة نقرين، الأمر الذي تفطن له بن بولعيد ولم يتمكنوا من تجسيد مخططهم لأن معركة الحدودوالصراع على امتلاكها والسيطرة عليها كان هاجسًا يوميًا بالنسبة لقادة المنطقة الأولى بشكل خاص لإدراكهم أهمية الحدود واستراتيجيتها لذلك دافعوا عنها ببسالة من خلال أكبر المعارك شراسة على الحدود الجزائرية التونسيّة خلال سنتي 1955-1956 [2].

ومما لاشك فيه أن أنصار العمل المسلح الأوائل في الحركة الوطنية الجزائرية لم يفوّتوا فرصة الاستفادة من الحدود، وتوظيفها لخدمة مخططاتهم العسكريّة لتفجير الثورة وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن معظم الأسلحة التي جُمعت خلال فترة المنظمة الخاصة(1947-1950) تمّ تهريبها عبر الحدود الشرقية من ليبيا عبر الوادي نحو الأوراس بفضل جهود كل من بوضياف وبن بولعيد وبن مهيدي.

وفي نفس الاتجاه انطلق العديد من الجزائريين عبر الحدود الشرقيّة لنصرة إخوانهم في فلسطين سنة 1948، ثم مشاركتهم في الثورة التونسيّة فيما بعد سنة 1952.

---

(1) يمكن أن ندرك أهمية الحدود الشرقية بالنسبة للعدو الفرنسي من خلال الأسباب الثلاثة التي كانت في اعتقادي وراء إنشاء خط موريس وهي :1- منع دخول الأسلحة والذخيرة من الخارج إلى المقاتلين في الداخل.2- عزل قيادة الثورة في الخارج عن الداخل. 3 -حماية المصالح الاقتصادية الفرنسية الحيوية المنتشرة على طول الحدود الشرقية (الشركات المنجمية، طرق المواصلات، والثروة الزراعية كالكروم والحوامض).

(2) يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص10.

وقبل الانطلاقة بقليل تكفل بن بولعيد بمهمة ارتياد الحدود نحو ليبيا لتفعيل شبكات الدّعم اللوجيستيكي القديمة، حيث كلّلت جهوده بتأسيس قاعدة للتسليح في طرابلس رفقة أحمد بن بلة وقاضي بشير في أوت 1954.

وعند انطلاق العمل المسلح سنة 1954 كانت مهيأة لكي تكون متنفسًا للنشاط الثوري بعد أن أصبحت وفق مخططات قادة المناطق الحدودية مصدرًا للتموين بالأسلحة عبر مسارب مختلفة تسربت الكثير من الأسلحة والذخيرة مكنت المجاهدين خصوصًا في المنطقتين الأولى والثانية من إلحاق هزائم عسكريّة كبرى بجيش العدو، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى معركة الجرف الأولى والثانية بالمنطقة الأولى، التي تزامنت مع وصول قافلة لجيش التحرير الوطني محملة بالسلاح إلى الداخل من تونس عبر الحدود الشرقية[1].

ويبدو أن الأسلحة التي كانت تعبر الحدود الشرقية لم تكن الدّول الشقيقة المجاورة مصدرًا لها، بل كانت تأتي من أوربا الشرقيّة والغربيّة وآسيا، عبر مصر فليبيا، وعلى هذا الأساس شكلت الحدود الشرقيّة حلقة ربط أساسيّة لطريق شاق ومليء بالمخاطر يمتد من مرسى مطروح بمصر عبر السلوم إلى بن غازي ثم طرابلس بليبيا، ثم بن قردان إلى مدنين، ثم قفصة ومدن تونسية أخرى إلى أن تعبر الحدود نحو المناطق الثوريّة في الداخل[2].

وقبل الخوض في صلب هذا الفصل الذي يعني بالبحث في عمليات الإمداد اللوجيستيكي بين سنوات (1956-1962) على الجبهتين البريّة والبحريّة، لابأس من ذكر بعض عمليات الإمداد بالأسلحة والذخيرة الهامّة برًا عبر الحدود الشرقية خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية (1954-1956) التي لم يتّم التركيز عليها في الفصل السابق[3].

---

(1) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص197.

(2) نفسه، ص197.

(3) لقد تمّ التركيز في الفصل الثاني على أهم عمليات الإمداد بالسلاح عن طريق البحر في إطار عملية البحث عن مصادر السلاح في الخارج بين 1954-1956 في إطار سلسلة المساعي والجهود التي بذلت من طرف قادة الثورة في المناطق الحدودية (الأولى، الثانية، والخامسة) من جهة، ودور الوفد الخارجي للثورة خصوصا أحمد بن بلة، من جهة أخرى.

وانطلاقا من المصادر التاريخية المتوفرة نشير إلى أنه مباشرة بعد التأسيس الفعلي لقاعدة طرابلس في 20 أوت 1954، والاتفاق الذي وقع بين بن بلّة وبن بولعيد وقاضي بشير حول الظروف والإمكانات المتعلقة بعمليات الإمداد بالسلاح انطلاقاً من هذه القاعدة الجديدة وما يمكن أن تقدّمه للثورة التحريريّة، كلّف بن بولعيد قاضي بشير ببذل جهوده في عملية تهريب السلاح من غدامس إلى الوادي وسوف يرسل عند عودته إلى الأوراس محمد بلحاج لإتمام المهمّة ومنذ هذا التاريخ تم نقل أسلحة كثيرة إلى الجزائر بواسطة جزائريين نذكر منهم: محمد عرعار، وعمر البرجي.

وفي هذا السياق يشير المجاهد قاضي بشير بأن الإمداد بالأسلحة من هذه القاعدة مرّ بمرحلتين، ففي الأوّل كان يتم اختيار أشخاص معينين لغرض تهريب قطع محدودة من السلاح، أما في المرحلة الثانية تم الاعتماد على القوافل التي كان بإمكانها شحن كميّات لا بأس بها من السلاح، وتسلك المسالك البعيدة عن عمليات المراقبة التي كانت تقوم بها المصالح الفرنسيّة على طول الشريط الحدودي قبل وصولها إلى الداخل.

أما بالنسبة لشحنة اليخت انتصار الذي وصل أحد الموانئ القديمة شرق طرابلس ليلة 7و8 ديسمبر 1954؛ فقد تم إفراغ حمولته تحت إشراف بن بلّة وعبد الحميد درنة، وقد أُخفيت هذه الكمية من السلاح في منزل هذا الأخير كما تحمل أيضًا عناء نقلها وهو يهزّ على كتفيه صناديق الأسلحة حسب شهادة أحمد بن بلّة نفسه[1] على أن تأخذ هذه الكمية في مدة لا تتجاوز 15 يوما إلا أنَّ الأمور سارت عكس ذلك حيث تأخرت العملية لمدة شهرين وبعد ذلك نقلت هذه الشحنة بمساعدة الليبيين على متن الشاحنات إلى الحدود الليبية الجزائرية لتنقل بالجمال عبر الحدود الشرقية إلى تبسة[2]. ويضيف بن بلّة أنه منذ بداية هذا التاريخ ظلت مصر تدعم وحدها الثورة بالسلاح عبر ليبيا لمدة سنتين ونصف [3].

---

(1) شهادة المجاهد: قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19-20 مارس 1999، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

(2) شهادة أحمد بن بلة في الحصة التلفزيونية (شاهد على العصر)، في القناة الفضائية القطرية: الجزيرة، حلقة يوم 27/ 10/ 2002. وانظر أيضا: مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول. نوفمبر 1954، الجزائر، 1996، ص 96.

(3) شهادة أحمد بن بلّة، المصدر السابق

وتعتبر هذه المحاولة أوّل عملية لنقل الأسلحة من مصر عبر طريق ليبيا انطلاقا من ميناء الخمس شرق طرابلس ومنها إلى الجزائر في شهر فيفري 1955 وفي السياق نفسه يذكر فتحي الديب أن هذه الشحنة تضمّنت أيضا حصة من السلاح موجهة لتزويد المكافحين التونسيين ببعض احتياجاتهم باعتبارهم سيشاركون في عملية تهريب الأسلحة عبر تونس من ناحية، ولدعم قدراتهم على الاستمرار على المقاومة من أجل تخفيف ضغط القوات الفرنسية على الجزائريين وذلك بالاتفاق مع أحمد بن بلة وصالح بن يوسف [1].

وعلى أساس المساعدات المصريّة المباشرة خلال هذه الفترة تمّ وضع مخطط للدعم بالأسلحة والعتاد للمقاومة في المغرب العربي ككل وعلى هذا الأساس غالبا ما كانت عمليات تهريب الأسلحة بين سنوات 1954-1956 مشتركة؛ ففي الجبهة الشرقية كانت عادة موجهة إلى المقاومة في الجزائر وتونس، أما في الجهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية، وكذا الأمر بالنسبة لقواعد تمرير السلاح وتهريبه بليبيا؛ فقد كانت كذلك مشتركة.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن شبكات التسليح التي أسسها الثلاثي بن بلة بن بولعيد وقاضي بشير شرعت في عملية التنسيق وتوحيد الجهود مع عناصر المقاومة التونسية المكلّفة بجمع وإمداد المقاومة التونسية بالسلاح عن طريق ليبيا انطلاقا من أهم قواعد تخزين السلاح والتدريب عليه أيضا[2]، [3] وقد كانت عملية تهريب الأسلحة إلى تونس تحت مسؤولية كل من: الطاهر لسود، وابن أخيه البشير، وأحمد بن بلّة [4].

---

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص63.

(2) سيتم ذكر هذه القواعد الهامة في عملية تغذية شبكات الدعم اللوجيستيكي بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل من خلال رصد أهم قواعد التموين الحدودية ومراكز التدريب الخاصة بجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية في تونس وليبيا كذلك.

(3) شهادة أحمد بن بلة، المصدر السابق. وانظر أيضا : شهادة بشير قاضي في الملتقى الوطني حول قوافل التسليح بوادي سوف يومي 19-20مارس1999، شريط سمعي بصري مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.الجزائر العاصمة.

(4) Amira Aleya Sghier, Opcit, p113.

وبما أن المجاهدين الجزائريين لم يكونوا يتمتعون بحق الإقامة في ليبيا، فقد تولى عبد العزيز شوشان أمر هؤلاء الثوار القادمين من الجزائر، بحيث يقدّمهم إلى السلطات الليبية على أنهم ثوار تونسيون [1].

وفي هذا السياق تمكن عبدالعزيز شوشان من خلال تولّيه رئاسة مكتب تونس في طرابلس رفقة علي الزليطي من تشكيل شبكة للتسليح ضمّت أشخاصا بارزين في المكتب لاجئين في طرابلس، وتشير بعض المصادر حول هذا الموضوع أن هناك مجموعة من الثوار الجزائريين حذوا حذوهم وتعاونوا معهم لاستخدام شبكاتهم لتمرير الأسلحة وتهريبها عبر الحدود الشرقية إلى الجزائر وعناصر هذه الشبكة نذكر: محمد بوعزة، ومحمد الهادي عرعار، وعمر البرجي؛ وهم من بين العناصر الذين تمّ تسليحهم بأسلحة جمعت بصحراء طرابلس بمساعدة شبكة التسليح التونسية بحكم أسبقيتهم في هذا الميدان. ومن أنواع الأسلحة التي كانت بحوزتهم: الخماسي الألماني، والستاتي الإيطالي، والعيشاري الانجليزي، والرشاشات من نوع ستارن [2].

وقد تمكنت عناصر شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا خلال هذه المهلة تهريب عشرات القطع من الأسلحة إلى الجزائر عبر تونس بمساعدة ودعم من مناضلي الحزب الدستوري التونسي، الذين سخروا وسائل نقل تونسية كالشاحنات والسيارات لنقل هذه الأسلحة، وفي نفس الإطار يشير قاضي بشير بأن أحمد بن بلة

---

(1) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص151.

(2) بشير قاضي، المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغاربي (1948–1954) أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص173– 174وقد كانت عمليات الاتصال والتنسيق مع الشبكات التونسية عبر مجموعة محطات بارزة، حيث يتصل محمد شلوف من الجزائر بعبد العزيز شوشان في مدنين ويتم عبور الحدود التونسية نحو ليبيا وفي بن غردان يقوم عبد العزيز شوشان بتسهيل انتقال بشير غريسيا بمساعدة الدليل ناصر عشين المدعو الأزرق يساعدهم في ذلك سوء الظروف الطبيعية لاسيما الرياح المحملة بالأتربة للوصول إلى قاعدة العسّة بليبيا أين تكمنبن بلة من جمع كميات هائلة من الأسلحة تعود في معظمها إلى الحرب العالمية الثانية. انظر: محمد البجاوي، المرجع السابق، ص152، 153.

اشترى سيارة من نوع جيب بـ70 ليرة من بن غازي، وقد استخدمت هذه السيارة في تنقلات عناصر الشبكة وعمليات تهريب السلاح إلى الحدود التونسية[1].

وعند هذا المقام يجب الإشارة إلى نقطة هامّة وهي أن شبكات التسليح الجزائرية قد استفادت من دعم وخبرة وتجربة الشبكات التونسية؛غير أن ذلك الأمر لم يدم طويلاً، وأسست قاعدة مستقلة مقرها طرابلس لأن المحطة التي كانت تُجمَّع بها الأسلحة بغدامس لم تكن في مستوى طموحات قادة شبكات التسليح الجزائرية بالرغم من أنها عرفت حركة نشيطة في عمليات تمرير الأسلحة للجزائر قبل الانطلاقة سنة 1954 عبر الوادي، وأصبح هذا الأمر واضحا بعد عملية إلقاء القبض على بن بولعيد في فيفري 1955.[2]

غير أن شيحاني بشير تمكن مباشرة بعد تولّيه قيادة المنطقة الأولى من إعادة تشكيل وبعث شبكة التسليح في طرابلس عندما قام بإرسال محمد الأوراسي إلى ليبيا، حيث اتفق مع قاضي بشير على ضرورة تزويد الشبكة بعناصر من المجاهدين لنقل الأسلحة إلى الجزائر خصوصا بعد تراكم كميات هائلة من الأسلحة المخزنة بطرابلس الأمر الذي أصبح من الضروري التفكير في نقلها إلى الثوار المقاتلين في المناطق الشرقية.

و على هذا الأساس انطلقت أوّل قافلة تسليح من طرابلس مع نهاية شهر ماي 1955 معتمدة في ذلك على شاحنة نقل حديثة من نوع "بيد فورد" ذات حمولة ثمانية أطنان أُعدّت خصيصًا لنقل السّلاح إلى الحدود التونسية وبالضبط إلى رقدالين المحطة الرئيسية لتجميع الأسلحة مرة أخرى، ثم ينقلها الثوار الجزائريون بواسطة القوافل مروراً عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى[3].

ويشير المجاهد قاضي بشير في هذا الصدد بان عملية إمداد الثورة بالأسلحة قد استمرت بهذه الطريقة حوالي سنة ونصف، حيث استطاعت قافلة متكوّنة من 10 جمال نقل حوالي طن ونصف من الأسلحة، وقد كان كل جمل يحمل أكثر

(1) P5.. Bachir El Kadi, de Tripoli a la Wilaya 1, El Watan,10 Janvier2005
(2) Ibid,p05.
(3)Bachir El Kadi, Opcit, p05.

من عشر بنادق، ومع مرور الوقت تطورت العملية، وأصبحت القافلة تتكون من عشرين جملاً؛ الأمر الذي انعكس بدوره على نوعية الأسلحة، حيث بدأت مع ربيع 1955 تعبر الحدود الشرقية إلى المنطقة الأولى أسلحة منوعة نذكر منها: البنادق ذات عشر طلقات، وأسلحة رشاشة من ستارن، والقنابل اليدوية، ومدافع الهاون. أما بالنسبة لطريق هذه القوافل نحو الجزائر؛ فقد كان عبر الجنوب، وهو مؤمّن باستمرار من طرف عناصر المقاومة التونسية رغم الصراع القائم بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري؛ فالحركة اليوسفية كان لها الفضل في دعم وحماية القوافل المحمّلة بالسّلاح خلال عملية عبورها عبر الأراضي التونسية، واستطاعت بذلك أن تتجنب في الكثير من الحيان الوقوع في يد السلطات الفرنسية، ماعدا القافلة التي كان يقودها المجاهد عثمان حيحي التي اصطدمت بالقوات الفرنسية، أو تلك القافلة التي وصلت جبل الجرف مع بداية معركة الجرف الكبرى سبتمبر أكتوبر 1955، في المكان الذي عقد فيه شيحاني بشير اجتماع رؤساء المناطق المجاورة برأس الطرفة[1].

ومما يمكن قوله خلال هذا العرض أن الطريق البري من الإسكندرية إلى ليبيا الممتد على مسافة 2000 كلم أصبح يشكل معبرًا مهماً بالنسبة لشبكات التسليح الجزائرية النّشطة عبر هذا الخط، وأصبحت طرابلس قاعدة تخزين جد هامّة للسّلاح القادم من مصر .

وقد تلقت الشبكة دعماً ومساعدة كبيرة من قبل الشرطة الليبية التي كانت تشرف على عملية نقل السّلاح عبر التّراب اللّيبي، ثم تقوم شبكة التّسليح الجزائرية بمواصلة عملية تمرير الأسلحة عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى، وفي نفس الإطار أرسلت قيادة الثورة في المنطقة الثانية في صيف1955 مبعوثين لها إلى طرابلس من أجل نقل السّلاح وتوجيه بعض قوافل السلاح إلى الشمال القسنطيني باعتبار أن الأسلحة المهرّبة عبر الحدود التّونسية كانت موجهة للمنطقة

(1)Bachir El Kadi, Opcit,p05

الأولى حسب مبعوثي المنطقة الثانية، حيث يمكن أن نذكر بعض هؤلاء القادة من منطقة سوق أهراس مثل: محمد الحاجي، وعبدالرشيد يوس[1].

ولم يدم التعاون الجزائري التونسي في عمليات التموين بالأسلحة عبر ليبيا طويلاً، حيث توقف بشكل نهائي بعد توقف نشاط الشبكات التونسية النشطة في ليبيا إثر تسليم الثوار التونسيين في 10 ديسمبر 1955، حيث أصبح الجزائريون في حالة من اليأس والركود لأن مكتب تونس بليبيا، أو حتى القاهرة لم يعد بإمكانه إرسال الأسلحة كما كان في الأوّل. الأمر الذي دفع بشبكات التّسليح الجزائرية إلى الدخول في مرحلة جديدة من العمل والتعاون مع مقاومة صالح بن يوسف الذي كانت تعمل معه قوافل الأسلحة مناصفة، وبذلك استمرت بقايا الجيش التونسي تقدم دعمها لقوافل التسليح الجزائرية دون تأثير الخلاف الذي ظهر بين صالح بن يوسف والطاهر لسود[2].

وقد وقعت بعض المشاكل في عملية تعاون قوافل التسليح الجزائرية مع الحركة اليوسفية تسبب فيها الحبيب بورقيبة بشكل مباشر، الأمر الذي دفع إلى تدخل أحمد بن بلة الذي جاء سراً من روما إلى تونس وتفاوض مع بورقيبة لمدة 24 ساعة بغرض تنظيم عملية عبور السّلاح عبر التّراب التونسي دون مشاكل أو عراقيل مقصودة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن بن بلة لعب خلال هذه المرحلة دوراً بارزًا باعتباره العنصر الأساسي في عملية البحث عن السلاح بشتى الطرق ونقله وتخزينه بتوجيه الشبكات المختصة، الأمر الذي دفع بالمصالح الفرنسية الخاصة إلى محاولة التخلص منه، إلا أن تلك المحاولات باءت كلّها بالفشل كما ذكرنا سابقا.

(1) Bachir El Kadi,Opcit, P 06.

(2) بشير قاضي، المرجع السابق، ص174.

(3) بشير قاضي، المرجع السابق، ص174. ويؤكد المجاهد قاضي بشير في نفس الإطار أنه منذ خريف1955 أصبح تنقل أفراد شبكات التسليح يتم بكل حرية، حيث أصبحت شحنات الأسلحة التي يفوق وزنها أحيانا 30طنا تمر عبر مدنين وقابس ثم إلى تونس وبعد ذلك تنقل إلى الحدود الشرقية الجزائرية حيث تقسم على مختلف المناطق بحضور ممثليها، انظر:

Bachir El Kadi, La Rout Tunisienne s’ouvre aux d’armes ,in EL Watan,le10/01/2005,p06.

لقد استمرت عمليات نقل الأسلحة من مصر عبر الأراضي الليبية غير أنه واجهتها بعض الصعوبات والمشاكل في طرابلس، حيث ارتفع مخزون الأسلحة بسبب تراجع عمليات نقله إلى الحدود الجزائرية، الأمر الذي دفع أحمد بن بلة وفتحي الديب للسفر نحو طرابلس لتقصي الوقائع وتذليل الصعوبات والمشاكل حيث اتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا الذي عرف بتعاونه السري في عمليات تهريب الأسلحة[1].

وفي استعراض للموقف في ليبيا من قبل محساس ممثل الثورة الجزائرية بليبيا، وعبد العزيز شوشان ممثل صالح بن يوسف عن عدم تهريب السلاح والذخيرة المخزنة بليبيا حينئذ تحدثا عن تحركات "جايلز" قائد الشرطة الليبية البريطاني الذي كان يتابع نشاطاتهم وتحركاتهم يشكل مستمر بالإضافة إلى تزايد نشاط الدوريات الفرنسية على الحدود الليبية التونسية، وعن ارتفاع ثمن الجمال المستخدمة بالإضافة إلى تمكن أنصار بورقيبة من شراء ذممم بعض العناصر التونسية التي شاركت في بعض عمليات التهريب[2].

وقد ذلّلت هذه المشاكل والصعوبات بعد مباحثات مع المدير العام للشرطة الليبية عبد الحميد درنه من اجل تقديم مساعداته لعلي محساس وعبد العزيز شوشان، وتمّ فعلاً تزويد مهربي السّلاح بوسائل نقل تمثلت في ثلاثين جملاً قسمت إلى ثلاث مجموعات لحمل السلاح والعتاد إلى الحدود الجزائرية[3]، كما كان عبد الحميد درنه يشرف بنفسه على عملية نقل الأسلحة إلى الحدود الليبية التونسية[4].

وحول الموضوع نفسه يوضح المجاهد محمد الطيب بيزار المدعو "حمّه" عن عملية نقل السلاح من ليبيا أنها كانت تتم بواسطة الشاحنات بمشاركة مجموعة

---

(1)فتحي الديب، المصدر السابق، ص126.

(2) نفسه، ص126.

(3) لقد كان الجمل يحمل 12 قطعة سلاح مع 300 طلقة

(4)محمد ودوع، المرجع السابق، ص191.

من الثوار الجزائريين نذكر منهم: بخوش بلخير، وعمر مزهودة، وحسين حشحوش.ويشرف على هؤلاء مسؤولون من قبل جبهة التحرير الوطني في طرابلس أمثال:محمد الهادي عرعار، وقاضي بشير، وطالب محمد، وساكر كمال، وأحمد سليم. وكانت العمليات تتم تحت إشراف قادة الثورة وعلى رأسهم:أحمد بن بلّة، وعلي محساس[1].

وبعد الاجتماع الذي جمع ممثلي حركة المقاومة في المغرب العربي في شهر جانفي 1956 بالقاهرة تطورت عمليات الإمداد بالسلاح من مصر، حيث نقلت شحنة من السلاح يوم 18/ 01/ 1956 لتلبية احتياجات الجبهة الشرقية، حيث كانت أسلحة هذه الشحنة متنوعة وكثيرة تم إنزالها من اليخت "قود هوب" الحظ السعيد بميناء زوارة الليبية ثم تم نقلها إلى الحدود الشرقية لتأخذ طريقها إلى المنطقة الأولى وسوق أهراس[2].

وبعد هذه العملية التقى من جديد قادة المقاومة في المغرب العربي بالقاهرة مرة أخرى في اجتماع ضمّ كل من عبد الكريم الخطابي قائد جيش التحرير المراكشي، وعباس لغرور قائد منطقة الأوراس، كما انضم إليهما كل من الدكتور المهدي عبود، واحمد بن بلة عن جيش التحرير الجزائري، والطاهر الأسود قائد جيش التحرير التونسي، يوم 24 فيفري 1956 [3].

وقد أجمع الحاضرون في هذا اللقاء على ضرورة مواصلة مصر لعملية الإمداد بالسلاح للأقطار المغاربية الثلاثة، وعلى هذا الأساس عرفت عمليات تهريب الأسلحة إلى الجزائر خلال النصف الثاني من شهر مارس من نفس السنة تطورًا ملحوظًا عبر الحدود الليبية التونسية لتزويد منطقة الأوراس وناحية سوق أهراس

(1) علي العياشي، لقاء مع مجاهد محمد الطيب بيزار، في مجلة أول نوفمبر، عدد87، المرجع السابق، ص61
(2) عميرة علية الصغير، جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره، جيش التحرير المغار بي، في المجلة التاريخية المغاربية(العهد الحديث والمعاصر)، عدد 109، زغوان تونس2003، ص89، 90.
(3) عميرة علية الصغير. المرجع السابق، ص89-90

بالسلاح برغم عمليات المراقبة المكثفة التي لجأت إليها المصالح الفرنسية لمساعدة رجال بورقيبة وقد تم تهريب أربع دفعات من السلاح، أدخلت إلى الجزائر ما بين 20 مارس و06 أفريل، وفي هذا السياق يؤكد فتحي الديب بأن هذه العمليات تمّت بحذر كبير من طرف شبكة التهريب رغم تفطن «جايلز» قائد الشرطة البريطاني في ليبيا الذي قام بعمليات تفتيش ومتابعة عمليات التهريب في منطقة غريان تحت غطاء إجراء مناورات، إلا أن عبد الحميد درنه تمكن من إيقاف عملية التفتيش. وقد كان المكلّف بهذه العملية خلال شهر مارس من الجانب الجزائري علي محساس المفوّض من قبل بن بلّة، وكان لمحساس علاقات وطيدة مع المناطق الشرقية (سوق أهراس والأوراس)، التي وصلتها شحنات من الأسلحة المهربة تمثلت فيمايلي :

الكمية	الصنف
65	بندقية 303 ر
10	رشاش فبكرز متوسط 303ر
30	رشاش لانكستر
216	قنبلة يدوية
60	خزنة للانكستر
20	خزنة للفيكرز
6000	طلقة 9ملم[1]

لم تكن المصالح الفرنسية بمعزل عن تلك التطورات العسكرية التي عرفتها عمليات تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية التي كانت أكبر مسرح لها، لذلك لجأت إلى ممارسة ضغطها على الحكومة التونسية لوقف نشاط حركة المعارضة اليوسفية، وتم الاتفاق بين السلطات الفرنسية وبورقيبة على

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 176.

توقيف صالح بن يوسف وإلقاء القبض عليه، ورغم تمكنه من الفرار إلى ليبيا إلا أن ذلك لم يفده في شيء، حيث أصبح مقيدا، ولم تترك له حرية التحرك والتصرف بعد الضغوطات التي تعرضت لها ليبيا من طرف تونس وفرنسا، ومما لاشك فيه أن هذه التطورات العسكرية والسياسية خصوصا بعد توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي يوم 20مارس 1956 كان لها تأثير سلبي على عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية[1].

وفي خضم هذه الظروف التقت اللجنة العسكرية المكلّفة بمهمّة التسليح يوم 27 أفريل 1956، وقد جمعت كل من محمد خيضر، والأمين دباغين، وفرحات عباس، واحمد توفيق المدني، وأحمد فرنسيس، والعباس بن الشيخ، وانتهت إلى القرارات التالية :

1) العمل على ربط علاقات مع الحكومة التونسية بقيادة بورقيبة للسماح بتمرير السلاح من ليبيا إلى الجزائر عبر أراضيها.

2) توصي اللجنة باستئجار سفينة من تركيا لنقل الأسلحة التي قد وضعتها سورية تحت تصرف الثورة الجزائرية.

3) إجراء اتصالات مع مصطفى بن حليم رئيس الحكومة الليبية من أجل الترخيص للجنة باستعمال مطار أو مطارين على الحدود الجزائرية من الناحية الجنوبية بغرض تهريب السلاح إلى الجزائر بعيدًا عن المراقبة الفرنسية[2].

وفي 01 جوان 1956 عقدت اللجنة العسكرية لقاءً آخر بحضور كل من: بن بلة ومحمد خيضر وتوفيق المدني والأمين دباغين وعبد الرحمن كيوان، ومن أهم النقاط التي درستها اللجنة رسالة المسؤولين الجزائريين الجدد بتونس الموفدين من

(1)نفسه، ص178-179، وأيضا : Amira Aleya Sghaier, Opcit, p120

(2)أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الجزائر، 1982، ص137-138.

طرف الجبهة وهما يتأكدان على ضرورة التعامل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف[1].

استقرت اللجنة العسكرية المكلّفة بمهمة التسليح على قرار التعامل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف بعد تراجع حركته ورغم معارضة محمد خيضر فإن أحمد بن بلة وافق على مقترحات اللجنة وفي نفس الإطار طلب من محساس التوجّه نحو تونس[2] خصوصا وأن المسؤولين الجدد عن عملية التسليح لم يتوصلا إلى اتفاق مع عبد الحي بتونس. وتطوّرت الخلافات داخل اللجنة المكلفة بالتسليح حيث ألقى عبد الحي القبض على حامد روابحية مما دفع بالسلطات التونسية إلى التدخل وحسم الخلاف وألقي القبض على عبد الحي وأطلقت سراح الذين سجنهم، الأمر الذي دفع بن بلة إلى البحث عن مسؤول آخر يتولى مهام التسليح في تونس بدلاً من عبد الحي[3].

(1) مع مطلع سنة1956 بدأ المسؤولون في تونس يتبرأ ون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية فطلبوا عن طريق إتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من مسؤولي الثورة بالداخل إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بتونس فاتصل عبان رمضان بحامد روابحية لسابق علاقته بتونس وقد علم هذا الأخير أن هناك مسؤولا عن الثورة وهو سعيد عبد الحي فاتصل به واتفق معه على التعامل مع الحكومة التونسية بشكل رسمي بصفته ممثل الثورة وعلى هذا الأساس قدمه للمسؤولين التونسيين وقد استحسن عبد الحي هذا الموقف من روابحية وعرض عليه البقاء في تونس لتنظيم جبهة التحرير غير أن روابحية اعتذر بمبرر أنه جاء إلى تونس في مهمة، وبعد عودته إلى العاصمة وقدم تقريرا عن مهمته إلى عبان الذي سرعان ما طلب منه الالتحاق نهائيا مع آيت الحسين بصفته ممثلا للجبهة وجيش التحرير الوطني في مكان عبد الحي وقد حلّ روابحية فعلا بتونس بوم 12ماي1956 فاستقبل ببرودة من طرف جماعة عبد الحي.ويذكر روابحية على حد قوله أن وثيقة الاعتماد كانت قد وصلت عبد الحي قبل وصولها إلى روابحية مفادها وجوب التعاون فيما بينهم غير أن عبد الحي كتب تقريرا إلى قيادة الأوراس يعلمهم بوجود نظام جديد حل بتونس ينافس النظام القائم بها ومن هنا بدأ الصدام بين الطرفين. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر: محمد عباس، مع المناضل الشيخ حامد روابحية في جريدة الشعب(ج2)عدد 19/ 01/ 1987، ص14.

(2) التحق مهساس بمنصبه الجديد بصفته ممثلا لجبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية، وبهذه الصفة سوف يلعب محساس دورا بارزا في تكوين ما عرف بالقاعدة لتموين الثورة الجزائرية. ويبدو أن محساس ترأس لفترة من الوقت قاعدة طرابلس قبل التحاقه بتونس مع نهاية 1955. انظر : رسالة عبان رمضان بتاريخ 04نوفمبر1955(الوثيقة رقم11) في :
Mabrouk Belhocine, Opcit, p108- 110.

(3) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص185–186. بعد الأحداث التي عرفتها تونس بين المجاهدين الجزائريين من ممثلي الثورة في الداخل والخارج جاء علي محساس من القاهرة ليحل محل عبد الحي، أما الشيخ حامد روابحية وزميله آيت الحسين فقد طلب من عبان العودة إلى الجزائر إلا أن هذا الأخير طلب منهما الذهاب إلى القاهرة.

ودون الاستطراد في هذا الموضوع يمكن القول بأن عملية الإمداد بشكل عام سواء على الحدود الشرقية أو الغربية كانت الانشغال الأوّل لدى المؤتمرين خلال مؤتمر الصومام 1956 بالنظر إلى الظروف والمشاكل التي اعترضت قادة الثورة في الخارج والداخل من اجل تموين الثورة بالسلاح والذخيرة؛ لذى كانت عملية الإمداد أبرز النقاط المسجلة في جدول أعمال مؤتمر الصومام حيث تمّ إقامة هيكل وطني للإمداد في الخارج يتكفل بمهمة تلبية احتياجات جيش التحرير الوطني بعد تطور العمل العسكري الذي فرضته ردود الفعل الاستعمارية.

*** الإمداد بالسلاح بعد مؤتمر الصومام 1956 :**

ارتبطت بداية هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث البارزة بالنسبة للثورة التحريرية، انعكست بشكل ملحوظ على عمليات الإمداد بالسلاح لعلاقتها المباشرة بميكانيزمات العمل الثوري، يمكن حصرها في مايلي:

1) استقلال تونس وجلاء القوات الفرنسية النسبي من مناطق الحدود التونسية الليبية، حيث أصبح الطريق مفتوحا لإيصال الأسلحة من ليبيا إلى الحدود التونسية على متن الشاحنات.

2) انعقاد مؤتمر الصومام (أوت1956) وما نصّ عليه من هيكلة سياسية وعسكرية للمؤسسات القيادية للثورة التحررية، وظهور مفاهيم جديدة تخص طرق ووسائل العمل المسلح.

3) اختطاف الطائرة التي كانت مقلة لقادة الثورة في الخارج يوم 22 أكتوبر من نفس العام، وانعكاساته على مهام التسليح، وطبيعة العلاقة بين قيادات الثورة في الخارج والداخل.

طبقا لقرارات مؤتمر الصومام أولت قيادة الثورة الجديدة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ اهتماما بالغا بقضية إمداد الثورة بالسلاح من الخارج وقد عبرت عن هذا المشكل بأنه: «يجب أن ندرك بأن تموين جيش التحرير بالأسلحة هو دائما ضمن الأولويات لأن توقف مرور السلاح بضعة أشهر سوف يجعل الوضع أكثر

تدهورا، وعلى هذا الأساس كلّف عمر أوعمران بمهام التسليح على الحدود الشرقية والغربية، كما عُيّن عمار بن عودة مساعداً له ونائبه على الجبهة الشرقية[1].

لقد تمكن علي محساس المسؤول عن التسليح بالحدود الشرقية (قاعدتا طرابلس وتونس) المكلف من طرف الوفد الخارجي للثورة من إدخال كميات معتبرة من الأسلحة إلى تونس وتوزيعها على المناطق الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية) ونجح في نفس الوقت في جمع عدد كبير من المجاهدين حوله [2]، ولذلك فحين عين العقيد عمار بن عودة محل محساس لم يتمكن من تصفية الأجواء والسيطرة على الوضع الذي شهدته تونس خلال هذه الفترة إلا فيما بعد.

وفي أثناء هذه المستجدات ترك بن عودة الوضع كما هو في تونس وانتقل إلى طرابلس التي حالفه الحظ فيها، حيث كان محمد الهادي عرعار مسؤولا عن مخازن السلاح، وكان قبل ذلك من جنود بن عودة، الأمر الذي مكن هذا الأخير من وضع يده على هذه المخازن وشرع على التّو في عملية نقلها إلى تونس. [3]

ويشير عمار بن عودة إلى أنه تمّ إلغاء كل عمليات إدخال السلاح التي كلف بها محساس وبن بلة لأسباب عدّة أهمها أن السّلاح مُخزّن وموجود بكثرة في ليبيا وأن طريق الصحراء بعيدة ومراقبة من قبل الطيران الفرنسي والسواحل مراقبة عن

(1) كلف عمر أوعمران بمصلحة التسليح–Service Logistique مهمة هذه المصلحة تتلخص في الإشراف على عملية نقل وإيصال الأسلحة من – كلف عمر أوعمران بمصلحة مختلف القواعد والمراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية . انظر مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، لمحات حول التسليح في ثورة 1954(نشرية) بالمركز الوطني للأرشيف، الجزائر، جويلية1996، ص6، وأيضا :
Mohamed Teguia, Opcit, p321.

(2)محمد عباس، العقيد عمار بن عودة، ج3، في جريدة الشعب، عدد15 يوم25مارس1986، ص06.وانظر أيضا:
Mohamed Teguia, Opcit, p321

(3) كلف عمر أوعمران بمصلحة التسليح Service Logistique– مهمة هذه المصلحة تتلخص في الإشراف على عملية نقل وإيصال الأسلحة من مختلف القواعد والمراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية . انظر مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، لمحات حول التسليح في ثورة 1954(نشرية) بالمركز الوطني للأرشيف، الجزائر، جويلية1996، ص6، وأيضا :
Mohamed Teguia,Opcit, p321

طريق البحرية الفرنسية؛ لذلك تمّ وضع هذه الأسلحة في صناديق كُتب عليها «الكاوكاو» لنقلها من ليبيا إلى تونس عبر بن قردان [1] وفي أول نوفمبر 1956 كانت أوّل شحنة تعبر الحدود الليبية التونسية بنجاح في تجاه المخزن الرئيسي لأسلحة الثورة على الحدود الشرقية [2].

أصبحت عملية إمداد الثورة بالسلاح خلال هذه الفترة تتم انطلاقا من مصر على متن شاحنات «بت فورد» « BET-Ford » ملك الثورة، وشاحنات ضخمة أخرى يملكها الليبي سالم شلبك وضعت لخدمة الثورة الجزائرية، كما كانت شركة عبد الله عابد السنوسي تنقل الأسلحة مجانا من السلوم إلى طرابلس وتطلب الأمر إنشاء محطات بريّة على طول المسلك: مرسى مطروح، بن غازي، طرابلس، تونس، الحدود الشرقية، غار الدماء[3].

وفي نفس السياق يشير المجاهد عبد الرحمن عمراني بأنه تمّ نقل كميّة كبيرة من الأسلحة من مصر إلى تونس في 20 نوفمبر 1956، وزّعها عمار بن عودة على الولايات الداخلية وفق الحصص التالية :

- الولاية الأولى 400 بندقية رشاش مع الذخيرةFM Brent
- الولاية الثانية 400
- الولاية الثالثة 450 بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent
- الولاية الرابعة 550 بندقية رشاش مع الذخيرة FM Brent
- القاعدة الشرقية 100 بندقية رشاش مع الذخيرة [4].

وتجدر الإشارة إلى أن نظام عمليات الإمداد بالسلاح والعتاد الحربي قد تنظم أكثر من السابق خصوصا الهيكلة العسكرية التي وضع أسسها مؤتمر الصومام من

(1) عمار بن عودة، محاضرة حول السلاح خلال الثورة التحريرية (1954- 1962)، (نشرية) منقولة من شريط سمعي بصري، ألقيت بمناسبة أول نوفمبر 1954، متحف الجهاد، ديوان رياض الفتح، الجزائر، 1985، ص 03.

(2) محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص96.

(3) عبدا لرحمن عمراني، التسليح أثناء الثورة، المصدر السابق، ص97.

(4) عبدا لرحمن عمراني، المصدر السابق، ص97. وانظر أيضا : محاضرة عمار بن عودة، المصدر السابق، ص08.

جهة والانتصارات التي حققتها الثورة التحريرية ميدانيا واكتسابها للدّعم العربي الإسلامي والدّولي من طرف بلدان قارتي آسيا وأوربا.

وقد تجسد نظام عمليات الإمداد بالسلاح من خلال قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي بإنشاء تنظيمات جديدة منها دائرة التسليح والتموين (DARG) في مارس 1957 مهمتها التكفل بعمليات إيصال الأسلحة من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى الولايات الداخلية، وقد أسندت هذه المصلحة إلى العقيد أوعمران، وكان للمصلحة مكتبٌ عسكريٌّ بالقاهرة يُشرف على ثلاث قواعد إمداد رئيسية هي (قاعدة جبهة التحرير الوطني في تونس، وقاعدة طرابلس، وقاعدة جبهة التحرير الوطني في المغرب[1].

ولم تكن عملية البحث عنِ الأسلحة ونقلها بالأمر الهيِّن الأمر الذي اضطر بن عودة إلى الاستمرار متنقلاً بين القاهرة وطرابلس وتونس والسفر إلى أوربا أحيانا، وفي هذا الإطار يشير بن عودة بأنه تمّ عقد عدّة صفقات للأسلحة باسم بلدان عربية في أوربا مثل المملكة العربية السعودية والعراق[2].

وحول عمليات الإمداد بالأسلحة عبر الحدود الشرقية تشير المخابرات الفرنسية في الكثير من تقاريرها العسكرية خلال سنتي 1956-1957 إلى حركة نشطة لعمليات نقل الأسلحة وتهريبها نحو الداخل لدعم قدرات كتائب جيش التحرير الوطني، وذهبت هذه التقارير إلى أن تعيين أوعمران على رأس لجنة جبهة التحرير في تونس محل محساس هو انتصار الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

(1) انظر التنظيم الهيكلي لدائرة التسليح في بوزبيد. المصدر السابق. ص. 120. لقد أصبح العقيد عمر أوعمران يتولى بتكليف من قيادة الثورة مصلحة التسليح والتموين العام إلى غاية سبتمبر 1958 وكانت مهمة هذه المصلحة هو البحث عن السلاح والحصول عليه ثم توزيعه على ولايات الداخل وهي في الواقع نفس المهام التي كان يتولاها قبل ذلك أحمد بن بلة ثم محمد الأمين دباغين وكان المركز الرئيسيلهذا المسؤول هو القاهرة بصفتها القاعدةالتي ترسل إليها كل الأسلحة والذخيرة التي اشترتها الثورة مباشرة بإنشاء فرنسا وأسبانيا، وكذلك الأسلحة التي كانت تقدم كمساعدة مجانية للثورة من طرف الدول العربية والاشتراكية، ومن مصر يعاد إرسال هذه الأسلحة عن طرق ووسائل مختلفة.

(2) محمد عباس، العقيد عمار بن عودة، جريدة الشعب، المرجع السابق، ص6.

وأوضحت نفس التقارير بأن ازدياد وتيرة تهريب السّلاح بدأت مع منتصف شهر ماي 1957 إذ أصبح معدل عبور قوافل السّلاح يوميا تقريباً، وأن أكبر كميّات الأسلحة كانت تأتي عن طريق ليبيا بعد رفع الرقابة الفرنسية عن الموانئ التونسية، وأصبح النقل منتظما من طرف لجنة جبهة التحرير في تونس بالتنسيق مع ممثل بورقيبة أحمد التليلي أمين مال حزب الدستور الجديد، والأمين العام للاتحاد العام للعمال التونسيين، حيث قدّم هذا الأخير لعمر أوعمران وسائل نقل ممثلة في شاحنات الحرس القومي التونسي لشحن الأسلحة من ليبيا ونقلها وحمايتها حتى تصل إلى مراكز التخزين بتونس في مقرّات رسمية وتوزيعها فيما بعد بنفسالشاحنات على قواعد الثورة على الحدود الشرقية لإدخالها إلى الجزائر (الأوراس، القاعدة الشرقية، والشمال القسنطيني)عن طريق البهائم أو الشاحنات أو الرجال، وأشارت نفس التقارير بأن أوعمران أدى مهمته على أحسن وجه في عملية تموين الثورة بالأسلحة [1].

كما أكدت نفس المصادر أن 80٪ من حركة تهريب الأسلحة إلى الجزائر تمّت عن طريق الخطوط البريّة بين ليبيا وتونس قائلةً : «أن عملية المرور كانت سريّة ورسميّة ومنسّقة مع حاكم مدنين، ونبهت نفس التقارير التي قدمتها المخابرات الفرنسية بأن عملية شحن الأسلحة وإلقائهافي الشمال القسنطيني عن طريق الجو كانت مبرمجة بحيث وضعت مصر تحت تصرف الثوار في الجزائر طائرتين من نوع «داكوتا» بقيادة طيارين ألمانيين مدربين على تلك المهمة إلا أن العملية لم تنجح بسبب رفض السلطات الليبية استقبال الطائرتين على أراضيها[2] .

---

(1) Annie Rey Goldzeiguer,La Frontier Algero Tunisienne Pendant la Guerre d'Algerie dans les Archives . Militaries de Vincennes in

أعمال الندوة الدولية السابعة حول المقاومة المسلحة في تونس في القرنين التاسع عشر والعشرون. المنعقد أيام 18-19-20 نوفمبر1993 بنزل الدبلوماسي بتونس، جامعة تونس الأولى، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، المنوبة، تونس، 1995، ص59

(2) نفسه، ص59

ورغم الظروف والأوضاع الصعبة التي عرفتها الثورة التحريرية بعد سنة1956 نتيجة تأزم العلاقات بين قيادات الثورة بسبب المواقف المتباينة من مؤتمر الصومام لعدم تمثيليته لكل الأطراف الشرعية والتاريخية في مسألة القيادة، كما تمّ الاتفاق عليه عشية الانطلاقة سنة1954 بالإضافة إلى عملية القرصنة الجوية واختطاف قادة الثورة في الخارج ثم العدوان الثلاثي على مصر، فإن عملية إمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الشرقية انطلاقا من مصر إلى ليبيا قد استمرت، حيث تمّ إرسال دفعات من الأسلحة عبر الطريق البري بعد الاتفاق مع بعض التجّار الليبيين للاستفادةمن وسائل النقل الخاصة بهم لتهريب الأسلحة والتي كانت تستعمل بانتظام ما بين مصر وليبيا لنقل البضائع وقد تم شحن أول دفعة للسلاح يوم 7/ 02/ 1957 تحت إشراف أحمد مهساس.

وقد كانت معظم هذه الشحنة عبارة عن ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون، بالإضافة إلى مدافع من نوع "A.T.F" المضادة للعربات المدرعة تمَّ نقلها إلى المناطق الشرقية لطبيعة العمل العسكري الذي تميزت به الجبهة الشرقية عموما[1].

ومن ليبيا نقلت هذه الأسلحة (الدفعة الأولى) إلى المخازن المعدّة قرب الحدود التونسية. كما تسلَّم الأمين دباغين دفعة ثانية من الأسلحة يوم 07أفريل 1957 تمّ نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية ووجهت إلى الأوراس والشمال القسنطيني والولاية الرابعة وتلتها دفعة ثالثة تسلمها محمد الهادي عرعار يوم 20ماي1957، أما بالنسبة للدفعة الرابعة فقد نقلت من الإسكندرية إلى ليبيا على متن المركب الأسباني خوان إيلوكاس تحت إشراف الأمين دباغين الذي شرع في إجراء اتصالات مع عبد الله عابد السنوسي في ليبيا لنقل هذه الشحنة داخل ليبيا وفي تونس، وبذلك وقعت أول عمليات عبور هذه الأسلحة بإشراف عبد الله عابد السنوسي ابتداء من الفاتح جويلية 1957، انطلاقا من مرسى مطروح نحو

(1)للمزيد من التفاصيل حول مضمون الشحنة انظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص 53.

تونس بواسطة الشاحنات عبر الأراضي الليبية نحو مخازن السلاح على الحدود الجزائرية التونسية [1].

ويمكن للباحث بعد إطلاعه على قوائم شحنات الأسلحة التي عبرت الحدود الشرقية أن يلاحظ مدى التطور النوعي والكمي للسلاح والذخيرة الأمر الذي يعكس القدرة القتالية التي تميّزت بها كتائب جيش التحرير في الداخل وبعملية حسابية نجد أن المناطق الشرقية حظيت وحدها خلال النصف الأوّل من عام 1957 بحوالي 676.10 قطعة سلاح بين بندقية ورشاش خفيف، وحظيت أيضا بحوالي 142 مدفعا هاون أما الذخيرة في القوائم التي نشرها مراد صديقي وفتحي الديب في كتابيهما فهي بالملايين، وهو ما يبيّن أن جيش التحرير أصبح يعتمد على قدرة تيسّر مهمته في مواجهة العدو خصوصا بعد بداية معركة الحدود التي شهدتها الجبهة الشرقية خلال هذه الفترة [2].

كما شهد النصف الثاني من سنة 1957 تهريب كميات هائلة من الأسلحة إلى الداخل عبر الحدود الشرقية، حيث استغل عامل توتر العلاقات الفرنسية التونسية التي غضت الطرف عن مراقبتها لنقاط عبور السلاح من طرف قيادة الثورة، وشرعت في البحث عن سبل مع المسؤولين المصريين لنقل بقية الصفقة التشيكية التي قدرت بجوالي 350 طنا من الأسلحة والذخيرة، وانتهى الأمر بنقل وتهريب الكمية على أربعة مراحل (دفعات)، وذلك بين الفترة الممتدة بين 17/ 03/ 1957 إلى غاية 21 أكتوبر 1957، وقد وقّع على استلام الشحنات أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية، أما الهدف من ذلك فهو إيصال أكبر كمية من هذه الشحنات إلى الولايتين الثالثة والرابعة انطلاقا من ميناء الإسكندرية مركز تفريغ الأسلحة التشيكية إلى مرسى مطروح بالقرب من الحدود الليبية عن طريق

---

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص330-343 وللإطلاع على القوائم كاملة بأسماء الأسلحة والذخيرة، انظر :مراد صديقي، المصدر السابق، ص53- 54، وأيضا : فتحي الديب، المصدر السابق، ص330-334.

(2) للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة التي عبرت خلال النصف الأول من سنة1957، انظر :فتحي الديب، المصدر السابق، ص353، 359.وأيضا: مراد صديقي، المصدر السابق، ص52-55.

عربات السكة الحديدية، حيث يتم تخزينها في مخازن مخصصة لتخزين أسلحة الثورة، ومن هناك تنقل بواسطة شاحنات تحت إشراف مندوب الثورة في ليبيا إلى الحدود التونسية، حيث يتم تفريغها مرة أخرى في مخازن سرية لحفظ الأسلحة في تونس لتنقل بواسطة الجمال عبر الأراضي التونسية إلى الداخل [1]

وقد انعكس هذا النشاط على واقع الثورة العسكري، حيث أصبحت الحدود الشرقية قاعدة لتموين الولايات الداخلية، كما أصبح جيش التحرير الوطني الذي فاق تعداده حوالي 100 ألف مقاتل مسلحا بنسبة 50٪ تسليحا جيدًا[2].

لم تتوقف عمليات إمداد الثورة بالأسلحة، التي من المفروض أن تدخل من الحدود الشرقية؛ ففي 26 جانفي 1958 استلم العقيد عمر أوعمران شحنة من الذخيرة[3] لإرسالها إلى الداخل برا عبر الحدود الشرقية. وفي 10 فيفري من نفس السنة تسلّم العقيد أوعمران كمية أخرى من الذخيرة لتلبية احتياجات المقاتلين بعد تطوّر العمليات العسكرية في الداخل، وقد قدّرت هذه الشحنة بـ375.540 طلقة لبندقية الموزر 9 ملم، و200.373.1 طلقة لبندقية حربية[4].

وتشير المصادر التاريخية المتوفرة إلى تكثيف إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة بكميات كبيرة لم يسبق أن شهدتها هذه العمليات قبل هذا التاريخ. ففي مارس 1958 وقّع عمر أوعمران محضر استلام دفعتين من السّلاح والذخيرة تمّ إرسالها إلى الداخل عبر الحدود البريّة الشرقية، ونظرا لسهولة عملية التهريب عبر الأراضي التونسية، استغلت قيادة الثورة هذه الظروف ليتم تهريب دفعة أخرى من الأسلحة والذخيرة استلمها أيضا عمر أوعمران بتاريخ 26 ماي 1958.[5]

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول الشحنة التي وصلت إلى الولايتين الثالثة والرابعة عبر الحدود الشرقية انظر الجدول في : مراد صديقي، المصدر السابق، ص56.

(2) فتحي الديب، المصدر السابق، ص353.

(3) للإطلاع على تفاصيل شحنة الذخيرة: انظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص57.

(4) مراد صديقي، المصدر السابق، ص58

(5) للمزيد من التفاصيل حول مضمون الشحنات التي تسلمها كل من أحمد سليم وكذلك العقيد أوعمران، انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص353-359

وبالنظر إلى الإحصائيات الخاصة بشحنات السّلاح التي تسلّمها مندوبو الثورة في الخارج على أساس إيصالها إلى المقاتلين في الولايات الداخلية، يُمكن للباحث عند هذا المقام أن يتساءل: هل كانت هذه الدفعات من الأسلحة كافية لحد الآن لتسليح جيش حديث النشأة ؟ وهل كان بمقدوره القتال لمدة أطول دون احتياجات لإمداد جديد؟ والأهم من ذلك هل تمكن مندوبو الثورة في القواعد الخلفيّة من إدخال كل الأسلحة التي تم توقيع محاضر استلامها من الحكومة المصريّة، أم بقيت مكدسة في مخازن الثورة في مصر وليبيا وتونس؟

لقد استفادت كتائب جيش التحرير في النصف الأوّل من سنة 1958 على أكثر من 17.800 قطعة سلاح، وآلاف القنابل اليدوية، والملايين من الطلقات مختلفة العيارات، مع كميّات هائلة من أدوات التفجير، الأمر الذي كان له كبير الأثر في تطوير القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني وفعاليته في الميدان، وتحسّن وضعه العسكري لكي يصبح جيشا نظاميا[1]، وفي نفس السياق تحصي المصادر الفرنسية معتمدة في ذلك على تقارير القادة العسكريين عدد قطع الأسلحة التي كانت بحوزة الوحدات النظامية لجيش التحرير الوطني سنة 1958 حوالي 12.000 قطعة سلاح حربي، كما تمّ إحصاء وجود 8.000 قطعة على الحدود الشرقية، و1.000 قطعة مماثلة على مستوى الحدود الغربية، ضف إلى ذلك ما يقارب 10.000 قطعة أخرى ببقية التراب التونسي و8.000 قطعة بليبيا و35.000 قطعة في طريقها من الشرق الأوسط إلى ليبيا لتأخذ فيما بعد طريقها برا عبر الحدود الشرقية نحو الداخل[2].

(1) مراد صديقي، المصدر السابق، ص59. وللمزيد من التفاصيل حول تمركز وحدات جيش التحرير الوطني في الولايات الداخلية والإمكانات البشريةوالمادية التي أصبحت بحوزة الثوار إلى غاية الفاتح أكتوبر 1958، انظر الخريطة في الملحق رقم (24).

(2) Chier de la Recherche Doctrinal, l'Emploi des Forces Terrestres dans les Missions de Stab - lisation en Algérie C.D.E.F.DREX.www.cdef.terre.defense.gouve.fr,mais 1998,p23,24

وحول السلاح الثقيل الذي وصل إلى جيش التحرير الوطني المتمركز على الحدود الشرقية بتونس بين 20/ 12/ 1957 ونوفمبر1958. انظر : الملحق رقم (22)

لكن بالعودة إلى ذلك التقرير الذي أعدّته لجنة التنسيق والتنفيذ في خريف 1958 حول الوضع العسكري في الداخل، يمكن للباحث أن يقف على قضايا هامّة ذات ارتباط وثيق بالإمكانيات المادية والبشرية لجيش التحرير الوطني كثيرا ما دفعت قادة الثورة إلى ضرورة التفكير في حلول وبدائل لتجاوز الوضعية الصعبة التي أصبح يعاني منها النشاط الثوري.

وقد ركّز التقرير على مسألة التعداد البشري التي أشار فيها إلى زيادة معتبرة في عدد الجنود، وهذه الزيادة سوف تغيّر من معطيات المشاكل التنظيمية والإستراتيجية والتكتيكية، وبذلك من الضروري دراسة انعكاسات هذه الزيادة لاستخلاص النتائج المنتظرة.

أما عن مسألة الإمداد بالأسلحة والذخيرة وكل عتاد المعركة؛ يشير التقرير إلى أن تموين جيش التحرير الوطني بالسّلاح كان دون الاحتياجات حتى عندما كانت الظروف مهيأة لذلك، وقد توقف توصيل الأسلحة منذ بضعة أشهر، وقد زاد في تأزم الوضع معاناة الجبهة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ العمليات الميدانية، في وقت ارتفع فيه عدد الإطارات والمجندين في جيش التحرير الوطني[1].

لم تنعكس نتائج الجهود الرائدة التي بُذلت من طرف مندوبي الثورة في الخارج المكلفين بمهمة التسليح وعلى رأسهم العقيد عمر أوعمران بشكل إيجابي لتحقيق وتلبية متطلبات العمل العسكري في الداخل، ونجاح عمليات إمداد الثورة بالسّلاح إلى غاية وصولها إلى المقاتلين في الداخل.

ومما لاشك فيه أن الواقع العسكري للثورة مع بداية 1958 لم يكن في حقيقة الأمر يبعث على التفاؤل بالنسبة لقادة الثورة العسكريين في ظل الانعكاسات التي كانت لها أثارا وخيمة على وتيرة الإمداد وتسليح الولايات الداخلية انطلاقا من الحدود الشرقية جراء إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس

(1) حفظ الله بوبكر، المرجع السابق، ص232-233.

على الحدود الجزائرية التونسية، الأمر الذي كان سببا مباشرا في الحد من مرور قوافل السلاح إلى الداخل وسوف تتعقد العملية أكثر بعد إنشاء خط شال سنة 1959 وتزويد الخطين بخطوط مكهربة وإشارات ضوئية وآلات إلكترونية، وحقول ألغام، ومراكز مراقبة، ودوريات حراسة [1].

وأمام المشاكل والصعوبات الميدانية التي واجهت قيادة الثورة كان أهمها الأزمة الداخلية التي انتهت بما عُرف بقضية عبان رمضان [2] إلى جانب العائق الميداني الناجم عن خط موريس الذي أظهر نقاط عجز كثيرة بالنسبة لجيش التحرير على الحدود الشرقية، بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ في إعطاء فعالية أكثر للعمل الثوري قي المناطق الحدودية برفع مستوى القدرات القتالية لأفراد جيش التحرير بعد أن أوكلت مهمة تأطيرهم إلى أولى مجموعات الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي أواخر سنة 1957 والذين استطاعوا إقناع كريم بلقاسم بضرورة إعادة هيكلة فرق ومجموعات جيش التحرير للتجاوب بصورة أفضل مع الواقع الصعب الذي فرضته العمليات العسكرية الفرنسية.

وفي أفريل 1958 أخرج كريم بلقاسم الفكرة إلى العلن عندما اقترح تشكيل قيادة للعمليات العسكرية Des Operations Militaries Commandment التي كلفت بمهام رئيسة تمثلت في تحطيم خط موريس والقضاء على فلول بلونيس، وتسوية وضعية الضباط الملتحقين بالثورة بعد فرارهم من الجيش الفرنسي.

وقد تزامنت الأيام الأولى لتشكيل قيادة العمليات مع معركة من أكبر معارك العبور التي شهدتها الثورة التحريرية على الحدود الشرقية وهي المعركة الشهيرة بمعركة سوق أهراس الكبرى (26 أفريل 1958)، التي اعتبرت تحدّيا حقيقيا للخطوط المكهربة

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول السدود المكهربة، انظر مقال لأحد العقداء الفرنسيين المكلفين بحراسة خطي شال وموريس

Colonel .J.Buchoud, le Barrage in Historia,N°235,Juillet 1972,p,1245-1246.

(2) محمد البجاوي، المصدر السابق، ص192- 193.

وعملية استعراضية إلا أنها من جهة أخرى أوضحت الآثار السلبية للسدود المكهربة خصوصا بعدما أنشئ أمام مريس شال خطا آخر في ربيع 1959 .

وفي هذا السياق اعتبرت معركة سوق أهراس بالنظر إلى نتائجها [1] أول محك تعرضت له قيادة العمليات الشرقية فيما يتعلق بأول مهمة ألقيت على كاهلها.

ويمكن القول إذا كانت قيادة العمليات قد استطاعت في الأشهر القليلة التي أعقبت تشكيلها تحقيق نتائج ملموسة في ملاحقتها لفلول بلونيس ومعاقل الحركة الوطنية فإن عمليات اختراق الخطوط لإمداد الثورة وعبور قوافل السلاح كثيرا ما انتهت بنتائج وخيمة تؤكدها المصادر التاريخية من شهادات ووثائق، حيث تعرّض جيش التحرير الوطني خلال ثلاثة أشهر (من أفريل إلى جوان 1958) إلى فقدان 6.000 مجاهداً إثر عمليات العبور[2].

ويمكن تفسير توقف دخول الأسلحة عبر الحدود الشرقية حسب ما جاء في نص التقرير الذي أعدته لجنة التنسيق والتنفيذ إلى ردود الفعل الاستعمارية الفرنسية المتمثلة بشكل خاص في إنشاء خط موريس المكهرب على الحدود التونسية الجزائرية، المر الذي أدى إلى الحد من عمليات عبور قوافل السّلاح عن طريق الشاحنات أو الدّواب. وبقيت عمليات تسلل الأشخاص بصعوبة وخطورة، الوسيلة الوحيدة لاتصال بالمقاتلين في الشمال القسنطيني (الولاية الثانية). ونشير في هذا الإطار إلى أن دفعات السلاح قبل إنشاء السد كانت تنتقل بشكل منتظم عبر منطقة سوق

---

(1) يؤكد التقرير الولائي لتاريخ الثورة بولاية سوق أهراس وبعض الشهادات الحيّة لمن عايشوا وقائع المعركة بأن عدد شهداء هذه المعركة يفوق خمسمائة شهيد وهي الحصيلة التي أحدثت أضرارا بليغة في صفوف جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية. انظر :شهادة المجاهد نوبلي الزين. القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني) إعداد بلقاسم جعافرية، الجزائر، 1998 .

(2) انظر تصريح العقيد عمر أوعمران مسؤول التسليح في تقريرإلى لجنة التنسيق والتنفيذ في جويلية 1958 .

Mohemed Harbi, Les Archives de la Revolution,Opcit,P189- 194

أهراس (القاعدة الشرقية)[1] ومن هناك يعاد توزيعه على الولايات الداخلية الثانية والثالثة وكذلك الرابعة)، أما الأوراس (الولاية الأولى)فكانت قوافل الأسلحة تصلها عبر الصحراء.

وبذلك تركت الوضعية العسكرية على الحدود الشرقية نتائجا وآثارا سيئة على الوضعية العسكرية لقواعد الإمداد ومخازن السلاح المنتشرة في كل من تونس وليبيا، حيث تكدست كميات هائلة من الأسلحة والذخيرة في هذه المخازن مقابل الإلحاح على طلب الأسلحة من مصر من طرف العقيد أوعمران، وفي هذا السياق يؤكد فتحي الديب بأنه حاول إقناع أوعمران بأن الكميات التي تسلّمها من مصر خلال النصف الأوّل من سنة 1958 كافية لتسليح جيش التحرير، وانه لم يقصّر في الاستجابة لكل طلبات السّلاح من قيادة الثورة؛ إلا أنه لا يحبذ أي اتجاه لتكديس السّلاح والذخيرة في المخازن بليبيا وتونس خصوصا وانه لم يكن يطمئن لتطورات الأحداث في كلا البلدين، وبذلك لم يخف إصراره على ضرورة إتمام سحب كل ما هو مكدّس بمخازن الثورة بليبيا وتونس، وسرعة إدخاله إلى الثوار والمقاتلين في ميدان القتال.وأكد مرة أخرى لأوعمران بأنه لن يتجاوب مع أي طلب جديد للسلاح ما لم يتأكد من إدخالهم لكل ما مكدّس حاليا إلى الجزائر[2].

وفي خضم هذه المستجدات التي عرفها العمل العسكري على الجبهة الشرقية رأت قيادة الثورة ضرورة تعطيل فعالية خط موريس عن طريق نسفه بواسطة طوربيدات البنجالورمن عدّة جهات ولو لمدة مؤقتة لتمكن الثوار من اجتيازها بأمان وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن مندوبي الثورة في الخارج تسلّموا كميات كبيرة من مصر بغرض تجريبها في عمليات اختراق وعبور قوافل السلاح للخطوط المكهربة.

---

(1) سوف نوضح الدور الذي لعبته منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) فيما يتعلق بتموين الثورة وتوزيع السلاح وحماية قوافل السلاح القادمة من تونس باعتبارها جسرا هاما لتموين الثورة بالسلاح في نهاية هذا الفصل.

(2) فتحي الديب، المصدر السابق، ص376.

وتشير بعض المصادر إلى أن نجاح تجربة استخدام الدفعة الأولى من المتفجرات أو طوربيدات البنجالور[1] دفعت بقيادة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية إلى طلب كميات أخرى منهافي 02 جانفي 1958 وقد تضمنت مايلي: 700 طوربيد بنجالور بلاستيك، و100 متر فتيل مأمون، و1.000 متر مفجر ألمنيوم عيار 8 سلّمها مندوب الثورة محمد نور الدين فراج نائب العقيد عمر أوعمران في القاهرة[2].

كما تسلّم حسين نشابي في القاهرة بتاريخ 19 فيفري 1958 شحنة أخرى من المتفجرات تضمنت الكميات التالية :

- 500 طوربيد بنجالور صاج معبأ
- 500 طوربيد بنجالور بلاستيك
- 2.000 مفجر عيار 8.
- 1.000 متر فتيل أمان مغطى.

وقد نقلت هذه الكمية على التّو نحو تونس لاستخدامها في عمليات اختراق وعبور الخطوط المكهربة[3].

وفي نفس الإطار سجل ترحيل كميات أخرى من المتفجرات إلى تونس على ثلاث دفعات، الأولى والثانية تسلمها محمد نور الدين فراج بتاريخ أول ماي و19 جوان 1958، أما الدفعة الثالثة فقد تسلّمها العقيد عمر أوعمران بتاريخ 02 أوت من نفس السنة[4].

---

(1) سلمت الدفعة الأولى بتاريخ 05/12/1957 وقد تمثلت هذه المتفجرات في 54 طوربيد بنجالور 150مم و108كبسولة طرفي ماركة7 و162 م من فتيل مأمون. انظر، فتحي الديب، المصدر السابق، ص371.

(2) انظر كشف بيان الدفعة الثانية من الأسلحة المعدة لاستخدام طوربيد البانجالور المستند رقم 26، في فتحي الديب، المصدر السابق، ص685.

(3) انظر المستند رقم 30 :في فتحي الديب، المصدر السابق، ص689.

(4)للمزيد من التفاصيل حول كمية المتفجرات التي تضمنتها الدفعات الثلاث التي تسلمها كل من نور الدين فراج وعمر أوعمران، انظر المستندات رقم 33 و36 و39 في قائمة الوثائق والمستندات، فتحي الديب، المصدر السابق، ص692، 695، 699. وأيضا :مراد صديقي، المصدر السابق، ص60، 61.

وبالرغم من وضع خطة محكمة لاختراق السد المكهرب والتدريب الجيّد للقوة المكلفة بعملية التدمير وتكديس المعدات ومستلزمات عمليات التفجير في مخازن ومستودعات الأسلحة بتونس إلا أنه لم يسجل إلى غاية هذا التاريخ تنفيذ أي عملية رغم محاولة تغطية النقص في الموارد والاحتياجات اللازمة لخطة تدمير الخط[1].

ومما لاشك فيه أن مضمون الكميات الهائلة من المعدات والوسائل الموجّهة لاختراق الخط المكهرب تبدو كافية لتنفيذ خطة التدمير ثم العبور، وعلى الرغم من ذلك لم تنفذ إلا في حدود ضيقة وبصورة محدودة ضد خطي موريس وشال على الحدود الشرقية ويمكن تفسير ذلك بالفشل الكبير في استعمال البنجالور أمام الحصانة التي يتميز بها خط موريس [2].

وبعد الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958 أصبحت مصلحة التسليح والتموين العام DARG تحمل اسم وزارة التسليح والتموين العام MALG لها نفس المهام والصلاحيات والتنظيم حتى نهاية 1959، وقد أسندت مهمة الإشراف عليها إلى العقيد محمود الشريف[3].

وقد اهتمت قيادة الثورة خلال هذه المرحلة بوسائل نقل السلاح المخزّن في ليبيا بشكل خاص، حيث تمّ اقتناء شاحنات جديدة في الجبهة الشرقية بالإضافة إلى إنشاء ورشات للإصلاح وصيانة السيارات بمختلف أنواعها[4]، وفي هذا السياق يشير المجاهد عبد المجيد بوزبيد إلى أنه بهدف الحد من التبعية للغير في مجال النقل والحصول على استقلالية أكبر وأمْنٍ أحسن قررت قيادة الثورة تشكيل حظيرتها وقد

(1) لقد ادعت حكومة فرحات عباس في أكتوبر 1958 وفقا لشهادة فتحي الديب أن عدم تنفيذ عمليات نسف الخط يعود إلى العجز في الموارد والاحتياجات الضرورية لخطة التدمير، وعلى هذا الأساس سارع المسؤولون في القاهرة إلى شحن كميات هائلة من المتفجرات والألغام تسلمها مندوب الثورةعرعار خميسي، انظر: فتحي الديب، المصدر السابق، ص402-403.

(2) مراد صديقي، المصدر السابق، ص63.وللمزيد من التفاصيل حول أسباب فشل استخدام البنجالور . انظر نص المراسلة التي بعث بها رئيس المصلحة الحربية إلى رئيس مصلحة التسليح بتاريخ 28جوان1958 بالقاهرة في الملحق رقم (20).

(3) انظر الهيكل التنظيمي لوزارة التسليح والتموين العام(سبتمبر 1958 إلى جانفي 1960) فيكتاب بوزبيد.المصر السابق.ص 122.

(4)عبد الرحمن عمراني، المصدر السابق، ص100.

أنجزت العملية في ليبيا إذ تمّ شراء شاحنات فيات «FIAT» بمقطورات ومرسيدس بحمولة ثمانية أطنان وستة لانسيا «lansia» بحمولة 25 طنا في شهر أكتوبر 1958، وبعد ذلك تمّ اقتناء سيارات ليموزين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1].

وحول نفس الموضوع يشير المجاهد دحو ولد قابلية بأن الثورة التحريرية أصبحت بعد 1958 تمتلك أسطولا من شاحنات النقل بعد أن تدعّمت بشاحنات جديدة من لانسيا ومرسيدس وشاحنات بعربات من نوع برتوغة Bertoga وإينيموغ Unimog إضافةً إلى سيارات خفيفة ظلت متنقلة باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة الأشقاء الليبيين والتونسيين[2].

وفي سنتي 1959 و1960 وصلت كميات هائلة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى الموانئ في مصر وليبيا دامت عملية إفراغها من السفن استنادا إلى بعض الروايات حوالي أربعة أشهر من طرف حوالي 110 مجاهدا جُلهم من المعطوبين بعد أن هيئوا الموانئ والسكك الحديدية لتسهيل سير العملية، وكانت هذه الأسلحة من الدّول الاشتراكية والإتحاد السوفييتي وبشكل خاص الصين الشعبية التي أرسلت ثلاثة سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف العيارات، منها مضادة للطيران ومنها مضادة للدبابات ومدافع هاون عيار 50مم إلى عيار 120مم ومدافع ميدان من عيار 85 مم إلى عيار 122مم، ومدافع ميدان بلا ارتداد Sans reculs الأمر الذي انعكس على تطور سلاح جيش التحرير الوطني خصوصا بالمناطق الحدودية من بندقية الصيد البسيطة إلى مدافع الميدان[3].

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول الوسائل والتجهيزات التي وفرتها قيادة الثورة في حضيرتها بتونس وليبيا لإمداد الثورة بالسلاح انظر: عبد المجيد بوزيد، المصدر السابق، ص55–62. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الشاحنات نقلت كميات من الأسلحة على دفعات متعددة خلال سنة 1959. وللإطلاع على أهم هذه الدفعات . انظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص64.

(2) Dahou Ould Kablia, la Contribution du M.A.L.G a la Lutte de Libération National, in, el massadir in N°06, Mars 2002, CNER MNRN, Alger, p84 .

(3) عمار بن عودة، المصدر السابق، ص9. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسلحة تسلمها مندوب الثورة في القاهرة عرعار خميسي على دفعات ابتداء من 02 جانفي إلى شهر أوت 1959 . للمزيد من التفاصيل حول مضمون شحنات السلاح، انظر :فتحي الديب، المصدر السابق، ص410 – 443.

ولم تكن عملية تهريب الأسلحة من ليبيا إلى الحدود الجزائرية خلال هذه الفترة بالأمر السهل بل كانت مغامرة بسبب المخاطر المحيطة بها؛ فبالإضافة إلى طول المسافة نجد هناك تمركز القوات الأمريكية والبريطانية التي لا تزال بليبيا، أما تونس فلم تكن هي الأخرى مستقلة تماما مع وجود القوات الفرنسية التي كانت مكلفة بمراقبة المناطق الحدودية من شوشة بالحدود الليبية التونسية إلى الحدود الجزائرية ؛ففي شوشة مركز عسكري لمراقبة حركة الأشخاص على الحدود، وفي بن قردان ثكنة بكامل عدتها وعتادها بالإضافة إلى قاعدة جوية في قابس وبذلك شكلت هذه القوات عائقا كبيرا لحركة الثوار خلال عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة عبر الحدود الليبية التونسية بشكل خاص[1].

وبعد التغييرات التي عرفتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتعديلات التي طرأت على هياكلها، وأجهزة قيادتها السياسية والعسكرية في جانفي 1960، تمّ دمج وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة في وزارة واحدة هي وزارة التسليح والمواصلات العامة MALG[2].

أسندت مهمة الإشراف عليها إلى العقيد عبد الحفيظ بوصوف وقد سجلت أنظمة التسليح خلال المرحلة الأخيرة من عمر الثورة تحولا كبيرا على المستويين التنظيمي والوسائل والنشاطات. وفي هذا السياق نشير إلى المديريتين الجديدتين اللتين أنشئتا لإمداد الثورة بالسلاح وهما: مديرية التسليح الغربية ومديرية التسليح الشرقية التي كان مقرها بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة في تونس، وللمديرية مراكز وممثليات في عدّة بلدان مثل : تونس وليبيا ومصر وسوريا والعراق وألمانيا ...[3].

(1) محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة االجزائرية1954 - 1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 71.

(2) للمزيد من التفاصيل حول الهيكل التنظيمي لهذه الوزارة انظربوزبيد.المصر السابق.ص 123.

(3) - انظر هيكلة وتنظيم مديرية التسليح الشرقية .في بوزبيد.المصدر السابق.ص123. وأيضا: مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة MALG المرجع السابق، ص7-8؛ وأيضا: عبدا لرحمن عمراني، المصدر السابق، ص100 - 101.

ضمت مديرية التسليح الشرقية التي كلف بمهمة الإشراف عليها العقيد عمار بن عودة؛ مديريتين فرعيتين هما :

أ) السلاح والعتاد،

ب) التموين العام.

وقد تلخصت مهام هاتين المديريتين بشكل خاص في توفير ونقل وأمن الأسلحة والتجهيزات العسكرية القادمة من الشرق الأقصى، والمشرق العربي، وإيصالها إلى الحدود الشرقية والغربية أيضا، وتزويد فيالق جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية ومصالح الحكومة المؤقتة بتونس بالأغذية وغيرها[1].

اِنعكست هذه الإجراءات على قدرات شبكة الدّعم اللوجيستيكي المتمركزة في الجبهة الشرقية بشكل ملموس، حيث عرفت عملية تمويل الثورة بالأسلحة في الخارج عبر خطوط الإمداد انطلاقا من مصر ثم ليبيا إلى غاية الحدود الجزائرية التونسية خلال فترة وزارة التسليح والمواصلات العامة (1960-1962)حركة نشيطة، حيث قطعت الشاحنات استنادا إلى شهادة المجاهد دحو ولد قابلية مسافة ما يقارب 4.450.000 كلم، ونقلت ما يقارب 2500 طن من الأسلحة والعتاد، بمعدل 5 إلى 6 رحلات شهريا[2].

وعند هذا المقام لابد من الاعتراف بأنه رغم كل التنظيمات والهياكل الجديدة التي أرستها قيادة الثورة فإن عملية إدخال السلاح وإيصاله إلى أيدي المقاتلين في الولايات الداخلية لم تكن بالأمر الهين، خصوصا في السنوات الأخيرة أين اشتدت مراقبة السلطات الفرنسية لمراكز العبور وتدعيم السدود بخطوط إضافية مكهربة وملغمة، خصوصا بعد الانتهاء من إنجاز خط شال الذي كان يهدف قطع خطوط الإمداد بالأسلحة، ووضع حد نهائي لعمليات عبورها عبر الحدود البرية الشرقية.

(1)- مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، المرجع السابق، ص08 ؛ وأيضا: محمد عباس، العقيد عمار بن عودة، ج3، في جريدة الشعب عدد 25 مارس1986، ص05.

(2) Dahou Ould Kablia, Opcit, p87-88.

وبذلك شهدت عملية إرسال الأسلحة عبر طول الحدود الشرقية تضاؤلا ملحوظا، وأصبحت الكتائب والقوافل المكلفة بنقل السّلاح إلى الثوار المقاتلين في الداخل تعاني جراء شدة المراقبة، وبالرغم من استعمال البِنجالور والقنابل بمدافع الهاون من طرف كتائب جيش الحدود ؛ فإن ذلك لم يمُكن من فتح ثغرات كافية وسليمة في السدود المكهربة تمكن بدورها من مرور الحد الأدنى من الأسلحة والذخيرة لقوات جيش التحرير المنتشرة في الولايات الداخلية[1].

ب) – الإمداد على الحدود الغربية :

لعبت الحدود الغربية دورا ملموسا في عمليات إمداد الثورة بالأسلحة لا يقّل أهمية عن الدور المميز الذي اضطلعت به الحدود الشرقية وفي هذا السياق يكمن الإشارة إلى أن الجبهة الغربية كما ورد في ذلك التقرير العام المفصل في الداخل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة عن الوضع العسكري كانت مكشوفة الأمر الذي أثر على تأخر العمليات العسكرية بل حتى الثورة ذاتها في المنطقة حيث عانت هذه الأخيرة دوما من نقص الأسلحة والذخيرة، ليس من حيث الكمية المطلوبة فحسب وإنّما تعدّاه إلى التسليح بشكل عام[2] ويمكن تفسير ذلك بأن القاعدة الخامسة للثورة في المغرب كانت مفتوحة على الشرق الأدنى ودول البلقان وأوروبا الشرقية عن طريق البحر أو فقط بالطرق البرية بحيث يمكن تحرك الأسلحة بحرية تامة من مصر إلى تونس مرورا بليبيا حيث جميع هذه الدول مستقلة[3] وبذلك لم تُضيّع قيادة الثورة في الجبهة الشرقية فرصة الاستفادة من الدعم العربي بعيدا من الحصار المكثف الذي كانت تعاني منه الحدود الغربية والتي كان لها القطر المغربي الشقيق هو المتنفس الوحيد برّا ومع ذلك استطاعت التغلب على الكثير من الصعاب[4].

---

(1) مديرية التسليح الشرقية، وزارة التسليح والمواصلات العامة، المرجع السابق، ص13.

(2) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر الملحق رقم (48).

(3) Vice amiral Déscadre Jacques Guillon, La contrebande des armes pendant la guerre d'Alg - rie, in RHA. Paris 1992, P 106.

(4) يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية. المرجع السابق، ص 55.

إنّ الخصوصية الجغرافية التي تميزت بها الحدود الغربية من حيث أنها لم تكن مفتوحة على اليابسة دفعت قيادة الثورة إلى توظيف الواجهة البحرية التي كانت قبلة عشرات السفن المحملة بالسلاح لصالح الثورة في الولاية الخامسة وقد تمكنت الحدود الغربية مع تطور العمل المسلح وحنكة البعض من قادة الولاية الخامسة فعلا من فك الخناق الذي عانت منه الثورة التحرير بفعل نقص السلاح في ظل النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف في المغرب الأقصى واسبانيا من أجل تبديد العقبات وتسهيل عمليات البحث عن الأسلحة وتهريبها إلى الداخل.[1]

إنّ معظم عمليات إمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الشرقية لم تكن في كل الأحوال ناجحةوسهلة في المرور نحو الولايات الداخلية الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى وضع خطط وتشكيل شبكات للتسليح تولت مهمة الحصول على السلاح من أوروبا والمغرب وإيصاله إلى الولاية الخامسة والرابعة عبر الحدود البرية الغربية.

وفي هذا السياق يشير المجاهد النقيب مراد صديقي بأن إدارة التسليح التي كُلفت بمهمة البحث عن السلاح والعمل على ضرورة تهريبه إلى الداخل عبر الحدود الغربية التي كانت تابعة للولايات الخامسة ومقرها الرسمي في وجدة المغربية وقد كان على رأس قيادة إدارة شبكة التسليح على مستوى الجبهة الغربية محمد الرويغي المدعو توفيق وانحصرت مهمتها أساسا في البحث عن السلاح وتهريبه بكافة السبل والوسائل إلى الداخل وتزويد بعض الولايات بالمال ونظرا للإجراءات التي اتخذتها المصالح الفرنسية في إطار عمليات المتابعة والمراقبة العسكرية خصوصا بعد إنشاء الخطوط المكهربة على طول الحدود الغربية سنة 1957 لإعاقة علميات الإمداد والاتصال بين قيادة الحدود، خضعت شبكة التسليح إلى تنظيم وهيكلة على أسس جديدة[2].

---

(1)بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 289 – 209.
(2)سوف نشير إليها بالتفصيل خلال استعراض عمليات الإمداد على الواجهة البحرية.

وتشير بعض المصادر إلى أن الولاية الخامسة بحدودها الغربية مع المغرب كانت مجهّزة منذ صيف 1956 بهياكل التقاط وجمع للأسلحة ويعود ذلك إلى سنة 1955عندما كان محمد العربي بن مهيدي يتكفل بنفسه بمهمة قيادة قوافل التسليح متتبعا في ذلك خط الناظوروزوج فاقو ومغنية وكان المجاهد بوشاقور ذو الخبرة الكافية بمعرفة مسالك المنطقة يقوم بمهمة الدليل لأوّل مسؤول في المنطقة الغربية.وبعد مغادرة بن مهيدي إلى العاصمة في ربيع 1956 للأشراف على المنطقة المستقلة(العاصمة) جهزّت الجبهة الغربية بسند هيكلي يُدعّمه تنظيم إقليمي تلامس حدوده الجغرافية التراب المغربي منعطفات القواعد الخلفية تسهل وتتلاءم مع عمليات جمع والتقاط العتاد الحربي وهكذا كان تقسيم المخطط لهذا الغرض إلى غاية 1956 يشمل كل مناطق مليلة[1].

كانت قيادة الثورة بالولاية الخامسة على استعداد معنوي ومادي لتصور إستراتجية تهدف إلى تقوية الأرصدة اللوجيسيكية للثورة وذلك قبل عملية حجز المركب أتوس[2] ATHOS بكثير التي شكلت انتكاسة بالنسبة لقيادة الثورة في الولاية الخامسة وعلى رأسها عبد الحفيظ بوصوف ولم تكن هذه العملية سوى تأكيدا على الضرورة التي كان يشعر بها المسؤولون العسكريون في الولاية لإنشاء وتطوير قنوات تزويد وإمداد مستقلة وحسب خطة بوصوف أن هذه الإستراتجية كانت تتخلص في نقاط ثلاثة أساسية :

1)–ضمان تزويد جيش التحرير الوطني انطلاقا من القواعد الخلفية وعبر التراب المغربي وأسبانيا.

2)– تكوين مخبرين جزائريين في ميدان المواصلات وفتح أول تربص تكويني في هذا التخصص من طرف جيش التحرير الوطني.

---

(1) عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء. منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، ص 28 – 29.

(2) سوف نتعرض لهذه العملية بالتركيز في إطار استعراض عمليات الإمداد على الواجهة البشرية وردود الفعل الفرنسية (1956 – 1962).

3)- إفشال المحاولات التخريبية التي أقدمت عليها المصالح الفرنسية للمخابرات ومكافحة الجوسسة وانطلقت العملية بتنظيم أول تربص في التكوين السياسي أسندت مهمة الأشراف عليه إلى لعروسي خليفة.[1]

شرعت شبكة التسليح في الجبهة الغربية مع صائفة 1956 في عمليات البحث عن الأسلحة وتهريبها برّا نحو الداخل ومن أهم الخطوات التي اتبعتها التحقيق أهدافها، أنها شرعت في تجنيد الجزائريين أصحاب السيارات الذين كانوا متنقلين بين المغرب والجزائر بعد إخبارهم بتفاصيل المهمة التي يقومون بها وأهدافها وهي مهمة صعبة وخطيرة تتعلق بنقل الأسلحة وتهريبها إلى داخل تراب الولاية الخامسة عبر نقاط عبور مختلفة، وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من هؤلاء لم يكونوا يعلمون بطبيعة المهمة التي جندوا لها[2].

وقد كان المطلوب من هؤلاء المجندين في شبكة التسليح ترك وسائل نقلهم (سيارات وشاحنات) في أماكن معينة ليعودوا إليها في وقت متفق عليه للانطلاق بها نحو اتجاه مجدد ومعلوم، وتكرر العملية عدة مرّات بنفسه الخطّة والخطوات[3].

وفي نفس السياق كانت شبكة التسليح حريصة ويقظة في عملية اختيار مجنديها الذين كانوا يختارون وفق مقاييس دقيقة بعد التحقق من هوياتهم ورصد تحركاتهم. كما جندت الشبكة عناصر أوكلت لهم مهمة مراقبة المنافذ الرئيسية بين الجزائر والمغرب ومحاولة الاتصال بأصحاب السيارات وإفادتهم بالمعلومات المتعلقة بتحركات العدو ووضعية نقاط المراقبة[4] .

---

(1) عبد الكريم حساني، المصدر السابق، ص 29.

(2) مراد صديقي، المصدر السابق، ص 70.

(3) نفسه. ص 70.

(4) ومن أهم وأبرز عناصر شبكة التسليح التي جندت يذكر المجاهد النقيب مراد صدقي في مذكراته الحاج المختار الملقّب «جان جان» الذي انحصر نشاطه في منطقة دار البيضاء وبمجرد نجاحه في تجنيد من يقع اختياره عليه يتصل مباشرة بقيادة الشبكة لتنفيذ العملية وللمزيد من التفاصيل جدول بقية أعضاء الشبكة. انظر: مراد صديقي، المصدر السابق، ص 70 – 75.

توسّع نشاط شبكةالتسليح السرية وأصبح لها أعضاء(عملاء)خارج الجزائر لاسيما في المغرب وأسبانيا وفرنسا تحمّلوا مهمة نقل السلع والبريد والأموال من فرنسا وإسبانيا عبر المغرب إلى الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أن المصادر الخارجية للسلاح التي شكلت الوريد الذي يمد الحيويةوالنشاط للعمل الثوري، معظمها عبارة عن مساعدات وهبات قدمتها الدول العربية الشقيقة ومنها المغرب الأقصى، وبعض الدول الاشتراكية وصفقات في السوق السوداء أبرمت مع مهربي وتجار الأسلحة على مستوى أوروبا والشرق الأوسط بالإضافة إلى مصانع للسلاح الخفيف أقامته قيادة الثورة في القاعدة الخلفية للثورة على مستوى التراب المغربي.

شرعت قيادة الثورة في الولاية الخامسة في إجراء عدة اتصالات مع بعض الجزائريين النشطين في شبكة التسليح على مستوى الجبهة الحدودية الغربية، ومن أهم وأبرز هؤلاء نذكر زقار مسعود المدعو "رشيد كازا"[1] الذي كلفه بوصوف بعد عدّة اتصالات، بمهمة مراقبة والتقرب من قاعدتي النواصح والقنيطرة الأمريكيتين في المغرب ومحاولة الحصول على السلاح والأجهزة اللاسلكية.

ثم استدعاه مرة أخرى في شهر جويلية 1956 ليوافيه بتقرير مفصل حول نتائج مهمته وحصيلة جهوده في عملية البحث عن الأسلحة، وقد تضمن التقرير نجاح مسعود زقار في الحصول على بعض الأجهزة اللاسلكية والبنادق البحرية عن طريق البيع والهبات، وسرعان ما اكتشف مسعود أن زميله السابق المدعو التواتي يعمل بقاعدة النواصح فتقرب منه واستعان به للتعرف على ضابط صف يدعى "مور – MOUR" فابرم معه أول صفقة سلاح كانت فاتحة عهد للعديد من الصفقات اللاّحقة[2].

(1)نسبة إلى دار البيضاء (كزا بلانكا) الأسبانية.

(2) محمد عباس، في كواليس التاريخ، زقار في الذكرى 18 لرحيله 1الحلواجي... الذي أصبح صانع أسلحة، في جريدة الشروق اليومي، عدد 1540 – يوم الاثنين 21 نوفمبر 2005، ص 11.

كما تمكن رشيد بنفس الطريقة من الحصول على جهاز إرسال ضخم خاص بتجهيز البواخر إلاّ أنه استعمل في البث الإذاعي من صوت الجزائر بالناظور بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات[1].

لقد تكمن رشيد كازا من الاندماج في الوسط الأمريكي بالمغرب بفضل علاقاته وإتقانه اللغة الانجليزية حتى أصبح يعرف "بالمستر هاري" واستطاع بعد فترة وجيزة من تكوين شبكة مختصة في جمع المواد المتفجرة من مناجم الفوسفاط بالخريبقة وغيرها ونقلها إلى الحدود.

إنّ تطور جيش التحرير الوطني من حيث التنظيم والأداء يعني كذلك تنامي أنوية التسليح المتخصصة فيه كالقضاء والصحة والبحرية والطيران واللاسلكي والصناعات الحربية وبذلك فكر قسم الإمداد والتسليح في الثورة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف ومساعديه خاصة في تأسيس نواة صناعة حربية يمكن أن تخفف من تبعية جيش التحرير على صعيد الذخيرة بالدرجة الأولى ثم بعض الأسلحة التي لا تتطلب صنعها تكنولوجيا معقدة وآلات باهظة من حيث التكاليف وفي هذا السياق يشير فتحي الديب أنه منذ شهر جوان 1956 بدأ عبد الحفيظ بوصوف يجّد من أجل تكوين هذه النواة بالسعي للحصول على آلات لصنع أوعية الذخيرة وتعبئتها[2].

وسرعان ما تجسد هذا الاهتمام ميدانيا خلال سنتي 1957 و1958 في مشاريع هامة عبرّت عن تطور جيش التحرير وتنامي قدراته وطموحاته في نفس الوقت ومن أهم هذه المشاريع تلك التي عرفتها قاعدة الثورة في ما وراء الحدود الغربية ومن هذه المشاريع :

- مصنع للذخيرة والرشاشات الفردية المقلّدة.
- مصنع للراجمات من شاكلة "بازوكا" ومدافع "مورتي".

(1) نفسه، ص 11.
(2) محمد عباس، المرجع السابق، ص 11. وانظر : أيضا فتحي الديب المصدر السابق، ص 555.

و قد أشرف على إنجاز هذين المشروعين بالمغرب مسعود زقار «رشيد كازا» تحت غطاء شركة خاصة لصناعة الشوكات والملاعق [1].

تعدت جهود شبكة التسليح في الجبهة الغربية إلى تجنيد حتى الأجانب في سبيل الحصول على السلاح سواء عن طريق شرائه أو تهربيه وبذلك انخرط في الشبكة متعاونون من عدة جنسيات، ومن أبرز هؤلاء نذكر العميلين المهمين من جنسية فرنسية وهما: شيروسو شامبو دوسان سيرين جان المعروف باسمه المختصر شامبو واسمه الثوري "علي"[2] وكذلك المتعاملة جاكلين بورسارو التي جندها لخدمة الثورة أحد أعضاء الشبكة المدعو إيدير آيت يسعد، وقد دفعها إلى العمل مع الشبكة تعاطفها مع الثورة الجزائرية بالإضافة إلى رغبتها في جمع المال.[3]

ويجب الإشارة في هذا السياق إلى نقطة هامة تتعلق باستقلال المغرب الذي ساهم في تخفيف الضغط على كتائب جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية، وحتى دولة إسبانيا أصبحت لا تضايق كثيرا عمليات نقل الأسلحة التي تمت عبر الناظور وسبتة ومليلة.

وفي خضم هذه الظروف استغلت شبكة التسليح كل الإمكانيات والعوامل المساعدة لتهريب الأسلحة والذخيرة حيث اعتمدت على طرق هامة ورئيسية للإمداد سواءا كانت برية أم بحرية[4] وقد شكلت المنطقة الجنوبية الغربية معبرا رئيسيا لتمويل الولاية الخامسة والسادسة بالأسلحة عبر البيض وبشار وأدرار وتندوف حيث كانت الصحراء عاملا مساعدا على عبور قوافل السلاح عكس

---

(1) محمد عباس. الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن. المرجع السابق، ص 348. لقد شكلت هذه البداية المشجعة منطلقا لميلاد شبكة المخابرات التي لعبت أدورا رائدة في مجالات الاستعلام والتسليح الذي تطور من شراء الأسلحة والذخيرة إلى محاولة صنعها في ورشات خاصة بكل من المغرب وتونس.

(2) تولى مهمة نقل السلاح بسيارة أمنتها له الشبكة مقابل 500 ألف فرنك فرنسي قديم لكل عملية تهريب سلاح للجزائر واستمر في تنفيذ مهامه حتى الاستقلال دون أم يعرف حقيقة ما كان يقوم بنقله.

(3) مراد صديقي. مصدر السابق، ص 79.

(4) سوف نتناول الإمداد البحري في العنصر الموالي.

المنطقة الشمالية الغربية التي كانت تحت المراقبة الشديدة من طرف المصالح الفرنسية[1] خصوصا بعد أن لجأت إلى عملية غلق الحدود بالأسلاك الشائكة المكهربة للحد من عمليات عبور الأشخاص والسلاح.

ورغم ردود الفعل الفرنسية فإن قيادة الثورة في الولاية الخامسة لجأت عبر الحدود الغربية إلى عدة أساليب لتهريب السلاح عبر الطرق المذكورة وبوسائل متنوعة وضعت تحت تصرف شبكات الدعم بالسلاح بالإضافة إلى ذلك حاولت قيادة الثورة الاعتماد على طرق جديدة للحصول على السلاح واستخدامه وقد تمكنت الثورة من تطوير سلاح جديد وهو سلاح الألغام حيث أقيمت عدة تربصات في معسكرات ومراكز خاصة لتدريب جنود جيش التحرير على التعامل مع هذهالأسلحة.

ومن بين الألغام التي تمّ تصنيعها وتطويرها الألغام المضادة للدبابات التي تعمل على تعطيل وتفجير الآليات المدرعة والعربات وهي ألغام مصنوعة محليا بالإضافة إلى ألغام السكك الحديدية التي استخدمت بشكل كبير في تفجير القطارات الفرنسية الناقلة لجيش العدو والمؤونة[2].

وقد كان لهذا النوع من الأسلحة مفعولا لا باس به في عدة مناطق وفي هذا السياق نشير إلى نجاح المستخدم في تخريب خط سكة الحديد الرابط بين المغرب والجزائر بمنطقة فيقيق وبشار، وكذلك تعطيل الخط الحديدي الرابط ما بين بشار ووهران المخصص لنقل جيش العدو معداته الحربية[3].

وبذلك ساهمت الأسلحة المصنعة أو المهربة في تحويل الجبهة الشمالية والغربية إلى منطقة عمليات حربية على الحدود الجزائرية المغربية بحيث تمكنت

---

(1) شهادة المجاهد عبد القادر خليفي، الملتقى الوطني حول قوافل التسليح، 19 -20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
(2) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 275.
(3) نفسه، ص 275.

كتائب جيش التحرير الوطني من الحصول على كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة والذخيرة الحربية التي ساهمت بشكل كبير في ميلاد فكرة إنشاء الفيالق وظهور تنظيم عسكري حديث لجيش التحرير الوطني وانعكست عملية دخول الأسلحة بكميات معتبرة على ارتفاع عدد المجندين من الشباب وتدريبهم في مدة زمنية قصيرة لم تتجاوز 45 يوما[1].

ومما لا شك فيه أن الثورة التحريرية عملت على تسليح كتائب جيشها المتمركزة على الحدود الغربية بواسطة مراكز تموينها بالسلاح الحربي التي بدأت في إنشائها مع خريف 1956 في كل من إسبانيا والمغرب وبشكل خاص منطقة الريف المغربي.

بالإضافة إلى كل ذلك تمكنت قيادة الثورة من تأسيس مراكز تدريب وقواعد حربية بعد أن تحصلت على بعض التسهيلات لتمرير الأسلحة عبر الحدود الغربية إلى الداخل وبذلك أصبح جيش التحرير الوطني خلال سنتي 1958 و1959 يملك على الحدود الجزائرية المغربية قدرة عسكرية تمثلت في 700 مجاهد مسلحين سلاحا حربيا وكثير من المجاهدين لم تضبط المصادر عددهم كانوا يتوزعون على مراكز الثورة في الحدود الغربية[2].

كما سجلت المصادر التاريخية أن المجاهدين تمكنوا من تهريب الكثير من الأسلحة إلى الولايات الداخلية عبر الحدود الغربية حيث عبرت في الفترة بين 01 جانفي و20 نوفمبر 1959، 450 قطعة سلاح و250، 000 خرطوشة و2500 قنبلة يدوية[3].

وعلى الرغم ردود الفعل الاستعمارية استطاع جيش التحرير على الحدود الغربية الحصول سنة 1959 على 4500 قطعة سلاح حربي و2000 بندقية إسبانية و2000 بندقية من نوع موسكوتو فرنسية وراحت المصادر الاستعمارية

(1) محمد قنطاري، قيادة الحدود والقاعدة الغربية مداخلة في الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية. تلمسان، أيام 04، 05، 06 نوفمبر 2001، ص 24.
(2) يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص53.
(3) نفسه ص 53.

تدعي أن كل ذلك كان مساعدة من جيش التحرير المغربي أو من قوات الجيش الملكي ودون أن ننفي المساعدات المغربية إلاّ أنه يجب التأكيد على جهود قيادة وإطارات الثورة في تأسيس جيش التحرير المغاربي وتمويله وتأطيره وهنا يجب الإشادة بما بذله قادة الثورة الأوائل مثل أحمد بن بلّة وبوضياف وبن مهيدي، وبذلك فإن الثورة كانت تلحّ على تسليح جيشها بنفسها وبسواعد أبنائها ويدعم هذا الطرح الإحصائيات الفرنسية نفسها التي أكدت أن جبهة التحرير الوطني تمكنت في نفس الفترة من إيصال 2000 مسدس رشاش(PM) إلى جيش التحرير الوطني من ألمانيا الغربية عبر الحدود[1].

أصبحت الأوضاع أكثر تعقيدا مع مطلع 1958 بسبب سياسة الحصار والتطويق المضروب من طرف القوات الفرنسية خصوصا بعد إنشاء خط موريس المكهرب على طول الحدود الشرقيةوالغربية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية وفي هذا الإطار عملت القوات الفرنسية جاهدة على ملاحقة وحدات وفرق جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية كما بذلت قصارى جهدها من أجل وضع حدّ لشبكة تهريب السلاح سواء في الداخل أو الخارج وذلك بتقوية أجهزة استخباراتها ومنظماتها الإجرامية الأخرى، مثل منظمة اليد الحمراء التي تعد فرعا من المكتب الثاني الفرنسي التي كانت عناصرها تتبع تحركات أعضاء شبكة التسليح في الجزائر وأوروبا والوطني العربي من أجل التخليص منهم[2] .

وبالرغم من الإجراءات الفرنسية المشددة فقد تمكنت شبكة التسليح من القيام بعمليات ناجحة تمكنت من خلالها إدخال أسلحة متنوعة وذخائر عبر الحدود الغربية نحو الداخل ولو كانت تلك الكميات غير كافية. إذ عبرت لجنة التنسيق والتنفيذ عن ذلك الوضع في تقريرها حول الوضعية العسكرية للثورة في خريف 1958 عند الإشارة إلى قضية التموين بالسلاح: قالت إن هذه العملية

(1) نفسه، ص 54.

(2) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 282.

كانت دائما دون الحاجة الملحة حتى في الوقت الذي كانت فيه الطريق مفتوحة كما أن توقف عملية الإمداد بالسلاح في الفترة الأخيرة جعل الأمور أكثر خطورة خصوصا في المناطق الغربية، الأمر الذي انعكس على مرد ودية العمليات العسكرية لعناصر جيش التحرير على الحدود وإزاء هذه الأوضاع قررت اللجنة اتخاذ عدّة إجراءات بخصوص الحدود الغربية :

1) – البحث عن عملاء جدد وخصوصا في أسبانيا.

2) – تنويع الطرق الوسائل من أجل الحصول على الأسلحة بالاعتماد على مخازن السلاح التابعة للفرنسيين والأمريكيين الموجودة فوق أراضي المغرب.(1)

وتنفيذا لهذه القرارات شرعت قيادة الثورة في الجبهة الغربية في إنشاء شبكة سريّة لصناعة الأسلحة لتموين الثورة في مختلف جبهات القتال وعقد دورة استطلاعية قام بها عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة حول مختلف مخيمات جش التحرير تقرر صنع القطع الحربية التالية :

– 60 مسدس رشاش ألماني	- Mitraillette PM
– 50مدفع هاون	- M/M (Mortrer)
– 60 مدفع هاون	- M/M (Mortrer)
– 50 عبوات ناسفة	- M/M (Obus) [2]

وبعد اتخاذ قرار صنع هذه الأسلحة التحق الكثير من الجزائريين الاختصاصيين والتقنيين في صنع القطع الحديدية بعثت بهم فدرالية الجبهة بفرنسا إلى المغرب بالإضافة إلى تعاون مهندسين ألمان ومن الأرجنتين والإنجليز واليونان.وبعد شراء الآلات الضرورية والمواد الأولية من طرف محمد أرزقي مسؤول التموين

(1) Document CCE 1958, «Rapport Sur la Situation Actuelle» , in Actualité de l'Emigration Spéciale N° 187 du 26 octobre au 09 novembre 1989, PP 42 – 43.

(2) عاشور سعيداني، لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية في مجلة "الراصد"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. عدد 02 مارس، أفريل 2002، ص 39.

بالناحية الغربية[1] بدأ انجاز ورشات ومصانع لصناعة الذخيرة وبعض الأسلحة الخفيفة فضلا عن راجمات "البازوكا" و"المورتي" التي كانت في حقيقة الأمر رمزية بالنسبة الاحتياجات الثورة، وقد توزعت هذه المصانع فوق التراب المغربي وكانت موجودة في الأماكن التالية[2] :

- تطوان (1958) صناعة القنابل من النوع الإنجليزي والمتفجرات.
- بوزنيقة (1959) القنابل من النوع الأمريكي والبنقالور والسلاح الأبيض.
- تمارة (1960) صناعة الرشاشات الخفيفة MAT 49 والسلاح الأبيض.
- الصخيرات (1960) صناعة مدافع الهاون – عيار 45 والمتفجرات.
- المحمدية (1960) صناعة مدافع الهاون عيار 60 – 80 والبنجالور والألغام.
- الدار البيضاء (1960)صناعة البازوكات والرشاشات MAT 49 والمتفجرات والألغام والسلاح الأبيض[3].

ولم تكن هذه الأسماء، مجرد تسميات بعيدة كل البعد عن مواقع القواعد الحقيقية وذلك للسرية التي أحيطت بها وأغلبية هذه القواعد كانت عبارة عن مزارع معزولة ومهيأة بكيفية لا تسمح للسلطات المغربية بملاحظة ومعرفة نشاطها الحقيقي، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه تمّ إنتاج عدة أنواع من الأسلحة في هذه المصانع مثل (Lance Flamme) وحاملات الرشاشات وخراطيش عيار 9 مم

---

(1) نفسه، ص 39 انظر أيضا :

La Guerre d’Algérie dictionnaire et documents, Tome 05, Edition la Société générale d’édition et de diffusion, Paris 2002, P 2206.

(2) محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخافية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني. في مجلة الذاكرة عدد 03 السنة الثانية، المتحف الوطني للمجاهد، خريف 1995، ص 126.

(3) زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، المرجع السابق، ص 162. حوالي 400 مورطي Mortiers من طراز 60 تمّ تصنيعها في هذه الورشات المتخصصة وأصبحت جاهزة للاستعمال. انظر :

La Guerre d’Algérie. OP cit P 2206

كما تمّ تركيب دبابة ذات تحكم عن بعد أقصاه 500 متر أرسلت من ألمانيا حيث تم تجهيزها بطريقة تسمح لها بعبور الطرق الملغمة وفتح المجال عبر السدود المكهربة كما أنتجت ألغام مضادة للأشخاص ومع نهاية سنة 1961 تمكنت قيادة الثورة التي كانت تشرف على هذه المصانع والورشات من صنع500000 قنبلة يدوية أمريكية و1000 مسدس رشاش (PH60)و500 مدفع هاون 50 مم وكمية من العبوات (OBUS)[1].

بالإضافة إلى هذه المصانع والورشات التي أنشأتها قيادة الثورة في المغرب شرعت منذ 1960 في جلب الأسلحة النصف ثقيلة بمختلف أنواعها وذخيرتها الحربية من الخارج خصوصا المدافع (مدافع الهاون) والبازوكات والمدافع المضادة للطائرات وكانت هذه الأسلحة تأتي من بعض الدول الشرقية وأوروبا عبر المغرب وباسم الحكومة المغربية[2] وفي هذا السياق يشير المجاهد عمّار بن عودة بأن مصانع الثورة بالمغرب حاولت صنع قذائف المدفعية غير أن التوفيق لم يحالف القائمين عليها، إذ أودت المحاولة بحياة المجاهدين الأمر الذي دفع ببوصوف سنة 1960 إلى محاولة جلب هذه القذائف من ليبيا ونقلها إلى المغرب عن طريق الجو بواسطة طائرة تابعة لأحدى الشركات الإنجليزية في صناديق كتبت عليها "لوز ليبي حلو"[3].

ومن خلال استعراض نماذج من دفعات السلاح[4] الذي كانت تؤمّنه يوميا شبكة التسليح السرية (إدارة الاتصالات الخاصة) بوسائلها وطرقها المختلفة لجيش التحرير الوطني، نلاحظ أن الأسلحة المهربة عبر الجبهة الغربية كانت موجهة بشكل خاص للولايات الخامسة والسادسة والرابعة كما أن نصيب الخامسة من السلاح أكثر من بقية الولايات الأخرى وأن الذين تولوا مهمة تهريب السلاح جزائريون

---

(1) عاشور سعيداني، المرجع السابق، ص 39.
(2) زكي مبارك، المرجع السابق، ص 162.
(3) شهادة المجاهد عمار بن عودة خلال مداخلة حول السلاح ألقيت بمتحف الجهاد، ديوان رياض الفتح 1985 (نشرية)، ص 8. وأيضا محمد عباس، ثوار عظماء، المرجع السابق، ص 101.
(4) انظر التفاصيل في الجداول التي نشرها مراد صديق، المصدر السابق، ص 106 – 116.

وأجانب بواسطة شاحنات وسيارات خفيفة وكذا القطارات والملاحظ أن معظم الأسلحة كانت خفيفة كالمسدسات والرشاشات بينما لا نجد السلاح الثقيل خصوصا المدافع الأمر الذي دفع ببوصوف إلى استدراك العجز بالعودة إلى جلبها عن طريق شبكة التسليح النشطة في بعض الدول الشرقية وأوروبا الغربية[1].

لم تكن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود البرية نحو الولايات الداخلية تتعرض للخطر الفرنسي فحسب، بل كثير من الحالات كانت السلطات الرسمية المغربية[2] تعترض سبيل المجاهدين وتضع يدها على إمدادات السلاح وتتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروطًا تعجيزية على قادة الثورةوإجبارها على الاعتراف بتعديل الحدود الجغرافية مستغلة الظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة خصوصا عندما يتعلق الأمر بأمور التموين والتسليح وقد تأكد ذلك الموقف عند تمركز قوات الجيش المغربي سنة 1958 في ممر فيقيق الإستراتيجي الذي يقع ضمن خط طبيعي يعتمده مجاهدو الولاية الخامسة والسادسة والرابعة في تسللهم من الجنوب إلى التراب المغربي وقد أصبح هذا الممر يشكل أهمية قصوى بعد إقامة خط موريس الذي صعب من عمليات العبور والتسلل عبر الحدود الغربية[3].

وقد كانت السلطات المغربية تحاول التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير الوطني، من خلال عزله عن مصادر تموينه بالسلاح في قواعده الخاضعة لهاوبالتالي إرغام جبهة التحرير الوطني على الاعتراف بسيادة المغرب على مناطق جزائرية مثل توات وقورارة وتيديكلت[4].

---

(1) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 287.

(2) نفس الموقف اتخذته تونس بخصوص الثورة التحريرية حيث كانت حكومة بورقيبة كثيرا ما تعترض سبيل المجاهدين المكلفين بنقل الأسلحة من ليبيا إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية بالإضافة إلى عرقلة عمليات الإمداد والدعم اللوجيستيكي للثورة وسوف نتعرض لهذه النقطة بشيء من التفصيل في الفصل الموالي (الرابع).

(3) مراد صديقي، المصدر السابق، ص 66 – 67.

(4) نفسه، ص 67.

ودون الاستطراد في هذا الموضوع يمكن القول بأن المشكلة الأساسية لجبهة وجيش التحرير الوطني هي توفير وسائل مواصلة الحرب من مؤن مختلفة وأسلحة ولن يتحقق ذلك إلاّ بضمان وجود قواعد خلفية بمراكش وقد حاول المغرب الضغط على الجبهة بمحاولة دمجها في إطار مغربي وقطع صلاتها بالقاهرة ومحاولة إجبارها على إعادة ترتيب أهدافها من الحرب والإشراف المباشر على السلاح الذي يتدفق عبر الأراضي المغربية، وتسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل الحصول على الاستقلال وقد تجلت معالم هذه الأهداف خلال مؤتمر طنجة 1958 [1].

وفي خضم هذه الظروف التي واجهت شبكة التسليح عبر الحدود الغربية بعد الانتهاء من إقامة خط موريس الذي أثر سلبًا على حركة وتنقل جنود جيش التحرير الوطني سيرا على الأقدام إلى المغرب بهدف التزود بالسلاح والتدريب. وبقي أمام كتائب جيش التحرير سوى ممر فيقيق للتسلل في الجنوب والذي أغلقته هو الأخر القوات المغربية سنة 1958، الأمر الذي دفع جيش التحرير إلى البحث عن طرق ووسائل لتفعيل شبكة التسليح وتأمين عملية إمداد قوات الداخل بما تحتاجه من مدة لمواصلة العمل المسلح وعلى هذا الأساس كلفت الشبكة السرية للتسليح التابعة لإدارة الاتصالات الخاصة بالبحث على طرق لتهريب السلاح إلى الثوار بوسائل أكثر أمنا وأمانا ومن أهم هذه الوسائل نذكر ما يلي :

- **صناديق الخضار**: كانت الشبكة تُعد في مراكز خاصة بها في المغرب، صناديق خضار ذات قعر مزدوج، لا يثير الشبهة، توضع داخله مسدسات، أو كميات من الذخيرة ثم تعبأ الصناديق بالخضار المطلوب شراؤها من التجار، ثم توجه إلى الجزائر دون أن تثير الشبهة، واستخدمت هذه الوسيلة لمدة سنتين حتى1960.

- **البطيخ**: كان البطيخ يستخدم في موسمه لنقل الذخيرة الكبيرة الحجم كالقنابل اليدوية والرمانات الموجهة بالبنادق وطلقات الرشاشات الثقيلة، فقد

(1) محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص 176 – 177.

كان يفرغ من جوفه، وبعد تعبئته بالذخيرة يعاد إغلاقه بطريقة فنية، بحيث لا يثير الشبهة مطلقا، ودفعا للالتباس كان يوضع البطيخ العادي على وجه الشحنة.

– **قلل الفخار (الجرار)**: اتصلت الشبكة بأحد عمال الفخار، الذي كان يصنع القلل بفاس المغربية، وعرضت عليه فكرة تهريب الذخيرة ضمن القلل، فوافق، فكان يصنع القلة بشكل عادي، وبعدما تجف يضع في قعرها ذخيرة أو مسدسا صغيرا أو قنبلة يدوية، ثم يغطي ذلك بطبقة ويتركها تجف مرة أخرى، وصارت القلل تشحن بكميات كبيرة في القطار إلى وهران[1].

– **نقل الأثاث**:كانت مهمة نقل السلاح والذخيرة ضمن الأثاث من مهام الشبكة السرية، وكان مكلفا بها أحد عملاء الشبكة وهو الدكتور الطيب تيمور، وقد استغلت هيئة الشؤون الإدارية الحركة التي دبّت بين الفرنسيين من سكان المغرب في سعيهم إلى الانتقال إلى الجزائر، بعد إعلان استقلال المغرب، كان هؤلاء ينقلون معهم أثاث بيوتهم الكامل، وكانت معاملاتهم تنجز في القنصلية الفرنسية بسهولة فائقة، وهكذا وجد جيش التحرير الوطني أنه يمكن استغلال هذه الظاهرة في نقل كميات هائلة من السلاح والذخائر، إلى مختلف المناطق الجزائرية، ونذكر على سبيل المثال طريقة نقل أثاث بيت إلى وهران، فقد اتصلت الشبكة بقيادة المنطقة في وهران لإعطائهم اسم جزائري يمكنه استلام الأثاث عند وصوله إلى ميناء وهران، ويكون اسمه مشابها لاسم مواطن فرنسي، فأشعرتها القيادة باسم تاجر من وهران يدعى: فسيان محمد، واشترت الهيئة أثاث بيت كاملاً، وجعلت عنوانه باسم فسيان محمد، بحيث يمكن قراءته فسيان مارسال أثناء إجراء المعاملات في السفارة الفرنسية، كما يمكن قراءته فسيان محمد عند استلام الأثاث في وهران[2].

وهكذا أنجزت عملية النقل بنجاح، وصدقت السفارة الفرنسية على الأوراق وأبحر الأثاث في باخرة من الدار البيضاء إلى وهران، وفي داخله مخزن

---

(1)– مراد صديقي، المصدر السابق، ص 80–81.
(2) – مراد صديقي، المصدر السابق، ص 81.

كامل من الأسلحة والذخائر، يحتوي على200 بندقية رشاشة، و20 مسدس، و10000 طلقة.

– **خزانات وقود السيارات:** استخدمت هذه الوسيلة منذ البداية واستخدمت الشاحنات والسيارات السياحية، حيث كان يطلب من السائقين المتعاونين إيقاف سياراتهم عند وصولهم إلى المغرب، ومن هناك يتولى أفراد الشبكة نقلها إلى مشاغل سرية، حيث ينزع خزان الوقود من مكانه، ثم يفتح ويوضع في جوفه بشكل متناسق خزان مليء بالأسلحة والذخائر، ويترك فراغ من حوله لتعبئة وقود يكفي لمسافة معقولة، وكان تقنيّو الشبكة يضعون في الحساب احتمال مد قضيب داخل الخزان لتفحصه، لذلك كانوا يضعون ماسورة طويلة تمتلئ مع الجنبات بالوقود، وفي النهاية يعيدون تلحيم الخزان ويدهنونه ثم يعيدونه إلى مكانه، وتعود الشاحنة أو السيارة إلى مكانها كأن شيئا لم يكن، بالإضافة إلى هذا المخزن كانت أرض السيارة التي جعلت من طبقتين، يوضع فيها المسدسات وعلب الذخيرة، وبعض البنادق الخفيفة، وكانت الفراغات بين القطع، تحشى بالقطع لكي لا تثير أي صوت ناتج عن الاحتكاك أو الفراغ. ونجد كذلك الجنبات السفلى كان يوضع فيه علب الذخيرة، أما سقف السيارة فقد أنشأ تحته آخر، وعبأ ما بينهما بما يناسب الفراغ من أسلحة وذخائر. وهناك الرفافيف الخلفية للسيارة، فقد كانت تزدوج الوصلة التي تربط الرفراف بجانب السيارة الخلفي، وكان هذا المكان من أكثر المخابئ أمانا لصعوبة اكتشافه، وهكذا فلم تترك الشبكة أي مكان يمكن أن يشغله في السيارة إلا وحولته إلى مخبأ سري، حتى وعاء تجميع زيت المحرك في الأسفل، جعلت منه مخبأ سريا[1].

وقد تمت هذه التعديلات والأشغال في ورشات السرية التي وجدت في البداية بالمغرب، ثم فتحت الشبكة مشاغل أخرى لها في أسبانيا وحرصت فيها على أن

(1)– مراد صديقي، المصدر السابق، ص 81–82.

تكون ملحقة بأماكن عامة، بحيث لا يثير تردد الرجال والعمال ريبة أحد فمثلا كانت بعض المطاعم والمسابح والفنادق تخفي خلفها مشاغل سرية للشبكة من ذلك مثلا (باستيون ميلان) في ضاحية سان فيرناندو بالقرب من مدينة اليكانت وباستيون سي جوفانيا في ضاحية مدريد، وفيلا في برشلونة، وكان أهم هاته المراكز المطعم كوبنهاج في بلايادي سان جان على بعد ستة كيلومتر عن مدينة أليكانت.

وكانت المشاغل مجهزة بالمعدات اللازمة لصنع الخزانات السرية، كما كانت مجهزة بوسائل فك وتلحيم الخزانات العادية ودهنها، وكانت هذه المعدات جميعها موضوعة في سيارات مقفلة تتحرك عند الاقتضاء، يمكننا اعتبار هذه السيارات مشاغل متحركة وأن المراكز الثابتة أريد منها حجب الأعين، ومن هنا فقد حافظت المراكز على سريتها، وعجزت المخابرات كشفها.[1]

2) - الإمداد على الواجهة البحرية :

لا تقل عملية إمداد الثورة بالأسلحة عبر الواجهة البحرية أهمية عن الإمداد عبر الحدود البرية الشرقية والغربية رغم السبق التاريخي الذي حضيت به في إطار التحضير المبكر لاندلاع الثورة وتأسيس قواعد لوجيستيكية خلفية خصوصا في كل من ليبيا وتونس وانفتاح الحدود الشرقية على فضاء من الدول الصديقة وكذا الدول العربية الشقيقة لا سيما مصر التي شكلت قاعدة رئيسية لإمداد الثورة بالسلاح القادم إليها من دول أخرى بوسائل وطرق مختلفة ليتم نقله بعد ذلك إلى الثوار والمقاتلين في الداخل عبر طريقين أساسيين أولهما بري والثاني عبر الواجهة البحرية.

تعود فكرة مشروع تمويل الثورة بالأسلحة عبر الواجهة البحرية في اعتقادي إلى ذلك اللقاء التاريخي الذي جمع بن بلّة وبوضياف بعبد الكبير الفاسي من المغرب في برن« BERN » بسويسرا خلال شهر جويلية 1954 بربط الاتصالات

(1) مراد صديقي، المصدر السابق، ص82.83.84.

بالمناضلين المغاربة في الريف وتعهد بتسليم كمية من السلاح لقادة التحضير للثورة انطلاقا من الريف المغربي في أجل لا يتعدى شهرًا واحدًا مقابل دفع المبلغ اللازم في حسابه المصرفي في سويسرا.

لقد كان تصور مشروع إمداد الثورة بالسلاح انطلاقا من الخارج بالنسبة لبن بلّة وبوضياف يقضي بضرورة إيصال السلاح والذخيرة إلى الثوار المقاتلين في الداخل عن طريق الخطوط البرية انطلاقا من مصر إلى الجزائر من خلال تتبع مسار الشبكات القديمة لتهريب السلاح التي كُلف بن بولعيد بمهمة تفعيلها في صائفة 1954 وقد توجت جهوده بتحقيق هذا المسعى بتأسيس قاعدة طرابلس في شهر أوت ووضع عدة مراكز على طول الحدود ورسم أهم المسالك والممرات التي شكلت المنافذ الأساسية لتهريب السلاح والعبور به نحو الولايات الحدودية الشرقية، إلاّ أن عملية الإمداد بالسلاح عبر الخطوط البرية لم تكن في حقيقة الأمر تستفيد منها بشكل مباشر سوى الولايات الحدودية الأولى والثانيةوالقاعدة الشرقية وبدرجات أقل بالنسبة للولايات الداخلية الثالثة ثم الرابعة وأخيرا السادسة[1] في حين لم تستفد الولاية الخامسة من تلك الأسلحة بالنظر إلى موقعها في الجهة الغربية بعيدا جدا عن خطوط الإمداد بالسلاح وعدم قدرة قوافل التسليح على تلبية احتياجات المقاتلين هناك بسبب طول المسافة من جهة وردود الفعل الفرنسية من جهة أخرى.

أما بالنسبة لمشروع الإمداد عبر الواجهة البحرية سواء من المشرق أو أوربا فقد شكّل وريدا أخر تنفست من خلاله الثورة التحريرية بالنسبة للجبهة الغربية بعد انطلاقتها وقد كان المشروع يقضي من خلال الإستراتيجية التي وضعها كل من بن بلة وبوضياف بمساعدة بن مهيدي في إطار البحث عن مصادر خارجية

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة التي عبر الحدود البرية الشرقية نحو الداخل.انظر الملحقين (14)و(15).

لتمويل الثورة بالسلاح بضرورة إيجاد طرق لإمداد الثورة بالسلاح عبر الريف المغربي انطلاقا من أهم الموانئ الواقعة تحت الاحتلال الإسباني مثل سبتة ومليلية والناظور وطنجة التي كان بإمكانها استقبال مختلف السفن المحملة بالسلاح والذخيرة بعيدا عن عمليات المراقبة والتفتيش التي كانت تمارسها مصالح التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة (SDECE) التابعة للمخابرات الفرنسية[1].

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أول عملية إمداد على الواجهة البحرية انطلقت من ميناء الإسكندرية تحت غطاء «الشركة الشرقية للملاحة والتجار» غداة اندلاع الثورة وعلى سبيل التجربة وصلت أول شحنة من الأسلحة ميناء زوارة (غرب طرابلس)في ليبيا يوم 08 ديسمبر 1954 ونُقلت هذه الشحنة في مرحلة ثانية إلى ميناء جرجيس التونسي(خليج قابس) لتأخذ طريقها في مرحلة ثالثة إلى الحدود الشرقية[2].

وشملت عملية الإمداد الحدود الغربية بشكل عملي منذ أواخر مارس 1955 بفضل شحنة اليخت «دينا»« DINA » الذي أفرغ حمولته شرق الناظور بالساحل المغربي، وانتظمت عملية الإمداد بعد ذلك شيئا فشيئا تحت إشراف :

- بن بلة وعلى مهساس وبعده بن عودة وأوعمران من الناحية الشرقية.
- ومحمد بوضياف وبن مهيدي وبعده بوصوف من الناحية الغربية.

وقد انطلق عملية الإمداد على الواجهة البحرية من الإسكندرية باتجاه زوارة – جرجيس ثم الساحل المتوسطي بالمغرب، وحول نفس الموضوع تذهب بعض الدراسات المختصة في موضوع الإمداد على الواجهة البحرية أن مصادر السلاح متعددة غير أن قسما معتبرا منها قادم من مصر عبر الأراضي الليبية ولو أن أسلم وأقصر طريقة تبقى عن طريق البحر، ففي تونس تمت الإشارة إلى مرافئ الأسلحة

(1) Service de Documentation Extérieure et de Contreespionnage.

(2) محمد عباس، الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن)، المرجع السابق، ص 350.

المهربة على مستوى (CAP BON) أما في المغرب الأقصى فهناك الناظور وطنجة بشكل خاص التي كانت تصلها 500 قطعة سلاح شهريا[1] .

دفعت قلة الإمكانيات المادية(السلاح والذخيرة) بقيادة الثورة إلى استغلال كل الطرق والأساليب من أجل تجاوز هذا المشكل وإيجاد حلولا عاجلة لذلك وفي هذا الإطار لعب قادة الثورة في الجبهة الغربية دورا بارزا في تحمل مسؤولية عمليات الإمداد على الواجهة البحرية وضمان تدفق السلاح رغم الصعوبات الميدانية التي حالت دون ذلك، وقد اعتمدت للنجاح في مهمتها بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى[2].

ويعود الفضل في توطيد العلاقات وإرساء قواعد العمل الوحدوي المشترك بين قادة الثورة الجزائريةوحركة التحرير المغربية إلى الجهود الرائدة التي بذلها كل من العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف منذ سنة 1954، واللقاءات المكثفة التي جمعتهم في كل من تطوان والناظور الخاضعتين لاحتلال الأسباني لتكون مستقبلا قواعد بحرية خلفية لدعم حركة التحرير في المغرب والجزائر ولتحقيق هذا المسعى جمعت لقاءات عدة بين محمد بوضياف والعربي بن مهيدي مع مسئولين عن حركة التحرير المغربية المستقلة المتواجدة في الناظور التي مثلتها كل من عباس بن عمر (عباس المساعدي) والسيد عبد الله (عبد الرحمان الصنهاجي)وقد تمحورت أهداف هذا الاتصالات حول طرق تموين الجبهة الغربية بالسلاح خصوصا بعد وعود حكومة القاهرة بإمداد الثورة الجزائرية بالسلاح عبر الحدود الغربية ولم تكن تلك الزيارات المتكررة التي قام بها أحمد بن بلة سوى أرضية لتأسيس قواعد إمداد رئيسية على السواحل المغربية لإمداد الثورة بالسلاح عبر الحدود الغربية[3].

---

(1) François Milles « L'ATHOS un Fiasco Pour le FLN » in Historia Magazine, N° 219 – 1972, P 798.

(2)بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 248.
(3) زكي مبارك، المرجع السابق، ص 60

ودون الاستطراد في استعراض أهم عمليات للإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية خلال الفترة الممتدة بين سنوات(1954-1956)التي تمّ التطرق إليها بشيء من التركيز في الفصل السابق في إطار المحاولات الأولى من أجل البحث عن طرق ووسائل لتأمين مصادر تسليح خارجية[1] يمكن القول أن الإمداد عن طرق البحر بعد سنة 1956 لم يكن في حقيقة الأمر أحسن حالا من الإمداد عبر الجبهة البرية كما تدل عليه الشواهد التاريخية فبالرغم من الاهتمام البالغ الذي أولته قيادة الثورة لمشكلة الإمداد بالسلاح من خلال أهم المؤسسات العسكرية التي أوكلت إليها مهمة تنظيم عمليات الإمداد والسهر على ضمان وتأمين وصول الأسلحة إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بكل الطرق والوسائل الممكنة، إلاّ أن ذلك لم يحقق النتائج المرجوة أمام ردود الفعل الفرنسية التي تمكنت من ضرب حصار مزدوج على الطرق السرية (شرقا وغربا) من جهة وعلى الواجهة البحرية من جهة أخرى.

طرح الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية مشاكل أخرى بالنسبة للمصالح الفرنسية الأمر دفعها إلى اعتماد أسلوب حركة يقظة على طول سواحل المغرب العربي، حيث قامت البحرية الفرنسية بدور فعال في هذا المجال من خلال المعلومات التي كانت تأتيها من مصالح المخابرات الفرنسية بعد أن جندت حكومة باريس إمكانيات ضخمة لتدعيم مصلحة التوثيق والدراسات والجوسسة المضادة وهو الجهاز الذي تكفّل بمهمة محاربة شبكات الإمداد بالسلاح عبر الواجهة البحرية.[2]

---

(1) تمثلت هذه المحاولات في الجهود التي بذلتها كل من بن بلّة وبوضياف وبن مهيدي والتي أثمرت نتائجها بوصول كميات هائلة من الأسلحة إلى الحدود الشرقية والغربية بعد عدة عمليات ومن أهم هذه العمليات التي سجلت في لإطار الإمداد على الواجهة البحرية بين (1954 – 1962) نذكر عمليات اليخت دينا وكذلك انتصار والحظ السعيد Good Hoop وأخيرا نذكر عملية الإمداد التي قان بها المركب ديفاكس، وفي نفس الوقت يمكن العودة إلى دور الوفد الخارجي للثورة بالتنسيق والتعاون مع القائدين محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف ونشاطها على مستوى الحدود الغربية.

(2) Godar Yves, les Paras dans la ville, les trois Batailles d’Alger, Fayard, Paris 1973, P 115.

انظر أيضا: La Guerre d’Algérie, OP cit, P 2265.

وفي هذا السياق تشير إحدى الدراسات التي تناولت موضوع تاريخ البحرية الفرنسية وحراسة الشواطئ إلى أن الوعي بخطورة الأوضاع صبيحة اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 كان سريعا، ومنذ اليوم الثاني من نوفمبر، سارعت البحرية الفرنسية إلى وضع طائرتين وأربع حاميات لدعم حراسة السواحل في عنابة وسكيكدة وجيجل وبجاية وفي وقت وجيز أصبح نظام حراسة السواحل (SUR MAR) محاصرا لسواحل إفريقيا الشمالية، ثم بداية من سنة 1956 وبعد حصول المغرب وتونس على استقلالها عمدت البحرية الفرنسية إلى إقامة حاجز ثالث من جهة البحر إلى جانب خطي موريس وشال البريين ودعّمت هذا الحاجز برادارات مضادة لقذائف الروكيت التي كان من الممكن تحديدها على بعد 25 كلم وتم تجنيد 200 شخص في وحدة الكشف هذه، حيث كان دور الأشخاص الحراسة نهارا والرادارات ليلا. (1)

وعلى هذا الأساس أوكلت مهمة مراقبة تهريب الأسلحة على الواجهة البحرية إلى مصالح المراقبة البحرية Surveillance Maritime التي أصبحت تراقب السفن على بعد 50 كلم من المياه الإقليمية لفرنسا والجزائر في البحر المتوسط من بـنزرت إلى جبل طارق في الأطلسي ومن جبل طارق إلى براست Brest في بلجيكا ومن بحر المانش إلى منطقة بات كالي Bas de Calais في شمال باريس.(2)

وبفضل هذه الإجراءات المشددة والرقابة الدقيقة التي فرضت على جميع السفن العابرة قبالة السواحل الجزائرية تمّ خلال الأسبوع الذي أوقفت فيه السفينة أتوس ATHOS في 16 أكتوبر 1956. تحديد 140 سفينة أوقفت منها 44 وفتشت منها 13 وتم تحويل 04 منها، كي تتعرض إلى تفتيش دقيق على مستوى القاعدة البحرية بالمرسى الكبير بوهران.(3)

(1) Surveillance Maritime et Terrestre, in http://persowanadoo.fr/ardan/8-ouvrajes/alger.htm.9mai2008.
(2) La Guerre d'Algérie. OPcit, P 2265.
(3) François Milles OPcit, p 798.

ومن هذا المنطلق لم تكن السفينة أتوس ATHOS مجهولة لدى المصالح الأمنية الفرنسية، فمنذ شهر جوان 1956 أصبح بحوزة هذه الأخيرة قائمة معتبرة بأسماء السفن المشتبه فيها والتي من جملتها سفينة أتوس (ATHOS) والتي تبدو بعيدة عن مثل هذا النشاط حيث تعلق الأمر بسفينة كندية Saint Briavel قديمة تم شراؤها في شهر ماي 1956، وفي شهر جوان من نفس السنة دخلت بحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق بغرض القيام بمحاولات تجارية مع المغاربة وغيرهم، وبعد أن اشتراها أحمد بن بلة في 21 جويلية 1956 من ميناء بيروت لإمداد الثورة بالسلاح بعد أن قرر عبد الناصر تقديم مساعدات مادية للمقاتلين في الداخل من خلال السفينة أتوس لصرف أنظار الفرنسيين والبريطانيين نحو الاستعدادات العسكرية المكثفة[1] كما حملت السفينة طاقما بشريا مدربا على الأجهزة اللاسلكية وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما أن المركب سيظل يرفع العلم البريطاني وفي طريقها المرسوم لا تزال شحنتها في خليج «كاب داجوا»[2] تم الإعلان عن توقيفها وحجزها من طرف المصالح الفرنسية في 16 أكتوبر سنة 1956 بحمولتها المعتبرة من الأسلحة[3] وتم اقتيادها إلى القاعدة البحرية بالمرسى الكبير، وتشير بعض المصادر إلى أن شحنة أتوس من الأسلحة قدرت بـ 600 مليون فرنك فرنسي آنذاك وبوزن 72 طنا وهي تعتبر أكبر عملية تم إحباطها من طرف المصالح الفرنسية خلال نشاطها البحري[4].

وبالرغم من هذه الانتكاسة التي واجهت عمليات الإمداد بشكل عام إلاّ أن ذلك لم يمنع من المحاولة عدة مرات لتزويد الثورة بالأسلحة عن طريق الجبهة

(1)IBID .P799.

(2) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 258.

(3) للمزيد من التفاصيل حول حمولة السلاح التي شحنت على متن المركب أتوس انظر الملاحق : (26) و(27) و(29).

(4) François Milles, Op.Cit, p 798

و تختلف المصادر التاريخية حول المتهم في الخيانة التي أدت إلى إيقاف وحجز أتوس من طرف المصالح الفرنسية حيث يذهب فتحي الديب إلى اتهام إبراهيم النيال المهرب المحترف بالخيانة في العملية بينما يبرئ عبد الكريم الخطيب المقاول المغربي ساحته كذلك بن بلة الذي دعاه بزيارة الجزائر عشية الاستقلال أما المؤرخ الفرنسي إيف كوريار فيشير إلى عامل الراديو اليوناني نيكولاس كوكافسيس للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر : محمد عباس، قضية لاطوس بعد 51 سنة من «الخائن» نيكولاس أم إينيال ؟ في جريدة الشروق اليومي.الخميس 18 أكتوبر 2007، ص 26.

البحرية على الرغم من أن كثيرًا من السفن تعرضت لعملية القرصنة البحرية الفرنسية مثلما حدث للمركب خوان إلوكا Juan Illueca عند ما تكلفت شركة أخرى مغربية مقرها بتطوان لنقل 330 طن من الأسلحةوانطلقت السفينة خوان إلوكا في 3 جوان 1957 باتجاه مليلية على السواحل المغربية الواقعة تحت السلطة الأسبانية التي حجزت الحمولة بعد إيقاف السفينة في 2 جويلية 1957 وقد قدرت كميتها حسب بعض المصادر 2351 صندوق يحمل 3000 بندقية و6,3 مليون خرطوشة و550 سلاح رشاش و1595 مسدس رشاش و28,2 مليون قطعة من الذخيرة المتنوعة وبذلك قدرت الشحنة بـ 6 مرات حجم حمولة آتوس[1].

ودون الاستطراد في تفاصيل عملية الرقابة البحرية التي شددتها المصالح الفرنسية يمكن القول أن هذه الأخيرة تمكنت إلى حد بعيد من عزل الثورة عن مصادر تموينها بالسلاح من خلال حجز وإغراق العديد من السفن في الموانئ والسواحل البحرية المغربية والإسبانية والجزائرية والمياه الدولية وهي محملة بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات وهي في طريقها إلى الجبهة الغربية[2] .

وقد كانت من أهم هذه العمليات :

- حجز السفينة الاسكندينافية Swannee سواني في جوان 1957 بالغرب من الميناء الإسباني : Ville San Jurio بحمولة قدرت بـ 300 طن.[3]
- حجز السفينة اليوغسلافية سلوفينيا من طرف الأسطول الفرنسي في 18 جانفي 1958 وهي في طريقها إلى الريف المغربي بحمولة تقدر بـ 95 طن من الأسلحة والذخيرة.[4]

---

(1) عبد المجيد بوزبيد، ص 103 – 104، وتشير مصادر أخرى إلى أن حمولة خوان إلوكا قدرت بحوالي 300 طن من العتاد البحري : انظر التفاصيل في الملحق رقم(27)

(2) للمزيد من التفاصيل حول أهم السفن التي تم حجزها على مستوى الجبهة الغربية. انظر : الملحقين رقم (25) و(28).

(3) للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (27).

(4) Michel Déon, l’Armée d’Algérie et la pacification, Tribune Libre, Plan Paris 1959. PP 188 – 193.

- حجز الباخرة الدانمركية «غرانيتا Granita» يوم 25 ديسمبر 1958 وهي في طريقها إلى مرفأ بورساي « Say Port » قرب السعيدية (الحدود المغربية) محملة بـ 40 طنا من المتفجرات.
- حجز الباخرة التشيكوسلوفاكية «ليدس Lidice» محملة بأكثر من 580 طن من الأسلحةوالذخيرة في طريقها إلى ميناء كبدانة يوم 23 أفريل 1959.
- حجز الباخرة البولونية «مونتي كاسو» يوم 01 جويلية 1959 وهي متجهة إلى مرفأ كبدانة.
- حجز الباخرة الألمانية "بيليباو" على السواحل الريفية المغربية قرب الناظور يوم 05 جويلية 1959.[1]

كما أوقفت المصالح الفرنسية السفينة البولونية (مونت كاسينو) في شهر جويلية 1959 والمركب الهولندي في ديسمبر 1959 ثم أوقف الباخرة اليوغسلافية (سلوفينيجا) للمرة الثانية في 02 مارس 1960 والباخرة ريجيكا من نفس الشركة التي أوفقت في 03 أفريل 1960بالإضافة إلى إيقاف وحجز السفينة الألمانية لاس بالماس«Las Palmas» في يوم 9 جوان 1960 وسفينة الشحن اليوغسلافية (سربيجا) يوم 05 جوان 1960 [2].

كما تم توقيف سبعة عشر مركبا ألمانيا في شهر ديسمبر 1960 الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات الألمانية الفرنسية والملاحظ أن معظم هذه البواخر تم توقيفها في عرض البحر المتوسط في المياه الإقليمية قبالة السواحل المغربية[3].

وبالرغم من هذه الإجراءات وحالة الحصار البحري المضروب على الحوض الغربي للمتوسط استفادت الجبهة الغربية في شعر فيفري 1961 من شحنة سلاح وصلت إلى السواحل المغربية على متن السفينة راوريجون، بعد تسهيلات قدمها

(1) Abdel Madjid Bouzbid. Op.cit, PP 98 – 104.

(2) بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 266.
(3) انظر الخريطة في الملحق رقم: (25).

الملك المغربي محمد الخامس لمندوب جبهة التحرير بالقاهرة محمد القادري، وقد قدرت حمولة هذه الشحنة ما يقارب 244 طن[1].

ويمكن للباحث عند هذا المقام إدراك نتائج وآثار سياسة الحصار البحري التي انتهجتها المصالح الفرنسية والتي نجحت في الحد من تسرب الأسلحة إلى داخل الجزائر وحسب الوثائق الفرنسية فإن البحرية الفرنسية تمكنت من حجز حوالي 811 طن من الأسلحة والذخيرة 409 طنا من المتفجرات بين 16/ 01/ 1956 إلى 8 أفريل 1959 وهي الكمية التي كانت على متن البواخر الأربعة أتوس Athos وسلوفينيا Slovenia وغرانيتا Granita وليدسLidice [2].

وفي مقابل سياسة الحصار المضروب على الجبهة البحرية على طول الحدود الإقليمية للجزائروالمغرب نظمت الثورة في الولاية الخامسة بالتنسيق مع بعض العملاء ومهربي السلاح من الدول الأوروبية عمليات إمداد بحرية أخرى عبر خطوط بحرية[3] وضعت أسسها شبكة سرية نشطة تحت لواء إدارة الاتصالات، وبعد تنظيمها سنة 1958 اعتمد قادتها على أسلوب وخطة عمل جديدة لتأمين عملية تهريب السلاح والمال إلى الداخل وقد اعتمدت هذه الخطة على أربعة خطوات رئيسية :

1) تجنيد الجزائريين المتنقلين بين المغرب والجزائر.

2) تجنيد بعض الأجانب الموثوق فيهم.

3) اعتماد وسائل مختلفة لتهريب الأسلحة.

4) تنويع طرق التهريب.

في خضم الأوضاع الصعبة التي واجهت قيادة الثورة في إطار عمليات الإمداد اللوجيستيكي عبر الخطوط البرية من الشرق والغرب بعد إقامة السدود المكهرب وسياسة الحصار البحري المضروب على السواحل الجزائرية منذ سنة

(1) فتحي الديب، المصدر السابق، ص 492.

(2) الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 329.

(3) مراد صديقي، المصدر السابق، ص 69. وسوف نتعرض إلى أهم الخطوط التي اعتمدتها قيادة الثورة خلال عمليات الإمداد بالسلاح الذي أشرفت على مهمة القيام به إدارة الاتصالات.

1956، بدأ التفكير في ايجاد مصادر وطرق أخرى لتمويل الثورة بالسلاح من خلال فتح الجبهة الجنوبية(جبهة مالي) انطلاقا من الغاط (ليبيا)في اتجاه إليزي وعين إميناس بالتنسيق مع الأشقاء الأفارقة، خصوصا وأن الصحراء كانت هامش حركة مستمرة للقوافل التاريخية بين الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا.[1]

وقد كانت عملية الإمداد انطلاقا من ميناء كوناكري حيث تمّ شحن حمولات الأسلحة لتنقل برا عبر غينيا ومالي لتصل إلى عين صالح أين يتم نقلها عن طريق القوافل والشاحنات إلى تخوم الأطلس الصحراوي لتوزّع على الولايات الداخلية.[2]

وقد كان المجاهدون يقتصدون في عملية الإمداد على تخزين الأسلحة في خزانات خاصة ولفّ كميات منها داخل صهاريج وخزانات الوقود التي تحملها الشاحنات والمرور عبر مراكز ونقاط المراقبة العسكرية وفي هذا السياق سجّل نجاح العديد من العمليات من هذا النوع رغم عمليات المراقبةوالتفتيش التي شملت مناطق أدرار ورقان إلى غاية برج باجي مختار على الحدود المالية لإحباط أية محاولة تهريب للأسلحة.

وفي هذا السياق يجب التنويه بالدور الذي لعبه المجاهد بلقاسم الحاج حمادي في عملية التنسيق بين الثورة ومالي والنيجر لتأمين رحلتين كل شهر الأولى في اليوم الخامس والثانية في اليوم العشرين لنقل الأسلحة عبر الحدود البرية الجنوبية.

ودون الاستفاضة في هذا العرض يمكن القول بأن قيادة الثورة تمكنت من استدراك الوضع الصعب وتجاوز الأزمة التي اعترضت عمليات الإمداد بعد ما أقامت قيادة جبهة التحرير في التراب النيجيري في قاو وعلى الحدود الجنوبية ونظمت وحدات جيش التحرير واستقيت كميات معتبرة من الأسلحة عبر إفريقيا

(1) محمد قنطاري، إستراتيجية الساسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998، ص 180 – 181. وانظر أيضا: عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 136.

(2) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 138، وللمزيد من التفاصيل انظر الخريطتين في الصفحات : 136 – 137

إلى غاية الحدود مع مالي والنيجر في إطار عملية منظمة أطلق عليها مسؤولو جيش التحرير الوطني في شهر أكتوبر1957 بعملية "غات" في الطاسيلي التي دامت حسب شهادة عبد المجيد بوزبيد أكثر من ثلاثة أشهر وقد سمحت هذه العملية بشق معبر لإيصال الأسلحة إلى الداخل [1].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الأمر بالنسبة لقيادة الثورة التي لجأت لمواجهة الصعوبات والعوائق التي اعترضت عمليات الإمداد عبر البر والبحر إلى الاعتماد على الإمداد الجوي عند ما قامت وزارة التسليح والتموين بقيادة بوصوف بشحن قذائف المدفعية في صناديق من ليبيا مكتوب عليها "لوز ليبي حلو" بواسطة طائرة تابعة لأحد الشركات البريطانية التجارية إلى المغرب الأقصى لكي يتم شحنها إلى الداخل عبر الحدود الجزائرية المغربية[2]، كما اعتمدت قيادة الثورة على طيران بعض الدول الشقيقة والصديقة لنقل الأسلحة من السعودية إلى مصر ومن العراق وتركيا باتجاه بنغازي أو طرابلس[3].

ولم تكن تلك الخيارات العسكرية سوى تحديا بالنسبة لقيادة الثورة أمام السياسة الاستعمارية في البر والبحر لخنق الثورة وقطع خطوط الإمداد عن قواعدها الخافية في الخارج.

ورغم كل هذه المتاعب والانتكاسات في إمداد جيش التحرير لم تمنع الضابط الطيار كلوسترمان في ماي 1958 من القول: «بأن سلاح المتمردين يتزايد حسب متتالية حسابية.... بل حسب متتالية هندسية»، كما أعرب كلوسترمان بالمناسبة أن الجيش الفرنسي اكتشف قبل سنتين في منطقة الأوراس سلاحا آليا للمشاة لدى الثوار فاعتبر ذلك تطورا خطيرا استوجب إشعار العاصمة بواسطة برقية عاجلة[4].

---

(1) نفسه، ص 136 – 138.

(2) شهادة عمار بن عودة في محاضرة حول إبان الثورة التي ألقاها بديوان رياض الفتح، المصدر السابق، ص 8.

(3) محمد عباس، المجرع السابق، ص 543.

(4) شهادة كلوسترمان في صحيفة المجاهد عدد 24 يوم 29 ماي 1958. المصدر السابق، ص 5، 6، وفي نفس السياق قدرت المصادر الفرنسية كمية الأسلحة المتداولة في صفوف الثوار.بـ : حوالي 14 ألف قطعة عام 1957.و حوالي 20 ألف قطعة عام 1958.

ومن جهة أخرى تشير بعض المصادر إلى أن تلك الإجراءات المشددة التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الحدود البرية والبحرية للجزائر لم يوقّفْ عملية تهريب الأسلحة نحو الولايات الداخلية الأمر الذي يؤكده ذلك التقرير الذي نشرته اللجنة البرلمانية الفرنسية التي أوفدتها حكومة باريس للتحقيق في الجزائر بتاريخ 22 جويلية 1957، ومن أهم ما ورد فيه: «بينما يظهر الثوار الوطنيون وهم أكثر تنظيما، وأقوى مما كانوا عليه في العام الماضي فإن الموقف العسكري للقوات الفرنسية هو أسوأ مما كان عليه... وتبلغ القوة القتالية الحالية للثوار 25 ألف رجل ولديهم من الأسلحة ما يكفي لتجهيز 15 ألف منهم فقط وقد تحسنت أسلحة الثوار كثيرا مقارنة مع ما كانت عله في السنة الماضية ويتلقى الثوار ما بين 700 و800 قطعة سلاح حديثة في الشهر منها حوالي 500 من تونس والباقي من المغرب[1].

ويؤكد الجنرال سالان (Salan) الرأي نفسه حين صرح في ندوة صحفية، أن 1500 قطعة سلاح تدخل الجزائر سرّا منذ سنة 1957في كل شهر وأن ¾ من هذا السلاح يأتي عن طريق تونس والباقي من المغرب ولم يتمكن الجيش الفرنسي إلاّ من استرجاع الأسلحة المهربة عبر الحدود[2].

3) المسالك وقوافل السلاح :

شكلت المسالك والممرات الحدودية البرية وخطوط الإمداد البحرية في الشرق والغرب الشرايين والأوردة التي كانت تتنفس من خلالها الثورة التحريرية باعتبارها المنافذ الحساسة لتهريب الأسلحة القادمة من المشرق وأوروبا وعلى هذا الأساس انصبت اهتمامات قادة الثورة في المناطق الحدودية في عملية البحث عن منافذ إستراتيجية لتهريب الأسلحة يمكن أن تصبح فيها بعد مسالك وممرات

---

(1) Mohamed Tergui. OPcit 323.

(2)Raoul Salan, Mémoires Fin d’un Empire, Algérie Française. Presse de la Cité. Paris .1972. P 258.

لدعم الثورة بعد تأمينها وربطها بالقواعد الخلفية من خلال تفعيل تلك الشبكات القديمة التي تنشط في تهريب الأسلحة قبل انطلاق الثورة التحريرية[1] .

وفي هذا السياق يعود الفضل إلى رسم معالم أهم النقاط لعبور الأسلحة عبر الحدود البرية إلى القادة الأوائل في المناطق الحدودية الأولى والثانية والخامسة من خلال الجهود الرائدة التي قام بها كل من مصطفى بن بولعيد وشيهاني بشير وعباس لغرور وعبد الحي في المنطقة الأولى وعمارة بوقلاز ومحمد الهادي عرعار وعمار بن عودة وباجي مختار وعبد الرشيد يوس في المنطقة الثانية ومحمد العربي بن مهيدي وبوصوف في المنطقة الخامسة بالتنسيق والتعاون مع بن بلة وبوضياف وعلي مهساس على مستوى الخارجي في كل من مصر وليبيا وتونس والمغرب.

لقد كانت الأسلحة الموجهة للثورة قبل سنة 1956 تصل إلى الشمال الليبي عن طريق البحر من خلال ميناء صيد في زوارة غرب طرابلس بالقرب من الحدود التونسية لتأخذ طريقها فيما بعد عبر الحدود التونسية بواسطة الجمال عبر مسالك معزولة بعيدة عن المراقبة الرسمية مع الذكر أن الحاجز الحدودي في بن قردان كانا مقام مباشرة أمام ثكنة للجيش الفرنسي وبذلك كانت الأسلحة تعبر عن طريق البحر عبر الميناء الليبي الصغير في زوارق إلى ميناء جرجيس في تونس على متن قوارب صيد بمساعدة الصيادين تحت مراقبة علي مهساس، وكان يتولى مواصلة المهمة عمار بن عودة[2] .

وتشكل المناطق التابعة لولاية الثانية المتاخمة للحدود التونسية(عنابة-قالمة-سدراتة)على مشارف الأوراس معبرا مثاليا عمقه 120 كلم وهو من أهم المسالك المناسبة لمرور الأسلحة والعتاد العسكري وتحركات الجنوب وقوافل التسليح إلى الولايات الداخلية (الثانية والثالثة والرابعة)[3].

---

(1) أنظر المهمة التي كلف بها بن بولعيد من طرف بوضياف سنة 1952 .

(2) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق ص 47.

(3) نفسه، ص 30

ويذكر بوزبيد بأن هناك أفواجا من المجاهدين كلفت بمهمة الإمداد بالسلاح بين سنوات 1954-1956 وقد قامت بأكثر من 400 رحلة عبر هذا الممر بفضل تنظيم محكم نفذه أحمد بن بلة انطلاقا من القاهرة وليبيا وواصله علي مهساس وعمار بن عودة في تونس، وقد عرفت فيما بعد منطقة الاستلام في بلدة سوق أهراس بالقاعدة الشرقية مع نقطة اتصال في بلدة سوق الأربعاء بتونس بقيادة عمارة بوقلاز العسكري[1].

أما بالنسبة للمنطقة الأولى(الأوراس)كان وصول الأسلحة إليها إلى غاية مارس 1956 يتم عبر الجنوب التونسي نحو الأوراس (الوادي - والجرف) بواسطة أحمد بوزبيد بمساعدة على مهساس وعرعار خميسي انطلاقا من ليبيا مع شيحاني بشير[2].

ومن خلال استعراض عمليات الإمداد عبر الحدود الشرقية نشير إلى أنها لم تتعد الولايات الحدودية (الأولى والثانية والقاعدة الشرقية)وأحيانا الولايتين الداخليتين الثالثة والرابعة) بينما اعتمدت الولايات الأخرى على الإمدادات القادمة من الحدود المغربية عبر أسبانيا وفرنسا.

وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن الإمدادات القادمة عبر الحدود الشرقية بعد سنة 1956 كانت تتم عبر ثلاثة مسالك وممرات أساسية هي:

1- مسالك جزيرة جربه نحو السواحل التونسية باستعمال زوارق صغيرة.

2- مسالك ميناء الليبي ومن هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات عن طريق بن قردان ليمر عبر الأراضي التونسية باتجاهين مختلفين:

أ- بوسائل مختلفة إلى منطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية).

ب- بواسطة الجمال عبر ممر الجرف في أقصى الجنوب باتجاه الولاية الأولى (الأوراس).

---

(1) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 31

(2) نفسه، ص 32

3 – المسلك المباشر بين مصر إلى تونس عبر ليبيا بعد الاستقلال في مارس 1956 حيث تتم عملية نقل السلاح بواسطة شاحنات ضخمة إلى الحدود التونسية وهناك يهرب بواسطة الجمال عير الصحراء باتجاه الولاية الأولى(1). وبذلك عرفت عملية تهريب الأسلحة عبر هذه المسالك حركة مستمرة انطلاقا من الحدود التونسية وسوف تزداد الوتيرة بعد استقرار وحدات جيش التحرير الوطني عبر الأراضي التونسية[2].

ومع نهاية سنة 1956 أخذت شبكة الإمداد تكتمل شيئا فشيئا انطلاقا من ميناء الإسكندرية إلى غاية الحدود التونسية على بعد مسافة3000كلم بعد نقل الأسلحة بواسطة القطار من مرسى مطروح قرب الحدود الليبية وبذلك كانت عمليات تنقل الشاحنات بين مصر وتونس تتم مرتين في الشهر بمسافة تقدر بـ12000كم على المراحل التالية:

– المرحلة الأولى:من مرسى مطروح بمصر إلى مساعد في ليبيا.

– المرحلة الثانية:من مساعد إلى الجبل الأخضر.

– المرحلة الثالثة:من الجبل الأخضر إلى طرابلس.

– المرحلة الرابعة:من طرابلس إلى الكاف وغار الديماو بتونس[3].

ويشير المجاهد محمد الطيب بيزار أنه خلال سنة 1957 سجلت أربعة رحلات في الشهر تنقل خلالها حمولة ثمان شاحنات من السلاح والذخيرة، ثم توفّرت شاحنات جديدة سنة 1959وارتفع عدد القوافل التي تحمل السلاح من ليبيا إلى مراكز التخزين بتونس، وفي سنة 1959 كانت هناك 30 شاحنة تكفلت بمهمة نقل السلاح على خط مرسى مطروح بوكمباش[4].

---

(1) مراد صديقي، المصدر السابق ص 49 وأنظر أيضا عند المجيد بوزبيد المصدر السابق ص 197. وللمزيد من التفاصيل أنظر خريطة المحاور الرئيسية لتهريب الأسلحة عبر الجبهة الشرقية من الملحق رقم (13).

(2) بوبكر حفظ الله المرجع السابق ص 204

(3) عبد الحميد بوزبيد المصدر السابق ص49.

(4) على العياشي: لقاء مع المجاهد محمد الطيب بيزار المرجع السابق ص 63-62.

ومع وصول الأسلحة عبر طريق شاق وطويل إلى الحدود الشرقية الجزائرية يزداد الأمر تعقيدا حيث تصبح عملية العبور بها نحو الداخل ضربا من المغامرة في خضم عمليات المراقبة والحصار المضروب على طول الحدود الشرقية خصوصا بعد اندلاع الثورة التحريرية.

أمام هذه الظروف الصعبة تحملت المنطقة الأولى ومنطقة سوق أهراس قبل نشأة القاعدة الشرقية أعباء مهمة تسليح الثوار في الداخل بحكم اتصالها الطبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية الأمر الذي انتبه إليه قادة الثورة في المرحلة الأولى من خلال توظيف واستثمار عامل الطبيعة والتضاريس لإيصال الأسلحة وتهريبها في أمان بعيدا عن نقاط المراقبة الفرنسية[1].

وتأكد الكثير من المصادر التي تضمنها التقرير العسكري للولاية الأولى (الأوراس النمامشة) الذي قدم خلال الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، بأن قوافل السلاح كثيرا ما كانت تسلك بعض المسالك والممرات الشمالية عبر جبل الدير وعين الكرمة مخترقة جبال بني صالح وحمام الدباغ. والباب وتكسانة وأكفادو نحو المنطقة الثالثة وقد استخدمت هذه القوافل البغال لحمل الذخيرة في بداية الأمر غير أن التجربة فشلت بسبب سهولة اكتشافها من طرف المصالح الفرنسية، الأمر الذي دفع بالمجاهدين إلى التكفل بحمل السلاح ونقله نحو الداخل إذ كان على كل مجاهد حمل ثلاث قطع من السلاح بالإضافة إلى الذخيرة والمؤن[2].

كانت كتائب التسليح في أغلب الأحيان عند انطلاقها من الولايات الثانية والرابعة والسادسة تعبر الولاية الأولى باتجاه الحدود التونسية سالكة أحد الخطين: المرور بالمنطقة الأولى ثم الثانية إلى السادسة ثم الحدود التونسية أو المرور بالمنطقة الأولى فالثانية فالرابعة فالخامسة بجنوب القاعدة الشرقية باتجاه الحدود التونسية.

---

(1) العربي بن صفية «ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود»، مجلة أول نوفمبر عدد 64، 1984 ص 43.

(2) التقرير العسكري للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية الجزائر 1989. ص 10.

في الكثير من الأحيان كانت قوافل التسليح التابعة للولايتين الثالثة والرابعة تتخذ من تراب المنطقة الأولى للولاية الأولى مسلكا لها عبر دوار الزيتون ولمشارة والطلبة والشرقية وأولاد حناش وأولاد تبان إلى غاية جبل الرفاعة بأولاد فاطمة حيث يتفرع المسلك إلى فرعين :

- يبدأ الخط الأول من جبل الرفاعة مرورا بالرحوات إلى أن يصل إلى المنطقة الثانية .
- أما الخط الثاني من جبل الرفاعة ثم مركز أم الساعد ووادي سلطان ثم مركز "لعبار" إلى تراب المنطقة الثانية.

وهناك خط آخر قبل دخول تراب المنطقة الثانية ينطلق من جبل بوطالب بالمنطقة الأولى مارا بعده أماكن مثل وادي أفرشة، ومركز مبروك ولقريدات وهو خط قليل الاستعمال، أما بالنسبة للخط الرابط بين الناحية الأولى بالمنطقة الأولى والناحية والثالثة بالمنطقة الثانية ينطلق من جرمة في إتجاه العرعور ثم مشتة لبعازية ثم جيل بوعريف في إتجاه جبل الفجوج من المنطقة الرابعة [1].

وفي مرحلة العودة من تونس إلى الولايات الداخلية كانت قوافل السلاح تسلك نفس المسالك حيث تتجنب المرور عبر السهول متخذة في ذلك الطرق الجبلية البعيدة عن عمليات المراقبة الفرنسية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أفراد القوافل القادمة من الولايات في اتجاه تونس تكون غير مسلحة إلا ببعض البنادق البسيطة حتى تعود محملة بمختلف الأسلحة [2].

وقد اعتمدت معظم قوافل السلاح في طريقها على دليل بين كل محطة ومحطة يكون على دراية تامة بالمسالك والطرق الرئيسية وخلال العمليات العسكرية المفاجئة من طرف قوات العدو غالبا ما تسارع بعض الوحدات من جيش التحرير

(1) بوبكر حفظ الله.. المرجع السابق ص 237.
(2) نفسه ص 237.

من كتائب وفرق لحماية تلك القوافل والدوريات في الذهاب إلى تونس أو عودتها محملة بالسلاح نحو الداخل [1].

وتشير الكثير من الروايات بأن سير القوافل خلال المرحلة الأولى للثورة (1954-1956) كان سهلا حيث تعود محملة بالسلاح والذخيرة إلا أن الوضع أصبح غير كذلك بعد سنة 1956 بفعل عمليات المراقبة المتواصلة من طرف المصالح الفرنسية الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى تغيير أسلوب سير القوافل واتخاذ عدة تدابير منها جمع فرق ثورية وتدريبها على حرب العصابات على الحدود الشرقية وتقديم دروس حول طرق السير والاختفاء ومجابهة العدو واختيار ذوي الخبرة في قيادة القوافل [2] رغم الظروف والعوائق الحدودية تمكنت قوافل التسليح من أداء مهمتها في تسليح الولايات الداخلية وغالبا ما تشتبك قوافل التسليح مع قوات العدو وقد سقط عشرات المجاهدين خلال المعارك الحدودية[3] مما اضطر قادة الثورة إلى توقيف إرسال القوافل في بعض الولايات كالثانية بسبب سياسة الحصار الفرنسي وبذلك دفعت بها الظروف إلى الاعتماد على الإمكانيات الداخلية بالعودة إلى استعمال البنادق(بنادق الصيد) التي تم الاستغناء عليها طيلة سنوات 1957-1958، كما كثفت من تكوين وحدات إصلاح السلاح.[4]

ويبقى أكبر عائق بالنسبة لقوافل السلاح عبر الحدود الشرقية وهو الخط المكهرب موريس الذي استهان به في بداية الأمر بعض قادة جيش التحرير الأمر الذي ترك مشاكل كبيرة في القواعد الخلفية خصوصا بعد الانتهاء من إقامة الخط الذي ظهرت فعاليته بسرعة رغم ادعاءات كريم بلقاسم ومحمود الشريف بعدم

(1) نفسه ص 237.

(2) الأخضر جودي بوالطمين، لمحات من ثورة التحرير، ط2. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987. ص 208

(3) من أكبر هذه المعارك سوق أهراس الكبرى أفريل - ماي 1958. - للمزيد من التفاصيل حول فصول هذه المعركة أنظر خالد نزار، الجزائر (1954-1962) يوميات الحرب، (م ون)، الجزائر، 2008، ص194، 200.

(4) الأخضر جودي بو الطمين، المصدر السابق ص 208.

فعاليته عندما صرحا يوم 07 ماي 1958 لصحيفة المجاهد «لا تخلق الشبكات المكهربة صعوبات جديدة لجيش التحرير الوطني»[1] غير أن الواقع كان أسوأ من ذلك عندما دق عمر أوعمران ناقوس الخطر قائلا في تصريحه الذي تضمنته الرسالة التي بعث بها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ « بأن خط موريس أصبح يشكل خطرا على جنود جيش التحرير الذين يقومون بمحاولات العبور وأصبح يعرض حاليا لخسائر كبرى، فأكثر من 600 مجاهد سقطوا في منطقة (دوفيفي) بوشقوف وحدها خلال فترة لا تتجاوز 60 يوما» [2].

وبالرغم من ردود الفعل الفرنسية لإغلاق الحدود إلا أن المناطق الشرقية المتاخمة للحدود التونسية تكفلت بمهمة نقل السلاح لاسيما الولاية الثانية ومنها يوزع السلاح إلى الولايات الثالثة والرابعة وفي هذا السياق نشيد بالدور الريادي الذي لعبته القاعدة الشرقية (منطقة سوق أهراس) حيث أصبحت قوافل السلاح منذ سنة 1956 تعبر الحدود محملة بالسلاح والذخيرة إلى الداخل عبر تراب القاعدة الشرقية تحت حماية فيالق وكتائب الإسناد التابعة إليها.[3]

وبهذا الوضع الجديد الذي أصبحت عليه منطقة سوق أهراس كإطار تنظيمي معترف به من طرف قيادة الثورة في أفريل 1957، لعبت القاعدة الشرقية دورا بارزا في تموين الولايات في الداخل بالسلاح وقد بلغت الأسلحة التي عبرت تراب القاعدة حوالي 5500 قطعة سلاح بين بنادق ورشاشات ومدافع هاون مختلفة العيارات 45 ملم إلى 120 ملم بالإضافة إلى مختلف الذخائر[4].

ومما لا شك فيه أن هذه القوافل المحملة بالسلاح قد تعرضت إلى الكثير من المخاطر والصعوبات التي اعترضتها عبر الممرات المكشوفة خصوصا بعد أن قام

(1) المجاهد عدد 23 الأربعاء 07 ماي 1958 وأيضا محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع المصدر السابق ص 179.

(2) محمد حربي، المصدر السابق ص 145.

(3) شهادة المجاهد شويشي العيساني، مجابهة العدو الفرنسي في الحدود الشرقية مجلة أول نوفمبر العددان 99/ 98، الجزائر 1988 ص 37.

(4) حول الدور البارز الذي لعبته القاعدة الشرقية أنظر الطاهر سعيداني مذكرات، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ص1 الجزائر 2001 ص 105-100

العدو الفرنسي بتشكيل ستة فرق من رجال المظلات مزودين بطائرات الهيلوكبتر لمراقبة المناطق الإستراتجية لعبور الأسلحة (الممرات والمسالك) بالإضافة إلى المراكز الأمامية عبر الخطوط المكهربة والمزودة ببطاريات المدافع الثقيلة[1].

وفي هذا السياق تشير الكثير من التقارير الفرنسية الصادرة عن هيئة الأركان الفرنسية إلى الكثير من عمليات تهريب الأسلحة والأشخاص عبر الحدود بالتعاون مع الحكومة التونسية خصوصا في النصف الثاني من سنة 1956 وفي مقابل ذلك لجأت المصالح الفرنسية إلى اتخاذ عدة إجراءات للحيلولة دون إدخال السلاح والأشخاص.

وفي تقرير آخر صدر بتاريخ 23 أوت 1956 صرحت المصالح الفرنسية من خلال المكتب الثالث لهيئة الأركان التابعة للقيادة العليا للجيوش بتونس بوقوع عمليات لتهريب السلاح نحو الجزائر وأكدت بأن نشاط عمليات التهريب عرف تسارعا مطردا من شهر أوت 1956 بدعم السلطات التونسية بعد أن تم تجميع الكثير من الأسلحة في المراكز التابعة للإقليم التونسي.[2]

أما بالنسبة للحدود الغربية فقد تعود الجذور الأولى التي اتضحت فيها معالم المسالك والممرات التي يمكن أن تهرب عبرها الأسلحة في اعتقادي إلى مرحلة المنظمة الخاصة عندما أرسل محمد يوسفي من أجل تسليح القطاع الوهراني إلى جنوب المغرب الأقصى أين التقى بشخص مغربي شارك في ثورة عبد الكريم الخطابي دله على مخبأ يحتوي على كميات هامة من السلاح والذخيرة فقام بنقلها من المثلث الفسيح الذي يشمل بشار تندرارة ووجدة إلى الغرب الجزائري عبر مغنية محاولا في مهمته تأمين وصول تلك الشحنة رغم نقاط المراقبة الفرنسية[3].

كما توجه بوضياف وبن مهيدي مرة أخرى في صائفة 1954 نحو الريف المغربي لجلب السلاح الذي تعهد به المناضل المغربي عبد الكبير الفاسي إلا أن تلك

(1) أنظر التقرير العسكري الفرنسي المؤرخ في 06جوان 1956 في الملحق رقم (10)
(2) أنظر التقرير العسكري الفرنسي المؤرخ في 23 أوت 1956 في الملحق رقم (11)
(3) محمد يوسفي، المصدر السابق ص 96.

المهمة انتهت بدون نتائج تذكر وبعد انطلاق الثورة تيقن بن مهيدي بأن منطقته سوف تواجه ضغطا عسكريا فرنسيا يفوق قدرتها على الصمود طويلا بعد تعثر النشاط الثوري واستشهاد العناصر البارزة في المنطقة الخامسة، الأمر الذي دفع به إلى التراجع إلى المنطقة الحدودية الشمالية الغربية بحثا عن الوسائل وطرق لجلب السلاح وتنظيم عمليات عبور قوافل السلاح عبر المسلك الرابط بين الناظور ووجدة مع مناطق مغنية والغزوات وتلمسان.[1]

أصبحت المنطقة الخامسة منذ ربيع 1955 مجهزة بهياكل لجمع الأسلحة وضع أسسها الأولى محمد العربي بن مهيدي عندما كان يقود بنفسه قوافل التسليح متتبعا في ذلك خط الناظور، زوج فاقو ومغنية، يساعده بوشاقور الخبير بمسالك المنطقة يقوم بمهمة الدليل لأول مسؤول في المنطقة الغربية [2]

ومن المسالك والممرات التي استخدمتها شبكة التسليح النشطة في عمليات الإمداد بالسلاح والذخيرة على الحدود البرية الغربية نذكر :

1- **خط وجدة - وهران - الجزائر** : استمرت الشاحنات التي تخفي مخابئ سرية بداخلها تسلك هذا الخط حتى العام 1960، حيث صدر أمر بمنع مرور الشاحنات كافة من وجدة إلى مغنية بعد افتضاح أمر احد عملاء الشبكة «محمد بسباس»، اسمه الثوري «سنطاس» فبعد إيصاله بشحنة من السلاح إلى وهران (60 قطعة سلاح)، تعرض إلى وشاية من أحد أعضاء الشبكة المدعو«جلول» اسمه الثوري «قليل»، حيث تتبعته المخابرات الفرنسية وألقت عليه القبض في مدينة مغنية سنة 1960 وسجن بعد تعرضه لشتى أنواع العذاب.

2- **خط وجدة - بشار**: في الوقت الذي كان فيه خط وجدة - وهران - الجزائر ينشط لإمداد الولاية الأولى والولاية الغربية (الخامسة) والثانية (شمال قسنطينة)

---

(1) عبد الكريم حساني المصدر السابق ص 28.

(2) نفسه. ص 28.

كان خط وجدة - بشار يؤمن إمداد الولاية السادسة (الجنوب الصحراوي) وبعض مناطق الولاية الخامسة الجنوبية والولايات الأخرى، وعندما توقف خط وجدة وهران تضاعف العمل على خط وجدة - بشار فكانت الشاحنات والسيارات تنطلق من وجدة وبقية المناطق المغربية، حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح والذخيرة وتتجه جنوبا حتى تصل إلى بشار، ومنها تعود إلى شمال الأراضي الجزائرية، لتتوزع عند منعطفات الطرق نحو أهدافها، كانت هذه الطريق باهظة الكلفة للشاحنات والسيارات بالإضافة إلى تعرضها للأعطال الميكانيكية نظرا للحر الشديد، واستمر العمل على هذا الخط حتى أواخر 1961 عندما اكتشفت القوات الفرنسية خزانا سريا في إحدى الشاحنات يضم60 بندقية، وبعد التحقيق تبين للسلطات الاستعمارية أن الشاحنة آتية من المغرب فأصدرت أمرا بإغلاق هذا الطريق أمام جميع الآليات وبقيت الوسيلة الوحيدة لتهريب السلاح هي :

3-**خط السكة الحديدية (وجدة-وهران)**: وظفت الشبكة أربعة من عملاء الاتصالات لديها للتنقل بصورة منتظمة على خطي سكة الحديد اللذين كان يربطان المغرب بالجزائر هما:خط وجدة - وهران وخط وجدة - بشار، وكثيرا ما كانت مهماتهم على الخط الأول تنتهي عند محطة بلعباس، وكان هؤلاء المجاهدون يهربون السلاح بوسائلهم الخاصة [1]، والبريد والأموال بالدرجة الأولى، إضافة إلى بعض الأسلحة الخفيفة كالمسدسات والذخيرة، ولم يفتضح أمرهم حتى الاستقلال[2].

وتشير بعض المصادر إلى أن شبكة التسليح في الجبهة الغربية حاولت استغلال كل الإمكانيات من أجل تهريب السلاح إلى داخل المنطقة الجنوبية الغربية على مسالك وممرات رئيسية، وكانت تعد من الطرق الرئيسية لتسليح الولاية الخامسة والسادسة بالسلاح عبر البيض وبشار وأدرار وتندوف وقد ساعدت الصحراء على عبور قوافل السلاح حيث شكلت ممرا آمنا نظرا لاتساعها وكثرة عروقها

(1) مراد صديقي المصدر السابق ص 80 - 89
(2) نفسه ص 92 .

عكس المنطقة الشمالية الغربية التي واجهت عدة صعوبات تتعلق بعبور السلاح بسبب عمليات المراقبة والتفتيش التي فرضتها المصالح الفرنسية[1].

أما في المنطقة الشمالية فقد كانت قوافل الأسلحة المختلفة تنطلق على ظهور البغال من المناطق الجبلية في الريف المغربي حيث وجدت الثورة تأييدا لا نظير له من طرف السكان ثم تمر عبر الحدود بعد الابتعاد عن نقطة (زوج بغال) لتتوجه إلى مغنية وبعد وصول الأسلحة توزع على مجموعات جيش التحرير وهي تشمل أساسا على مسدسات ورشاشات وأسلحة وذخيرة مختلفة العيارات[2].

ونظرا للحركة المستمرة في عمليات تهريب الأسلحة سعت القوات إلى إغلاق جميع الخطوط البرية خصوصا بعد إقامة موريس ومضاعفة نقاط المراقبة والتفتيش الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى البحث من كل الوسائل والطرق لمواصلة الثورة بالاعتماد على الواجهة البحرية والقواعد الخلفية بالمغرب الأقصى[3].

دفعت الحركة المستمرة لقوافل التسليح بالمصالح الفرنسية إلى تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش في نواحي مرسى بن مهيدي وندرومة ومغنية، خصوصا بأن الجيش التحرير الوطني أصبح يمتلك قواعد تموين وتدريب عبر التراب المغربي في وجدة والناظور وتطوان التي اعتبرت العصب الحساس في العملية في تمويل الثورة بالسلاح والعتاد مع الاعتماد على أسلوب حرب العصابات الثورية الذي فرض على قيادة الحدود الغربية تقسيم الجبهة إلى قسمين: الجبهة الشمالية قيادتها في وجدة والجبهة الجنوبية في منطقة «فقيق» قرب بشار، وانطلقت قوافل السلاح في شكل أفواج صغيرة عبر طريق جبال

---

(1) شهادة عبد القادر خليفي في ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954 20-19 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري (خاص).

(2) عبد الكريم حساني، المصدر السابق ص 32

(3) بوبكر حفظ الله، لمرجع السابق ص 278.

قصور إلى سلسلة جبال "عمور" عبر الطريق القديم لنقل السلاح باتجاه الولايات الداخلية[1].

وقد ارتبطت حركة سير القوافل بالقطاع الوهراني عبر نقاط الضعف من السد المكهرب بالحدود الغربية انطلاقا من جبل عصفور باتجاه جبل "قرن زهرة" جنوب سد بني بحدل وبالرغم من تمركز نقاط المراقبة العسكرية التابعة للجيش الفرنسي في هذه المنطقة إلا أن قوافل السلاح كانت تتجنبها بإتباع طريقها نحو سبدو حتى تصل إلى أولاد حليمة ثم جبال عساس إلى غاية وصولها إلى الخشنة ناحية بلعباس لتتوقف في النهاية نواحي معسكر[2].

وبمجرد وصول قوافل السلاح إلى المراكز الهامة لجيش التحرير الوطني بنواحي تيارت تقوم بتسليم قسم من السلاح الذي بحوزتها لتواصل طريقها نحو حدود الولاية الرابعة لتسليم ما تبقى لها من أسلحة لتقوم مرة أخرى بإجراءات العودة نحو الحدود برفقة بعض الطلبة المتوجهين للدراسة في الخارج أو عدد من جنود اللفيف الأجنبي الفارين من صفوف الجيش الفرنسي للالتحاق بصفوف جيش التحرير في القواعد الحدودية الغربية وفي نفس الوقت كانت هذه القوافل تتجنب في سيرها قوات العدو حتى لا تدخل في اشتباكات معه لضمان السير الحسن وفقا للمهمة التي ألقيت على كاهلها[3].

أما بالنسبة للإمداد على الواجهة الغربية فقد لجأت إدارة شبكة التسليح في الجبهة الغربية (إدارة الاتصالات) بعد النقص الملحوظ في إمداد الثورة بالأسلحة بفعل غلق الحدود وتشديد عمليات المراقبة والتفتيش ومنع الشاحنات من العبور نحو الداخل إلى التفكير في خطوط جديدة بإمكانها استدراك النقص المحتمل

(1) Une importance « route des armes » découverte à l’ouest de reibell in dépêche quotidienne d’algérie 20-21.

و أنظر أيضا:

Echo d’oran N° 30755.23/09/1957 Mai 1956 P9:

(2) العربي بن صفية، المصدر السابق ص 45-47.

(3) نفسه ص 45-47.

في عمليات الإمداد وتجاوز الصعوبات والمشاكل التي أفرزتها ردود الفعل الاستعمارية في أعالي البحار وعلى طول الحدود ومن أهم الخطوط التي اعتمدت عليها قيادة الثورة في الإمداد اللوجيستيكي عبر البحر نذكر :

1- **خط أسبانيا - الجزائر**:حيث كان يربط الخط البحري أسبانيا عن طريق مينائي أليكانت وبرشلونة بموانئ الجزائر، وقد شرع العمل به سنة 1960 وبالفعل كانت السيارات السياحية تنقل خاوية من مينائي وهران أو الجزائر إلى أسبانيا ومنها تدخل المغرب حيث تعبأ خزاناتها السرية بالسلاح في ورشات خاصة[1]، ثم تعود إلى أسبانيا ومنها إلى الجزائر [2].

2- **خط مرسيليا - الجزائر**:لا يقل هذا الخط أهمية عن سابقه وزادت أهميته بعد إغلاق الخطوط البرية التي سوف نتعرض لها لاحقا، وكانت شحنات الأسلحة موجهة إلى الولاية الرابعة والولاية الشرقية[3].

3-**خط المغرب - وهران البحري**:كانت هناك باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب ومرفأ وهران بمعدل رحلتين في الشهر، فهي تأتي إلى المغرب محملة بالبضائع لتعود إلى وهران محملة بالمواد الأولية، وكان على متن الباخرة عامل جزائري يدعى "عبد القادر"، تمكنت شبكة الاتصالات الخاصة من تجنيده فأخذ ينقل في كل رحلة إلى وهران حوالي 15 قطعة سلاح مختلفة الأحجام والأنواع، يسلمها حين وصوله إلى عضو الشبكة يعمل في شركة تموين البواخر، واستمرت هذه الطريقة حتى الاستقلال ولم يتم الكشف عنها[4].

---

(1) الجدير بالذكر أنه عند بدء العمل على خط أسبانيا الجزائر لم يكن للشبكة مراكز في إسبانبا لتجهيز السيارات بالمخابئ السرية لذلك بقيت السيارات تعد وتجهز بالمغرب، مراد صديقي: المصدر السابق ص 93.

(2) نفسه، ص 92 .

(3)مراد صديقي: المصدر السابق ص.ص 98 - 99.

(4)نفسه، ص 99.

4- قواعد التموين الحدودية:

قبل الولوج في صلب هذا الموضوع يجب الإشارة إلى مسألة هامة تتعلق بالجذور التاريخية لفكرة إنشاء قواعد خلفية التي ارتبطت أشد الارتباط بمشكل التسليح، وبداية مرحلة التحضير الجاد والانطلاقة الفعلية للثورة التحريرية، وبخصوص هذه المسألة تذكر بعض المصادر بأن التفكير في البحث عن قواعد الإمداد تعود إلى مرحلة المنظمة الخاصة عندما أكد الحاضرون من نشطاء المنظمة الخاصة في مؤتمر زدين سنة 1948 على ضرورة إقامة قواعد للإمداد تحسبا للحركة الثورية التي يتم التحضير لها [1] .

وفي نفس السياق يذكر أحمد مهساس، أحد المسؤولين الأوائل المكلفين بجلب الأسلحة من الخارج أن دور الخارج في دعم الثورة كان ذا أهمية قصوى بحيث بدأ التفكير في طرابلس لجعلها قاعدة للعمل الثوري منذ سنة 1950(عقب الأزمة التي عرفتها الحركة الوطنية واكتشاف المنظمة الخاصة، الأمر الذي دفع بقيادة الفصيل الثوري(نشطاء قدماء المنظمة الخاصة) إلى التفكير في إيجاد تنظيم غير مركزي لأن النشاط السياسي المركزي كان عرضة للخطر، ومن بين الأماكن التي كانت محل الاهتمام هي طرابلس إلى جانب الناظور بالمغرب غير أن ليبيا وتونس كانتا محل اهتمام أكبر.[2]، وتتويجا لهذه الجهود كلل البطل مصطفى بن بولعيد بتأسيس نواة أول قاعدة خلفية لدعم الثورة في ليبيا، (قاعدة طرابلس)[3] بالتعاون والتنسيق مع بن بلة وقاضي بشير في أوت 1954.

---

(1) شهادة المجاهد قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح يومي 19 و20 مارس 1990 (شريط فيديو بمكتبي الخاصة) .

(2) مقابلة شخصية لي معه بمقر سكنه بالعاصمة يوم 04 جويلية 1999.

(3) تجدر الإشارة إلى أن قاضي بشير يعتبر أول من عين مسؤولا على طرابلس ثم جاء بعده مهساس علي الذي أبعد وعين مكانه عمار بن عودة الذي سرعان ما ترك مكانه لعبد المجيد بوزبيد سنة 1958 للقيام بمهمة الإشراف على قاعدة تونس 1957.

وسوف نحاول في هذا السياق التركيز على القواعد الأساسية للدعم بالسلاح بالإضافة إلى مستودعات ومراكز التدريب وتخزين السلاح والذخيرة في ليبيا وتونس على الجبهة الشرقية والمغرب على الحدود الغربية.

4-1 على الجبهة الشرقية:

غالبا ما كانت عملية تهريب السلاح خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة (1954-1956) مشتركة ففي الجبهة الشرقية كانت عادة موجهة إلى المقاومتين في الجزائر وتونس وفي الجبهة الغربية إلى المقاومة الجزائرية والمراكشية وكذا الأمر بالنسبة لقواعد تهريب السلاح بليبيا فقد كانت أيضا مشتركة.

فيما يتعلق بقاعدة الثورة بليبيا شرع قادة الفصائل المشتركة(الجزائرية - التونسية) مع رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم الذي تعهد بتسهيل تمرير السلاح بليبيا وعلى هذا الأساس كان للتونسيين المعارضين للاستقلال الداخلي مزرعتان لتخزين السلاح والتدريب استفادت منهما المقاومة التونسيةوالجزائرية معا:واحدة في زنزور على بعد(14 كلم من طرابلس)وأخرى في بني غشير (BENI GHECHIR) إلا أن قاعدة العسة (ASSA) التي تبعد على الحدود التونسية حوالي 12 كلم تعتبر أهم قاعدة لتهريب السلاح[1]. وقد كان كل من الطاهر الأسود وابن أخيه البشير وبن بلة المسئولين عن عملية تهريب الأسلحة عبر ليبيا نحو تونس[2]. وقد كانت نقاط انطلاق السلاح عن طريق الشاحنات من قواعد التخزين بمصر حتى الحدود الشرقية للبلاد وتنقل فيها بين 300 إلى 400 طن على متن قوافل مشكلة من 4 إلى 6 شاحنات كبيرة بمعدل إثنتين أو ثلاث دوريات شهريا باستثناء الظروف الاستعجالية[3].

(1) محمد البجاوي، المرجع السابق، ص152-151.

-(**2**)Amira Aleya Sghaier, Les tunisiens et la révolution algérienne, Op.Cit, P113.

(3) عبد الرحمان عمراني، المصدر السابق ص 102.

ومما لا شك فيه أن سبل حركة تمرير السلاح على الحدود الليبية التونسية كانت تخضع للظروف والأحداث خصوصا فيما بين 1954-1956 وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى العديد من القواعد والمحطات مثل: "رغدالين" «REGDALINE» وبها مخزن رئيسي للأسلحة ثم قاعدة العسة وبها مخزن للسلاح ثم تيجي وبها مخزن ثانوي ومركز للتدريب على بعد 40 كلم من نالوت Naloute من الناحية الشرقية ثم جوش Djoch وبها مخزن ثانوي ومركز تدريب شرق تيجي على بعد 35 كلم ونالوت بها مخزن رئيسي للسلاح ومركز للتدريب في الجنوب الشرقي للذهيبات « DEHIBAT ».[1] ثم يعبر السلاح مسلك بن غردان مرورا بالجنوب الغربي لمدينة تونس أو جنوب الشرقي الجزائري عن طريق غات وغدامس على الحدود الليبية أو عبر مسالك أخرى غير مراقبة من طرف المصالح الفرنسية[2].

أما في المرحلة الثانية بين سنوات 1956-1962 التي ارتبطت بدايتها باستقلال الشقيقتين تونس والمغرب وجلاء القوات الفرنسية النسبي من المناطق الحدودية التونسية الليبية وإنشاء هياكل ومؤسسات جديدة تتعلق بتنظيم الإمداد منها مصلحة التسليح والتموين العام « DARG » مهمتها إيصال السلاح من مختلف القواعد الخلفية إلى الحدود وإدخالها إلى الثوار في الداخل وأسندت هذه الهيئة إلى العقيد أوعمران سنة 1957.

***قاعدة طرابلس:**

بعد التعديلات التي أحدثتها قيادة الثورة في هياكلها اللوجيستيكية ذات المهام الجديدة ثم التأسيس الرسمي لقاعدة طرابلس حيث أخذت إطارا تنظيميا بالنسبة لقيادة الثورة التي كلفت بمهام الإمداد على الجبهة الشرقية، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عبد المجيد بوزبيد بأنه تم فتح مقرات جديدة لجبهة التحرير الوطني بمجرد وصولنا إلى طرابلس في أوت 1957، في عمارة كانت تشكل المكتب ومقر

---

(1) Amira Aleya Sghaire, Op.Cit, P113

(2) محمد ودوع: المرجع السابق، ص 197.

الإقامة لأعضاء البعثة ومن أبرز هؤلاء: عبد المجيد بوزبيد وكمال ساكر ومحمد طالب وأحمد سليم أعضاء المكتب في طرابلس بالإضافة إلى ذلك كانت هناك قاعدة سرية تنشط في شرق المدينة وكان على رأس قيادتها كل من عبد الله نواورية وعلاوة عثامنة وبزاودة عمر وجنود آخرين، مكلفين بتمرير السلاح نحو تونس وكانت القاعدة تتوفر على سيارة من جيب « Jeep » قديمة وشاحنة بيدفور 4x4 وفي غياب الهياكل والوسائل كان الكل مكلفين بجميع المهام[1].

وبعد زيارة العقيد أوعمران للتفتيش والاتصال بالسلطات الليبية مصحوبا بفريق من الإطارات العسكرية عرفت القاعدة تطورا تنظيميا انعكس على أدائها كقاعدة للإمداد بالسلاح نحو الحدود التونسية وفي سنة 1958 أضيفت قاعدة ثانية لتعزيز هذه المنشأة الأساسية وبعد بضعة أشهر اختيرت لتأوي مصالح استعلامات الثورة وأطلق عليها اسم «قاعدة ديدوش مراد»[2].

لقد شكلت قاعدة طرابلس رئة أساسية تتنفس منها الثورة التحريرية من خلال الأسلحة التي كانت تصلها من بعثة الثورة في أوربا الوسطى ومصر، ويقوم ممثلوها بتمريرها إلى الجزائر عبر التراب التونسي[3] وتؤكد المصادر أن هذه القاعدة كانت تمرر سلاحا حربيا إلى الجزائر بمعدل 60 قطعة في الأسبوع مع ذخيرتها وهي عمليات عرفت تزايدا مستمرا[4].

---

(1) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص 40.

(2) نفسه ص46-40 وللمزيد من التفاصيل حول تعريف قاعدة ديدوش مراد، أنظر فهرس المصطلحات.

(3) للمزيد من التفاصيل حول شحنات الأسلحة المبعوثة من بعثة الثورة الليبية ومصر وأوربا الوسطي وبعض الدول الاشتراكية (الصين وروسيا والفيتنام) أنظر الملحق رقم (23)

(4)يوسف مناصرية، جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية، المرجع السابق ص 130.

* **قاعدة بنغازي**[1] :

تأسست هذه القاعدة في شهر أكتوبر 1957 بعد فتح مكتب جبهة التحرير في بنغازي من طرف عبد المجيد بوزبيد برفقة محمد طالب اللذان استقبلا من طرف لجنة الكفاح الجزائر وهم: بن موسى، والمغيربي، وزواوي ومحمد الجربي، وشاوش وغيرهم...)، وقد كان مقر المكتب في عمارة مستأجرة وسط المدينة كمكتب ومقر الإقامة، وقد التحق بالمكتب بعد ذلك المجاهد سعد الدين نويوات الذي التحق بجيش التحرير الوطني. ويذكر بوزبيد بأن المهمة تمثلت في البداية في ربط الاتصالات مع السكان لكسبهم لصالح القضية الجزائرية والقيام بعملية استكشاف واسعة من أجل تخصيص ضيعة يمكن استغلالها كقاعدة إمداد وقد وقعت عدة اتصالات مع الجنرال الليبي بوقويطين رئيس قوات الدفاع والمكلف خصيصا بإيصال أسلحة الثورة وتأمينها[2].

كما استخدمت ثكنات الجيش الليبي في ناحية غريان وبوكمباش والزاوية وزوارة البحرية لإيداع الأسلحة الموجهة إلى جيش التحرير الوطني وفي بنغازي وضعت السلطات المحلية تحت تصرف رفقاء بوزبيد منزلا استخدم كمقر ثم فيما بعد «ضيعة رومال» البعيدة حوالي 40 كلم شرق مدينة بنغازي التي أصبحت حضيرة لإيواء شاحنات نقل السلاح بإشراف وحماية من جنود جيش التحرير الوطني[3].

***قاعدة تونس**:يعود الفضل في وضع الأسس الأولى لقاعدة تونس إلى قادة المنطقة الأولى (الأوراس) خصوصا المرحلة الأولى من الثورة(1954-1956) من خلال الجهود الرائدة التي قام بها كل من: الطالب العربي وسعيد عبد الحي ولزهر شريط وعباس لغرور وشيهاني بشير إلى جانب مشاركتهم في المقاومة

(1) تقع هذه القاعدة شرق ليبيا وهي مدينة تقع على بعد 1000 كلم شرق طرابلس وفي منتصف الطريق الموصل إلى الحدود الليبية المصرية إنها مدينة الشيخ عمر المختار رمز الكفاح التحريري الليبي.
(2) عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق ص 42.
(3) نفسه ص 43-43.

التونسية وقد لعب هؤلاء دورا بارزا في جمع الأسلحة في تونس لصالح الثورة في مرحلة الفصائل المشتركة (1954 – 1957) [1].

وفي هذا السياق شكل موطن الحامة بلد الطاهر الأسود الواقع غرب قابس على بعد 40 كلم مركزا مهما لتخزين الأسلحة الآتية من ليبيا وفيها كانت توزع من طرف مجاهدين تونسيين على مختلف الفصائل في تونس والجزائر[2] ومن أهم الفصائل فصيلة الطيب الزلاق التي تكونت من 17 جنديا في بداية الأمر في شهر فيفري 1956 بمنطقة منقار البط Bec de canard بغار الدماء وهي فصيلة مشتركة بين الجزائريين والتونسيين وقد كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين والتونسيين بجبال منطقة قفصة والجريد والظهر وشريط المناجم حيث وجد هناك عمل منسق مع مجاهدي منطقة وادي سوف، وتقدم التقارير الفرنسية معلومات حول الفصائل المشتركة الجزائرية التونسية وتعداد أفرادها في إطار قيامها بعمليات هامة في مجال تهريب السلاح والمقامة بهذه المناطق وعدد 11 فصيلة ومن أهمها فصيلة الطالب العربي[3].

عند اندلاع الثورة مباشرة كلف الطالب العربي من طرف بن بولعيد بمهمة تموين الثورة بالسلاح عبر الحدود الليبية التونسية ثم كلف بحماية الشرايين التي تمد الثورة بالسلاح من الشرق إلى أن استشهد سنة 1957 وفي نفس الوقت عيّنت قيادة الأوراس السعيد عبدالحي وكلفته بإنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة رفقة عبد الكريم هالي الذي كلف بدوره مع بداية سنة 1955 بالاتصال مع الخارج لجلب السلاح عبر ليبيا[4].

---

(1)تكونت في خصم أحداث تونس وفترة حصولها على الاستقلال الذاتي والاستقلال التام في إطار التكافل مع فرنسا، وحدات مشتركة جزائرية تونسية لمحاربة الاستعمار وأعوانه ، واتخذت عدة تدابير للتنسيق على المستوى التنظيمي وفي مجال إمداد الجزائر بالسلاح وتمكين المعارضة التونسية من تحرير البلاد أنظر جهود المنطقة الأولى في إطار المشاريع الداخلية لجمع السلاح (1954 – 1956) في الفصل الثاني .

(2) Amira Sghaeir, Op.Cit, P 113-115.

(3) Ibid. P118.

(4) سعيد العمامرة والجي لالي العوامر، مرجع سابق، ص46.

ودون الاستطراد في خلفيات المشاكل التي وقعت في تونس والتي انتهت بتعيين مهساس على مهام التسليح بتونس بعد عودته من قاعدة طرابلس، يمكن القول أنه بعد الهيكلة العسكرية التي قامت بها قيادة الثورة بدأت عمليات الإمداد اللوجيستيكية من خلال المهام التي أشرفت عليها مصلحة التسليح والتموين العام (DARG) تم تأسيس قاعدة تونس في شهر أكتوبر 1957 كقاعدة خلفية لاستقبال وإمداد الولايات الداخلية بالأسلحة[1].

ومما لا شك فيه أن قاعدة تونس تعتبر قاعدة مهمة بالنسبة للقيادة التي أشرفت على مهام الإمداد باعتبارها همزة وصل بين مصادر السلاح في مصر وليبيا وانفتاحها على طول الحدود البرية من الشمال إلى الجنوب الأمر الذي ترك هامش حركة على مسافات واسعة لتهريب السلاح انطلاقا من القواعد الأساسية للدعم والكثير من المستودعات المؤقتة عبر ممرات ومسالك رئيسية لشحن السلاح إلى المقاتلين في المنطقة الأولى والثانية والقاعدة الشرقية.

ومما يلاحظ على مستوى التموين والمصالح اللوجستية تركز المنشآت بشكل خاص بتونس العاصمة ومدن الشريط الحدودي أين تنتشر القواعد العسكرية لجيش التحرير بمدن الكاف وسوق الأربعاءوتالة وتاجروين وغيرها من المواقع التي يتصدرها مقر القيادة بغار الديماو ومركز التدريب والتكوين بمولاق.[2] أما مخازن الأسلحة فكانت الأساسية منها بمدينة الكاف التونسية (السلاح والذخيرة) وتاجروين وتوزر ومخازن الراديو والاتصالات فكانت بجبل الجلود بالعاصمة التونسية[3].

(1) أنظر خريطة قاعدة تونس الخلفية وأهم المحاور رئيسية لتهريب الأسلحة نحو الولايات الداخلية في ملحق رقم (13)

(2) Khaled Nazzer (général), récit de Combats Guerre de libération national (1958-1962) ed : chihab, Alger 2000. P 135-136.

(3) Maurice Faiver (Général) L'ALN extérieure على شبكة الانترنيت WWW.STRATISC.orgop.cit P 324.

وانظر أيضا: Cahier de la recherche doctrinal, Op.Cit, P 23

ومع اتساع دائرة النشاط العسكري في إطار معركة الحدود وتماشيا مع الظروف والمستجدات التي عرفتها الثورة التحريرية بفعل تداعيات السياسة الاستعمارية خصوصا فيما يتعلق بإقامة السدود المكهربة(خط موريس) اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ في أواخر سنة 1957 قرارا يقضي بتمركز وحدات جيش التحرير الوطني على طول الحدود التونسية الجزائرية[1] ومن أهم المراكز نذكر:

***مركز ملاق**:ويعتبر من أهم مراكز جيش التحرير الوطني في تونس وهو خاص بالتدريب العسكري وتخزين الأسلحة وتموين الجنود وجمع المساعدات التي يتحصل عليها جيش التحرير من الدول الصديقة والشقيقة .

***مركز قرن الحلفاية**:(بالقرب من الكاف) طور فيها بعد وأصبح من أهم مدارس تكوين الإطارات.

***مركز وادي ميلز**:شرق غار الدماو وهو خاص بتخزين الأسلحة.

***مركز حمام سيالة**: قرب باجة وقد خصص للتدريب العسكري وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني ثم حول سنة 1958 إلى مركز لراحة الوحدات المهيأة للدخول إلى الولايات الداخلية.

***مركز زيتون 1، وزيتون 2، وزيتون 3**:للتدريب العسكري وقد كانت هذه المراكز قريبة من مركز القيادة العامة بغار الدماو [2].

بالإضافة إلى هذه المراكز نذكر كذلك مركز بيرينو نواحي تالة ومركز تاجروين، ومركز شعانبي التي كانت متنقلة في معظم الأحوال وقد اتخذت وحدات جيش التحرير من هذه المراكز منطلقا لهجوماتها على العدو، كما شكلت في نفس الوقت مكاتب القيادة جيش التحرير أو مستشفيات عسكرية [3].

---

(1) Mohamed Teguia L'Algérie en guerre OP cit P 324.

(2) Mohamed Guentari , Organisation politico Administrative et militaire de la révolution Algérienne (1954-1962) V2,T2, Alger, 2002, p772.

(3) Mohamed Teguia OPCIT P 324

كما أقيمت مراكز ومعسكرات أخرى خاصة بقيادة الثورة على طول الحدود الجزائرية-التونسية بهدف ربط حركة جيش التحرير في كل من غار الدماء، والكاف، وفريانة وتالة، وعين دراهم، وسوق الأربعاء والرديف وتاجروين وساقية سيدي يوسف وقفصة وقاصرين وقابس ومغرين والقيروان وغار الدماء، وحيدرة ونفطة وفريانة [1].

وانطلاقا من هذه المخازن يتم نقل الأسلحة نحو الثورة على الجمال والبغال وأحيانا عن طريق سيارات تابعة للجيش التونسي أو حرسه الوطني حيث توضع هذه الأسلحة في البداية وبصورة مؤقتة في ثكنة «فرجمول» بتونس ثم توضع في معسكرات قريبة من الحدود التي تمت الإشارة إليها آنفا لتأخذ طريقها إلى الثوار في الداخل تحت إشراف ومراقبة الجيش الوطني التونسي والحرس الوطني التونسي[2].

وحول نفس الموضوع يؤكد الدكتور يوسف مناصرية معتمدا في دراسته على أرشيف فانسان بأنه مع نهاية سنة 1957 أصبح للثورة قاعدتين على الحدود الشرقية في تونس الأولى في غار الدماء والثانية في تاجروين كان عدد المجاهدين في هاتين القاعدتين بغض النظر عن جيش الولاية الأولى قد بلغ 2300 مجاهد إلى غاية تاريخ 20 ديسمبر 1957 ليرتفع في 15 جانفي 1958 إلى حوالي 3300 مجاهد.[3]

ويضيف مناصرية بأن قواعد جيش التحرير المذكورة تحصلت بين 20 ديسمبر 1957 و15 جانفي 1958 على أسلحة حربية من ممثلي جبهة التحرير الوطني في المشرق العربي قادمة من مصر مرورا بليبيا وقدرت ب 18 مورتي 81ملم، و196 رشاش (FM)، و60 رشاش (MITR) ونوع « WICKERS ».وبشكل عام

(1) لمياء بوقريوة. العلاقات الجزائرية التونسية (1954 - 1962). أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ والآثار جامعة وهران 2005 - 2006 ص 158.

(2)نفسه.ص 186.

(3) يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 131.

فإن قوة جيش التحرير الوطني في تونس بلغت سنة 1958 حوالي 3500 مجاهد مسلحين بسلاح حربي و4500 مجاهد مجهزين بالسلاح ومستعدين لعملية العبور إلى التراب الوطني[1].

وقد ساهم في قوة وتنامي النشاط الثوري في الداخل وقوة جيش التحرير المتمركزة على الحدود ذلك العتاد المخزن في قواعد التموين الحدودية [2]حيث تذهب بعض المصادر إلى أن قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني كانت تخطط من أجل ضمان التسليح لجيشها النظامي في الداخل خصوصا في حالة الحرب [3] .

وتظهر قوة جيش التحرير في اعتماده التنظيم العسكري الخاص بإنشاء الفيالق منذ 6 سبتمبر 1959 وعلى الوحدة العسكرية العضوية والتكتيكية وأصبح كل فيلق يمتلك سلاحه الخاص به[4].

ودون الاستطراد في إمكانيات الجيش وقوته العسكرية نشير إلى أن هناك العديد من المصالح اللوجستية ترتكز بمدينة تونس، وتزداد كثافة الحضور بالنسبة للقيادات الجزائرية بعد استقرار الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي هذا الإطار تشير الوثائق الاستخباراتية الفرنسية إلى أكثر من خمسين موقعا استعملته الثورة في تونس ونذكر من أهم هذه المواقع ذات الصبغة العسكرية المرتبطة بمسائل التموين والإمداد (المصالح اللوجستية) .

***62-64 نهج باب الجديد:** شركة نقل Goubi NADJ نقل المجندين والأسلحة.

* **خلية الحزب الحر الدستوري باب الجديد:** مخزن الأسلحة.

---

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 131 . للمزيد من التفاصيل حول السلاح الثقيل الذي وصل جيش التحرير الوطني في تونسبين1957/ 12/ 20إلينوفمبر1958 أنظر الملحق رقم (21)

(2) أنظر مثالا على ذلك شحنات السلاح والذخيرة والمتفجرات المخزونة في قاعدة الكاف في الملحقين رقم (18)و(19) .

(3) يوسف مناصرية المرجع السابق، ص 136 .

(4) نفسه ص134 وللمزيد من التفاصيل حول سلاح الفيلق على الحدود الجزائرية التونسية المحدد له حتى شهر جوان 1960 . وللمزيد من التفاصيل حول السلاح الثقيل المحدد للفيلق حتيشهر جوان 1960 : أنظر الملحق: رقم (36).

* **ثكنة فرجمول (رأس الطابية)**: ممر للأسلحة الخاصة بجيش التحرير .

* **باب سعدون**: مقر خلية الحزب الدستوري الجديد (مخزن للأسلحة).

* **نزل العياشي**: مستودع لسيارات جيش التحرير .

* **جامع شمال مقبرة سيدي يحي**: مخبأ للأسلحة .

* 37 **نهج الحلفاوين**: مكتب جبهة التحرير برئاسة بوتليس (استقبال الأسلحة والتبرعات) [1].

وهناك مخازن أخرى كثير منتشرة عبر التراب التونسي يتم فيها تخزين الأسلحة والذخيرة التي تهرب عبر البر أو البحر كشفتها مصالح الشرطة الفرنسية في سنة 1960 وفي هذا الإطار ذكرت التقارير أن السلطات الفرنسية عثرت على مجموعة جزائرية نشطة بين تونس وعنابة ولها مخزن للأسلحة بمنطقة متيال فيل، كما ذكرت أن هناك مخزنا للأسلحة بجربة يتم فيه تخزين الأسلحة من طرف البحارة بجرجيس كما توجد خمسة مخازن سلاح أخرى في منطقة رقدالين Regadalinوتحدثت التقارير عن وجود مخزن للأسلحة بمغقيق Mghiguig حيث اكتشفت السلطات الفرنسية في 12 أوت 1956 مخزنًا هامًا للأسلحة بمدينة منوبة تحت حماية وحراسة متطوعين تونسيين وجزائريين وجدت فيه أسلحة وسيارات رونو ذات لوحات جزائرية[2].بالإضافة إلى هذه المناطق التي وردت في تقارير الشرطة الفرنسية تشير إلى مخازن للسلاح في مناطق أخرى مثل:المنوبة، سوق الأربعاء، غار الدماء، وجزر كريتاس ورأس الدماس، وقبلي، ونفقة وسوق الأحد وقفصة وخنقة سيدي بوزيد وبريات الكرشاوا بالقربمن بن غردان وتاجروين وبرج الحمام والقنطرة والزارات وتوزر ومدين والقيروان .... وغيرها [3].

(1)عميرة عليه الصغير، جيش التحرير الوطني بتونس، المرجع السابق، ص 189، 192، 193.
(2) حبيب حسين اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ جامعة الجزائر 2006. ص 325-324.
(3)نفسه، ص 325 - 329.

ويمكن القول بعد هذا العرض بأن تونس شكلت قاعدة أساسية للإمداد جيش التحرير الوطني فكان فيها مركز القيادة والتخزين ومراكز التدريب ومراكز الإشارةووسائلها والمراكز الصحية وفي نفس الوقت كان عبر قاعدة تونس يمر التيار التمويني القادم من الشرق الأوسط عن طريق مصر وليبيا اللتين كانتا منطقتي عبور هامتين بمخازنهما وقواعد هما للعبور[1].

وبالرغم من حجم الأسلحة والذخيرة التي تم تكديسها في قواعد التموين في ليبيا وتونس بشكل خاص كحل لمشكل التسليح إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة حل مشكلة الإمداد اللوجيستيكي لوحدات جيش التحرير الوطني لتغذية النشاط الثوري داخل الجزائر بشكل خاص وسرعان ما طرحت المشكلة نفسها بشكل آخر من خلال الصعوبات المتزايدة أمام عملية إيصال السلاح إلى جيش التحرير في الولايات الداخلية بعد ردود الفعل الاستعمارية المتمثلة في إقامة خط دفاعي على طول الحدود الشرقية والغربية فيما بين خريف 1957 وصائفة 1958 باسم «خط موريس»[2].

ويلاحظ بأن قيادة الثورة قد تفطنت لخطورة هذه السدود والحواجز الدفاعية كما ورد في تقرير كريم بلقاسم إلى قيادة الثورة(05 أوت 1958)حين اعتبر هذا الخط «مانعا جديا يشكل خطرا على الثورة ويستوجب حلا ملائما لتمرير السلاح»[3] .

وعلى هذا الأساس لجأت قيادة الثورة بالخارج لحل مشكل الإمداد منذ ربيع 1957 من خلال إنشاء «القاعدة الشرقية»[4] على الحدود الجزائرية بمهمة مزدوجة:

1 – كمخزن للتموين بالأسلحة والذخيرة مباشرة ويعني ذلك الولايتين الأولى والثانية المتاخمتين للقاعدة وبدرجة أقل الولايتين الثالثة والرابعة اللتان كانتا رغم البعد تبعثان بين الحين والآخر قوافل إلى القاعدة لتعود منها محملة بالسلاح.

---

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 134 وللمزيد من التفاصيل حول كميات السلاح المخزنة في القواعد الخلفية للثورة (مصر، ليبيا وتونس) أنظر الملحق رقم (17) .

(2) نسبة إلى أندري موريس وزير الدفاع والمقاول الفرنسي في حكومة بورجيس مونوري (جوان 1957).

(3)Mohamed harbi.Les archivesde la révolution .opcit.p201-209.

(4) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم القاعدة الشرقية أنظر فهرس الأعلام والمصطلحات.

2- كقاعدة إمداد بمعنى الكلمة حيث كانت تقوم بإرسال قوافل السلاح إلى الولايتين الثالثة والرابعة بشكل خاص[1]. وحسب شهادة الرائد سعيداني أن عدد قطع الأسلحة التي بعثت بها القاعدة الشرقية إلى الولايات في الداخل بواسطة القوافل قدرت ب5500 قطعة أوتوماتيكية من بندقية ورشاش ومدافع الهاون المختلفة العيارات من 45 ملم إلى 120 ملم بالإضافة إلى ذخائر مختلفة الشكل والحجم[2].

4-2 على الجبهة الغربية:

مما لا شك فيه أن البدايات الأولى لتأسيس القاعد الغربية تعود إلى الدور البارز الذي لعبه قادة المنطقة الخامسة وعلى رأسها محمد العربي بن مهيدي والحاج بن علاَّ وبوصوف الذين اتخذوا من الشريط الحدودي بين المغرب والجزائر قاعدة للتجنيد الثوري بعد حالة من الركود التي شهدتها المنطقة عقب الانطلاقة مباشرة الأمر الذي دفع إلى التراجع التكتيكي إلى الحدود من أجل البحث عن السلاح وإعادة الهيكلة والتدريب على الفنون القتال وحرب العصابات والألغام والمتفجرات والتموين.

وقد عملت الثورة على تسليح جيشها المتمركز على الحدود الغربية عن طريق مراكز تموينها بالسلاح الحربي التي أقامتها منذ صائفة 1956 في كل من أسبانيا والمغرب الشقيق وكان أبرزها منطقة الريف المغربي، بالإضافة إلى أن الثورة امتلكت عبر الأراضي المغربية مراكز تدريب وقواعد حربية بعد تسهيلات من طرف السلطان المغربي خصوصا فيما يخص تمرير الأسلحة نحو الداخل[3].

(1) للمزيد من التفاصيل حول القاعدة الشرقية أنظر: الرائد الطاهر سعيداني. القاعدة الشرقية، أصولها، نشأتها، تنظيمها، دورها، تطورها، دار الهدى الجزائر 1993 ص 102 وأيضا الطاهر جبلي، القاعدة الشرقية (1954-1962) المرجع السابق الفصل الثالث والرابع ص 146-103.

(2)الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص104.

(3) يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية، المرجع السابق، ص 52.

وفي هذا السياق قامت قيادة الثورة بالقاعدة الغربية ببناء عدة مراكز ومعسكرات للثورة في المرحلة الأولى للثورة (1954-1956) خصوصا بعد وصول أول شحنات الأسلحة في ربيع 1955 ومن أهم المراكز:

* **مركز الزاوية**:الواقع بجبل تافوغالت قرب بركان مهمته التكوين السريع في استعمال التكتيك العسكري.

* **مركز سيدي بوبكر(المدنية)**:وهو مركز رئيسي لتخزين الأسلحة والأدوية ويستقبل كذلك المرضى.

* **مركز واد سطوف**:للراحة وتنقل وحدات الجيش نحو الداخل.

* **مركز طوطو**:يقع بالقرب من مركز سيدي بوبكر مهمته التدريب السريع للجنود جيش التحريرويعتبر نقطة انطلاق المجاهدين نحو الداخل.

* **مركز جبل أولوت**:للتدريب العسكري.

* **مركز جنان عبد الله ديدي** :مختص في استعمال الأسلحة.

* **مركز جنان السواحي محمد**:خاص بصناعة المتفجرات .

* **مركز جنان مسواق** لتخزين القنابل.

* **مركز جنان منصوري II** :خاص بالتموين.

* **مركز بلحاج بن نعيمة** :يقع على بعد 30 كلم من مدينة وجدة لتخزين الأسلحة والأدوية.

* **مركز جنان العربي المكياني بوجدة**:مخصص لصناعة المتفجرات والقنابل

* **مركز شنار التلمساني**:نختص في تركيب المواد المتفجرة.[1]وتجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز تقع كلها في المنطقة الشمالية الحدودية أما المنطقة الجنوبية فهي تشمل المراكز التالية:

---

(1) Mohamed Guentari, Op.Cit, P642-643.

• **مركز جبارة ومركز أونات رياض**: ويعتبران من أهم مراكز جيش التحرير الوطني على الحدود وتقدم فيها خدمات أهمها:

- تخزين السلاح المخصص للولاية السادسة .
- استقبال الكتائب المكلفة بقوافل السلاح .
- التدريب السريع للمجاهدين.
- إسعاف المرضى والجرحى من جنود جيش التحرير.

• **مركز تندرارة**: لتموين الجنوب الغربي وبالضبط مدينتي عين الصفراء ومشرية.

• **مركز بوعرفة**: لتخزين الأسلحة واستقبال الوحدات الخاصة بالجنوب الغربي خاصة بشار وتندوف ويعتبر أيضا مركزا الراحة جنود جيش التحرير الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة الغربية لعبت دورا بارزا في تجاوز حالة الركود التي ميزت النشاط الثوري عند الانطلاقة حيث عرفت الجبهة الحدودية الغربية نشاطا ثوريا عقب هجومات أكتوبر 1955 الأمر الذي دفع بقيادة الثورة بتهيئة أكثر من أربعين مركزا لجنود جيش التحرير وتقديم مختلف الخدمات والتموين العام وتخزين الأسلحة وأنواع المتفجرات وقاعة العلاج وتمريض الجرحى. وقبل وصول الأسلحة القادمة من الخارج عبر المغرب أعطت قيادة الثورة تعليمات لوحدات جيش التحرير لتفادي المواجهة مع قوات العدو وللأسباب التالية :

* انتظار وصول الأسلحة القادمة من الخارج عبر الناظور.
* زيادة المراكز على الحدود للإمداد والتموين [1] .

ومن أهم المراكز التي أنشأتها قيادة الثورة لتدعيم نشاط المراكز بعد الانطلاقة نذكر منها :

• **مركز فقيق**: بالحدود الجنوبية، ويقوم بتخزين الأسلحة وذخيرتها ويعتبر مركز لراحة كتائب جيش التحرير الوطني.

---

(1) محمد قنطاوي، الحدود الغربية ثناء الثورة التحريرية في جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة، دور المناطق الحدودية إبان الثورة التحريرية، مطبعة قرفي، باتنة 1999، ص 128.

- **مركز بوعنان وبودنيب**: للتدريب العسكري إلا أن أهم مركز هو مركز العرائش الذي يصبح في سنة 1958 قاعدة عسكرية حيوية بالمنطقة الحدودية، تستقبل الأسلحة القادمة من الخارج وتحتضن عددا كبيرا من جنود جيش التحرير الوطني الذين يتدربون ويتكونون عسكريا في وحدات خاصة استعدادا لإدخالهم إلى الداخل كما ساهمت هذه القاعدة في إقامة دورات تكوينية للجنود وتلقينهم دروسًا خاصة بالتكتيك الحربي، واستعمال الأسلحة والتدريب على المتفجرات، وكان لهذه القاعدة الفضل في إعداد أكثر من 1200 جندي في مختلف التخصصات حتى الاستقلال[1] وفي سنة 1957 أنشأت «إدارة الاتصالات» مراكز أخرى للتموين بالسلاح على التراب المغربي للأسلحة نذكر منها:
- **مركز الناظور**: وهو مخصص للأسلحة والتموين.
- **مركز وجدة**: لتخزين السلاح والذخيرة الحربية.
- **مركز فقيق**:لتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية.
- **مركز بركان**:لتخزين الأسلحة.
- **مركز القنيطرة** : لتخزين الذخيرة الحربية .
- **مركز الرباط**: للتموين العام بالذخيرة الحربية
- **مركز الدار البيضاء**: لاستقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية وتخزينها ونقلها نحو الحدود.
- **مركز طنجة**: لاستقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية وتخزينها ونقلها نحو الحدود الجزائرية.
- **مركز تطوان**: لتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية[2].

كما قامت قيادة الثورة مع مطلع سنة 1958 بإنشاء مراكز جديدة بالمغرب واستحداث أخرى من خلال ترميمها وتوسيعها، وقد خصصت لمهام مختلفة تخزين

(1) Mohamed Guentari, Op.Cit, P645-646.

(2) زكي مبارك، المرجع السابق ص 163-162.

الأسلحة، وتدريب وحدات جيش التحرير الوطني على فنون القتال والأسلحة الحربية والقنابل وتخصصات أخرى كالإشارة والتمريض والعلاج والمحافظة السياسية والتموين والاستعلامات ومن أهم هذه المراكز وأشهرها نذكر:

- **مركز دار الكبداني**: يعد أول مركز للتدريب على استعمال الأسلحة القادمة عبر شبكات التهريب من أوربا والشرق الأوسط، أنشئ عقب تأسيس المديرية العامة الغربية للتدريب التي اتخذته مقرا لها ويقع هذا المركز في منطقة الريف المغربي بالقرب من الساحل على بعد 10 كلم تم توسيعه سنة 1961 بسبب الاكتظاظ نتيجة تدفق الأسلحة وعمليات التجنيد المستمر لتلقي التدريبات على التخصصات التالية: التدريب الأولي – التدريب التكميلي – مدافع الهاون – العمل الفدائي – الألغام قاذفات اللهب والمدافع الثقيلة[1].
- **مركز بوصافي**: يبعد عن مدينة العرائش بحوالي 10 كلم شرع في نشاطه تحت إشراف قيادة المديرية العامة للتدريب في جويلية 1959 وعرف عدة تخصصات مثل التدريب المشترك القاعدي والتكوين الطبي بعد أن تدعم بإطارات في الصحة والتمريض بالعرائش.[2]
- **مركز زغنغن**:تأسس سنة 1961 لتلبية احتياجات جيش التحرير للتدريب وفتح تخصصات جديدة وبذلك حولت إلى هذا المركز الجديد كامل المعدات والوسائل والإطارات العاملة بمركزي وأولوت وبوصافي والمدرسة العسكرية للممرضين وقد ضم مختلف التخصصات سمى بنفس المدينة التي يوجد فيها والواقعة بين الناظور ودار الكبداني ويعتبر من أكبر مراكز التدريب بعد أن تحولت إليه القيادة العامة للتدريب التي كانت مقرها بالكبداني.

---

(1) محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير (1962-1954) إصدارات بن خلدون تلمسان- تلمسان 2003. ص37، وللمزيد من التفاصيل حول نشاط وتنظيم كتائب جيش التحرير الوطني في هذا المركز أنظر الوثيقة في الملحق رقم (35)

(2) أنظر كذلك الوثيقة في الملحق رقم (34)، وأيضا محمد مصطفى طالب، مصدر السابق، ص44-43.

- **مركز أنواصر**:أنشأ هذا المركز سنة1961 يقع بين مدينتي الناظور ومليلية الواقعة تحت الإحتلال الإسباني بالقرب من الساحل الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى تخصيصه لتكوين البحارة (الضفادع البشرية) [1] .

ومما لا شك فيه إلى أن هذه المراكز كان لها كبير الأثر في قدرة وحدات جيش التحرير الوطني الرابط على الحدود الغربية من حيث القوة والأداء بفضل توعية التكوين والتدريب التي شملت معظم التخصصات المرتبطة بالعمل العسكري ومصالحه اللوجستيكية.

وحول هذا الموضوع يؤكد الدكتور يوسف مناصرية بأن تعداد جيش التحرير الإجمالي مع منتصف 1960 على الحدود الغربية بلغ 6100 مجاهد يملكون 6850 قطعة سلاح كما توصل إلى بناء مراكز تدريبية متفوقة بلغ عدد قوتها 1350 مجاهد توزعت وفق إستراتيجية محكمة وبذلك فإن مركز القيادةوالمديرية العامة للتدريب موجودتان بمركز الكبدانـي للتدريب وكان به 500 مجاهد منهم 200 مجاهد كانوا في تردد مستمر على قاعدة بوعرفة ويلي مركز الكبدانـي مركز التدريب بالعرائش الذي ضم 600 مجاهد ثم مركز تدريب بركان الذي ضم 250 مجاهدًا [2].

وفي نفس السياق يضيف الدكتور مناصرية بأن عدد المجاهدين المتمركزين في الشمال الشرقي يبلغ حوالي 2490 مجاهدًا موزعين كالآتي 1060 في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة وبها مركز قيادة و10 مجاهد مكلفون باجتياز السد الشائك المكهرب و200 مجاهد كانوا يعرفون فيها سبق بالزبيريين و250 مجاهد موزعين على مراكز القيادة والمركز المعروف ب(SOEMG) و(CITT) وقواعد وجدة و150 مجاهد موزعين على قاعدتي الناظور والزيو(ZAIO) و650 مجاهد من جنود المقاطعات الاحتياطيين ويبدو أن هذا العدد ارتفع إلى 730 مجاهد[3].

(1) محمد مصطفيطالب، المصدر السابق ص 44، 45 .

(2) يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية، المرجع السابق، ص 56-55.

(3) يوسف مناصرية، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية، المرجع السابق، 56.

أما الجنوب الشرقي فقد ضم 1060 مجاهد موزعين على نحو 660 مجاهد لفيلق الولاية الخامسة و50 مجاهد للناحية الرابعة وبين 70 و100 مجاهد لقاعدة بودنين و100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة وعرفة و30 مجاهد لقاعدة تندرارة و20 مجاهد لقاعدة الكرمة و100 مجاهد لمركز القيادة وقاعدة سوفسكر بالإضافة إلى القواعد والمراكز العسكرية التي تمت الإشارة إليها سابقا، كانت هناك قواعد ومراكز أخرى توزع عليها جيش التحرير الوطني المنظم غرب المغرب الذي بلغ تعداده 1200 مجاهد موزعين على نحو 20 مجاهد لتمويل قواعد تطوان و180 مجاهد لما عرف تسميه بقاعدة (ALG) والرباط وتفلات و80 مجاهد لمخازن الدار البيضاء والقنيطرة و920 مجاهد لمراكز الراحة والمعطوبين [1].

وعند هذا المقام يمكن للباحث أن يدرك بعمق الوضعية التي أصبح عليها جيش التحرير الوطني خصوصا بعد سنوات 1958 و1959 إلى غاية نهاية الثورة من حيث التأطير والتنظيم العسكري المحكم الذي تميزت بالانضباط والالتزام بالمهام والأوامر الصادرة من القيادة العليا للثورة وقد مكنته قواعد التموين الحدودية ومراكز التدريب العسكري وتخزين السلاح من تسليح نفسه بسلاح حربي عصري، كما مكنته من أداء مهمته الأساسية المتمثلة في تموين الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة رغم الصعوبات والمخاطر خاصة على مستوى السدود المكهربة واستطاع عبورها على مستوى جبل كسور وعن طريق التوغل في عمق الصحراء وعبوره في منطقة العبادلة[2].

وحسب تقرير الخبراء والمختصين في ميدان التسليح أن أداء قواعد الإمداد على الحدود الشرقية والغربية كان جيدا غير أن عملية الاستقبال بالولايات المعنية لم تكن مدروسة بطرق مناسبة.[3] الأمر الذي أبقى مشكل الإمداد مطروحا على

---

(1) يوسف مناصرية، المرجع السابق ص 56 .

(2) نفسه، ص55، كانت قيادة الحدود المغربية تقوم بدور مماثل للقاعدة الشرقية كمخزن للسلاح بالتعاون مع الولاية الخامسة التي كانت تكلف أحيانا بنقل حصص من السلاح إلى الولايتين الرابعة والسادسة.

(3) Mohamed Zerguini, Une vie de combat et de lutte, édition El Nahda, Alger, 2000, P 120.

كل الولايات مع تفاوت حدته بين الواحدة والأخرى وتؤكد ذلك الرسائل المتبادلة بين قادة الولايات وقيادة الأركان.كما تعبر عنه التصريحات الصادرة عن هذا المسؤول أو ذاك مثل ما صرح به الرائد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى بالنيابة في ربيع 1959 «لولا نقص السلاح لتطوع الشعب كله»[1] وهي إشارة صريحة إلى الطابع الشعبي للثورة التحريرية وإمكانيات التجنيد الغير محدودة التي كانت بحوزة جيش التحرير في الداخل.

ومن خلال الدور البارز الذي قام به قادة الثورة في عمليات الإمداد اللوجستيكي انطلاقا من الخارج سواءً من المشرق أو أوروبا الغربية والشرقية وحتى الشرق الأقصى نجح جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود في الشرق والغرب من خلال تنظيمه المحكم وتسليحه الجيد في مواجهة قوات العدو في الكثير من المعارك المصيرية، وقد أشار التقرير الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة بأن كمية السلاح بمختلف أنواعها(الخفيفة والثقيلة) القادمة من الخارج قدرت بـ 45000طن، فالقسط الأكبر منه تسلمته دائرة التسليح في الشرق ودخل عبر الحدود الشرقية إلى الولايات الداخلية بحمولة قدرت بـ 42000طن أما الكمية التي دخلت عبر الحدود الغربية قادمة من أوربا أو المشرق عبر الأراضي المغربية فقد قدرت بـ 45000طن بالإضافة إلى الأسلحة المسترجعة خلال العمليات العسكرية مع القوات الفرنسية[2] والأسلحة المصنوعة محليا[3].

* * *

(1) حديث الأخ الكومندان الحاج الأخضر، الولاية الأولى في معركة التحرير، المجاهد عدد 42- 18 ماي 1959، ص 7-6.

(2) أكبر حصة من الأسلحة المسترجعة كانت خلال عملية سوق الأربعاء، وقد قدرها التقرير ب204 قطعة حربية ومليون ونصف خرطوشة.

(3) للمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (48)

الفصل الرابع

القواعد الخلفية للدعم المادي والمعنوي للثورة التحريرية (1954 – 1962)

1) الدول العربية .

2) الدول الاشتراكية.

3) الدول الغربية.

I - الـدول العربيـة :

يتوقف نجاح واستمرار أية ثورة تحريرية على توفر عاملين أساسين هما:

– أولهما: على المستوى الداخلي، يجسده الشعب الثائر من خلال صموده ومدى استعداده للتضحية ومواصلة الكفاح حتى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال.

– ثانيا: على المستوى الخارجي وهو عامل لايقل من حيث الأهمية التأييد والمساندة التي تتلقاها الثورة من خارج إطارها الإقليمي سواء كان هذا الدعم والتأييد على المستوى الرسمي أو الشعبي.

ومن هذا المنطلق يمكن معرفة المنحى الذي تميزت به العلاقات السائدة بين الحركات الاستقلالية في أقطار الوطن العربي في فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وقد تميزت بتكثيف الاتصالات والمشاورات وعيا بتجربة الماضي وأهمية المواجهة الموحدة للعدو في إطار المصير المشترك.

وقد لقيت الجزائر دعما ماديا من عدد كبير من الدول العربية اختلفت مظاهره من دولة إلى أخرى، قبل وأثناء الثورة التحريرية ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الدور الذي لعبته دول المشرق العربي بصفة عامة، ومصر وسوريا والعراق بصفة خاصة، كقواعد خلفية للثورة التحريرية، فأين تكمن مظاهر الدعم والمساندة بالنسبة لهاته الدول الشقيقة؟. وإلى أي مدى استفادت الثورة الجزائرية منه ؟ وما هو أثر ذلك الدعم على مستقبل التضامن القومي بين أقطار الوطن العربي؟.

1– المشرق العــربي:

1–1 مصـــــر:

إن معظم الكتابات التاريخية عن الثورة الجزائرية، أغفلت ذلك الدورالذي لعبته مصر في دعم الثورة الجزائرية، بغض النظر عن محاولات الاحتواء والتوجيه الناصري لها في تلك الفترة، وعند اقتناع هذا الأخير– جمال عبد الناصر– بجدية

نضال البعض من الشبان المغاربة ومنهم النشطاء الجزائريين مثل محمد خيضر، وهواري بومدين، وأحمد بن بلة، وعلي محساس اتخذ قراره بالوقوف بكل إمكانيات مصر إلى جانب الجزائر في كفاحها المسلح وإمدادها بالمعونة المعنوية والمادية التي كان على رأسها المال والسلاح والذخيرة، ومن هذا المنطلق كانت مصر، من الدول العربية الأولى التي وقفت موقفا إيجابيا من الثورة الجزائرية ويمكن تجسيد هذا الموقف من خلال الدعم المادي الذي قدمته للثورة التحريرية .

تعد مصر حليفة الثورة الجزائرية الأكثر فعالية والأكثر أهمية فيما يتعلق بالسلاح الذي كان يرسل بشكل متواصل إلى الجزائر، وهي تمثل مصدرا رئيسيا في هذا المجال، وكان لبن بلة الدور البارز في إقناع المصريين بتقديم الدعم المادي للجزائر في هذا المجال، وازداد نشاطه أكثر من خلال مكتب المغرب العربي بالقاهرة حيث كانت الاجتماعات تركز على مسألة الحصول على الأسلحة[1] وسبل شرائها وكيفية نقلها إلى تونس والجزائر عن طريق البر والبحر وفي هذا الإطار يقول حمادي العزيز الضابط المغربي: «ذكر بن بلة أنه حصل من الحكومة المصرية على مبلغ 3000 جنيه مصري لشراء السلاح للجزائر، وطالب الضابط التونسي عز الدين عزوز بنصيب تونس فيها، أما أنا فلم أطلب بأي شيء للمغرب لأني أعرف أن بن بلة طلب المساعدة للجزائر فقط وقلت لبن بلة «المسافة بين ليبيا والمغرب طويلة، والسلاح الممكن بهذا المبلغ قليل، ولهذا فأنا لا أطالب بشيء»، وتمسك عز الدين بطلبه فقال له بن بلة «عند ما اشتري السلاح سأعطيك منه»، وللإشارة فإن العلاقات بين قادة الثورة الجزائرية والحركة التحريرية المغربية كانت وطيدة قبل وبعد الثورة الجزائرية بفضل جهود بن بلة والعربي بن مهيدي ومحمد بوضياف[2] .

ونتيجة لإلحاح بن بلة على طلب الدعم من الحكومة المصرية بالسلاح عرض فتحي الديب الأمر على زكرياء محي الدين رئيس المخابرات المصري الذي اتصل

(1) عبد الرحمان المصدر السابق، ص 96.
(2) زكي مبارك، الملتقى الدولي للكتابات العربية والأجنبية في الثورة 1954 – 1962، الجزائر، 2002، ص 55

بعبد الناصر الذي وظف علاقاته الطيبة مع الحكومة الليبية التي يرأسها مصطفى بن حليم من أجل توفير الظروف الملائمة لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر لدعم كفاح الجزائر، كما جرت اتصالات مع السفير الليبي أحمد حسن النفقي لينسق مع رئيس الوزراء بن حليم الذي أبدى موافقته لتحمل مسؤولية إنزال شحنة المراكب المصرية وإخفائها في طرابلس إلى حين تهريبها إلى الجزائر، كما تم الاتفاق مع السيد صالح بن يوسف على تزويده بالسلاح بحكم أن المقاومين التونسيين سيشاركون في عملية تهريب السلاح إلى الجزائر، وقد سافر بن بلة إلى ليبيا من أجل التنسيق مع القائم مقام عبد الحميد درنة للاتفاق على تفاصيل عملية الإنزال والنقل وكان بن بلة قد تسلم من القاهرة مبلغ ثمانين ألف جنيه كدفعه أولى للثورة عن طريق الجامعة العربية وقد أبقى منها بن بلة مبلغ 30 ألف جنيه لبعثة القاهرة، ومضى لطرابلس لشراء الأسلحة بـ 50000 جنيه حيث تحصل على كمية من السلاح بعد شرائها من أشخاص كانوا قد استولوا على مخزون حربي[1].

ويعود الفضل لبن بلة في توفير الظروف المناسبة بليبيا لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر، وقد تم اختيار أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس لإنزال الشحنة ومع ذلك تكلف بن بلة بالتنسيق مع عبد الحميد درنة لنقل الأسلحة عبر الشاحنات إلا أنه تعرض لمحاولة اغتيال في طرابلس عن طريق شخص يدعى جان دافيد وهو فرنسي يعيش في تونس يعمل لصالح اليد الحمراء الفرنسيةولكن محاول الاغتيال بالفندق فشلت وتمت ملاحقة الجاني حيث قتل من طرف الشرطة الليبية كما تعرض إلى تهديدات في روما[2].

وقد تواصلت عمليات شحن الأسلحة من مصر رغم المشاكل والصعوبات التي اعترضت عمليات الإمداد في طرابلس وتم الإسراع في شحنها، حيث أصبح هناك مخزون كبير من السلاح وبمقابل ذلك قلّت عمليات نقله نحو

(1) محمد البجاوي. المصدر السابق، ص 155.

(2) Bachir El Kadi , « de Tripoli à la Wilaya I », Op.Cit, p5.

الحدود الجزائرية مما اضطر أحمد بن بلة وفتحي الديب للسفر لطرابلس حيث اتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا وكان متعاونا سريا في تهريب السلاح، كما تم لقاء مع علي محساس ممثل الكفاح الجزائري بليبيا وعبد العزيز شوشان وتم استعراض أسباب عدم تهريب المخزون من السلاح والذخيرة وقد عرف أن مرد ذلك يعود إلى المراقبة البريطانية بزعامة «جايلز» في ليبيا والحشد الفرنسي على الحدود الشرقيةوالجنوبية الشرقية للجزائر، وقد تم التباحث مع عبد الحميد درنة مدير عام الشرطة الليبية من أجل تقديم مساعدات لعلي محساس وعبد العزيز شوشان، وقد تم تزويد مهربي السلاح لاسيما بعض شيوخ القبائل الليبية بأموال معتبرة لإعداد قوافل من الجمال تتكفل بحمل السلاح إلى الحدود الجزائرية وهذا ما تم فعلا.

بدأت الثورة التحريرية بالقليل من السلاح كما يذكر المجاهد أحمد بن بلة في مذاكرته ويطيب للبعض من المؤرخين عندما يخوضون في موضوع الدعم اللوجيستيكي قبيل الثورة أن يشيروا إلى أن الأسلحة الأولى التي كانت بأيدي المجاهدين في نوفمبر 1954تعود إلى المخزون الشهير الذي جمعه نشطاء المنظمة الخاصة غداة الحرب العالمية الثانية. [1]

إلا أن الانسياق وراء هذا الطرح يدفعنا إلى القفز على العديد من المعطيات التي تتعلق بمصادر وطرق تمرير السلاح والقواعد اللوجيستيكية الخلفية للثورة الجزائرية كمصر وسوريا والعراق وليبيا وذلك بحكم أن الكتابات التاريخية والشهادات الحية المتوفرة لا تشير بالتحديد إلى العدة والعتاد الذي ورثه جيش التحرير الوطني من التنظيم الثوري السري والذي لم يكن في رأي كاف في جميع الأحوال لإشعال فتيل الثورة لأنه تحديدا في صيف 1955م بقي زيرود يوسف يردد أمام المجاهدين كلمته الشهيرة «سلاحكم على أكتاف عدوكم ».

(1) أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 96.

تبدأ قصة الدعم بالمال والسلاح بشكل خاص قبل الانطلاقة بعدة أشهر حسب رواية المجاهد أحمد بن بلة الذي يشير إلى أن 350 أو 400 قطعة من البنادق الإيطالية وصلت أيدي الثوار من مصر عن طريق ليبيا [1].

في حين يذهب محمد البحاوي إلى أن الإعداد المادي للثورة بدأ سنة 1952 بعد أن اجتمع كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين أيت أحمد في العاصمة المصرية وشكلوا النواة الأولى لماعرف لاحقا بالوفد الخارجي للثورة غداة اندلاعه وستحدد مهمة جلب السلاح على رأس أولويات هاته المجموعة من النشطاء بعد أن التحق بهم المناضل محمد بوضياف في نوفمبر 1954 [2].

لقد كان للمجاهد أحمد بن بلة اتصالات مع التلاميذ الضباط المغاربة في مصر ومع اثنين من أبرز ضباط الاستخبارات المصرية فتحي الديب وعزت سليمان وقد نجح في اقناع هاذين الآخيرين في دعم فكرة إشعال الثورة في كامل المغرب عن طريق شن المعركة فـــي الجزائر [3].

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن ليبيا كانت مركزا ومعبرا لدعم الثورة بالسلاح بحكم قربها من مصر حيث كانت أراضيها طرق عبور هامة لقوافل السلاح[4] إلى جانب الجبهة البحرية التي كانت تشكل طريقا لعبور السفن البحرية المشحونة بكميات كبيرة من سلاح باتجاه الجزائر والمغرب قادمة إليها من مصر .

ويذكر فتحي الديب في مذاكرته «التزامًا منا بتنفيذ قرار الرئيس جمال عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية بالسلاح والذخيرة باشرنا مهمتنا منذ الفاتح أكتوبر

---

(1) أحمد بن بلة ، مصدر سابق، ص 96. من الأرجح أن هذه الكمية من السلاح أو بعضها على الأقل كان النواة التي اعتمدت عليها اللجنة الثورية للوحدة والعمال C.R.U.A عندما فجرت الثورة في الفاتح نوفمبر 1954.

(2) محمد البجاوي المصدر السابق ص 150 .

(3) نفسه، ص 150.

(4) – حبيب وداعة الحسناوي ، دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية (1954 – 1962) مجلة أبحاث في التاريخ والتراث جامعة وهران، معهدالتاريخ ، عدد 1 ديسمبر 1996، ص 15–31 .

1954م لتزويد الثوار الجزائريين وبأسرع وسيلة ممكنة باحتياجاتهم الضرورية من الأسلحة الخفيفة والذخيرة لدعم قدرات الولايات الشرقية مع التركيز على منطقة جبال الأوراس كقاعدة لدعم قدرات باقي الولايات الداخلية الأخرى وخلصنا من دراستنا بالاشتراك مع المناضل أحمد بن بلة لكافة الإمكانات المتاحة للإمداد السلاح ووسائل تهريبه مع إمكان اختصار طريق المواصلات وسرعة نقله إلى الحدود التونسية [1] .

بعد اندلاع الثورة مباشرة وصلت أول شحنة من السلاح كان قد اشتراها المناضل أحمد بن بلة في ليبيا بطرق سرية وقد اتخذت طريقها إلى الأوراس على مرحلتين:

- **في المرحلة الأولى**: كان السلاح ينتقل من الحدود الليبية إلى منطقة التخزين في وسط تونس.

- **في المرحلة الثانية** ينتقل من منطقة التخزين عن طريق الجمال عبر منطقة الكاف التونسية ليصل إلى الولاية الأولى - الاوراس النمامشة - [2]

و في أواخر شهر ديسمبر 1954م وصلت إلى شرق الجزائر شحنة أخرى من السلاح كانت المخابرات المصرية قد أعدتها وأوصلتها إلى ليبيا بواسطة اليخت« انتصار» وقد تضمنت هذه الشحنة الكميات التالية[3] :

(1) -مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية طلاس للدراسات والترجمة، دمشق 1984، ص 142.
(2) -نفسه ص 143.
(3) -فتحي الديب المصدر السابق ص 63 وأيضا مراد صديقي المصدر السابق ، ص 30 ونشير هنا أن كمية الشحنة الأولى كانت محدودة لسببين أساسين هما:
أ- أنها أول محاولة لتهريب حيث كانت بمثابة جس نبض وعملية استطلاع بالدرجة الأولى
ب- عدم تكديس كميات كبيرة من الأسلحة في ليبيا حتى يتم التأكد من قدرة وسائل التهريب المتوفرة على الحدود الشرقية

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية لي انفاليد 303	100	طلقة بندقية 303	80.000
رشاش برن 303	10	طلقة للبرن	18.000
بندقية رشاش تومي45	25	طلقة 303 حارقة وخارقة	2.000
قنبلة يدوية ميلز	820	طلقة للبندقية الرشاشة تومي	24.650

(الشحنة الثانية من الأسلحة والذخيرة خاصة بالجبهة الغربية):

وفي ربيع 1955 وصل يخت الملكة دينا ملكة الأردن السابقة إلى مياه الناظور بالقرب من مدينة مليلـة المغربية التي تحتلها إسبانيا وقد كان على ظهر اليخت سبعة ضباط جزائريين جرى تدريبهم في مصر ليتولوا مهمات عسكرية في الثورة التحريرية وهم (محمد بوخروبة المدعو هواري بومدين وصالح عرفاوي وعبد العزيز مشري ومحمد عبد الرحمن ومحمد حسين وأحمد شنوت) وللإشارة أن اليخت "د ينا" كان محملا بالأسلحة والذخيرة الموجهة إلى كل من جيش التحرير الوطني والثوار المغاربة بمعدل الثلثين للجزائر وقد تضمنت حصتها :[1]

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303	204	طلقة 303	80.000
رشاش برن 303	20	خزان للبرن	18.000
بندقية رشاش تومي45	68	طلقة 303 للبرن	2.000
قنبلة يدوية ميلز	356	طلقة 45 للتو مي	24.650
كأس إطلاق	34	كبسولة	
علبة كبريت هواء	50		

(1) مراد صديقي ، المصدر السابق ، ص 31..

لم يتوقف الدعم اللوجيستيكي من طرف حكومة مصر للثورة الجزائرية عبر عدة شحنات في فترات زمنية متتالية وقد تضمنت هذه الشحنة الثالثة قسمين: الأول:يخص الجزائر والثاني المغرب وقد نقلت على متن اليخت "انتصار" بتاريخ 21/ 09/ 1955 بالرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهت اليخت عندما غرقت الكثير من الذخيرة والأسلحة أثناء عملية التفريغ في منطقة الناظور المغربية[1].

ومن أهم السفن التي اشتهرت بنقل السلاح إلى الجزائر نجد اليخت (غودهوب) أو الحظ السعيد لكن اسمه الأصلي ، نمر تم اختياره من طرف المخابرات المصرية والمسؤولين الجزائريين لتنفيذ المهمة وقد كانت هذه الشحنة موجهة للثوار في كل من الجزائر وتونس وبالفعل تم إنزال الشحنة يوم 21 فبراير 1956 بعد تحميلها يوم 20 جانفي من نفس السنة من ميناء مرسى مطروح بليبيا إلى الجبهة الغربية [2] كما كان متفقا عليه بعد التقاء ممثلي جيش التحرير الوطني بالرئيس جمال عبد الناصر.

وما أن تجاوب الأسبان مع طلب السلطان محمد الخامس بعد أن اتصل به المناضل أحمد بن بلة من مدريد ليغضوا الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق الخلفية حتى أتخذ قرارا باستخدام المركب ديفاكس لنقل السلاح إلى الجبهة الشرقيــة وبلاد القبائل وضمت شحنتين [3].

إلى جانب ذلك نجد السفينة المعروفة باسم "أتوس" التي كانت محملة بالسلاح باتجاه الجزائر غير أنها اكتشفت من طرف المصالح الفرنسية في 17

(1) للمزيد من التفاصيل حول قصة هذه العملية وكمية السلاح والذخيرة التي استفادت منها الثورة، أنظر فتحي الديب المصدر السابق ص 149 – 150.

(2) حول كميات السلاح التي نقلها البحث (غود هوب) أنظر مصطفى طلاس ، المرجع السابق ص 109 – 110.

(3) حول تفاصيل العملية أنظر : فتحي الديب ، المصدر السابق ص 179 كما يمكن إحصاء قوائم السلاح والذخيرة التي استفادة منها الجزائر من خلال الشحنتين السادسة والسابعة في مراد صديقي ، المصدر السابق ص 38.

أكتوبر 1956م الأمر الذي دفع بحكومتها إلى تقديم شكوى شديدة اللهجة إلى مجلس الأمن ضد الحكومة المصرية إلى جانب مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م[1].

رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهت عمليات إمداد الثورة بالسلاح والضغوطات التي واجهت مصر والتي انتهت بالعدوان عليها في خريف 1956لم يتوقف الدعم العسكري حيث تواصل خلال النصف الأول من عام 1957م من خلال شحن كميات من السلاح نحو الجزائر على الجبهة البرية عن طريق الحدود الليبية المصرية بالاعتماد على بعض التجار الليبيين المختصين في عمليات التهريب وكللت هذه العمليات بوصول دفعة من الأسلحة استلمها المناضل علي مهساس في شهر فيفري 1957م وأمّن وصولها إلى الولايات الشرقية وقد تضمنت الشحنة الكميات الآتية:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
هاون 2	25	قنبلة هاون 2	2724
هاون 3	12	قنبلة هاون 3	531
رشاش هوتشكيس مع قاعدة	20	طلقة 303	187.000
رشاش 9ملم إيطالي	204	طلقة 7.92	100.000
بندقية 7.5 فرنسية	490	طلقة 45 للرشاش تومي	63.000
مدفع A.T.F ضد الدروع	460	طلقة 9ملم للبرتا	125.000
قنبلة يدوية	1392	طلقة 7.5	72.000
		طلقة 8ملم	145.000

(1) مريم صغير ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954 – 1962 رسالة ماجستير قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 1996 ص 57 .

أما في شهر أفريل استلم المناضل الدكتور الأمين دباغين ممثل الثورة الجزائرية في مصر كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة ليتم نقلها عن طريق الشاحنات إلى ليبيا ومنها إلى الأوراس والشمال القسنطيني وتضمنت الكميات التالية:[1] .

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303 مع حربة	3000	طلقة 303 وحارقة	500.448
بندقية 86 فرنسية	1502	طلقة 303	500.000
رشاش برن مع قاعدة	250	طلقة 7.5 فرنسي	213.120
رشاش. برتا 9ملم	450	طلقة 8ملم فرنسي	163.000
مدفع هو تشيكي مع قاعدة	40	طلقة 8 ملم فرنسي للهو تشيكي	35.000
مدفع هاون 2	30	طلقة 9ملم للرشاش برتا	387.000
مدفع هاون 2	30	طلقة 9ملم للرشاش برتا	387.000
وصلة للبندقية 303	25	طلقة 45 للتو مي	140.400
قنبلة يدوية	504	طلقة للمسدس 38	720
مسدس 38	20	فتيل مامون وكبريت خاص به	50متر
		مفجر طرفي رقم 8	2000

أما الانعكاس الذي كان له شديد الأثر على وتيرة دعم الولايات الداخلية بالسلاح انطلاقا من المناطق الحدودية خاصة الشرقية منها يتمثل في إنشاء الإدارة الاستعمارية للسدود المكهربة كخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية الذي أدى إلى الحد من مرور قوافل السلاح نحو الولايات الداخلية[2]. لقد زادت عمليات إنشاء السلطات الفرنسية لخطي موريس وشال من صعوبات أداء مهمة

(1) مراد صديقي ، المرجع السابق ، ص 53 – 54 .

(2) Pierre Montagnon, La guerre d’Algérie Pygmalion. Paris 1984 P 227

التموين بالسلاح نظرا لكون هاذين الخطين زودا بخطوط مكهربة وإشارات ضوئية وحقول ألغام ومراكز مراقبة ودوريات حراسة[1].

وعلى هذا الأساس كان من الواجب تغيير طرق الإمداد غبر الواجهة البحرية على الجبهة الغربية حيث لجأت قيادة الثورة آنذاك مضطرة للاعتماد على مصر بحرا قصد إيصال السلاح إلى وهران على متن السفينة الإسبانية «خوان إلوكاس» التي انطلقت من مصر يوم 4 جوان 1957م، وقد استلم الشحنة الدكتور الأمين دباغين بعد ان وصلت إلى ليبيا .و قد تضمنت هذه الشحنة ما يلي:

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
مدفع هاون 82	50	قنبلة هاون 82	9450
رشاش خفيف 9ملم	4	طابة للهاون 82	9450
رشاش متوسط 7.92	300	صندوق كريستات للهاون82	4
رشاش ثقيل 7.92	250	صندوق كريستات للرشاش	2
بندقية موزرألماني 7.92	3000	طلقة 9ملم	2.304.00
مسدس 9 ملم	300	طلقة 7.92	3600.000
قنبلة يدوية	13500	طلقة 303 وحارقة	200.000
قنبلة مضادة للدروع	114	طلقة 45 للتو مي	100.000
		طلقة 8ملم فرنسي	200.000

وتجدر الإشارة إلى أن إمداد المنطقة الغربية بالسلاح قد استمر بالرغم من توقف الإمدادات البحرية المباشرة خصوصا بعد اكتشاف الباخرة آتوس من طرف المصالح الفرنسيـة وبعد توتر العلاقات بين الجزائر والسلطات المغربية

(1) Mario benard, laligne Maurice un œuvre romain, in Historia Magazine, N° 236,10/07/1972 , p1280.

نتيجة ضغوطات هذه الأخير على قادة الثورةمن أجل الموافقة على تعديل الحدود بين المغرب والجزائر في هذه الظروف العصيبة .لصالح المغرب.

وقد استمرت الإمدادات من المشرق العربي وبالخصوص مصر عبر الحدود التونسية الجزائرية ومــن هذه الإمدادات شحنتان استلمها العقيد أو عمران في 10/ 07/ 1958م وتضمنت ما يلي[1] :

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 792	4000	طلقة 792	4.989.000
بندقية موزر 9ملم	2060	طلقة 303	3.000.000
رشاش متوسط 792	260	طلقة 9ملم	978.5000
رشاش برن 303	200	طلقة 7.5ملم	1.241.088
مدفع ألفا متوسط	14	قنابل ضد الدبابات	2700
مدفع ضد الطائرات	17		
مدفع أنيرغا	24		
جهاز لاسلكي	04		

ودون الاستطراد في هذا الموضوع الـذي تكتنفه الكثير من الأرقـام والإحصائيات حول كميات الأسلحـة التي كانت ترسلها مصر إلى الجزائر يجب الإشارة هـنا إلى إن عمليات الدعم المادي بمختلف أشكاله وصوره بقيت على هذه الوتيرة رغم الحصار المضروب على الثورة في الشرق والغرب حيث بقي المنفذ الوحيد لمرور السلاح عبر الجبهة البحرية التي سيطر عليها المهربون وتجار الأسلحة من مختلف الجنسيات.

(1) مراد صديقي، المصدر السابق، ص54-66

2-1 ســـوريا :

تعود جذور العلاقات التاريخية بين الجزائر وسورية إلى حركة الهجرة نحو بلاد الشام والدولة العثمانية (المشرق العربي بشكل عام)بفعل السياسة الاستعمارية كمرحلة أولى لنجاح المشروع الاستيطاني الفرنسي.وعلى أساس الروابط التاريخية المشتركة التي متّنها استقرار الأمير عبد القادر الجزائري في النصف الثاني من القرن 19 م في سوريا، كانت هذه الأخيرة سبّاقة دائما في تلبية أي نداء قومي ولم تقصر في دعم الثورة الجزائرية سياسيا وعسكريا.

إندلعت الثورة الجزائرية في المغرب العربي وقد تركت عميق الأثر لدى الرأي العام العربي، وكان من الطبيعي نتيجة الارتباط العضوي بين الشعوب العربية، أن يتأثر الكتاب والشعراء في سوريا بالثورة الجزائرية، حيث كان لهم دور بارز في تعبئة الرأي العربي والسوري ضد الاستعمار الفرنسي.

كما لعبت سورية بعضويتها في الجامعة العربية دورا كبيرا في دعم القضية الجزائرية، من خلال المندوب السوري الذي صرح عام 1955 بأن فرنسا تهدف من وراء تماطلها في منح استقلال الجزائر إلى عزلها عن كل من تونس والمغرب[1]. وقد سعت جبهة التحرير الوطني من خلال وفدها الخارجي إلى استغلال تأييد سورية، وفي هذا الإطار قرر الوفد الجزائري في شهر جويلية 1956 القيام بزيارة إلى دمشق لكسب الدعم المعنوي والسياسي للقضية الجزائرية من خلال النشاطات الثقافية التي تندرج في إطار الأسابيع الثقافية الجزائرية هناك وانتهت الزيارة التي اعتبرت إيجابية بفتح مكتب لتمثيل الجزائر بالعاصمة السورية (دمشق) وكلف بتسييره المناضل عبد الحميد مهري[2].

ومنذ هذا التاريخ زاد الاهتمام السوري حكومة وشعبا بالقضية الجزائرية فعلى المستوى الثقافي والعلمي، فتحت المجال للطلبة الجزائريين لطلب العلم والمعرفة،

(1) مريم صغير، المرجع السابق ص 73.
(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 207

حيث بلغ عدد الطلبة المقيمين في دمشق 107 طالبا، كلهم معفون من دفع رسوم الدراسة، وذلك بعد الاتفاق الذي عقد بين ممثل جبهة التحرير الوطني السيد المناضل عبد الحميد مهري ووزير التربية والتعليم السوري، وفي هذا الإطار يروي المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته عن الاحتفالات والمهرجانات الثقافية سنة 1958 في العاصمة دمشق خاصة تلك التي حظيت بالرعاية السامية لرئيس الجمهورية شكري القوتلي وحضور وزاري عريض لأبرز الشخصيات نذكر منها عبد الحميد سراج(وزير الداخلية)، ونوري الأبرش رئيس لجنة دمشق لأسبوع الجزائر والمفكر العربي ميشيل عفلق، وأكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية، وكمال حسين وزير التربية والتعليم وعبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية وغيرهم، ومن خلال هذه المناسبة التضامنية تجسدت مظاهرا لبعد العربي التضامني مع الجزائر، قيادة وشعبا[1].

وقبل ذلك عقدت لجنة الاتصال للشعب العربي السوري اجتماعا بدمشق يوم29 جانفي1957 درست فيه التطورات الدولية والأحداث التي تعيشها الجزائر، وقررت اللجنة في الأخير شن اضراب عام وشامل في جميع أنحاء القطر العربي السوري الشقيق كما وجهت اللجنة نداء إلى كل الشعوب العربية تحث فيه على تقديم المزيد من الدعم والمعنوي للشعب الجزائري كما أرسلت اللجنة برقية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب منها إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة[2].

ويمكن أيضا أن نستشف الموقف التضامني للجمهورية العربية السورية على المستوى الرسمي من خلال التصريحات والخطابات التي أدلى بها كل من رئيس الجمهورية شكرى القوتلي ونائبه أكرم الحوراني، ووزير التربية والتعليم السيد كمال حسين.

---

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 477.

(2) علي الغربي أبو الوليد. من أيام ثورة الفاتح نوفمبر 1954، إضراب الثمانية أيام جانفي فيفري 1957 منشورات المتحف الوطني للمجاهد (د.س.ن) ص 05

لم يقتصر الدعم السوري للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط بل تعداه إلى الدعم المادي بما فيه المال والسلاح وعلى هذا الأساس استطاع الوفد الجزائري بدمشق الحصول على وعد من رئيس الجمهورية السورية بتدعيم الثورة بالسلاح، من مخازن الجيش النظامي السوري نفسه.[1] مع تأمين طرق وصوله إلى الثوار المجاهدين في الداخل.

ويذكر المناضل أحمد توفيق المدني في مذكراته بخصوص عمليات جمع الأموال لفائدة الثورة الجزائرية بأنه تم تشكيل هيئة شعبية[2] بدمشق كلفت بجمع الأموال وتقديمها إلى مكتب الجبهة بالعاصمة السورية الذي يقوم بوضعها في البنك بدوره، وقد كان يشرف على هذه الهيئة الرئيس السوري شكري القوتلي، ونظرا للمكانة التي احتلها وفد الجبهة.[3] بسوريا لدى الرئيس قام هذا الأخير بتسليم صك مالي بقيمة (1.800.000 ليرة سورية و132.13049 دولار أمريكي) إلى السيد عبد الحميد مهري رئيس مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق[4].

ويضيف أحمد توفيق المدني في مذكراته بأن مكتب الجبهة بالعاصمة المصرية القاهرة كان بمثابة المكتب المركزي الذي يتزود بالأموال التي كانت تصله من سورية وباقي الدول العربية الأخرى، للإشارة في هذا السياق أن مكتب القاهرة تسلم من سورية بين نوفمبر 1956 إلى جويلية 1957 ما يقرب 15000 جنيه مصري[5].

أما فيما يتعلق بمسألة السلاح قامت الحكومة السورية بدعم الثورة بالسلاح حسب الظروف، حيث تم تشكيل لجنة عرفت بلجنة السلاح لهذا الغرض،

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 343.
(2) عرفت هذه الهيئة بجماعة أسبوع الجزائر
(3) تكون الوفد البشير الإبراهيمي وعبد الحميد مهري وأحمد توفيق وفرحات عباس وأحمد فرانسيس وعبد الرحمان كيوان وعمر دردور. أنظر أحمد توفيق مدني المصدر السابق ص 300-301
(4) أحمد توفيق مدني المصدر السابق ص 300-301.
(5) نفسه 345.

ولتسهيل عملية جلبها لجأت إلى فتح حدودها مع العراق لمرور الأسلحةبناء على اتفاق ثنائي بين البلدين ولجنة السلاح الجزائرية الذي يشترط على سوريا التكفل بتأمين السلاح وضمان وصوله إلى الجهة المبعوث إليها[1].

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد عمار بن عودة في شهادة حية أدلى بها في محاضرة يقول فيها بأنه أرسل في سنة 1957 من طرف عمر أو عمران إلى سورية لجلب السلاح غير أن العقيد عبد الحميد سراج رفض تسليمنا إياه خوفا من توتر العلاقات السورية الفرنسية وفي نفس الأسبوع اشترينا بعض الأسلحة الألمانية الصنع وقد جربنا صلاحيتها في سورية بموافقة الحكومة سورية، وللإشارة أن هذه الأسلحة كانت على حساب الحكومة السورية، حسب شهادة المناضل عمار بن عودة[2].

كما كانت سورية مركزا لتجميع المساعدات من الدول العربية المجاورة ترسلها بدورها إلى مصر عن طريق الجو والبحر تحت أسماء مختلفة كالمواد الطبية أو الغذائية ويمكن الإشارة إلى الأسلحة والذخيرة التي أرسلتها سورية إلى الجزائر خلال عام 1957 وهي الشحنة التي احتوت على ما يلي :

- 500 رشاش قصير بريتا 9 ملم.
- 500 رشاش خفيف عيار 5، 7 ملم نصف آلية نموذج 24-29.
- 100 رشاش هوتشكيس عيار8ملم.
- 500 بندقية عيار 5، 7 ملم نصف آلية نموذج 36 .
- 10 مدافع هاون عيار 60 ملم فرنسي.
- 60 مدفع هاون عيار 81 ملم فرنسي وإيطالي.
- 3000 بندقية عيار 5، 7 ملم نموذج 49.
- 4500.000 طلقة عيار 9 ملم تشيكية.

(1) مريم صغير المرجع السابق ص 79.
(2) شهادة المجاهد عمار بن عودة في مداخلته حول السلاح التي ألقاها بمتحف الجهاد بالجزائر سنة 1985 ص 8.

- 1500.000 طلقة عيار 5.7 ملم للرشاش الخفيف.
- 360.000 طلقة عيار 8 ملم.
- 1125000 طلقة عيار 5.7 ملم عادية للبندقية نموذج 39.
- 1350000 طلقة عيار 5.7 ملم للبندقية نموذج 49.
- 18000 قنبلة هاون عيار 60 ملم متفجرة فرنسية الصنع.
- 18000 قنبلة هاون عيار 81 ملم متفجرة[1].

وفي سنة 1958 تحصلت الجزائر على دعم مادي أخر تمثل في كميات كبيرة من القمح قدرت بحوالي 1000 قنطار من القمح السوري، ومبلغ مالي قدر بـ 240 فرنك فرنسي من حساب جماعة أسبوع الجزائر[2] وبقيت سوريا على موقفها المؤيد والمدعم للقضية الجزائرية على المستوى الدولي والعربي وللثورة الجزائرية حكومة وشعبا حتى إعلان الاستقلال سنة 1962.

ويمكن القول أن الثورة التحريرية كانت نموذجا فريدا من نوعه في مقارعة الاستعمار الفرنسي، بعد أن أثبتت جبهة التحرير الوطني مدى قدرتها على توحيد الأمور بحنكة دبلوماسية فائقة على المستوي الداخلي والخارجي بشكل خاص، عندما فرضت احترامها من طرف المنظومة الدولية والعربية وعلى هذا الأساس تركت الثورة الجزائرية أثرًا كبيرًا في أعماق كل عربي من المحيط إلى الخليج، الأمر الذي دفع بالدول العربية إلى دعمها ومساندتها ماديا ومعنويا، حكومات وشعبا.

كما أن الجمهورية العربية السورية لم تتأخر عن دعم الثورة انطلاقا من ذلك الإرث التاريخي بين الجزائر وسوريا منذ أن بدأت حركة الهجرة إلى بلاد الشام مع مطلع النصف الثاني من القرن 19م، واستقرار البطل الجزائري الأمير عبد القادر والجالية الجزائرية هناك هروبا من سياسة التسلط الاستعمارية خلال فترة المقاومة.

---

(1) مصطفى طلاس، المصدر السابق ص 154-155.
(2) أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 384-385.

ولذلك كان من الطبيعي جدا أن تهتم سوريا بما يحدث في الجزائر خاصة على المستوي الشعبي، عند بداية الثورة في أول نوفمبر1954م ثم تطور هذا الموقف مع مرور الوقت عندما تمكن وفد الجبهة في الخارج من استغلال وكسب المواقف الرسمية في الحكومة السورية لصالحه، الأمر الذي شكل منعطفا تاريخيا في تطور العلاقات السورية الجزائرية التي كللت بموقف واضح وصريح لدعم الثورة معنويا، وسياسيا وماديا، خصوصا عندما يتعلق الأمر بذلك الصدى الذي تركته الثورة في وجدان السوريين من صحفيين وكتاب وشعراء.

إن البعد القومي العربي للثورة الجزائرية، الذي تضمنه بيان أول نوفمبر 1954م، كان وراء التلاحم العربي بشكل عام مع الشعب الجزائري في أوج وأحلك ظروفه ولم يكن وقوف الدولتين العربيتين (سوريا ومصر) سوى دليل قاطع بان القضية الجزائرية هي قضية كل العرب من المحيط إلى الخليج.

1-3 العـــراق:

كانت الثورة الجزائرية نقلة نوعية في تطور مسار حركات التحرر العربي في القرن العشرين وقد اعتبرت في الكثير من المؤلفات العربية وبالخصوص المشرقية منها بأنها حدث مميز في الوطن العربي لأنها كانت في مستوى آمال وتطلعات الأمة العربية نحو الوحدة المنشودة.

وقد تصدرت القضية الجزائرية قائمة القضايا العربية التي توحدت حولها المواقف والآراء السياسية العربية من المحيط إلى الخليج. إذ أن الدارس لمسار الحركة الوطنية الجزائرية ومرحلة المخاض الصعب الذي عاشته الثورة قبل انطلاقتها سنة1954 يدرك بعمق جذور وخلفيات الارتباط العضوي بين القضية الجزائرية والموقف العربي إلى غاية الاستقلال في03 جويلية1962م.

وعندما يتعلق الأمر بالموقف العربي والثورة الجزائرية لا يمكن تناوله إلا من خلال أشكال الدعم المادي الذي سارعت به شعوب وحكومات الدول العربية

إذ شكّلت هذه الأخيرة قواعد خلفية ومراكز إمداد بالمال والسلاح مكّنت الثوار والمقاتلين في الداخل من مواصلة الكفاح المسلح واعتبرت ملجأ لمناضلي جبهة التحرير الوطني في الخارج، حيث استطاعوا من خلالها انتزاع تأييد ودعم الدول العربية والأجنبية وتدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

أما عن مسلسل الدعم العربي للثورة الجزائرية، فقد سبقت الإشارة إلى دولتين كان لهما كبير الأثر في مساندة ودعم الثورة قبل انطلاقتها إلى غاية الاستقلال هما مصر وسوريا اللتين تصدرتا قائمة الدول العربية في الوقوف إلى جانب الثورة بمختلف أشكال الدعم المعنوي والمادي منه ودون شك أن سجل التاريخ الوطني يحمل الكثير من المواقف المشرفة اتجاه القضية الجزائرية وهي محفوظة ومدونة لا يمكن لأي كان إغفالها.

فبالرغم من عدم وضوح الرؤى في المواقف الرسمية العراقية بشأن القضية الجزائرية في "مرحلة معينة" إلا أن ذلك لم يقلل من حجم الدور البارز الذي لعبه العراق على المستويين الشعبي ثم الرسمي بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 التي جسّدت عمليا الدعم المنتظر اتجاه الثورة الجزائرية.

لم يقتصر الدعم العراقي للثورة الجزائرية على الجانب السياسي والمعنوي فقط، بل شمل أيضا دعما ماليا كان الشعب الجزائري في حاجة ماسة إليه، كالمال والسلاح، والمواد الغذائية والأدوية والأدوات الطبية، ورغم أنه لم يكن في المستوى المطلوب خصوصا أثناء فترة حكم النظام الملكي، إلا أن ذالك لم يقلل من وزن الموقف العراقي اتجاه القضية الجزائرية خصوصا إذا تعلق الأمر بالدور الكبير للشعب العراقي وحكوماته التي جاءت بعد قيام ثورة 14 جويلية 1958

وقد سجل أول موقف تضامني سنة 1956 على المستوى الشعبي، بتنظيم حملة لجمع الأموال عن طريق التبرعات قدرت قيمتها بـ 75ألف دينار قدمتها الحكومة العراقية للجزائر[1]، كما تسلم الوفد الجزائري الذي كان على رأسه

(1) حددت جامعة الدول العربية نسبة المساعدات العراقية للجزائر ما قيمته 319600 جنيه إسترليني بنسبة 98,15 من مساهمة الدول العربية، أنظر مريم صغير، المرجع السابق، ص90.

أحمد توفيق المدني ببغداد، أثناء فترة حكومة علي جودت الأيوبي، مبلغا ماليا قدر بحوالي 175 ألف دينارا عراقيا، يضاف إليها المساعدات العسكرية، بوصول أول شحنة من الأسلحة إلى الجزائر في شهر جوان 1957 عن طريق الحدود السورية مرورابالأراضي الليبية[1].

وبعيدا عن الدعم الذي كانت تقدمه للحكومة الجزائرية سجل موقف الشارع العراقي أثناء إقامة منتخب جبهة التحرير الوطني في العراق 1958 بتنظيم حملة لجمع التبرعات من طرف الشعب العراقي لفائدة الثورة الجزائرية، سواء في المدن الخمس التي لعب فيها الجزائريون (بغداد، وكركوك والموصل والبصرة والسليمانية) أوفي باقي المدن المجاورة، وما إن كاد فريق جبهة التحرير الوطني ينتهي من جولته في الأراضي العراقية للتوجه إلى الأردن حتى بلغ مقدار التبرعات التي جمعها العراقيون 03 مليار سنتيم وهو أكبر مبلغ على الإطلاق تم جمعه لفائدة منتخب الجبهة، والثورة الجزائرية على مستوى جميع جولاته[2] ، وقد اتخذ العراق أثناء فترة حكم النظام الجمهوري.الذي يعتبر ثمرة لثورة 14جويلية 1958، مواقف جسدت ميدانيا تلك الوعود التي طالما تقدمت بها الحكومة العراقية المتعاقبة أثناء مرحلة النظام الملكي.

ففي شهر أفريل من عام 1960، إثر الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري إلى بغداد برآسة كريم بلقاسم، تمكن من الحصول عن مبلغ من المال وشحنة من الأسلحة كدعم مادي للثورة الجزائرية كما أوفت الحكومة العراقية، في شهر مارس 1961، بالوعد الذي تضمنه البيان المشترك لهذه الزيارة، القاضي بدفع

---

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 358.و قد قدر وزن هذه الشحنة من الأسلحة بثلاثة أطنان، إلى جانب ألفي بندقية فرنسية الصنع، وخمسون ألف طلقة، وهناك بعض من الأسلحة الأخرى تم شراؤها من إيطاليا وقدرت تكاليفها بسبعة آلاف دينار عراقي؛ أنظر: أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق ص341؛ وأيضا: مريم صغير، المرجع السابق، ص90.

(2) الكرة العراقية وعلاقتها بالجزائر، جريدة الهداف الرياضي من 3 إلى 9 أفريل 2002 ص10.

مليون دينار عراقي ثم تلاها مبلغ مالي آخر يقدر بمليون دينار عراقي بعد ستة أشهر من تاريخ الإعانة الأولى، كما أصدرت الحكومة العراقية في نفس الفترة مرسوما يقضي بتخصيص مليوني دينار عراقي سنويا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية GPRA[1] .

وفي نفس الإطار قام العراق في سنة 1960 بإرسال مساعدات مالية تمثلت في شحنة من المواد الغذائية والألبسة إلى جموع اللاجئين الجزائريين المقيمين في المخيمات على الأراضي التونسية الواقعة بالمحاذاة مع الحدود الجزائرية.وقدرت قيمة هذه المساعدات ب25ألف دينار عراقي[2].

وفي سنة 1962 تسلمت الجزائر حوالي 100 طن من المساعدات المادية شملت مواد غذائية وألبسة، كما استفاد جيش التحرير الوطني أيضا من مساعدات طبية شملت شحنة من الأدوية المختلفة قدرت ب900كلغ، وسيارة إسعاف مجهزة بكامل معداتها، وتجدر الإشارة في نفس السياق إلا انه منذ جويلية إلى غاية جوان 1960 ، قدم العراق للثورة دعما عسكريا خصوصا أسلحة وذخيرة التي قدرت قيمتها المالية بواحد مليون وربع دينار عراقي ، كانت تصل إلى الثوار في الولايات الداخلية عبر الأراضي الليبية.

ومن جهة أخرى فتحت الحكومة العراقية كلياتها العسكرية أمام الطلبة الجزائريين تحت نفقاتها، وتشير الكثير من المؤلفات إلى انه قد بلغ عدد المتخرجين من هذه الكليات حوالي أربعين طالبا برتبة ملازم ثان، كما بلغ عدد الجزائريين الذين كانوا يدرسون بكلية الطيران سبعة وعشرين طالبا تخرج منهم خمسة طيارين سنة 1962 [3].

كان الشعب العراقي، نموذجا رائعا لشعوب الأمة العربية من خلال الكثير من مواقفه التي ساند فيها الشعب الجزائري في ثورته معنويا وماديا، الأمر الذي

(1) مريم صغير، المرجع السابق، ص91

(2) نفسه، ص92.

(3) مريم صغير، المرجع السابق، ص92.93.

جعله يتجاوز عقدة أنظمته وحكوماته في تفاعلها مع القضايا الراهنة التي ارتبطت بالإمبريالية والاستعمار وعلى رأسها القضيتين، الفلسطينية، والقضية الجزائرية.

وقد فتح عهد النظام الجمهوري في العراق اثر قيام ثورة 14جويلية 1958 عهدا جديدا، على مستقبل الدعم المادي للثورة الجزائرية بمختلف أشكاله (من مال وسلاح ومواد غذائية وأدوية) وتشير الكثير من المؤلفات إلى أن المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة العراقية منذ قيام النظام الجمهوري سنة1958 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962بلغت حوالي 6 ملايين دينار عراقي، بغض النظر عن الأموال التي جمعها الشعب العراقي في أطار حملات التبرع لفائدة الشعب الجزائر في محنته.

2- شبه الجزيرة العربية:

رغم اختلاف مواقف الدول العربية، وتباين درجات تأييدها للثورة والقضية الجزائرية، فان الوطن العربي ظل يشكل بعدا استراتيجيا وقاعدة خلفية للدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية قبل وبعد انطلاقتها في أول نوفمبر1954م، ويشير البعض إلى أن مواقف العالم(باستثناء الوطن العربي) اتجاه الثورة الجزائرية، كان يتوقف على مدى تضامن وتجاوب الصف العربي معها ومدى دعمها من طرف الدول العربية على المستويين الدولي والإقليمي[1].

ويوضح المشروع السياسي لمؤتمر الصومام ما له علاقة بموضوع السياسة الدولية لجبهة التحرير الوطني في نسخته الغير مصححة(المسودة) قائلا: «إن

(1) يذكر المناضل محمد يزيد الذي كان ضمن الوفد الذي مثل جبهة التحرير في مؤتمر با دونغ 1955 ثم وزيرا للأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن مساعي قيادة الثورة في الخارج لم تكن من أجل كسب الدعم والمساندة لأن ذلك تحصيل حاصل، بل أن الاتصالات الأشقاء العرب كانت حول طريقة التنسيق بهدف إيصال الدعم المالي والعسكري إلى الثوار في الداخل والعمل دوليا لكسب المساندة المادية والمعنوية للقضية الجزائرية أنظر: إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثورة الجزائرية (1954-1962): هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص60.

القاعدة الأساسية لعملنا في هذا المجال تقوم بالدرجة الأولى في البلاد العربية ومصر بشكل خاص».

ومما لاشك فيه أن التضامن العربي كان واضحا طيلة مدة «حرب التحرير الوطني» بشكل حساس وملموس أيضا وقد كان للثورة الجزائرية ميزة نادرة حيث لمت حولها إجماع الدول العربية، إذ انه داخل الجامعة العربية بقي النقاش حول المشكلة الجزائرية، يجلب اهتمامات الدول الأعضاء بشكل خاص، وكانت الجبهة ممثلة في الشيخ احمد توفيق المدني تُسمع صوتها هناك وبالإضافة إلى الدعم المادي الذي كانت تستفيد منه الجبهة من طرف الجامعة العربية[1] فان الدعم الدبلوماسي أيضا كان له كبير الأثر داخل المجموعة الأفروآسيوية في أروقة الأمم المتحدة[2].

بعد معرفة أشكال الدعم الذي قامت به مصر وسوريا والعراق نقف مرة أخرى على الدور البارز الذي لعبته كل من المملكة العربية السعودية والكويت خصوصا عندما يتعلق الأمر بالدعم المالي بشكل خاص، الذي حظيت به القضية الجزائرية .

2 – 1 **المملكة العربية السعودية:**

يمكن تقييم الدور السعودي في دعم الثورة الجزائرية من خلال طبيعة العلاقة التي تربط الشعبين الجزائري والسعودي من خلال المكانة الدينية التي تتمتع بها، باعتبارها قبلة للمسلمين في أنحاء العالم يقصدونها لزيارة الأماكن المقدسةفي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وفي هذه السياق نشير إلى أن الحجاج الجزائريين، كانوا

(1) يذكر المناضل الفلسطيني أحمد الشقيري في مذكراته عندما كان مساعدا للأمين العام للجامعة العربية –بأن مجلس الجامعة العربية أصدر في 14/ 02/ 1950 قرارا يقضي برفع الإعانة المخصصة لمكتب المغرب العربي من 200 إلى 250 جنيه شهريا، كما أشار أيضا إلى موافقة الجامعة على طلب الإعانة التي تقدم بها الشيخ البشير الإبراهيمي وهي إعانة مالية للطلبة الجزائريين الذين يدرسون في الأقطار العربية ويضيف أن هذا الدعم أخذ أشكالا مختلفة معنوية ومادية ودبلوماسية بعد انطلاق الثورة التحريرية أنظر أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية في شبكة الانترنيت الموقع: http://AHMED – alshukairy.org/publicationsa.html.03juillet.2004

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص491.

من الأوائل الذين عرّفوا الشعب السعودي ومسلمي العالم بشرعية قضيتهم، أثناء تأدية فريضة الحج من كل عام، وعلى هذا الأساس كان الشعب السعودي سبّاقا في معرفة حقيقية معاناة الشعب الجزائري منذ أن سقطت الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي سنة 1830، وبذلك ترسّخت القناعة بضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ودعمه معنويا وماديا، حكومة وشعبا، بدافع الوازع الديني والشعور القومي للتخلص من السيطرة الاستعمارية التي تمارسها فرنسا في الجزائر.

وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على أشكال مختلفة من الدعم الذي لم تبخل به المملكة العربية السعودية، خصوصا الدعم المادي، عندما يتعلق الأمر بالتبرعات المالية التي كانت تستفيد منها الثورة الجزائرية في ظروفها العصيبة.

ونظرا للحيف المادي الذي كانت تعاني منه الثورة الجزائرية خصوصا المال والسلاح باعتبارهما العصب الحساس لاستمرار أية ثورة من الثورات في العالم، كان لزاما على قيادة الثورة العمل في هذا الاتجاه للحصول على الدعم المادي الذي كانت الثورة بحاجة إليه منذ انطلاقتها حتى سنة 1962 .

وقد تكلفت البعثة الجزائرية في الخارج بمهمة البحث عن مصادر تموين الثورة التحريرية متنقلة بين عواصم الدول العربية الشقيقة والصديقة، وقد كانت المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول العربية التي دعمت الثورة ماديا، حيث وعد الملك ابن سعود المناضل محمد خيضر أبرز عناصر الوفد الخارجي المقيم في القاهرة آنذاك بدعم الثورة بما تحتاجه من أموال[1].

كانت الإعانات المالية التي تبعث بها السعودية إلى الجزائر تودع في القاهرة باعتبارها مقرا للوفد الخارجي للثورة منذ فترة سابقة للانطلاقة وقد ضم في صفوفه كل من «أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت احمد، ومحمد خيضر».[2] وقد أكد

(1) القيادة التاريخية، مجلة الحدث العربي والدولي، الثورة الجزائرية. (عدد خاص) عدد 24، نوفمبر 2002 ص81 وأيضا: محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص139.
(2) عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص ص 463-464-465

الوفد الخارجي ذلك الدعم من خلال برقية عاجلة بعث بها وفد جبهة التحرير الوطني من القاهرة في 04 نوفمبر 1957 إلى الملك السعودي، سعود بن عبد العزيز، يطلب فيها إعانة مالية لمواصلة الكفاح المسلح في الجزائر[1].

وفي 11 ديسمبر 1957، قام وفد الجبهة برئاسة الشيخ احمد توفيق المدني لنفس الغرض، ويشير هذا الأخير في مذكراته بان الوفد الجزائري، حضي باستقبال خاص على شرف الملك سعود الذي قابلهم شخصيا، ووقف على تلبية مطالبهم، إذ قام بتكليف وزير المالية الشيخ سرور الصبان للقيام بالواجب وتحقيق مطالب الوفد الجزائري[2].

كما عبر الملك سعود للوفد الجزائري أثناء زيارته للملكة العربية السعودية، عن انشغاله العميق لما يحدث في الجزائر من جراء السياسة الاستعمارية التي تطبقها فرنسا، ووعدهم بتوحيد الجهود مع الرؤساء والملوك العرب من اجل وضع خطة موحدة لدعم الثورة ماديا من خلال الجامعة العربية[3].

وفي 03 جانفي 1958 قام وفد الجبهة الخارجي بزيارة ثانية إلى المملكة العربية السعودية، لطلب الدعم المادي(المال)، وقد كللت هذه الزيارة بوعد صريح من الملك سعود، بفتح اكتتاب شعبي عام على مستوى تراب المملكة للتبرع وجمع الأموال لحساب الثورة الجزائرية، وللتأكيد على صدق نيته قرر على أن يكون أول من يتبرع من ماله الخاص للصندوق الذي خصص للثورة الجزائرية وقرر تطبيق قراره على كل الأمراء والشعب السعودي لنجاح العملية كما كللت هذه الزيارة بعقد اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري ووزير المالية السعودي الذي كلفه الملك سعود بذلك، وأهم ما جاء في هذا الاتفاق:

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول مضمون الرسالة، أنضر أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 360.
(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق. ص 359.
(3) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص359.

أولا-قرر الملك فتح الاكتتاب بمبلغ 100 مليون فرنك، وأن يكون نصيب الحكومة المقرر دفعه 50 مليون بضمانة الملك.

ثانيا- أن يكون الدفع مباشرة للوفد الجزائري، وحسب طلبه ووضعه في الحساب البنكي للجبهة في دمشق.

ثالثا- من اجل الحصول على السلاح أو المال أو أي مسعى سياسي كان لابد من الاتصال بالملك مباشرة عن طريق مراسلة أو إرسال مبعوث وهو على أتم الاستعداد لتحقيق ذلك حسب الاستطاعة.

رابعا- التفكير في عقد مؤتمر عام لملوك ورؤساء المسلمين العرب لدراسة القضية الجزائرية ودعمها ماديا ومعنويا[1].

وفي 06 مارس 1959 زار الوفد الحكومي للجمهورية الجزائرية المملكة العربية السعودية، وقد استفاد الوفدمن إعانة مالية بقيمة مليار فرنك فرنسي، وتعهد الملك بمواصلة دعمه ، كضريبة مالية (سعودية) مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الشعب الجزائري يوميا، [2] كما خصصت المملكة العربية السعودية 250 ألف جنيه سنويا للثورة الجزائرية، تسلم عن طريق الجامعة العربية، [3] وقد عبر رئيس مجلس الوزراء السعودي أثناء هذه الزيارة، للوفد الجزائري أن القضية الجزائرية وثورة الشعب الجزائري هي قضية مقدسة ولا يمكن تجاهلها أو نسيانها وبذلك فهي فوق القانون وتشريع الدولة[4].

كما قدمت المملكة العربية السعودية مساعدات مالية أخرى بقيمة مليون جنيه إسترليني للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شهر جويلية 1961وبهذه المناسبة وجه رئيس الحكومة الجزائرية فرحات عباس رسالة شكر وعرفان إلى

---

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 362-363.

(2) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص79.

(3) المجاهد العدد، 15 أفريل 1958 ص 12.

(4) مريم صغير، المرجع السابق، ص 108.

الملك السعودي، يقول فيها: «لا يسعني يا صاحب الجلالة إلا أن ارفع إلى جلالتكم شكري الصادق، واعتراف وتقدير حكومتي وشعب الجزائر لما بذلتموه وتبذلونه في سبيل نصرة قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية، التي باعتزازها يعز السلام، وأن حكومة وشعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا، ولا يزال يناصرها منذ البدء.... لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة...»[1].

2 - 2- **الكويت:**

وقفت الكويت كبقية الدول العربية إلى جانب القضية الجزائرية التي وجدت تفهماً على المستويين الشعبي والحكومي وفي هذا السياق يشير احد الكويتيين الذين عاشوا أحداث الثورة التحريرية بأنه عند سماعنا بانتصار إخواننا الجزائريين في معاركهم ضد الفرنسيين كنا نهتز ونفرح وعند سماعنا بالممارسات الوحشية والقمع الاستعماري الفرنسي لإخواننا الجزائيين نتألم ونحزن.[2]

ويمكن تقييم الدور الذي لعبته الكويت في دعمها المادي والمعنوي للقضية الجزائرية من خلال الخطاب السياسي وتجاوب الشارع الكويتي مع أحداث الثورة التحريرية فعلى المستوى الشعبي عبر الشعب الكويتي عن إحساسه وتعاطفه القومي من خلال الدواوين التي كان يجتمع فيها سكان الأحياء لتبادل الآراء حول قضايا الأمة العربية والإسلامية ويعبر من خلالها الشعراء عن مشاكل وألام الأمة العربية وآمالها في التحرر من الاستعمار.[3]

بالإضافة إلي تنظيم أسابيع تضامنية مع الثورة الجزائرية في كل سنة بهدف جمع التبرعات المالية بواسطة لجنة كويتية لمناصرة الجزائر كما قامت الحكومة الكويتية بخصم جزء من المداخيل العامة وأصدرت نماذج من الطوابع البريدية خاصة بالثورة الجزائرية توجّه مدا خيلها لفائدة الشعب الجزائري[4].

---

(1) المجاهد العدد101، 31 جويلية 1961 ص 8.

(2) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص99

(3) نفسه، ، ص98.

(4) لعبت صوت إذاعة الجزائر التي كانت تبثها أمواجها من الكويت ثلاث ساعات أسبوعيا، نحو دول منطقة الخليج العربي، في تفعيل مظاهر الدعم من خلال التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية.

وفي زيارة قام بها الوفد الجزائري رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس بين 26 و28 افريل 1959 إلى الكويت، حيث استقبل من طرف أميرها عبد الله سالم الصباح، وعبر له عن مدى تضامن وتأييد إمارة الكويت حكومة وشعبا للثورة الجزائرية بقوله: «كنا معكم قلبًا ومالا، ومهما اتسعت أموالنا، زدنا في إعانة الجزائر لا نتقيد بميزانية ولا نحدد المدد بعدد ...»[1].

وما يؤكد اهتمام الأمير عبد الله سالم الصباح بالثورة الجزائرية هو دعوته إلى تدعيمها إعلاميا وماديا بحيث كان يشارك شخصيا الشعب الكويتي سنويا، ذكرى اندلاع الثورة التحريرية ، ففي سنة 1961، التي تصادف الذكرى السابعة لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، تبرع بثلاث ملايين دولار كإعانة مالية للشعب الجزائري[2].

ويرى الدكتور حسين طه الفقير في كتابه الكويت والتنمية العربية من وجهة نظر كويتية أن المساعدات المادية الكويتية للشعب الجزائري الشقيق منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة الجزائرية سنة 1954، اقترنت بمؤازرة وجدت ترجمتها على كافة الأصعدة المعنوية والإعلامية والسياسية وأدركت الكويت منذ اندلاع الثورة الجزائرية، أن المساعدة المطلوبة للشعب الشقيق، ليست مساندة مادية فقط وإنما هي مساندة ومناصرة الشقيق ضد المغتصب، الأمر الذي انطلقت منه الكويت حكومة وشعبا تعلن موقفها المساند واستعدادها للتضحية بكل ما تملك في سبيل نصرة الحق واستعادة الكرامة والاستقلال، هذا على الرغم من أن الكويت لم تكن قد نالت استقلالها السياسي بعد[3].

ويمكن أن نستشف قيمة المساعدات الكويتية المادية والمعنوية من وجهة نظر جزائرية، من خلال تصريح أدلى به رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

---

(1) أحمد توفيق مدني، المصدر السابق، ص426

(2) المجاهد، عدد108، 13 نوفمبر 1961، ص11.

(3) حسن طه الفقير، رمضان علي الشراح، الكويت والتنمية العربية، مركز البحوث والدراسات، الكويت، 1994 ص ص 40-41، عن إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص100.

السيد فرحات عباس عند استقباله للبعثة الطبية الكويتية سنة 1962 الذي قال فيه « صحيح أن كفاح الشعب الجزائري في الداخل قد حطم الاستعمار، ولكن هناك جهود الشعوب العربية .... الكويت وقادتها الأشاوس بما قدموا من تبرعات ومساعدات، وتأييد أثرت كلها في سير المعركة»[1] كما صرح المناضل محمد خيضر في زيارته إلى الكويت سنة 1962 قائلا: « إن زياراتي الحالية للكويت هي قبل كل شيء زيارة شكر للمساعدات التي قدمها لنا إخواننا العرب خلال السنوات السبع من النضال ، ولهذا أتيت إلى الكويت»[2].

3- المغرب العربي:

3-1) **ليبيا:** قدمت ليبيا للثورة الجزائر مساعدات معتبرة في مجال التسليح وهذا شيء ليس بالغريب فالجزائر وليبيا تربطهما علاقات ودية متينة تعود جذورها إلى ما قبل الاحتلال، فقد امتد تأثير الحركة السنوسية بليبيا إلى شمال الجزائر، وكان لها دور في تعليم المبادئ الإسلامية، وعلوم القرآن والحديث، ولقد كان للزاوية السنوسية دور كبير في الدعم المادي للثورة الجزائرية عن طريق الملك الليبي محمد إدريس السنوسي خاصة في مجال التسليح فأصبحت ليبيا قاعدة خلفية ولوجستية وسياسية للثورة الجزائرية حيث كانت بها مستودعات الأسلحة، ومراكز التدريب وشبكات التسليح كما وفرت إقامة خاصة لقادة جبهة التحرير، وأمنت تنقلاتهم وأصبحوا يتصرفون بكل حرية دون مراقبة أو إزعاج، وللإشارة فإن شبكات التسليح بليبيا لم تتلق أية ضغوطات، ولم يجمد أي نشاط لثورة بها عكس ما كان يحدث في تونس والمغرب الأقصى، وبذلك احتلت ليبيا مكانة رائدة في مجال دعم الأسلحة لصالح الجزائر[3].

وقد أشار المناضل أحمد بن بلة الذي أجرى آنذاك اتصالات بالحكومة الليبية والفعاليات الشعبية الليبية: «إن حركة التحرير الجزائرية قد اتصلت بالحكومة

(1) إسماعيل دبش، المرجع السابق ، ص100.

(2) نفسه، ص100

(3) Mohamed Guentari, op.cit, p 760 – 761.

الليبية منذ وقت مبكر، وأن التعاون مع الحكومة الليبية كان قائما، والمساعدات كانت حقيقية ولكنها تعطى لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا كانت مازالت تحت النفوذ الأجنبي ورئيس الشرطة في طرابلس كان أنجليزيا» ويشير بن بلة أن ثورة أول نوفمبر 1954 التي انطلق بقليل جدا من السلاح يتراوح ما بين 350 إلى 400 قطعة من البنادق الإيطالية وصلت سرا من ليبيا عن طريق غدامس إلى بسكرة وبقيت مخبأة لمدة طويلة مثلما ذكرنا ذلك سابقا[1].

ولم يتمتع المجاهدون الجزائريون في البداية بحق الإقامة في ليبيا، وقد تولى عبد العزيز شوشان أمر الثوار القادمين من الجزائر، وكان يقدمهم للسلطات الليبية على أساس أنهم تونسيين[2].

وقد كان عبد العزيز شوشان يتولى رئاسة مكتب تونس في طرابلس، وكان علي الزليطي مسؤول المكتب نظريا، لأن العنصر النشيط والبارز هو عبد العزيز شوشان، وقد ضم المكتب أشخاصا لاجئين وفدوا إلى طرابلس وشكّل بهم عبد العزيز شبكة للتسليح، وقد اقتفى الجزائريون أثرهم وتعاونوا معهم لاستخدام شبكاتهم لتمرير وتهريب السلاح إلى الجزائر، ومن أعضاء الشبكة نذكر محمد بوعزة، ومحمد عرعار، وعمر البرجي وهم من بين الجزائريين الذين تم تسليحهم بأسلحة جمعت من صحراء طرابلس بفضل الشبكة التونسية، بحكم أنهم السابقون في مجال تكوين شبكات التموين والتسليح، ومن أنواع الأسلحة التي كانت تجمع الخماسي الألماني، والستاتي الإيطالي، والعشاري الإنجليزي، الرشاشات من نوع «ستارن»[3].

وكان الاتصال بالشبكات التونسية في ليبيا يتم عبر مجموعة حيث يتصل محمد شلفوف من الجزائر بعبد العزيز شوشان بمدنين، ثم بعد ذلك يتم عبور الحدود

---

(1) محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 141.

(2) محمد البجاوي. المصدر السابق، ص 151.

(3) بشير القاضي، «المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف»، المرجع السابق، ص 173 – 174.

التونسية إلى ليبيا وفي بن غردان يعمل عبد العزيز على تسهيل انتقال بشير غريسيا وحسن عن طريق الدليل أو المساعد ناصر عشين الملقب بالأزرق، كان يتم استغلال الظروف الطبيعية لاسيما هبوب الرياح المحملة بالأتربة بهدف الوصول إلى قاعدة العسّة حيث بها تمكن المناضل أحمد بن بلة من جمع كميات كبيرة من الأسلحة تعود معظمها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية تحوي أسلحة الأمريكان من نوع كوربس القديمة، وأسلحة تعود إلى الجيش الثامن البريطاني، وهذه الشحنة التي جمعت في ليبيا سترسل بصعوبة إلى جنوب سوق أهراس بالمنطقة الأولى الأوراس[1]:

إن تمركز العمل المسلح عند بدايته بالجهة الشرقية (منطقة الأوراس) القريبة من المنفذ الوحيد لدخول الأسلحة التي يتم توزيعها على باقي الوطن، جعل من ليبيا الرئة التي تتنفس بها الثورة التحريرية، وقد اضطلع بمهمة إدخال الأسلحة بعض الرجال الليبيين الذين لهم خبرة في عمليات التهريب.

وكانت الأسلحة في بداية الأمر تهرّب من قاعدة العظم البريطانية ومن منطقة برقة التي انتقل منها نشاط التهريب إلى طرابلس بعد تعرضها لرقابة الإنجليز المشددة.[2] وتجدر الإشارة إلى أن عملية تهريب الأسلحة إلى الجزائر تمت بمعرفة الجزائريين أو بالتنسيق معهم بحيث يتم نقلها من ليبيا عبر مسلك زوارة بواسطة الشاحنات ثم بن قردان لتصل إلى الأراضي التونسية ومنها إلى الجزائر عبر طريقين هما:

1- ولاية شمال قسنطينة عبر سوق أهراس بوسائل مختلفة.

2- ولاية الأوراس بواسطة الجمال عبر ممر الجرف بأقصى الجنوب.

وأحيانا أخرى كان السلاح ينتقل بواسطة الشاحنات الكبيرة عبر الأراضي الليبية ثم بواسطة الجمال عبر الصحراء بعد غلق ممر سوق أهراس[3].

(1) محمد البجاوي، المرجع السابق، ص 152 - 153.

(2) - مريم صغير، المرجع السابق ص 120.

(3) - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 49.

وتجدر الإشارة أن استعمال الأراضي الليبية لنقل الأسلحة القادة من المشرق، كان يتم بعيدا عن عيون الحكومة الليبية بل كان أحيانا يتم تحت رقابتها بتغطية منها وذلك بأمر من الملك الليبي إدريس السنوسي نفسه، كما بذل الأمير مولاي عبد الحميد درنة مدير عام الشرطة بطرابلس قصارى جهده لتسهيل عملية نقل السلاح، كما كانت تدخلاته تبعث الطمأنينة في نفوس المهربين الليبيين[1].

إن نجاح عمليات التهريب الأولى دفع بالحكومة الليبية إلى إرسال برقية إلى أعضاء الجبهة بالقاهرة عن طريق سفارة تونس تدعوهم إلى إرسال ممثل عنهم إلى طرابلس وبذلك ثم تعيين السيد محمد خيضر لهذه المهمة[2].

ومن جهة أخرى لجأت السلطات الفرنسية إلى تشديد الرقابة للحد من عمليات تهريب السلاح حيث كثفت من نشاطها بواسطة دوريات عسكرية على الحدود الليبية التونسية، إضافة إلى نشاط الضابط «جايلز» البريطاني قائد الشرطة الليبية، الذي أرسل فرقة من الشرطة بقيادة ضابط بريطاني إلى منطقة «غريان» بغرض التصدي لعمليات التهريب، متسترا بحجة القيام بمناورات في المنطقة ولولا تدخل الأمير عبد الحميد درنة الذي أوقف عملية التفتيش التي كان رجال جايلز يقومون بها لنكشف أمر السلاح المخزن بالمنطقة[3].

ورغم الصعوبات إلا أن قادة الثورة قد اهتدوا إلى طريقة أخرى لتذليل الصعاب، حيث اتصلوا بشيخ قبيلة ميليتا في جنوب ليبيا الذي تحمل مسؤولية تهريب الأسلحة إلى الجزائر بمساعدة عناصر موثوق بها من قبيلته لهم دراية تامة بتحركات الدوريات الفرنسية وأمام ارتفاع أسعار الخدمات التي كان الشيخ يطلبها اضطر مندوبو الثورة بالاشتراك مع فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية الذي تولى بنفسه مهمة تهريب الأسلحة من مصر إلى ليبيا ومنها إلى الجزائر إلى شراء ثلاثين جملا ثم توزيعهم إلى

(1) – نفسه ص 50.

(2) – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 175.

(3) – – مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 52-50.

مجموعات ثلاثية ليتم تحميل كل مجموعة لتعبر الحدود ليلا وتصل منطقة الاختفاء نهاراوتم الاتفاق مع شيخ القبيلة على أن تبدأ المجموعة الأولى بالعبور اعتبارا من 20 أكتوبر 1955 وقد كللت هذه الطريقة بنجاح كبير(1).

وفي النصف الثاني من شهر مارس سنة 1956 عرفت الحدود الليبية التونسية تزايدا مكثفا في عمليات التهريب الأسلحة نحو الجزائر من أجل تزويد منطقتي الأوراس وشمال قسنطينة.(2) خاصة عبر البحر وذلك بعد أن ساءت العلاقة بينها وبين مصر التي أصرت من جهتها أن هذا السلاح لن ينقل برا(3).

كما لجأت شبكة التسليح الجزائرية في ليبيا إلى استخدام الشاحنات والسيارات في عملية إرسال عشرات الأسلحة إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي، وهذا بعدما وجدت هذه الشبكة دعما ومساندة من المناضلين في الحزب الدستوري الذين سخروا شاحنات تونسية لنقل هذه الأسلحة، وقد وضعت سيارة من نوع جيب تـ 70 ليرة من بنغازي اشتراها بن بلة لحساب الثورة من عند رجل يدعى صالح تواتي تحت تصرف أعضاء الشبكةفي تنقلاتهم من أجل تنظيم عمليات تهريب السلاح إلى الجدود التونسية(4).

غير أنه بعد تدخل ممثل وفد الثورة في الخارج السيد أحمد توفيق المدني لدى الملك إدريس السنوسي أمر هذا الأخير بفتح الحدود الليبية المصرية قائلا: «إذا ما نحن خسرنا استقلال ليبيا وكسبنا استقلال الجزائر فنحن الرابحون»(5) استمر نقل السلاح برًا تارة عن طريق شاحنات التجار الليبيين المتنقلين بين مصر وليبيا

---

(1) مراد صديقي، المصدر السابق، ص 51

(2) – نفسه ص 51

(3) – أحمد توفيق المدني، من سجل الجهاد الجزائري في الخارج، مجلة الأصالة السنة الثالثة، العدد 22، الثلاثي الأخير عدد خاص بالذكرى العشرون لثورة نوفمبر 1945 الصادرة عن وزارة التعليم والشؤون الدينية، 1974، ص 27، 28.

(4) Bachir El Kadi “De Tripoli à la Wilaya I”, El Watan, 10 Janvier 2005.

(5) أحمد توفيق المدني .المصدر السابق. ص 29–28

بانتظام وقد كان من بينهم التاجر عبد الله عابد الذي وافق على عملية نقل السلاح بعد اتصال به السيد الأمين دباغين وتارة أخرى عبر السكة الحديدية الرابطة بين ميناء الإسكندريةومنطقة مرسى مطروح على حدود المصرية الليبية ومنها ينقل إلى الحدود الليبية التونسية لينقل إلى الجزائر[1].

وبعد اجتماع 27 أبريل 1956 رأت لجنة السلاح الجزائرية بالقاهرة أنه من الضروري السعي لدى رئيس الوزراء الليبي بن حليم لكي يضع تحت تصرف اللجنة الفرعية للأسلحة بليبيا مطارا أو مطارين على الحدود الجزائرية الليبية جنوبا بقصد إيصال الأسلحة بصفة فورية ومباغتته للفرنسيين[2].

ولهذا الغرض أرسل وفد جزائري مكون من السيدين أحمد توفيق المدني، والأمين دباغين إلى طرابلس التي وصلاها في يوم 30 أبريل من نفس السنة حيث التقيا في اليوم الموالي بالوفد الليبي المتكون من السادة:مصطفى بن حليم رئيس الحكومة وقائدي الجيش والطيران ومسؤول المطارات الليبية وبحضور سفير مصر بطرابلس السيد أحمد حسن الفيقي[3].

وقد قررت الحكومة الليبية بعد هذا اللقاء وبناء على طلب الوفد الجزائري مـا يـلـــي:

1- تضع الحكومة الليبية مطاري بلدة نالوت جنوب فزان تحت تصرف القيادة الجزائرية بعد إصلاحهما من طرف الحكومة المصرية.

2- نقل السلاح بواسطة الطائرات من نوع «داكوطا -DAKOTA» نظرا لخصوصيتها في التحليق على انخفاض يسمح لها بالتسرب بين الجبال بعيدا عن مراقبة رادارات الطيران الفرنسي.

3- ضرورة دخول السلاح من مصر إلى ليبيا بواسطة الطائرات وبعلم رئيس الحكومة الليبي بغرض تأمين العملية.

---

(1) - مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 54-52.

(2) - أحمد توفيق المدني، - المصدر السابقص 138-137

(3) - المصدر نفسه، ص 142.

4- العمل على شراء السلاح بليبيا وتوفير كل الشروط الضرورية لإنجاح العملية[1].

وبعد هذا اللقاء ختم الوفد الجزائري زيارته بزيارة الملك إدريس السنوسي حيث خصه باستقبال كبير وأعرب له عن وقوف ليبيا الدائم والداعم للقضية الجزائرية وعن تقديم كل التسهيلات لتمرير السلاح وتنقل المجاهدين عبر كامل التراب الليبي[2].

في الوقت الذي لعبت فيه المملكة الليبية حكومة وشعبا دورها الكامل في دعم القضية الجزائرية بنقل السلاح وتقديم التسهيلات المختلفة كان هناك في الجهة المقابلة أطراف ليبية أخرى تعمل على دعم القضية الجزائرية بأساليب وطرق مغايرة منها على سبيل المثال لجنة جمع التبرعات لصالح الجيش التحرير في الجزائر والتي كانت تعمل على جمع الأموال بتنظيم الحفلات الموسيقية والدورات الرياضية وعروض دور السينما إلى جانب مدخيل بيع جلود الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى [3].

وكان من بين الناشطين في هذه اللجنة السيد الهادي المشيرقي الذي لعب دورا رياديا على مستوى هذه اللجنة إذ استطاع أي يدفع في حساب الجزائر ببنك مصر خمس صكوك مالية بتاريخ 16 جوان 1956 وفي العام الموالي قامت هذه اللجنة ببيع الكثير من بطاقات الاشتراك الخاصة بالتبرعات لفائدة الجزائر، وقد اشرف على عملية فحص البطاقات وحصرها عدة شخصيات ليبية معروفة بوقوفها إلى جانب القضية الجزائرية من بينهم الحاج حسونة فحيمة وعلي حسنين وقد أسفرت العملية على جمع أكثر من عشرين ألفا وخمسمائة جنيه بعد توفير أكثر من اثنا عشرة ألفا ومائة بطاقة [4].

---

(1) - نفسه ص 143.

(2) أحمد توفيق مدني، المصدر السابق ص 145-144.

(3) مريم صغير ، المرجع السابق ، ص 125.

(4) نفسه ، ص 125 - 126.

ومواصلة لنشاط لجنة جمع التبرعات قامت هذه الأخيرة باستقبال وفود من فرقة التمثيل الجزائرية التي كانت تحت رئاسة الممثل مصطفى كاتب وذلك بمزرعة أبناء إبراهيم المشرقي عام 1959 [1].

وقد تواصلت بليبيا عمليات تنسيق الجهود بين الحكومة الليبية وقادة الثورة الجزائرية فمن خلال دعوة الملك الليبي إدريس السنوسي عن طريق رسالة المؤرخة يوم 23 ماي 1956 وصل توفيق المدني والدكتور الأمين دباغين إلى ليبيا وبالضبط إلى درنة، ثم بعد ذلك طبرقة وهي مركز القوات الإنجليزية، وكان بشاطئها سفن حربية، وثكنات ومخازن للسلاح، وكان قصر الملك قريب من الشاطئ، ومن خلال المناقشات التي دارت مع الملك تبين مدى حرصه وحرص ليبيا على تدعيم الثورة الجزائرية بالأسلحة عبر أراضيها، لأن الجهاد على حد قول الملك ليس جزائريا بل هو إسلامي ومن استطاع أن يشارك فيه ولم يفعل فقد خان الله ورسوله، وبذلك ستكون ليبيا حكما وحكومة وشعبا إلى جانب الكفاح في الجزائر، وقد أطلع الحكومة مصطفى بن حليم الملك على تفاصيل لقاءاته مع الوفد الجزائري حول القضايا المتعلقة بتخصيص المطارات، ومرور السلاح، وأكد الملك بشأن ذلك أن المطارات الليبية رهن إشارة الثورة الجزائرية متى تمكن المصريون من إصلاحها، وهي مطارات جزائرية على حد قوله، كما أصدر الملك أوامره لقائد الجيش الذي أصدر بدوره أمرا لقائد الحدود بأن لا يتعرض السلاح الذي يدخل على الحدود الليبية المصرية، كما أبدى الملك سنوسي نتيجة ذلك في أن يلعب الوسيط في شراء الأسلحة للثورة الجزائرية ولقد لقي استقبال الملك الوفد الجزائري بهذه الطريقة استحسانا كبيرا لدى الوفد الجزائري الذي أثنى بالشكر على الملك لأن هذه الإجراءات تعد انتصارات عسكرية للثورة الجزائرية.[2]وبذلك استنفرت ليبيا كل إمكانياتها للثورة عن طريق تدعيم شبكات التسليح[3].

(1) نفسه ، ص 127.

(2) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 163 – 165.

(3) إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 120.

ورغم الدعاية الاستعمارية والصعوبات التي تعرضت لها شبكة التسليح بليبيا فإن السلاح ظل يصل تباعا إلى الحدود من ليبيا، وفي إطار الحرب الإعلامية نشرت جريدة التايمز اللندنية بتاريخ 28/ 06/ 1956 مقالا حول تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية واستخدام الإبل في نقل السلاح والذخيرة إلى تونس والجزائر وكان هدف هذا المقال هو التأثير على الحكومة الليبية للتصدي لهذه الظاهرة ولاسيما أن معظم المعلومات التي حواها المقال كانت خاطئة، لكن العمل على تهريب السلاح تضاعف دون أن يتأثر الطرف المصري أو الليبي أو الجزائري بهذه الأخبار، بل عقدت اجتماعات لمباشرة التخطيط لعمليات جديدة تكون مضاعفه، وكذلك ضرورة إدخال الأسلحة المخزنة بالقرب من طرابلس الجزائر[1].

وقد كان أحمد بن بلة دائما يلعب الوسيط بين ليبيا ومصر فيما يتعلق بنقل السلاح وتخزينه وتوزيعه وحتى المصريون كانوا يفضلون التعامل مع أحمد بن بلة لأن هذا الأخير له إستراتيجية خاصة في التعامل، كما كانت له قوة الحجة والإقناع في التعامل على عكس حسين آيت أحمد ومحمد خيضر، ومحمد يزيد[2] .

توسعت نشاطات شبكة التسليح في ليبيا، وقد تمكنت القاعدة التي تم تأسيسها سنة 1957 لجيش التحرير الوطني في الجزائر بتعيين فرقة عسكرية مستقرة بواحة فزّان[3]. بعد الاتفاق بين قادة الثورة والحكومة الليبية ووالي فزان السيد عبد الجليل سيف نصر [4].

غير أنه بعد اكتشاف هذه الفرقة من طرف السلطات الفرنسية إثر وقوع اشتباكات بينهما بين قوات العدو، أقدمت هذه الأخيرة بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى الحكومة الليبية التي ضربت به عرض الحائط ، بل وسمحت لإحدى المجموعات من المجاهدين الجزائريين بدخول مدينة مرزوق الليبية ودعوة سكانها

---

(1) فتحي الديب، المصدر سابق، ص 224.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 139.

(3) كانت تحت الاحتلال الفرنسي .

(4) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 312.

إلى الجهاد ضد الكفار الفرنسيين المرابطين بالمنطقة.[1] أما لجنة جمع التبرعات الليبية لفائدة الجزائر فقد تطور موقفها إلى تشكيل لجنة لمقاطعة البضائع الفرنسية[2].

وتجدر الإشارة إلى نجاح شبكة ليبيا رغم صعوبة الوضع في استقطاب العديد من العناصر غير الجزائرية وكان السلاح الذي يصل إلى ليبيا تتولى في الغالب مهمة تفريغه عناصر ليبية وهنا نذكر دور العقيد الليبي يحيى أبو السعود الذي كان يشرف على عملية تفريغ الشاحنات من الأسلحة، بمساعدة الشبكة الجزائرية والضباط الليبيين، ومن بين الجزائريين الذين كانوا يرافقون شحنات الأسلحة من مرسى مطروح إلى طرابلس الغرب ويتولى أيضا عمليات تفريغها الأسلحة الرائد إغيل علي أرزقي، وكان الملك إدريس السنوسي يقد كل الدعم المباشر لهذه الشبكة لأجل تأمين وصول الأسلحة وعبورها إلى الجزائر وقد كانت له لقاءات متكررة مع أحد بن بلة وأحمد بودا حول قضية الدعم الليبي للثورة الجزائرية، لاسيما وأن الملك كان يؤيد الثورة الجزائرية ويناصرها، وكان يلح ويؤكد من خلال أوامره لأعضاء حكومته وقادة المؤسسات المختلفة عبر أنحاء البلاد من أجل الدعم المادي للثورة الجزائرية[3].

3-2) **تونس:** أدرك قادة الثورة الأهمية الإستراتيجية للحدود التونسية كمعابر حيوية لتسليح جيش التحرير الوطني في الداخل في مرحلة التحضير لتفجير الثورة ، وقد ساهم الرصيد الحربي المشترك للعديد من الجزائريين الذين كانوا قد شاركوا في الثورة التونسية وغنموا أسلحة قيمة بعدما سلم الثوار التونسيين أسلحتهم في شهر ديسمبر 1954، ولعل من الذين شاركوا في الثورة التونسية شريط لزهر الذي لعب دورا إيجابيا في ثورة تونس، وقد نشط إلى جانب مجموعة عن الثوار الجزائريين في التراب التونسي من أمثال عمارة بن إبراهيم الذي

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ، ص 314 - 315.

(2) نفسه، ص 125 - 126 .

(3) محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 64 ، 66.

كان قائدا لدورية تعمل بداخل تونس بغية جمع السلاح لصالح الثورة الجزائرية وكان على اتصال بخلية ثانية أنشأها فرحي ساعي بهدف تهريب قطع السلاح والذخيرة إلى الجزائر، وقد اتفق على أن يبقى عمارة بن إبراهيم رئيسا للدورية باسم الثورة التونسية كغطاء لسيرة العملية، وقدكلف أحمد مسعي بإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في مجال جمع الأسلحة فاتصل بعابر محمد بن رجب وبدأت الخلية تنشط في مجال السلاح وصيانته[1].

وقد برز إحساس قوي لدى التونسيين بأن الواجب يدعوهم للمقاومة والكفاح إلى جانب إخوانهم في الجزائر بعد نية الاستعمار الفرنسي في الإنفراد بهم وحدهم، وكان التيار المطالب بالنضال تيارا قويا يطمح إلى تحقيق الوحدة المغربية، وقد شعرت فرنسا بهذا الخطر فسخّرت كل إمكانياتها المالية والإعلامية والعسكرية من أجل القضاء على هذا التيار والوقوف إلى جانب تيار الحبيب بورقيبة الذي وجد نفسه في حرج شديد أمام دعاة مساندة ودعم الثورة الجزائرية.

وقد تم تكوين جيش تحرير موحد بعد الخلاف الذي طرأ بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وتشكلت بذلك عدة فرق نذكر منها، فرقة أولاد عون بقيادة عبد القادر زروق والأخضر الفرماس، وفرقة منطقة سوق الأربعاء وغار الدماء بقيادة الطيب الزلاق، وفرقة منطقة زرمادين بالساحل بقيادة عبد اللطيف زهير كما تشكلت فرقة بمنطقة قفصة يقودها الحسين الحاجي، وعبد الله البوعمراني، والهادي الأسود، وعلي درغال، وفرقة تطاوين والجوايا بقيادة بقبلي والمرازيق بقيادة الشهيد علي بالشعر المرزوقي ومحمد الغلوفي، وفرقة أخرى بأم العرائس ونفطة وتوزر بقيادة الطاهر الأخضر الغريب، وفرقة جبال أم علي بقيادة بلقاسم بن فرح العقوبي وفرقة رضا بن عمار بالعاصمة التونسية، وقبل مغادرة صالح بن

(1) خليفة بولحروف، «الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني وتداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية»، دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض، تبسة، ص 60 – 61.

يوسف تونس متوجها إلى طرابلس عقد اجتماعا في بيته لقيادات جيش التحرير المغربي العربي، وللإشارة فإن تكوين جيش تحرير مغربي كان يدعو إليها باستمرار عبد الكريم الخطابي وقد أصبحت ضرورة ملحة في ظل المتغيرات التي كانت تمر بها كل من الجزائر وتونس والمغرب الأقصى[1].

ولعل هذه الظروف كانت قد هيأت الأجواء لجيش التحرير الجزائري من أجل استخدام الحدود الشرقية فيما بعد كقواعد خلفية للتمركز والانطلاق للقيام بهجومات ضد القواعد والمراكز الفرنسية، كما سيساهم هذا الوضع في تمرير كميات معتبرة من السلاح سواء بالتعاون مع الحركة اليوسفية، أو الحكومة التونسية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المجاهدين الجزائريين كانوا قد توغلوا في التراب التونسي المطل على الحدود الشرقية الجزائرية وقد وجهوا نداءات إلى الإخوة التونسيين الذين يجمعها معهم وحدة اللغة والدين والتاريخ تحثهم على تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية، ولعلنا نستنتج ذلك من خلال النداءات والرسائل التي وجهها جنود جيش التحرير إلى التونسيين، ففي الرسالة التي وجهها الزين رايس الذي كان على رأس مجموعة لجيش التحرير الجزائري طلب فيها من التونسيين دعم ومساعدة الثورة الجزائرية لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي، وقد أوضح أن الصراع هو بين الحق والباطل ، بل كان يدعو التونسيين إلى التجنيد والالتحاق بصفوف جيش التحرير من أجل القضاء على العدو الفرنسي الذي كان قد نكل بالشعب الجزائري وأحداث الثامن ماي 1945م لا تزال ماثلة، رغم أن المجندين الجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية هم الذين حققوا الانتصار لفرنسا وحرروها من ألمانيا النازية.

ويمكن القول بأنه رغم التقلبات السياسية لنظام بورقيبة الحريص على إرضاء فرنسا فلم تبخل تونس عن الثورة الجزائرية حيث كانت قاعدة خليفة

---

(1) خليفة بولحروف المرجع السابق، ص 131 – 132.

للثورة وعبر أراضيها كانت تتدفق الأسلحة للجزائر، كما ستكون أراضيها مراكز لجيش الحدود ومأوى لآلاف المشردين من اللاجئين جراء تداعيات السياسة الاستعماريةوكان العديد من جنود جيش التحرير قد تسللوا إلى الأراضي التونسية للبحث عن السلاح، وقد مارسوا نوعا من الضغط على التونسيين من أجل دعم الثورة الجزائرية ماديا ولعل ذلك ما أوجد نوعا من التوتر لدى الحكومة التونسية التي وصلتها بعض الأخبار توحي بأن الثوار الجزائريين قد استخدموا القوة من أجل الحصول على الدعم المادي[1]، ففي رسالة موجهة إلى رئيس الحكومة من عامل تالة يوم 29 جويلية 1955 يشير من خلالها إلى دخول مجموعة من الثوار الجزائريين إلى تراب العمالة وأن البحث جار لتقصي الحقائق، خاصة وأن هؤلاء قد تحرجت منهم الحكومة التونسية لأنهم ساهموا في خلق الاضطراب بالمنطقة عن طريق استخدامهم أسلوب التهديد والاعتداء بالعنف على الثوار التونسيين لإجبارهم على تسليم ما عسى أن يوجد عندهم من السلاح، وقد حددت لهم آجال لتسليم تلك الأسلحة مما دفع بالتونسيين الذين اتصل بهم الثوار الجزائريون إلى مغادرة مساكنهم الريفية إلى المدينة هروبا من التهديدات.

وما يلفت النظر أكثر في الدور التونسي المؤيد للثورة أن سياسة بورقيبة التي اعتمدت على الدعم السياسي للجزائر من خلال المؤتمرات الإقليمية، لم تكن كافية بالنسبة لدعاة توحيد الجهد والتكامل في النضال بين أقطار المغرب العربي كلها، حيث ظل السيد صالح بن يوسف، الذي يرى أن استقلال تونس يعتبر ناقصا ما لم تستقل الجزائر ورفض وضع السلاح وأمر رجاله بأن يكونوا سندا للثورة التحريرية الأمر الذي عرّضه لاستياء الحكومة التونسية وخصوصا عندما تعلق الأمر بنقل الأسلحة من مصر إلى الجزائر عبر تونس.[2] مما أدى في الأخير إلى عقد اتفاق ثنائي بين الطرفين الجزائريوالتونسي في 11 جانفي 1957 وقد ضم الوفد

(1) أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص168

(2) – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق ص 167.

الجزائري كل من السيدين أحمد توفيق المدني والأمين دباغين، أما تونس فقد مثلها كل من السيدين الصادق المقدم والطيب سليم، وقد نص هذا الاتفاق على عدة أمور منها السماح بتمرير السلاح[1].

وعليه اعتبرت تونس في أغلب الأحيان منطقة عبور للأسلحة القادمة من مصر عبر ليبيا وتخزينها فقط إلا أنه في النصف الثاني من شهر مارس 1956 كما سبقت الإشارة إليه في السابق عرفت عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية التونسية نشاطا متزايدا للرقابة الفرنسية بمساعدة بعض أعضاء الحزب الدستوري التونسي الذي كان يتولى المفاوضات مع فرنسا[2].

وبعد توتر العلاقات التونسية الفرنسية في النصف الثاني من عام 1957 أظهرت الحكومة التونسية تغاضيا عن مرور السلاح المهرب إلى الجزائر عبر الأراضي التونسية، الأمر الذي دفع بقيادة الثورة إلى استغلال الوضع وشرعت بالاتفاق مع المسؤولين المصريين في نقل باقي الصفقة التشيكية المقدرة بحوالي 350ألف طنا من السلاح والذخيرة، وقد تم نقل الكمية على أربع دفعات ابتداء من 17 مارس 1957 إلى غاية 21 أكتوبر من نفس السنة وقد وقع استلام الشحنة السيد أحمد سليم نيابة عن ممثل الثورة لدى السلطات المصرية[3].

رغم قلة حجم المساعدات التونسية لدعم الثورة الجزائرية إلا أن السلطات الفرنسية اتهمت تونس بدعم الثوار عسكريا، خاصة بعد فشل خط موريس الجهنمي وحاولت في بداية الأمر خلق قوة عسكرية مشتركة تونسية – فرنسية لحراسة الحدود الجزائرية بهدف منع تهريب السلاح إلى الجزائر، وذلك تقييد حرية تونس من الناحية العسكرية[4].

(1) – نفسه، ص166.
(2) – مراد صديقي، المصدر السابق، ص 51.
(3) مراد صديقي، المصدر السابق، ص 55.
(4) مريم صغير، المرجع السابق، ص 143.

وعندما فشلت السلطات الاستعمارية في مراقبة الحدود الجزائرية التونسية لجأت إلى ضرب القرى والمد اشر الحدودية انتقاما من السلطات التونسية على مساعدتها للجزائريين ومن أبرز هذه الأعمال أحداث قرية ساقية سيدي يوسف التونسية بتاريخ 8 فبراير 1958 عندما شنت القوات الفرنسية هجوما جويا شارك فيه ستة وعشرون طائرة حربية راح ضحيته أكثر من مائة قتيل من المدنيين العزل وجرح أكثر من مائتين آخرين، وقد بررت السلطات الفرنسية جريمتها بحق متابعة المتمردين الجزائريين[1].

وعلى إثر هذه الحادثة المؤلمة صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بأن هناك العشرات بل مئات من ساقية سيدي يوسف في الجزائر كما صرح أحد المسؤولين التونسيين البارزين (الباهي لدغم) قائلا : «إن هذه الحادثة تغذي شعور الإخوة والتضامن والدين واللغة وكل الذي نشعر به إزاء إخواننا الجزائريين ...» [2].

أما رد جبهة التحرير الوطني فقد جاء على لسان لجنة التنسيق والتنفيذ حيث جاء في الرسالة التي وجهتها هذه الأخيرة إلى الحكومة التونسية: «نجدد لكم باسم الشعب الجزائري المجاهد تضامننا الكامل مع الشعب التونسي ووقوفنا إلى جانب القوات العسكرية التونسية لإنقاذ الاستقلال التونسي»[3].

لقد دفعت أحداث ساقية سيدي يوسف إضافة إلى هذا الموقف البطولي لجبهة التحرير الوطني بالحكومة التونسية إلى السماح بمرور القوافل المحملة بالسلاح عبر أراضيها وكذلك تسهيل عملية عبور أفراد جيش التحرير الوطني، وفي 19 ديسمبر 1960 وقعت الحكومتان التونسية والجزائرية المؤقتة اتفاقية نصت على أن كل سلعة أو تجهيز يخص الحكومة الجزائرية المؤقتة أو جيش التحرير الوطني أو الهلال الأحمر الجزائري معفى من الضرائب والرسوم الجمركية .[4]

---

(1) مريم صغير، المرجع السابق ، ص 143.

(2) نفسه، ص 143.

(3) نفسه، ص 144.

(4) مريم صغير، المرجع السابق ، ص 144.

ويمكن القول بعد هذا العرض أنه رغم الإمكانات المحدودة لتونس وانطلاقا من إيمانها بالمصير المشترك وأخوة الدين والعروبة والتاريخ المشترك راحت السلطات التونسية تدعم الجزائر جاعلة من أراضيها قاعدة خلفية للثورة الجزائرية وموقعا آمنا للفارين من الاضطهاد الفرنسي ومن بنوكها مستودع للتبرعات المالية التي كانت تجمع عبر الأراضي التونسية .

3- 3) **المغرب**: إذا كانت الثورة قد لقيت الدعم المعنوي اللازم من الجهة الغربية فإن الدعم المادي وخاصة السلاح قد تأخر نوعا مافحتى مارس 1955 كان رجال الثورة يبحثون عن التموين عبر هذه الجهة وذلك ما عبر عنه قائد المنطقة الخامسة العربي بن مهيدي عند لقائه بمحمد بوضياف بالقرب من نهر ملوية، بقوله: «السلاح وإلا اختنقنا»[1].

ولكن بداية من شهر أبريل سنة 1955 وصلت أول دفعة من السلاح قادمة من الإسكندرية عبر البحر على متن اليخت «ديانا» الذي كان على متنه سبعة من الضباط الجزائريين المدربين في مصر [2] ، وقد كان السلاح القادم موجه إلى الثوار الجزائريين والمغاربة بمعدل الثلثين لجيش التحرير الجزائري.

وفي شهر أوت تمكن السيد أحمد بن بلة بمساعدة ممثل جيش التحرير المغربي السيد عبد الكبير الفاسي من تهريب ألف قطعة سلاح من اسبانيا إلى المغرب ومنها إلى الجزائر وفي شهر سبتمبر من نفس السنة وصل يخت مصري إلى منطقة الناظور بالمغرب محملا بالسلاح، كانت حصة الجزائر منه الثلثين كذلك[3] ، ويذكر بوضياف أنه في نفس السنة(أي 1955) قد أبلت منطقة كبدانية بالمغرب البلاء الحسن في تموين مجاهدي المنطقة الخامسة بالأسلحة والذخيرة كما شهدت المناطق الحدودية

---

(1) - محمد عباس، اغتيال حلم (أحاديث مع بوضياف) المرجع السابق، ص 66.

(2) - اسم ملكة الأردن وسمي اليخت باسمها بعدما وضعته في خدمة الثورة الجزائرية، وكان على متنه السادة : محمد بوخروبة (هواري بومدين) ، ومحمد صالح عرفاوي، وعليمجاري، وعبد العزيز مشري، ومحمد عبد الرحمن ومحمد حسين بوأحمد شنوت .

(3) - مراد صديقي، المصدر السابق، ص 30.

بين المغرب والجزائر ابتداءً من الفاتح من أكتوبر عمليات عسكرية منسقة بين جيش التحرير الجزائري والمغربي كان لها الأثر المباشر في تحريك المفاوضات مع الملك محمد الخامس وزعيم المعارضة التونسية الحبيب بورقيبة بغرض دراسة القضية الجزائرية[1]وقد استمر تزويد الجزائريين بالسلاح عن طريق البحرعبر المغرب وذلك حتى سنة 1961، تاريخ آخر شحنة على متن الباخرة أوراغون. [2].

أمام تعرض أغلب البواخر القادمة إلى المغرب محملة بالسلاح إما إلى المضايقات الإسبانية والفرنسية وحتى الأمريكية التي كانت لها قواعد عسكرية على التراب المغربي وإما إلى الحوادث الطبيعية فإن قيادة الثورة فكرت في إنشاء شبكات تتولى مهمة الحصول على السلاح من أوروبا ونقله إلى المنطقة الخامسة، وقد أنشأت لهذا الغرض(شبكة إدارة الاتصالات الخاصة والمعلومات) ومن مهامها أيضا إمداد بعض الولايات بالمال وتأمين إيصال البريد العسكري في الاتجاهين وذلك بداية من سنة 1958 وهي تابعة لقيادة الولاية الخامسة المتمركزة بمدينة وجدة وقد ترأسها منذ تأسيسها السيد محمد الرويغي المدعو مراد صديقي [3] .

إلى جانب نشاط الجبهة على الجهة الغربية فإن الحكومة المغربية قد فتحت حدودها للمجاهدين جاعلة من أراضيها ميدانا لتدريبهم، وبعض مدنها قواعد خلفية للثورة منها مدينة وجدة، مما زاد قوة الثورة وتشتيت قوات الفرنسيين التي أصبحت تعمل على رد هجمات المجاهدين عبر كامل التراب الجزائري[4] ، وقد ضعت الحكومة المغربية بأمر من العاهل المغربي محمد الخامس تحت تصرف الثورة حاولي خمس مائة متطوع مغربي إلى جانب إصداره لأمر يسمح بمرور المعدات العسكرية والمتطوعين الأجانب إلى الجزائر عبد الحدود المغربية الجزائرية، كما كانت مساهمة الشعب المغربي المادية تتمثل خاصة في جمع التبرعات ومثال ذلك

(1) – محمد عباس، المرجع السابق، ص 66.
(2) – مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 32 – 47 .
(3) – مراد صديقي، المصدر السابق ، ص 69.
(4) – مريم صغير، المرجع السابق، ص 156.

التظاهرة التي نظمتها اتحاد النساء المغربيات التي جمع من خلالها مبالغ هامة لصالح الثورة الجزائرية [1].

كما يجب الإشارة إلى دور المدن الحدودية المغربية في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة بعدة وسائل منها تحميل صناديق الخضر والفواكه والقلل الفخارية وكذلك خزانات وقود السيارات.[2] كما فتح جيش التحرير المغربي أبوابه لتدريب المجاهدين بمنطقة الريف ليعودوا بعد ذلك إلى الجزائر، حيث يحمل كل مجاهد معه قطعتين حربيتين بذخيرتهما[3].

بالإضافة إلى ذلك شكلت الأراضي المغربية ملجأ آمنا للمصابين من رجال الثورة يتلقون فيها علاجهم ليعودوا بعد ذلك إلى أرض المعركة، كما كانت ملاذا للمطاردين من المناضلين في جهات أخرى خاصة بعد اشتداد الخناق على الولايات الأخرى[4].

وأمام هذا الدعم للثورة والتسهيلات المقدمة لرجالها قامت السلطات الفرنسية بتقديم احتجاجات رسمية إلى مجلس الأمن تشكو فيه المغرب عن موقفها هذا، كما قامت بزرع الألغام وإقامة الخطوط الشائكة المكهربة على طول الشريط الحدودي بين الجزائر والمغرب إضافة إلى تكثيف دوريات الحراسة ليلا ونهارا إلا أن ذلك لم يمنع المجاهدين من الاستمرار في عملياتهم انطلاقا من الأراضي المغربية التي اتخذوها قاعدة خلفية[5] .

وهكذا قامت المغرب كما قامت كل من ليبيا وتونس بواجبها في دعم الثورة الجزائرية ومساندتها حتى الاستقلال، رغم بعض المشاكل والتوترات التي عرفتها العلاقات الجزائرية خاصة مع تونس والمغرب والمتعلقة بتعديل الحدود [6].

---

(1) – نفسه، ص 157.

(2) – مراد صديقي، المصدر السابق، ص ص 48-32.

(3) – نفسه ، ص 48.

(4) – مراد صديقي، المصدر السابق ، ص 16.

(5) – مريم صغير ، المرجع السابق، ص 158.

(6) – أنظر في ذلك مراد صديقي، المصدر السابق، ص-ص 58-66 .

2) الدول الاشتراكية:

1- إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في بناء قواعد خلفية بالمعسكرين الشرقي والغربي:

بعد أشهر قليلة من الانطلاقة أدرك قادة الثورة أن العدة الحربية للثورة لم تكن كافية للصمود طويلا أمام الترسانة الاستعمارية، واكتشف أكثر القادة تفاؤلا بقوة الثورة من أمثال بن بوالعيد وزيرود يوسف أن الحاجة ملحة إلى قواعد خلفية خارجية تقوم بإمداد شرايين العمل المسلح بالذخيرة والسلاح الحربي المتطور .

إن تجربة الثورة في الأشهر الأولى كشفت أن المنطقة الأولى لم يكن بإمكانها الصمود لمدة ثمانية عشر شهرا كما كان يتوقع بن بوالعيد ، وهو ما سمح بإدراك أن جيش التحرير الوطني لن تكفيه بقايا مخازن السلاح الذي تركه الحلفاء عند مغادرتهم لشمال إفريقيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في ليبيا وتونس، كما ظهر أن ما قامت بجمعه المنظمة الخاصة (O.S) قبل اندلاع الثورة أو ما كان يغتنمه الثوار بعد معاركهم مع جنود الجيش الفرنسي الذين كانوا غالبا ما يتركون أسلحتهم ويفرون هذه الكميات التي تم جمعها لم تكن كافية لتسليح الثوار عشية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954.

الأمر الذي أستدعى البحث عن مصادر وطرق أخرى كفيلة بتوفير الدعم المادي (المالي) والدبلوماسي للثورة بصفة عامة والتموين بالسلاح بصفة خاصة وهذا ما تكفل به منذ البداية الوفد الخارجي للثورة والمتكون من (محمد خيضر، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسبن آيت أحمد) وكانت مصر القاعدة الخلفية الأولى لهم وكانت القاهرة مقرا لنشاطهم.

لقد أولت جبهة التحرير الوطني منذ البداية للمعركة الدبلوماسية نفس الاهتمام الذي أولته للجانب العسكري من النضال في الداخل، فعملت الجبهة على كسب عطف الرأي العام الدولي وهذا حتى تأثر على الحكومات وتحملها على الاهتمام بالقضية الجزائرية ومدها بالمساعدة المعنوية والمادية، وبالنشاط الخارجي كانت

الجبهة تسعى للحصول على الموارد المالية الضرورية لتسيير مختلف أوجه الكفاح الوطني بما في ذلك الكفاح العسكري. فحسب تقرير قدمه السيد محمد يزيد ممثل الجبهة في نيويورك إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1957 يغطي نشاط الجبهة على المستوى الدولي للفترة ما بين نوفمبر 1954 وجويلية1957 (1) جاء ما يلي:

1 – إخراج القضية من الإطار الفرنسي.

2 – رفع المشكلة الجزائرية إلى مستوى المشكلة التونسية والمغربية على المستوى الدولي.

3 – عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.

والملاحظ أن التعليمات التي وردت في هذا التقرير لا تختلف إلا في بعض التفاصيل عن التعليمات التي ذكرها فرحات عباس في كتابه "تشريح حرب" وكان قد تلقاها قبل التحاقه إلى المشرق العربي عام 1956 إثر تعيينه في الوفد الخارجي من قبل عبان رمضان وهي كما يلي:

1 – تدويل القضية الجزائرية ودحض الحجج الفرنسية والقضاء على أسطورة «الجزائر الفرنسية».

2 – الحصول على الأموال والسلاح والذخيرة لجيش التحرير الوطني.

3 – المحافظة على الوحدة والتضامن بين أعضاء الوفد الخارجي.

وجاء في تقرير قدمه كريم بلقاسم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ أوت 1958 أن مهمة الثورة في الخارج تتلخص في مايلي:

1 – استغلال المعركة التي يخوضها الشعب الجزائري على المستوى الدولي.

2 – الحصول على الحد الأقصى من المساعدة المالية والمادية لمساندة الشعب الجزائري.

---

(1) – إسماعيل العربي، صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985، ص30، 31.

وتعرض نفس التقرير للإطار العام لتشكيل الوفود التي تعمل بالخارج فيحدده كمـا يلـي:

1 – مسؤول (أي رئيس الوفد).

2 – مساعد الرئيس.

3 – مستشاران أحدهما مكلف بالشؤون المالية والثاني للشؤون الثقافية.

4 – ملحق عسكري مهمته جمع العتاد الحربي والاتصالات.

5 – السكرتارية.

وحسب هذا التنظيم الهيكلي للوفد الخارجي منذ بداية نشاطه عام 1954 نجد أن كل عضو من أعضائه كلف بمهمة معينة فقد أسندت مهمة الشؤون السياسية والمالية للسيد محمد خيضر وأحمد بن بلة كلف بالشؤون العسكرية أي البحث عن السلاح عن طريق الشراء أو المساعدة المجانية ونظرا لطبيعة المهمة التي كلف بها بن بلة فإن الرئيس جمال عبد الناصر كلف فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية بالإشراف المباشر على عمليات تأمين السلاح للثوار الجزائريين واستعان أحمد بن بلة بالسيد أحمد محساس ممثل جبهة التحرير الوطني بتونس في تنسيق ونقل هذه الأسلحة عبر الحدود الليبية ثم التونسية إلى أن تصل بأيدي المجاهدين.[1]

أما محمد بوضياف فقد كلف بالإشراف على هيكلة خلايا جبهة التحرير الوطني بدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بفرنسا وكذا التنسيق مع الداخل عبر محور القاهرة- مدريد- المغرب- الجزائر وقامت جبهة التحرير الوطني بتكوين تنظيم خاص بها الذي سيعرف فيما بعد بفدرالية جبهة التحرير الوطنية بفرنسا التي أشرف محمد بوضياف على تأسيسها وتكفل السيدان طربوش وعبد الكريم السويسي على تنظيم خلايا هذه الفيدرالية بفرنسا خلال الأيام الأولى للثورة[2] بعد عراقيل ومجابهات كثيرة مع أنصار الحركة الوطنية الجزائرية المصالية

(1) مراد صديقي المصدر السابق ص44

(2) – عمر بوداود ، ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا ، الباحث، العدد 2 ، نوفمبر 1984 ، ص 149.

(MNA) وكان لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دور كبير في تنظيم وتأطير وهيكلة وتوعية العمال الجزائريين بالمهجر لصالح القضية الجزائرية والالتفاف حولها ونشاط فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كان مهما في البحث عن سوق الأسلحة لتموين الثورة في فرنسا ذاتها وفي باقي الدول الأوروبية الأخرى بلجيكا سويسرا ألمانيا الفيدرالية وهنا لابد من الإشارة أن فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا قد استقرت عام 1958 بألمانيا الفيدرالية بعد المضايقات التي ضربت عليها بعد أم نقلت جبهة التحرير الوطني الثورة إلى فرنسا عام 1958.

كما شكلت كل من أسبانيا وبلجيكا معبران حيويان للأسلحة التي كانت ترسلها فدرالية جبهة التحرير الوطني .[1] ففي اسبانيا كان نشاط جبهة التحرير الوطني يمارس في سرية تامة بسبب العلاقات المتذبذبة بين اسبانيا والمغرب الأقصى بسبب قضية سبتة ومليلية[2].

وكانت الثورة الجزائرية في ربيع سنة 1956 م قد أسست قاعدة للتسليح ببرشلونة في إسبانيا برئاسة سي مصطفى الذي عينه العربي بن مهيدي هذا الأخير الذي ربط علاقات مع شبكات تهريب الأسلحة والذخيرة انطلاقا من ميناء برشلونة بإسبانيا، وظلت عمليات الإمداد متواصلة عند ما تولى عمر أوعمران شؤون التسليح، وقد تم فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني بمدريد عام1957 م ولعل ذلك ما أدى إلى لفت انتباه المخابرات الفرنسية التي تفطنت لعمليات تهريب السلاح عبر التراب الفرنسي، وهذا ما أدى إلى تصعيب مهمة التسليح والإمداد عبر إسبانيا لاسيما بعد أن ازدادت عمليات المراقبة الإسبانية التي أدت إلى اكتشاف عملية تهريب بميناء الجزيرة في أكتوبر 1957 ومصادرة كمية من الأسلحة كانت في سيارة سياحية يقودها المناضل العربي أو الكبير، وقد أدت العملية إلى مغادرة مصطفى للتراب

(1) Mohamed Fares, la participation des travailleurs Algériens émigrés en France à la lutte de lib - ration national (1954-1962), centre national d’études historiques, ENAL, Alger, P116

(2) Ibid. P 596.

الإسباني في نوفمبر 1957 م إلى طنجة[1]، كانت شبكة التسليح والإمداد تشمل أوربا بواسطة محطتين.

والملفت للانتباه أن إسبانيا كانت تمثل نقطة عبور للأسلحة في اتجاهات مختلفة، ورغم اطلاع السلطات الإسبانية على رواج تجارة الأسلحة عبر أراضيها، كما كانت الأراضي الإسبانية مجالا لعقد عدة صفقات سلاح بين مهري وتجار الأسلحة، إلا أن السلطات الإسبانية ظلت تغض الطرف وتعطي أوامر للصحف بعدم تغطية تنقلات الجزائريين في إسبانيا، أو أي حدث يتعلق بنشاط جبهة التحرير الوطني عبر الأراضي الإسبانية، حتى لا تتسرب الأخبار للفرنسيين، وقد كانت تتم التوقيفات بصفة دورية لتجار ومهربي السلاح في برشلونة وغيرها لاسيما عام ، وقد كان انتقاد الدول العربية من طرف الإعلام الإسباني لاسيما الصحف نادرا جدا.

ويمكن القول أنه منذ النصف الثاني لسنة 1957 توقف نشاط جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتجارة السلاح عبر إسبانيا، وللإشارة هنا نذكر توقيف سفينة «خوان إليكا» التي كانت محملة بالسلاح ومتوجهة إلى المغرب الأقصى في جوان عام 1957 من طرف السلطات الإسبانية، وفي نهاية سنة 1957 كانت الشرطة الإسبانية قد قامت وبسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير الوطني في مدريد وبرشلونة وأوقفت العديد من مناضلي جبهة التحرير، ورغم الاتصالات الحيثية التي جرت بين جبهة التحرير ووزير الخارجية الإسباني في صيف 1958 من أجل السماح بمزاولة جبهة التحرير الوطني بنشاطها عبر الأراضي الإسبانية إلاّ أنّ تلك الاتصالات باءت الفشل.

وبسبب حاجة الثورة الملحة للسلاح لاسيما من أجل تلبية احتياجات جبهتي مراكش ووهران من السلاح والذخيرةفقد لجأ قادة الثورة إلى ربط اتصالات مع بعض المسؤولين الأسبان المتخصصين في تصنيع السلاح والذخيرة العاملين في

(1) محمد عباس : ثوار ... عظماء، مطبعة دحلب الجزائر 1992 م، ص 167 – 168.

تجارة السلاح، وقد تم إغراء هؤلاء بمبالغ مالية معتبرة مما أدى إلى فتح المجال أمام الاستفادة من صفقات للسلاح توجّب عقدها بأسماء بعض الحكومات العربية لصالح الثورة الجزائرية، وقد أبدى تجار السلاح الأسبان استعدادا من أجل توصيل هذه الأسلحة إلى المكان المتفق عليه عن طريق التهريب بعيدا عن أنظار السلطات الفرنسية والإسبانية، وقد تم شراء كمية كبيرة من السلاح باسم المملكة العربية السعودية بعد موافقة الملك سعود، وقد قام السفير السعودي في أسبانيا بالإشراف على صفقة السلاح، حيث سلمت السعودية مبلغ 17000 دولار مقابل الاستفادة من هذه الأسلحة، وقد كانت معظم الأسلحة الإسبانية مصدرها مخازن الجيش الإسباني، وقد تم دفع الكثيرمن المال لبعض مسؤولي المخازن من أجل غض الطرف عن عمليات التهريب.

أما في بلجيكا فقد وجد ممثلو الثورة بها مناخا مناسبا للنشاط السياسي والعمل السري المرتبط بتسليح الثورة وتمرير الأسلحة عبر موانئها ، ويمكن أن نستدل على بعض ملامح التضامن مع الثورة في بلجيكا من خلال كتاب جبهة الشمال الذين ذهبوا إلى القول بأن ذلك كان مبكرا في مؤلفهم «البلجيكيون في حرب الجزائر» واستمر التضامن إلى غاية 1962. وقد وجد بعض البلجيكيون في نهاية الثورة معاملة سيئة من طرف الفرنسيين حيث اتهموهم بالخيانة نظرا للدعم الذي قدموه للثورة الجزائرية، وقد كان هناك أستاذ بلجيكي يدعى لابارش دافع كثيرا عن القضية الجزائرية إلى جانب هنري كريال.

وقد أصبحت لجنة السلام التي تنشط في بلجيكا مصدرًا هامًا بالنسبة للجانب المعلوماتي المتعلق بالثورة الجزائرية والذي وظفته جبهة التحرير الوطني لصالحها، فهي كانت تساعد الجزائريين اللاجئين في تونس والمغرب فيما يتعلق بمختلف المؤن[1] .

(1) Jacques Charpy : Les Porteurs d’Espoir, Alger 2004, pp 253 – 258.

وكان على رأس مكتب جبهة التحرير الوطني ببلجيكا عبد المجيد تيروش الذي يعد شخصية جديدة في مسرح الأحداث السياسية ذات أهواء أوربية، ومنذ ذلك الحين أي عام 1960، أصبحت هناك شبكة دعم مهمة للثورة انطلاقا من بلجيكا، حيث حاولت في العديد من المرات تهريب محمد بوضياف من السجن تحت إشراف رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عمر بوداود، وقد اتخذت إثر ذلك إجراءات أمنية مشددة من طرف شبكة البلجيكيين الذين كانوا يقومون بثلاثإلى أربع مهام يوميا لصالح الثورة الجزائرية، وذلك إلى غاية الاستقلال، وبفضل البلجيكيين استطاع الجزائريون المساهمة من مواقع عملهم ببلجيكا في النضال ودعم الثورة الجزائرية بالأموال والأسلحة.

وقد أشاد المجاهد علي هارون سنة 1992 بدور بلجيكا في الثورة التحريرية الجزائرية قائلا: «نتمنى أن المساعدات التي تلقيناها في بلجيكا جزء من تاريخها، ومن المؤكد أن لهذا البلد باعا في الحركة الاستعمارية لإفريقيا، ولكن المفرح أن جزء كبيرا من الشعب البلجيكي قد شارك في تحرير بلادي»[1].

لعبت فيدرالية الجبهة بفرنسا دوراً محورياً وحاسماً في دعم الثورة خارج التراب الوطني حيث تمكنت من جمع تمويلات هائلة سنويا وجهت لشراء السلاح في الخارج وكذا بعث النشاط الثوري في الداخل وعلى سبيل المثال تجاوز ما جمعته خلال عام 1961ما يقارب (800.000.000) مليون فرنك فرنسي.[2] كما ساهمت الفدرالية في إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني ومصادر تسليح ومقرات إيواء في مراكز محصنة بأوربا، وسوف يعمل قادة الثورة على بذل قصارى جهدهم من أجل تذليل مشكل التسليح من خلال تكليف نشطاء وعملاء لتوفيره من عديد الدول الأوربية مثل إيطاليا وسويسرا وبلجيكا بعيدا عن أنظار العدو واستخباراته، وقد أعدت الثورة لنشطائها في أوربا مراكز تموين مجهزة بكل ما

---

(1) Jacques Charpy : op.cit, pp 253 – 258.

(2) – عمر بوداود، المرجع السابق ص 151 .

يحتاجه هؤلاء في تنقلاتهم، وإذا أحس هؤلاء أن العدو يراقب نشاطهم ففي الحال يتم تنقل المجموعة إلى مكان آخر أو بلد أوروبي آخر مثل سويسرا، وإذا لم يجد قادة الثورة أماكن آمنة في بعض الدول الأوربية، فإنهم يختفون داخل فرنسا عن طريق بعض الفرنسيين المتعاونين مع الثورة، وكانت مراكز التخفي بعض المزارع الخاصة بالفرنسيين[1].

بالنسبة إلى مصدر السلاح بفرنسا كان يختلف عن المصدر الذي تأتي منه الأسلحة إلى الجزائر، حيث المصدر في الولايات الداخلية هو العدو نفسه نظرا للتصادم المباشر مع القوات الفرنسيةفي حين أن السلاح في الخارج يأتي من مصدر تجاري عن طريق التجار الذين يتعاملون مع شبكات التسليح، وكان الفرنسيون الذين يتعاملون مع الثورة الجزائرية يتولون أحيانا مهمة نقل وتخزين الأسلحة وهذه العملية تختلف عما كان يحدث في الجزائر فقد كان بعض المعمرين في الداخل يتعاونون مع الثورة لكن في الغالب كان هذا التعاون ناجما عن خوف نتيجة ما قد يحدث لهم، في حالة رفضهم لذلك، غير أنه في فرنسا يبدو أن الموقف نابع عن قناعة التعاطف مع الثورة نفسها، وقد لعبت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دورا كبيرا في بلورة الفكر والوعي للجالية الجزائرية سواء بفرنسا أو بلجيكا وتمكنت أن توصل إلى هؤلاء حقيقة الثورة الجزائرية وما يجري في الجزائر من تطورات سياسية وعسكرية[2].

كانت قارة أوربا معنية بصفة مباشرة بالثورة الجزائرية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم باستثناء دول المغرب العربي[3] ، فقد عملت الثورة الجزائرية على هيكلة نفسها بأوربا فظهرت اتحادية جبهة التحرير التي بدأ نشاطها بفرنسا، وقد كانت تمركزت في المناطق التي تعرف كثافة سكانية عالية للعمال الجزائريين، وقد تم تقسيم

---

(1) خلفية الجندي ، المرجع السابق، ص 189 – 190.

(2) نفسه، ص 191 – 192.

(3) Gilbert Meynier : OP. Cit, p 596.

التراب الفرنسي إلى ست ولايات كما قسمت الولاية إلى مناطق والمنطقة إلى نواحي بنفس الطريقة التي كان يعمل بها داخل الجزائر، وقد أنشأت الاتحادية لجنة كانت تتولى الإشراف على جميع النشاطات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإعلامي والمالي والاجتماعي، وكل القضايا المتعلقة بالثورة، وسوف يمتد نشاط هذه الاتحادية إلى العديد من دول أوربا ولم يبق بذلك النشاط مقتصرا على التراب الفرنسي[1] .

وقد كان التنظيم الذي تعمل به الثورة في أوربا مشابها تقريبا للتنظيم السياسية العسكري الذي كان في الداخل، وبالنسبة للتنظيم المحكم الذي قامت به جبهة التحرير الوطني بفرنسا استطاعت من خلالهأن تجد مصدر تموين بالسلاح وكذلك إدارة حرب شبيهة بالتي تجري في الجزائر، وعن طريق اللجان المختصة بالصحة والمالية والاتصال، والمخابرات تم تكوين شبكات دعم لوجستية هامة انطلاقا من الأراضي الفرنسية.

وقد استطاعت فيدرالية جهة التحرير الوطني لاسيما عم طريق المسؤول المكلف بالإعلام والتنظيم أن تبين للجالية الجزائرية أو للرأي الفرنسي أن الثورة الجزائرية كانت وراءها جبهة التجرير الوطني، وقد نشطت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وفق مخطط تنظيمي شامل يدعى سياسة التربيع، فقد قامت الفيدرالية بالتغلغل في أوساط الجزائريين إذ لا توجد مقهى من مقاهي الجزائريين بفرنسا أو غيرها ولا فندق من الفنادق التي كان يملكها الجزائريون إلا وقد وصل إليه التنظيم كما استغلت الفيدرالية بعض الفنادق كمقرات إقامة لأعضاء لجانها وهذا ما سمح لهم بأداء مهامهم[2].

كما استطاعت فيدرالية جبهة التحرير أن تهيكل الجالية الجزائرية الموجودة بأوربا سواء بألمانيا أو سويسرا، وقد بلغ عدد المنخرطين في السنوات الأخيرة من الثورة حوالي 350 ألف مناضل وقع تنظيمهم بصفة محكمة في إطار خلايا جبهة

(1) أحمد صاري، «دور المهاجرين الجزائريين في الثورة»، المرجع السابق، ص 241.
(2) خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 191 – 192.

التحرير الوطني، وهناك بعض الأرقام تشير إلى أن فيدرالية فرنسا كانت تضم بين أعضائها 300 ألف مناضل بفرنسا وبين 10 إلى 12 ألف مناضل ببلجيكا، و12 ألف في ألمانيا، وما يقارب 2000 مناضل بسويسرا، ولعل هذه الأرقام تؤكد مدى النظام الشامل لجبهة التحرير الوطني الذي من خلاله استطاعت أن تستوعب كل هذه الأعداد وتجنيدها في ثورة التحرير ضد العدو الفرنسي، وقد كان المناضلون الذين ينشطون في أوربا كثيرا ما يلتجئون إلى كراء مزارع الأوربيين والمكوث فيها وقد كان للجزائريين وسائلهم الخاصة حيث كانوا يشترون سيارات بأسماء وهمية ليستخدموها في تنقلاتهم[1].

وفي سنتي 1957 و1958 أصبحت لجبهة التحرير الوطني مكاتب في معظم الدول الأوربية كما أصبح للثورة ممثلين في كبريات الدول الأوربية، ومن هؤلاء المناضلين نذكر محمد كلو في إنجلترا والطيب بولحروف في مدينة مونترو بسويسرا ثم خلفه محمد عبد الوهاب، وقد كان محمد آمزيان آيت أحسن ممثل جبهة التحرير الوطني بروما ثم حفيظ كرمان في بون بألمانيا، ومحمد الشريف ساحلي في اسكندنافيا، وكانت بقية الدول الأوربية يسير فيها النشاط الثوري عن طريق فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي كان مقرها بفرنسا، وهذا الدول هي بلجيكا، ولكسمبورغ، وإقليم السار بألمانيا، وقد كانت الدول الأوربية تسمح لجبهة التحرير الوطني بممارسة نشاطاتها دون الاعتراف بها لأنها كانت تخشى على أمنها، كما كانت هذه الدول تريد أن تبقى على علاقتها الحسنة بفرنسا، وقد كان نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا منضويا في إطار اتحاد طلاب العرب، ثم بعد ذلك أصبحت تنشط تحت لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين، أما في ألمانيا وإيطاليا وروما فقد كان مناضلو جبهة التحرير الوطني ينشطون بسرية تحت رعاية القنصلية التونسية أما في سويسرا فقد كان مكتب جبهة التحرير الوطني ينشط كهيئة سياسية تحت غطاء الهلال الأحمر الجزائري، وكان المكتب يدار من طرف الجيلالي بن تامي[2].

(1) خليفة الجندي، المرجع السابق، ص 192 ، 193.

(2) Gilbert Meynier, op.cit. P 596.

إلى جانب الأدوار السابقة التي أشرنا إليها، أصبحت شبكات التهريب موجهة من طرف فيدرالية جبهة التحرير الوطني، وما بين سنتي 1957و1958 وجدت جبهة التحرير تجارا للسلاح في أوربا أبدوا رغبة جدية في تموين الثورة الجزائرية بالسلاح حتى داخل الأراضي الفرنسية، وقد كانوا يعتمدون على السيارات السياحية في نقل السلاح والتي كانت تنقل من المغرب الأقصى إلى فرنسا لهذا الغرض وقد كان مناضلو جبهة التحرير الوطني ينشطون في أوربا ويقومون باتصالات وربط علاقات بشبكات التسليح في إسبانيا، وألمانيا، والسويد، والدول الاشتراكية، وكان من بين هؤلاء الدكتور قنيش (إدريس) الذي أقيل من طرف عبد الحفيظ بوصوف بعد سوء تفاهم عام 1959وكان هناك أيضا مهدي مابد المدعو(إلياس الشيطان) أو إلياس الدكتور السرغيني الذي لعب دورا كبيرا في الجبهة الأوربية إلى غاية الاستقلال، وبفضل دعم جورج بيشار في ألمانيا استطاع مهدي مابد عقد عدة صفقات سلاح إلى غاية اغتيال جورج بيشار من طرف المخابرات الفرنسية[1]، وكان أيضا ضمن الدعم "أوتو شليتر" وهو من ألمانيا تعرض لمحاولتي اغتيال عام 1956 وعام 1957وفي 05 نوفمبر 1958 تعرض المحامي آيت أحسن إلى محاولة اغتيال أدت إلى إصابته بجروح، وكان هو مسؤول جبهة التحرير الوطني في بون بألمانيا، وقد تمكنت منظمة اليد الحمراء من القيام بتفجيرات في ميناء برام حيث دمرت حاوية الأطلس المشحونة بالسلاح والتي كانت ستنقل إلى المغرب الأقصى، وقد كانت هناك شبكة ألمانية أخرى بقيادة "رودي أردنت" استطاع مهدي مابد أن يقيم معها علاقات، وعن طريقها تمكنت الثورة من جمع أسلحة كثيرة بألمانيا كان تم تخزينها بإحدى المناطق النائية ليتم تهريبها[2].

من جهة أخرى شرعت فدرالية جبهة التحرير في فرنسا في تكثيف اتصالها مع التنظيمات الفرنسية الرافضة للحرب في الجزائر، وبشكل أكبر مع الشبكات

(1) Gilbert Meynier, op.cit.p 477. 478.

(2) Gilbert Meynier. Op.Cit, p477 . 478.

المؤيدة لجبهة التحرير الوطني والقضية الجزائرية، والتي تأتي على رأسها شبكة فرنسيس جونسون، وقد أبدت هذه الشبكة استعداداتها للمشاركة ماديا وبصفة مباشرة وبأساليب خفية لدعم الثورة الجزائرية، ولعل من المساعدات والتسهيلات التي قدمتها الشبكة للثورة الجزائرية، نقل الأموال إلى خارج الحدود الفرنسية وتسليمها لمناضلي جبهة التحرير الوطني من أجل شراء الأسلحة، وكذلك توفير الإقامة وحماية المناضلين الذين ينشطون في التراب الفرنسي، وتشكيل شبكات للعبور عبر الحدود، وقد تشكلت عدة شبكات دعم خاصة من بين 1958، 1958 لصالح الثورة الجزائرية خلال هذه الفترة، لكن تبقى أهم شبكة هي شبكة جونسون فقد كان منذ عدة أشهر بمساعدة زملائه يؤدون خدمات جليلة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وفي هذا المضمار صرح فرنسيس جونسون في لقاء صحفي «في البداية أغلبية الذين ينشطون كانوا يتحركون في الشبكة التي كونتها أنا بنفسي، ومن المعروف أنه في البداية كانت هناك عملية تجنيد في أوساط مختلفة من شرائح المجتمع الفرنسي، وذلك من أجل توفير الإيواء كانت الشبكة تضم أيضا متدينين، وكانت هناك فترات كنت أنتقل وأتردد على أماكن متعددة خلال ليلة واحدة، وقد لاحظت أن الناس الذين يساعدوننا من الأثرياء والبسطاء، وكمثال على ذلك أواني الرئيس العام بمقر إقامة البلدية[1].

يضاف إلى ذلك أن الشبكة كانت تتلقى مساعدات من طرف الحزب التروتسكي، والعمال والقساوسة مثل «جون إرفواس Jean Urvoas» و«روبير دافزيز Robert Davies» و«بيار مامي Pierre Mamet» وكذلك أناس مقربين من الأستاذ مندوز Mandouze» مثل «سيسيل فاردورا Cecile Verdurand» و«بيار ريف Pierre Rive» وآخرون من أمثال «ماري شولي Marie Choulet» التي كانت خطيبة «الوانشي Salah Louanchi»[2] .

(1) Henri Allége, LA Guerre d'Algérie, Tome 1, TEMPS, PARIS, 1981, 609 P, p233.
(2) Ibid., p 233.

وقد كان للذين يدعمون الشبكة من الفرنسيين وغيرهم أسباب ودوافع وراء ذلك فهناك من كان ضد العنصرية والتمييز ولعلنا نذكر هنا «أنا بريس Anne Preiss» ابنة رجل دين ، كانت متحمسة لمحاربة العنصرية والاحتلال، وقد انخرطت في الشبكة التي تعمل بمدينة ليون الفرنسية وكان عمرها 17 سنة، هذا بالإضافة إلى «ميشال ميلر Michel Muller» الذي كان يدرس بستراسبورغ العلوم السياسية، وقد تعرف هناك على أصدقاء جزائريين حيث يقول: «لقد اكتشفت خلال تلك الفترة إضافة إلى حقائق الحرب الجزائرية ، الثقافة الجزائرية أيضا، واكتشفت أن التعذيب كان مصدر فرنسا» وبعد أن أصبح الأمين العام لمنظمة طلابية انضم في الشبكة بدافع مناهضة التعذيب، وقد ساعد جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بجمع الأموال، وتوفير العتاد، هذا بالإضافة إلى «ديدار فوزي Didar fawzy» الذي كان تابعا لتنظيم شيوعي مصري وهو من أصل يهودي وكان يقطن بباريس ويعمل تحت قيادة «هنري كريال Henri Curial»، وهناك أيضا «أيتال بولو Etienne Bolo» أستاذ فلسفة مناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي، تأثر بحرب الهند الصينية، وقد تأثر تأثرا شديدا بمقتل أحد أصدقائه من طرف قوى الاحتلال الفرنسي، وهو طالب جزائري يدعى «خان Khagne».[1]

وقد كان من أعضاء الشبكة «جون تابت Jean Tabet» وهو مكتبي تأثر بالكتب التي قرأها وقد حاول دعم الثورة الجزائرية، كما كان من أنصار السلام في الجزائر، وقد التقى ببن بركة الذي عرض عليه القيام بعدة مهام في المغرب الأقصى ولكنه رفض، وفضل العمل إلى جانب جبهة التحرير الوطني، وقد حضر إلى محاكمة شبكة جونسون، وهناك أيضا «آن بومنوار Anne Beaumanoir» وهي طالبة في الطب كانت تقوم بجمع الأموال في إطار الشبكة، وقد ربطت علاقات بعدة فرنسيات وقد أصبحت عضوا بشبكة «فانسون Fincent»، وقد كانت هذه الشبكة تقوم بجمع الأموال وتزوير بطاقات التعريف وجوازات السفر.[2]

(1) Henry Alleg, Op.Cit, p 233.
(2) Jacques Cheby, op.cit., p 61. 67.

أثناء مجيء ديغول للحكم وتواصل الحرب، فإن شبكة جونسون قد توسعت وأصبحت أكثر نجاعة وحيوية، ولم تكن الخدمات التي تقدم لصالح الثورة الجزائرية منحصرة في شبكة فرنسيس جونسون، بل توسعت الشبكة وأصبحت لها فروع في عدة مدن فرنسية منها مدينة مرسيليا وكان ينشط في إطار هذه الشبكة «أنات ورجي Annette Roger» وهي إحدى المناضلات في الحزب الشيوعي الفرنسي ونذكر كذلك «روبير بونو Robert Bonnaud» الذي عاد إلى ليون بعد أن شاهد عمليات القمع والإبادة من طرف الجيش الفرنسي أثناء أدائه الخدمة الوطنية في أوراس النمامشة[1].

كانت شبكة جونسون تضم عشرات الضباط رفيعي المستوى، وبدون هؤلاء كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لا تستطيع فعل أي شيء لاسيما في مجال التسليح، وهذه الشبكة كانت تفرض رسوم اشتراك على منخر طيها وكانت الأموال التي يتم جمعها ترسل إلى خارج فرنسا حتى لا يتم جلب انتباه الشرطة أو المخابرات الفرنسية، وكانت الشبكة قد بدأت عملها عام 1956 وتهيكلت بصفة رسمية في خريف عام 1957م، وقد كان «هنري كريال Henri Curial» عسكريا من الحركة اليهودية بمصر التحق بشبكة جونسون، وبفضل خبرته استطاع أن يقدم الدعم الكبير لهذه الشبكةوقد ساعد جونسون في الحصول على مقر جديد عام 1958 بمنزل الكاتب "روجي فيا" بعد حادثة جاك سوستال، وبالتعاون مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت للشبكة ثلاثة مهام موزعة على ثلاثة قطاعات :

أ - القطاع المالي:على امتداد ثلاث سنوات كانت الأموال التي تجمع شهريا بفرنسا، تعطى لحملة الحقائب الذين كانوا موجودين بباريس في عشرات السكنات، وبعد ذلك توضع هذا الأموال في ثلاث حسابات بنكية، ويتكفل بعد ذلك شخص من الشبكة بوضع المال في حساب بنكي بسويسرا، وقد استفادت الشبكة من

(1) Henri Alleg, Op.Cit, p 234.

خدمات هنري كريال الذي كان أبوه يعمل ببنك في القاهرة، وقد سهل ذلك حرية التعامل في الأموال والصرف، وكل شهر يكلف شخص من الشبكة بالانتقال من فرنسا إلى جنيف لسحب الحوالات لتسلم إلى جبهة التحرير الوطني.

ب- القطاع المخصص للإيواء: مهمة هذا القطاع هو توفير الإقامة والإيواء لمناضلي جبهة التحرير الوطني الذين ينتقلون في قارة أوربا، والذين يعبرون الحدود حيث توفر لهم الشبكة كل الشروط المتعلقة بالإقامة والتنقل وكذا جوازات السفر والهوية.

ج - القطاع الإعلامي: كل شهر كانت تصدر نشرية عن هذه الشبكة تبين للرأي العام الفرنسي لماذا هذه الشبكة تساند الثورة الجزائرية وتقدم الدعم لجبهة التحرير الوطني.[1]

وفي 27 جانفي 1957 تمكنت مصالح الأمن الفرنسية من توقيف عشرات المجندين في هذه الشبكة ولكن جونسون تمكن من الفرار، وبعد هذه الحادثة أصبح جونسون غير مرغوب فيه بالنسبة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وقد أصبح عمار بوداود على رأس الفيدرالية ابتداء من صيف 1957 [2].

وأصبحت الفيدرالية تعتمد بالدرجة الأولى على كريال لأنه شخص غير معروف لدى مصالح الأمن الفرنسي عكس جونسون الذي أصبح معروفا ومطاردا، وقد ازدادت رقابة الشرطة الفرنسة ومصالح الاستخبارات من أجل تفكيك هذه الشبكة، وهذا ما دفع بفيدرالية جبهة التحرير الوطني إلى البحث عن عملاء جدد تتوفر فيهم عدة شروط منها الانضباط، وأن لا يكون المجند معروفا أو مطاردا من مصالح الأمن الفرنسية، أو له سوابق، وقد كان لا بد من أخذ كل الاحتياطات والتدابير واستخدام التمويه والتنكر عند نقاط المراقبة والحواجز التي تقيمها سلطات الأمن الفرنسي وكان لا بد على حملة الحقائب من القبول اللامشروط لأوامر وتعليمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[3].

---

(1) Gilbert Meynier. Op.Cit, p 480 . 481.
(2) ibid, p 481.
(3) Idem , p481.

وقد كانت هناك شبكة تسليح أخرى تنشط بسويسرا بقيادة محمد يوسفي، ومحمد تامزالي ولكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، وابتداء من سنة 1960 تمكنت وزارة التسليح والاتصالاتالعامة (MALG) من جلب أسلحة كبيرة وذخائر ومتفجرات من بلغاريا، وكان يتم نقل هذه الأسلحة بواسطة الشاحنات عبر مسلك «قدانسك» في بولونيا، والأسلحة التي يتم شراؤها واقتناؤها توضع في حاوية تسمى بلغاريا، وحسب تصريحات علي هارون فإن 5000 طن من الأسلحةوالمتفجرات وصلت إلى المنطقة الغربية عن طريق أوربا، وللإشارة فإن الأسلحة البلغارية لم تصل كلها إلى الجزائر بسبب عملية المراقبة والحصار الذي كانت تضربه القوات الفرنسية على الحدود وبسبب الأسلاك الشائكة المكهربة، وقد كان قادة الثورة قبل إقامة الأسلاك الشائكة يتولون مهمة إدخال الأسلحة إلى الجزائر وتوزيعها حسب احتياجات كل ولاية، لكن بعد ذلك دخلت الجزائر عبر الحدود الغربية كميات محدودة من الأسلحة كان مصدرها ألمانيا وكانت في غالبيتها أسلحة أمريكية كانت موجودة في قاعدة فرنكفورت، وقد كان تامزالي قد حصل على أسلحة داخل علب الزيت، وابتداء من عام 1960 دخلت أسلحة كبيرة إلى الجزائر وكان مصدرها الدول الاشتراكية خصوصا الصين عن طريق المغرب الأقصى[1].

كما كلف عبد الحفيظ بوصوف الدكتور إدريس بمسؤولية شراء السلاح انطلاقا من مراكش وحتى أوربا، وقد تسلم هذا الأخير مبلغ مليون دولار من بوصوف لشراء الأسلحة والذخيرة، وقد قام بإيداع المبلغ بنك الاتحاد السويسري بزيوريخ حتى يرتب لصفقة السلاح مع التاجرين الدوليين المتخصصين في عمليات التهريب وهما الفرنسي «فراي Frey» والدانمركي «أري كسون».

أما حسين أيت أحمد رفقة أمحمد يزيد الذي انضم إلى الوفد الخارجي بالقاهرة فقد أسندت لهما مهام دبلوماسية وإعلامية وانتقل الاثنين إلى نيويورك وأسس هناك مكتبًا للإعلام ليلتحق بهما فيما بعد السيد شاندرلي هذا المكتب نشط العديد

(1) Gilbert Meynier. Op.Cit, p 480.

من الندوات الصحفية لصالح القضية الوطنية وكان مقره بالقرب من هيئة الأمم المتحدة حتى يكون على إطلاع بالمستجدات الدولية على اعتبار أن هيئة الأمم المتحدة مصدر القرارات الدولية بعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ عقب مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 تكلفت هذه الهيئة بالعمل الذي كان يقوم به الوفد الخارجي وكان هذا بعد اختطاف الطائرة المقلة للقادة الخمس أحمد بن بلة ورفقائه في أكتوبر 1956 وهي المهمة التي كان يتولاها أحمد بن بلة، أسندت إلى الدكتور الأمين دباغين واستمرت العاصمة المصرية القاهرة القاعدة الخلفية الرئيسية بالنسبة للثورة الجزائرية حيث كانت ترسل إليها الأسلحة والذخائر التي تم شراؤها مباشرة من أوروبا وكذلك الأسلحة التي كانت تقدم كمساعدة مجانية للثورة من قبل الدول العربية والاشتراكية ومن مصر كان يعاد إرسال هذه الأسلحة عبر القنوات المختلفة إلى الجزائر وهنا يمكن ذكر أهم صفقة للسلاح تم نقلها من أوروبا الشرقية إلى مصر.

وتمثلت العملية في صفقة سلاح تشيكي حيث تمكن مندوب الثورة المعتمد في أوروباالمدعو الدكتور إدريس واسمه الثوري «وزاني حامد» بمساعدة الحكومة المصرية من شراء صفقة السلاح من تشيكوسلوفاكيا يحتوي على أسلحة بريطانية وألمانية مع ذخائرها قدرت قيمة الصفقة بحوالي المليون دولار تقريبا، وقد تم نقل هذه الشحنة إلى مصر عبر بولندة بعد أن اعتذرت الحكومة التشيكية عن نقلها مباشرة إلى ثوار الجزائر وقد وصلت الشحنة إلى ميناء الإسكندرية وأصبحت جاهزة لنقلها إلى الجزائر[1].

وعند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA سبتمبر1958 تم إحداث مديرية التسليح والتموين العام وعين على رأسها عمر أوعمران الذي خلف أحمد محساس في تونس وكانت مهمة هذه المديرية هو البحث عن السلاح والحصول عليه ثم توزيعه على الولايات في الداخل غير أن العمل الجبار في هذا

(1) مراد صديقي : المصدر السابق ص 45 .

المجال هو الذي قام به عبد الحفيظ بوصوف الذي تولى مهام وزير الاتصالات والاستعلامات في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وفي الحكومة المؤقتة الثالثة حافظ على نفس المنصب مع تغيير اسم هذه الوزارة حيث أصبحت تسمى وزارة التسليح والاتصالات العامة وقد استطاعت مصالح عبد الحفيظ بوصوف تجنيد أبرز مهرب للأسلحة خلال هذه الفترة والمتمثل في جورج بيشار Georg Puchert وهو ضابط سابق في المصالح السوفييتية كان مستقرا بمدينة طنجة المغربية[1].

2- الاتحاد السوفياتي:

إن الدعم الذي قدم للثورة الجزائرية من قبل المعسكر الاشتراكي وخاصة الإتحاد السوفياتي كان ماديا بالدرجة الأولى وتمثل في(الأسلحة، أغذية، أدوية للاجئين، وعناية بالجرحى، ومنح دراسة للطلاب الجزائريين).أما الدعم السياسي والدبلوماسي، فقد تم التعبير عنه في مختلف المحافل واللقاءات التي كانت تتم داخل بلدان المعسكر الاشتراكي من قبل الحكومات والمنظمات الجماهيرية أو في إطار هيئة الأمم المتحدة فقد كانت البلدان الاشتراكية في عمومها تصوت لصالح القضية الجزائرية.

منذ اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر954 لم يبد الإتحاد السوفياتي مواقف مساندة للثورة الجزائرية، بل رأى أن ما يجري في الجزائر هو مشكل فرنسي يحل داخليًا ولا يحق للإتحاد السوفياتي أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعليه فإن مواقفه من القضية الجزائرية كانت محل انتقاد من طرف مجموع دول المعسكر الشيوعي وعلى رأسهم الصين الشعبية، التي رأت أن سياسة الإتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية هي سياسة منافية ومناقضة للمبادئ الشيوعية[2] المساندة لحركة التحرر في العالم.

---

(1) ERWAN Bergot, Commandos de Choc Algérie, BERNARD GRASSET, PARIS, France 1990.p154.

(2) للمزيد من التفصيل حول مواقف الإتحاد السوفياتي من القضية الجزائر أنظر: -المجاهد. «مواقف الإتحاد السوفياتي»، المجاهد، العدد 20، 15/ 03/ 1958، وانظر كذلك عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ط، منشورات وزارة المجاهدين (د.ت)ص 98

ورأت أن مواقفه نابعة من توجهه الجديد الداعي للتحاور والتقرب من المعسكر الغربي وهذا من أجل الحفاظ على مصالحه الإستراتيجية، فلم يعترف الاتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(GPRA) إلا عام 1960 وهذا الاعتراف لم يأت نتيجة قناعة إيديولوجية بل جاء نتيجة عوامل أخرى، ومع بداية الستينات، بدأت تبرز معطيات جديدة على الساحة الدولية، فتأكد النصر الميداني للثورة الجزائرية وظهرت النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة المد الشيوعي في منطقة شمال إفريقيا وهذا من خلال تصريحات مسئوليها أثناء هذه الفترة[1].

وتأكد للإتحاد السوفياتي أن الاستمرار في عدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة قد يؤثر سلبًا على الاتحاد السوفياتي في بناء علاقات مع الجزائر عند استقلالها، ويدفع بالجزائر إلى التعامل مع الصين القوة المنافسة للنفوذ السوفياتي في عالم الجنوب.

ولقد كانت للتنظيمات الجماهيرية السوفيتية تأثير على تغيير موقف الاتحاد السوفياتي، من القضية الجزائرية عن طريق المظاهرات المتكررة المندد بالقمع الاستعماري المسلط على الجزائريين.

إن التوجه الجديد للسياسة الأمريكية في المغرب العربي مع بداية عام 1957 كان له الأثر الكبير في التأثير على السياسة الخارجية للإتحاد السوفياتي، الذي أضطر إلى مراجعة بعض جوانب سياسته الجزائرية، فمع مطلع عام 1958 بدأ في توزيع الأسلحة على الدول الاشتراكية المحيطة بيوغسلافيا وتحت مسؤوليتها وفي نفس السنة كذلك قام بتقديم إعانة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين بتونس[2].

وازداد الدعم السوفياتي للثورة الجزائرية عندما قررت جبهة التحرير الوطني، نهاية 1958 إرسال وفد إلى الصين لكسب المزيد من التأييد المعنوي والمادي هذا ما جعل الاتحاد السوفياتي يغير من سياسته ويقوي من إعاناته للثورة الجزائرية

(1) Hartumatelsenhans, OP cit P 130-133..

(2) .Hartumat elsenhans, OP citP 130.

ويعتمد على طرق جديدة للدّعاية لصالح القضية الجزائرية التي تمثلت في إحياء التظاهرات الجمعوية وإقامة أسابيع وأيام ثقافية خصصت لشرح القضية الجزائرية وفضح السياسة الفرنسية في الجزائر[1].

ويمكن تتبع التحوّل السوفياتي تجاه القضية الجزائرية بشكل جلي من خلال خطابات الرئيس خروتشوف خلال هذه الفترة ففي خطاب له أمام المجلس السوفييتي الأعلى، حيث وضّح الخطوط العريضة التاريخية بين الجزائر وفرنسا وضمن هذا التوجه الجديد قام سفير الاتحاد السوفياتي بباريس بزيارة الجنرال دي غول في إقامته بكولومبي (Colombey) في 18 أوت 1959 وحمل له رسالة شخصية من خروتشوف مقترحا عليه تنظيم لقاء فرنسي سوفياتي. بعدها مباشرة قام الإتحاد السوفياتي بتزكية مشروع تقرير مصير الجزائر المعلن عنه في 16 سبتمبر 1959، ونصح جبهة التحرير الوطني بقبول عرض المفاوضات مع فرنسا.

بعد زيارة الرئيس السوفياتي خروتشوف لفرنسا مع بداية سنة [2]1960، اتجهت سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية نحو تزكية استقلال الجزائر واضطر الإتحاد السوفياتي مرّة أخرى إلى تبني مواقف واضحة ومساندة لاستقلال الجزائر خصوصًا عندما قامت جبهة التحرير الوطني بتعزيز توجهها نحو الصين الشعبية بعد فشل المفاوضات الأولى بين الجزائر وفرنسا، ويتجلى الموقف السوفياتي الجديد أثناء انعقاد الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1960 حيث هاجم الرئيس خروتشوف الاستعمار الفرنسي في الجزائر واستقبل ممثلي الحكومة

---

(1) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص454، 455.

(2) خلال زيارة خروتشوف إلى باريس مارس19602، قامت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتوجيه رسالة إلى السكرتير الأول للحزب الشيوعي السوفياتي، تذكره بالموقف البطولي، لكتيبة المشاة الفرنسية والمؤلفة من الجزائريين المجندين إجباريا في الجيش الفرنسي وكذا كتيبة الزواف الأولى وهي الأخرى مؤلفة من الجزائريين، اللتين كانتا تقفان في ربيع 1919 على مقربة من أوديسا تجاه القوات البلشفية، والتي رفضتها مهاجمة الجيش الثوري الروسي رغم أوامر الضباط الفرنسيين ولان الكتيبتين رضتا أن تعملا كمرتزقة، فقد أعيدتا إلى رومانيا وتعرضتا إلى قمع شديد خلالها كان الجنرال ديغول يعمل على إفناء الجيش الأحمر على حدود بولونيا. وللمزيد من التفصيل أنظر: النص الكامل للرسالة في المجاهد، العدد 25، 63/ 04/ 1960.

المؤقتة للجمهورية الجزائرية(GPRA)، كما قامت وسائل الإعلام بتغطية إعلامية لهذا اللّقاء وأعطته رعاية هامة أيضا في نيويورك، حيث كان مناسبة أيضا للإتحاد السوفياتي للاعتراف بالحكومة المؤقتة.[1] وبالرغم من ذلك فإن مواقف الاتحاد السوفياتي تجاه القضية الجزائرية ظلت تتميز بذلك الحرص الدائم على مراعاة مصالح فرنسا التي كانت تعتبر كحليف ضمني من منظور انفصال أوروبا الغربية عن الزعامة الأمريكية وبين الحرص الأخر على دعم النضال المعادي للاستعمار في الجزائر باسم مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها وهذا ما يفسر تردد وتأخر الإتحاد السوفياتي في الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة إلى غاية 19 مارس 1962 تاريخ إعلان وقف إطلاق النار وكان ذلك اعترافا رسميًا بالحكومة الجزائرية[2].

3 :**ألمانيا الشرقية:** واحدة من دول المعسكر الاشتراكي التي قدمت مساعدات معنوية معتبرة للثورة الجزائرية، حيث أدانت سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بشكل واضح، وطالبت العالم بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري ومساندته، واعتبرت النظام الفرنسي مسئولاً عن الجرائم المرتكبة ضدّ الشعب الجزائري ومن الواجب محاكمته طبقًا للقوانين الدولية.

ولم تتأخر جمهورية ألمانيا الشرقية في تقديم مساعدات مادية كثيرة للثورة الجزائرية حيث كانت على أعلى مستوى.-الحكومي والرسمي- بل تجاوزته إلى التنظيمات الجماهيرية، فمثلاً قام إتحاد النقابات لألمانيا الشرقية بتقديم 30 مليون فرنك فرنسي قديم لصالح الثورة في الجزائر[3]

(1) تم هذا اللقاء على هامش الدورة الخامسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة، وقد أكد هذا الاعتراف تصريح خروتشوف يوم 18/ 10/ 1960. حيث قال "يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة. بمثابة اعتراف واقعي لا اعتراف رسمي بهذه الحكومة.

(2) - سليمان الشيخ، مرجع سابق ص 454.

(3) - حسب مصالح المخابرات الفرنسية كانت موانئ ألمانيا الشرقية أفضل المواقع التي اختارها مهربو الأسلحة لنقلها إلى الجزائر، للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :

Mohamed Teguia OP cit P456-457.

4- **المجر**: من الدول التي كانت تؤلف المعسكر الاشتراكي، لعبت دورًا هامًا في التعريف بجرائم الاستعمار الفرنسي وتقديم المساعدات الإنسانية اللاجئين الجزائريين وجمع التبرعات المالية لصالح الثورة الجزائرية، وقد تفاعل الرأي العام المجري تفاعلاً كبيرًا مع مجريات أحداث الثورة وارتبط بها ارتباطًا عضويًا مناصرًا لها.

وضمن هذا الإطار نظمت دولة المجر هي الأخرى أيامًا وأسابيع تضامنية مع الشعب الجزائري وأظهر عدد هام من الصحفيين المجريين دورًا بارزًا في التعريف بالقضية الجزائرية داخل المجر، من خلال التحقيقات التي قاموا بها، هذا بالإضافة إلى الحركة الأدبية المجرية التي كان لها هي الأخرى مواقف مساندة للثورة الجزائرية على غرار الشاعر (Gezo-Kepes)، كما استقبلت فريق جبهة التحرير الوطني لكرة القدم الذي قدم إليها بدعوة من المجلس الوطني للنقابات المجرية- وكانت دعايتهم قوية لصالح الثورة الجزائرية من خلال النتائج الإيجابية[1].

5- **يوغسلافيا:**

سخرت يوغسلافيا ما لديها من إمكانيات ونفوذ من أجل مساندة القضية الجزائرية بما في ذلك نشاطها وعلاقاتها الخارجية كما حاولت إقناع الجانب الفرنسي بضرورة انسحابه من الجزائر ومنحها الاستقلال. ومواقف يوغسلافيا اتجاه القضية الجزائرية واضحة وداعمة للثورة الجزائرية ومنددة بالقمع الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري.

ففي إحدى خطابات الرئيس اليوغسلافي «جوزيف تيتو» نلمس هذا بوضوح حيث قال: «إن وجوه الاشتراكيين الفرنسيين أصبحت تحمل قاذورات يصعب جدا تنظيفها»[2] لقد تلقت الجزائر دعمًا ثابتا من يوغسلافيا حيث قدم الصليب

(1) Nagy Laszlo, opinion publique en Hongrie et la guerre de libération nationale du peuple Algérienne, in CNEH, (Ed) ENAL Alger p 262.

(2) سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص453.

الأحمر اليوغسلافي، عدة مرات، مواد غذائية لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وأدوية وعناية صحية للجرحى من جيش التحرير الوطني، ومستشفيات، مراكز طبية، وإعادة التأهيل وفي مجال الدعاية لصالح الثورة قامت يوغسلافيا بطبع مجموعة المجاهد في ثلاث أجزاء، وقيام مصلحة السينما اليوغسلافية بإنتاج أفلام وثائقية حول النضال التحرّري في الجزائر، وكونت ودربت مجموعة من المصورين والسينمائيين[1] هذا بالإضافة إلى تموين جبهة التحرير الوطني بالسلاح، رغم أن بعض البواخر اليوغسلافية قد ضربها الفرنسيون والتي لم تصل إلى حيث كان يجب أن تصل مثل السفينة سلوفينيا، كانت تنقل شحنة من السلاح من أوروبا مباشرة إلى مراكز إنزال الإمدادات في الريف المغربي ولكن البحرية الفرنسية اعترضتها بتاريخ 18 جانفي 1959 واقتادتها إلى مرفأ وهران) فإن البواخر الأخرى استطاعت أن توصل حمولات الأسلحة إلى داخل الجزائر[2].

إضافة إلى الدعم المادي، فإن يوغسلافيا لم تتوان في تقديم الدعم على المستويات السياسية والدبلوماسية، هنا نسجل ما قدمه الوفد اليوغسلافي أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طرحت فيها القضية الجزائرية من مواقف مساندة للثورة الجزائرية، وبرز هذا بوضوح في الدورة الخامسة عشرة، حيث قام الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو أثناء خطابة أما أعضاء هيئة الأمم المتحدة ليدعم موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية وفي هذا الصدد قال: «إن حكومة الجزائر المؤقتة تبحث عن حل لمشكلتها عن طريق استفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وهذا ما يتصل بنا، يستحيل إلا أن نوافق عليه وندعمه كل الدعم».

وتكررت تصريحات جوزيف تيتو المؤيدة للقضية الجزائرية في الكثير من المناسبات واللقاءات غير أن الحدث المهم بالنسبة للقضية الجزائرية هو ذلك

---

(1) Zdravco Pecar, Algerie, Temoinage, d'un reporter yougouslave surgeurre d'Algerie in CNEH, (ed) ENAL 1983.

(2) حول هذه الزيارات أنظر المجاهد العدد 79 ... 15/ 04/ 1961 ص 6.

التصريح الذي أدلى به سفير يوغسلافيا في تونس والذي أوضح فيه قائلاً: «إن الحكومة اليوغسلافية قد اعترفت اعترافا فعليًا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لدى زيارة الرئيس فرحات عباس في جوان 1959، وعقب هذه الزيارة فإن جبهة التحرير الوطني كثفت تواجدها بيوغسلافيا من خلال إقامة بعثه دائمة لجبهة التحرير الوطني في بلغراد، ترأسها مسعود بقدوم، وأنتقل وفد رسمي من الحكومة المؤقتة إلى بلغراد برئاسة الأمين خان لحضور المؤتمر الخامس للرّابطة الشيوعية اليوغسلافية[1].

والملاحظ في يوغسلافيا أن كل المناسبات الوطنية لهذا البلد إلاّ وكانت تثار فيها القضية الجزائرية على غرار اجتماع المؤتمر الثالث المناهض لاستعمار لدول البحر المتوسط والشرق الأوسط وضم هذا المؤتمر رؤساء الدول والحكومات الغير المنحازة، مثّل جبهة التحرير الوطني يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وأكد المؤتمر استمراره في تقديم الدعم المعنوي والمادي للقضية الجزائرية، وكان هذا المؤتمر مناسبة لبعض الدول المشاركة فيه، مثل يوغسلافيا، الباكستان، كمبوديا، أفغانستان، غانا، لتعلن عن اعترافها الرسمي بالحكومة المؤقتة وهذا العمل يعتبر إنجازا دبلوماسيا مهما بالنسبة لنضال الشعب الجزائري.

6- الصين الشعبية:

منذ انعقاد مؤتمر باندونغ عام 1955 فأن علاقات جبهة التحرير الوطني مع الصين ازدادت نموا وتطورا وتأكدا هذا من خلال الزيارات الرسمية أوفي اللقاءات التي جمعت الطرفين ومنذ تأسيس الحكومة المؤقتة كانت الصين من بين البلدان السباقة التي أعلنت اعترافها الرسمي بها، والأبعدمن ذلك فإننا نجد رئيس وزراء الصين شوان لايدلي بحديث خاص لجريدة المجاهد[2].

---

(1) المجاهد، الجزائر في مؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي العدد 63- 25 أفريل 1960 ص 7.

(2) المجاهد "لقاء خاص مع شوان لاي"، العدد 30، 10/ 10/ 1958.

وسارعت الصين إلى توجيه دعوة رسمية للحكومة المؤقتة لزيارة الصين فقبلت الجزائر الدعوة، فقاد الوفد الجزائري إلى الصين السيد يوسف بن خدة، وفي أفريل عام 1959 زار الصين وفدعسكري برئاسة عمر أوصديق، ثم أرسل وفد رسمي ثاني كان فيه يوسف بن خدة والسيد أحمد توفيق المدني للمشاركة في العيد السنوي العاشر للثورة الصينية أكتوبر 1959 وأثناء هذه الزيارة حصل الوفد الجزائري على مساعدة مادية معتبرة لمصلحة اللاجئين الجزائريين، وبعد عدة أشهر قام السيد كريم بلقا سم وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة، لزيارة الصين، رفقة عبد الحفيظ بوصوف، أحمد فرنسيس خلالها قاموا بزيارات سريعة لكل من الفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية.

في العاصمة بكين استطاعت المحادثات التي جرت بين الطرفين على أعلى مستوى أن تؤدي إلى رفع المساعدة العسكرية والمالية الصينية لجبهة التحرير الوطني وتقرر خلال ذلك أن يقيم ممثل دائم للحكومة المؤقتة في العاصمة بكين.[1]

لقد قدمت الصين للثورة الجزائرية دعما ماديا ومعنويا مهما تشهد عليه أغلب المصادر المعاصرة لهذه الفترة وكان هذا الدعم مهما بالنسبة للثورة الجزائرية كون الصين تمثل حوالي ربع سكان العالم وهذا له تأثيره على توجيه الرأي العام الدولي، وكان له أيضا تأثير إيجابي على رفع معنويات قوى التحرير بالجزائر، وهذا ما عبر عنه السيد فرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة خلال زيارته إلى الصين في أكتوبر 1960، فوصف اعتراف الصين بالحكومة المؤقتة: «بأنه اعتراف أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تمثل ربع سكان العالم»[2] فكانت الصين أول دولة تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة بعد الدول العربية.

---

(1) الممثل الدائم للحكومة المؤقتة الذي تم تعيينه في بداية الأمر هو مصطفى فروخي غير أن وفا هذا الأخير جعلت قادة الثورة يعينون عبد الرحمان في هذا المنصب، للمزيد من التفصيل أنظر: سليمان الشيخ، المرجع السابق ص 458.

(2) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص139.

أدت بعض الأحداث أثناء مراحل الثورة التحريرية إلى تعميق العلاقات الجزائرية الصينية، ومضاعفة الدعم الصيني للثورة الجزائرية، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19/ 09/ 1958، كان له تأثير حاسم على مسار الثورة التحريرية على الصعيد الدولي، حيث تأكد للعالم أن القضية الجزائرية لا رجعة فيها، وقد أبدت الصين اقتناعها بهذه الحقيقة منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة التحريرية واعتبرت الصين أن ما تقوم به الجزائر هو نفس التجربة التي قامت بها الصين في مواجهة الاستعمار الياباني قبل عام 1945 وفي معركتها الداخلية عام 1949 ضد نظام تشان كاي شيك[1].

كما كان لبروز الخلاف الصيني السوفياتي منذ انتهاجه سياسة التعايش السلمي مع المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت في مواجهة الصين ومن جهة أخرى، غير مباشرة كانت تدعم فرنسا في حربها بالجزائر عن طريق الدعم الذي كانت تتلقاه فرنسا من منظمة الحلف الأطلسي الموجه لقمع الشعب الجزائري، فقد تزامن حصار دول الحلف الأطلسي للصين والجزائر مع بداية تجسيد سياسة التعايش السلمي التي تبناها الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي جعل الصين والجزائر في خندق واحد، وهو السبب الذي جعل الصين تعمّق علاقاتها مع جبهة التحرير الوطني حتى شملت كل المجالات[2].

تمثل الدعم المادي الصيني للثورة الجزائرية في تقديم إعانات مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة منذ بداية الثورة ووصلت قيمة المساعدات المالية للثورة 12 مليون دولار، ففي سنة 1959 سلمت الصين لجبهة التحرير الوطني 02 مليون فرنك فرنسي.

لقد كان الدعم العسكري تجسيدا لتعهّد القادة الصينيون للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم إلى الصين فخلال كل زيارة يلتزم قادة الصين بتقديم الدعم ومضاعفته

(1) نفسه ص 146.

(2) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص139–146

كما كانت تهدف تلك الزيارات إلى الاستفادة من الخبرات الصينية وتجاربها في تطوير التضامن ضد الاستعمار.فمثلا أثناء زيارة الوفد الجزائري مارس 1959 برئاسة عمر أوصديق كاتب الدولة في الحكومة المؤقتة، فمن خلال هذه الزيارة تسلم الوفد الجزائري، معدات وتجهيزات عسكرية وطبية كما كانت الصين تنظم دوريا وباستمرار معارض وتظاهرات ثقافية على غرار الأسبوع الجزائري بالصين، وهذا لمناصرة الثورة الجزائرية، حيث كان يتم في هذه التظاهرات جمع التبرعات لفائدة الثورة المسلحة بالجزائر، فمثلا نسجل عام 1958 وصل حجم التبرعات إلى أكثر من 200 ألف دولار.[1]

كما قدمت حكومة الجمهورية الشعبية الصينية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 ماي1961 كميات من العتاد العسكري: تمثلت في مايلي:

الذخيرة	الأسلحة	العتـــــاد
2.000.000	4000	- مسدسات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)
20.000.000	10000	- رشاشات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)
50.000.000	35000	- بندقيات عيار 7.62 ملم (صنع صيني)
5.000.000	1000	- رشاشات خفيفة عيار 7.62 ملم (صنع صيني)
2.000.000	200	- رشاشات مضادة للطيران عيار 12.7 ملم (صنع صيني)
1.200.000		- قذائف 9 سم صنع أمريكي
1.000.000		- قذائف II 49 سم صنع أمريكي
5.000.000		- ذخيرة للبنادق الرشاشة عيار 7.62 ملم (صنع أمريكي)

(1) - نفسه ص 139-146 وأنظر كذلك :

SAAD DAHLAB, Mission accomplie, Ed DAHLEB, Alger, 1990, P157..

– فهد رشاش (طومسون)	14.000	
– قنابل الإقتحام (صنع صيني)	35.000	
– قنابل للدفاع (صنع صيني)	75.000	
– مورتيي Mortier عيار 60 سم	500	154.000
– مورتيي Mortier عيار 61 سم (صنع أمريكي)	100	22.000
– جهازاتصال « 81 « طاقة 15 فولت (صنع صيني)	50 جهاز	
– جهاز إرسال « 91» طاقته 150 فولت (صنع صيني)	10 أجهزة	
– جهاز ارسال « 804» طاقته 400 فولت (صنع صيني)	04 أجهزة	
– جهاز إرسال أ «200» طاقته 1000فولت (صنع صيني)	جهاز واحد	
– جهاز استقبال « 7512» (صنع صيني)	20 جهاز	
– مستقبل الأمواج القصيرة (صنع صيني)	31000 قطعة	
– معدات إلكترونية متنوعة	31000 قطعة	
– ساعةت.أ. 4	400 قطعة	
– أجهزة لمعدات كهربائية مختلفة	400 جهاز	
– مقاوم مثبت راديو[1]	45000 قطعة	

(1) Abderrahmane Kiouane, les Débuts d'une Diplomatie de guerre (1956 - 1962) Ed Dahlab, Alger. 2000, p 145 - 147.

3) الدول الغربية:

تطلعت جبهة التحرير الوطني، منذ اندلاع الثورة التحريرية إلى الغرب، على اعتبار أنه الحليف الطبيعي لفرنسا والمدعم لها، في حربها ضد الجزائر وبدأت تقييم كل دولة من دول المعسكر الرأسمالي على حد محاولة في ذلك أن تحصل على حيادها على الأقل إن لم تحصل على دعمها. والملاحظ في هذا الشأن أن هناك بعض دول من المعسكر الغربي معادي للاستعمار، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إسيلاندا ودول أمريكا اللاتينية التي هي نفسها ممتلكات استعمارية قديمة، تكره الاستعمار كرها عميقا، غريبا عن كل إستراتيجية للحرب الباردة[1].

1- الثورة الجزائرية والحلف الأطلسي (1954/ 1962):

لم تتأثر البلدان الغربية بأحداث الثورة التحريرية منذ البداية على الأقل وهذا راجع أولا لعدم اكتراثها للمشكلات الاستعمارية كما يبدو الحال بالنسبة للدول الإسكندنافية وثانيا تضامنا مع فرنسا داخل بيت الحلف الأطلسي غير أن قرب منطقة الصراع منها وامتداد رقعتها سرعان ما أيقظ الرأي العام في البلدان الغربية وبين بشكل جلي ما كان يوصف بأنه قضية داخلية «من طرف فرنسا هو غير ذلك فقام صحافيون من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا بتكذيب هذا الادعاء بوقوفهم على حقيقة ما كان يجري بالجزائر فبعد العدوان الثلاثي على مصر بدأ القلق يساور النفوس في البلدان الغربية وكتبت في هذا الإطار جريدة "شتوتقارتر زيتونغ" (Stuttgart Zeitung) الألمانية بتاريخ 18 نوفمبر 1957 «أن الجزائر يمكن أن تتحول إلى "ساراجيبو Sarajevo" الحرب العالمية الثانية وازدادت المخاوف بعد حادثة ساقية سيدي يوسف وأصبح العالم الغربي في موقف حرج فقد كتبت جريدة "نيويورك بوسط" «New York Post» في عددها ليوم 2 جويلية 1957 «أن الجزائر لم تعد اليوم مشكلة لفرنسا وحدها ولن تكون مشكلة مقصورة عليها أبدا».

(1) سليمان الشيخ: المرجع السابق، ص449.

فلم يكن تطور موقف البلدان المشتركة في الحلف الأطلسي اتجاه السياسة الفرنسية في الجزائر بالشيء العادي فقد أخذت هذه الدول تتعجب من تعنت فرنسا وترى في حرب الجزائر تهديد الحلف الأطلسي وخطر عليها ومن المؤكد أن هذه البلدان أو الدول لا يمكنها أن تشجب فرنسا رسميا غير أنها ضاعفت من تحذيراتها لها ولا سيما منذ عام 1958 وكانت دول الحلف قلقة من فرنسا وما كانت تقوم به من تحويل وجوه استعمال إعتمادات الحلف المالية وفرقه العسكرية وكانت تتخوف كذلك من غياب الثقة بين أعضاء الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي بشكل عام.[1]

2 – دول الشمال les pays Nordiques:

وهناك مناطق حيادية تمتد على كل الأراضي الشمالية (السويد، النرويج، الدانمرك) التي يلاحظ موقفها الحيادي نسبيا حيال مشكلة الجزائر، والتي عملت جبهة التحرير الوطني على تطوير موقفها بشكل أوضح باتجاه استقلال الجزائر.[2]

فقد لعبت المنظمات الغير الحكومية في تأييد وشرح القضية الجزائرية داخل الأوساط السياسية في هذه البلدان ومن بينها على وجه الخصوص السويد وقام بهذا الدور بعض الكتاب والصحفيين الذين طالبوا باستقلال الجزائر، وهنا يمكننا التطرق إلى الدور الفعال الذي قام به المراسل السويدي المشهور بباريس فيكتور فيند (Victor Vind) الذي كان يشغل صحفي ورئيس تحرير بالإذاعة السويدية، لعب دورا مهما مع جماعته في هذه الحملة التحسيسية ففي 1958 نشر كتاب تحت عنوان « الثورة في الجزائر »وهو عمل عبارة عن تقرير لرحلته بالجزائر.[3]

---

(1) محمد طويلي، الملتقى الدولي حول أصداء الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 91، السنة السادسة عشرة، (جانفي –فيفري) 1986، ص57–58.

(2) للمزيد من التفاصيل حول موقف دول الشمال إلى غاية 1962 أنظر:

Tuomo Melasuo, les payes nordiques et la guerre de libération, D'Algérie. In CNEH (ed) ENAL Alger 1983 P329.

(3) Tuomo Melasuo, Op.Cit, P329

هذا إضافة إلى كتاب السيد (Sven Oste) الذي نُشر تحت عنوان «المتمردون» دون أن ننسى نشاط الجزائريين بدول الشمال على وجه الخصوص في السويد والدانمرك، حيث كانت توجد جالية جزائرية هناك قبل الثورة الجزائرية، وازداد حجم هذه الجالية بعد انطلاق الثورة المسلحة وكان ذلك أمرًا طبيعيا بالنظر إلى القمع الذي كان يتلقاه الجزائريون بالجزائر، أو حتى بفرنسا وهو الشيء الذي جعلهم يهاجرون إلى هذه البلدان الشمالية.

فقسم من هذه الجالية تَنظم وبدأ بطريقة غير رسمية نشاطاته مستقل عن المنظمات المدنية لدول الشمال وكان لهذه الجالية دور فعال في تمثيل جبهة التحرير الوطني والتعريف بالقضية الجزائرية.واستقر عدد منهم في العاصمة السويدية ستوكهولم، والبعض الآخر في العاصمة الفنلندية هلسنكي، وكان هناك شخص يدعى عبد الرحمان هلى، ممثلا لجبهة التحرير الوطني، ويعود تاريخ تواجده بهذه البلاد إلى عام 1950 عندما كان عاملا في إحدى السفن التجارية الفنلندية، بستوكهولم وتزوج إحدى الفنلنديات وأصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير الوطني بفنلندا.

و تشير بعض المصادر إلى أن أحمد فرنسيس وعبد الرحمن كيوان قد قاما بزيارة لدول الشمال خلال عام 1957 و1959 وبفنلندا التقوا بقيادة الأحزاب السياسية وتم اللقاء في سرية تامة، للإشارة فإن عبد الرحمن كيوان قد تطرق بالتفصيل إلى هذه الزيارات التي تمت في جولتين في كتابه بدايات دبلوماسية الحرب(1956-1962) وكان الهدف من هذه الزيارة هو كسب مزيد من الدعم والتأييد للقضية الجزائرية وهذا ظاهر من خلال اللقاءات التي عقدها مع مختلف الشخصيات في مختلف العواصم الإسكندنافية (ستوكهولم- كوبنهاغن-أسلو-هلسنكي) وكان الاتصال عموما مع الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية والنقابات العمالية والطلابية المتعاطفة والمؤيدة للقضية الجزائرية[1].

---

(1) Abderrahmane Kiouane, les début d'une Diplomatie de guerre, Ed Dahlab, Alger, 2000, p25-31.

وقامت الجالية الجزائرية بالسويد عام 1958 بنشر جريدة لها باللغة السويدية أسمتها "الجزائر الحرة" وكانت تصدر مرة كل شهر حتى صائفة 1962 وهناك أعداد من هذه الجريدة مفقودة وصدرت في 48 عدداً، وعدد صفحاتها ة تراوح من 5 إلى 9 صفحات وعالجت الجريدة تطورات المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة ومع تطورات الأحداث واقتراب موعد استقلال الجزائر بدأت الجريدة تتطرق إلى المواضيع المستقبلية، بين السويد والجزائر المستقلة وفي موضوعات أخرى عام 1961 و1962 تحدثت عن وضعية اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب ومن الصعوبة معرفة الأهمية الحقيقية لهذه الجريدة التي تعتبر مصدرا هاما لدور الجالية الجزائرية في هذه البلاد، في غياب معرفة الكمية التي كانت تسحب والطريقة التي كانت توزع بها.[1]

3- الولايات المتحدة الأمريكية(USA) :

فمن المعروف أن السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كانت تقوم على إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ الاستعمار التقليدي ويستوي في ذلك الاستعمار الفرنسي والإنجليزي. ومادامت موجة الاستعمار التقليدي قد أخذت في الانحصار عن طريق الثورات والكفاح السياسي في هيئة الأمم المتحدة فإن سياسة الدولار والمعونة الاقتصادية.بالإضافة إلى التدخل العسكري إذ اقتضى الحال قد حلت محل النفوذ الأوروبي التقليدي وظهر ذلك أيام الثورة التحريرية إذ قامت أمريكا بتزويد فرنسا بالسلاح والعتاد عن طريق الحلف الأطلسي ومساندتها في الأمم المتحدة بينما السياسة الرسمية تسير في الاتجاه السالف الذكر كانت البحوث والكتابات الصحفية والدراسات تتجه نحو التحضير لما بعد رحيل الفرنسيين عن الجزائر ومن ضمن ذلك الاتصال غير الرسمي ببعض قادة الثورة- فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني في نيويورك- ومنح الطلبة الجزائريين منحا دراسية وتشجيع المنظمات الخيرية والدينية على التبرع للاجئين الجزائر

(1) Tuomo Melasue, Op.cit. P329..

وظلت الكتابات الصحفية والإعلام عموما موزعا منه ما كان يقف مع فرنسا الصديقة القديمة للجمهورية الأمريكية واعتبارها حامية الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي ضد الشيوعية ومنه ما كان يقف مع حق الجزائر في الاستقلال والحرية إقتداء بكل الشعوب الأخرى.

ويكفينا في هذا الإطار ذكر اتجاهين الاتجاه الأول يمثله مايكل كلارك في كتابه (الاضطراب في الجزائر) الذي عبر عن اتجاه يمكن أن نسميه يمينيا متطرفا بمساندته لأعمال الجيش الفرنسي في الجزائر أما الاتجاه الثاني فتمثله السيدة جوان غلسبي في كتابها (الجزائر تمرد وثورة) طبعة 1959 وهو الكتاب الذي حكمت فيه حكما قاسيا على الاستعمار الفرنسي في الجزائر متتبعة مراحله ومنتهية إلى أنه سيؤول إلى الزوال ومنتصرة للثورة الجزائرية[1].

فالولايات المتحدة الأمريكية بحكم تزعمها للمعسكر الغربي فقد احتلت مكانة هامة في اهتمامات دبلوماسية الثورة الجزائرية، ولهذا فإن «مكتب الإعلام» لجبهة التحرير الوطني في نيويورك، سيشكل مركز ملاحظة قريب من مصدر القرارات الدولية، وسيكون له دور مهم في تقييم تطور السياسة الأمريكية تجاه المشكل الجزائري وسيكون أيضا قاعدة هامة للعمل الدبلوماسي باتجاه الأمم المتحدة وللعمل السياسي تجاه الرأي العام الأمريكي الذي بدأ يكتشف بالتدريج مشكلة الجزائر، منذ أن قدم السيناتور جون كيندي تقريره أمام الكونغرس حول هذا الموضوع يوم 02/ 07/ 1957. حيث رأى أن استقلال الجزائر لا مفر منه، ثم جاء تقرير "مانسفيد" (Mansfied) المقدم للجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي بالمشكلة الجزائرية وعمل مكتب الإعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم المقابلات والمؤتمرات الصحفية التي قام بها ممثلو جبهة التحرير الوطني في نيويورك التي كان لها دور مهم في كسب قسم من الرأي العام الأمريكي للقضية الجزائرية.

---

(1) أبو القاسم سعد الله، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري، مجلة معهد التاريخ، العدد الخامس الجزائر، السداسي الأول، 1991.

وقامت المنظمات النقابية هي الأخرى بمجهود لا يستهان به تجاه الرأي العام الأمريكي، مثل الاتحاد الطلاب، اتحاد العمال للتعريف بحقيقة حركة التحرير الجزائرية والدفاع عن مواقف جبهة التحرير الوطني داخل الأوساط النقابية الغربية.

وضمن الإستراتيجية العامة لجبهة التحرير الوطني، فإننا سنجد أن اتحاد العمال سينْظَمُ بتاريخ 07/ 07/ 1956 إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة confederation international des syndicates libres (CISL) الشديدة التأثر بالنقابات الأمريكية التي تمول القسم الأكبر من نشاطاتها ويبرر اتحاد العمال الجزائريين انتسابه هذا إلى(CISL) أن هذا الأخير نشأ عن القطيعة مع CGT المنتسب إلى FSM ومن جهة أخرى فإن النقابتين الشقيقتين في المغرب UMT وUGTT التونسية منتسبتان إلى (CISL)، غير أن الدافع الحقيقي من وراء هذا الانتساب أن جبهة التحرير الوطني كانت تراهن على الرغبة في كسب الطبقة العاملة في المعسكر الغربي لتأييد القضية الجزائرية، الحقيقة أن اتحاد العمال الجزائريين الذي يتمتع من حيث المبدأ على الأقل بتأييد الطبقة العاملة في الكتلة الشرقية يرى من الضروري السعي لكسب وتأييد الطبقة العاملة الأخرى في الكتلة الغربية، والتحاق اتحاد العمال الجزائري بهذا التنظيم قد أتى أكله، فسرعان ما نجد أن (CISL) والاتحاد النقابي العام الأمريكي الذي يقوده "إيرفين برون" (Irvin Brown) قد اتخذ عدة مرات مواقف مؤيدة لاستقلال الجزائر وأدان العمل القمعي الذي تقوم به فرنسا والدعم الذي تتلقاه من الحلف الأطلسي[1] .

ونفس النهج اتبعه اتحاد الطلاب، ذلك أنه اختار أن ينتسب إلى المنظمة الطلابية العالمية السائدة في الفلك الغربي أي أنه سيلتحق بـ (CIE-COSES) على كونه يتمتع بوضع العضو المشترك في الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) الذي

(1) عن الدوافع الحقيقية التي جعلت (UGTA) ينظم إلى CISL أنظر: المجاهد عدد 08 يوم 05/ 08/ 1957. وأيضا:

.Mohamed Fares, Op.Cit, P130.

تشرف عليه المنظمات الطلابية في البلاد الاشتراكية، وليس الدعم المقدم للأوجيما (UGEMA) من طرف (CIE-COSES) والمنظمة الطلابية الأمريكية (USNSA) بقراراتها المؤيدة لاستقلال الجزائر وبتقديمها منحا دراسية للطلاب الجزائريين بالشيء القليل وكذلك لم يكن الدعم الذي قدمه الاتحاد الدولي للطلاب (UIE) بأقل من ذلك.

وأمام هذا العمل الجبار الذي قامت به جبهة التحرير الوطني اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تطور الأوضاع في منطقة البحر المتوسط ودخول الثورة الجزائرية رقعة شطرنج المعسكرين الشرقي والغربي في إطار ما سمي بالحرب الباردة وما نتج عن الثورة الجزائرية في خلق أزمة داخل الحلف الأطلسي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تراجع حساباتها ومواقفها من القضية الجزائرية حيث أن سياسة الاستمرار في تأييد فرنسا في حربها بالجزائر ومواصلة تمويلها خطر على متزعم الكتلة الغربية وهي التي كانت تريد أن تظهر بمظهر المعادي للاستعمار وما كان يخشاه الشعب الأمريكي آنذاك هو أن يساهم القمع الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري في دفع بلد ذو أهمية إستراتيجية بالغة في الارتماء بين أحضان المعسكر الشيوعي وهكذا ندد السيناتور كينيدي في تقرير قدمه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) جويلية 1957 بالسياسة الفرنسية والدعم الذي تتلقاه من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجدد هذه الإدانة مع ستة عشر من البرلمانيين الأمريكيين بعد سنتين من ذلك 1959 وقام الأمريكيون والبريطانيون خلال نفس السنة بتزويد تونس بالسلاح رغم احتجاجات فرنسا وصرح "فوستر دالاس" كاتب الدولة الأمريكي فيفري 1958 «أن الولايات المتحدة لن تقف عند الاعتبارات القانونية إذا كانت دراسة القضية الجزائرية تؤدي إلى تحسين الوضع»[1].

إن سياسة الحضور المنتهجة من طرف جبهة التحرير الوطني كان لها نتائج إيجابية على تمتّين السمعة الدولية لجبهة التحرير الوطني ولحكومتها المؤقتة فكان

(1) - محمد طويلي، المرجع السابق، ص62.

حرص هذه الأخيرة في كسب المزيد من الأصوات المؤيدة للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة وفي مختلف الهيئات الدولية، محاولة في ذلك بقدر ما تستطيع في إحداث شرخ داخل الكتلة الغربية الحليفة الطبيعية للدولة الاستعمارية.

ومن الدول الأخرى سويسرا التي يمكن إضافتها وإدراجها ضمن المنطقة الحيادية، لا سيما أن موقعها كمنبر دولي له أهمية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، وهناك بلدان أخرى مثل إيطاليا حيث كانت مدينة بولون أول المدن الإيطالية التي تضامنت مع الثورة الجزائرية عبرت عن تضامنها من خلال جمع التبرعات والأدوية لصالح الهلال الأحمر بطنجة ثم بتونس قام الحزب الشيوعي الإيطالي كذلك بمناصرة القضية الجزائرية في شمال إيطاليا حيث ربط علاقات مع شبكة جونسون (Réseau Jan son) ومع الحركة المعادية للاحتلال الفرنسي وهذا من أجل مساعدة الجزائر[1] وأسبانيا اللتين كانت تستخدم أراضيها بحكم القرب من تونس والمغرب لنقل العتاد والسلاح لجيش التحرير الوطني (ALN) تستفيد من معاملة خاصة.

كانت "معركة تسليح الثورة" من أصعب فصول حرب التحرير، تحملها أفراد ومجموعات قليلة في مرحلة الانطلاقة ثم تحولت إلى مهمة وتحدي حاسم لمختلف هيئات القيادة الثورية وسوف تتحولبعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 958 ، إلى تكليف خاص بوزارة التسليح والتموين العام(19 سبتمبر 1958 م إلى 20 جانفي 1960)، وقد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة الأثر الإيجابي على صعيد التموين والتسليح، حيث أصبحت العديد من الدول تتعامل مع الثورة الجزائرية بصفة مباشرة، وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة إطارا شرعيا رسميا حيث كانت العديد من الدول تبرم وتعقد صفقات السلاح معها، لاسيما دول الكتلة الاشتراكية ناهيك عن الدول العربية، ويمكن القول أن الثورة الجزائرية منذ 1958 استطاعت أن تفك الحصار المفروض عليها فيما يتعلق

(1) Anna Bazzo, le rôle des communistes Italiens pendant la guerre de libération nationale, in CNEU, (Ed) ENAL, Alger, 1985, P180-190.

بالتسليح، وقد تغيرت المعادلة نهائيا حيث تخطت الثورة عملية الإمداد بالسلاح عن طريق عصابات تهريب السلاح إلى عملية إمداد دولي لجيش نظامي.[1]

وبذلك تطور تسليح جيش التحرير الوطني كما ونوعا، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن جيش التحرير أصبح يتملك 12768 قطعة سلاح إلى غاية 15/ 08/ 1957، وفي 15/ 01/ 1958 أصبحت لديه 15122 قطعة سلاح وكان مصدر السلاح الداخلي يمثل نسبة 36٪ من مجموع هذه الأسلحة، أما النسبة الأكبر أي 64٪ تمثل الأسلحة التي حصل عليها جيش التحرير عن طريق التهريب، وكانت الأسلحة الأوربية هي التي تشكل النسبة الأكبر من السلاح الذي كان يستخدمه جيش التحرير الوطني في معاركه ضد الجيش الفرنسي، وكانت الأسلحة الإنجليزية تمثل نسبة 29٪، والأسلحة الألمانية تمثل نسبة 34٪، والإيطالية نسبة 13,5٪، والإسبانية نسبة 13,5٪ وقد أصبح جيش التحرير منذ سنة 1955 يمتلك الأسلحة المتطورة ومع منتصف سنة 1956 أصبح يمتلك الدفاعات الجوية ضد الطيران الفرنسي، وأصبح مستعد لاستخدام هذا السلاح 50 مرة في الشهروأصبح 100 مرة سنة 1958 [2].

* * *

(1) محمد عباس: «كيف صنع الإمداد جيش الحدود»، الشروق اليومي، الاثنين 15 أوت 2005، العدد 1457، ص 16.

(2) الغربي الغالي، المرجع السابق، ص 33

الخاتمة

الخـاتمـة

لقد انتقل مستوى رد الفعل الجزائري على الوجود الاستعماري في سنوات الثورة التحريرية إلى درجة التعبئة الشاملة لكافة القدرات المادية والتنظيمية من أجل الحسم الفاصل للقضية الوطنية، بحيث تحولت ردود الفعل الجزائرية تجاه الواقع المفروض من قبل التواجد الكولونيالي إلى صور متعددة كشفت على مخزون هائل لدى النخب الثورية القائدة في التنظيم السياسي والعسكري وإيجاد الحلول للمعضلات الميدانية والدبلوماسية التي كانت تعترض الأداء الثوري، كما كشفت عن قدرة لا متناهية في الصمود والتضحية رغم توالي المآسي في ليل الاستعمار الطويل بالنسبة للشعب الجزائري .

وانطلاقا من الإستراتجية التي اعتمدتها الثورة التحريرية في مواجهة الفعل الاستعماري بمختلف أساليبه وأوجهه بمختلف الوسائل التي كانت متاحة بالنسبة للثوار شكلت شبكات الدعم اللوجيستيكي أبرز الهياكل والتنظيمات التي لعبت دورا بالغ الأهمية بالنظر إلى جملة المهام العسكرة الثورية التي تميزت بها.

ويمكن الجزم بأن «معركة تسليح الثورة» -بتعبير مجازي - كانت من أعقد المعارك، ورهانا لا يقل خطورة عن رهان المبادرة بتفجير الثورة نفسها إن لم يكن أخطر، لأن ديمومة واستمرار جذوة العمل المسلح كانت في حاجة إلى وقود دائم عدته رجال وسلاح ، وتكمن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبته شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة في أنها كانت متعددة الجبهات في صورة شبيهة بالحرب الشاملة، فقد شقت لنفسها طرقا برية عبر الجبال والصحاري انطلاقا من ليبيا وتونس والمغرب الأقصى، وبحثت عن مواقع إنزال بحرية ونسجت شبكات دولية لتهريب السلاح عبر وسطاء لحكومات شقيقة وصديقة على غرار مصر ويوغسلافيا والصين وتشيكوسلوفاكيا، واستعانت بتجار سلاح وعملاء استخبارات أوربيين وغيرهم .

لقد وقف أنصار العمل الثوري في الحركة الوطنية على قيمة السلاح بشكل جلي خلال فترة الحرب العالمية الثانية إذ عمل الكثير من الوطنيين على جمعه ونذكر من بين الجمعيات التي ركزت الحصول على الأسلحة أمثال لجنة العمل الثوري لتحرير شمال إفريقيا، ولجنة بلكور وغيرها، كما بذل قادة المنظمة الخاصة مجهودات لتوفير الإمكانيات المادية لتفجير الثورة بحيث كان اغلبه من مخلفات الحرب العالمية الثانية.

وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة واصل قدماؤها على توسيع نطاق تأمينه وذلك بإقامة بعض الو رشات لصناعته وقد وقع حادث انفجار في 19 جويلية 1953 بالأوراس، كما تم ربط الاتصالات الخارجية مع نواة الوفد الخارجي لتزويد المناضلين بالأسلحة في الداخل نتج عن هذا إرشاد رئيس المنظمة الأسبق للمخابئ السرية للأسلحة والتي تعود إلى فترة المنظمة الخاصة.

ويمكن القول أنه بالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن الثورة بدأت بإمكانيات مادية جد محدودة وهذا ما تؤكده الإحصائيات إذ تشير إلى أن عدد المجاهدين بلغ 2363 مجاهدا، بينهم 500 فقط مدربين تدريبا مقبولا، يتوفر لديهم جميعا 368 بندقية حربية وسلاح صيد ولديهم أيضا 15 رشاشا و45مسدسا يضاف إلى ذلك 20 قنبلة يدوية، أما الذخيرة قلم تتعدى من 30 إلى 50 طلقة لكل قطعة سلاح.

لكن بعد الانطلاقة تغير مسار تسليح الثورة بعدما التفت قادة الثورة في الداخل إلى العجز الكبير في العدة المتوفرة لديهم، فبدأوا في توجيه نداءات عاجلة إلى أعضاء الوفد الخارجي لحثهم على الإسراع بالإمدادات من الخارج، فوصلتهم الشحنات الأولى على الواجهتين البرية والبحرية نذكر من أهمها شحنة اليخت «انتصار» ديسمبر 1954، وشحنة اليخت دينا في مارس 1955 وغيرها، ولكن أمام اشتداد الضغط الاستعماري ورغبة قادة الثورة في توسيع نطاق النشاط

المسلح بقيت الحاجة الملحة للمزيد من السلاح قضية حرجة،وهو الأمر الذي جعل مؤتمر الصومام يناقش موضوع التسليح بكل دقة وأعطى له بُعدا يستحق الاهتمام والمتابعة.

سمحت تقارير الصومام بمعاينة الوضعية العسكرية التي كانت عليها الثورة بعد 22 شهرا من انطلاقتها، وانتهت قراراته إلى توصيات استعجالية تدعو إلى تكثيف الإمدادات سواء البرية أو البحرية وحلت عقدة التسليح نسبيا وذلك بوضع خطط محكمة لطرق ومسالك تمرير السلاح، نذكر من أهمها طريق من مصر إلى ليبيا إلى تونس فالحدود الجزائرية. ومع بناء خطي موريس وشال تم فتح طرق جديدة من جهة الجنوب انطلاقا من غات (في الفزان اليبي) في اتجاه اليزي وعين آمناس، ومسلك آخر من ميناء كوناكري في غينيا فمـالي إلى الحدود الجزائرية بالقرب من برج باجي مختار وصولا إلى تمنراست ثم عين صالح.وتم تمريره بوسائل عدة منها حيوانات الركوب من الحمير والجمال وكذلك كل أنواع السيارات، وأمام صعوبة التضاريس والقرب من العدو حمّلت الأسلحة على ظهور الرجال.

لقد اعتمدت الثورة التحريرية على أسلوب مزاوجة العمل السياسي والدبلوماسي بالعمل السري الهادف إلى تنظيم شبكات التسليح، فقد كانت عمليات تأسيس قواعد خلفية لحشد الدعم معنوي واثبات الحضور السياسي للقضية الجزائرية غالبا ما يترافق مع الرغبة في توفير الظروف بعد فتح مكاتب ومقرات لجبهة التحرير الوطني نذكر منها مكتب الجبهة بطرابلس وغيرها في التمهيد لتأسيس قواعد ومعسكرات وشبكات تسليح ومخازن سلاح، بالإضافة إلى الدعم المادي إذ شكلت مراكز لتدريب المجاهدين ومقرا لتخزين السلاح وإقامة عدة مصانع للأسلحة كما اعتبرت أراضيها طرق عبور لقوافل التسليح، من أهم هاته القواعد الخلفية ليبيا، تونس، المغرب.

وفي سياق الدعم اللوجستيكي للثورة، لعبت مجموعة من للدول العربية والأجنبية، أدوارا مهمة في تيسير عمليات تسليح الثورة وتنظيم شبكات تموينها في الخارج، ويمكن التدليل على بعض الأدوار الهامة بدور مصر التي أيدت وساندت الثورة منذ البداية حيث أن معظم الإمدادات كانت مصر عبد الناصر مصدرها أو وسيط فيها في الجبهات الشرقية برا وبحرا، ودور ليبيا وتونس والمغرب في استقبال وتخزين الأسلحة، وتسهيلها لعمليات تنظيم حركة قوافل الإمداد البرية نحو التراب الجزائري، بالإضافة إلى يوغسلافيا التي ساندت هي الأخرى القضية الجزائرية معنويا وماديا إذ أرسلت العديد من شحن الأسلحة منها باخرة سلوفينيا وكانت معبرا لعدد من شحنات السلاح القادمة من دول أوربا الشرقية، إلى جانب دور جمهورية الصين الشعبية في السنوات الأربعة الأخيرة من الثورة،و الدانمرك، وبولونيا وغيرهم.

لقد كشفنا في هذه الدراسة جزءا من الجهود الكبيرة التي تم بذلها من طرف مجموعة كبيرة من قادة وإطارات الثورة في مختلف مراحل حرب التحرير وعلى جميع الأصعدة، ولكننا إذا قمنا بدراسة تقييمية لموضوع التسليح ونتائجه النهائية، فإنه يتبين لنا أنه لم يحقق سوى شطر من الحاجة التي كان يتطلبها المجهود المسلح للثورة في الداخل، لأن قضية نقص السلاح استمرت كمعضلة مزمنة حتى نهاية حرب التحرير.

إن ما يمكن أن نعتبره قصورا في أداء شبكات الدعم اللوجستكي للثورة، لم يكن بسبب كفاءة الثوار والقادة الذين تولوا القيام به، بالنظر إلى التضحيات الجسيمة التي تكبدوها، ولكننا نستطيع أن نعزوه إلى عدة عوامل أهمها راجع إلى الصعوبات التي خلفتها الإدارة الاستعمارية من بناء خط موريس وشال وحقول الألغام وتشديدها الرقابة في تونس، وحجزها لأكبر عدد من السفن إذ في ظرف سنتي 1959-1960 تم حجز تسعة سفن قادمة من عدة دول كألمانيا، بولونيا،

يوغسلافيا وغيرها، والتي أيدت الثورة الجزائرية ماديا وسياسيا، وبهذا التأييد استطاعت الجزائر تجاوز مرحلة الاستعمـار وذلك بنيلها الاستقلال.

وقد حاولت، الاستفادة من الأخطاء التي وقعت فيها عشية انطلاقها، ومن ثمة حاولت في المراحل اللاحقة تشكيل قواعد الإمداد الثورة بالسلاح و التغلب على الصعوبات التي واجهتها فيما يتعلق بقضية التسليح،ومثلما استطاعت الثورة الجزائرية أن تجد مصادر تسليح داخلية تمكنت من إيجاد مصادر خارجية، ساهمت في تخفيف الضغط على جيش التحرير في الداخل، فلقد لعب قادة الثورة في الخارج دورًا بارزا في دعم الثورة في الداخل بالسلاح والذخيرة، كما كانت للدول العربية مساهمات معتبرة في هذا المجال لاسيما تونس وليبيا والمغرب ومصر.

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن «رهان تسليح الثورة» بدأ بالاعتماد على القدرات المحلية المتواضعة عند المبادرة بتفجير العمل المسلح، فقد حاول مختلف قادة الثورة الاستفادة من مما كان متوافرا رغم بساطته ،عندما اعتمدوا في بداية الأمر على تلك الأسلحة التي تم جمعها قبل سنة 1954 م من عدة مناطق بالقطر الجزائريين وحتى خارج القطر الجزائري سواء بليبيا أو تونس، وعند اندلاع الثورة طبق قادتها شعار سلاحنا نفتكه من عدونا وقد كان لهذا الشعار التاثير الايجابي حيث غنم المجاهدون أسلحة كثيرة من القوات الفرنسية. ولما اشتدت رحى الحرب كنتيجة لقلة السلاح كثف قادة الثورة من مجهوداتهم في سبيل الحصول على السلاح، والتجأوا في كثير من الأحيان إلى مصادر بديلة للسلاح على الحدود الغربية والشرقية.

عندها ظهر الدور الريادي للوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلة في إيجاد مصادر متنوعة للسلاح سواء بالدول العربية أو الأوربية،كما بدأت الخطوات الأولى التي تم بموجبها إنشاء شبكات: للتسليح في أقطار عربية وأجنبية عدة كان لها الدور المباشر في تزويد جيش التحرير الوطني بقدر كبير من الذخائر وأسلحة

التي تدفقت عبر الحدود الشرقية والغربية أو تم تكديسها في معسكرات جيش التحرير الوطني في قواعد تونس والمغرب الأقصى.

لعبت المناطق الحدودية الشرقية دورا كبيرا في الثورة الجزائرية، فقد كانت تمثل قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني، وكذلك مجال حيوي لتهريب الأسلحة انطلاقا من ليبيا مرورا بتونس، وقد كان خط التهريب مقسمًا إلى نطاقين جغرافيين القسم الشمالي والجنوبي الشرقي لهذه الجهة الحدودية، كما كانت الحدود الشرقية متنفسا حقيقيا للثورة في مجال السلاح بالرغم من أن القوات الفرنسية حاولت غلقها للحد من تسرب الأسلحة وتوغل جيش الحدود إلى الداخل.

وكان الأمر كذلك بالنسبة للحدود الغربية حيث أمدت الثورة بأسلحة وذخائر متنوعة وفكت الخناق على الولايات في أحلك الظروف، فعن طريق الحدود الغربية تم لجيش التحرير الاستفادة من أسلحة متطورة تم نقلها عبر السفن عن طريق البحر المتوسط وإنزالها للمغرب الأقصى لتهرب بعد ذلك إلى الداخل، كما كانت الحدود الغربية قواعد خلفية لجيش التحرير، وقد طبقت عليها فرنسا هي الأخرى سياسة التطويق عن طريق الأسلاك الشائكة.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1 – الوثائق الأرشيفية:

أ – الأرشيف الوطني التونسي :

- تقرير عن عملية إرسال أسلحة من طرف حزب الشعب الجزائري إلى قيادة حزب الدستور الجديد. A.N.T.M.N.C68.D2 التونسي.،خلال شهر فيفري1938.

-تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة على الحدود الجزائري التونسية مؤرخ بتاريخ 06جوان1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية.المنوبة تونس.
BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01

- تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر مؤرخ بتاريخ 23أوت1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس.
BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01

- تقرير عسكري فرنسي عن عمليات مراقبة تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس.
BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01.

ب – الأرشيف الوطني الجزائري :

- حصيلة مخزون الذخيرة والمتفجرات المسلمة من طرف وزارة التسليح وعبرت من مركز تونس نحو الجزائر خلال الفترة الممتدة من1ماي 1957إلى 31أوت 1959.
المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية .الجزائر
MICROFICHE 15- 230.

- حصيلة مخزون وزارة التسليح من السلاح والذخيرة في مختلف المراكز التابعة لها في تونس وليبيا ومصر إلى تاريخ31أوت 1959 .-ملاحظة بخط اليد في الأسفل (وثيقة مقدمة لتوزيعها على رؤساء الولايات).

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية .الجزائر
MICROFICHE 15-226.

- جدول تفصيلي لمختلف المعدات والتجهيزات التي وصلت إلى مركز تونس إلى القوات المسلحة خلال الفترة الممتدة من 1أكتوبر 1957إلى 31أوت 1959.

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية .الجزائر
MICROFICHE 15-231.

- التموين ووضعية مخازن السلاح . المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية. الجزائر
2 .31. MICROFICHE 15

- جدول تفصيلي لمختلف الأسلحة والذخيرة التي عبرت مركز تونس نحو الولايات الداخلية (1–3–4–5–6–القاعدة الشرقية)من 1ماي1957 إلى31اوت1959 .

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية .الجزائر
MICROFICHE 15-229.

- السلاح والذخيرة في الناحيتين 1و2 المنطقتين5و6وقاعدة الكاف التونسية.

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية .الجزائر
-2 19.MICROFICHE 15

- آليات المدفعية في الناحيتين1و 2 والمنطقة السادسة قاعدة الكف التونسية

المركز الوطني للأرشيف –رئاسة الجمهورية . الجزائر
-2 20.MICROFICHE 15

- مراسلة صفقة سلاح مع ضابط ألماني في القاهرة سنة1959. المركز الوطني للأرشيف (**وثيقة غير مصنفة**).

- مراسلة من وزير التسليح والدعم إلى نظيره وزير الخارجية يخبره فيها بوصول مراسلة صفقة شراء السلاح التي عقدها أحمد بن بلة قبل توقيفه وبناء على ملاحظات سابقة لوزير الخارجية فإن وزير التسليح يعلمه بتعيين مفوض من الوزارة لإتمام العملية كما يطلب منه تسهيل المهام في إيطاليا. المركز الوطني للأرشيف (**وثيقة غير مصنفة**).

- مراسلة لرئيس مصلحة التسليح يعرب فيها عن فشل استخدام البنجالور في تخطي السد المكهرب (خط موريس) موجهة إلى لجنة التنسيق وتنفيذ CCE .

المركز الأرشيف الوطني.–رئاسة الجمهورية .الجزائر (**وثيقة غير مصنفة**).

- مراسلة من البروفيسور عمر أمين إلى السيد بن سليمان يشعره فيها بعرض صفقة سلاح من صديق ألماني حيث عرض عليه مختلف الأسلحة المتوفرة في النقاط الـ(12) أعلاه.

المركز الوطني للأرشيف(**وثيقة غير مصنفة**).

- مقتطفات من التقرير المفصل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في23) صفحة)حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح .دون تاريخ.

المركز الوطني للأرشيف .الجمهورية الجزائرية –الجزائر.
microfiche 36-8.12.(sd)

ج– الأرشيف الفرنسي:

- CAMP F.L.N. Au Maroc -25 Juillet 1958 -
http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm.03/04/2007.

- IMPLETATION REBELLE-15 Octobre 1958.
http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm.03/04/2007.
- Dissensions au Sein du F.L.N. 29 Decembre 1961
03/04/200. http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm

د– الأرشيف السويسري:

- نص التقرير الذي بعث به القنصل السويدي ’جين أربار يرصد فيه الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الثورة في أول نوفمبر1954 من خلال الوقائع والتغطيات الصحفية وجهاز المخابرات والاستنتاجات الشخصية.

- DOCUMENTS DIPLOMATIQUES SUISSES .WWW.DODIS.SH.DODIS-9399.LE 22/09/2007.A16:15.

2 – الشهادات الحية :

أ) المقابلات الشخصية:

* – الهاشمي عبد السلام الطود : مقابلة شخصية لي معه على هامش الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي (الجزائر العاصمة) أيام 2–3–4 جويلية 2005.
* – الزبيري الطاهر مقابلة شخصية لي معه بمقر المتحف الوطني للمجاهديوم 10 أكتوبر 1999.
* –محساس ، أحمد مقابلة شخصية لي معه بمقر سكنه بالعاصمة يوم 4 جويلية 1999.
* –أحمد وهراني: ، مقابلة شخصية لي معه مسجلة بقسم التاريخ جامعة تلمسان يوم 28 ديسمبر 2007.

ب) الشهادات الشفوية:

- شهادة أحمد بن بلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830–1962) القرض المضغوط، وزارة المجاهدين، الجزائر 2002.
- شهادة لعبيدي الحاج لخضر في الملتقى الوطني حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، باتنة يومي 20–22 مارس –1996 شريط فيديو رقم (04)بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد
- شهادة المجاهد سي سالم بوبكر في ندوة حول الشهيد مصطفى بن بولعيد، المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998، شريط سمعي بصري بمكتبة المتحف
- شهادة المجاهد: شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988.

المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة "القاعددة الشرقية" سوق أهراس، 14 – 15 فيفري1985

- شهادة بلعقون عمار في الندوة التاريخية التي عقدت حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ –1998شريط فيديو (رقم02+04) بمكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

- شهادة العمودي عبد القادر : ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954، 19 – 20/ 03/ 1999، الوادي، شريط سمعي بصري –مكتبة المتحف الوطني للمجاهد–
- شهادة القاضي بشير : «شهادة» ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954، 19 – 20/ 03/ 1999، الوادي، شريط سمعي بصري –مكتبة المتحف الوطني للمجاهد– (شريط محفوظ في مكتبتي الخاصة).
- شهادة المجاهد :قاضي بشير في الملتقى الوطني حول قوافل السلاح بوادي سوف يومي 19–20 مارس1999،شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة بن سعيد عبد الرحمن شهادة في الندوة التاريخية حول الشهيد حمو بوتلييس بالمتحف الوطني للمجاهد يوم 30 أفريل 2000.
- شهادة أحمد بن بلة في الحصة التلفزية (شاهد على العصر)، في القناة الفضائية القطرية : الجزيرة، حلقة يوم27/ 10/ 2002
- شهادة المجاهد عبد القادر خليفي، الملتقى الوطني حول قوافل التسليح، 19 – 20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري، مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.
- شهادة المجاهد عمار بن عودة خلال مداخلة حول السلاح ألقيت بمتحف الجهاد، ديوان رياض الفتح، 1985
- شهادة المجاهد شويشي العيساني، الجاهية العدو الفرنسي في الحدود الشرقية مجلة أول نوفمبر العددان 98/ 99، الجزائر 1988 .
- شهادة أحمد بوشعيب في اليوم الدراسي حول التحضير والإعداد للثورة، يوم 29 أكتوبر 2000، مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية البليدة (شريط سمعي بصري).
- شهادة المجاهد بلعقون عمّار ، شهادة لمنصوري ميلود، الشهيد الرمز... مصطفى بن بولعيد شريط تلفزيوني، محطة قسنطينة إنتاج مركز باتنة مارس 1997 (مكتبة المتحف الوطني للمجاهد)
- شهادة المجاهد علي بن شايبة شهادة : في الندوة التاريخية حول الشهيد مصطفى بن بولعيد بمقر المتحف الوطني للمجاهد يوم 17/ 03/ 1998 (شريط سمعي بصري رقم 02) محفوظ بخزانة مكتبة المتحف الوطني للمجاهد.

- شهادة السندي عبد الوهاب : للمعهد العالي للحركة الوطنية رقم: Cote 101 ، 30 ديسمبر 1993 المنوبة. تونس.
- شهادة بن عودة عمار : «شهادة» الملتقى الوطني للتنظيم والتموين بالولاية التاريخية الثانية خلال ثورة التحرير الوطني قالمة 17/ 18/ مارس 2001، مكتبة السمعي البصري، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 345 / 01.
- شهادة المجاهد نوبلي الزين. القاعدة الشرقية (شريط تلفزيوني) إعداد بلقاسم جعافرية، الجزائر، 1998.
- شهادة المجاهد بوعلا م قانون، تقدم بها خلال ندوة دراسية حول تحضير والإعداد للثورة المسلحة في المنطقة الرابعة، تحت إشراف مجلس الولاية الرابعة، المنظمة الوطنية للمجاهدين يوم 29/ 10/ -2000 شريط سمعي بصري محفوظ لدى مؤسسة ذاكرة الولاية الرابعة التاريخية، بالعاصمة .

ج) الشهادات المكتوبة:

- شهادة يوسفي محمد : لمجلة الباحث، عدد خاص- شهر جويلية 1987 .
- شهادة المجاهد: شويشي العيساني، لمجلة أول نوفمبر، ديسمبر 1988 .
- شهادة سيدي علي عبد الحميد للجريدة الشعب اليومية 10 نوفمبر 1986 .
- شهادة عبد الحميد مهري لجريدة الشعب، عدد -7786 7787 ليومي -16 17 نوفمبر 1988 .
- شهادة عبد الحميد مهري في حديث صحفي لعز الدين ميهوبي، لجريدة الشعب (اليومية) ليوم الخميس 01 نوفمبر 1990،
- شهادة محمد عصامي في حوار أجراه معه الزبير بوشلاغم في مجلة أول نوفمبر، عدد 146، سنة 1994 .
- شهادة عمر أو عمران لمجلة الباحث، عدد خاص سنة 1987 .
- شهادة لخضر طوبال لمجلة الباحث، عدد 02، نوفمبر 1984 .

- شهادة المجاهد سي ناصر لمجلة الباحث، عدد. 02، نوفمبر 1984
- شهادة المجاهد عمار بن عودة لمجلة الباحث، جويلية 1987،
- شهادة المجاهد عبد القادر العمودي في مجلة المصادر، عدد 04، المركز الوطني الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة 2001.
- شهادة محمد بوضياف لمجلة أول نوفمبر عدد 147 سنة 1995.
- شهادة محمد بوضياف، حول عملية التحضير للثورة، في جريدة الشعب عدد 7786، 7787 ليومي 16/ 17 نوفمبر 1988.
- شهادة محمد بوضياف في جريدة الشعب، العدد 7786 و7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988،
- شهادة عثماني عبد الوهاب ، التحضير للثورة وتكوين الأفواج في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، معالم بارزة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة سنة 1989، مطبعة قر في باتنة 1992،.
- شهادة الرائد مختار بوعيرزم (سي ناصر) لمجلة الراصد، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر عدد نوفمبر ديسمبر 2001، - عبد القادر خليفي في ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954 19-20 مارس 1999، الوادي، شريط سمعي بصري (خاص).
- شهادة أحمد بوشعيب لمجلة الباحث عدد2 نوفمبر 1984،
- شهادة المجاهد عبد القادر رابح لمجلة أول نوفمبر عدد 76 سنة 1986.
- شهادة عبد الله بن طوبال لمجلة الباحث جويلية 1987.
- شهادة عبد الله بن طوبال جريدة الجمهورية يوم 29/ 03/ 1982.
- شهادة المجاهد شويشي العيساني: «حول مجابهة العدو في الحدود الشرقية»، ندوة مجلة أول نوفمبر، العددان 98/ 99، الجزائر 1988م.
- شهادة عثماني عبد الوهاب ، حول التحضير للثورة وتكوين الأفواج في معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954 في الملتقى الأول بباتنة 1889،

3- المذكـــرات :

- آيت أحمد حسين : روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952ـ ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصنائعي 2002.
- الحاج لخضر العقيد، قبسات من ثورة نوفمبر 1954، الشهاب للنشر، الجزائر (د س ن)،
- بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ، الكفاح القومي والسياسي (من خلال مذكرات معاصر -1947 1954، ج3 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986).
- بن العقون عبد الرحمن، بن إبراهيم : الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الثالثة 1947ـ1954، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
- بوزبيد (عبد المجيد)الإمداد خلال حرب التحرير الوطني.شهاداتي.ط2.طبعة خاصة بوزارة المجاهدين .الجزائر.2007 .
- سعيداني الطاهر: «مذكرات»: القاعدة الشرقية القلب الثورة النابض، ط1، الجزائر 2110.
- كافي علي : مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكر 1946 – 1962، الجزائر 1999.
- ملامح عمار: محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، درا الهدى عين مليلة 2005.
- ميرل روبير : مذمرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب، بيروت 1983.
- ديغول شارل : مذكرات الأمل التجديد 1958 – 1962 م ترجمة سموحي، منشورات عويدات، ط1، بيروت 1971م.
- محمد خير الدين، مذكرات، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر(د س ن).

4 – الجرائـــد :

– المجاهد العدد 09، 30 أوت 1957.

– المجاهد العدد 10، 05 سبتمبر 1957

– المجاهد العدد 11 / 01 نوفمبر 1957.

– المجاهد العدد 11 / 01 نوفمبر 1957.

– المجاهد العدد 12، 05/ 11/ 1957.

– المجاهد العدد 13، الأحد 01/ 12/ 1975.

–المجاهد العدد 14، الأحد 15/ 12/ 1957.

– المجاهد العدد 16، 15 جانفي 1958.

– المجاهد العدد 17، 01 جانفي 1958.

– المجاهد العدد 18، السبت 15/ 02/ 1958.

– المجاهد العدد 21، الثلاثاء 01 أفريل 1958 .

– المجاهد العدد 22، 15 أفريل 1958م.

– لمجاهد العدد 23، الأربعاء 07 ماي 1958 .

– المجاهد لعدد 24، الخميس 09 ماي 1958 .

– المجاهد العدد 25، 01/ 05/ 1959م.

– المجاهد العدد 26، 13 سبتمبر 1958.

– المجاهد العدد29، 17 سبتمبر 1958.

– المجاهد العدد 33، السبت 01 نوفمبر 1958.

– المجاهد العدد 36، 1959.

– المجاهد ، عدد –42 18 ماي 1959

–المجاهد العدد 40، 09 ـ 16 أفريل 1959.

– مجلة المجاهد، العدد 08، 05/ 08/ 1957 .

– المجاهد، العدد15،20/ 03/ 1958.

– المجاهد، العدد 63، 25/ 04/ 1960.

– المجاهد، .العدد30 ، 10/ 10/ 1958.

ثانيا- المراجع باللغة العربية :

1 - الكتب :

- أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996.
- البجاوي، محمد: حقائق عن الثورة الجزائرية، دار الفكر الحديث، بيروت 1971.
- الجنيدي، خليفة: حوار حول الثورة، ج02و03، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر 1986م.
- الفقير حسين طه ، رمضان علي الشراح، الكويت والتنمية العربية، مركز البحوث والدراسات، الكويت ، 1994 .
- العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث،قسنطينة،1985.
- العمري مومن ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954) دار الطليعة للنسر والتوزيع، الجزائر، 2003، .
- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائري، 1984.
- الديب فتحي : عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، القاهرة 1984.
- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر العناصر (1942 - 1992)، ج2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2005.
- الشيخ سليمان : الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجماني، الجزائر 2002.
- الصديق محمد الصالح ، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر 2000.
- الطاهر عبد الله : الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف سوسة، تونس 1990.
- العسكري إبراهيم : لمحات من سيرة الثورة التحريرية، ودور القاعدة الشرقية، دار البعث قسنطينة 1992.
- العسلي، بسام : جبهة التحرير الوطني الجزائري ط1، دار النقاش 1954.

- المدني، أحمد توفيق : حياة كفاح – مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الجزائر 1982.
- المشيرقي، الهادي إبراهيم : قصتي مع الثورة المليون، ط1، الجزائر 2000.
بريستر، أيفه : «في الجزائر يتكلم السلاح» نضال شعب من أجل التحرير، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1989.
- بلقزيز عبد الإله : الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947 – 1987 محاولة في التاريخ، بيروت 2001.
- بلقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة االجزائرية1954 – 1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر
- بركات، أنيسة :نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطني للكتاب، الجزائر 1985.
- بوالطمين الأخضر جودي ، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص 1987
- بوحوش عمار : التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، بيروت 1997.
- بوعزيز، يحي: ثورات الجزائر في القرنين، 19،20، ج02، ط02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996م.
- بوعزيز، يحي السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995.ص33.
- بوعزيز يحي: «الثورة في الولاية الثالثة 1954، 1962م»، ط1، الجزائر 2004.
- بومالي، أحسن: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى، الجزائر 1985.
- جليسبي، جوان: ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م.
- حامد، سلطان: القانون الدولي العام في وقت السلم، ط6، دار النهضة العربية القاهرة .1976
- حسين، محمد جابر: القانون الدولي، ط1، دار النهضة العربية القاهرة، 1973.
- حربي، محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عيد، صالح المثلوثي، الجزائر 1994.

- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، الجزائر (1954-1962) ترجمة، كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص49.
- حساني عبد الكريم : أمواج الخفاء، المتحف الوطني للمجاهد 1998م.
- دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ،ط-01،دار هومة، الجزائر ، 1999.
- رنيه جان دوبوي : القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، الجزائر 1973.
- سعد فايزة ، سنوات الدم، الثورة الجزائرية، مطبعة روز اليوسف، القاهرة، 1989
- سعدي بزيان : دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر 1998.
- سعيداني الطاهر ، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض ،ط1 ،الجزائر 2001.
- صديقي مراد ، الثورة الجزائرية، عمليات التسلح السرية، ترجمة أحمد الخطيب، مكتبة الحياة، بيروت (د س.ن)
- طالب محمد مصطفى ، من أيام حرب التحرير (1954-1962) إصدارات بن خلدون، تلمسان.2001.
- شريط عبد الله ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ط1، منشورات وزارة المجاهدين(د.ت - فرحات عباس : ليل الاستعمار، حرب الجزائر وثورتها، ترجمة أبو بكر رحال، د.س.ط.
- قنانش محمد ، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 منشورات دحلب، الجزائر، 1991،
- قنان جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (م وللطباعة والنشر والإشهار، الجزائر، 1994
- قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1،ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991،
- قليل، عمار : ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط1، قسنطينة 1999. قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث قسنطينة الجزائر 1991.
- طلاس مصطفى : بسام العسلي : الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت 1986.
- عباس محمد ، ثوار عظماء، حديث الاثنين، مطبعة دحلب الجزائر، 1991، ص40.
- عباس محمد ، رواد الوطنية «حديث الاثنين» الكتاب الثاني، مطبعة حلي الجزائر 1992،
- عباس محمد ، مثقفون في ركاب الثورة، في كواليس التاريخ (2)، دار هومة الجزائر، 2004.

- عباس محمد ، فرسان الحرية (شهادة تاريخية) طبعة خاصة بوزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الخمسين للاندلاع الثورة التحريرية المباركة، دار هومة الجزائر 2001.
- عباس محمد.اغتيال حلم.أحاديث مع بوضياف.دار هومة.الجزائر.2001.
- عباس محمد.الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962).دار القصبة.الجزائر. 2007.
- غولدزيغر أني راي، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة: وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود، دار القصبة للنشر الجزائر 2005،
- مناصرية يوسف وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،وزارة المجاهدين، الجزائر،2007
- مهساس أحمد ،الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومسعود محمد عباس، منشورات الذكري الاربعين للاستقلال، الجزائر، 2002،
- همشاوي مصطفى : جذور نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر - مطبعة هرمة.
- محمد طلعت الغنيمي : القانون الدولي العام - قانون الأمم المتحدة، دار المعارف الإسكندرية 1974.
- يوسفي محمد : الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، ترجمة محمد الشريف بن دالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال الجزائر 2002،

2 - الملتقيات:

- الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني فندق الأوراسي الجزائر، 2-3-4 جويلية 2005،
- الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، التقرير العسكري، الولاية الأولى أوراس النمامشة 1989.
- الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ج2، م1، دار الثورة الإفريقية، الجزائر 1984م.
- تقرير ولاية الأوراس الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 08 إلى 10 ماي 1984، ج02، المجلد 01.

- ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954، رقم التسجيل 189/ 03، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية.
- ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحريرية الكبرى، جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة، بسكرة 17 مارس 1995.
- الملتقى الأول بباتنة 1989، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م، دمعية أول نوفمبر باتنة 1992.
- الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة المكهربة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر 1998م.
- ملتقى جيش الحرير المغاربي 1948 – 1955 أعمال مؤسسة ملتقى محمد بوضياف، حول . م. الجزائر 12، 11 ماي 2001.

3 – المقالات :

- الأمين مناني : «دور سوف التاريخي في ثورة التحرير»، مجلة المنار العربي، العدد 64، الوادي ديسمبر 2004.
- الحاج الأخضر، الولاية الأولى في معركة التحرير، المجاهد ، عدد –42 18 ماي 1959.
- العربي إسماعيل ، صفحة من نشاط جبهة التحرير الوطني تدويل القضية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد 3، نوفمبر 1985.
- العربي إسماعيل : «من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة»، مجلة الباحث، العدد 04، نوفمبر 1986.
- العربي بن صفية : «ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود» مجلة أول نوفمبر العدد 64، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984.
- العياشي علي: «لقاء مع المجاهد عمار قليل»، مجلة أول نوفمبر، العدد 69، السنة 1984، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- العياشي علي: «ندوة حول التموين خلال الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد مشترك 93 – 94، المنظمة الوطنية للمجاهدين.

- العياشي علي ، عبد القادر ماجن، التحضير للثورة بناحية متيحة ووقائع إندلاعها أول نوفمبر في الجزائر العاصمة، مجلة أول نوفمبر عدد 87 نوفمبر 1987
- العياش علي. الشهيد مصطفى بن بولعيد في مجلة أول نوفمبر عدد 77 سنة 1986
- عباس محمد ، فكرة الثورة في التجربة الجزائرية مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص، رقم 24، نوفمبر 2002.
- الميلي محمد. الرجل الذي اكتشف الأمة الجزائرية متأخرا، فرحات عباس بين باريس والقاهرة في مجلة الحدث العربي والدولي مجلة سياسية ثقافية. عدد خاص .رقم -24 نوفمبر 2002.
- بوحوش عمار ، تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني في مجلة الذاكرة، عدد 09، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- بوداود عمر ، ودادية المهاجرين الجزائريين بأوروبا، الباحث، العدد2، نوفمبر 1984.
- بومالي أحسن المنظمة العسكرية تتبنى الكفاح المسلح في مجلة الذاكرة عدد02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1995.
- بوحوش عمار : «تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحريري الوطني»، مجلة الذاكرة، العدد 03، 1995، المتحف الوطني للمجاهد.
- بوبكر سالم : «ليلة أول نوفمبر في خنشلة»، مجلة أول نوفمبر العدد 46، 1980م، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر.
- بومالي أحسن : «لقاء مع المجاهد أحمد بن إبراهيم»، مجلة أول نوفمبر، العدد 67، السنة 1945، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- رخيلة عامر : «الثورة الجزائرية والمغرب العربي»، المصادر، العدد 01، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.
- لونسي إبراهيم ، المنظمة الخاصة «LOS» أو المخ المدير الثورة الفاتح نوفمبر 1954 في مجلة المصادر عدد (06) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 الجزائر حارس 2002.
- شتوان نظيرة ، سويداني بوجمعة الوطني الثائر، في جويلية المؤرخ، عدد (02) يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر 2002.

- سعد الله أبو القاسم ، معركة غوط شيكة بوادي سوف، أوت 1955، مجلة أول نوفمبر عدد 84، جوان 1987.
- سعد الله أبو القاسم، نظرة الأمريكيين للتاريخ الجزائري مجلة معهد التاريخ، العدد الخامس، الجزائر، السداسي الأول، 1991.
- سعيداني عاشور ، لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية في مجلة المراصد. لمسات حال المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. عدد 02 مارس، افريل 2002 .
- شرفي يحي : «الإعداد للثورة ووصف اندلاعها بالأوراس»، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، الجزائر 1982.
- شتوان نظيرة. تحضيرا لثورة وانطلاقتها في المنطقة الرابعة، حولية المؤرخ (مجلة) عدد 05 إتحاد المؤرخين الجزائريين الجزائر جوان 2005.
- طويلي محمد ، الملتقى الدولي حول أصداء الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، العدد 91، السنة السادسة عشرة، (جانفي-فيفري) 1986.
- صاري أحمد : «دور المهاجرين الجزائريين في الثورة»، المصادر، العدد 01، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.1999
- عباس محمد ، قضية لاطوس ، بعد 51 سنة من «الخائن» نيكولاس أم إينيال؟ في جريدة اليومي الخميس 18 أكتوبر 2007
- عاشور سعيداني : «لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية»، مجلة الراصد، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مارس/ أفريل 2002.
- عملية عميرة الصغير. «جيش التحرير الوطني التونسي، حقيقته ومصيره»، جيش الترحيري المغاربي، المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والمعاصر)، العدد 109، زغوان 2003.
- علية الصغير عميرة ، جيش التحرير التونسي حقيقته ومصيره، جيش التحرير المغاربي ، في المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والمعاصر)، عدد 109، زغوان تونس2003.

- عزوي محمد الطاهر ، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس في جمعية أول نوفمبر، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1954 باتنة، 1999.
- عزوي محمد الطاهر، نشأة مصطفى بن بولعيد وحياته السياحية إلى تاريخ استشهاده ليلة 23 مارس 1956 قي مجلة التراث، مجلة تاريخية أثرية، إصدار جمعية التاريخ والتراث الأثري، عدد 01 باتنة جويلية 1986
- عزوي محمد الطاهر. عظمة ثورة أول نوفمبر 1954،في جمعية أول نوفمبر لحماية مآثر الثورة في الأوراس . مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، باتنة، 1999.
-عزوي محمد الطاهر.واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنة الأولى بين توحيد القيادة وتفككها . في جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس .الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات.باتنة 1994
- غنية م : «المنظمة الخاصة»، مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر 1996.
- رزاقي عبد الرحمن ، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح في مجلة الباحث عدد02، المطبعة المركزية للجيش. الجزائر نوفمبر 1984.
- كمال عبد الرحيم، «تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به»، مجلة الجيش، العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر 1980.
- قاضي بشير، المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف، جيش التحرير المغاربي(1948-1954) أعمال مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.
- قنطاري محمد، إستراتيجية الساسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.
- قنطاري محمد: «حقائق ووثائق عن تحضير وتفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن وعمليات المسلحة والتخريبية»، مجلة العدد 05، المتحف الوطني للمجاهد، أوت1998.
- قنطاري محمد: «الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني»، الذاكرة العدد 03، المتحف الوطني للمجاهد 1995م.

- محمد قنطاوي، الحدود الغربية ثناء الثورة التحريرية في جمعية الجبل الأبيض لتخليد مآثر الثورة بتبسة ، دور المناطق الحدودية إبان الثورة التحريرية، مطبعة قرني ، باتنة، 1999.
- ماحي عبد القادر، التحضير للثورة بناحية متيجة ووقائع إندلاعها مجلة أول نوفمبر، عدد 81، 1987 .
- مناصرية يوسف ك «نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948»، مجلة التراث، العدد 10، جويلية 1999.
- مناصرية يوسف ، وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية مجلة المصادر، عدد08، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ماي 2003،
- مناصرية يوسف ، واقع الثورة العسكرية خلال السنة الأولى 1954، 1955 مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، في جمعية أول نوفمبر مآثر الثورة في الأوراس باتنة، 1999، ص 33.34.
- مناصرية يوسف، تمركز قوات جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الوثائق الفرنسية (1956-1960) في مجلة عصور، يصدرها مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم،عدد 6-7،جامعة وهران، جوان -ديسمبر 2005.
- مناني الأمين «دور سوف التاريخي في ثورة التحرير» مجلة المنار العربي-عدد04، الوادي ديسمبر2004.

4 - الرسائل والاطروحات الجامعية:

- اللولب حبيب حسن. التونسيون والثورة الجزائرية (1954 - 1962) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ جامعة الجزائر 2006.
- الغربي الغالي، الإستراتيجية الفرنسية في مواجهة الثورة التحريرية (1954-1958) أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، جامعة وهران، 2004/ 2005.
- بلقاسم محمد، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي -1910 1954 رسالة ماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1994.

- بوحموم أحمد ، التنظيم السياسي والعسكري بالولاية لرابعة التاريخية (-1956 1962) رسالة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، -2004 2005.
- بوقريوة لمياء ، العلاقا ت الجزائرية التونسية (1954 – 1962) . أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ والآثار جامعة وهران 2005 – 2006.
-جبلي الطاهر القاعدة الشرقية .رسالة ماجستير.قسم التاريخ الجزائر2001
- حفظ الله بوبكر ، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه تم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2005-2006.
- خيثر عبد النور ، تطور مؤسسة قيادة الثورة التحريرية (1954-1962) أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- سعداوي مصطفى ، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة الجزائر. 2005-2006.
- شتوان نظيرة. سويداني بوجمعة. أطروحة ماجستير قسم التاريخ جامعة الجزائر، 2002 - 2003.
- شتوان نظيرة، الثورة التحريرية 1954-1962الولاية الرابعة نموذجا ، أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، 2007-2208 ، ص 106.
- مقلاني عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة ماجستير، قسنطينة 2001.
- ودوع محمد، ليبيا والثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير. قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2000-2001.
- يحياوي جمال، تطور جيش التحرير الوطني 1956-1962 ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، 2006.

5 – الجرائد والمجلات :

- الشروق اليومي، العدد 1540، 21 نوفمبر 2005.
- الشروق اليومي ، الإثنين 15 أوت 2005، العدد 1457.
- المجاهد، «مواقف الاتحاد السوفياتي»، المجاهد، العدد15، 20/ 03/ 1958.
- المجاهد، «الجزائر في المؤتمر الاشتراكي الخامس اليوغسلافي»، العدد 63، 25/ 04/ 1960.
- المجاهد، «لقاء خاص مع شوان لاي»، العدد30 ، 10/ 10/ 1958.
- مجلة المنار العربي، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004.
- مجلة أول نوفمبر، العدد 64، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984.
- «»»»، العددان 98/ 99 – الجزائر 1988م.
- «»»» العدد 67، ، المنظمة الوطنية للمجاهدين. سنة 1984
- «»»»» العدد58، الجزائر 1982.
- «»»»»» العدد 46، ، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر. 1980م
- «»»»»العدد 69، السنة 1984، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- «»»»»» العدد مشترك 93 – 94، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
- مجلة الباحث، العدد 04، نوفمبر1986.
- مجلة الذاكرة/ العدد 03، 1995، المتحف الوطني للمجاهد.
- مجلة الذاكرة، العدد 05، المتحف الوطني للمجاهد أوت 1998.
- مجلة الراصد، العدد 02، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954م، مار/ أفريل 2002.
- المجلة التاريخة المغاربية (العهد الحديث والمعاصلا)، العدد 109، زغوان 2003.
- مجلة التراث، العدد 10، جويلية 1999.
- مجلة المصادر، العدد 01، صيف 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954.

– مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر 1996.
// ، العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر، 1980.
–المديرية الفرعية للبحث والأرشيف التاريخي، الأسس الأولية في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني، مجلة الجيش، نوفمبر 1997.

6 – المحاضرات :

– الحسناوي حبيب وداعة : «دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954م، مركز جهد الليبيين للدراسات التاريخية، 1962م»، محاضرة، جامعة وهرا 1993.
– فيلالي مختار : «عملية التسليح في الثورة التحريرية 1954 – 1962م، محاضرة، العلمة، يوم الإثنين 28/ 12/ 1999م.
– فيلالي مختار ، الولاية الأولى التاريخية وثورة نوفمبر الخالدة (1954– 1962) مداخلة في ملتقى المعارك الكبرى في باتنة أيام 21– 22– 23 مارس 2000 (نشرية وزعت خلال الملتقى)، ص 01.
– عمراني، عبد الرحمن التسليح أثناء الثورة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1954–1962)، الجزائر 2001
–المنظمة الوطنية للمجاهد الطريق إلى نوفمبر المجلة الأولى الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر (د.س.ن).
– قنطاري محمد ، قيادة الحدود والقاعدة الغربية مداخلة في الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية. تلمسان، أيام 04، 05، 06 نوفمبر 2001.
– بن عودة عمار ، محاضرة حول السلاح خلال الثورة التحريرية (1954– 1962)، (نشرية) منقولة من شريط سمعي بصري، ألقيت بمناسبة أول نوفمبر 1954،متحف الجهاد،ديوان رياض الفتح، الجزائر،1985

7 – الوثائق الإلكترونيـة :

- صناعة القنابل خلال الثورة، تنافس بوضياف وبن بولعيد على إطلاق " البركة"، على موقع شبكة الإنترنيت:

http://www4Algeria.com.octobre2007.

- شهادة عمار بن عودة– عارضت رئاسة فرحات عباس للحكومة المؤقتة وأحبطت مؤامرة فتحي الديب الانقلابية في جريدة الشروق أو نلاين ليوم الأربعاء 07 مارس 2009 على موقع شبكة الانترنيت:

.http//www.echoroukonline.com/ara/interviews/30025.htm.01/04/2009.

- أنظر أحمد الشقيري، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية في شبكة الانترنيت الموقع:

2004.http://AHMED – alshukairy.org/publicationsa.html.03juillet

ثالثا- المراجع باللغة الفرنسية :

1 -الكتب:

- *Abdoun Mahmoud, Témoignage d'un militant du mouvement nationaliste ed DAHLEB, Alger 1990.*
- *Ait Ahmed Hocine, Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance '1942-1952) Ed Bouchene Alger 1990,*
- *ABBAS (FARHAT), AUTOPSIE D'UNE GUERRE, L'AURORE ED : GARNIERS FRERES, PARIS, 1980, 343 P.*
- *Ali Haroun : La 7e wilaya, Edition Rahma Alger.*
- *Alleg Henri : La guerre d'Algérie, tome 02 – France 1984.*
- *Bernard Droz et Evelyne lever, Histoire de la guerre d'Algerie 1954 1962, ed du seruil, PARIS 1982.*
- *Bergot Erwan, Commandos de choc, Algérie, Bernard Grasset, Paris, France, 1990.*
- *Ben Khedda Ben youcef. Les origines du premier novembre 1954,deuxième édition revue et augmentée édition du centre national d'études et de recherche sur le Mouvement national et la révolution du 1er novembre 1954,Homa, Alger,1999,P72,73,74.*
- *Belhocine mabpouk , le courrier Alger- le Caire 1954-1956 , éditions Casbah , Alger , 2000.*
- *Bergot Erwan, Commandos de choc, Algérie, Bernard Grasset, Paris, France, 1990*
- *Bozzo Anna, le rôle des communistes Italiens pendant la guerre de libération nationale, in CNEU, (ed) ENAL, Alger, 1985, P180-190.*
- *Bouzbid Abdelmadjid : La Logistique durant la guerre de libération nation. Mitidja, Impression, Alger 2005.*
- *Chikh slimane, l'Algerie en Armes ou le temps des Certitudess Opu .ALGER 1981 .*
- *Courrier Yves, la guerre d'Algerie, les fils de lactoussaint, Fayard Paris1988.*
- *Courrière Yves : La Guerre d'Algérie. Le Temps de léopards, édition Rahma, Alger 1993,*
- *Charpy Jacques : Les porteurs d'Espoir, Alger 2003.*
- *Dahlab Saad, Mission accomplie, (ed) Dahlab, Alger, 1990.*
- *Depois Jean,Rene Rynal,Geographie De l'Afrique De Nord,Payot,Paris,1975.*
- *Déon Michel, l'Armée d'Algérie et la pacification, Tribune Libre, Plan Paris 1959.*
- *DjerbeL Daho , le 1er Novembre 1954 l'evenment et saportée in la nuit rebelle. édition la tribun, novembre . Alger.2004.*
- *Eveno Patrick et Jean planchais, La Guerre d'Algérie, dossier et témoignages Alger 1990.*

- *elsenhans Hartumat, La guerre d'Algérie 1945-1962, publisud 1999.*
- *Fares Mohamed, la participation des travailleurs Algériens émigrés en France à la lutte de libération national (1954-1962), centre national d'études historiques, ENAL, Alger.*
- *Mohamed Guentari , Organisation politico – Administrative et Militaire, 1954) (1962-V2 Tome Alger – 2002*
- *Guillon Jacques, La contrebande des armes pendant la guerre d'Algérie, in RHA. Paris 1992.*

El senhans Hartmut, la guerre d'Algérie 1954-1962, ed publisud, Paris, 1999, -
- *mohamed harbi .la guerre commence en algeie ed complexe bruxelle.1984.*

Harbi mohamed le FLN Mirage et reabite (desoriginese ala pris du pouvoir (1945-1962) ed J.A : paris 1980

– *Guentari Mohamed : Organisation – politico – administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 – 1962, tome 1, 2, O.P.U Alger 2000.*

– *Henri Allége, La Guerre d'Algérie, Tome 03 des complots du 13 Mai à l'indépendance, Paris 1981.*
- *Kechida Aissa, les architectes de la révolution, ed : chihab BATNA, 2001.*
- *Kaddache Mahfoud. Histoire du nationalisme Algérien (1919-1951) .T2. 2éme ed, ed ENAL Alger,(sd).*
- *Kiouane Abderrahman, les débuts d'une diplomatie de guerre (ed) Dahlab, Alger 2000.*
- *Lebdjaoui Mohamed Vérités sur la evaluation Algerienne ed Gallimard PARIS 1970 .*
- *Laszlo Nagy, opinion publique en Hongrie et la guerre de libération national du peuple Algerienne, in C.N.E.H., (ed) E.N.A.L. Alger 1983*
- *Ould Kablia Dahou ,la Contribution du M.A.L.G a la Lutte de Libération National ,in,N°06,Mars2002,CNER,Alger*

– *Mahsas Ahmed : Le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954, Librairie éditions l'Hamattan 18 rue des quatre, vents, Paris 1979.*

-- *Meyneir Golbert, Harbi Mohamed : Histoire Intérieure du F.L.N 1954 – 1962, Casbah édition, Alger 2003.*
- *Meynier Gilbert,l'Algerie Revelle,Droz,Geneve,1981*
- *madaci Mohamed Larbi, les tamiseurs des sable : surés nememchas 1954-1959 ed ANEP d'Alger, 2001,*
- *M Zerguini une vie de combat et de lutte édition en Nahda Alger 2000.*

– *Pecar Zdravco : Algérie, Témoignage d'un Reporter Yougoslave sur la Guerre d'Algérie, Alger 1987,.*

-*PERVILL'E GUY. POUR UNE HISTOIRE DE LGUEER D'ALGERIE.ED.J.PICARD. PARIS.2002.P174.*

– *Stora Benjamin : Histoire de la guerre d'Algérie (1954 – 1962), édition la découverte, Paris 1995*

-Salan Raoul, *Mémoires Fin d'un Empire, Algérie Française*. Presse de la Cité. Paris 1972.

– Teguia Mohamed : l'Algérie en guerre, office des publications universitaires, Algérie 1988.

- tripier Philippe, l'Autopsie de la guerre d'Algérie, ed France Empire, Paris, 1972, -

– Kamel Kateb : Européens « Indigènes » et Juifs en Algérie (1830 – 1962), édition de l'institut national d'études démographiques, Paris 2001.

– Mohamed Harbi : F.L.N, Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945 – 1962, Paris.

– Farouk Ben Atia : Les Actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954 – 1962) Algérie 1999.

– Slimane Chikh : L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, Alger 1981.

– ganiage Jean, et autres : L'Histoire du 20e siècle : l'Afrique, édition Sierey, Paris 1966.

– Hanom, H. et P. Rotman : les porteurs de valises, édition augmentée, Paris 1979.

. Vaujour Jean, de la révolté à la révolution, Albin Michel, Paris ,1989.

- Melasuo Tuomo, Les payes nordiques et la guerre de libération, D'Algérie. In CNEH(ed) ENAL. Alger 1983 .

- yousfi M'hamed l'Algérie en marche tome 1, L'os (l'organisation secréte, Enal, Alger, 1984-

- Yves Godar, les Paras dans la ville , les trois Batailles d'Alger , Fayard, Paris 1973

* الـتـقـاريـر:

- Gouvernement général Algérienne, exposé de la situation général de l'Algérie année 1952 .-

Mars.1993-.1993..

- Gouvernement général Algérienne, exposé de la situation générale de l'Algérie-Année 1952,

- G.G.A, exposé de la situation générale de l'Algérie année 1950, P892 -

- militaire de Touggourt n°314 G.G.A territoires du Sud, territoires.E.M.I.S Bulletin mensuel de renseignement Octobre 1947.

- Document CCE 1958, «Rapport Sur la Situation Actuelle» , in Actualité de l'Emigration Spéciale N° 187 du 26 octobre au 09 novembre 1989.

-Gouvernement General De l'Algerie, l'Algerie Economique ,Office Algerinne Daction(S.D(

-Annuaire Statistique De l'Algerie,Gouverneur General d'Algerie,Anne1935

-Gouvernement General de l'Algerie,Expose de la Situation General de l'Algerie1952,Imprimerie Officiel, Alger,1954

❊ – المقـالات :

- Une importance « route des armes » découverte à l'ouest de reibell in dépêche quotidienne d'algérie

1- Djerbal DAho civil ou militaire, la question du pouvoir dans le mouvement national en Algérie (1ère partie), in NAQd. Revue d'étude et de critique sociale N°4-Janvier-

2 – Abbane Ramdane : (Rapport d'Abbane), revue d'étude et critique sociale, N° 12, printemps, Alger 1999.

3 – Gian Paolo Calchi Novati : « Le Bonbardment de Sakiet Sidi-Youssec et les péripéties de la politique tunisienne face à la guerre d'Algérie », Actes di Ixe colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952 – 1964), 8 – 9 Mai 1998, Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National, Tunis 1999.

4– Bachir El-Kadi : « de Tripoli à la wilaya I », El Watan, 10 Janvier 2005.

5 – Maurice Vaiise et Chantal Morelle : Les Relation Franco – Tunisienne (Juin 1958 – 1952). Acte du VIIIe colloque International sur Histoire orale et relation Tuniso – Fransaise de 1945 à 1962, la parole aux témoins, (tenu les 10 et 11 Mai 1996 à Tunis) I.S.H.M.N, Tunis, 1998.

-Milles François « L'ATHOS un Fiasco Pour le FLN » in Historia Magazine, N° 219 – 1972.

6- Boudiaf Mohamed : la prépara tion du premier Novembre in El Jarida n 15. Novembre – decembre 1974

7-Boudiaf Mohamed, la preparation du 1er Novembre in Memoria Magazine, N°01, le magazine de l'histoire ed : publicité P 10, Alger 1997, p3- 29.

8- courier Yves.»fln.chapitre1é- la rout d'alger au caire.lligne de force de l'insurrectio»in historia magazine.nume'ro spe'cial du 1é nouvembre1954. pp50.58.

9- Historia Magagine N195 sep 1972, p32.

10- carlie omar le 1 novembre1954 a' oran .action symbolique.in charles rober ageron.la guerred'algere et les algeriens.1954-1962.armand colin.paris1997..

HISTORIA magazine N°29 spt 1972, P32

La Guerre d'Algérie ,dictionnaire et documents, Tome 05, Edition la Société générale d'édition et de diffusion, Paris 2002

.J.Buchoud, le Barrage in Historia,N°235,Juillet 1972

El Kadi Bachir,de Tripoli a la Wilaya 1,El Watan,10 Janvier2005

- El Kadi Bachir, La Rout Tunisienne s'ouvre aux d'armes ,in EL Watan,le10/01/2005.

❊ ❊ ❊

الملاحق

الملحق رقم (1)

PROTECTORAT FRANÇAIS

RÉGENCE DE TUNIS

DIRECTION DE LA SURETÉ PUBLIQUE

A/S

TUNIS, LE 22 AVRIL 1938

N Sté-2044-6

A/S Armes adressées à Tunis par le "Parti Populaire Algérien".-

TRANSMIS A :

Résidence Générale
Secrétaire Général
C.S.T.T.
Préfecture Maritime.

- 2 p.j.-

Le Directeur de la Sûreté Publique
à MONSIEUR LE SECRETAIRE GENERAL
DU GOUVERNEMENT TUNISIEN

à TUNIS

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance que courant février 1938 le parti nationaliste algérien a adressé, à certains dirigeants neo-destouriens de Tunis, des poignards dont la gaine porte, gravée en langue arabe, la mention "Le Parti Populaire Algérien".

Un de ces poignards ayant pu être confié momentanément au service des renseignements généraux par un indicateur, avant les derniers incidents, a pu être photographié.

Le même service a pu photographier également l'arme destinée à Me Habib Bourguiba. L'étui de ce poignard porte la mention : "Le Parti Populaire Algérien au Grand Saint Combattant Habib Bourguiba".

Ci-joint la photographie des deux armes./.

Le Directeur de la Sûreté Publique,

تقرير عن عملية إرسال أسلحة من طرف حزب الشعب الجزائري إلى قيادة حزب الدستور الجديد التونسي.،
خلال شهر فيفري D2.C68.N.M.T.N.A.1938-
الأرشيف الوطني التونسي (الوزارة الأولى).

الملحق رقم (2)



CONSULAT DE SUISSE
EN ALGÉRIE

NOUVELLE ADRESSE
27 BOULEVARD CARNOT

ALGER, le 12 novembre 1954
17, rue Charras
Téléphone 339-02
Chèques postaux N° 53-89

Référence: Notre H.51.1./B.40.-RB/pp
Votre B.24.11.9.Algérie.-SI/gg

1) Le terrorisme en Algérie
2) Protection des Suisses

Secret

Monsieur le Ministre,

Dans mon premier rapport du 2 écoulé portant le même titre que celui-ci - et dont vous avez bien voulu m'accuser la réception par vos lignes du 6, reçues ce matin - j'ai eu l'honneur de souligner que la thèse gubernatoriale que m'a exposée le directeur de cabinet ff. d'informateur, me paraissait être par trop parsemée d'ignorances et de suppositions sinon de propos diplomatiques. Il est aujourd'hui de notoriété que, si le Gouvernement général de l'Algérie ne fut peut-être pas autant surpris que le grand public algérien de la soudaineté et de la simultanéité des tragiques événements insurrectionnels qui se sont déroulés dans la nuit de la Toussaint sur de nombreux points du territoire, il l'a tout de même été dans une large mesure. Les services de renseignements, parallèles ou superposés, qui, depuis des mois, devaient suivre les infiltrations des fellaghas, n'ont pas été à la hauteur de leur tâche. En effet, le Gouvernement général déclara d'emblée que les auteurs de ces coups de banditisme n'étaient qu'au nombre de quelques centaines et qu'il n'y avait point ou fort peu de fellaghas algériens. On a reconnu depuis lors que le nombre indiqué d'environ trois cents est sensiblement plus élevé, qu'il est composé, en majeure partie, de Musulmans nationalistes et communistes d'Algérie et que le parti M.T.L.D. a prêté son concours à l'organisation et à l'exécution du plan révolutionnaire. Depuis les premiers actes de terrorisme (sur 70 au lieu de 30 points indiqués d'abord par le G.G.), le recrutement forcé de nouveaux éléments opéra, mais le ralliement spontané en procura tout autant sinon plus.

Je vous ai envoyé, les 3 et 4 novembre, quelques pages et coupures de presse d'Alger relatant l'évolution de la situation. J'en ai aussi adressé directement - une fois - à la DAP du DPF. Par la suite, j'y ai renoncé parce que j'ai pu me rendre compte que la presse métropolitaine reproduisait d'abondantes dépêches d'Algérie corroborant, avec un peu moins de détails peut-être, les faits relatés par les journaux algérois au sujet de l'évolution insurrectionnelle dont s'agit.

On est prié de joindre à toute demande l'affranchissement pour la réponse et de ne traiter qu'un objet par lettre

A la Légation de Suisse en France

P a r i s .

Copie transmise à la DAP du DPF, Berne
à la DAA du DPF, Berne
en attirant spécialement son attention sur la 2e partie de ce rapport.

11517

.../...يتبع

الملحق رقم (2) (تـابـع)

Cette évolution, vous le savez, est assez satisfaisante. Les renforts de France et la rapidité de leur envoi ont fortement contribué à calmer les esprits. Policiers et militaires firent généralement l'objet de réceptions correctes, sinon sympathiques et même encouragentes; de nombreux indigènes des confins des territoires menacés ont offert leur concours, notamment comme guides et informateurs. Comme quoi la force - et sans doute aussi la certitude de manger à satiété - est toujours attirante chez les Arabes, non seulement chez les sympathisants, mais aussi parmi les hésitants.

On craignait beaucoup que, durant la fête légale du Mouloud (1424e anniversaire de la naissance du Prophète Mahomet) - le 8 novembre - les insurgés ne réitèrent leurs incursions. Ils ne bougèrent pas. La même crainte régnait pour la fête d'hier de l'Armistice. Il y eut quelques accrochages provoqués plutôt par les troupes de répression que par les hors-la-loi.

Il y en eut de plus dramatiques entre temps: quelques tués et blessés des deux côtés. Mais la simultanéité chez les fellaghas paraît être rompue et l'organisation désaxée partiellement par la dissolution du M.T.L.D. (Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques, ex-P.P.A., Parti Populaire Algérien supprimé en 1939) et l'interdiction de sa presse, notamment l'"Algérie Libre" (Messali) et "La Nation algérienne" (Lahouel). Ce dernier réussit à s'enfuir, tandis que les sièges du parti et les domiciles et bureaux des principaux dirigeants et journalistes firent l'objet de perquisitions et de saisies, suivies de près de 200 arrestations et d'actions judiciaires. Les réactions furent rares et vaines. La presse communiste tempêta. Le Préfet d'Alger saisit deux numéros du quotidien "Alger Républicain" et deux numéros également de l'hebdomadaire "Liberté".

La grande majorité de l'opinion européenne et la presse bourgeoise réclament avidement la fin d'une "intolérable provocation" (Echo d'Alger), la suppression du parti et de ses organes moscoutaires, l'arrestation des "traîtres" qui s'obstinent à encourager les rebelles et à prôner que tout le mal vient de l'égoïsme "colonialiste" et des moyens militaires de la répression.

Hier, dans chaque lieu de garnison, les troupes défilèrent. On saisit évidemment cette occasion pour en imposer le plus possible sur les masses et surtout les velléitaires d'actes terroristes. A Alger, ce fut tout particulièrement imposant: 3'000 hommes de toutes troupes, avec un bataillon de parachutistes en leur pittoresque uniforme, et un matériel formidable comprenant toute la gamme des armes, de la mitraillette aux plus gros des canons et des tanks. La foule applaudit avec plus d'enthousiasme qu'en d'autres occasions similaires. Il est vrai que l'application des soldats

يتبع.../...

الملحق رقم (2) (تـابـع)

à faire du défilé une très belle parade - incités en cela par les récentes actions terroristes, qui animèrent aussi les spectateurs - provoqua le contentement de ces derniers.

Hélas! la criminalité collective ou individuelle, qui a déjà fait tant de victimes en Tunisie et au Maroc, est désormais déclanchée en Algérie. Il est même étonnant qu'elle surgisse avec un retard aussi considérable, après tout ce qui s'est passé dans les protectorats voisins. Etonnant aussi que ce soit sous un Ministère énergique et prêt à instaurer des réformes d'envergure souvent promises auparavant et fort mal tenues. Il semble bien que les organisateurs d'Alger, du Caire et de Moscou aient craint que la mise en application des réformes en question les privât pour longtemps de la chance d'arriver à leurs fins révolutionnaires.

Armée et police viendront-elles à bout de cette criminalité? Les dispositifs sont en place, les étaux se resserrent, les fellaghas seront, la plupart, exterminés ou capturés. L'ordre sera rétabli en grande partie, sauf complication extérieure. Néanmoins, il faut s'attendre à ce que le calme complet ne revienne pas avant qu'une solution d'entente ait pu être trouvée entre la France et les meneurs musulmans avides d'indépendance totale ou, pour le moins, de participation au pouvoir, d'ascencion au pinacle de toutes les hiérarchies et d'amélioration accélérée des conditions économiques et sociales des masses indigènes.

La France, c'est à répéter une fois de plus, a fait en Algérie des efforts considérables pour l'équiper et la développer. Mais, il faut aussi le réitérer, elle est restée bien en retard sur le plan humain, en excipant de ses engagements de ne pas contrecarrer la religion, les moeurs et coutumes des Musulmans. Beaucoup trop d'illettrés, de chômeurs, de parias, de mendiants, de malades, de sans-métier, etc., constituent un fort pourcentage des masses fatalistes et fanatiques. Le salaire-horaire du manoeuvre est actuellement de 91 ffrs; le salaire de l'ouvrier agricole varie entre 300 et 406 ffrs par journée de besogne, du lever au coucher du soleil (avec une heure d'interruption), sans nourriture, sans logement et sans aucune autre indemnité patronale - sauf les allocations familiales et de sécurité sociale (maternité, chirurgie, invalidité, décès) versées par les Caisses de compensation. Plus d'un tiers des enfants ne peut être instruit, faute d'écoles suffisantes; l'apprentissage rationnel n'est pas organisé, le gourbi, les haillons, et la paresse aussi, il faut le dire, subsistent toujours sur une grande échelle. Aussi les sans-travail, les miséreux et les crève-la-faim sont-ils encore en nombre excessif, qui côtoyent des fortunes nombreuses et parfois démesurément immenses. C'est pourquoi le problème général algérien - comme le problème nord-africain français - est réellement plus économique et social que politique. C'est pourquoi encore on ne pourra tuer complètement l'insurrection qui s'est déclanchée dans la nuit de la Toussaint sans que, pour

يتبع.../...

الملحق رقم (2) (تــابــع)

l'anéantir, la France ajoute à la force punitive l'exécution immédiate des réformes audacieuses qu'elle a envisagée, sinon la régression économique, les grèves, les troubles et l'insécurité se multiplieront en Algérie - avec les aboiements et les agissements de dirigeants musulmans et communistes d'ailleurs.

L'Algérie, devenue jadis le prolongement de la Métropole par la création de trois départements préfectoraux - coiffés d'un énorme Gouvernement général - alors que ses habitants autochtones n'étaient que des "sujets" ou, beaucoup plus rarement, des "naturalisés" français, l'Algérie s'échappe pratiquement et de plus en plus de cette structure par les mesures d'autonomie en maints domaines qui lui furent successivement concédés depuis le début du siècle. Et c'est d'autant plus surprenant que le statut du 20 septembre 1947 reconnaît à chaque indigène algérien la nationalité française au même titre que le Métropolitain. Mais, en matière d'élections, les élus autochtones, dont les électeurs du 2e collège sont considérablement plus nombreux que les Français d'ici, ne peuvent jamais dépasser le nombre d'élus européens en chaque conseil; très souvent, ce nombre est inférieur. D'ailleurs, le statut précité reconnaît aux mauresques le même droit de vote qu'aux Français; néanmoins, les femmes indigènes n'ont pas encore accès aux urnes.

A propos d'élections, il me paraît indiqué de signaler un fait récent, qui se renouvelle presque à l'occasion de chaque votation du 2e collège, et qui témoigne de similitude entre les résultats hiltériens de naguère ou de dictatures communistes actuels et ceux des scrutins de ce 2e collège. Dimanche 7 octobre, la région de Bir-Rabalou élisait un délégué à l'Assemblée Algérienne pour remplacer M. Laktar Brahimi, décédé. Inscrits: 20'210; votants: 16'222; exprimés: 16'216. C'est le fils du défunt, candidat administratif, qui l'emporta par 16'206 voix, contre 10 à son concurrent non persona grata auprès du Gouvernement général. Le bourrage des urnes n'est pas encore aboli, mais cela ne prouve pas que sans truquage l'élu n'eût pas été victorieux. Tout de même, le résultat et le système sont pitoyables pour ne pas dire plus. Naturellement, les électeurs intéressés crient à la fraude et au scandale. Et le temps arrange tout, sauf la méfiance et l'iniquité qui persistent ...

Les événements du 1er novembre m'ont incité à examiner le problème de la protection de nos administrés qui se trouvent dans les régions plus ou moins isolées, parcourues ou frôlées par les insurgés, et celui de la défense du poste consulaire. J'ai demandé à mes deux collègues de Tunis et de Rabat de me faire connaître les mesures qu'ils avaient prises et les expériences faites à ce sujet.

MM. de Tschudi et Voirier m'ont répondu en substance:

.../...يتبع

الملحق رقم (2) (تابع)

Consulat de Suisse Alger 5.

1) qu'ils ne sont pas partisans de l'organisation d'une défense armée du Consulat, qui risquerait de provoquer et de renforcer les attaques des insurgés;

2) que l'armement des populations menacées est du domaine gouvernemental;

3) que la délivrance du port d'arme à des Suisses est à recommander par le Consulat lorsque la moralité des requérants est favorablement connue et qu'~~et~~ ou que les circonstances l'exigent;

4) que la question très délicate des lettres de protection est encore à l'étude au Département politique.

Je me rallie aux conclusions de mes collègues quant aux trois premiers points, en me réservant d'y revenir après entretiens avec mes collègues d'Alger et le Cabinet gubernatorial.

En ce qui concerne les lettres de protection, il serait indiqué d'en posséder quelques dizaines d'exemplaires en textes français et arabe, quitte à ne les délivrer qu'à bon escient.

D'ailleurs, aucun de nos administrés ne paraît avoir été molesté, ni aucune propriété endommagée ou pillée; aucun d'eux ne nous a écrit pour se plaindre. Au demeurant, ceux qui sont fixés dans les contrées et montagnes menacées sont peu nombreux. Maintenant que nous possédons des données un peu plus précises sur les théâtres d'opération, je fais établir une liste des compatriotes exposés et je vous en reparlerai après avoir pris contact avec eux.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

Le Consul général de Suisse:

J. Arber

(J. Arber)

نص التقرير الذي بعث به القنصل السويي «جين أربار» (J-ARBER) يرصد فيه الوضع العام في الجزائر عشية انلاع الثورة في أول نوفمبر1954 من خلال الوقائع والتغطيات الصحفية وجهاز المخابرات والاستنتاجات الشخصية.

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES SUISSES .
WWW.DODIS.SH.DODIS-9399.LE 222007/09/.A16:15.

الملحق رقم (3)

الأسلحة الخفيفة	الأسلحة الجماعية
– بنادق صيد. – بنادق 303 إنكلزية. – الستاتي الإيطالية. – الموسكوتو الفرنسية. – الخماسي المصري. – مات 49 الفرنسي. – السباعي. – الخماسي الأمريكية والأسبانية والألمانية. – السباعي الأمريكي. – العشاري الإنكلزية. – الموزار الألمانية. – مسدسات 9 ملم. – البنادق النصف آلية: US17.GARANT. – مسدسات من نوع:35/ .6–65/ 7.	–رشاش عيار 30 أمريكي. –بنادق أوتوماتيكية من نوع : - 4936-MAS -FM24.29- -FM-BAR. –رشاش: -21/7. -83M.P -NASMOT.

أنظر :المنظمة الوطنية للمجاهدين.الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة.المجلد الثاني .الجزء الأول. قصر الأمم 8–10 مايو 1984. ص243. وأيضا:أحسن بومالي المرجع السابق.ص90–91.

الملحق رقم (4)

المنطقة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابع	الخامس
عدد الأسلحة ونوعها	4 – رشاشات (mitrailleuses) FM – بين 55 و60 رشاش بين 450 و500 رشاش FM – 1500 بندقية حربية – 3500بندقية صيد	1 – رشاشات (mitrailleuses) FM 60 رشاش – 130 رشاش – 550 بندقية حربية FM – 2500 بندقية صيد	– بين 10 و12 رشاش FM – بين 200 و225 رشاش FM – بين400 و 450بندقية حربية 1500– بندقية صيد	نفس العدد مع الثالث	–50 رشاش FM – بين 200 و250 رشاش FM –بين 1500 و1800 بندقية حربية – 500 بندقية صيد

جـول يوضح التسليح الذاتي لجيش التحرير الوطني عن طريق المعارك حتى أكتوبر 1955
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
القرص المـ مغوط .تاريخ الجزائر (1830 – 1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (5)

الشهر / السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
1954													
1955			4	8	21	5	4	9	15	60	51	71	248
1956	108	237	453	384	68	60	35	40	38	36	107	74	1640
1957	72	38	30	59	77	36	64	43	45	123	31	34	652
1958	48	33	47	52	53	46	71	62	75	78	142	81	788
1959	90	88	49	51	64	66							

عدد الأسلحة الحربية التي استولى عليها جيش التحرير عن طريق الفارين من الجيش الفرنسي.
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. القرص المضغوط.
تاريخ الجزائر (1830-1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (6)

الشهر / السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
1954													
1955		9	3	23	72	10	32	23	28	6	70	95	371
1956	237	144	46	64	191	212	73	125	126	165	114	66	1563
1957	81	68	46	145	133	132	52	108	62	51	69	27	974
1958	72	150	89	98	121	100	64	83	107	44	41	74	1043
1959	104	39	82	67	101	53							

عدد الأسلحة التي استولى عليها جيش التحرير أثناء المعارك
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (1830 -1962).الجزائر 2002.

الملحق رقم (7)

الشهر / السنة	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
1954											92	208	300
1955	61	20	17	23	21	60	109	71	81	59	73	93	688
1956	169	57	76	149	190	366	337	353	234	301	634	483	3349
1957	493	494	515	557	801	685	505	646	508	499	453	636	6792
1958	691	1290	1219	1368	772	707	580	727	497	453	390	401	8095
1959	706	624	1099	785	845	725							

عدد الأسلحة التي استولى عليها جيش التحرير أثناء المعارك

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (1830 -1962).الجزائر 2002.

الملحق رقم (8)

الجدول رقم (1)

نوع السلاح	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية لي إنفليد 303ر	100	طلقة 303	80.000
رشاش برن 303ر	10	طلقة 303 ر للبرن	18.000
بندقية رشاش تومي 45ر	25	طلقة 303ر جارته	1.000
كأس إطلاق	05	طلقة 303 ر خارقة لدروع	1.000
قنبلة يدوية ميلز	620	45ر للتومي	24650

شحنة السلاح التي حملها اليخت انتصار وتم إنزالها في ميناء زوارة الليبي في شهر ديسمبر 1954. أنظر عبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق.ص87.

الجدول رقم (2)

العدد	الصنف	العدد	الصنف
100.000	طلقة 92أ7 بلجيكي	196	قالب TNT
13.000	طلقة 303 ر إنجليزي	100	مقذوف إيترجا
1000	مترفتيل إنفجاري	300	مفجر إتيرجا
6000	كبسول طرفي رقم 8	198	طلقة هاون 2ش.ف
1000	كيلوغرام جلجنايت	05	دينامو للنسف
2×399م	فتيل مأمون	04	هاون 2
1000	كبسول كهربائي	04	جهاز لاسلكي
07	علبة كبريت هواء	1000	باردة سلك كهربائي + 5 مطول
01	إيربال لاسلكي		

شحنة السلاح التي حملها اليخت غود هوب GOOD HOP وتم إنزالها في ميناء زوارة الليبي في شهر نوفمبر 1955. أنظر :مراد صديقي، المصدر السابق، ص 34.

الملحق رقم (9) الجدول رقم (1)

الصنف	إجمالي الكمية	الصنف	إجمالي الكمية
بندقية 303ر	500	مالينات شحن بطارانا	02
رشاش لويس303	10 ومعها خزنة	قنبلة يدوية	504
رشاش برتا 9 ملم	30	دانه هاون 2	202
مسدس برتا 9 ملم	48	طلقة 303 ورصاص	250.000
هاون 1	05	طلقة 303 وخارقة	62.4000
هاون2	02	طلقة 9 ملم للبرتا	16.000
طلقة 7,925ملم	40.0000	طلقة 9ملم للمسدس	500

شحنة سفينة ديفاكس حصة المنطقة الشرقية (الشمال القسنطيني –الاوراس)13/ ماي 1956
أنظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص 37. وعبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق.ص64.

الجدول رقم (2)

الصنف	إجمالي الكمية	الصنف	إجمالي الكمية
بندقية 303ر	1000	قنبلة يدوية	1496
مدفع فيكرز 303ر	10 بالسبيا	دانة هاون 2	252
رشاش لويس 303ر	26	قنبلة اتيرجا	2200
رشاش برتا 9 ملم	70	طلقة 303 ورصاص	550.000
مسدس برتا 9ملم	46	طلقة 303 وخارقة	62.400
وصلة اتيرجا	20	طلقة 9 ملم للبرتا	34.000
هاون 2	05	طلقة 9 ملم	1.500
ماكينة شحن بطاريات	02	طلقة 7,92ملم	60.000
جهاز لاسلكي	04	قالب	500

جلجنايت	1000كيلوغرام	طلقة 38 وللطبنجة	360
دينامو نسف	05	طلقة 710ملم فرنسي	50.000
كبريت هواء	50 علبة	فتيل مأمون	350 متر
		فتيل سريع الانفجار	150 متر

شحنة سفينة ديفاكس حصة منطقة وهران بلاد القبائل والجزائر - المنطقة الرابعة- 20ماي 1956
أنظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص 38. وعبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق.ص94.95.

الجدول رقم (3)

نوع السلاح وغيره	الكمية	الذخيرة	الكمية
بندقية 303	2000	طلقة 303 رصاص خارق	940920
رشاش لويس م/ ط	50	طلقة 9ملم	200.000
مدفع هوتشكيس 8ملم	21	طلقة 8ملم للهوتشكيس	155.000
رشاش برتا 9 ملم	100	طلقة 7,5 ملم فرنسي	50.400
رشاش إيطالي قصير	25	جهاز شحن بطاريات	04
بندقية فرنسية 7,5	100	بطارية لاسكلي	16
مدفع فيكرز 303	10	علبة كبريت هواء	25
مدفع هاون 2	100	مترفتيل سريع الانفجار	100
قنبلة يدوية	2000	مفجر كهربائي 8 قالب ت ن ت	50 250
مفجر جلجنايت	500	جهاز لاسكلي رقم 19	04

الشحنة الثانية للسفينة ديفاكس حصة موجهة إلى الشرق والغرب الجزائري 26 جويلية 1956 .منطقتي وهران والقبائل.
أنظر : مراد صديقي، المصدر السابق، ص 40. و عبد المجيد بوزبيد ، المصدر السابق.ص96.97.

الملحق رقم (10)

n° 150/39
clas^t A1a

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

ETAT-MAJOR

2ème BUREAU

N° 1355/CSTT/2/S

Exemplaire N° 2/6

TUNIS, le 6 Juin 1956 .

-33

COPIE DEMARQUEE D'UN RENSEIGNEMENT

OBJET : Trafic d'armes.

SOURCE : Extérieur
VALEUR : B/2
DATE : 30 Mai 1956 .

1)- Dans la nuit du 29 au 30 Mai, au siège du bureau politique, le bureau algérien du front national algérien a tenu une conférence aux fins d'établir un nouveau plan pour le débarquement d'armes sur les côtes tunisiennes et leur acheminement vers la frontière algérienne.

Y assistaient :
- un délégué du F.N.L. : BOUHAOUCH
- Le Ministre de l'Intérieur : TAIEB MEHIRI
- un fonctionnaire du ministère des T.P. services des transports : TIDJANI Ben KHELIFA
- trois algériens : dont on ignore les noms
- le président de la section néo-destourienne de KELIBIA, l'ancien chef fellagah : MOHAMED Ben AHMED

Il a été décidé de ne rien changer au dispositif établi au cap Bon depuis plusieurs semaines, car il est apparu que les mesures prises par les autorités militaires françaises pour la surveillance de cette région ne la visaient pas spécialement.

En effet, TAIEB MEHIRI a déclaré que les rapports qui lui étaient parvenus, signalaient la présence de petits détachements de civils et de militaires européens en plusieurs points des côtes tunisiennes, notamment dans le Sud.

MOHAMED BEN AHMED a rendu compte au Ministre de l'Intérieur de la liaison permanente qu'il avait établie avec le Président de la fédération du cap Bon, MOHAMED ABDELHAMID, et avec cinq patrons de barques de KELIBIA.

La localité de TEBOULBA, selon les indications de TIDJANI Ben KHELIFA, possède en bordure de la côte des jardins convenant très bien au stockage des armes .

Il a été décidé que les trois émissaires algériens iraient le lendemain au CAP BON, puis dans le SAHEL, afin de prendre contact de la part d'ABDALLAH FERHAT, chargé des affaires algériennes, avec les responsables du bureau politique.

2)- On sait seulement que plusieurs cargaisons d'armes sont attendus d'ITALIE et de LIBYE.

Plusieurs points de la côte, en particulier KELIBIA, AKOUDA, MONASTIR et MAHDIA sont soulignés d'un trait rouge sur la carte des régions du CAP BON et du SAHEL établie par BOUHAOUCH .

Le Général de Division BAILLIF
. . . .
P.O. .. . .
signé : LAUNAY

..../....

يتبع.../...

الملحق رقم (10) (تـابـع)

34

TRANSMISSION-SUBDIVISION SOUSSE n° 998/2/S, en date du 9.6.56 .

Le Commandant du S/Secteur de MONASTIR exercera une surveillance particulière sur les points de MONASTIR et MAHDIA et en rendra compte.

signé : ACHARD-JAMES

N° 293/3.S.P.- COPIE CONFORME TRANSMISE aux Commandants des :

- Quartier de MONASTIR ,
- Quartier de MAHDIA ,

qui effectueront des patrouilles fréquentes, de jour et de nuit, sur tout le littoral de leur territoire .
Rendre compte le 1er de chaque mois des résultats obtenus.

MONASTIR, le 12 Juin 1956 .

pour le Chef d'Escadrons LANDRIN,Commandant le Sous-Secteur, en permission,
le Lieutenant BORNET, chargé de l'expédition des affaires .

GARNISON DE MONASTIR — LE COMMANDANT D'ARMES

06جوان1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية.المنوبة تونس
-BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01.

الملحق رقم (11)

45

SECRET

SALAMMBO, le 23 Août 1956.

P.F.
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

DIVISION NORD

ETAT-MAJOR - 3° BUREAU

N° 719/3.S

Clt. : 554/11.C.

EXEMPLAIRE N° 10/20.

=O= ORDRE PARTICULIER =O=

=O=O=O=

OBJET : Trafic d'Armes et de Personnels vers l'ALGERIE. -

REFERENCE : Note d'orientation n° 638/3.S. du 4 Août 1956. -

=O=O=O=O=O=O=O=

I./ - SITUATION. -

Le trafic d'armes et de personnels au profit des rebelles algériens, paraît s'intensifier depuis le début du mois et l'appui des autorités tunisiennes est désormais un fait acquis.

Des recrues armées et des stocks d'armes rassemblés en divers points du Territoire font mouvement vers la frontière, empruntant différents modes de transport, souvent des véhicules de l'armée tunisienne ou des Maghzens.

II./ - MISSION. -

La découverte de ces courants de trafic, le pistage des convois, leur interception, constituent une mission permanente de tous les Secteurs.

III./ - MODES D'EXECUTION. -

31 - La fouille de tout véhicule suspect nous est juridiquement interdite sur le Territoire Tunisien du fait de l'indépendance du pays.

Passer outre cet impératif regrettable équivaut automatiquement à créer un incident avec le Gouvernement Tunisien.

Ce risque ne peut être encouru qu'avec la quasi certitude d'apporter à la clef la preuve du trafic au profit des rebelles algériens, c'est-à-dire au moment où la direction prise par le convoi ne laisse plus de doute sur sa destination.

.../...

يتبع.../...

الملحق رقم (11) (تـابـع)

47

=o= 3 =o=

33 - Le système d'alerte doit permettre la mise en place immédiate du dispositif indiqué plus haut.

Il a lieu en deux temps :

331 - I° TEMPS : Envoi en "Flash" par la Division à tous les Secteurs du message conventionnel suivant :

-" Allo - tous - Nicole "-.

A ce "top", les Secteurs placent immédiatement leurs postes de surveillance.

332 - 2° TEMPS : Dès qu'un poste de surveillance a détecté un ou plusieurs véhicules suspects, il répercute immédiatement par tous les moyens à sa disposition (radio - téléphone) le renseignement aux postes voisins sous la forme d'un message conventionnel ayant contexture indiquée en annexe.

- les postes ainsi alertés redoublent de vigilance pour suivre la progression des véhicules.
- les Commandants de Secteur intéressés font mettre en place les postes d'interception.

34 - L'efficacité de ce système repose éventuellement sur :

- la transmission immédiate de tous renseignements et ce, en s'affranchissant au besoin de la voie hiérarchique,
- la mise en place rapide des postes de surveillance,
- la discrétion et la souplesse des exécutants,
- la liaison intime entre Secteurs, notamment en dehors des périodes de crise.

IV./ - Les Commandants de Secteur voudront bien étudier attentivement le dispositif qui leur est proposé et faire connaître sous présent timbre le plan particulier de surveillance et d'interception propre à leur Secteur.

Le Général de Brigade GAMBIEZ
Commandant la 11° D.I. et la Division NORD,
Signé : GAMBIEZ.

Le Lt-Colonel CARBUCCIA
Chef d'Etat-Major,

[Cachet : 11° DIVISION D'INFANTERIE]

DESTINATAIRES :
- MM. Le Colonel Cdt Secteur KHROUMIRIE - SOUK EL ARBA (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur LE KEF (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur KASSERINE (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur CENTRE- TEBOURSOUK (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur SOUSSE - (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur TUNIS (2 ex.)
Le Général Cdt I.A. et C.S.T.T. - E/M - 2° & 3° Bureaux (à titre CR)

يتبع.../...

الملحق رقم (11) (تابع)

49

=o= ANNEXE III =o=

VOITURES SUSPECTES. -

N° d'ordre	IMMATRICULATION	MARQUE ET COULEUR
1	428 499	Camion Chevrolet
2	3.947 - T.U. 9	T.A. - 15 CV.
3	4II - H.Z. 93	203 Peugeot - camionnette grise
4	I65 - B.G. 92	Camionnette FORD
5	392 - A.M. 93	Camionnette
6	427 435	Camion Chevrolet
7	42I 542	"
8	3352 T.U. 11	Landrover
9	1258 T.U. 11	403
10	1748 T.U. 11	203
11	4919 T.U. 8	Peugeot 203 - Rouge
12	61 T.U. 8	Traction noire
13	2478 T.U. 8	"
14	1828 T.U. 5	Primaquatre beige
15	272I T.U. 11	Landrover
16	63I2 T.U. I0	Peugeot 203
17	L.T.B. 986	
18	3375 T.U. 11	Camionnette
19	2785 ou 3785 T.U. 11	Camion Renault
20	2777 ou 3777 T.U. 11	"
21	278I ou 378I T.U. 11	"
22	2779 ou 3779 T.U. 11	"
23	8525 T.U. 11	"
24	4858 T.U. I0	T.A. - noire
25	73 D.B. 93	Hotchkiss
26	I05 A.M. 93	Simca Aronde
27	319 A.F. 93	Traction 11 C.V.
28	382 N. 93	Traction 15 C.V.
29	899 A.E. 93	
30	998 B. 93	
3I	313 A.Q. 93	
32	353 A.X. 93	
33	8I4 A.V. 93	
34	673 A.V. 93	
35	909 S. 93	
36	359 U. 93	
37	854 A.G. 93	
38	330 A.R. 93	
39	I33 G. 93	
40	60 A.J. 93	
4I	853 A.M. 93	
42	5757 T.U. 9	203
43	8520 T.U.	Camion
44	128 A.H. 93	Vedette

=0=0=0=0=0=0=0=0=

EXEMPLE : NICOLE - VERS VOUS TROMPETTE N° I6 - 20 H. - RAPIDE 3 -

Signifie: Alerte ! Vers vous la peugeot 203 n° 63I2 T.U. I0 aperçue à 20 h. à vive allure ayant 3 personnes à bord. -

يتبع.../...

الملحق رقم (11) (تـابـع)

ANNEXE III : PLAN DE SURVEILLANCE

DU TRAFIC ROUTIER SUSPECT EN PERIODE D'ALERTE (1)

REPARTITION DES MISSIONS			Patrouilles		SCHEMA DES TRANSMISSIONS entre Patrouille – Unité – S.Sect– Secteur			(2) OBSERVATIONS
Sous-Secteur	Unité	Zone d'action	Nbre	Moyens radios	Patrouille – Unité	Unité – S.Sect	S.Sect – Secteur	
MONASTIR	3/11 LGM	Carrefour M'Saken et Sahline (a)	2	SCR506	SCR 506	P.C. juxtaposée	S.C.R.193	(a) Trafic Nord Sud
		ou carrefour Ksour-Essaf, El-Djem (b)	2	-d°-	-d°-			(b) Trafic Sud Nord
		ou M'Saken, Sahline, Ksour-Essaf, El-Djem, Souassi (c)	5	SCR506 et SCR284	SCR 506 et 284			(c) Trafic en provenance du Sahel; direction non connue au départ.
KAIROUAN	2/5 LGM	Noeud routier Kairouan (3 à 10 Kms autour de la ville)	4(d)	SCR300 508 ou 528	300 – 508 528	PC juxtaposée	Réseau TU 1	(d) voir calque
	Cie Air 23/545	Route Kairouan Sbeitla (3 Kms autour d'Hadjeb	1	SCR300	SCR 300	SCR 543		
	Cie Air 13/545	Noeud routier d'Ousseltia (3 Kms autour d'Ousseltia)	1	SCR300	SCR 300	SCR 543		
	7° Goum	Embranchement routes d'El Ala sur route Pichon Maktar (Poste fixe)	1	SCR528	SCR 528	ANGRC 9 et SCR 543 (e)		(e) par Bordj des Eaux.

N.B. (1) – Tous les postes radios intéressés par ce plan se mettent en écoute permanente dès réception de l'ordre d'alerte.

(2) – Les sous-secteurs voisins sont avisés des mouvements de véhicules suspects vers eux
- directement : – Maktar par Ousseltia (13/545) : Téléphone et SCR 543
- Sbeitla par Hadjeb-el-Aïoun (23/545) : Téléphone.
- indirectement : secteur Sousse à secteur Centre ou secteur Kasserine

(3) – Tous les renseignements concernant le trafic suspect doivent être transmis comme prévu au § IV.

تقرير عسكري فرنسي عن عمليات تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر مؤرخ بتاريخ 23أوت1956. المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية. المنوبة تونس -BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01.

الملحق رقم (12)

M.C./Y.D. 53
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

SUBDIVISION DE SOUSSE

ETAT-MAJOR - 3° BUREAU

N° 194 /3.S

d: 5541

SECRET

NOTE DE SERVICE

OBJET : Surveillance du trafic d'armes et de personnels vers l'Algérie

REFERENCES : - Note de service de la 11° D.I. N° 719/3.S du 23-8-1956- (non diffusée).
- T.O. de la Subdivision Militaire de Sousse N° 186/3 du 1°-9-56-

I - Les autorités tunisiennes facilitent l'acheminement vers la frontière algérienne de recrues armées et d'armement. Des véhicules de l'armée tunisienne et des maghzens servent fréquemment à ces transports (une liste des véhicules suspects est donnée en annexe III).

II - La note de référence prescrit :

- de rechercher les courants de trafic;
- de pister les convois;
- de les intercepter (cette opération d'interception, juridiquement interdite sur le territoire tunisien, ne peut être effectuée qu'en zone frontière ou en Algérie et ne concerne pas le secteur de Sousse).

III - Les destinataires de la présente note ont pour mission :
- de dépister tous les véhicules suspects dès leur point de départ;
- de suivre leurs mouvements au cours de leur progression vers les secteurs limitrophes.

IV - La surveillance du trafic sera réalisée :

- en période d'alerte, par des patrouilles légères mobiles (véhicule avec poste radio) mises en place à proximité des carrefours importants et sur les itinéraires y aboutissant.

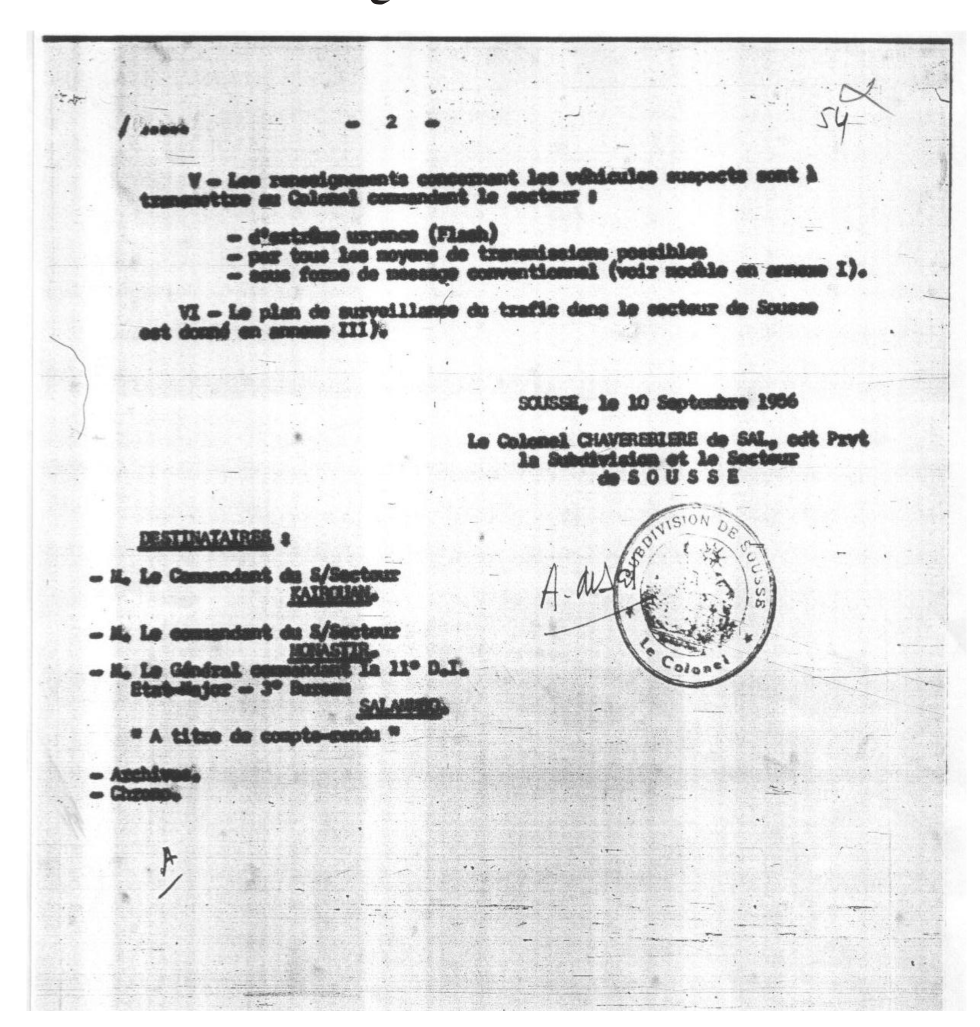
- L'alerte est déclenchée sur ordre du Colonel commandant le secteur ou, en cas de renseignement sûr, sur ordre du commandant de sous-secteur, par le message conventionnel flash : "Allo!- tous - Nicole".

- en temps normal, par des patrouilles de contrôle routier effectuées à l'initiative des commandants de sous-secteur, et par toutes les unités au cours de tous leurs déplacements.

...../

يتبع.../...

الملحق رقم (12) (تـابـع)



/...... - 2 -

V - Les renseignements concernant les véhicules suspects sont à transmettre au Colonel commandant le secteur :

- d'extrême urgence (Flash)
- par tous les moyens de transmissions possibles
- sous forme de message conventionnel (voir modèle en annexe I).

VI - Le plan de surveillance du trafic dans le secteur de Sousse est donné en annexe III).

SOUSSE, le 10 Septembre 1956

Le Colonel CHAVERERIERE de SAL, cdt Prvt
la Subdivision et le Secteur
de S O U S S E

SUBDIVISION DE SOUSSE
Le Colonel

DESTINATAIRES :

- M. Le Commandant du S/Secteur KAIROUAN.
- M. Le commandant du S/Secteur MONASTIR.
- M. Le Général commandant la 11° D.I. Etat-Major - 3° Bureau SALAMBO.

" A titre de compte-rendu "

- Archives.
- Chrono.

.../...يتبع

الملحق رقم (12) (تـابـع)

ANNEXE III : PLAN DE SURVEILLANCE
DU TRAFIC ROUTIER SUSPECT EN PERIODE D'ALERTE (1)

Sous-secteurs	Unité	Zone d'action	Patrouilles: Nbre	Patrouilles: Moyens radios	Schéma des transmissions entre: Patrouille	Unité	S.Sect.	Secteur	(2) OBSERVATIONS
MONASTIR	3/11 LGM	Carrefour M'Saken et Sahline (a)	2	SCR506	SCR 506	}			(a) Trafic Nord Sud
		ou carrefour Ksour-Essaf, El-Djem (b)	2	-d°-	-d°-	P.C. juxtaposés	S.C.R.193		(b) Trafic Sud Nord
		ou M'Saken, Sahline, Ksour-Essaf, El-Djem, Souassi (c)	5	SCR506 et SCR284	SCR 506 et 284				(c) Trafic en provenance du Sahel; direction non connue au départ.
KAIROUAN	2/5 LGM	Noeud routier Kairouan (3 à 10 Kms autour de la ville)	4(d)	SCR300 508 ou 528	300 - 508 528	PC juxtaposé			(d) voir calque
	Cie Air 23/545	Route Kairouan Sbeitla (3 Kms autour d'Hadjeb)	1	SCR300	SCR 300	SCR 543	Réseau TU 1		
	Cie Air 13/545	Noeud routier d'Ousseltia (3 Kms autour d'Ousseltia)	1	SCR300	SCR 300	SCR 543			
	7°Goum	Embranchement routes d'El Ala sur route Pichon Maktar (Poste fixe)	1	SCR528	SCR 528	ANGRC 9 et SCR 543 (e)			(e) par Bordj des Eaux.

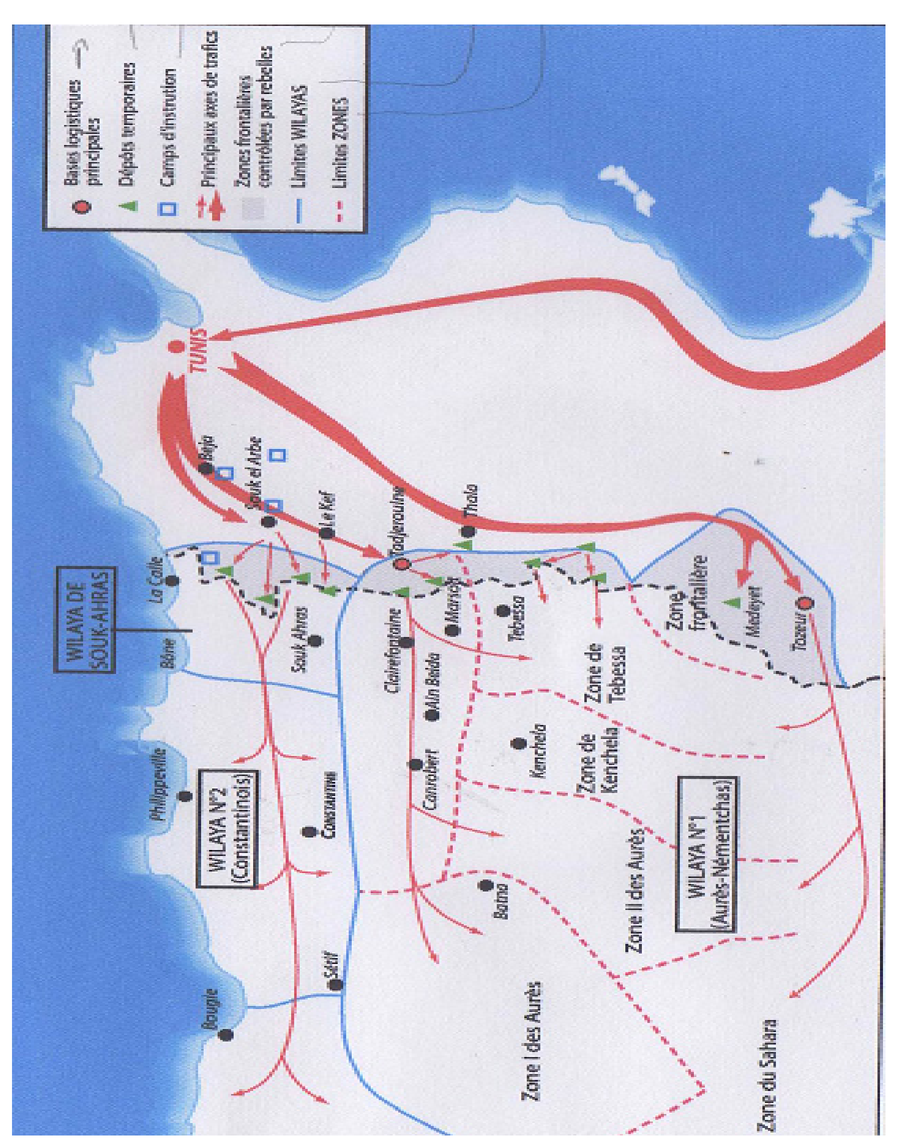
N.B. (1) - Tous les postes radios intéressés par ce plan se mettent en écoute permanente dès réception de l'ordre d'alerte.

(2) - Les sous-secteurs voisins sont avisés des mouvements de véhicules suspects vers eux
- directement : - Maktar par Ousseltia (13/545) : Téléphone et SCR 543
- Sbeitla par Hadjeb-el-Aïoun (23/545) : Téléphone.
- indirectement : secteur Sousse à secteur Centre ou secteur Kasserine

(3) - Tous les renseignements concernant le trafic suspect doivent être transmis comme prévu au § IV.

تقرير عسكري فرنسي عن عمليات مراقبة تهريب الأسلحة والأشخاص على الحدود التونسية باتجاه الجزائر.
المعهد العالي للحركة الوطنية التونسية.المنوبة تونس
-BOBINE.S523.2H-398-DOSSIE01.

الملحق رقم (13)



قاعد تونس الخلفية للثورة الجزائرية(أكتوبر 1957).

الطرق الرئيسية لتهريب الأسلحة على الحدود الشرقية (هيئة الأركان العامة).المكتب الثاني.

Cahier de la recherche dOctrinal, l'emploi des forces terrestres
dans les missions de stabilisation en Algérie
CDEF * DREX.WW.CDEF.Defense gouv.f-mai.1998 : p23.

الملحق رقم (14)

GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

CENTRE DE TUNIS

TRES S[illegible]

MINISTERE DE L'ARMEMENT ET RAVITAILLEMENT GEN[illegible]

2/6/5

ETAT RECAPITULATIF DES MUNITIONS ET EXPLOSIFS LIVRES
DURANT LA PERIODE DU 1.5.57 AU 31.8.1959

N°	DESIGNATIONS	W.1	W.2	W.3	W.4	W.6	BASE EST	C.O.N	M.F.A	DIVERS	TOTAUX
		BENEFICIAIRES									
I	A. MUNITIONS TOUS CALIBRES.										
1	Cartouches 303 Calibre 7,7	857.956	688.6[illegible]	494.000	480.000	10.000	391.880	791.800	2.824.613	44004	6.533.660
2	" " 7,92	2.231.000	1.063.000	574.000	355.000	90.000	597.000	1.090.000	2.463.042	7.006	8.470.048
3	" " 9m/m	912.500	810.000	469.000	530.000	25.000	472.500	1.470.000	712.137		5.401.137
4	" " 8m/m	700.000	492.000	328.000	126.000	24.000	337.000	180.000		150.000	2.357.000
5	" " 7,5	574.000	378.000	260.000	194.000	54.000	296.000	260.000	1.335.869		3.351.869
6	" " 8,35		20.000	10.000			10.000		157.752		197.752
7	" " 11,43	51.000	37.000	19.800	7.200		29.700		4.827		149.527
8	" " 7,62L								1.073.604		1.073.604
9	" " 7,62d								272.016		272.016
10	" " 7,65								265.[illegible]		265
11	" " 6,35								13.325		13.325
12	" " 6,5									10.800	10.800
13	" Spécial " 35 m/m								13.200		13.200
14	" " 12,7							300	148.713		149.013
15	" " 20 m/m								50.120		50.120
16	Obus de mortier 82 m/m	4.802	1.742	835	566		1.848	315			9.708
17	" " 81 m/m	1.834	720	60	570		849	115	5.097		9.247
18	" " 60 m/m								3.317		3.317
19	" " 45 m/m	1.992	1.725	864	600		416	1.647	5.619		12.866
20	Roquettes bazooka							348	3.105		3.453
21	" PIAT	1.680	722	362	822	60	708	1.104	4.917		10.375
22	Obus 57 S.R								1.200		1.200
23	Obus Energa	336	324	384	90		180	96	1.000		2.410
24	Obus récupération (Piégeage)								30		30
II	B.- EXPLOSIFS, MINES, GRENADES										
25	Bengalore	15					212	3.920	18.924		23.076
26	Cordeaux détonants								27.129		27.129
27	Mèches lentes (Mèches [illegible])							3.500	12.532	[illegible]:83	16.032 + 83
28	Détonateurs électriques							1.158	1.158		2.316
29	Pyro-Techniques (Détonateur)							3.700	8.691	690	13.081
30	Détonateurs L.R.A.C								116		116
31	Mines A.C	102	4[illegible]						2.913		3.05[illegible]
32	Mines A.P								500		500
33	Grenades Offensives	4.250	2.791	2.490	3.445	350	2.425	700	325	90	17.872
									+4 Caisses	+Caisses	3
34	Grenades Défensives	1.123	60.	518	610	175	165	1.912	2	32	5.135
35	Amorces mortier 45 m/m								3.426		3.426
36	Percuteurs énergas								1.800		1.800
37	Artifices spéciaux énergas								1.200		1.200
38	Allumeurs à pression								2.910		2.910
39	Allumeurs à traction								220		220
40	Allumeurs à bascule								400		400
41	Allumeurs à horloge								165		165
42	Gomme A en kilos									130	130
43	Plastic en kilos	[illegible]	130[illegible]	40 [illegible]	107	[illegible]	40		10		310
44	Gélinite en kilos								1.535		1.535
45	Cheddite en kilos								1.668		1.66[illegible]
46	" en cartouches								404		40[illegible]
47	" en paquet								45		45
48	T.N.T en kilos								671,5		6[illegible]
49	" en morceaux								2.053		2.053
50	" en barre									32	32

Vu : Le Chef de Centre,

Tunis le, 31 Août 1959
Le Chef de Service Armement & Matériel,

حصيلة مخزون الذخيرة والمتفجرات المسلمة من طرف وزارة التسليح وعبرت
من مركز تونس نحو الجزائر خلال الفترة الممتدة من1ماي 1957إلى 31أوت 1959.
المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية .الجزائر–
2.30 MICROFICHE 15-

الملحق رقم (15)

TRES SECRET

GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

CENTRE DE TUNISIE

MINISTERE DE L'ARMEMENT ET DU RAVITAILLEMENT GENERAL

N° 274/D

ETAT RECAPITULATIF DES ARMES LIVREES DURANT LA PERIODE DU 1er MAI 1957 AU 31.8.1959.(1)

Renseignements fournis à la Commission Militaire inter Wilayas.

N° d'Ordre	DESIGNATION	BENEFICIAIRES										OBSERVATIONS
		W.1	W.2	W.3	W.4	W.6	Base.E	C.O.M	M.F.A	DIVERS (II)	TOTAUX	
	A.-CANONS-MORTIERS-BAZOOKAS.											
1	Canons 57 S.R.								30		30	
2	Canons A.A 20 Flak								8		8	
3	Bazookas	30						19	131		180	
4	L.R.A.C FIAT	6	24	17	30	10	13	-	7		112	
5	Mortiers 82 m/m	20	14	2	9		6				51	
6	" 81 m/m	3	5	1			3	1	10		23	
7	" 60 m/m							-	30		30	
8	" 45 m/m	14	14	11	5	5	2		51		102	
	B.-MITRAILLEUSES LOURDES, LEGERES											
9	Mitrailleuses 12,7						2	8	25	1	36	
10	Hotchkiss	22	25	9			5	43		1	105	
11	Mitrailleuses Anti-Chars Buist								26	-	26	
	C.-FUSILS MITRAILLEURS.											
12	Fusil mitrailleurs M.G 34	239	236	140	140		29	290			1.074	
13	" " M.G 42							50		8	58	
14	" " BRENN	127	116	110	95	8	19	428		10	877	
15	" " LEWIS	53	30	36	66	36	6			-	227	
16	" " VIKERS	30					6	2			38	
17	" " BAL								200		200	
18	" " BREDA	16	16	4						6	42	
19	" " 24/29	-	-						14		14	
	D.-FUSILS DE GUERRE.											
20	Fusils CARANT									1	1	
21	Mauser	2.020	1.900	1.399	1.505		270	5.000	60	900	12.654	
22	Fusils Enfied 303	2.020	1.305	1.805	1.690	150	405		1.364	3	8.742	
23	Fusils Statti									10	10	
24	Mousquetons									4	4	
25	Fusil Lebel	1.152	1.544	825	1.755	500	95			13	5.884	
26	Carabine U.S.	1	2	1							4	
27	Carabine Berretta	-	-	-					300		300	
	E.-MITRAILLETTES.											
28	Pistolets Mitrailleurs Thompson	30	62	46							138	
29	" " Berretta	227	190	203	220	75	20	126	8		1.069	
30	" " " 43	30	10		60					57	157	
31	" " MAS 38								1		1	
32	" " P.M.G	326	559	260	295	5			-		1.445	
	F.-PISTOLETS AUTOMATIQUES.											
33	Pistolets autom. Divers Calibre	58	60	52	65		20		119	67	441	
34	Pistolets signaleurs								31		31	
35	G.-LANCES ENERGAS ET GRENADES.											
35	Lances énergas	28	23	21	24		16	126		3	241	
36	Lances V.B.	200		-				90			290	

(1)-Les archives en possession du MA.R.G débutent de cette date (1.5.1957)

(II) Par divers, il faut comprendre les livraisons faites aux Ministères autre que le M.F.A pour assurer la sécurités de leurs Services, et aux représentants de la Zône Autonome d'Alger.

NOTA : Aucune livraison n'a pu être effectuer depuis plus de trois mois aux Forces Armées, du fait les entraves rencontrées auprès des Autorités Tunisiennes, et signalées à tous les membres du G.P.R.A.

TUNIS le, 31 AOUT 1959.

Vu : Le Chef du Centre,

Le Chef du Service Armement & Matériel,

Renseignements fournis à la Commission Militaire inter Wilayas

جدول تفصيلي لمختلف الأسلحة والذخيرة التي عبرت مركز تونس نحو الولايات الداخلية (1 -3 – 4 – 5 – 6 – القاعدة الشرقية) من 1ماي1957 إلى31اوت1959.

المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية .الجزائر

- 2.29 MICROFICHE 15-

الملحق رقم (16)

GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE

2 7 4 / r

TRES SECRET

CENTRE DE TUNISIE

MINISTERE DE L'ARMEMENT ET DU RAVITAILLEMENT GENERAL

ETAT DES EQUIPEMENTS ET ACCESSOIRES LIVRES AUX FORCES ARMEES

DU 1er OCTOBRE 1957 AU 31 AOUT 1959

DESIGNATION	OCTOBRE 58	NOVEMBRE 58	DECEMBRE 58	JANVIER 59	FEVRIER 59	MARS 59	AVRIL 59	Mai 59	JUIN 59	JUILLET 59	AOUT 59	TOTAUX	OBSERVATIONS
intorons							3					3	
Cartouchières													
Bretelles Fusils			700		61	113						874	
Etuis P.A		2	3	1								6	
Gaines P.M													
Gaines P.M.G				9								9	
Baillonnettes													
Appareils de pointage													
Postes [illegible] 81/R2													
" [illegible]													
Niveaux mortiers													
Outils 81/R2													
Chargeurs P.M BRENN			1.000		400	6	16					1.422	
Boîtes P.M.G			435									435	
" Wickers													
Boites portes bandes			819									819	
Trépieds Vickers													
" Hotchakis					42							42	
Canons BRENN													
" F.G.M													
Burettes, baguettes, clefs													
Bidons Viskers													
Porte canons													
Baillonnettes P.M			1									1	
Lance énerga													
Refroidisseurs													
Chargeurs 24/29			1.111									1.111	
Chargeurs P.A			6					4				60	(10)
Masque à gaz				21								21	
Trépieds PIAT						7						7	
Baguettes PIAT						7						7	
Gants PIAT						7						7	
Chargeurs P.M.		13					22	602		1.000	2.000	3.637	[illegible]
Pontes [illegible]							3					3	
Accessoires mortiers 81								10				10	
" " 60								30				30	
" Mitrailleuse 12,7								25				25	
" F.M BARR								200				200	
Anneaux pour bandes 12,7								30.000				30.000	
Trépieds 12,7								25				25	
" Hotchakis								30				30	

Le Chef de Service Armement et Matériel,

Cet état concerne la période depuis la proclamation du G.P.R.A, et la création du M.A.R.G. Les archives de l'époque antérieure ne mentionnent aucun accessoire ni matériel d'équipement.

Tunis le 31 Août 1959

LE CHEF DE CENTRE,

جدول تفصيلي لمختلف المعدات والتجهيزات التي وصلت إلى مركز تونس
إلى القوات المسلحة خلال الفترة الممتدة من 1 أكتوبر 1957إلى 31 أوت 1959.
المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية .الجزائر
- 2.31 MICROFICHE 15-

الملحق رقم (17)

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
REPUBLIQUE ALGERIENNE

TRES SECRET 2.26

MINISTERE DE L'ARMEMENT
ET DU
RAVITAILLEMENT GENERAL.

ETAT DES STOCKS ARMES SE TROUVANT EN DEPOT AUX DIFFERENTS CENTRES DU M.A.R.G. A LA DATE DU

3I AOUT I959

N°: 112/262

N° d'ordre	DESIGNATIONS	CENTRE DE				OBSERVA
		TUNISIE	LIBYE (I)	EGYPTE (I)	TOTAUX	
	A.- CANONS - MORTIERS - BAZOOKAS					
I	I°/ Canons 75 SR			I00	I00	
2	2°/ Canons 57 SR			300	300	
3	3°/ Mortiers 82			8	8	
4	4°/ Mortiers 8I		73	I27	200	
5	5°/ Mortiers 60		485	568	I.053	1.747
6	6°/ Mortiers 50	4			4	
7	7°/ Mortiers 45	I			I	
8	8°/ Mortiers					
9	9°/ Bazookas divers		8I		8I	
I0	I0°/ Lance-fusée Piat					
II						
	B.- MITRAILLEUSES LOURDES ET LEGERES					
II	II°/ Mitrailleuses I2/7		38	56	94	
I2	I2°/ " Madson		40		40	
I3	I3°/ " Bredda	82	313		395	(2) 854
I4	I4°/ " 30 (calibre 7/62		72	228	300	
I5	I5°/ " Hotchkis. (303)		25		25	
I6	I6°/					
I7	I7°/					
	C.- FUSILS MITRAILLEURS					
I8	Fusils mitrailleurs MG 34	762	I.766	3I4	2.842	
I9	" " MG 42		200		200	
20	" " de 30			I.000	I,000	
2I	" " Brenn	52I	701		1222	(2) 6.237
22	" " Lewis	72			72	
23	" " WIKERS	I			I	
24	" " Barr					
25	" " Bredda	274	626		900	(2)
26						
	D.- FUSILS DE GUERRE					
27	Fusils Garant		838	I.I62	2.000	
28	" mdle I9I7.US			20,000	20.000	
29	" Mauser	6,829	3.057		9.886	
30	" Enfield 303	69	2.080		2.I49	
3I	" 7/I5	2			2	48.895
32	" 7/5 d'instruction	I			I	
33	" Statti calibre 6/5					
34	Carabine US		9.990		9.990	
35	Fusils I903		582	3.4I8	4.000	
36	Fusils Mousqueton		865		865	
37	Mas 36		I		I	
			II		I	
	E.- MITRAILLETTES					
38	Thompson II/43		630	I.370	2.000	2001
39	Sten	I			I	
40						
	F.- PISTOLETS AUTOMATIQUES					
4I	Pistolets de 9 m/m Astra		600	500	I.I00	
42	" de 7/65	2	II		I3	1.176
43	" de 6/44	2I			2I	
44	" Lance fusée signal	42			42	
	G.- LANCE-ENERGA & GRENADES					
45	Lance-Energa	9I	5I		I42	642
46	Lance-grenades VB	500			500	
						52.000

(I)-Les stocks des centres Libye et Egypte sont sujet à variations étant donné le transport en cours s'effectuant entre ces deux centres.

(2)-Il y a lieu de ne pas considérer comme définitif le stock des mitrailleuses Bredda, F.M. Bredda, F.M. Brenn. En effet une livraison importante de ces armes vient d'être reçue. Les quantités livrées ont été demandées par message. Elles seront communiquées dès réception.

حصيلة مخزون وزارة التسليح من السلاح والذخيرة في مختلف المراكز التابعة لها في تونس وليبيا ومصر إلى تاريخ 31أوت 1959. –ملاحظة بخط اليد في الأسفل (وثيقة مقدمة لتوزيعها على رؤساء الولايات).

المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية – الجزائر

2.26 MICROFICHE 15.

الملحق رقم (18)

- Armement et munitions - 2.19

	Mortiers		Bazookas		Mitrailleuses		Canons		FM		PM		FG		FC	PA		Grena.
	nb	munitions	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.	nb	mun.		nb	mun.	
Secteur I	9	2029	20	746	143	452.220	2	6.084 de 20 F/y	78	V.FG et mit	79	491.000	1492 285 Ref.	571.000	185			50:
Secteur II	2	1389		181	83	247.602			37	v.FG et mitell.	26	46.500	621	305.350	800	21	50	7c
Zone 5	8	247	12	357	48	124.100	1	4.500 de 20 F/y	46	"	35	196.000	470	126.500				155
Zone 6	3	1631	6	418	179	204.015	1	1784 de 20 F/y	62	"	7	103.257	679 156 Ref.	161.585	43			35:
Total.	22	5296	38	1.702	453	1.027.937	4	12.368	223		147	836.757	3262	1.165.323	1028	21	50	108.
Base Kef.	16	6966	7	6241	52	741190	5	30.948	75	-	17	705.843	257	2.524.500		39	7850	5
Total général.	38	12.262	45	7.943	505	1.769.127	9	43.316	298		164	1.542.600	3.519	3.689.823	1.028	60	7.900	1.137

السلاح والذخيرة في الناحيتين 1و2 والمنطقتين 5و6 من (الولاية الأولى)وقاعدة الكاف التونسية
ARMEMENT ET MUNITIONS–TABLEAUX–01EX–MARG
المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية . الجزائر– 2.19 –MICROFICHE 15

الملحق رقم (19)

2.20

Engins - artifices

	mines anti-char	Bengalores	Plastic	T.N.T.	Gélinite	mélinite	cordes détonnantes	mines antipersonnel	m. anti-char fab. locale	mines MK1	mines MK7	mines MK5	Dynamite	fusées 81 m/m	fusées 82 m/m	coton/poudre	Détonnateurs	mèches lentes	cisailles grd modèle	cisailles pet modèle	fusées éclairants	exploseurs	capsules départ	Allumeurs	Mécanismes retardement
Secteur I	356	4.918	25	10	29	7	5000 m	3	41						436		1750				50	3	900	25	90
Secteur II		479		1	25					98	58	51	3 caiss	60		10.c	532	229 rouleaux	47	5		1			
Zone 6.	250	2106		21 banes	17 k	7 k.	1800 m		13								216	1000 m.					490	846	
Base Kef.		11.799	69														5549								

قطع المدفعية في الناحيتين 1و 2 والمنطقة 6 من (الولاية الأولى) وقاعدة الكاف التونسية
TABLEAUX-01EX-MARG
المركز الوطني للأرشيف – رئاسة الجمهورية .الجزائر
2.20MICROFICHE 15-

الملحق رقم (20)

A.L.N. & F.L.N.

Jet: Effets obtenus par l'utilisation de bengalors.

CCE

DEPARTEMENT DE LA GUERRE.

ETAT-Major Particulier.

4ème Bureau Explosifs.

N° I5/4/2/DC.

Note concernant l'utilisation des bengalors

Adressée

A Monsieur le Chef du Département de L'Armement,

Il a été porté à ma connaissance par le Chef du COH que les bengalors livrés dernièrement en provenance d'Egypte, étaient inefficaces contre le réseau électrifié de la ligne "Morice".

Aprés plusieurs essais effectués, il s'avère en effet que les bengalors considérés ont la propriété de détruire en profondeur, (le systéme de la charge creuse).

Or vous n'êtes pas sans savoir que les barrages de l'Est et de l'Ouest sont construits en hauteur et constitués par des réseaux de barbelés, doublés, renforcés et [illegible]nés, à triple rangée, ce qui nécessite pour leur destruction l'utilisation de bengalors, dont la charge doit agir par souffle.

Vous voudrez bien en conséquence prendre les dispositions utiles, pour redresser la situation dans les [illegible] délais possibles.

Le Caire, le 28 Juin 1958,

Le Chef du Département de la Guerre:



DESTINATAIRES:

CCE.
Chef du département de l'ARG.
Chef du COH.
Minute.
Archives.

مراسلة لرئيس مصلحة التسليح يعرب فيها عن فشل استخدام البنجالور

في تخطي السد المكهرب (خط موريس) موجهة إلى لجنة التنسيق وتنفيذ CCE.

المركز الأرشيف الوطني.– رئاسة الجمهورية . الجزائر وثيقة غير مصنفة.

الملحق رقم (21)

البلد الأصلي	بلد العبور	الكمية	تاريخ الانطلاق ومكانه
مصر	ليبيا	196 بندقية رشاش (F.M)	8 ديسمبر 1957 من طرابلس
مصر	ليبيا	18 مورتي (mortiers) 81مم	18 ديسمير من طرابلس
مصر	ليبيا	60 مدفع رشاش نوع (WICKERS)	نحو 20 ديسمبر 1957 من طرابلس

السلاح الثقيل الذي وصل الى جيش التحرير الوطني. المتمركز بتونس بين 20/12/57 و11/58. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة إول نوفمبر 1954. القرص المضغوط. تاريخ الجزائر (1962–1830).الجزائر.

الملحق رقم (22)

مدفع 57(S.R.)	مورطي (Mortiers) 60	بندقية رشاش (FM) (Breen)	بازوكا (Bazookas)	بندقية (Thompson)	مسدسات (Pistolets)	بندقية رشاش (Mitrailleuses) 12/7	مدفع (Canons) 75
50	20	200	51	749	611	30	10
5000	3000	1500000	900	451200	60000	53000	1000000 7/ 62 طويلة 100000 7/ 62 قصيرة 2000 قنبلة يدوية (Grenades Mills) 35 مركز (Postes)

قافلة سلاح من مصر التي أرسلتها الخارجية الجزائرية من القاهرة إلى بعثتها في تونس ووصلتها في 16 مارس 1960.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة إول نوفمبر 1954.

القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (1830–1962).الجزائر2002.

الملحق رقم (23)

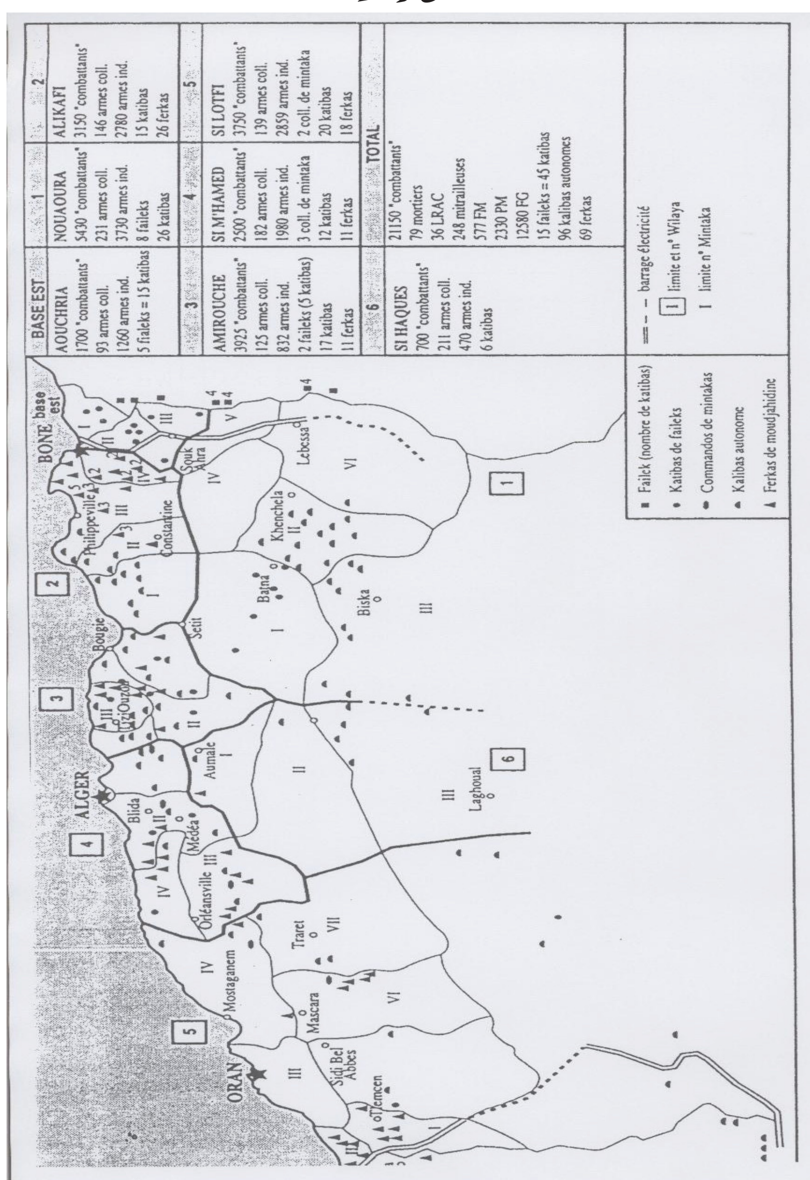
السنة	المصدر	كمية الأسلحة	ملاحظة
1956	بعثة الثورة في ليبيا ومصر وأوروبا الوسطى	250 قطعة سلاح في الأسبوع	تدخل الجزائر
1956	بعثة الثورة في مصر وليبيا	60 قطعة في الأسبوع	تدخل الجزائر
1957	بعثة الثورة في مصر وليبيا	20000 قطعة سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس
1959	بعثة الثورة في ليبيا ومصر وأوروبا الوسطى	40000 قطعة سلاح	مخزنة في قواعد الثورة بتونس
1959	بعثة الثورة بألمانيا	8500 ببندقية حربية منها فرنسية وأسبانية 2000 PM مسدس رشاش	وصلت االى التورة في الجزائر عن طريق الجو
1959	بعثة الثورة في الصين والفيتنام وروسيا	3000 بندقية حربية 5 ملاين خرطوشة	بلغت الى جيش التحرير في المغرب
1960	بعثة الثورة في ليبيا ومصر وأوروبا الوسطى	12000 إلى 14000 قطع سلاح	تخزنة في قواعد الثورة بتونس

جدول يبين دور ر بعثة الثورة بالخارج في تسليح جيش التحرير الوطني.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة إول نوفمبر 1954.

القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (.(1830 – 1962) الجزائر 2002.

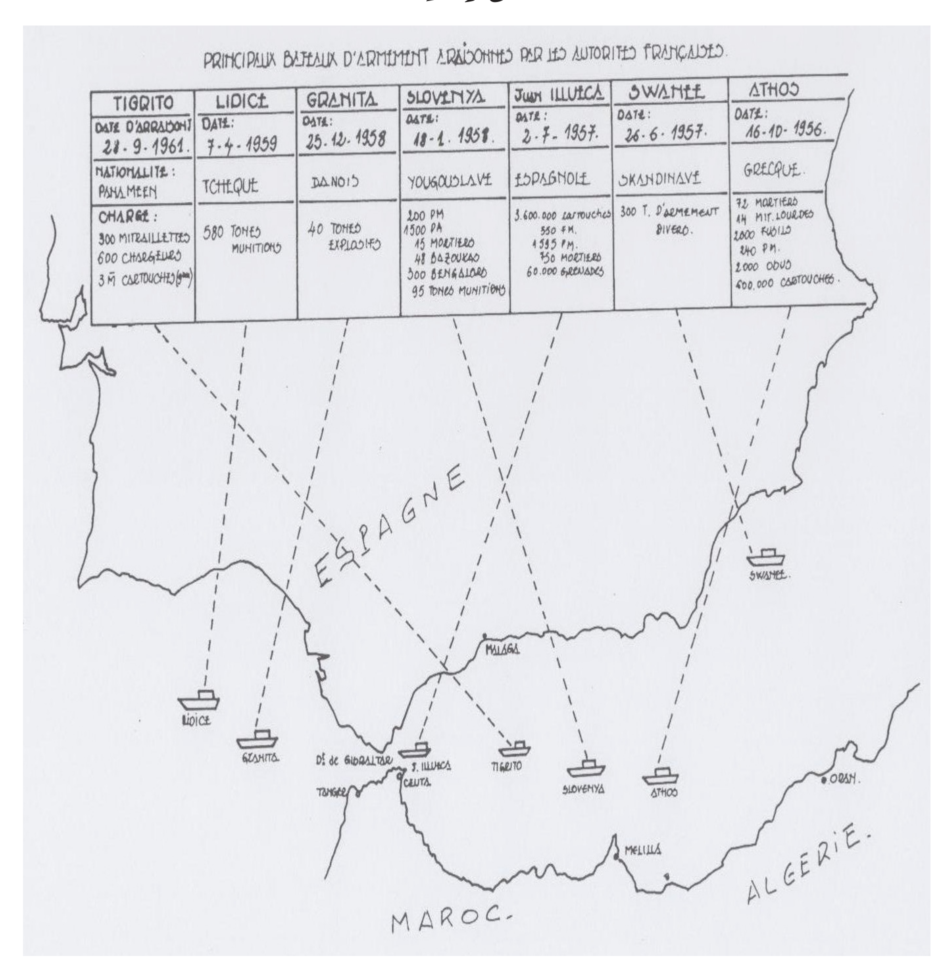
الملحق رقم (24)



الإمكانيات العسكرية (المادية والبشرية)لجيش التحرير الوطني إلى غاية 1 أكتوير1958

GUY PERVILL'E. POUR UNE HISTOIRE DE LGUEER
.D'ALGERIE.ED.J.PICARD.PARIS.2002.P174

الملحق رقم (25)



PRINCIPAUX BATEAUX D'ARMEMENT ARRAISONNES PAR LES AUTORITES FRANÇAISES.

TIGRITO	LIDICE	GRANITA	SLOVENYA	JUAN ILLUECA	SWANEE	ATHOS
DATE D'ARRAISONNEMENT 28-9-1961.	DATE: 7-4-1959	DATE: 25-12-1958	DATE: 18-1-1958.	DATE: 2-7-1957.	DATE: 26-6-1957.	DATE: 16-10-1956.
NATIONALITE: PANAMEEN	TCHEQUE	DANOIS	YOUGOSLAVE	ESPAGNOLE	SKANDINAVE	GRECQUE.
CHARGE: 300 MITRAILLETTES 600 CHARGEURS 3 M̄ CARTOUCHES (9mm)	580 TONES MUNITIONS	40 TONES EXPLOSIFS	200 PM 1500 PA 15 MORTIERS 48 BAZOUKAS 300 BENGALORS 95 TONES MUNITIONS	3.600.000 cartouches 550 F.M. 1.595 P.M. 750 MORTIERS 60.000 GRENADES	300 T. D'ARMEMENT DIVERS.	72 MORTIERS 14 MIT. LOURDES 2000 FUSILS 240 PM. 2000 OBUS 600.000 CARTOUCHES.

الإطار الجغرافي الذي حجزت فيه بواخر السلاح من طرف البحرية الفرنسية الموجهة لدعم الثورة بين1961–1957)).

MAADAD MESSSAOUD.GUERRE D'ALGERIEV.ED.ENAG.ALGER1992.P292.

الملحق رقم (26)

اسم الباخرة	تاريخ الحجز	الحمولة
أطوس (ATHOS)	16 أكتوبر 1956	70 طنا من السلاح والذخيرة
سلوفونيا (SLOVENIJA)	18 جانفي 1958	150 طنا من السلاح والذخيرة
سر اينطا (SRANITA)	25 ديسمبر 1958	40 طنا من المتفجرات TNT
ليسييد (LICIDE)	8 أفريل 1959	581 طنا من السلاح والذخيرة

بواخر الأسلحة التي كانت تدعم الثورة وتم حجزها من قبل الفوات البحرية الاستعمارية على الرغم من غلق الحدود البحرية من قبل الفوات البحرية الاستعمارية عن طريق طائراتها وبواخرها الحربية ومراقبتها لعمق البحر وسواحله ليل نهار، فإن ذلك لم يكن حاجزا أمام الثورة لتمرير الأسلحة إلى الداخل ودعم الثورة وتوسيع رقعة الجهاد.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة إول نوفمبر 1954.
القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (1830– 1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (27)

أبرز بواخر السلاح المحجوزة من طرف السلطات الفرنسية

إسم الباخرة	أطوس ATHOS	سواني SWANEE	خوان إلويكا JUAN ILLUECA	سلوفينيا SLOVENYA	قرانيطا GRANITA	ليديس LIDICE	تيقريتو TIGRITO
تاريخ الحجز	1956/10/16	1957/06/26	1957/07/21	1958/01/18	1958/12/25	1959/04/07	1961/09/21
جنسية الباخرة	يونانية	سكاندينافية	إسبانية	يوغسلافية	دانماركية	تشيكسلوفاكية	بانامية
حمولة الباخرة	الاسلحة: -3000بنادق رشاشة. -75 مدفع هون. -32 رشاشة ثقيلة المضادة للدبابات. -74 مدفع رشاش. -500 مسدس رشاش من نوع BERRETTA الذخيرة : -2000 قنبلة يدوية -2200 قذيفة مدفع هاون -600.000 خرطوشة -100 شحنة مفرغة خاصة بالأسلحة المضادة للدبابات. La Dépêche Quotidienne 20/10/1956	-300 طن من الاسلحة المختلفة	الاسلحة: -3000 بنادق رشاشة -550 مدفع رشاش -1595 مسدس رشاش -750 مدفع هاون الذخيرة: -60.000 قنابل يدوية -2.280.000 خرطوشة -585.000 خرطوشة مختلفة	الاسلحة: -4000 بنادق رشاشة من نوع موزر -1500 مسدس P.A. -1000 مسدس رشاش P.M ألماني -200 رشاشة من نوع "MG 34" -48 بازوكا -15 مدفع هون "81" -330 مدفع بنقالور الذخيرة : -95 طن من الذخيرة -10.022000خرطوشة P.M 9 مم -998.000 خرطوشة 7.92 مم -100 ذخيرة خاصة بمدفع البنقالور -6000 قذيفة مدفع هون " 81 " -2000 ذخيرة الخاصة بالاسلحة المضادة للدبابات La Dépêche Quotidienne 21-22/01/1958	40 طن من المتفجرات	580 طن من الذخيرة: 3196 من الصناديق الاسلحة: -12.000 بندقية موزر الذخيرة: -10 ملايين من الخراطيش 7.92 مم للبنادق موزر -2 ملايين خرطوشة P.M. 9 مم. La Dépêche Quotidienne 11/04/1959	الاسلحة: -300 رشاشة -600 حزان -3 ملايين خرطوشة 9 مم

بواخر السلاح التي حجزتها المصالح الفرنسية (1957–1961).

الملحق رقم (28)

Dates	Armement entré au Maroc	Armement saisi
1954	Varié et en faible quantité, venant d'Espagne ou d'Allemagne, destiné principalement à l'armée de Libération marocaine.	
Février 1955	Egyptien *Dinah*, petites quantités, origine Egypte destinée A.L.N. algérienne.	
03/04/1955	Egyptien *Intissar*... comme le précédent.	
1955/1956	Egyptien *Dinah* fait deux voyages de Malaga à Nador 200/300 fusils, 300 P.-M., mines, explosifs dest. A.L.N.-A.	
14/10/1956		Egyptien *Athos*, 70 tonnes d'armes infanterie, origine Egypte pour A.L.N.-A
10/11/1956	Espagnol *Virgen de la Plata* caisses venant d'Espagne débarquées Oued Draa.	
11/1956	Espagnol *Ras Tarf*, caisses d'Espagne débarquées Nador.	
1/1957		Explosion d'un navire égyptien sur le Nil (chargement inconnu).
19/06/1957		Espagnol *Juan Illueca*, 150 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Ceuta. Faux dest. Crédit comm.Tétouan.
07/1957		Suédois *Swanee*, 300 tonnes d'armes d'Egypte, saisie à Alméria. Destinataire comme le précédent.
01/08/1957	Yougoslave *Sbrija*, 7 tonnes d'armes, 70 tonnes d'armes, 70 tonnes munitions. A Rijeka, chargement fait par *Omnipol*. Faux destinataire Arabie Saoudite.	
09/1957	Finlandais *Korsoe*, 30 tonnes armes dont 30 mortiers et obus, venant de Finlande probablement.	
18/01/1958		Yougoslave *Slovenija*, 500 tonnes chargées à Rijeka par *Omnipol* (Faux destin.Yémen). Saisie à Mers el-Kébir
16/03/1958	Danois *Bornholm*, chargement inconnu débarqué à Casa.	
27/09/1958		Allemand *Atlas* explose à Hambourg, armes et explosifs, tonnage inconnu.
10/1958		Egyptien *Alkahira* explose à Ostende... id. *Atlas*.
28/12/1958		Danois *Granita*, 40 tonnes de tolite chargées en Norvège (Faux destinataire Monrovia) saisie Mers el-Kébir).
12/1958	Est-allemand *Ravensberg*, lance-grenades et divers, origine inconnue, à terre Casablanca.	
18/01/1959	Allemand *Monkeddam* 6 000 fusils *Mauser* chargés par *Omnipol* à *Gdynia*, débarqués à Casablanca.	
01/04/1959		Tchèque *Lidice*, 500 tonnes chargées par *Omnipol* à *Gdynia* (faux destinataire Haiphong) saisie à Mers el-Kébir
19/12/1959		Danois *Biesbosch*, 360 tonnes d'explosifs, origine inconnue (faux destin. Société libyenne) saisie Mers el-Kébir.
1958/1959	Par avions de ligne ou charters, matériel radio, outillage, mitraillettes et armes de poing, de Belgique et de R.F.A. vers Casablanca, destinataires officiels firmes étrangères installées au Maroc.	
8/1960	Allemands *Lisboa* et *Ceuta* lance-flammes et métavon, de R.F.A. à Casablanca.	
9/1960		Est-allemand *Ravensberg*, lance-flammes de R.F.A. saisie à Mers el-Kébir.
20/11/1960	Bulgare *Bulgaria*, 1 800 (?) tonnes de Varna à Tanger.	
12/1960		Est-allemand *Ravensberg* camions tout terrain, faux dest. Libye, saisie à Mers el-Kébir.
21/12/1960		Avions DC4 libanais, bazookas lance-grenades et obus, origine Suède (fausse dest. République argentine) saisie à La Sénia.
5/1961		Danois *Margot Hansen*, 200 fusils-mitrailleurs fabriqués en Espagne, embarqués en R.F.A., destination Casa (?) saisie à Mers el-Kébir.
29/09/1961		Panaméen *El Tigrito*, 200 pistolets-mitrailleurs venant d'Espagne destination déclarée A.L.N.-Algérie. Maroc saisie à Mers el-Kébir.
Pour mémoire 15/12/1960	Cargo soviétique *Tcherkassy* débarque son chargement à Casablanca.	
en 1961	Il est suivi par les cargos *Karaganda* et *Chulym* etc.	

إحصائيات عن عمليات تهريب الأسلحة عبر المغرب وكميات الأسلحة المحتجزة (1955–1961).

JACQUES GUILLON .LACONTREBANDE DES ARMES PENDANT
LA GUERRE D'ALGERIE .RHA .PARIS.1992.PP105-118.

الملحق رقم (29)

Marques distinctives	Nombre de colis	Nombre de pièces	Total	OBSERVATIONS
Fusils Armfield avec baïonnettes	400	5	2000	Colis toile. Nous n'avons pas pu vous envoyer des munitions n'ayant pu nous en procurer.
Fusils de différents types	38	5	290	Colis toile avec une croix marquée en rouge.
Mitraillettes Beretta 9 mm	50	5	250	Colis toile. Dans chaque paquet 10 chargeurs pour mitraillettes.
Fusils mitrailleurs BREN, cal. 303	50	1	50	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bipied pour BREN	50	1	50	Boîte en métal noir.
Chargeurs pour BREN	100	12	1200	Boîte en métal noir.
Fusils HOWN 2	48	17x 2 + 31	65	Colis toile.
Fusils HOWN 3	24	1	24	Grande caisse. Dans chaque caisse tous les éléments du fusil.
Bipieds pour les HOWN 3	24	1	24	En vrac.
Pistolets de divers types	29	1	20	Caisse bleue en bois.
Vickers/303	6	1	6	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bipieds Vickers	6	1	6	Caisse kaki en bois. Dans chaque caisse pièces de rechange et matériel de nettoyage.
Bandes Vickers	1	35	35	Colis toile.
Fusils 7/92	4	5	20	Colis toile marquée d'une croix rouge. Dans chaque paquet, un ATF.
Ecouvillon en corde	2	750	1500	Caisse bleue en bois.
Burettes en matière plastique	2	750	1500	Caisse bleue en bois.
Chargeurs Lewis	4	32	128	
Pièces de rechange	1	1		Caisse en bois et matériel nettoyage.
Fusils LAVAIT n° 7/92	17	2	33	Colis toile.
Toile en bande pour nettoyage	1	300 m.		Colis toile.
Huile	2	4 gallons	8 gallons	2 grands bidons.
Mitraillettes FAO 7/92	12	2	23	Colis toile. Dans chaque paquet 10 chargeurs.
Inventaire des munitions Munitions pour: 303 normales	437	1000	437000	Bande jaune.

يتبع.../...

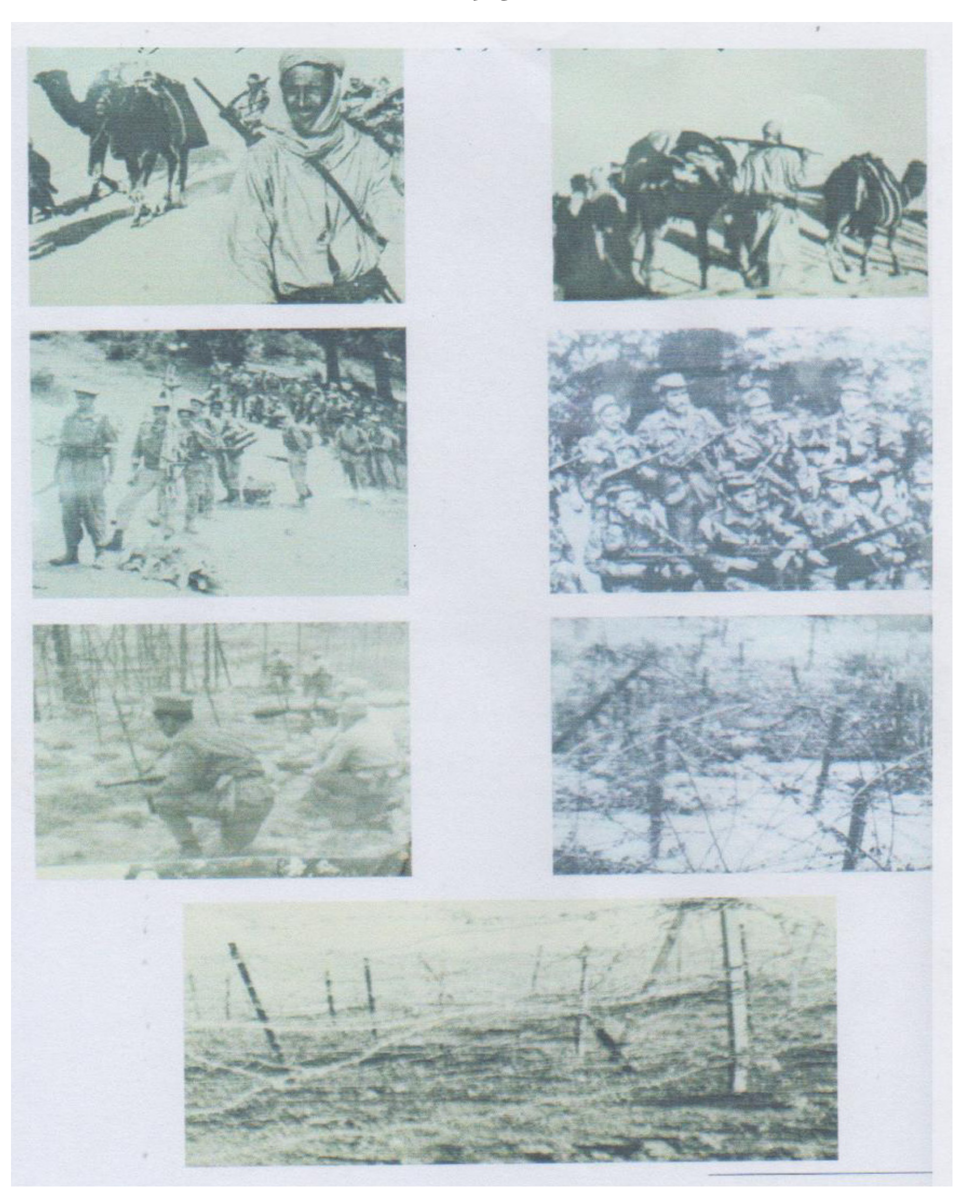
الملحق رقم (29) (تابع)

303 incendiaires	50	1248	62400	Caisse noire.
7/92	100	1000	100000	Bande rouge.
9 mm. Beretta	63	2000	125000	2 bandes noires.
45 Tommy	111	1800	199800	Caisse noire bande jaune.
Grenade ATF	42	12	504	Bande noire. La grenade est chargée avec la cartouche. La bande doit être enlevée avant le lancement.
Bombe pour mortier 2 Ch. F.	334	12	4000	Jaune - bande rouge. Le couvercle de la bombdoit être enlevé et aussi le cran de sûreté avec la bande.
Bombe pour mortier 3 Ch. F.	333	3	1000	Verte - blanche noire. Le couvercle doit être enlevé et le cran de sûreté avec la bande de protection avant l'emploi.
Munitions 8 mm françaises	45	1000	45000	Caisse blanche.
Munitions diverses	55	1000	56000	Croix rouge. Ces munitions sont de différents calibres, sont envoyées parce qu'elles peuvent être utiles.
Petits postes de radio.				

شحنة الأسلحة والذخيرة التي تم حجزها بعد توقيف الباخرة أطوس THOS في 16 أكتوبر 1957.

LA GUEER D'ALGE'RIE.OPCIT .P2300.

الملحق رقم (30)



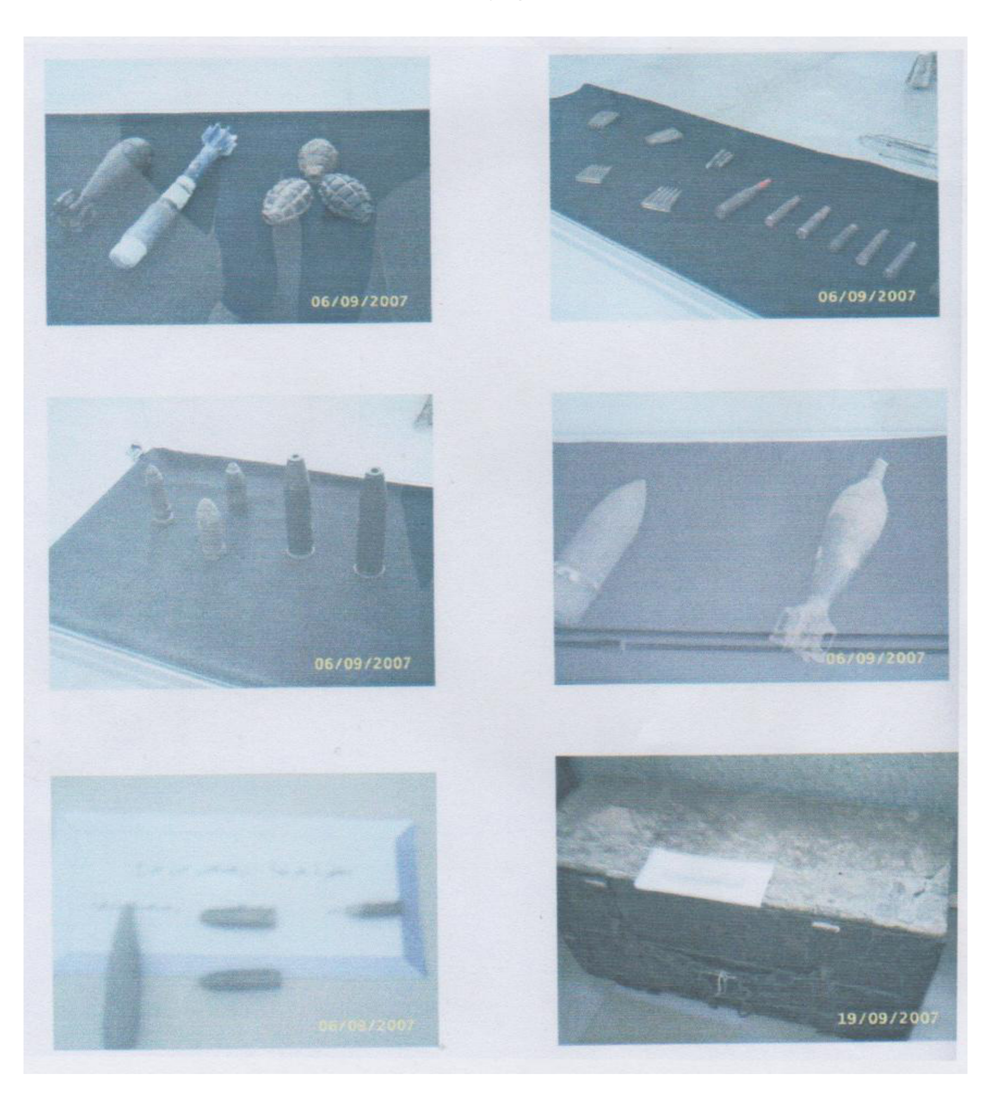
عمليات تهريب الأسلحة والذخيرة نحو الولايات الداخلية عبر الصحراء والحدود الشرقية والغربية عن طريق اختراق الأسلاك الشائكة المكهربة. متحف أحمد زبانة بوهران -11ديسمبر 2008.

الملحق رقم (31)



نماذج من الأسلحة التي استعملها المجاهدون خلال الثورة التحريرية.
معرض بمناسبة مظاهرات 11 ديسمبر 1960، بشكنة الاتصال والإعلام،
مدينة الجديدة وهران، يوم 11 ديسمبر 2007..
متحف أحمد زبانة، يوم 11 ديسمبر 2007.

الملحق رقم (32)



أنواع الذّخيرة والقنابل والمتفجرات المستعملة إبان الثورة التحريرية.
متحف أحمد زبانة، بوهران.

الملحق رقم (33)



نماذج من الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية خلال الثورة التحريرية1962-1954.
المتحف المركزي للجيش.وزارة الدفاع الوطني . المدنية رياض الفتح .الجزائر العاصمة.

الملحق رقم (34)

PRÉSIDENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

Destinataire N°

Le 25 Juillet 1958

Référence : 9632/A

29 JUIL 1958

A1

SECRET

(I2.7.58)
C/3

MAROC - ALGERIE

CAMP F.L.N. AU MAROC

Le camp de LARACHE, installé à BOU SAFI, compte actuellement 600 hommes dont 300 environ blessés, malades, inaptes au service, ou convalescents.

Depuis le mois de septembre 1957 il y a eu plus de 50 déserteurs.

BOU SAFI est le camp le plus important du F.L.N. au MAROC. La durée des stages est de 3 mois.

Lors de la conférence de TANGER, MEHRI, FERHAT ABBAS et BOUSSOUF l'ont visité.

Ce camp est destiné à former des petits cadres pour la guerilla. L'entraînement porte essentiellement sur le combat et l'armement. Le contingent actuel (300) est prêt à partir, mais manque d'armes. Un bateau doit en livrer incessamment (d'après le colonel Ben TOBAL, membre du CCE).

Destinataires :

A.E. - Direction Générale des A.M.T. (Ambassade FRANCE-MAROC)
D.N. - E.M.D.N./RAF
E.M.F.A./2 - 2 ex.
E.M.F.A./2 - OPS
E.M.A./2
MM le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE
M.le Secrétaire Général aux Aff.Algériennes

CROGG
Général Commandant Interarmées et Xème Région /2ème B. —
(Commandant Supérieur au MAROC).

يتبع.../...

الملحق رقم (34) (تابع)

.DENCE DU CONSEIL

S. D. E. C. E.

-3-

9632/A

SECRET

Les liaisons avec TANGER (30 rue d'ITALIE), TETOUAN, NADOR et RABAT sont faites au moyen de véhicules automobiles. Il n'y a pas de station radio à BOU SAFI.

La vie au camp :

Habillement :blues-jeans , chemise kaki , veste kaki U.S.A. et casquette U.S.A.

Couchage :lits étagés

Nourriture :peu abondante, pas de viande (manque de finances)

Horaire de travail : -réveil 6 h.00
-café 7 h.00
-rassemblement 8 h 00 (appel)
-salut aux couleurs
-instruction militaire jusqu'à II h.30 (cours horaires)
-soupe I2 h.00
-sieste jusqu'à I5 h.00
-cours jusqu'à I6 h.00
-sports collectifs jusqu'à I7 h.30

Le camp est aménagé : stade, piscine, parcours du combattant ...

Le carême n'est pas obligatoire, mais il est recommandé.

Le moral des jeunes est bas. 9 sur IO sont prêts à déserter, mais la surveillance est sévère et les sanctions terribles.

Le chefs de camp vivent en famille,possèdent leur voiture et perçoivent 250.000 francs par mois. Les hommes n'ont rien, on leur donne 300 francs lors de leur permission à LARACHE (l'après-midi tous les I5 jours).

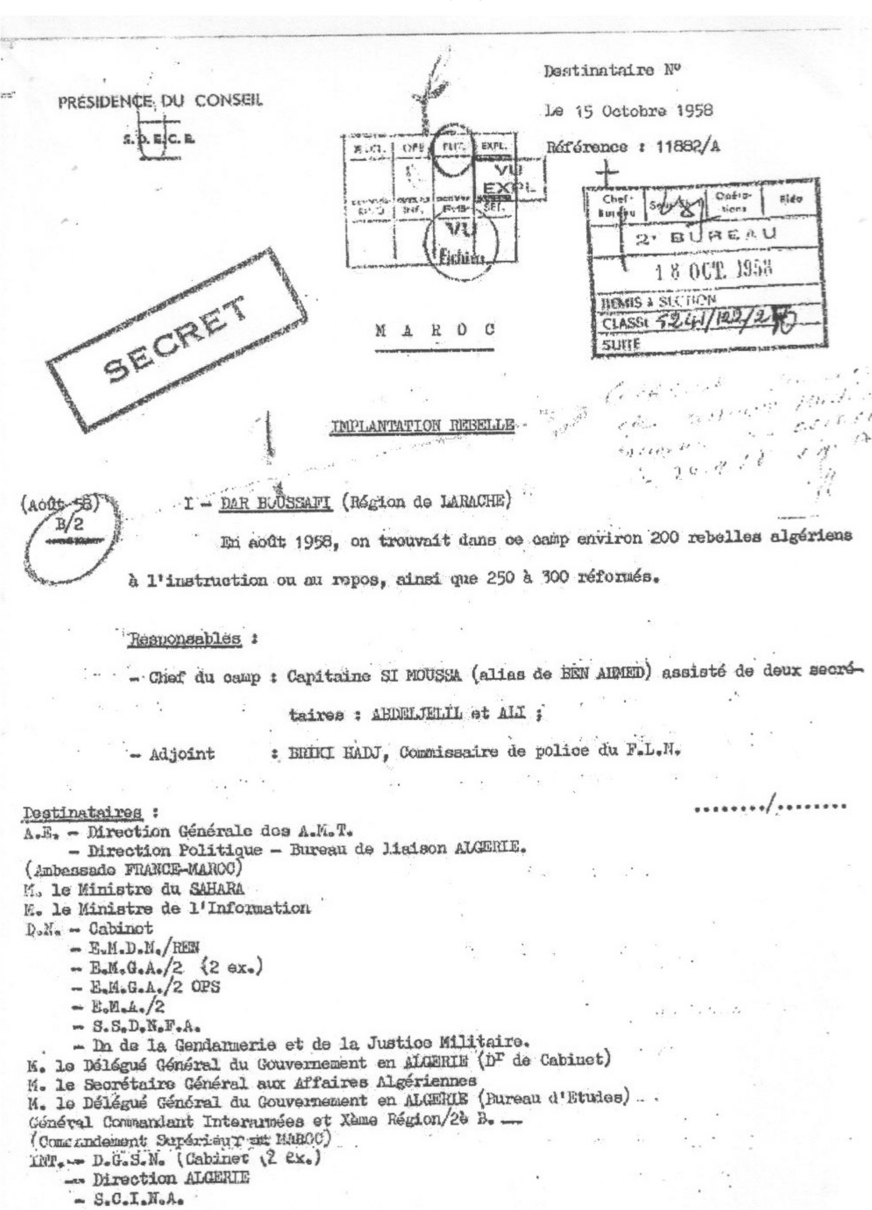
.../...

قواعد جبهة وجيش التحرير الوطني على الحدود الغربية بالمغرب(25جويلية1958).

CAMP F.L.N. Au Maroc -25 Juillet 1958 .

http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm .03/04/2007

الملحق رقم (35)



PRESIDENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

Destinataire N°

Le 15 Octobre 1958

Référence : 11882/A

2° BUREAU

18 OCT. 1958

SECRET

MAROC

IMPLANTATION REBELLE

(Août 58) B/2

I - DAR BOUSSAFI (Région de LARACHE)

En août 1958, on trouvait dans ce camp environ 200 rebelles algériens à l'instruction ou au repos, ainsi que 250 à 300 réformés.

Responsables :

- Chef du camp : Capitaine SI MOUSSA (alias de BEN AHMED) assisté de deux secrétaires : ABDELJELIL et ALI ;

- Adjoint : BRIKI HADJ, Commissaire de police du F.L.N.

Destinataires :
A.E. - Direction Générale des A.M.T.
- Direction Politique - Bureau de liaison ALGERIE.
(Ambassade FRANCE-MAROC)
M. le Ministre du SAHARA
M. le Ministre de l'Information
D.N. - Cabinet
- E.M.D.N./REN
- E.M.G.A./2 (2 ex.)
- E.M.G.A./2 OPS
- E.M.A./2
- S.S.D.N.F.A.
- Dn de la Gendarmerie et de la Justice Militaire.
M. le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE (Dr de Cabinet)
M. le Secrétaire Général aux Affaires Algériennes
M. le Délégué Général du Gouvernement en ALGERIE (Bureau d'Etudes)
Général Commandant Interarmées et Xème Région/2è B.
(Commandement Supérieur au MAROC)
INT. - D.G.S.N. (Cabinet (2 ex.)
- Direction ALGERIE
- S.C.I.N.A.

......../........

.../...يتبع

- 2 -   11882/A

- Chargé de l'Intendance	: SI OTHMAN ;
- " des Réformés	: Lieut. BOUCHAKOR, assisté de SI ABDELKADER et de l'Adjudant JAMAL ;
- Instructeurs	: Lieut. JAMAL, ex-sergent pilote à FEZ ; Lieut. HAMMOU, ex-officier français (actuellement chargé des prisonniers à TETOUAN) ;
- Trésorier	: HARRAT, instituteur à LARACHE.

Service médical :

D'abord placé sous la responsabilité du Dr MANSOURI, a été ensuite assuré par des médecins venant de l'intérieur du MAROC pour des périodes de 15 jours.

Le camp de BOUSSAFI était un centre de repos et surtout de formation. Les réformés jugés aptes étaient destinés à devenir des Commissaires politiques. Les "Jounoud" (1) y suivaient un programme d'instruction militaire [armement (2), tir] et y effectuaient de petits travaux, suivant leur spécialité. La discipline ne paraissait pas extrêmement stricte et les heures de travail étaient assez variables.

Les causeries politiques étaient nombreuses et faites soit par le chef de camp, soit par MOURAD, responsable de la propagande F.L.N. à RADIO TETOUAN, soit enfin par des personnalités de passage.

Commandos de la mort :

Vers le début de juillet, des commandos de la mort, la plupart kabyles, cantonnés dans une baraque de BOUSSAFI et qui n'avaient aucun rapport avec les autres "Jounoud" du camp, étaient partis pour la FRANCE via MADRID et la BELGIQUE.

.../...

(1) Combattants.

(2) A noter que les armes d'instruction ont été retirées de DAR BOUSSAFI depuis mai 1958.

.../...يتبع

الملحق رقم (35) (تـابـع)

- 3 - 11882/A

PRESIDENCE DU CONSEIL

S.D.E.C.E.

SECRET

Véhicules :

Le camp disposait d'une jeep "Willys" et d'un camion "Chevrolet" vert.

II - LARACHE

Une clinique située en ville dans une maison surmontée d'un drapeau marocain recevait les blessés du F.L.N. Elle était dirigée par un médecin de FORT LYAUTEY.

Une ferme située sur la route de LARACHE à RABAT, à 2 km de LARACHE, servait de prison pour les Jounoud. Elle était dirigée par SI DAHO.

III - DAR KEBDANI

Effectifs : 800 "Jounoud", dont :

- 4 sections d'infanterie (cadres),
- 1 section de Service général,
- 1 section de Transmissions (qui n'avait pas encore commencé l'instruction),
- 2 sections de destruction et sabotage (72 hommes), dont une partie devait se rendre en FRANCE fin septembre,
- 1 section de mitrailleuses.

Encadrement :

Le camp était commandé par le Commandant ZERGUINI (1), ex-capitaine de l'Armée française. .../...

(1) Capitaine MOHAMED ZERGUINI, déserteur en mars 1958, muté à TUNIS fin septembre 1958 par le Ministère des Forces Armées du gouvernement algérien (Référence Inf. N° 11529/A du 2.10.58)

.../...يتبع

الملحق رقم (35) (تـابـع)

- 4 - 11882/A

Instructeurs :

- Capitaine CHERIF (1), ex-officier français (Infanterie)
- Capitaine SI ABDELKADER (2), ex-officier français A.B.C. (Mines explosifs)
- SI SEDDIK (a été en stage en EGYPTE) (Mines explosifs)

4 Mokhaznis marocains (en tenue de la Mokhaznia Armada), armés, assuraient de jour et de nuit la garde du camp. Ils avaient l'ordre de tirer sur les Jounoud qui essayaient de s'enfuir.

Le drapeau marocain flottait sur DAR KEBDANI. Si on les interrogeait, les Mokhaznis avaient pour consigne de déclarer qu'il s'agissait là d'une caserne marocaine.

Le F.L.N. avait de plus son propre service de garde et ses moyens de défense : 2 mitrailleuses LEWIS (dont une hors d'état) sur les terrasses, 8 fusils 7/15 et une caisse de cartouches au poste de police la nuit.

Au camp la discipline était stricte : travail toute la semaine, repos le vendredi, où les Jounoud allaient par section laver leur linge. Ils étaient alors autorisés à se mettre en "civil".

A leur départ pour le maquis les Jounoud étaient équipés en armes à OUJDA ou à FIGUIG.

---

(1) Capitaine AHMED BEN CHERIF, déserteur de l'Armée Française, muté à TUNIS fin septembre (Référence : Inf. N° 11529/A du 2.10.58)

(2) S'identifie vraisemblablement au Lieutenant MOULAY ABDELKADER CHABOU, déserteur en septembre 1957, muté à TUNIS en septembre 1958 (Référence : Inf. N°11529/A du 2.10.58).

انتشار وتوزيع الثوار الجزائريين على الحدود الغربية مع المغرب 15 أكتوبر 1958.

IMPLETATION REBELLE-15 Octobre 1958.

http://www.commandant-moussa.com/armyf.htm.03/04/2007.

الملحق رقم (36)

2 – 1 مدفع 57 (sans recul)
2– 2 مورتي (mortiers) 81 مم
3– 8 مورتي (mortiers) 60 مم
4– 9 مورت (mortiers) ي 45 مم
5– 2 مدفع رشاش 12.7
6– 12 رشاش (M.G)
7– 500 (حوالي) بندقية ومسدس رشاش (P.M)

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
القرص المضغوط .تاريخ الجزائر (1830 – 1962). الجزائر 2002.

الملحق رقم (37)



LA «ROUTE DES ARMES» est découverte

DEUX CARAVANES D'ARMES INTERCEPTÉES dans le Sud-Tunisien

Venant de Libye, elles transportaient :

25.000 cartouches, 1 mortier et 15 caisses de dynamite destinés aux rebelles

TUNIS (de notre correspondant permanent, F. Allouche). — Deux prises d'une extrême importance viennent d'être faites dans le sud tunisien par les forces mili- [illegible]

2000 gendarmes et une «force d'intervention» noyau de la future armée tunisienne

(Lire nos informations en page 2)

PAGE 2 - 3e COL.

عملية توقيف قافلتين للسلاح في الجنوب التونسي قادمتين من ليبيا باتجاه الجزائر محملتين بـ 25.000 خرطوشة و01 مورتيي و15 صندوقا من المتفجرات (TNT) لدعم الثورة الجزائرية.
Le journal d'Alger–08/12/1955.

الملحق رقم (38)



A l'issue de la vaste opération menée depuis vendredi

Une importante « route des armes » découverte à l'Ouest de Reibell

Dernière phase de l'opération : Les vivres enfin... Les paras du 1er R.E.P. commandés par le commandant Jean-Pierre viennent de recevoir par « largages » de Dakota, les caisses précieuses, dont l'une, à droite, file vers les blés bordant la piste (Photo A. Garcia)

Les rebelles du Constantinois l'empruntent également pour gagner l'Oranie

De notre envoyé spécial
J.-H. POGGI

La brillante opération « Taguine » dirigée par le colonel Ceccaldi, commandant le 1er Régiment de Spahis et la Subdivision de Médéa, s'est poursuivie samedi par une chasse impitoyable dans le Djebel Metalès, un djebel à l'échelle de nos soldats intrépides et tenaces malgré toutes les rigueurs de la région.

La partie n'était pas facile. Elle commençait à Reibell, ce petit centre commune mixte perdu dans le Titteri, au milieu des hauts plateaux des steppes et des mirages mais aussi d'une réalité réconfortante ; celle de l'attachement indéfectible de ses populations à la France.

Suite : page 9

المصالح الفرنسية تتمكن بعد عملية واسعة النطاق من اكتشاف
طريق هام للتسليح الثورة الجزائرية عبر الحدود الغربية.
La dépêche quotidienne d'Algérie 20-21mai 1956.

الملحق رقم (39)

- Armement (La Dépêche quotidienne d'Alger 03 juillet 1957

En provenance de l'Allemagne de l'Est

UN NOUVEAU NAVIRE chargé de 300 tonnes d'armes pour les rebelles algériens arraisonné par les Espagnols

Il a été amené à Almeria

MADRID (F.P.). — Selon des informations parvenues à Madrid, mais dont il n'a pas été possible d'obtenir confirmation, un nouveau bateau transportant des armes aurait été arraisonné par la marine et l'aviation espagnoles au large de Villasanjurjo.

Il s'agirait d'un petit bâtiment scandinave, le « Swanee » qui aurait tenté de s'échapper lorsqu'il fut arraisonné et aurait été amené le 26 juin, dans le port d'Alméria.

On aurait découvert à bord trois cents tonnes d'armes, provenant de l'Allemagne de l'Est, qui seraient en cours de déchargement.

La cargaison du « Juan Illueca » était « destinée » au gouverneur de Tetouan

Gibraltar (FP). — Selon des indications parvenues de Ceuta, le chargement du bateau « Juan-Illueca » saisi par les autorités espagnoles était « destiné » à la société « Crédit Commercial Ketama-Benhouna » de Tétouan. Les propriétaires de cette société sont Taieb Benhouna Amel (gouverneur de la province de Tétouan) et Mustapha Afaifal.

Ancien collaborateur de Radio-Alger

Le journaliste

المصالح الأسبانية توقف باخرة جديدة قادمة من ألمانيا الشرقية محملة ب300طن من الأسلحة موجهة للثوار الجزائريين ثم احتجازها في ميناء المرية–ALMERIA .

La dépêche quotidienne d'Algérie - 30/07/1957.

الملحق رقم (40)



SUITE PAGE 4

UN NAVIRE YOUGOSLAVE
arraisonné au large de Bône

Il y aurait à bord du bâtiment une cinquantaine de tonnes de munitions et de rockets

SUITE PAGE 7

PORTOLANO et LAURIOL

Le général SALAN et Pierre LAGAILLARDE

باخرة يوغسلافية محملة بالسلاح في اتجاه الجزائر
تم توقيفها من طرف المصالح الفرنسية بسواحل عنابة .
LE FIGARO - 03JUILLET 1957.

الملحق رقم (41)

Un cargo italien chargé de 9 tonnes d'armes pour le F. L. N. arraisonné

au large de Philippeville

Alger, 22 mai. — Au cours d'un contrôle effectué à bord d'un navire italien, le cargo *Mina*, au large de Philippeville, les services de sécurité militaires ont découvert dans les cales du bâtiment une cargaison de neuf tonnes de matériel en provenance de la Yougoslavie à destination de la Tunisie pour le compte du F.L.N.

Le chargement, d'origine américaine, était composé de tenue de combat et d'équipement divers, notamment des armes, des munitions et onze caisses de lampes radio.

Le navire a été consigné dans le port de Philippeville en attendant une décision du général Salan.

Armement (Le Figaro 23 Mai 1958)

عملية إيقاف وحجز باخرة إيطالية محملة بـ 09 أطنان من الأسلحة
في سواحل سكيكدة كانت موجهة إلى جبهة التحرير الوطني.
LE FIGARO-23 MAI1958.

الملحق رقم (42)



La D[illegible]êche Quotidienne

—d'Algérie—

...ocuments de Khider et Ben Bella révèle :

.a prise de l'«Athos» et l'arrestation des cinq chefs F.L.N.

ont fait échouer les plans (élaborés au Caire et à Rabat)

qui devaient être ratifiés à Tunis

- Proclamation de la République algérienne
- Installation d'un gouvernement provisoire algérien au Maroc en attendant la « PRISE DE TLEMCEN » par le maquis de Maghnia armé avec la cargaison de l'« Athos »

A la suite des massacres de Meknès
50 Français ont trouvé la mort

حجز السفينة أتوس ATHOS وتوقيف القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني أدى إلى إجهاض مخططات تم الإعداد لها في القاهرة والرباط وكان من المنتظر تأكيدها في تونس .

la dépêche de l'est 21 décembre 1960.

الملحق رقم (43)

CONSTANTINE, 100, Rue Clemenceau. Tél. : 29-07
18, rue Rohault-de-Fleury. Tél. : 58-92

UNE CINQUANTAINE de tonnes de munitions et d'explosifs saisis à bord du cargo yougoslave arraisonné au large de Bône

(DE NOTRE CORRESPONDANT PARTICULIER A BONE)

NOUS avons publié, hier, un communiqué de la Marine nationale annonçant qu'un cargo yougoslave « Martin Krpan » avait été escorté sur Bône par un navire de la surveillance maritime pour vérification de sa cargaison.

Il s'agit d'un petit caboteur de 400 tonneaux qui, à l'heure actuelle, se trouve accosté au quai sud de la Grande darse.

Le navire avait quitté le port yougoslave de Rijeka et faisait route vers la Tunisie lorsqu'il a été arraisonné par la Marine nationale.

Dans la nuit de dimanche à lundi, la cargaison suspecte a été débarquée à Bône. Effectivement, le « Martin Krpan » transporte un chargement de bois à destination de la Tunisie. Mais, outre cette cargaison normale, il transporte une cinquantaine de tonnes de rockets, explosifs et plastic.

Les caisses suspectes sont actuellement à terre, et l'affaire suit son cours sans qu'on sache encore quel sera le sort qui leur sera réservé.

عملية حجز حوالي خمسون طنا من الذخيرة والمتفجرات
على متن باخرة يوغسلافية بسواحل عنابة
La dépêche de l'est 21 décembre 1960.

الملحق رقم (44)



D'ORIGINE ALLEMANDE

TROIS CENTS MITRAILLETTES destinées au F.L.N. saisies à Bruxelles

BRUXELLES (F.P.) — Trois cents mitraillettes provenant de Francfort et expédiées à Rabat, ont été saisies, le 5 octobre, à l'aérodrome de Bruxelles, apprend-on dans la capitale belge.

Selon le journal « Le Soir » ce matériel était destiné en réalité au front de libération nationale algérien ou au mouvement national algérien, le destinataire marocain n'étant qu'un intermédiaire chargé de faire parvenir les armes en Algérie.

Les mitraillettes étaient dissimulées dans sept caisses. Une boîte s'est détériorée et un douanier l'ayant ouverte pour constater l'importance de l'avarie a découvert des chargeurs de mitraillettes.

Il s'agirait, selon le journal belge, d'armes du type « Vigneron » fabriquées en Allemagne sous licence belge.

Les documents d'enregistrement de la marchandise ayant été établis régulièrement à Francfort les enquêteurs belges estiment que l'on se trouve en présence d'une affaire de trafic d'armes qui devait fonctionner depuis un certain temps déjà.

« K » à Krasnoyarsk (Sibérie)

عملية حجز 300 بندقية من صنع ألماني ببر وكسال BRUXELLES
كانت موجهة لجبهة التحرير الوطني.
La dépêche de l'est 21 décembre 1960.

الملحق رقم (45)

GOUVERNEMENT PROVISOIRE
DE LA
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE

MINISTÈRE DE L'ARMEMENT ET DU
RAVITAILLEMENT

N°: 131 /D/MB.

Le Caire, le IO Mars I959

A Monsieur le Ministre des Affaires
Extérieures, Caire,

J'ai l'honneur de vous accuser reception à votre communication Cab. I40 du 8 Mars concernant l'affaire d'achat d'armes qui aurait été conclu par le frère BENBELLA avant son arrestation.

Tenant compte de vos remarques sur les partenaires, je dépêcherai sur place un responsable de mon Département qui s'enquérera du sérieux de l'affaire.

Je vous prie de bien vouloir aviser votre représentant en Italie et lui recommander de faciliter les contacts au délégué du Ministère de l'Armement et du Ravitaillement et, le cas échéant, l'assister aux discussions.

Bien fraternellement.

Le Ministre,

Mahmoud CHERIF.

مراسلة من البروفيسور عمر أمين إلى السيد بن سليمان يشعره فيها بعرض صفقة سلاح من صديق ألماني حيث عرض عليه مختلف الأسلحة المتوفرة في النقاط ألـ(12) أعلاه.
المركز الوطني للأرشيف العاصمة – الجزائر – غير مصنفة.

الملحق رقم (46)

Confidentiel

Ref : cab/405

Le Caire, le I6 Septembre I959

A Monsieur le Ministre desl'Armement
et du Ravitaillement.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint à toutes fins que vous jugeriez utiles, des offres de vente d'armes et munitions qui nous été transmises par un ami allemand, ex-officier de la WEHRMACHT, installé au Caire.

Au cas où vous auriez besoin de certains renseignements complémentaires, nous pourrions éventuellement vous mettre en contact avec l'ami en question qui toutefois ne joue qu'un rôle d'intermédiaire bénévole.

Salutations fraternelles.

P/ Le Ministre des Affaires
Extéirieures et par ordre,

M. BOUKADOUM.

مراسلة من وزير التسليح والدعم إلى نظيره وزير الخارجية يخبره فيها بوصول
مراسلة صفقة شراء السلاح التي عقدها أحمد بن بلة قبل توقيفه وبناء على ملاحظات
سابقة لوزير الخارجية فإن وزير التسليح يعلمه بتعيين مفوض من الوزارة
لإتمام العملية كما يطلب منه تسهيل المهام في إيطاليا.

المركز الوطني للأرشيف العاصمة – الجزائر – غير مصنفة.

الملحق رقم (47)

Confidentiel

Ref : cab/405

Le Caire, le I6 Septembre I959

A Monsieur le Ministre desl'Armement
et du Ravitaillement.

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous communiquer ci-joint à toutes fins que vous jugeriez utiles, des offres de vente d'armes et munitions qui nous été transmises par un ami allemand, ex-officier de la WEHRMACHT, installé au Caire.

Au cas où vous auriez besoin de certains renseignements complémentaires, nous pourrions éventuellement vous mettre en contact avec l'ami en question qui toutefois ne joue qu'un rôle d'intermédiaire bénévole.

Salutations fraternelles.

P/ Le Ministre des Affaires
Extéirieures et par ordre,

M. BOUKADOUM.

مراسلة صفقة سلاح مع ضابط ألماني في القاهرة سنة 1959.
المركز الوطني للأرشيف العاصمة – الجزائر – غير مصنفة.

الملحق رقم (48)

succés inconnus jusqu'à ce jour.

Armement acheminé.

L'armement acheminé par nos propres moyens et par les moyens de transports des pays socialistes portent maintenant sur plus de 45.000 tonnes entre les fronts Est et Ouest.

Le front Ouest.

Depuis la formation du Gouvernement, à part une récupération locale trés faible, les réalisations sur le marché europé se sont concrétisées en tout et pour tout par l'achat de I45 PM sans culasses, de 340 PM sans gachettes ni culasses, de 592 leviers de culasses et de 2.000 chargeurs incomplets. D'ailleurs, tout ce matériel est encore en stock, n'ayant pu évidemment faire l'objet de livraisons à l'Armée.

Aujourd'hui, ce front est pourvu de prés de 4.500 tonnes d'armes de toutes catégories allant depuis les armes légères jusqu'aux armes lourdes. Sur 6 cargaisons réalisées, 5 seulement sont arrivées à destination, la sixième peu importante du reste, a été arraisonnée en mai dernier (I96I) dans le détroit de Gibraltar, ~~et pour laquelle était~~ on y avait engagé une somme de 23 millions de francs. Les autres cargaisons reçues sont arrivées en décembre I960, en janvier, en mai et en juin I96I . Deux cargaisons sont des fournitures russes d'un tonnage respectivement de I050 tonnes et de 450 tonnes mais, les 4 autres cargaisons ont été réalisées essentiellement par nos propres moyens et dont les tonnages sont de I00, de 1850 et de 800 tonnes. soit au total 2750 tonnes. En plus, de ces gros arrivages nous avons acheminé également par nos propres moyens plusieurs petites quantités en utilisant aussi bien les lignes maritimes régulières passant par le Maroc que des avions affrétés spécialement. Une certaine quantité d'explosifs et d'armes notamment

يتبع.../...

الملحق رقم (48) (تـابـع)

a été acheminée d'Est en Ouest.

La quantité d'armes ainsi parvenues à l'Ouest a changé fondamentalement la physionomie du front Ouest; elle a permis notamment de recréer l'enthousiasme, de supprimer les dissidences et de procéder enfin en milieu algérien à un recrutement important au profit du front Ouest.

L'armement dont dispose aujourd'hui se front Est de nature à permettre la dotation d'une armée de 20.000 hommes bien équipés.

Le front Est .

C'est en territoire Est que des quantités importantes ont été receptionnées. En effet, la DLE a eu à receptionner et à transporter 42.000 tonnes d'armement.

Le front Est avait déja pu être alimenté antérieurement par une livraison chinoise mais les quantités étaient loin de correspondre à ce qu'elles sont aujourd'hui.

Les 42.000 tonnes d'armes reçues sont arrivées en 8 cargaisons, trois de 300, 450 et 300 tonnes ont été réalisées par nos propres moyens et par conséquent payés sur le budget spécial affecté au MALG à cet effet ; 4 cargaisons russes et chinoises contenant 25.000 tonnes d'armes de tous calibres, la dernière cargaison techèque est d'environ 15.000 tonnes (le matériel de cette dernière cargaison ont été arrêtés à la date du 20 Juin tandis que l'arrivage en question est de la deuxième quinzaine du mois de Juillet)

Il y a lieu de mentionner que lesfournitures en provenance d'Irak et la RAU ne dépassent pas la cinquantaine de tonnes en tout.

La DLE s'est trouvée placée devant des problèmes de ma

يتبع.../...

الملحق رقم (48) (تـابـع)

manutentions et de transport ~~presque impossible~~ difficile à résoudre.
Les hommes ainsi que leurs chefs de service ont travaillé pendant plusieurs mois, jour et nuit, pour stocker, acheminer ces quantités considérables de matériel. Mais, l'Armée de l'Est est aujourd'hui pourvue d'un matériel qui dépasse les besoins actuels. Il y a de quoi équiper sur ce front, en tenant compte des stocks anciens, une armée bien équipée forte de 200.000 hommes.

Quel a été L'armement récupéré.

Tant en territoire Est qu'en territoire Ouest, il a été procédé à une récupération systèmatique. Le fait le plus important à noter est la récupération d'armes appartenant à la Révolution qui se trouvaient dans un dépot situé à Souk El Arba ~~et qui ne nous avait pas été signalées lors de la passation des consignes. Le dépot~~ et contenant notamment 204 armes, I.500.000 cartouches de divers calibres, des explosifs, des accessoires et des équipements.

D'autres matériels provenant de saisies par les Tubisiens avaient été également récupérés.

Profitant de ce ramassage d'armes en Tunisie, nous avons vidé les dépots d'armes de la Révolution situés en Tunisie et fournir tout leur contenu à l'armée (le dépot de Kairouan comme le dépot du Kef qui ~~lui aussi ne nous avait pas été passé en consigne et~~ se trouvait entre les mains des Tunisiens)

On peut considérer aujourd'hui les possiblités de récupérations comme épuisées tant à l'Est qu'à l'Ouest.

Voyons L'armement fabriqué.

Primitivement la fabrication a été prévue pour l'Est

يتبع.../...

الملحق رقم (48) (تـابـع)

comme pour l'Ouest. Ce principe demeure d'ailleurs valable aujourd'hui. Il est évident que le front Est disposant d'armes en nombre et en qualité suffisante n'était ps soumis aux memes besoins, aussi l'essentiel de l'activité du MALG en matière de fabrication s'est déroulée en territoire Ouest.

Les ateliers de fabrication à l'Est. sont relativement réduits.

A l'Est le programme de fabrication de la DLE est limité à l'entretien d'un atelier mécanique, chargé des réparations et des dépannages des véhicules de la Révolution (2 centres l'un à Tripoli, l'autre à Tunis). Plus de I.000 véhicules ont été réparés et dépannés par ces centres pendant la période des I8mois découlés.

L'attelier pyrotechnique qui éxistait a été transporté en frontières et mis à la disposition des Forces Armées.

La fabrication à l'Ouest. est plus importante

A l'époque de l'ancien MARG, seul des grenades avaient pu être fabriquées. Il y avait un projet de fabrication de mitraillettes et de mortier de 50; Aujourd'hui, plusieurs usines fonctionnent jour et nuit et ont commencé à fournir des armes en quantités appréciables à notre Armée quoique souffrant d'un manque certain de matériel, de personnel et de techniciens.

La fabrication est entreprise pour les quatres catégories d'armes suivantes :

_ la mitraillette : Ie série de I0.000 au rythme de production d'un millier par mois.

_ le mortier de 60 : Ie série en cours

_ la grenade : Ie série de 50.000 au rythme de production mensuelle de 6000 à 7000 .

يتبع.../...

الملحق رقم (48) (تابع)

_ les munitions : 9 m/m et 7;92, l'atelier est en cours d'installation.

Pour la fabrication de napalm, un laboratoire a été nouvellement installé.

Nous avons dû abandonner les programmes de fabrication des mortiers de 50/I et 50/2 envisagés par la gestion ~~qui nous avait~~ précédente -

Les ateliers ont également procédé à la réparation d'environ I200 armes provenant de récupération.

Quelle est l'importance de L'armement livré aux Forces Armées ?

Un tonnage considéralbe dépassant 6000 tonnes a été livré à notre armée pendant les derniers I8 mois. Les livraisons ont été faites aussi bien aux frontières Est qu'Ouest et Algéro-Libyenne.

Livraison sur le Front Ouest.

Toutes les armes réalisées de l'extérieur ou fabriquées et récupérées sur place ont été fournies aussitôt aux frontières. La DLO n'entretient pratiquement pas de stocks locaux. A la date du 20 juin, en armes munitions poudres artifices et accessoires divers, elle n'avait pas plus de IOO tonnes entreposées dans ces dépots.

Les livraisons faites aux frontières provenaient soit de la fabrication nationale, soit des cargaisons reçues.

Le produit de la Livraison de la fabrication nationale est :

I.990 mitraillettes

2.500 grenades (mensuellement ces derniers temps)

I lot de I80 mortiers de 60et de 3.000 obus sera livré incessament.

.../...يتبع

الملحق رقم (48) (تـابـع)

Plus important encore, la production nationale d'armes et de munitions est toutefois appelée à prendre une extansion considérable tant dans le présent que dans le cadre de l'Algérie indépendante. Pour soutenir la guerre présente il nous faudrait pouvoir compter que sur nous mêmes. Tous les encouragements devraient dont être accordés aux services de la fabrication tant par le Gouvernement que par le CNRA .

La Livraison des cargaisons reçues. est importante

Il serait difficile et fastidieux, dans un rapport comme celui là, de donner la liste interminable d'armes, munitions explosifs, etc... livrés aux frontières. Cependant, il y a ~~je tiens~~ à votre disposition des inventaires détaillés concernant ces livraisons.

Les livraisons faites sont les suivantes. En se limitant aux armes principales, la frontière Ouest est ~~toujours~~ pourvue de :

Armes

Carabines et f. automatiques..........	I8.005
Fusils de guerre	II.684
Pistolets mitrailleurs	4.529
Pistolets automatiques	4.759
Fusils mitrailleurs	88
Mitrailleuses lourdes et légères	2.336
Mortiers tous calibres	446
RAC et bazookas	700
Canons AA	32
Canons tous calibres AR AC	232
Lances flammes	2

Munitions

يتبع.../...

الملحق رقم (48) (تابـع)

Munitions

cartouches de guerre petits et gros calibres pour toutes armes	32.694.603
Obus mortiers gros calibres, rocketts, AC et obus canons	240.647
Cartouches de guerre petits et moyens calibres pour PA, PM, F et FM	32.402.84I
Cartouches gros calibres I2,7 et I4 m/m	I69.648
Cartouches pour armes AA et AC	I22.II4
Obus mortier tous calibres	I98.203
Rocketts anti_chars pour LR AC et bazooka	I6.320
Obus tous calibres pour canons	I7.424

Explosifs et détonateurs

Explosifs divers, TNT, poudre, plastic	402,293 T
Grenades divers modèles	I2.253
Mines anti chars et anti personnel	224
Artifices et accessoires divers	224.722 art.

Au total 3.200 tonnes d'armement divers ont été acheminées dans la proportion de 90 % depuis la RAU jusqu'à la frontière et livrées aux Forces Armées de l'Est au cours de la période d'activité. En se limitant aux armes principales, voici quelle en est la liste :

armes

Armes individuelles (fusils et PM)	I6.568
Bazookas	I93
Canons 75 SR	40
Canons	I2I
Fusils stratégiques de I4,5	50
F.M	2.I3I
LARC 4. R A C (Lanc Roct. ant.ch.)	340

.../...يتبع

الملحق رقم (48) (تـابـع)

lances flammes	I50
Lances VB	688
Lances energas	I39
Mitrailleuses I2,7	I00
Mortiers calibres divers	545
Mitrailleuses lourdes	327
Pistolets automatiques cal. 7,65	599
" " S/ précision	250
Pistolets automatiques cal. 7,62	4.996

Munitions

Cartouches divers cal. allant du 6,5 au 20	22.678.I32
Cartouches 7,62	I56.240
" 7,92	505.500
" 9 m/m	4II.648
" I2,7	389.470
" 20 m/m	I0.000
Obus canon 57 SR	2.500
" " 75 SR	5.888
Roquettes bazooka	4.088
Bombes fumigènes	285
Fusées pour obus 75 SR	2.720
Obus et roquettes	I49.372

Explosifs et détonateurs

grenades défensives	I8.820
Armes anti personnel et anti char	5.408
Bengalors pleins	I2.380
TNT et explosifs	2I t.

détonateur, mèches lentes .. quantités importantes.

Une dernière livraison est actuellement en cours composée de bazookas, canons 57 et 75, de lances flamme et pièces anti aériennes. Une quantité d'environ 300 tonnes a déja été livrée

.../...يتبع

الملحق رقم (48) (تـابـع)

aux Forces Armées tandis qu'une quantité équivalente est en voie de l'être.

Dans le domaine du ravitaillement,

Nous nous limiterons à donner dans ce paragraphe des résultats chiffrés.

à Logistique Est et front Est

Prés de 22.000 tonnes de produits alimentaires, de I2.400 tonnes de produits et articles divers portent le tonnage général des marchandises exploitées du 26 janvier 60 au 20 juin I96I, soit durant une période de 5I0 jours à 35.200 tonnes, ce qui représente une moyenne quotidienne de 69,02 tonnes;

Par rapport à la période de I959, le volume des denrées est multiplié au moins par le coefficient 3. Les marchandises et denrées provenant d'achat pour la somme de 2.506.264.764 dinars et de dons chinois, russes et egyptiens pour une valeur de I.054.8I4.478 dinars atteingnent le montant de 3.56I.079.242 dinars.

Sur ces quantités, il a été cédé à titre onéreux aux Forces Armées pour le montant de 2.020.33I.024 francs, aux autres services 367.004.330 francs.

Et à titre gracieux, aux Forces Armées pour la somme de 4I9.767.0I7 dinars.

A Logistique Ouest et front Ouest

Le volume des produits alimentaires et des marchandises a été nettement plus important que dans le passé, notamment dans le courant de l'année I96I . En effet, en I960, il a été acheminé environ 2.000 tonnes de denrées et marchandises correspondant à une dépense de 248.560.6I4 francs marocains alors

مقتطفات من التقرير المفصل الذي أعدته وزارة التسليح والاتصالات العامة في (23 صفحة) حول الوضعية العسكرية في الداخل بخصوص التسليح .دون تاريخ.

المركز الوطني للأرشيف .الجمهورية الجزائرية –الجزائر–

microfiche 36-8.12. (SD)


Created with
nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فهرس الأعلام



- **الأسود الطّاهر** (1911-1996): هو أشهر قادة المقاومة الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائريّة تحت لواء جيش تحرير المغرب العربي ومن قناعة إن لا تتحرّر كاملا وفعليا لتونس إلاّ بتحرّر الجزائر والمغرب الأقصى.هو الطّاهر بن علي لسود بن محمد الصالح الزيدي،من قبيلة بني زيد بحامة قابس بالجنوب التونسي.ولد بريف الحامة (الهوّاري) سنة 1911.التحق بالجندية سنة 1930 وتحصّل على رتبة رقيب بعد ثلاث سنوات من الخدمة.كان منتسبا للحزب الحر الدّستوري قبل انقسامه وضمن الحزب الدستوري الجديد بعد ذلك وكان في هيأة شعبة الحامة. امتهن الفلاحة والخياطة. كان من الأوائل الذين صعدوا للجبل للمقاومة في جانفي 1952 وأصبح مع آخرين شأن الأزهر الشرايطي وحسن بن عبد العزيز والساسي لسود ومحمّد جلايلة... من أبرز قادة المقاومة التونسية(الفلاّقة)حتى تسليم السّلاح في ديسمبر 1954. وكان القايد الطاهر الأسود من القلائل مع أتباعه الذين لم يقبلوا باتفاقيات الاستقلال الداخلي ولم يسلّموا سلاحهم واعتبروا ذلك خيانة للقضيّة الجزائريّة. يقول الطاهر لسود: «كيفاش خوك يضربو فيه واتّبّص واتخلّيه، أش تسمّيها هذه؟ ما تسمهاش خيانة» لذاك التحق الطاهر الأسود بجبال الأوراس وقضّى شهرين هناك التقى فيها بالثّوار الجزائريّين. وسوف يكون له دور أعظم بعد عودة صالح بن يوسف إلى تونس(13 سبتمبر 1955) وانقسام الصّف الوطني واندلاع المقاومة من جديد في ما يسمّيه المقاومون بـ «الثّورة الثانية» منذ أواخر 1955 حتى صائفة 1956 وكان الطّاهر الأسود طيلة هذه الفترة القائد الفعلي للمقاومة متنقّلا من الجزائر إلى تونس إلى طرابلس وحتى القاهرة منسّقا أعمال الثورة مع رفاقه أحمد بن بلّة عن جيش التحرير الوطني الجزائري والدكتور الخطيب عن جيش التّحرير المغربي وبتنسيق مع القيادة المصريّة في شخص خاصة الضّابط فتحي الذّيب. وفعلا كانت للطّاهر الأسود عدّة اتصالات وعدّة وقائع ومعارك حربيّة قادها أو أشرف عليها

في إطار الحرب الشّاملة والتنسيق لتحرير تونس والجزائر وساهم بدور كبير في تموين وتسريب السّلاح عبر الجنوب التونسي من طرابلس للمقاومة الجزائريّة واستشهد تحت قيادته في معارك عدّة مئات التّونسيّين والجزائريّين من جبال خمير في الشمال إلى جبال قفصة والجريد وبني خداش ومطماطة في الجنوب. وقد وضع حدّا لنشاطه بعد حصول تونس على استقلالها في 20 مارس 1956 لكن لم يسلّم سلاحه للسلطات التّونسية إلاّ في 3 جويلية 1956 وتصالح مع بورقيبة.وتوفي سنة 1996 .عن عمر يناهز 85 سنة.

أنظر:عميره عليّه الصغيّر، في التحرر الاجتماعي والوطني،المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس،2010، ص187-186.وأنظر كذلك:حبيب حسن اللولب. التونسيون والثورة الجزائرية(1954-1962) أطروحة دكتوراه قسم التاريخ جامعة الجزائر 2006،ص309.وأنظر أيضاً :موقع شبكة الانترنيت: http://www. babylon.com/definition.يوم 23 جويلية 2012.

- **الباهي الأدغم** (1913- 1998): ولد بتونس في 10 جانفي 1913م،وبدأ نشاطه السياسي مبكّرا في صفوف الحركة الوطنية التونسية،حيث عدّ أحد أبرز مؤسّسي"الشبيبة المدرسية" النواة الأولى للشبيبة الدستورية،كما شارك في الدّعاية للقضية التونسية وكسبت التأييد الدولي لها ، وفي هذا الإطار سافر إلى عدّة بلدان مثل المغرب الأقصى ومصر وباريس والولايات المتّحدة الأمريكية، ومن هذه الأخيرة عاد إلى تونس في أكتوبر 1955م، وانتخب في مؤتمر صفاقس أمينا عاما للحزب،وظلّ طوال فترة الخمسينات والستّينات الشخصية الثانية في هرمية الدّولة والحزب بعد بورقيبة، إلى أن تراجع دوره السيّاسي بشكل كبير بداية من سنة 1970م، حيث أعفاه بورقيبة من مهامّه على رأس الحكومة، وبقي معتزلا عن الحياة السياسية إلى أن توفي سنة 1998م.

أنظر:**محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين،ج4،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1985**، ص 223- 229.



- **الديب محمد فتحي مبروك إبراهيم** (1923–2003) ولد سنة 1923 بمصر شارك في تأسيس جهاز المخابرات العامة المصرية وإذاعة صوت العرب ومهندس حركات التحرر، كان فتحي الديب رجل المهام الخاصة لعبد الناصر. ويعتبر فتحي الديب أحد أبرز معاوني الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر في قضايا الشؤون العربية. يعد الديب من مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية عام 1953، حيث كان ضمن ثمانية اختارهم عبد الناصر برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة زكريا محيي الدين، تولوا مهمة إنشاء جهاز المخابرات ومن خلال عمله كلف عبد الناصر فتحي الديب برئاسة دائرة الشئون العربية في جهاز الاستخبارات، وأوكل إليه إعداد خطة لتحرير دول الوطن العربي من الاستعمار. وقام الديب بإنجاز هذه المهمة، ومن خلالها تأسست إذاعة "صوت العرب" كأداة إعلامية لثورة يوليو 1952 في معاركها ضد الاستعمار. وبعد وفاة عبد الناصر استقال فتحي الديب من رئاسة الجمهورية حتى وفاته يوم 7 فبراير 2003 بالقاهرة.

أنظر التفاصيل في موقع شبكة الإنترنيت:http://www.marefa.org/index.php.

- **الخطابي محمد بن عبد الكريم** (1882–1963):مقاوم مغربي من منطقة الريف،مؤسس ورئيس جمهورية الريف ما بين 1921 و1926،حارب الاحتلال الفرنسي والإسباني، ولقب ببطل الريف، وأسد الريف.بويع أميرا للمجاهدين، ورفض أن يبايع ملكا بالريف.كما رفض أن يبايع خليفة للمسلمين.هو من مواليد بلدة أجدير بالريف في المغرب سنة 1882 . تتلمذ على يد والده (حفظ القرآن). ثم أتم دراسته بمدرسة الصفارين والشراطين بفاس.وعاد إلى فاس كموفد من طرف والده إلى السلطان عبد الحفيظ العلوي لشرح موقف والده من الحرب على بو حمارة. مدة 6 أشهر.

- تخرج من جامعة القرويين بفاس. بعد أن تشبع بالفقه الإسلامي والحديث.
- عمل معلما ثم قاضيا.
- قاضي القضاة في مدينة مليلية المحتلة.
- ومحرر في جريدة تيليغراما ديل ريف (بالإسبانية: El Telegrama del Rif)
- اعتقل في مليلية من طرف الأسبان.

قضى 11 شهرا بعد أن برأته المحكمة من التهم المنسوبة إليه. وعين قاضيا للقضاة من جديد. ولما فشلت المفاوضات بين أبيه "عبد الكريم" والأسبان،عاد بصحبة أخيه(س أمحمد) إلى أجدير لتنظيم صفوف القبائل وراء والدهما الذي يقود المقاومة بتفرسيت، الناظور.

وحد صفوف قبائل الريف شمال المغرب. قبائل :بني ورياغل، تمسمان بني توزين، بقيوة وباقي قبائل الريف وقبائل جبالة، وسماها ومن انضم إليها: «مجلس القبائل». حَوَّلَ صراعهم وقوتهم نحو العدو الإسباني الذي احتل جل القبائل القريبة من مليلية ووصل إلى قلب تمسمان وإلى أنوال وهنا دارت معركة أنوال (مايو 1921)الشهيرة حيث انهزم الأسبان أمام المقاومة والاحتلال أمام التحرير والحرية، والآليات الحربية المعاصرة أمام عزيمة القبائل الثائرة المحاربة بالبندقية (وزادها : التين اليابس وخبز الشعير). واندحر الجيش المُنَظَّم والكثير العدد أمام قلة من المجاهدين، وانهزم الجنرال سلفستري (الصديق الحميم للملك ألفونسو 13 ملك إسبانيا آنذاك).الذي وعد ملكه وجيشه والعالم بأنه سينتصر على الريفيين وسيشرب الشاي في بيت عبد الكريم الخطابي بأغادير وخاب ظنه لما أرغم جنوده على شرب البول بسبب الحصار المضروب على الجيش الأسباني أمام محمد بن عبد الكريم الخطابي.

قال عنه الأستاذ محمود محمد شاكر .فهذا البطل الذي نشأنا منذ الصغر ونحن نمجد اسمه، ونسمو بأبصارنا إليه، ونحوطه بقلوبنا وإيماننا، ونجعله المثل الأعلى للعربي الأبي الذي لا يقبل ضيما ولا يقيم على هوان، هو نفسه الذي علمنا بفعله لا بلسانه أنه «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء والاستقلال». ويعتبر من مؤسسي فكرة توحيد دول شمال أفريقيا وأول من أشاع استعمال لفظ المغرب العربي.

قام الخطابي بتأسيس **جمهورية الريف (الاسم الرسمي: الجمهورية الاتحادية لقبائل الريف)** التي تأسست في 18 سبتمبر 1921،جمهورية عصرية بدستور وبرلمان.عندما ثار سكان منطقة الريف (شمال المغرب)على إسبانيا وأعلنوا استقلالهم عن الحماية .عاصمة الجمهورية كانت أغادير، عمالتها كانت الريفان، عيدها الوطني



هو يوم استقلالها (18 سبتمبر)، قدر عدد سكانها بـ 18,350 نسمة.أعلن محمد عبد الكريم الخطابي أميرا للريف.تم تشكيل الجمهورية رسميا في 1 فبراير 1923، كان الخطابي رئيس الدولة ورئيس الوزراء في البداية، تم تعيين الحاج الحاتمي كرئيس للوزراء من يوليو 1923 حتى 27 مايو 1926.تم حل الجمهورية في 27 مايو 1926 بقوة فرنسية إسبانية تعدادها 500,000 مقاتل وباستخدام مكثف للأسلحة الكيماوية ما زالت المنطقة لليوم تعيش آثارها.وبعد تسليم نفسه، قام المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي بالتخلي عن مشروع جمهورية الريف حيث نادى باستقلال كل المغرب من الحماية الإسبانية والفرنسية، كما ساند انطلاقا من القاهرة ومن خلال راديو صوت العرب الناصري الحركات التحررية في كل من الجزائر، تونس، ليبيا، وباقي الدول العربية والإسلامية، إلى أن توفي في القاهرة بمصر، في 6 فبراير 1963، (أي بعد أن شهد تحرير واستقلال المغرب من الحماية الإسبانية والفرنسية، ولا يزال يعتبر إلى الآن بطلا قوميا) في المغرب وكافة البلدان العربية. وقد عاش حياته مجاهدا صادقا ساهم في مسيرة التحرير، ومتصوفا زاهدا في الحياة.وقد رصد له البرلمان الهندي منحة خاصة لمساندته الحركات التحررية. وجدير بالذكر أن الفرنسيين قد نفوه وعائلته إلى جزيرة لارينيون وبعد أكثر من عشرين عاما في المنفى، قرروا نقله إلى فرنسا، وأثناء مرور الباخرة ببورسعيد طلب حق اللجوء السياسي من الملك «فاروق» وأستجيب فورا إلى طلبه وظل مقيما بمصر حتى توفى وقد لجأ معه لمصر عمه الأمير عبد السلام الخطابى، وشقيقه «الأمير مَحمد عبد الكريم الخطابي» وزوجاتهم وأولادهم.وقد وافته المنية في القاهرة بمصر،في 6 فبراير 1963، ودفن في مقبرة الشهداء بالقاهرة.

أنظر:الموسوعة العسكرية،ط1،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979. ص 107، 108.

وأنظر:كذلك: موسوعة (wikipedia.) على موقع شبكة الانترنيت: http:// ar.wikipedia.org/wiki/%D8.

- **العسكري عمارة** (1925-1996): المدعو بوقلاز من مواليد 1925، بضواحي عنابة، بعد ما أنهى دراسته الإبتدائية وحفظ القرآن في الزّوايا، انخرط في سلاح البحرية الفرنسية، وعمره لا يتجاوز السّادسة عشر في سنة 1944 . انضم إلى الخلايا السرية لحزب الشّعب الجزائري، وهو ما يزال ضمن القوّات الفرنسية المتواجدة بتونس. مع بداية الثّورة، كلف بتنظيم جهاز الاستعلامات والفداء بعنابة، وبعد اكتشاف التنظيم التحق برفاقه بنواحي القالة، وفي خريف 1955، أصبح مسؤولا على ناحية القالة، وبني صالح ومساعدا للمناضل عمار بن عودة. بعد مؤتمر الصّومام أصبح مسؤولا على ناحية سوق أهراس ومعظم النّاحية الثّانية، والتي المنطقة عرفت فيما بعد «بالقاعدة الشرقية» وفي أواخر 1956 أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في (أوت 1957)،وعقيدا بصفته قائدا «للقاعدة الشرقية». ومع بداية 1958 أصبح عضوا في قيادة العمليات العسكرية (M.O.C) كرئيس للمكتب الثالث. في9 نوفمبر 1958وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ حدا لتجربة لجنة التنظيم العسكري للشرق الجزائري وعزلته عن كل نشاط وأبطلت رتبته كعقيد وبعثته إلى العراق. تحول إلى رجل أعمال بعد الاستقلال، كما انتخب أمين وطني ممثلا للقاعدة الشرقية،توفي يوم 14 أكتوبر 1996.

أنظر: **محفوظ سعد الله، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش، عدد**346، **نوفمبر**1993، **ص**40. **وأيضا عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية** (1954-1962)، **ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر**، 2007 ، ص96.

- **العزيز محمد حمادي**: اعتبارا لأصوله الريفية، كان يعرف «في المستندات الفرنسية باسم حمادي الريفي، وفي الكتابات المصرية بنفس الاسم».كانت ولادته ذات يوم من أيام سنة 1929 (ما زال على قيد الحياة ويبلغ من العمر 81 سنة حاليا)بتطوان التي تلقى فيها تعليمه الابتدائي والثانوي. في سن مبكرة انخرط في العمل السياسي. وعن ذلك يقول: «في هذه الأثناء أي سنة 1947 أسس الحزب

(حزب الإصلاح الوطني) فرقة الريف للكشافة المغربية، وكنت عضوا فيها. وكنت كذلك عضوا في النادي التجاري الذي يهتم بلعبة الشطرنج (...) تزامن تأسيس فرقة الكشافة مع نزول المجاهد الخطابي وعائلته في ميناء بورسعيد...».

التحق وعمره لم يكن يتجاوز 19 سنة بالقاهرة عبر جبل طارق وجزيرة مالطة، ثم بورسعيد. وبالقاهرة، «في العشر الأوائل من شهر فبراير 1948»، وطئت قدماه بيت الأمير المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، فيقول عن هذا اللقاء الأول بالأمير: «بقيت أنا مع المجاهد، فسألني عن أهلي ونسبي ووعدني بدعمه. وقال بعد أيام تأتي لتقيم في غرفة مع طالب ريفي يدرس في كلية دار العلوم. كانت هذه مساعدة كبيرة أسداها إلي المجاهد الكبير، ورئيس لجنة تحرير المغرب العربي. فقد كنت مثله أنتمي إلى قبيلة بني ورياغل في إقليم الحسيمة».

وفي 17 من شهر أكتوبر سنة 1948 حل بالعراق في إطار البعثة التي أعدتها لجنة تحرير المغرب العربي لتكوين الضباط العسكريين تمشيا مع برنامجها المستقبلي،وهو العمل على تحرير أقطار شمال إفريقيا الثلاث من الاحتلال الفرنسي والإسباني. وكان: «أعضاء البعثة العسكرية المغاربية الأولى هم:1:محمد إبراهيم القاضي، جزائري من باتنة (سلاح الهندسة)، 2:يوسف العبيدي، تونسي(سلاح المدرعات)، 3: الهادي عمر، تونسي (سلاح الإشارة)، 4: أحمد عبد السلام الريفي(حدو عبد السلام أقشيش)،سلاح المشاة، 5:عبد الحميد الوجدي، مغربي (سلاح المشاة)،6: الهاشمي عبد السلام الطود، مغربي(سلاح المدرعات)،7:محمد حمادي العزيز، مغربي(سلاح المدفعية).»وعندما عاد إلى القاهرة في يوليوز من سنة 1951 وضع نفسه «رهن إشارة وتحت تصرف لجنة تحرير المغرب العربي لخدمة الأهداف والمبادئ التي على أساسها تأسست، ومن أجلها تكونت»، فقام بزيارة رئيس لجنة الدفاع في لجنة تحرير المغرب العربي، وهو الأمير امحمد عبد الكريم الخطابي حيث سأل هذا الأخير قائلا: «أين جيش التحرير؟» فقال له: «أنتم الذين تؤسسونه».



بين وصوله إلى القاهرة لأول مرة في شهر فبراير سنة 1948، وبين مغادرته لها لآخر مرة في شهر أكتوبر 1954 في اتجاه ليبيا ومنها إلى الجزائر للقيام بالمهمة التي كلف بها من لدن لجنة تحرير المغرب العربي، وهي المشاركة في تنظيم الثورة الجزائرية والتنسيق مع المقاومة بالمغرب، تكون مدة إقامته بها، أي القاهرة، أربعة وثلاثون شهرا، يقول عنها: «في هذه المدة (...) شاركت في إعداد الثورة التحريرية الموحدة في بلاد المغرب العربي تحت مسؤولية لجنة تحرير المغرب العربي...».وكانت وجهته الجزائر حيث كلفه بنبلة بمهمة « القائد العام لجيش التحرير الجزائري [le contrôleur général de l'A .L .N]، بالإضافة إلى تأمين تعاونه مع جيش التحرير المغربي الذي ما زال لم يتأسس ميدانيا في المغرب.»وبهذه المهمة الجديدة توقف عمله « في تنظيم الحركة التحررية الموحدة، في القيادة المشتركة الخارجية لجيوش تحرير المغرب العربي»، غير أن انخراطه في الثورة ستقوده إلى الأسر يوم 26 فبراير 1955 ولن يقدم أمام المحكمة العسكرية للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر إلا في 31 يناير 1957. وبين هذين التاريخين (أربع سنوات)،تعرض لشتى أنواع التعذيب،بل ومحاولة تسميمه.

كان قرار المحكمة هو الإعدام الذي تم تغييره إلى السجن المؤبد، ثم نقل إلى سجن «الحراش ... ثم سجن لامبيز في الأوراس» وبعد ذلك سجون فرنسا بمدن كان وروان وفونتين بلو fontaine bleue. وبعد الاتصال بسفير المغرب بباريس السيد محمد الشرقاوي، أطلق سراحه لينزل بالدار البيضاء في شهر يونيه سنة 1962 حيث فضل العيش كمواطن مدني والتفرغ لمعالجة أوضاعه الصحية التي تأثرت بشكل كبير من جراء التعذيب.وفي تطوان عين نائبا إقليميا للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير حتى أحيل على التقاعد.**أنظر المزيد من التفاصيل على موقع شبكة الإنترنيت:**

.http://www.rifanwal.com/akhbar/articles.php?id=227



- **الزليطني علي** (1913-1976): ولد سنة 1913 بحومة السوق بجربة وهو سليل عائلة وطنية وكان والده قد اعتقلته السلطات الإيطالية في ليبيا سنة 1911 ونفته إلى إيطاليا للدور الذي أداه في محاربة الإيطاليين بليبيا. وانخرط علي الزليطني في الحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه سنة 1934 مسخرا حياته له وبث الدعاية الذكية وجلب الأنصار وكون هيئة وقتية لأول شعبة بجربة حتى أن المراقب المدني بجربة يؤكد أن كل شيء كان دستورا بفعل نشاط هذا الشاب الدؤوب الحركة. وقدقام الزليطني بجهود جبارة لبعث شعب دستورية بمختلف القرى والمدن. ونشر مقالات في جريدة «العمل» حتى أوقف بعد أحداث 9 أفريل 1938 وحكم عليه بثلاث سنوات سجنا وبغرامة مالية بتهمة التآمر على أمن الدولة ونقل إلى عدد من السجون والمحتشدات. وانطلاقا من سنة 1946 جاب العديد من المناطق بتونس داعيا للحزب الدستوري الجديد ومبشرا به وهو النشاط الذي جعل لجنة المقاومة التونسية تقرر إيفاده إلى طرابلس للإشراف المباشر على تمرير الأسلحة وتهيئة استقبال المناضلين التونسيين وتم ذلك بدعم مالي من المناضل الليبي الكبير الهادي المشيرقي الذي استثاقه كثيرا بل نجد أن علي الزليطني قد كلف الهادي المشيرقي بمهمات سياسية دقيقة في باجة وعلى الحدود الجزائرية والعمل على معرفة عناصر اليد الحمراء التي بدأت تغتال القيادات الوطنية. وقد تحول سنة 1953 إلى مصر ودعم لاحقا كل أطروحات صالح بن يوسف وصرح بمعارضته لاتفاقيات الاستقلال الداخلي وقام بدور ميداني كبير لنشر خلايا الأمانة العامة وقبض عليه يوم 28 جانفي 1956 وحكم عليه بعشرين سنة أشغالا شاقة ثم عفا عنه الرئيس الحبيب بورقيبة وأطلق سراحه في 30 ماي 1960 لكنه عاد إلى السجن في 22 جويلية 1968 بتهمة تدبير مؤامرة للإطاحة بالرئيس بورقيبة وقد حيكت التهمة ضده ظلما ولكن المحكمة أطلقت سراحه لعدم ثبوت الإدانة. وعفا بورقيبة على الزليطني وأكرمه ودعاه إلى القصر. توفي الزليطني يوم 15 أكتوبر 1976.

أنظر التفاصيل في جريدة الصباح على موقع شبكة الإنترنيت: http://www. html.28122108-assabah.com.tn/article-16880



- **السعيد عبد الحي**:من موليد بلدة قمار سنة 1927 حفظ القرآن وقواعد اللغة العربية، ثم التحق بالزيتونة و تخرج منها سنة 1954، لعب دورًا بارزًا في الحركة الوطنية حيث كان يلقي في متجر أخيه إدريس بالمناضل محمد بلوزداد عندما كان مكلفًا بناحية قسنطية سنة 1948 على عهد المنظمة الخاصة، وأثناء دارسته في تونس كان عضوا نشيطًا في الحركة الطلابية يعتبر، من الطلائع الأولى التي التحقت بالثورة سنة 1954 بمنطقة الأوراس رفقة بشير شيخاني وبن بولعيد وعباس لغرور.

أنظر سعيد العمامرة والجيلالي العوامر،شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة.الجزائر (د س.ن) ، ص 42.

- **الشقيري أحمد** (1908-1980): ينحدر أحمد الشقيري من أسرة عربية نزحت من الحجاز إلى مصر ثم فلسطين. والده الشيخ أسعد الشقيري كان عضوا في البرلمان العثماني ومن الأعضاء البارزين في جمعية الاتحاد والترقي وكان من أنصار الوحدة الإسلامية ومن المعارضين للتعامل مع الحلفاء.ولد أحمد الشقيري عام 1908 في قلعة تبنين في جنوبي لبنان حيث كان والده منفياً.أخذ أحمد عن أمه اللغة التركية ، تفتحت عيناه في طولكرم على أخبار الحرب العالمية الأولى سنة 1914، وعلى الاطلاع على شؤون الدنيا وأحوالها. مرضت أمه في السنة الثانية للحرب مرضا «شديدا» لم يمهلها سوى أيام ، ماتت بعدها وهو طفل في السابعة من عمره.وفي سنة 1916 انتقل إلى عكا حيث أنهى دراسته الابتدائية والإعدادية، وأتم دراسته الثانوية في القدس سنة 1926، والتحق بالجامعة الأمريكية في بيروت، ولكنه طرد منها في العام التالي بقرار من سلطة الانتداب الفرنسي لمشاركته في قيادة مظاهرة ضخمة قام بها الطلاب العرب في الجامعة الأمريكية بمناسبة ذكرى يوم السادس من أيار. فعاد إلى فلسطين، وانتسب إلى معهد الحقوق في القدس يدرس ليلا «ويعمل نهارا» في صحيفة مرآة الشرق، دون أن يشغله ذلك عن القيام بواجبه تجاه وطنه. وبعد تخرجه من المعهد عمل وتمرن في مكتب المحامي عوني عبد الهادي،

أحد مؤسسي حزب الاستقلال في فلسطين. وتعّرف خلال هذه الفترة على عدد من رجالات الثورة السورية الكبرى الذين اتجهوا إلى فلسطين، ومنهم شكري القوتلي ورياض الصلح ونبيه وعادل العظمة وعادل أرسلان. وتجدر الإشارة إلى أن فلسطين عاشت في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ثورات متتالية، كان أهمها الثورة الفلسطينية الكبرى(1936 – 1939)، وقد شارك الشقيري فيها مناضلا» بلسانه وبقلمه ضد الانتداب البريطاني والصهيونية، ومدافعا»عن المعتقلين والثوار العرب الفلسطينيين أمام المحاكم البريطانية. وحين انتهت تلك الثورة لاحقته سلطات الانتداب البريطاني فغادر فلسطين إلى مصر حيث أمضى بعض الوقت، ثم عاد إلى فلسطين أوائل الحرب العالمية الثانية فافتتح مكتبًا للمحاماة، واختص بالدفاع عن المناضلين الملاحقين وبقضايا الأراضي فعمل على إنقاذ قسم من الأراضي العربية ومنع تسربها إلى الصهيونيين. ولما تقرر تأسيس المكاتب العربية في عدد من العواصم الأجنبية برئاسة السيد موسى العلمي، كان الشقيري أول مدير لمكتب الإعلام العربي في واشنطن ثم نقل مديرا» لمكتب الإعلام العربي المركزي في القدس وقد ظل على رأس عمله هذا، إضافة إلى المحاماة، إلى أن وقعت نكبة 1948 فاضطر إلى الهجرة إلى لبنان واستقر مع أسرته في بيروت. وفي هذه الظروف قررت الحكومة السورية الاستفادة من خبرات الشقيري في مجال السياسة الخارجية فعينته عضوا» في بعثتها إلى الأمم المتحدة (1949 – 1950). ثم عين أمينا عاما مساعدا للجامعة العربية بوصفه يحمل الجنسية السورية. وقد بقي في منصبه هذا حتى عام 1957، حيث عيّن وزير دولة لشؤون الأمم المتحدة في الحكومة السعودية، وسفيرا «دائما» لها لدى هيئة الأمم المتحدة. وكان الشقيري خلال وجوده في الأمم المتحدة خير محام عن القضية الفلسطينية، وعن قضايا العرب الأخرى، ولا سيما قضايا المغرب والجزائر وتونس. وفي عام 1963 أنهت المملكة العربية السعودية عمل الشقيري في الأمم المتحدة.وبالرغم من ذلك لم يبتعد الشقيري عن الحياة العامة، فقد وقع اختيار الملوك والرؤساء العرب عليه،

فور عودته من الأمم المتحدة، ليشغل منصب ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية، بعد وفاة ممثلها أحمد حلمي عبد الباقي. ثم اتخذ مؤتمر القمة العربي الأول المعقود في شهر كانون الثاني / يناير عام 1964 قرارا بتكليف الشقيري، بوصفه ممثل فلسطين في الجامعة، بإجراء اتصالات مع أبناء الشعب الفلسطيني حول انشاء الكيان الفلسطيني على خير القواعد السليمة، والعودة بنتيجة اتصالاته ودراساته ومساعيه الى مؤتمر القمة العربي التالي. فقام الشقيري بجولة في الدول العربية التي يعيش فيها الفلسطينيون،ووضع مشروع الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم اختيار الجان التحضيرية التي وضعت بدورها قوائم بأسماء المرشحين لعضوية المؤتمر الفلسطيني الأول (28 ماي- 2 جوان 1964) الذي أطلق عليه اسم المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير.وقد انتخب هذا المؤتمر أحمد الشقيري رئيسا» له، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة. ثم انتخب المؤتمر الشقيري رئيسا» للجنة التنفيذية للمنظمة، وكلفه اختيار أعضاء هذه اللجنة وعددهم خمسة عشر. كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكريا» وإنشاء الصندوق القومي الفلسطيني.كما قام الشقيري بتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة العربي الثاني (5/ 9/ 1964) عن إنشاء الكيان الفلسطيني، وأكد فيه على الناحيتين التنظيمية والعسكرية للكيان، من أجل تحقيق هدفي التعبئة والتحرير. كما قدم إلى المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد وافق المؤتمر على ما قام به الشقيري، وعلى تقديم الدعم المالي للمنظمة.ثم تفرغ الشقيري لرئاسة اللجنة التنفيذية في القدس، ولوضع أسس العمل والأنظمة في منظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء الدوائر الخاصة بها ومكاتبها في الأقطار العربية وفي الدول الأجنبية، وبناء الجهاز العسكري تحت اسم جيش التحرير الفلسطيني. وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني(القاهرة 31 مارس-4 أفريل 1965) بين الشقيري ما قامت به اللجنة التنفيذية برئاسته، ومن

ذلك إنشاء القوات العسكرية، والصندوق القومي، ودوائر المنظمة ومقرها العام في القدس. ثم قدّم استقالته، فقبلها المجلس، ثم جدد رئاسته للجنة التنفيذية ومنحه حق اختيار أعضائها. وبعد عدوان جوان سنة 1967 حدث تغير كبير على الساحتين العربية والفلسطينية، كما قام تباين في وجهات النظر بين بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ورئيسها، فتقدم الشقيري في كانون الأول / ديسمبر سنة 1967 باستقالته الى الشعب العربي الفلسطيني. وقد قبلت اللجنة التنفيذية تلك الاستقالة.وبعد ذلك رفض الشقيري أي عمل أو منصب رسمي، وانصرف الى الكتابة فكان يقيم في منزله في القاهرة معظم أيام السنة، وينتقل صيفا إلى منزله في لبنان. ولم يكن بيت الشقيري في القاهرة يخلو من زائريه الفلسطينيين وعرب الأقطار الأخرى، يتبادلون فيه الأحاديث ويديرون النقاش حول شتى القضايا العربية والدولية. وكان يؤكد دائما أن المساومات السياسية لن تحرر فلسطين، وأن الكفاح المسلح هو وحده الطريق السليم للتحرير. كما كان يؤكد وجوب محاربة الإمبريالية الأمريكية باعتبارها الجهة التي ترتبط ارتباطا موضوعيا مع الصهيونية (وإسرائيل) ومخططاتهما، وهي التي تعمل على فرض سيطرتها على الأمة العربية ونهب ثرواتها. ويؤكد ضرورة استعمال النفط سلاحا من أسلحة التحرير ومحاربة الامبريالية.وقد اعتبر الشقيري توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية، وتطبيع العلاقات بين مصر والكيان الصهيوني خيانة عظمى للقضية الفلسطينية والعربية، لذلك غادر القاهرة إلى تونس سنة 1979. ولم يمض بضعة شهور في تونس حتى أصيب بمرض عضال نقل على أثره إلى مدينة الحسين الطبية في عمان وقد توفي فيها يوم 26/ 2/ 1980 ودفن، بناء على وصيته، في مقبرة الصحابي أبي عبيدة عامر بن الجراح في غور الأردن، تلك المقبرة التي تضم عددا من قادة الفتوحات الإسلامية.وقد خلف الشقيري وراءه عددا من الدراسات والمؤلفات والخطب، والكتب، وكانت معظم كتاباته سياسية تدور حول القضايا العربية وبالأخص القضية الفلسطينية والثورة الجزائرية، بالإضافة إلى الوحدة العربية والحياة الدولية. نذكر من أهمها:

1 – من القدس إلى واشنطن

2 – قضايا عربية

3 – دفاعا عن فلسطين والجزائر

4 – قصة الثورة الجزائرية

5 – فلسطين على منبر الأمم المتحدة

6 – مشروع الدولة العربية المتحدة

7 – حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء العرب

8 – أربعون عاما في الحياة العربية والدولية

9 – من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء

10 – على طريق الهزيمة

11 – الهزيمة الكبرى

12 – معارك العرب

13 – علم واحد وعشرون نجمة

14 – الطريق إلى مؤتمر جنيف

15 – صفحات من القضية العربية

16 – الجامعة العربية

للمزيد من التفاصيل **أنظر :موقع شبكة الانترنيت: http://www.ahmad-**
-alshukairy.org/Web/Default.aspx يوم 20 /03 /2013.

– **الصديقي محمد:المعروف باسمه الجهادي (مراد)**: من مواليد مدينة معسكر عام 1935 تعلم اللغة الفرنسية في مدارسها.و بامتداد الثورة التحريرية على ربوع الغرب الجزائري، التحق بصفوف المجاهدين و شارك في عمليات عسكرية فدائية في المدينة. ثمّ انتقل إلى الجبل بعد تضييق الحصار عليه، فجرح جرحا بليغا في



ساقه إثر عملية مواجه غير متكافئة مع قوات العدو. انتقل على إثرها إلى المغرب، أين كلف بمسؤولية «إدارة الاتصالات الخاصة (الشبكة السرية) التي تحملت مسؤولية تهريب السلاح نحو الثوار في الولايات الداخلية عبر الحدود،أعتقل في أسبانيا مع أعضاء من الشبكة السرّية في آخر محاولة لتهريب السلاح إثر وقف إطلاق النار خلال شهر مارس 1962، وقد تدخل الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة المغربية لإطلاق سراحهم. وبعد الاستقلال تولي مناصب عديدة في الجيش ثم أحيل على التقاعد وهو برتبة نقيب.

انظر:**مراد صديقي الثورة الجزائرية.عمليات التسليح السرية، المصدر السابق،ص** 200.

الطالب العربي قمودي:ولد سنة 1923 بوادي سوف،التحق بالمقاومة التونسية مع مطلع سنة 1952 كان على اتصال دائم مع مصطفى بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير،ويعتبر من الرواد الأوائل الذين التحقوا بثورة أول نوفمبر 1954 وكلف بمهمة جلب الأسلحة وتهريبها على الحدود الجزائرية التونسية،أستشهد سنة1957.

أنظر:سعيد العمامرة والجيلالي العوامر،شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف،مطبعة النخلة (الجزائر(د س.ن)،ص 36،35.

– **الطود الهاشمي**:ولد الهاشمي الطود سنة 1930 بمدينة القصر الكبير، وبها تابع دراسته الابتدائية بالمدرسة القرآنية تحت إشراف الأستاذ الغالي الطود، بعد ذلك انتقل إلى تطوان حيث تابع المرحلة الثانوية المتوسطة بمعهد مولاي المهدي تحت إدارة الشيخ المكي الناصري، ثم أتم السنة الأولى من قسم المعلمين بالمدرسة البولتقنية بتطوان.في مرحلة الدراسة الثانوية انتقل الهاشمي الطود إلى مصر حيث تحصل سنة 1947 على شهادة الثانوية العامة من ثانوية الحلمية بالقاهرة، ثم تخرج سنة 1951 من الكلية العسكرية الملكية ببغداد برتبة ملازم ثاني متخصص في سلاح المدرعات.وفي سنة 1945 هاجر إلى المشرق العربي مشيا

على الأقدام، وعند وصوله مدينة باتنة بالجزائر انضم إليه الشهيد محمد إبراهيم القاضي وتابع الرحلة معه إلى القاهرة التي وصلاها بعد ما يقرب من أربعة أشهر، ورفقة رفيقه إبراهيم القاضي تطوع للقتال في فلسطين على الجبهة المصرية ضمن وحدات المتطوعين العرب بقيادة الشهيد أحمد عبد العزيز، وذلك استجابة لنداء الأمير عبد الكريم الخطابي رحمه الله، الذي دعا فيه العرب والمسلمين للجهاد بعد صدور قرار تقسيم فلسطين من مجلس الأمن،قاتل أولا في موقع البريج جنوبي غزة في مواجهة عصابات الهاغاناه وارغون تسفاي لومي، ثم تقدمت وحدات المتطوعين داخل التراب الفلسطيني، واستقرت وحدته في منطقة بربرة قبالة مستعمرة نتساريم على مسافة 36 كلم من تل أبيب .وفي ماي 1948 سيتم إعلان قيام دولة إسرائيل و دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، إذاك طالبه الأمير عبد الكريم الخطابي بالعودة من الجبهة إلى القاهرة رفقة إبراهيم القاضي لينضما معا للبعثة العسكرية المغاربية الأولى إلى بغداد، وفي 17 أكتوبر من نفس السنة وصل الهاشمي الطود إلى بغداد والتحق بالكلية العسكرية الملكية ضمن بعثة تضم من بين أعضائها المغاربة : حمادي العزيز، والشهيد حدو أقشيش الشهير بأحمد عبد السلام الريفي، وعبد الحميد الوجدي.وفي جوان1951تخرج الهاشمي الطود برتبة ملازم ثاني تخصص مدرعات،وعاد بعد ذلك إلى القاهرة مع أعضاء البعثة العسكرية المغاربية، ليضع نفسه تحت تصرف الأمير الخطابي رئيس لجنة تحرير «المغرب العربي»، في خدمة مشروع ثورة التحرير المغاربية.وفي 15 يونيو 1951 نقل الهاشمي الطود أول مهمة تنظيمية وعسكرية في تونس، صحبة الشهيد محمد إبراهيم القاضي، هدفها ربط الاتصال مع المتطوعين التونسيين العائدين من فلسطين، والذين سبق لهم أن التزموا أمام الأمير الخطابي بمشروع الثورة المغاربية، ومع غيرهم من العناصر الوطنية المقتنعة بالمشروع لإنشاء جبهة تونس والشروع في تنظيم سلسلة تنظيمية محكمة تمتد من القاهرة حتى المغرب مرورا بليبيا وبقية الأقطار المغاربية ودراسة الميدان وخطوط المواصلات والإمداد، وطرق تأمين

السلاح والعتاد وتخزينه وتوزيعه وغير ذلك من المهام التي رسمها الأمير عبد الكريم الخطابي.وبعد مهمة تونس كلف من طرف الأمير الخطابي مع حمادي العزيز وعبد الحميد الوجدي في 20 شتنبر 1951 بالاتصال بممثلي الأحزاب السياسية المغاربية الموجودين بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم في القاهرة لاستطلاع رأيهم في مشروع ثورة التحرير المغاربية المسلحة، وكان من بين من تم الاتصال بهم لهذا الغرض علال الفاسي وعبد المجيد بن جلون واحمد بلمليح وإبراهيم الوزاني من المغرب، والمنجي سليم والطيب سليم ورشيد إدريس من تونس، والشاذلي المكي ومحمد خيضر والحسين أيت احمد من الجزائر وقد أكد هؤلاء جميعا استعداد أحزابهم لخوض المعركة حتى النهاية.وفي جانفي 1951 تسرب الهاشمي الطود إلى ليبيا مع حمادي العزيز وعبد الحميد الوجدي في مهمة هدفها دراسة الميدان ومتابعة إحكام حلقات السلسلة التنظيمية وتأسيس قواعد على امتداد التراب الليبي، وتقوية التنظيم على الحدود الشرقية والغربية لليبيا.نفدت هذه المهمة بتنسيق بين الأمير الخطابي وإدريس السنوسي –ملك ليبيا بعد استقلالها–، وبدعم من الهيئات الوطنية الليبية كجمعية عمر المختار وحزب المؤتمر الوطني بزعامة الدكتور السعدي واستغرقت المهمة ثلاثة أشهر.انطلقت مهمة إنشاء جبهتي الجزائر والمغرب بتسرب الهاشمي الطود وحمادي العزيز إلى تونس في فاتح مارس وذلك للوقوف على عمل السلسلة التنظيمية التي سبق إنشاؤها في هذا البلد، وللاتصال عبر المجاهد الطاهر قيقة بعبد الحميد مهري في الجزائر، ثم التسرب الى الجزائر عن طريق تبسة بمساعدة المناضل أحمد قاسمي رئيس جمعية الشبان المسلمين بتبسة. وقد أسفرت هذه المهمة عن استبعاد القيادات التقليدية لحزب انتصار الحريات الديمقراطية وحزب البيان من المشروع بسبب موقفهما العدائي تجاهه، وعن التزام الدكتور الأمين الدباغين بصفته الشخصية ومحمد الطيب بوضياف، كممثل عن المنظمة السرية داخل حزب انتصار الحريات الديمقراطية بمشروع الثورة، والتزام الجبهة الجزائرية بالمشروع في تنفيذ 66 عملية عسكرية تم

إعدادها مسبقا بدقة.وقد اشترطت جبهة الجزائر لبدء الثورة انطلاق العمليات في الجزائر والمغرب في وقت واحد والاحتفاظ بمنطقة شمال المغرب الواقعة آنذاك تحت الحماية الاسبانية كقاعدة خلفية للثورة.انتقل الهاشمي الطود وحمادي العزيز بعد ذلك إلى المغرب للاتصال بقيادات الأحزاب التي أعرب ممثلوها في القاهرة عن وضعها رهن إشارة مشروع الثورة فكانت النتيجة مخيبة للآمال، فاكتفيا بالاعتماد على مناضلين مغاربة بصفتهم الشخصية الحزبية.وبعد فشله في مهمته بالمغرب عاد في 16 أكتوبر 1952 مع حمادي العزيز وقدم تقريرا مريرا عن مهمتهما حيث قرر الأمير عبد الكريم الخطابي تقديم هذا التقرير إلى مجموع أعضاء لجنة تحرير «المغرب العربي».وبمناسبة عيد العرش في المغرب وفي اجتماع شامل للجنة تحرير «المغرب العربي» بالقاهرة بتاريخ 28 نوفمبر 1952 تلا الهاشمي الطود التقرير عن المهمة السابقة فثارت ثائرة علال الفاسي وغادر الاجتماع هائجا ومشككا في صدقية المهمة والتقرير معا، وبذلك تكرست القطيعة بين الأحزاب السياسية المغاربية عموما وبين مشروع الثورة المغاربية المسلحة كما كان يراه الأمير محمد عبد الكريم الخطابي والضباط العاملون معه.وفي 21 دجنبر 1952 تم تأسيس جيش تحرير «المغرب العربي» وانعقد مؤتمر الضباط المغاربيين بالقاهرة بمشاركة نخبة مختارة محدودة العدد لضمان السرية تضم من تونس عزا لدين عزوز، ومن الجزائر الشهيد محمد إبراهيم القاضي ومن المغرب الشهيد حدو أقشيش وحمادي العزيز وعبد الحميد الوجدي والهاشمي الطود، واحتفظ للجزائر بمقعد إضافي ليحتله فيما بعد احمد بن بلة بعد وصوله إلى القاهرة كما أوصت بذلك جبهة التحرير وقد تقرر في هذا المؤتمر:

- تشكيل هيئة مؤسسة لجيش تحرير «المغرب العربي» تولى فيها الهاشمي الطود مهمة ضابط الاتصال والعلاقات الخارجية.

1-تنظيم هيئة للمقاومة المسلحة المدنية في بلدان «المغرب العربي» باسم جامعة تحرير «المغرب العربي».



2- إرساء الهيكل التنظيمي لجيش تحرير «المغرب العربي»، ووضع نظامه الداخلي.

3- وضع الخطة العامة لجيش تحرير «المغرب العربي».

ونظرا للأهمية التي أصبحت تكتسيها مسألة تكوين الأطر اللازمة لتنفيذ مقررات المؤتمر أسس جيش تحرير «المغرب العربي» في بداية 1953 بمساعدة النظام الجديد في مصر معسكرين اثنين للتدريب تحت مسؤولية الهاشمي الطود:

1- معسكر كوبري القبة لتدريب المقاتلين.

2 - ومعسكر الكتيبة 12 لتدريب الأطر القيادية.

وفي 15 يونيو 1953 وصل احمد بن بلة إلى القاهرة ممثلا لجبهة الجزائر وانظم إلى جيش التحرير «المغرب العربي»، كما تأسس مكتب عسكري لجيش التحرير مستقل عن مكتب تحرير «المغرب العربي» وبعيداً عن المناوشات السياسية القائمة فيه، وانضمام صالح بن يوسف واحمد بدرة إلى العمل، وفي أواخر 1953 تم تأسيس ثلاثة معسكرات جديدة للتدريب تحت مسؤولية الهاشمي الطود: معسكران اثنان احدهما في منشية البكري والأخر في الهرم لتدريب المقاتلين، ومعسكر واحد في أنشاط لتكوين الأطر العليا.وقد نتج عن هذا التوسع في مهام الجيش تكليف الهاشمي الطود بمهام التدريب والاتصال وجوازات سفر المتطوعين القادمين من بلدان «المغرب العربي»، وفي شتنبر1953 أشرف الهاشمي على تنفيذ أول عمليتين لشراء الأسلحة الأولى بتمويل من ممثلي الجزائر في لجنة تحرير «المغرب العربي» محمد خيضر والحسين أيت احمد بعيد انضمامهما لجيش تحرير «المغرب العربي» والثانية بتمويل ن القيادة المصرية انطلقت إثرها العمليات العسكرية في تونس بمهاجمة معتقل أرمادا حيث كان يحتجز الحبيب بورقيبة. وبعد انطلاق الثورة المسلحة بالجزائر في فاتح نونبر 1954 تم تكليف الهاشمي الطود بمهمتي التدريب والتزويد بالسلاح بمساعدة من بن بلة، وتكليف حمادي العزيز بمهمة مستشار عسكري في منطقة القبائل حيث وقع فيما بعد في اسر الجيش الفرنسي.وفي أواخر 1954 وبأمر من عبد الكريم الخطابي وبتدخل منه

سيتم إدماج الهاشمي الطود في الجيش المصري كمسؤول عن التدريب ولتحقيق استقلالية اكبر لمعسكرات التدريب.وفي سنة 1956 تم إبرام اتفاقية اكس ليبان وإنسحب المغرب من الثورة التحريرية مقابل حصوله على الاستقلال،غير أن استمرار أعضاء جيش تحرير «المغرب العربي» في مقاومة يائسة أحبطها تحالف اكس ليبان بعمليات مضادة أهمها:

1- تسريب معلومات إلى السلطات الفرنسية عن وصول الباخرة اتوس المحملة بالسلاح إلى ميناء بورسعيد بمحاذاة الشواطئ المغربية الجزائرية واستيلاء هذه السلطات عليها.

2 - اضطهاد المناضلين بالاختطاف والتصفية ومن بين الضحايا الدين سقطوا في هذه الحملة: محمد ابراهيم القاضي وشباطة تركي سعيد والنقيب بربر من الجزائر ومن المغرب حدو اقشيش وعباس المساعدي وعبد السلام الخمار وعبد السلام احمد الطود خال الهاشمي الطود وعبد السلام الهاشمي الطود والد الهاشمي الطود وغيرهم من الشهداء الأبرار.

وفي سبتمبر 1960 دخل الهاشمي الطود نهائيا الى المغرب ليستقر به، والتحق فيما بعد بصفوف القوات المسلحة الملكية برتبة نقيب وهي رتبة اقل من رتبة رائد التي كان يحملها آنذاك، وفي نهاية 1961 عين قاضيا للتحقيق بالمحكمة العسكرية.وقد واجه الهاشمي الطود متاعب كثيرة في مهمته داخل صفوف الجيش المغربي حيث اعتقل في 29 أكتوبر 1965 من قبل السلطات العسكرية بتهم واهية وملفقة من قبيل المشاركة في حرب فلسطين ومقابلة الزعماء العرب المشاركين في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1965 والتعاون مع عناصر مناهضة لنظام الحماية في المغرب، والحصول على الجنسية الاسبانية، وتوزيع منشورات للضباط الشباب لإفساد عقولهم..... انتهت هذه المهزلة بعد معاناة طويلة بالحكم ببراءته.
وفي جانفي 1965 التحق بالفوج 17 بقصبة تادلة، ومن 1967 إلى 1969 قاد إحدى السرايا المكلفة بحماية سد بين الويدان ضمن الفوج 17

وفي 16 جويلية 1971 بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة بالصخيرات وبينما الهاشمي الطود طريح الفراش في الثكنة العسكرية التي يعمل بها صدر أمر باعتقاله بتهمة مغادرة موقعه أثناء المحاولة الانقلابية فحاصرته الشرطة في بيته طالبة منه الاستسلام فرفض إلى أن تدخل قائد الموقع آنذاك الرائد احمد الحلو بشجاعة نادرة ففك الحصار عنه وشرح الموقف للقيادة التي ألغت قرار الاعتقال. وفي سبتمبر 1974 التحق الهاشمي الطود بالكلية العسكرية بمكناس لتدريس مادتي التاريخ والتكوين المعنوي واستمر بها إلى أن تقاعد برتبة عقيد سنة 1995

أنظر: المزيد من التفاصيل على موقع شبكة الانترنيت

http://raihani.free.fr/kasraoua/hachemi_taoud.htm.

الفاسي علال (1910–1974):ولد بمدينة فاس في شهر جانفي 1910م، وهو ينتمي إلى أسرة عربية عريقة، تلقّى تعليمه الأول بمسقط رأسه، التحق بجامع القرويين عام 1927م، وخلال هذه السنوات تلقّى تكوينا إسلاميا، حيث أصبح ينشر دعايته لصالح الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، تأثر كثيرا بالأمير شكيب أرسلان، وشارك مشاركة فعّالة في تأسيس « لجنة العمل المراكشية» وذلك بسبب نشاطه المعادي للاستعمار الفرنسي الأمر الذي جعل السّلطات الفرنسية تقوم بنفيه إلى الغابون في نوفمبر 1937م، وبعد عودته من منفاه عام 1946 م عيّن على رأس حزب الاستقلال ، وفي شهر ماي 1947م التحق بالقاهرة للنّضال داخل لجنة تحرير المغرب العربي، وبعد عودته إلى المغرب المستقل عُيّن على رأس حزب الاستقلال، وفي شهر جوان 1961م ، دخل علال الفاسي في الحكومة المغربية كوزير للشؤون الإسلامية، وبقي كذلك لغاية 1963م، حين أعلن استقالته منها، توفي في 13 ماي 1974م .**أنظر:**

Benjamin Stora, Akram Ellyas, les 100 portes du Maghreb , Edition Dahlab, Alger, 1999, p 68 – 70.

- **القاضي بشير(1927-2004) اسمه الحقيقي محمد غزّو**:ولد يوم 27 جويلية 1927،بشرفة بهلول ضواحي عزازقة ببلاد القبائل ،انخرط بصفة مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري (PPA)-المحل آنذاك -منذ سنة 1944،وقد سمي باسم قاضي بشير قبل التحاقه بجامع الزيتونة بتونس سنة 1947،وقبل أن يستقر فيها إلى غاية سنة 1951،حيث كان عضواً نشطاً في صفوف جمعية طلبة حزب الشعب الجزائري بقيادة المناضل عبد الحميد مهري،كان من دعاة حتمية توحيد النضال مع الأشقاء في تونس والمغرب ،ومن المؤمنين بمبدأ الشمال الإفريقي أو المغرب الكبير كان ذلك في إطار نشاطه في لجنة تحرير المغرب العربي التي جسدت الحركة الميدانية لتنسيق الكفاح في المغرب العربي بعد لقائه مع بعض المناضلين الذين كرسوا شبابهم لهذا الهدف الوحدوي تحت لواء البطل عبد الكريم الخطابي فمن المغرب نجد أمثال(الهاشمي الطود وحمادي العزيز المدعو حمادي الريفي) ومن تونس(عز الدين عزوز ويوسف العبيدي)في طرابلس التي استقر بها بتعليمات من حزبه.كما كان على علاقة طيبة مع عبد العزيز شوشان مسؤول مكتب تونس للتسليح في طرابلس لحماسته في التعاون والتنسيق الثوري(الجزائري التونسي)، وفي هذا الإطار يعود له الفضل في ميلاد الأنوية الأولى لشبكات الإمداد بالسلاح استعدادا لاندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954.إذ يعتبر في هذا المقام المؤسس الأساسي لقاعدة جبهة وجيش التحرير الوطني ،بعد اللقاء التاريخي الذي جمعه بأحمد بن بلة ومصطفى بن بوالعيد في طرابلس في 14أوت 1954 وهو التاريخ الرسمي لتأسيس قاعد طرابلس،وفي نفس الوقت عينه بن بوالعيد مسؤولاً عن القاعدة ،كما كلف منذ سبتمبر 1954بمهمة بفزان مع محمد بلحاج لوضع القاعدة العسكرية لجيش التحرير المغاربي بليبيا. كان شاهداً على الخلاف الذي وقع بين صالح بن يوسف والطاهر لسود في ربيع 1956 حول تسيير جيش التحرير داخل تونس وكان قاضي بشير طرفاً في التوفيق بين الطرفين بطرابلس بعد مفاوضات بين صالح بن يوسف والطاهر بسود وقد بقي القاضي

بشير على رأس قيادة قاعدة طرابلس اللوجيستية إلى غاية الاستقلال الوطني حيث واصل مكوثه هناك بطرابلس إلى غاية 1963،حيث كان يمثل رئيس بعثة دبلوماسية جزائرية في ليبيا، توفي بعد معاناة لمدة 5سنوات من مرض سرطان البروستات،ببيته الكائن بضواحي مدينة الجزائر يوم 31 أكتوبر 2004م عن عمر يناهز 77سنة . **أنظر جريدة (الوطن):**

De tripoli à la wilaya 1 .Les premières armes.in- El Watan- le 01- 11 2004 .

وأنظر كذلك: أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف. الجزائر 11/ 12ماي2001، جيش التحرير المغاربي (1948-1955)، الجزائر2001.

- **المشيرقي الهادي إبراهيم**(1908-2007):من مواليد طرابلس يوم 15 ذي الحجة 1325ه الموافق ليوم 19 جانفي 1908م ،منح الجنسية العثمانية والشهادة بخشبة السلطان عبد الحميد الثاني وكبقية الليبيين دخل المدرسة للتعلم غير أنه وجد عدة مشاكل في الالتحاق بالمدارس،فبعد أن رفضته إحدى المدارس تحول إلى مدرسة أخرى عرف فيها هي الأخرى الكثير من المضايقات والمشاكل الأمر الذي دفعه إلى التوقف عن مزاولة دراسته والالتحاق بأحد المساجد لدراسة اللغة العربية ومبادئ الدين الإسلامي غير أن طبيعة وفحوى التعلم لم يرقه فانقطع عن الدراسة نهائياً ليلتحق بميدان التجارة وهو صغير.

انتقل المشيرقي إلى ميدان التجارة الأمر الذي جعل شخصيته بارزة في هذا الميدان،وخاصة أن الثروات التي أصبح يمتلكها كانت مسخرة لخدمة القضايا العربية والإسلامية، بحيث كانت له مواقف مشرفة في الكثير من القضايا (الإريترية،واليمنية والقضية الفلسطينية).

غير أن القضية التي أخذت من وقته ونالت من جهده هي القضية الجزائرية بحيث شارك فيها بماله وقلمه وأهله ونظرا للدور الذي قام به فقد أصبح يحمل اسما حركيا ثوريا كبقية المجاهدين الجزائريين،إذ كان يلقب باسم «البشير»ويذكر



المشيرقي أن اهتمامه بالقضية الجزائرية يعود إلى أيام الجهاد الليبي ضد الاحتلال الإيطالي،بحيث كانت له علاقات متينة مع بعض الجزائريين الذين التحقوا بصفوف الجهاد الليبي ومن هؤلاء نذكر مصطفى عوني التفراوي وكذا عبد الله الجزائري. وقد زاد اهتمام المشيرقي بالقضية الجزائرية خاصة بعد مجازر ال8ماي1945،إذ يذكر أن هذه الأحداث كان لها وقع كبير على الشعب الليبي الذي اعتقد أن ثورة اندلعت في الجزائر، ويذكر المشيرقي أنها ظلت تؤرقه وتمنى أن يكون بجانب الجزائريين ليشاركهم شرف الكفاح،وتمكن من تحقيق هذه الأمنية حيث زار الجزائر سنة1948،واستطاع من خلالها اللقاء مع عدد من قادة الحركة الوطنية الجزائرية،على رأسهم مصالي الحاج.وقد عمل المشيرقي مع المناضلين الجزائريين منذ سنة 1947،حتى اندلاع الثورة التحريرية 1954، بحيث كان عضواً مؤسسا للجنة مساندة الجزائر بطرابلس،كما تولى أمانة صندوق اللجنة لإعانة جيش التحرير الجزائري وأسندت إليه عدة أعمال ومهمات ومسؤوليات خطرة منذ الانطلاقة حتى الاستقلال.وفي سنة 1948،أشرف على لجنة إيفاد المجاهدين إلى فلسطين وشراء الأسلحة وجمع التبرعات .

سهر المشيرقي على توسيع علاقاته بالمناضلين الجزائريين بعد هذه الزيارة، وتمكن من ربط علاقة أخوية ونضالية مع المرحوم العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي، واستمرت العلاقة بينهما إلى غاية وفاة الإبراهيمي، وكانت هذه العلاقة أكثر متانة أثناء الثورة الجزائرية، ويبدو أن الشيء الذي جمع بينهما في تلك الفترة هو أنه كان لهما نفس الالتزام في النضال والوطنية دفاعا عن قضايا الأمة العربية.

لقد وجدت بعض الأنظمة العربية نفسها في حرج شديد إزاء صمتها مما كان يحدث في الجزائر، أما السلطات الليبية فهي الأخرى لم تتخذ موقفا رسميا صريحا في وقت كانت الجماهير الشعبية تعيش حماسا ثوريا ينتظر من يفجره،فكانت محاولة المشيرقي صائبة في إخراج ذلك الحماس الثوري إلى الميدان،وذلك عندما قام بتحرير كلمة موجزة دعا من خلالها الشعب الليبي إلى مطالبة حكومته السماح

له أن يدعم الثورة الجزائرية في حدود القانون. غير أن هذه المحاولة فشلت نظرا لرفض الصحف نشر تلك الكلمة إلى صفحاتها،ومع ذلك فإن المشيرقي لم يفشل و لم ييئس، فكان يجتمع دائما مع بعض أصدقائه الذين كان لهم نفس الالتزام الوطني.وأمام انسداد السبل في الداخل، أخذ المشيرقي وجهة أخرى،فبدأ في تحرير عشرات الرسائل والبرقيات في اتجاهات مختلفة وإلى جهات متعددة، فقد أبرق في 6ماي1956 حوالي 18 برقية إلى رؤساء وملوك الدول العربية،وكذا المنظمات السياسية والمدنية، وبعد ذلك بثلاثة أيام، أبرق 29 برقية إلى جهات عديدة من العالم من الدول العربية والأوروبية والآسيوية وأمريكا، ومن بين تلك البرقيات، نذكر تلك التي وجهها إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وإذاعة "صوت العرب"، و"الجامعة العربية"، وكذا «المؤتمر الإسلامي»، وكذا صيغ البرقيات تدعو ملوك و رؤساء الدول العربية إلى تجاوز مرحلة الكلام، وهنا نرى الإشارة إلى ما جاء في بعضها: «إن الزمن الكلام قد ولى، وأن الشعب الجزائري يستصرخ بإخوانه العرب والمسلمين،فهو يريد النجدة بسرعة...».

واصل المشيرقي في نشاطه في هذا الإطار، وكانت الرسائل والبرقيات أهم وسيلة يتبعها في هذه المرحلة، فقد إلى رؤساء عدة كالمغرب وتونس والهند وباكستان واندونيسيا، وذلك بمناسبة انعقاد»حركة عدم الانحياز»، لكن الشيء الذي فتح الباب واسعا لبداية نشاط الشعب الليبي ودعمه جهرا للثورة الجزائرية هو تلك الكلمة التي حررها المشيرقي بمناسبة غيد الفطر 11ماي1956، وكانت هذه الكلمة في شكل تهنئة بالعيد للشعب الجزائري، لكنها كانت بمثابة إشارة البدء ورخصة تأييد للثورة الجزائرية ومواكبة مسيرتها.

لقد أخذت الإرهاصات المترتبة على الكلمة تتحول إلى ظواهر عمل غير مسبوق، وكان أوله أن تم عقد اجتماع في بيت المشيرقي في 18مـاي1956، ضم عددا من المتحمسين للثورة من الليبيين، وتوالت الاجتماعات وجرى اختيار حول ما يمكن عمله من أجل القضية الجزائرية. وهكذا تكونت «لجنة



جمع التبرعات لجيش التحرير الجزائري»،ولم يمض وقت طويل حتى ازداد عدد المتطوعين،واستمر نشاطهم بانتظام،أما المشيرقي فقد وسع دائرة نشاطه ضمن اللجنة، وراح يتصل ويجتمع بممثلي الفرق الفنية والجمعيات الخيرية، طالبا منها مساندة الشعب الجزائري في كفاحه، وشيئا فشيئا،تجذرت القضية الجزائرية في نفوس الجماهير الشعبية وأصبحت قضية الجميع.وقد بقي المشيرقي أمينا عاما لـ «لجنة جمع التبرعات لجيش التحرير الجزائري» إلى غاية سنة1957،أي بعد أن تم فتح مكتب «جبهة التحرير الوطني بطرابلس»، عندئذ طلب المشيرقي إعفاءه من ذلك واستخلافه بأحد الجزائريين حتى يكون الجزائريون على صلة مباشرة بأموالهم دون وساطة،أما هو فقد واصل نشاطه داخل وخارج ليبيا لتأييد الثورة الجزائرية، كما واصل اتصالاته بالمنظمات العربية والدولية بما فيها «منظمة هيئة الأمم المتحدة»، وكذا برؤساء أكبر الدول في ذلك الوقت،كالرئيس السوفياتي خروتشوف، واليوغسلافي تيتو، وشوان لاي رئيس الصين الشعبية،وكذا رئيس الهند نهرو، وجُل رؤساء الدول العربية، وهنا نشير إلى الرسالة التي وجهها إلى الملك الحسين الهاشمي، ملك الأردن، في 10 جوان1956،حيث جاء فيها: «... تدور اليوم في الجزائر المسلمة رحى حرب لا تبقى ولا تذر،يفتك الفرنسيون بالرجال والنساء والأطفال والكهول والشيوخ،... باسم الدين والإنسانية والضمير الإنساني والأخوة، أدعوكم لتلبية هذا النداء وتأدية الواجب المقدس... لقد انقضى زمن المؤتمرات واللجان والمقررات، لقد انقضى زمن الاحتجاجات والاستياء وإبداء الأسف، إن الجزائر في حاجة إلى المال،في حاجة إلى النجدة الحقيقية».

لم يترك المشيرقي بابا رأى فيه خيرا للقضية الجزائرية إلا سلكه،وفي هذا الاتجاه،كان ينتهز فرصة حلول المسؤولين الجزائريين بطرابلس، فيقوم بتنظيم الاجتماعات لهم ولقاءات بأصحاب الصحف الليبيين والأجانب،حتى أصبح ذلك سلوكا معروفا،فبمناسبة إحياء «الذكرى المائة لوفاة محمد السنوسي» الموافق

ليوم 12 سبتمبر 1956، وحيث كانت الحكومة الليبية قد دعت عدة أطراف أجنبية لحضور الحفل،فكان ذلك فرصة هامة بالنسبة للمشيرقي، حيث سطر برنامجا يوميا لقادة الوفود،وكان يثير في لقاءاته معهم القضية الجزائرية،كما حرص على تقديم كتب ومطبوعات للوفود،تدور أغلبها حول القضية الجزائرية،كما أضاف إلى ذلك طبع نداء في مئات النسخ ووزعها على الوفود طالبا منهم استنساخها و توزيعها على مواطنيهم.ولم يتوان المشيرقي في توجيه الاحتجاجات والتنديدات إلى مختلف الهيئات الدولية ومختلف الدول الأجنبية، طالبا منها التدخل لوضع حد لحرب الإبادة التي تعيشها الجزائر، إذ وصل عدد الاتصالات إلى ما يقارب 700 بين رسالة وبرقية و420 رسالة دورية،كلها لا تزال عبارة عن وثائق تاريخية منظمة في شكل محفوظة لدى مكتبة المشيرقي لحد الآن.

سجل المشيرقي عضويته في الكثير من المؤسسات والنوادي والجمعيات الإدارية والعلمية والثقافية والتجارية، يمكن أن نذكر منها على سبل المثال لا الحصر:

- أحد مؤسسي شركة أبناء المشيرقي وعضو مجلس إدارتها منذ سنة 1927 حتى سنة 1978.
- عضو لجنة إيفاد المجاهدين إلى فلسطين وشراء الأسلحة وجمع التبرعات.
- عضو مجلس إدارة شركة إتحاد المسارح وأحد مؤسسي سينما (أوديون).
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة منظمة السياحة والفنادق الليبية (أوتال) (1951-1970).
- عضو في الجمعية العالمية للفنادق (A.I.H).
- رئيس لجنة المقاطعة (لإسرائيل) ولجنة السياحة والمعارض للدورة السادسة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد بطرابلس سنة 1956.
- عضو مؤسس لجمعية الهلال الأحمر الليبي.سنة1957.
- عضو في لجنة التأييد والمناصرة لفلسطين سنة 1967.



عضو اللجنة العليا لتلقي التبرعات لدعم دول المواجهة (أكتوبر 1973). له العديد من المؤلفات،من أهمها:كتاب **(مشاهداتي في بلاد الهند)** وكتاب **(ليبي في اليابان)**وكتاب **(ذكرياتي)**.توفي يوم 14أكتوبر 2007.عن عمر يناهز 99سنة. وتمنى المشيرقي أن تكون له رحلة بعد الوفاة إذ أوصى قبل وفاته بأن يدفن في الجزائر التي وهب لها جزءا من حياته في مناصرة قضيتها إلى أن تحقق لها النصر والاستقلال،وكان له ما أراد حيث نقل جثمانه إلى مدينة الجزائر ودفن في مقبرة الشهداء وشارك في الصلاة عليه عدد من مسئولي الدولة الجزائرية بما فيهم الزعيم الراحل أحمد بن بلة.

أنظر:الهادي إبراهيم المشيرقي،قصتي مع الثورة المليون،ط1،الجزائر2000. ص5-7.وأنظر كذلك، محمد ودوع، ليبيا والثروة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير.قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،جامعة الجزائر،2000-2001.ص91-102.

وأنظر المزيد من التفاصيل على موقع شبكة الإنترنيت: http://www.arrakem.com/ar/index.asp?Page=48.

- **المنجي سليم** (1908-1969م): ولد بتونس في عائلة من أصل يوناني يوم 15 سبتمبر 1908زاول تعليمه بالمدرسة الصّادقيّة بتونس،ثم بكليّة الحقوق بباريس،حيث حصل على الإجازة في الحقوق ونشط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا،انخرط مبكّرا في النشاط الحزبي في صفوف الحزب الدستوري الجديد، وفي أكتوبر 1948، انعقد مؤتمر الحزب بمنزلة وانتخب آنذاك مديرا له، ثم تقلّد عدة مناصب منها وزيرا للداخلية في حكومة الطاهر بن عمار سنة 1955، وفي أفريل 1956عينه بورقيبة وزيرا في حكومة الاستقلال الأولى،كما عُيّن سنة 1963،كاتب دولة للشؤون الخارجية، وظلّ يشغل خطّة كاتب دولة إلى غاية وفاته سنة 1969.

أنظر:**محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ج4، ط1، دارالغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ص219، 228.**



– **أوعمران عمر** (1919–1992):ولــد عمر أوعمران يوم 19 جانفي 1919 بذراع الميزان ـ تحصل على الشهادة الابتدائية ثم تفرغ لمساعدة أبيه في الفلاحة ، تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام إثر اشتباكات جرت بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1941 ونجا منه، ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بإحدى المدارس في شرشال ، وفي سنة 1945 حكم عليه بالإعدام غداة أحداث 08 ماي لكنه استفاد من العفو و ألقي عليه القبض مرة ثانية في سنة 1947 لكنه تمكن من الفرار ، كان من بين أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة الفاتح نوفمبر وكان نائبا لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم خلف رابح بيطاط في المنطقة الرابعة. وفي 22 أكتوبر 1956 تم اختطاف أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وأسند إلى أوعمران تولي الأمور في تونس وضبط الأوضاع على الشريط الحدودي وما بين فترة 1957–1958 تقلد رتبة عقيد ثم أسندت إليه مهمة التسليح في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية.وخلال تشكيل الحكومة المؤقتة عين رئيسا لبعثة جبهة التحرير الوطني بتركيا ، وبعد وقف القتال في الجزائر دخل إلى بلاده وساهم في محاربة المنظمة السرية الإرهابية، وانتخب بعد الاستقلال نائب في المجلس التأسيسي لكنه سرعان ما انسحب احتجاجا على طريقة تسيير بن بلة ، توفي أوعمران في 29جويلية 1992 .

أنظر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر(1830–1962) القرص المضغوط،المرجع السابق.

– **باجي مختار** (1919–1954): عضو اللجنة الثورية الموحدة للوحدة والعمل CRUA (1954) وقائد في حرب التحرير .ينحدر من عائلة متواضعة،كان أبوه موظفا بمحكمة عنابة ثم بسوق أهراس، ولد يوم 17 ابريل 1919 بعنابة، ثم غادرها قبل سن التمدرس ليستقر بسوق أهراس. بعد دراسته بمدرسة «الأهالي» وحصوله على شهادة نهاية التعليم الابتدائي عام 1934، دخل عام 1936 ثانوية مدينة سوق أهراس التي تحمل حاليا اسم ابن خلدون وغادرها

سريعا بسبب عنصرية المعمرين تجاه الجزائريين التي جعلته ناقما على هذا الوضع انضم إلى ناد رياضي كان، في الحقيقة، تنظيما شبه عسكري يقدم تدريبات في شتى الميادين، وفي نفس الوقت كان يتابع دروسا بالمراسلة، إلى غاية استدعائه لأداء الخدمة العسكرية. تفاداها باللجوء إلى الإضراب عن الطعام لمدة أيام انخرط في حركة الكشافة الإسلامية في أوائل الأربعينات حتى صار مسئولا عن فصيلة لمدة 7 سنوات متوالية بعد نضاله في حزب الشعب الجزائري ابتداء من سنة 1943 ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية صار عضوا في المنظمة السرية OS اعتقل في 27 ابريل 1950 ،وحكم عليه ب 5 سنوات سجنا ثم أطلق سراحه بعد ثلاث سنوات قضاها في سجن الشلف يوم 2 ابريل 1953 . ومنذ تسريحه وعودته إلى سوق أهراس انهمك في نشاطات تحسيسية وتحضيرات عسكرية على مستوى النواحي التي كانت واقعة تحت قيادته مثل الونزة وواد كبريت،ومداوروش،وعنابة ونهامشة وعين تاحمامين وبوشقوف.مع اندلاع الثورة اول نوفمبر 1954 شارك باجي مختار الذي كان حاضرا في اجتماع المنظمة السرية المنحلة بهدف تأسيس اللجنة الثورية الموحدة للوحدة والعمل CRUA، في عمليات تخريبية كثيرة عبر مناطق الحدود الجزائرية التونسية تحت قيادة ديدوش مراد، وبوصفه مناضلا في الحركة الوطنية فقد باع جزءا من ميراثه لشراء الذخيرة، وبعد الاجتماع عاد، حسب نفس المصدر إلى سوق أهراس حيث واصل تدريباته وتجميع الأسلحة التي كانت بحوزة المواطنين. اعتقل يوم 30 أكتوبر وهو في طريقه إلى عنابة للحصول على خرائط مختلف الخطوط السكك الحديدية، تمكن من الفرار من قبضة العدو في ذلك اليوم لم يكن في الموعد مع ديدوش مراد الذي قام بذاته بتوزيع بيان أول نوفمبر في 2 نوفمبر شارك في تخريب جسر عين سنور بالقرب من سوق أهراس، وفي تخريب منجم الناظور بقالمة وفي تحريف القطار الرابط بين الجزائر وتونس عن سكته. وعندما عاد إلى جبال بني صالح،في ولاية قالمة وعلى إثر عملية تمشيط قام بها الجيش الفرنسي في منطقة مجاز الصفا،حيث توجد مزرعة «دالي بن شواف»

ستشهد المقاتل باجي مختار يوم 18 نوفمبر 1954 مع رفاقه في السلاح محمد الطرابلسي ومحمد بناني مسعود عنتر.

أنظر: تاريخ الجزائر (1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954. وزارة المجاهدين. الجزائر. 2002. وأنظر أيضاً: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص58،57.

برادة حسين: من مواليد 1930 بفاس، انخرط في صفوف حزب الاستقلال المغربي سنة 1947 بالدار البيضاء ، ساهم في تأسيس المنظمة السرية للمقاومة سنة 1951 ، التحق بمدينة تطوان بعد استشهاد المقاوم محمد الزرقطوني سنة 1954 ، شارك في تأسيس جيش التحرير المغربي الذي إنطلق في كفاحه بالريف المغربي يوم 02 أكتوبر 1955 ، صدر له عدة كتابات واستجوابات حول جيش التحرير والمقاومة ، هو الآن عضو في مجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير ، ومازال على قيد الحياة.

أنظر مجلة المقاومة وجيش التحرير. تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ، عدد55 ، جوان 1999 ، ص80-85.

بن بوالعيد مصطفى (1917-1956) من مواليد في فيفري 1917 بأريس ولاية باتنة وسط عائلة ثرية ومتشبعة بالقيم الإسلامية، تلقى تعليمه الأول بمسقط رأسه ثم بمدينة باتنة أين التحق بمدرسة الأهالي «الأنديجان» كما تلقى تعليما بمدرسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هاجر إلى فرنسا سنة 1937 وعرف عن قرب أوضاع الجزائريين هناك، وكون نقابة تدافع على حقوقهم، عام 1939 أدى الخدمة العسكرية الإجبارية، وأعيد تجنيد أثناء الحرب العالمية الثاني، بدأ نشاطه السياسي في صفوف حزب الشعب منذ الأربعينات إذ كان من أنشط العناصر بالأوراس، وعند نشأة المنظمة الخاصة كان له نشاط دءوب في تكوين الشبان سياسيا وتدريبهم عسكريا، وأنفق من ماله الخاص لتدريب وتسليح المناضلين، شارك في انتخاب المجلس الجزائري سنة 1948 وفاز فوزا

سحيقا لكن السلطات الفرنسية زورت الانتخابات، كان له دور كبير في إنشاء المنظمة الخاصة ، وبعد أن أكتشف أمرها بدأ في توفير السلاح عن طريق شرائه من ليبيا كما ساهم في إيواء المناضلين المطاردين، أنشأ مع رفاقه اللجنة الثورية للوحدة والعمل وشارك في اجتماع الـ 22 في جوان 1954، وأصبح مسؤولا على المنطقة الأولى (الأوراس)، كما كان عضوا في لجنة الستة،أشرف على توزيع الأسلحة على المناضلين بنفسه. سافر سنة 1955 إلى ليبيا لتزويد الثورة بالسلاح لكنه أعتقل في 11 فيفري 1955 وحوكم بالمحكمة العسكرية بقسنطينة في جوان 1955وحكم عليه بالإعدام. استطاع الفرار من السجن رفقة الطاهر الزبيري في شهر نوفمبر 1955 عاد إلى قيادة الثورة وخاض معركتي إيفري البلح وأحمر خدو، واصل جهاده حتى أستشهد في 22 مارس 1956 إثر انفجار اتصال «إرسال و استقبال» مفخخ ألقته القوات الفرنسية.

أنظر: المتحف الوطني للمجاهد، الشهيد مصطفى بن بوالعيد، سلسلة رموز الثورة التحريرية،الجزائر،2001. والطاهر جبلي،البطل الرمز مصطفى بن بولعيد،ثعلب الأوراس، شهيد الجبل الأزرق، جريدة صوت الأحرار، العدد930، الخميس 22 مارس2001، الحلقة الأولى، ص7. والعدد 931، السبت 24 مارس2001، الحلقة الثانية، ص8.

– **بن طوبال سليمان** (1923–2010): (اسمه الحقيقي)والمعروف اختصارا با سمي **الأخضر وعبد الله** ولد عام 1923 بميلة (450 كيلومتراً شرق العاصمة الجزائرية)، بدأ العمل السياسي في صفوف حزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية.عند تأسيس المنظمة السرية (الجناح العسكري لحزب الشعب) في 1947 كان بن طوبال أحد أعضائها البارزين إلى غاية اكتشافها وتفكيكها في آذار/ مارس 1950 وأضحى مطلوبا من السلطات الاستعمارية. وفي هذه المرحلة الحاسمة تعرف بن طوبال على البطل مصطفى بن بولعيد ورفيقيه شيحاني وعاجل عجول والذين سيكون لهم شأن كبير خلال الثورة بهذه المنطقة.وعند تأسيس «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» كمرحلة تمهيدية لإعداد الثورة المسلحة، وبروز حتمية عقد لقاء للنظر في الوضعية التي وصلت إليها البلاد، وجه المجاهد والرئيس الأسبق محمد

بوضياف نداء لبن طوبال لحضور الاجتماع التاريخي الذي احتضنه منزل المناضل «إلياس دريش» بحي المدنية بالعاصمة، ليصبح بن طوبال أحد أفراد مجموعة الـ22 التاريخية التي اتخذت في لحظة حاسمة من تاريخ الأمة الجزائرية قرار تفجير الثورة وإعلان العصيان العام. وخلال الثورة كان بن طوبال مسؤولا عن منطقة العمليات القتالية بولايات شرق البلاد، وكان أحد مهندسي هجمات الشمال القسنطيني في 20 آب/ أغسطس 1955 التي أحدثت ارتباكا لدى القوات الاستعمارية. وعندما تقرر عقد مؤتمر الصومام في 20 آب/ أغسطس 1956 كان بن طوبال أحد المشاركين في هذا المؤتمر الذي جاء لتنظيم الثورة الجزائرية، وعين كذلك عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتولى قيادة الولاية الثانية في سبتمبر 1956 بعد استشهاد قائدها يوسف زيغود،تولى بن طوبال بعد ذلك عدة مسؤوليات خلال الثورة، أبرزها عضو الحكومة الجزائرية المؤقتة. كما كان ضمن الوفد الذي شارك في مفاوضات إيفيان التي أفضت إلى استقلال الجزائر في 1962. وشكّل بن طوبال، إلى جانب كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، ما يعرف باسم (الباءات الثلاث) والذين نسبت لهم الكثير من الأشياء خلال الثورة، من ضمنها تصفية المجاهد رمضان عبان والإعلان عن سقوطه في ميدان الشرف، قبل أن يتبين أنه كان ضحية صراعات وتصفيات حسابات خلال الثورة. توفي يوم 23أوت 2010.

أنظر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954، القرص المضغوط المرجع السابق. وأيضا: موقع شبكة الانترنيت: http://4non.net/ .news189.html-23/01/2012

- **بن مهيدي العربي(1923-1957)**: ولد الشهيد العربي بن مهيدي في عام 1923 بدوار الكواهي بناحية عين مليلة وهو الابن الثاني في ترتيب الأسرة التي تتكون من ثلاث بنات وولدين، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه وبعد سنة دراسية واحدة انتقل إلى باتنة لمواصلة التعليم الابتدائي ولما تحصل على الشهادة الابتدائية عاد لأسرته التي انتقلت هي الأخرى إلى مدينة



بسكرة وفيها تابع محمد العربي دراسته وقبل في قسم الإعداد للالتحاق بمدرسة قسنطينة. في عام 1939 انضم لصفوف الكشافة الإسلامية «فوج الرجاء» ببسكرة، وبعد بضعة أشهر أصبح قائد فريق الفتيان.وفي عام 1942 انضم لصفوف حزب الشعب بمكان إقامته، حيث كان كثير الاهتمام بالشؤون السياسية والوطنية، في 08 ماي 1945 كان الشهيد من بين المعتقلين ثم أفرج عنه بعد ثلاثة أسابيع قضاها في الاستنطاق والتعذيب بمركز الشرطة. عام 1947 كان من بين الشباب الأوائل الذين التحقوا بصفوف المنظمة الخاصة حيث ما لبث أن أصبح من أبرز عناصر هذا التنظيم وفي عام 1949 أصبح مسؤول الجناح العسكري بسطيف وفي نفس الوقت نائبا لرئيس أركان التنظيم السري على مستوى الشرق الجزائري الذي كان يتولاه يوم ذاك محمد بوضياف، وفي عام 1950 ارتقى إلى منصب مسؤول التنظيم بعد أن تم نقل الشهيد محمد بوضياف للعاصمة. بعد حادث مارس 1950 اختفى عن الأنظار وبعد حل المنظمة عيّن كمسؤول الدائرة الحزبية بوهران إلى 1953. وعند تكوين اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس 1954أصبح الشهيد من بين عناصرها البارزين ثم عضوا فعالا في جماعة 22 التاريخية.وقد لعب بن مهيدي دورا كبيرا في التحضير للثورة المسلحة ، وسعى إلى إقناع الجميع بالمشاركة فيها ، وقال مقولته الشهيرة القوا بالثورة إلى الشارع سيحتضنها الشعب،وأصبح أول قائد للمنطقة الخامسة (وهران). كان الشهيد من بين الذين عملوا بجد لانعقاد مؤتمر الصومام التاريخي في 20 أوت 1956، وعين بعدها عضوا بلجنة التنسيق والتنفيذ للثورة الجزائرية(القيادة العليا للثورة)،قاد معركة الجزائر بداية سنة 1956ونهاية 1957.إلى أن أعتقل نهاية شهر فيفري 1957 استشهد تحت التعذيب ليلة الثالث إلى الرابع من مارس1957، بعد أن أعطى درسا في البطولة والصبر لجلاديه.

أنظر: تاريخ الجزائر(1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954.وزارة المجاهدين. الجزائر.2002.وأنظر:التفاصيل في موقع شبكة الانترنيت :

http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/images/ABBASLAGHROUR.jpg



- **بوخروبة محمد (1932– 1978): المعروف باسمه الثوري هواري بومدين** من مواليد 23 أوت 1932 قرب مدينة قالمة.نشأ وسط عائلة فلاحية فقيرة. تعلم القرآن قي قريته، إلتحق بمدرسة لامبير بمدينة قالمة أين عاش مجازر 8 ماي 1945 وعمره 13 سنة، انتقل عام 1948 إلى قسنطينة لمواصلة دراسته والتحق بمدرسة الكتانية رفض التجنيد الفرنسي وقرر السفر إلى المشرق العربي في شهر جانفي 1951ووصـل القاهرة في فيفري من نفس السنة وسجل في الأزهر إضافة إلى تردده على ثانوية الخذيوية في المساء، وتعرف هناك على المناضل الجزائري علي موقاري (من مواليد مدينة الأخضرية) والذي أقنعه بتلقّي تدريب عسكري، وعند اندلاع الثورة انضم إليها وساهم في نقل السلاح من مصر عن طريق الباخرة دينا التي منحتها زوجة الملك حسين ملك الأردن للثورة الجزائرية، وأصبح بوخروبة عضوا في قيادة المنطقة الخامسة (وهران)، وساهم في تنظيم الخلايا الثورية في المنطقة إلى غاية سبتمبر 1957 أين رقي إلى عقيد وصار قائدا للولاية الخامسة خلفا لعبد الحفيظ بوصوف الذي عين في لجنة التنسيق والتنفيذ. وفي سنة 1960 عين مسؤولا لقيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني واستقر بمنطقة غارد يمـاو على الحدود التونسية. أين أشرف على تنظيم جيش الحدود على شكل وحدات عسكرية عصرية. إلى جانب نشاطه العسكري ساهم بفعالية في حل قضايا سياسية بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان إلى أن وقع بينهما الخلاف في جوان 1962 .دخل العاصمة على رأس جيش الحدود في سبتمبر 1962. توفي يوم 27 ديسمبر1978.

أنظر: تاريخ الجـزائـر(1830–1962).الـقـرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954..وزارة المجاهدين. الجزائر.2002.

-**بوصوف الحفيظ** (1926-1979): ولد عبد الحفيظ بوصوف في مدينة ميلة بحي الكوف لأب يُدعى خليل وأم اسمها زهيرة سعود، كانت عائلته الفقيرة تمتهن الفلاحة. التحق بوصوف بالمدرسة الفرنسية في سن الثماني سنوات تقريباً، حيث زاول دراسته فيها وتحصل على الشهادة الابتدائية،انخرط في صفوف حزب الشعب بمدينة ميلة وأسس بها خلايا تضم مجموعة كبيرة من مناضلي المدينة ومنهم لخضر بن طوبال وعنان دراجي، كان بوصوف يجتمع بالمناضلين بمنزله،الذي كان ملجأ لمختلف الوجوه الثورية والسياسية التي فجرت ثورة 1954.وفي عام 1944 سافر إلى قسنطينة للعمل في غسالة كانت ملكاً لأحد المعمرين. عند انضمامه في حزب الشعب الجزائري بقسنطينة تعرف على محمد بوضياف والعربي بن مهيدي وبن طوبال وغيرهم. عند اندلاع الثورة الجزائرية عين نائبا للعربي بن مهيدي بالمنطقة الخامسة وهران، مكلفًا بناحية تلمسان. في عام 1950 تحول إلى العمل السري أولا في مدينة سكيكدة، ثم في منطقة وهران حيث لم يكن معروفا لدى المصالح الفرنسية ولا ملاحقا من طرفها. بعد مؤتمر الصومام أصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،عين وزير للاتصالات العامة والتسليح في الحكومة المؤقتة. أسس جهاز المخابرات الجزائرية عام 1957 ولعب دورا كبيرا في تكوين إطارات في هذا المجال حتى لقّب بأب المخابرات الجزائرية، لقد استطاع جمع 8 مليارات فرنك فرنسي قديم في عهد الثورة الجزائرية بفضل حنكته ودهائه، مقابل تجارته في الاستعلامات الدولية، حيث باع معلومات للولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والصين،واليابان، وهذه المعلومات كانت تخص شئوناً دولية لهذه البلدان مصلحة فيها، وهناك إحدى عملياته البارعة إذ أنه كشف أحد عملاء المخابرات الأميركية بالجزائر إبان الثورة، وبعد استنطاقه تحصل منه على معلومات مهمة تتعلق ببعض الوزراء العرب العملاء لهذه الوكالة،فأخبر حكوماتهم العربية بذلك وتأكدت من صحة هذه المعلومات بعد تحقيقاتها حول الأشخاص المشار إليهم. أما قصة سكرتيرة في الناتو فهي واحدة من العمليات الناجحة لجهاز المخابرات الجزائرية في وقت الثورة الجزائرية تمثلت في تجنيد سكرتيرة فاتنة تعمل

لدى جنرال كبير في حلف الناتو للقيام بتجنيده وقد كان الهدف إيصال أجهزة اتصال حديثة لجهاز الإشارة لجيش التحرير الوطني الجزائري بهدف الاتصال بين الوحدات،وقد تمكن رجال عبد الحفيظ بوصوف من الحصول على الأجهزة وفي العديد من المرات التجسس على الاتصالات بين الوحدات الفرنسية واكتشاف الكثير من أسرار الجيش الفرنسي هذه العملية تمت بعد عملية السفينة اليونانية وإعدام اليوناني الخائن.لقد أسس عبد الحفيظ جهاز مخابرات قوي للثورة كما أنه استطاع تجنيد بعض الوزراء في الحكومة الفرنسية لصالح ثورة الجزائر من بينهم ميشال دوبري الذي كان رئيس الوزراء في حكومة شارل ديغول ووزير الاقتصاد فوركاد ووزير الفلاحة إيدغار بيزاني وشخصيات أخرى لها صلة بالحكومة. وأوناسيس المليونير اليوناني الذي تزوج فيما بعد بأرملة الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي.توفي عبد الحفيظ بوصوف في 31 ديسمبر 1979 في باريس، فرنسا إثر إصابته بنوبة قلبية مفاجئة، وخصصت الحكومة الجزائرية طائرة خاصة لنقل جثمانه إلى الجزائر.

أنظر:تاريخ الجزائر(1830-1962).القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954.وزارة المجاهدين. الجزائر.2002.

وأنظر:كذلك :موسوعة(.wikipedia)على موقع شبكة الانترنيت: http:// ar.wikipedia.org/wiki/%D8

- **بوزبيد عبد المجيد**:من مواليد 1931 بعنابة، من عائلة متوسطة، طرد من الثانوية التقنية بعنابة بسب انتمائه للكشافة الإسلامية و نشاطه في الجمعية الثقافية «شباب البوني».مناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري و حركة الانتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 وعضو نشيط في المنظمة الخاصة السرية سنة 1949 مما أدى إلى سجنه سنة 1950، ليطلق سراحه 17 بعد ذلك. التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1954 ثم بالولاية الثانية (المنطقة الثانية)

سنة 1956.وفي أكتوبر 1957 كلف بإمداد جيش التحرير الوطني انطلاقا من بنغازي (ليبيا) في سنة 1958 عين مسؤولا لمركز التسليح و التموين بالقطر التونسي ليصبح بعد ذلك، سنة 1960 مسؤولا عن التموين العام بمديرية الإمداد الشرقية وبعد الاستقلال سرح بطلب من الجيش (أوت 1962) وشغل مناصب مختلفة وعمل لحسابه الخاص في المجال الاقتصادي. استدعى سنة 1963 من طرف مدير الأمن الوطني، السيد محمد يوسفي، ليشغل منصبا ساميا في صفوف الأمن كمدير للمفتشية والشؤون العامة سنة 1971، ثم مديرا عاما للأمن الوطني من 13 جوان سنة 1987 إلى 13 جوان 1990وقدأنهى مساره المهني كسفير للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية مالي من 6 نوفمبر 1990 إلى 30 جوان سنة 1992.قُلِّد وسام فارس الاستحقاق الوطني من طرف رئيس جمهورية مالي اعترافا بمساهمته في تجسيد ميثاق السلم الوطني في هذه البدو قلد وسام مصف الاستحقاق الوطني ووسام جيش التحرير الوطني.

أنظر:عبد المجيد بوزبيد.الإمداد خلال حرب التحرير الوطني(شهاداتي). ط2.طبعة خاصة بوزارة المجاهدين .الجزائر.2007.ص304.

بوضياف محمد (1992-1919)ولـد سنة 1919 بأولاد ماضي بولاية المسيلة ،اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل ، انضم إلى صفوف حزب الشعب وبعدها أصبح في المنظمة السرية.في سنة 1950 حوكم غيابيا وفي 1953 التحق بفرنسا حيث أصبح عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعد عودته إلى الجزائر ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل وكان من بين أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين (22) المفجرة للثورة الجزائرية، اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة في 22أكتوبر 1956 من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تقله مع رفقائه من المغرب إلى تونس في سبتمبر 1962 أسس حزب الثورة الاشتراكية وفي جوان 1963 تم توقيفه وسجنه في الجنوب الجزائري لمدة ثلاثة أشهر لينتقل بعدها للمغرب ومن عام 1972 عاش متنقلا بين فرنسا

والمغرب في إطار نشاطه السياسي إضافة إلى تنشيط مجلة الجريدة سنة 1979 وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين قام بحل حزب الثورة الاشتراكية وتفرغ لأعماله الصناعية إذ كان يدير مصنعا للآجر بالقنيطرة في المملكة المغربية . في جانفي 1992 بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد استدعته الجزائر لينصب رئيسا لها وفي 29 جوان من نفس السنة اغتيل في مدينة عنابة.

أنظر :محمد عباس، اغتيال حلم، أحاديث مع بوضياف، دار هومة، الجزائر،2001 .

وأنظر :كذلك:

Benjamin STORA, DICTIONNAIRE BIOGRAPHIQUE DE MILITANTS NATIONALISTES ALGERIENS, LHARMATTAN, PARIS, 1985, p326..

- **بن بلة أحمد:**(1916-2012):ولد في 25 ديسمبر1916 بمغنية بالغرب الجزائري.من أسرة فلاحية ،تابع دراسته الثانوية بتلمسان وأدى الخدمة العسكرية الإجبارية سنة 1937 وأعيد تجنيده كبقية الجزائريين في الحرب العالمية الثانية، بعد انتفاضة 8ماي 1945 . انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية . وتدرج في عدة مناصب ومسؤوليات . ترشح في انتخابات سنة 1948 على مستوى مدينة مغنية . أصبح مسؤولا عن القطاع الوهراني في المنظمة الخاصة التي بدأت تحضر للعمل المسلح وخطط للهجوم على بريد وهران عام 1949 والذي استهدف من ورائه الحصول على المال لتمويل للعمل العسكري عين على رأس المنظمة الخاصة بعد استبعاد حسين آيت أحمد في 1949 إلى غاية سنة 1950 تاريخ اكتشاف المنظمة الخاصة وقد اعتقلته السلطات الاستعمارية في 1950 وحكم عليه بالسجن لمدة 07 سنوات. وفي 16 مارس 1952 تمكن من الفرار من سجن البليدة، وبعد فراره التحق بالوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالعاصمة المصرية القاهرة ، شارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني عام 1954 . وبعد اندلاع الثورة أصبح عضوا في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني مكلفا بالجوانب العسكرية خاصة تزويد الثورة بالسلاح.اختير عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أقرها مؤتمر الصومام وعضوا في المجلس الوطني للثورة

1956-1962. وفي 22 أكتوبر 1956 ألقت عليه السلطات الاستعمارية القبض برفقة آيت أحمد الحسين ومحمد بوضياف ومحمد خيضر والكاتب مصطفى الأشرف في حادثة اختطاف الطائرة. وبقي في السجون الفرنسية إلى غاية 19 مارس 1962، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار أيد قيادة أركان الجيش وعارض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي طردها من العاصمة بفضل بومدين ،أنتخب عام 1962 رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عُزل سنة 1965 من طرف مجلس الثورة بقيادة بومدين ،أطلق الشاذلي بن جديد سراحه سنة1980،وهو منذ ذلك في المعارضة، لخص شارل هنري لافرود مساره بعد الاستقلال بهذه العبارة (رئيس قليلا، سجن كثيراً، منفي بلا مرارة) وافته المنية يوم 11/ 04/ 2012 عن عمر يناهز 96سنة.

أنظر:أحمد بن بلّة، مذكرات أحمد بن بلّة كما أملاها على روبير ماريل،تر:العفيف الأخضر،ط2،منشورات دار الآداب،بيروت،لبنان، (د.ت) .

أنظر،عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1962-1954)، تر: عالم مختار، دار القصبة الجزائر، 2007، ص67، وأنظر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر1954، تاريخ الجزائر(1962-1830) القرص المضغوط، المرجع السابق. وأيضا: وأنظر: محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض. المصدر السابق، ص 186.

- **بن حليم مصطفى**:هو مصطفى بن أحمد محمد بن حليم، ولد بمدينة الإسكندرية يوم 29 يناير 1921، سياسي ذو جنسية ليبية تولى الوزارة الأولى فيما بين عامي 1954 و1957 .ينحدر من عائلة امتهنت التجارة منذ قرون وكان والده تاجرا بمدينة درنة ، ألقي على والده لقبض عند دخول القوات الإيطالية عام 1911 وتعرض للمحاكمة غير أنه أخلي سبيله وغادر ليبيا إلى مصر فيها تزوج من ليبية من عائلة بن غلبون وأنجبت أبناءه ومن بينهم مصطفى. دخل مصطفى بن حليم مدرسة بالإسكندرية لأحد المهاجرين الليبيين، ثم التحق **بكلية سان مارك**،حيث كانت المواد تدرس باللغة الفرنسية إضافة إلى العناية باللغة

العربية. وبالإضافة إلى ذلك حرص والده على تحفيظه القرآن مع إخوته.وفي عام 1941 حصل على شهادة الباكالوريا رياضيات التحق بعد ذلك بكلية الهندسة بفرع الإسكندرية ليتخرج منها عام 1946 ببكالوريوس الهندسة بمرتبة الشرف وعمل بعد تخرجه بشركة «إيجيكو» للإنشاءات وكانت أكبر شركة هندسية بمصر آنذاك، ويتولى إدارتها مجموعة من المهنسين المصريين والأجانب، وبقي بها إلى أوائل عام 1950 وساهم في تنفيذ العديد من المشاريع بالإسكندرية. وفي هذه السنة انتقل للعمل السياسي، غير أنه عاد بعد العمل السياسي إلى عالم الأعمال فأسس الشركة الليبية للهندسة، وتفرعت أعماله ليؤسس عدة شركات جديدة منها شركة للصابون والمواد الكيمياوية التي كانت تنتج 90 بالمائة من الاستهلاك الليبي كما أسس شركة الغازات الليبية وشركة الأنابيب والبلاستيك وشركات أخرى لحفر آبار النفط. كما اتسع نشاطه نحو مجالات مالية وبنكية ليؤسس مصرف شمال إفريقيا متوليا رئاسة إدارته.ثم بعد وصول معمر القذافي إلى الحكم في سبتمبر 1969،انتقل للعمل بدول الخليج.وفي عام 1975 حصل على الجنسية السعودية.من جهة أخرى، قام مصطفى بن حليم سواء في كتابه أو على أعمدة الصحف بتفنيد ما وجهه إليه النظام الليبي من تهم بالخيانة، مستظهرا بالوثائق التي أفرج عنها من الأرشيفات الغربية .

وفي مطلع عام 1950 وصلته وهو في الإسكندرية دعوة من الأمير إدريس السنوسي لمقابلته في بنغازي.وعندما قابله دعاه إلى العودة إلى ليبيا للقيام بدوره في الدولة الجديدة. واستجاب لدعوته وعاد إلى ليبيا في حزيران 1950 ليعين وزيرا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة، في وزارة محمد الساقزلي الذي كان بالإضافة إلى الوزارة الأولى يتولى وزارة العدل وقد قام خلال فترة توليه الوزارة بعدة مشاريع في البنية التحتية تتعلق بالكهرباء والماء والطرقات [1]. وفي 12 أبريل 1954 كلف بتشكيل الوزارة ، واستمر في منصبه حتى استقال في 26 مايو 1957، وبالإضافة إلى الوزارة الأولى فقد تقلد وزارة المواصلات إلى تاريخ ديسمبر 1954 ثم تقلد إلى جانب رئاسة الوزراء وزارة الشؤون الخارجية.

وبعد استقالته عينه الملك مستشارا خاصا له بمرتب رئيس وزراء،ثم أرسل ليتولى مهمة سفير بالعاصمة الفرنسية ، فيما بين 1958 و1960 وبذلك كان أول سفير ليبي بباريس. ابتعد بعد ذلك عن النشاط السياسي واهتم بالأعمال الحرة وفي ربيع 1964 استدعاه الملك إدريس ليطلب منه مساعدته في إصلاح هياكل الدولة الليبية وإقامة نظام جمهوري بدلا من النظام الملكي، إلا أن فشل هذه الإصلاحات دفعه إلى الابتعاد عن السياسة من جديد. صادف انقلاب 1 سبتمبر 1969 وجوده وعائلته بأوربا فلم يعد إلى ليبيا.وقد قام خلال توليه الوزارة الأولى بمساعدة الثورة الجزائرية بعدة طرق:

- تهريب السلاح من مصر إلى الجزائر، بالاتفاق مع جمال عبد الناصر مع ما يقتضيه ذلك من تضليل للمخابرات الأجنبية وخاصة منها الفرنسية العاملة في ليبيا. كما تم تزويد الثورة بصفقة سلاح من تركيا
- إيواء القياديين الجزائريين في طرابلس، وقد وقعت في ذلك الحين محاولة لاغتيال أحمد بن بلا بطرابلس.
- مساندة سياسية وإعلامية للثورة الجزائرية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قام مصطفى بن حليم خلال تمثيل بلاده في باريس مقابلة شارل ديغول عشرات المرات كان يثير خلالها موضوع الثورة الجزائرية وإطلاق سراح القادة الخمسة الذين اختطفتهم فرنسا في أكتوبر 1956، وفي 29 يونيو 1952 تزوج بالإسكندرية من سيدة فلسطينية، وولد له ابنه البكر عمرو سنة 1953 وهاني وطارق وأحمد وعبير وشيرين. وقد درس جميعهم ببريطانيا. أعتبر بن حليم آخر من بقي على قيد الحياة من رؤساء وزراء المملكة الليبية، وهو الوحيد منهم الذي عاصر ثورة 17 فبراير.وبالإضافة إلى الردود والتوضيحات التي كان يكتبها مصطفى بن حليم بين الفينة والأخرى ببعض الصحف مثل الحياة والشرق الأوسط، فقد أصدر الكتابين التاليين:

1-**صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي** القاهرة:وكالة الأهرام للتوزيع قليوب 1992، 847 ص.



2-**ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة**،دار الجمل ألمانيا كولونيا 2003، 544 ص.استعرض فيه التاريخ السياسي لليبيا منذ الفتح الإسلامي حتى الوقت الحاضر.وقد علق الكاتب الليبي محمود الناكوع في إحدى مقالاته على مذكرات بن حليم: بانه الأول الذي حرر شهادة ميلاد مذكرات الساسة الليبيين.

أنظر موسوعة (.wikipedia)على موقع شبكة الانترنيت: http://ar.wikipedia.
.org/wiki/%D9

-**بن علاّ حاج محمد** (1923-2009): رائد جيش التحرير الوطني وعضو المجلس للثورة الجزائرية (1962). ولد بودان، بالقطاع الوهراني في عائلة فقيرة جدا، غادر المدرسة بعد حصوله على شهادة التعليم الابتدائي.عمل منذ سن الرابعة عشر واشتغل في جميع المهن التي توفرت أمامه: مناول في مصنع للعجائن الغذائية ثم سمسار ثم ميكانيكي ثم حاجب محام،انخرط في تنظيم شبيبة حزب الشعب الجزائري منذ 1937 وإبان حكومة فيشي نراه في «ورشات الشبان» بعد إنزال الحلفاء انخرط جنديا و شارك في بصفة ضابط صف في الجيش الفرنسي في الحملة العسكرية في إيطاليا وفرنسا وألمانيا (1943-1945) مسئول حي في حزب الشعب الجزائري بوهران، اتصل به بن بلة للانضمام إلى المنضمة الخاصة (1948)، حُكم عليه بثلاث سنوات سجنا عام 1951، إثر اكتشاف المنظمة وتفكيكها. وما أن أفرج عنه حتى التحق بالمقاومة وأصبح نائبا لبن مهيدي(المنطقة الخامسة، بمدينة وهران).اعتقل يوم 16 نوفمبر1956،وأفرج عنه في 1960، عين رائداً في جيش التحرير الوطني منذ سبتمبر 1961،ثم عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية (ماي-جوان1962)، ثم عضو المكتب السياسي المتشكل في تلمسان.بعد استقالة فرحات عباس في أوت 1963 تولى رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية.اعتقل في 19 جوان 1965، وسجن ثم وضع رهن الإقامة الجبرية قبل أن يفرج عنه (1968)توفي يوم 2ماي 2009.

أنظر، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة الجزائر،2007،ص75. وأنظر كذلك: محمد الشريف ولد الحسين عناصر للذاكرة . حتى لا أحد ينسى (من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر1962، دار القصبة. الجزائر، 2009، ص101.



– **بن عودة مصطفى**: المدعو عمار بن عودة (ولد سنة 1925)، عضو لجنة «22» (1954) وعضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية(1957)وعضو لجنة القيادة العسكرية للمنطقة الشرقية (1958).ولد بعنابة انخرط في حزب الشعب الجزائري في نهاية الحرب العالمية الثانية.عضو المنظمة الخاصة في 1948،اعتقل في مارس 1950، عند اكتشاف الشرطة لهذه المنظمة شبه العسكرية فرّ في 1952 من سجن عنابة برفقة زيغود يوسف، قائد الولاية الثانية لاحقا.اختبأ في ناحية سكيكدة، ثم في الأوراس وأخيرا في القبائل الكبرى عند مقاومي كريم وأوعمران. عضو مجموعة «22» ثم مسئول،عند اندلاع ثورة نوفمبر 1954،عن ناحية قالمة–عنابة. وفي 1956 حضر مؤتمر الصومام لكنه لم يدخل عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائر المنبثق عن المؤتمر. وعند نهاية المؤتمر أرسل إلى تونس مع إبراهيم مزهودي، بغرض فرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على الفصائل والمجموعات التي عم فيها عدم الانضباط والفوضى.ثم عوّض في هذه المهمة بعد ذلك بمدة قصيرة بالعقيد أوعمران الذي كلف بالخصوص بفرض الانضباط على المنشقين،ومعظمهم كانوا يعترضون على أهلية مؤتمر الصومام وفي الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية (القاهرة في 20–28 أوت 1957)، أصبح عضوا في هذه الهيئة حيث انتقل عدد أعضائها من 34 إلى 54 عضوا 1958أصبح عضوا في لجنة التنظيم العسكري للمنطقة الشرقية، أي القيادة العامة للقوات المتمركزة في شرق البلاد، تحت قيادة العقيد سعيد محمدي.وبعد تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958، عين في وزارة التسليح والتموين. وشارك في المرحلة النهائية من المفاوضات مع فرنسا (إيفيان II)وعند الاستقلال،عين ملحقا عسكريا بالقاهرة ثم بباريس ثم بتونس قبل أن يعين سفيرا بليبيا في 1979 .ثم ترأس هيئة وسام الاستحقاق التابعة لرئاسة الجمهورية منذ إنشائها من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية (1954–1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر،2007، ص76، 77.

وأنظر كذلك: مجلة أول نوفمبر العدد 68،**سنة** 1984.



بن يوسف صالح (1910-1961): ولد بجزيرة جربه بالجنوب الشرقي للبلاد التونسية، درس الحقوق بفرنسا، وبدأ العمل السيّاسي منذ شبابه في الحزب الحرّ الدستوري التونسي،وهو من مؤسّسي الحزب الدستوري التونسي الجديد، حيث أصبح أمينا عاما عليه سنة 1948، وقد تعرّض للاعتقال في أكثر من مرة (1935 - 1936 - 1938 - 1943)، وفي سنة 1950م عُيّن وزيرا للعدل في حكومة محمد شنيق، وبعد صدور مذكرة الاعتقال في 13 ديسمبر 1951 م، لجأ إلى القاهرة وأصبح يقود نشاط الحزب في الخارج بداية من أواخر جانفي 1952، عارض اتفاقيات 03 جوان 1955 التي أدّت إلى انقسام الحزب بين الأمانة العامة ومكتب الديوان السياسي، ثم سافر إلى ليبيا سنة 1956 ومنها انتقل إلى القاهرة، وأعلن هناك عن استمراره في نضاله التّحرري.تم اغتياله في 14 أوت 1961،في فرنكفورت بألمانيا بموجب القرار الذي أصدره بورقيبة في حقه.

أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج6، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1995، ص 548.

بن يوسف محمد (محمد الخامس)(10 أوت 1909- 26 فبراير 1961): سلطان المغرب بين 1927-1953، وفي المنفى بين 1953-1955، وتم الاعتراف به من جديد كسلطان عند عودته، وملك بين 1957-1961. بعد وفاة والده يوسف بن الحسن تقلد العرش يوم 18 أغسطس 1927. ساند السلطان محمد بن يوسف نضالات الوطنيين المطالبة بتحقيق الاستقلال، الشيء الذي دفعه إلى الاصطدام بسلطات الحماية. وكانت النتيجة قيام سلطات الحماية بنفيه خارج أرض الوطن. وعلى إثر ذلك اندلعت مظاهرات مطالبة بعودته إلى وطنه. وأمام اشتداد حدة المظاهرات، قبلت السلطات الفرنسية بإرجاع السلطان إلى عرشه يوم 16 نوفمبر 1955. وبعد بضعة شهور تم إعلان استقلال المغرب.

بعد تعيين المقيم إريك لابون المقيم العام الفرنسي بالمغرب (2 مارس 1946 ـ 13 مايو 1947) خلفا لكَابريال بيو، أعلنت سلطات الحماية ولفترة قصيرة القيام



بمجموعة من الإصلاحات الليبرالية. وتميزت هذه الفترة بإجراء إصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سواء في المدن أو البوادي، وذلك من أجل التخفيف من حدة الأزمة التي كانت الساكنة المغربية تعيشها في هذه المناطق. وقد خفت الحماية من تصعيد سياستها العنيفة ضد الوطنيين منذ وصول لابون إلى الرباط يوم 30 مارس 1946 .ودفعت هذه السياسة بعض المؤرخين إلى اعتبار هذا المقيم العام الأكثر ليبرالية من ضمن كل نظرائه الذين تعاقبوا على السلطة في فترة الحماية على المغرب. إذ قام بحملة سياسية تجاه إطلاق سراح بعض المعتقلين من الوطنيين وتحرير الصحافة بالسماح بتأسيس أربع جرائد وطنية وإلغاء مديرية الشؤون السياسية. ففي هذه الأجواء عاد الزعيم الوطني علال الفاسي من منفاه بالغابون.

وقد استقبلت هذه السياسة التي شرع في تطبيقها منذ سنة 1946 بنوع من الارتياح من طرف بعض الوطنيين، ولكن غالبيتهم قد اعتبرها غير كافية مادام أنها لم تأت بجديد في مجال الاعتراف بحق المغرب في الاستقلال. لهذا السبب فشلت مبادرة إريك لابون بسرعة وانتهت برفض الوطنيين «التعاون» مع المقيم العام الجديد. وقد أقيل هذا الأخير بعد أن تمت المناداة عليه في فرنسا سنة 1947 ليعوض بالجنرال جوان. غير أن أهم مكسب للوطنية المغربية من هذه المبادرة هو خطاب طنجة التاريخي الذي ألقاه محمد بن يوسف يوم 19 جمادى الأولى 1366 الموافق 09 أبريل 1947. وقد قام بزيارة لطنجة ليؤكد للعالم كله أن وحدة المغرب غير قابلة للتجزيء.

إن المحاولات التي قامت بها فرنسا للوصول إلى تنحية السلطان محمد بن يوسف قد انتهت بالفشل. لقد قامت سلطات الحماية بمباشرة المفاوضات منذ فبراير 1955 مع السلطان محمد بن يوسف وصلت إلى حد تهديده حتى على أرض المنفى، فقد اقترح عليه المتفاوضون، بمن فيهم طبيبه الخاص الدكتور ديبوا روكبير،الخيار بين أمرين أحلاهما مر: إما التنازل عن العرش والعودة إلى أرض الوطن للعيش بسلام وفي حماية الفرنسيين، أو تشديد الخناق عليه في المنفى في حالة الرفض. وكان جواب محمد بن يوسف هو الرفض المطلق للمقترحات المفترضة.

وبموازاة أنشطة الحركة الوطنية، اندلعت أعمال المقاومة المسلحة المنظمة على شكل تأسيس جيش التحرير في 1 أكتوبر 1955 في مناطق أكنول وإيموزار مرموشة وفي تطوان حيث وجد مقر القيادة العامة ومركز تكوين الضباط. وقد تم تأسيس جيش التحرير من قبل لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة من أجل تنظيم حركة المقاومة المغربية وجبهة التحرير الجزائرية. وكان هدف هذه اللجنة هو العمل بكل الوسائل لعودة السلطان محمد بن يوسف بجانب تحرير البلدين الشقيقين، تونس والجزائر. وحينما اختار السلطان الامتناع عن توقيع الظهائر والمصادقة على قرارات الإقامة العامة واتجاهه العلني نحو اتخاذ موقف مساند لسياسة حزب الاستقلال، قررت سلطات الحماية تنحيته وتنصيب مكانه سلطانا مصطنعا يعمل كدمية تحت تصرفها. واستعانت من أجل ذلك بالأعيان الموالين لها والمجتمعين وراء الكلاوي باشا مدينة مراكش. فقد اجتمع يوم 20 مارس 1953 بالمدينة باشوات المدن المغربية الكبرى إضافة إلى عشرين قائدا، حيث حرروا عريضة تسير في اتجاه سحب الشرعية الدينية عن السلطان محمد بن يوسف كإمام. وفي 8 أبريل 1954 في المنفى بمدغشقر، حمل محمد الخامس ستة من أبنائه السبعة إلى مصوّر في أنتاناناريفو؛ يظهر حوله من اليسار لليمين: لالة عائشة، مولاي الحسن، لالة مليكة، مولاي عبد الله (الملقّب بالأمير الوسيم) ولالة نزهة، الملك يمسك فوق ركبته بآخر أبنائه، الأميرة لالة أمينة. وبعد رفض السلطان سيدي محمد بن يوسف للإصلاحات المزعومة التي باشرتها سلطات الحماية وعلى إثر فشل المفاوضات مع المسؤولين الفرنسيين، لم يبق أمام السلطان إلا العمل على إعلان معارضته للتوجهات الفرنسية بقيامه بسن سياسة رفض التوقيع على الظهائر. ورغم أن الإقامة العامة تعهدت بالتطبيق الحرفي لمعاهدة الحماية الموقعة بفاس على أساس «مساندة جلالته الشريف وحمايته ضد الأخطار المهددة لشخصيته أو لعرشه والعمل على ضمان طمأنينة عائلته» (الفصل الثالث من المعاهدة). لقد قرر الجنرال كيوم تنحية سلطان المغرب. وباتفاق مع الحكومة الفرنسية، أبعد محمد بن يوسف عن المغرب يوم 20 أوت 1953 على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث أقل هو وعائلته في طائرة عسكرية باتجاه كورسيكا قبل أن ينقل من جديد، يوم 2 يناير

1954 إلى مدغشقر. غير أن الحكومة الفرنسية انتقدت بشدة هذا الإجراء الذي اتخذه كيوم مما كلفه الإقالة وتعيين فرانسيس لاكوست مكانه سنة 1954. أثناء فترة المنفى التي دامت من 20 غشت 1953 إلى 16 نونبر 1955، كان ولي العهد مولاي الحسن مرافقا لمحمد بن يوسف في كل اللقاءات التي كان يجريها، إذ قام فيها بدور المستشار. كما شارك في كل المفاوضات التي تمت بكورسيكا ومدغشقر وأيضا في النقاشات الرسمية وغير الرسمية

اعتبرت عملية تنحية السلطان عن العرش من الناحية السياسية خطأ استراتيجيا. فرغم أن الإقامة العامة قد أضفت على الإجراء طابعا شرعيا بدفع بعض العملاء وبعض العلماء الأعيان إلى مساندة موقفها، فإن المغاربة لم يعترفوا بتولية ابن عرفة سلطانا. من الناحية السياسية الدولية، بدأت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في التخلي عن سياستها المتحفظة تجاه ما كان يجري في المغرب. إذ بدأت الدولتان بإعلان معارضتهما للقرارات التي كان يتخذها المقيم العام جوان منذ بداية سنة 1951. ولم يعترف دبلوماسيو هاتين الدولتين بالعريضة التي وقعها الأعيان، إذ اعتبروها محاولة فقط من سلطات الحماية لإجبار السلطان على قبول مخططاتها وذلك بالتوقيع على الظهائر. (مفرد ظهير).

أما معارضة الدول العربية والآسيوية، فإنها تمثلت في شنها لحملة شرسة عبر الصحافة والإذاعة ضد الإجراء الفرنسي. فما إن أعلن عن نبأ تنحية السلطان حتى أدان زعيم الحركة الوطنية علال الفاسي عبر إذاعة القاهرة في برنامج صوت العرب إبعاد السلطان هو وعائلته عن الوطن. وأما جامعة الدول العربية، فقد عبرت عن تخوفاتها إزاء تطورات القضية المغربية وبدأت في الإلحاح على ضرورة استقلال المغرب. ومنذ 21 أغسطس 1953، أظهرت 15 دولة عربية آسيوية عضو في هيئة الأمم المتحدة انشغالها بمستقبل الاستقرار السياسي بشمال إفريقيا بعد عملية نفي محمد بن يوسف. وعلى مستوى العلاقات السياسية بين فرنسا وإسبانيا، حدث الأمر نفسه. فحسب الوفق الذي أبرم بين البلدين يوم 27 نوفمبر 1912، فقد حدد أنه يتعهد البلدان بالتزام « الاحترام إزاء الإمبراطورية الشريفة»، في المنطقتين، الخليفية

التابعة للحماية الإسبانية، والجنوبية، الخاضعة للحماية الفرنسية. وقد استقبلت عملية تنصيب سلطان جديد على المغرب بإسبانيا بنوع من الاستياء، إذ اعتبرته سلطات مدريد إعلانا لنوع من العداء ضدها. مما دفعها إلى تنظيم عملية توقيع عريضة مشابهة لتلك التي تمت بمراكش في المنطقة التي تخضع لسيطرتها. وتمكنت من جمع 430 توقيعا من باشوات وأعيان المنطقة الخليفية ركزت فيها على تثبيت فكرة «تنحية السلطان الشرعي محمد بن يوسف، نتيجة للدسائس التي حاكتها الإقامة العامة «ورفض» سلطة ابن عرفة... والتي فرضتها فرنسا ضد إرادة الشعب المغربي». ثم أعلنت العريضة «أحقية السيادة التي يتمتع بها المهدي بن إسماعيل على المنطقة الخليفية»، وذلك تحت إمرة سلطة فرانكو.

كان لنفي السلطان محمد بن يوسف أثر قوي في تصعيد المقاومة ضد المحتل. فالمظاهرات التي قام بها الشعب المغربي ضد المحتل، وبتأطير من حزب الاستقلال، أخذت تؤرق أكثر مما كان في السابق سلطات الحماية. فقد اندلعت انتفاضات قوية في مناطق متعددة من المغرب. وكانت أقوى انتفاضة هي تلك التي حدثت في وجدة يوم 16 غشت 1953، بتنظيم مناضلين من حزب الاستقلال.وقد طال الساحة السياسية المغربية نوع من الشلل والاضطراب الناتجين عن أجواء الاستياء العارم المصاحب لإبعاد السلطان عن البلاد. وقد قام الشعب المغربي بعرقلة إقامة حفل عيد الأضحى ضدا على إمامة السلطان الدمية لصلاة العيد ونحر الأضحية.إذ ظهر خلال المناسبة أن ابن عرفة غير مؤهل أن يكون سلطانا للمغاربة، لسبب بسيط هو أنه لا يتوفر على السلطة الشرعية التي كانت مجتمعة في شخصية محمد بن يوسف. لقد أحدثت إذن تنحية محمد بن يوسف انطلاق نوع جديد من المقاومة المغربية أعطى شكلا جديدا من الوفاء والارتباط بالسلطان الشرعي للمغرب. وقد شكلت معجزة رؤية صورة السلطان محمد بن يوسف بالقمر إحدى الركائز الإيجابية التي قوت من تشبث المغاربة بسلطانهم الشرعي. وأدى انتشار هذه الفكرة في كافة المناطق البعيدة عن المملكة المغربية إلى ترسيخ شرعية محمد بن يوسف وتأكيد سلطانه وجعلته موحدا للأمة المغربية.وبعد

اشتداد الأزمة السياسية بالمغرب، عقب الفراغ المؤسساتي الحاصل إثر رفض المغاربة الاعتراف بابن عرفة كسلطان، رضخت السلطات الفرنسية لمبدأ قبول التفاوض مع الشخصيات السياسية المغربية والممثلة للتوجة الراغب في تسيير المغرب من طرف أبنائه وتوجيهه نحو الاستقلال. ولذلك عقد لقاء بين الأطراف المغربية والفرنسية في مؤتمر إيكس ليبان بفرنسا، أسفر بعد نقاشات انطلقت يوم 23 غشت 1955 ودامت خمسة أيام عن اتخاذ قرار تنحية ابن عرفة عن العرش، إضافة إلى تشكيل حكومة وطنية مغربية تضم مختلف المكونات السياسية وذلك في أفق التفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل إدخال إصلاحات على نظام الحماية. وكان الوفد الفرنسي المفوض الذي حضر مناقشات إيكس ليبان يتكون من ايدكار فور رئيس الحكومة والسيد بيناي، وزير الشؤون الخارجية والجنرال كوينغ وزير الدفاع وروبيرت شومان وبيير جولي. بينما كان الوفد المغربي يتشكل من 37 شخصية كان من بينهم مبارك البكاي، الحاج الفاطمي بن سليمان والحاج محمد المقري إضافة إلى ممثلي الأحزاب: عبد الرحيم بوعبيد ومحمد اليازيدي وعمر بن عبد الجليل والمهدي بن بركة من جانب حزب الاستقلال، وعبد القادر بن جلون وأحمد بن سودة وعبد الهادي بوطالب ومحمد الشرقاوي من طرف حزب الشورى والاستقلال. إلى جانب الشخصيات السياسية وجد بعض العلماء كالسيد جواد الصقلي وحميد العراقي.كما ضم الوفد القائد العيادي وعباس.وقد كان المخطط الذي خرجت به مفاوضات إيكس ليبان ينتظر لكسب الشرعية القانونية، المصادقة من طرف سلطان المغرب الشرعي. فمادام أن السلطات الفرنسية قد وقعت معاهدة الحماية مع السلطان في شخص مولاي عبد الحفيظ سنة 1912، فقد كان لزاما عليها من الناحية القانونية أن يتم التفاوض على مبدأ الاستقلال مع سيدي محمد بن يوسف. ففي هذا الإطار استقبل جلالته في يوم 5 سبتمبر 1955 وفدا فرنسيا مفوضا يضم الجنرال كاترو وهنري يريسو، إضافة إلى الوفد المغربي المشكل من السيد مولاي حسن بن إدريس ومبارك البكاي والفاطمي بن سليمان وعبد الهادي بوطالب وعمر عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد.وجاء هذان

الوفدان من أجل إبلاغ السلطان عن النتائج التي توصل إليها الطرفان المتفاوضان والحصول على التعليمات التي يجب إتباعها. وبعد مشاورات طويلة لعب فيها ولي العهد آنذاك مولاي الحسن دورا أساسيا في توجيه الموقف الذي اتخذه سيدي محمد بن يوسف من المخطط، وهو الموافقة على المخطط مع التحفظ بإعلان ضرورة بقاء مجلس العرش مؤقتا إلى حين عودة السلطان إلى أرض الوطن.

إن قرار الإقامة العامة بنفي السلطان محمد بن يوسف، والذي تم في فترة متزامنة مع مناسبة الاحتفال بعيد الأضحى، قد أدى إلى انتشار سخط عارم وسط الشعب المغربي. واجه السلطان سيدي محمد بن يوسف هذا الحدث الأليم الذي وقع في تاريخنا الوطني بعزم وثبات معتمدا على إيمانه وإخلاص شعبه الوفي الذي لم يقبل أبدا أن يبعد عنه الأب الروحي للوطنية المغربية. ففي هذا السياق، اندلعت أحداث دموية في العديد من المدن والبوادي. وأمام هول وشراسة المقاومة، لم يجد الفرنسيون بدا من الرضوخ لفكرة إعادة السلطان الشرعي محمد بن يوسف إلى بلده والعدول عن فكرة إبعاده عن العرش. وفي هذا الإطار عاد محمد بن يوسف إلى أرض الوطن يوم 16 نوفمبر 1955.

وفي يوم 6 نوفمبر 1955 قام مبارك البكاي تحت إمارة السلطان محمد بن يوسف بتشكيل أول حكومة وطنية. وكان الهدف الرئيسي لهذه الحكومة هو متابعة المفاوضات مع سلطات الحماية من أجل استرجاع استقلال البلاد، إضافة إلى بناء الدولة المغربية وتنظيمها. وقد كثف من أجل ذلك السلطان سيدي محمد بن يوسف وبجانبه ولي العهد آنذاك، مولاي الحسن مجهودات جبارة ومتواصلة،أثمرت بتوقيع عقد الاستقلال في يوم 2 مارس 1956 بالكي دورسي.وبعد استرجاعه مباشرة لمنطقة الحماية الفرنسية، وجه محمد بن يوسف مجهوداته نحو استكمال الوحدة الترابية بإعادة الجيوب المتبقية تحت الاحتلال إلى أرض الوطن الأم. وفي هذا الإطار فتح مفاوضات مع إسبانيا انتهت بتوقيع معاهدة مدريد التي وضعت حدا للحماية الإسبانية في المنطقة الشمالية يوم 7 أبريل 1956. سقط الملك محمد

الخامس مريضا بنزيف في أنفه، أدخل بسرعة إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية. لكنه لقي ربه في يوم 26 فبراير 1961.

أنظر:عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995،ص81.

وكذلك موسوعة (wikipedia.) على موقع شبكة الانترنيت: http:// .ar.wikipedia.org/wiki/%D8.

- **بوتفليقة عبد العزيز**: المعروف باسمه الثوري(عبد القادر المالي):الرئيس العاشر للجزائر منذ التكوين والرئيس الثامن منذ الاستقلال.ولد في**2 مارس** 1937 بمدينة وجدة المغربية، من عائلة متواضعة.حفظ القرآن في صغره ثم التحق بمقاعد الدراسة الابتدائية والثانوية أين أظهر تفوقا في تحصيل العلم.وقد تأثر عبد العزيز بوتفليقة كغيره من الشباب الجزائري بمأساة الثامن ماي1945، المنعرج الحاسم في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.ورغم صغر سنه فقد أظهر عبد العزيز بوتفليقة وطنية متفجرة ووعيا متقدا بقضية آمن بها شعبه.دخل مبكراً في معترك الحياة النضالية من أجل القضية الوطنية.والتحق بعد نهاية دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وهو في 19 من عمره في 1956. كلف بمهمتين وذلك بصفته مراقب عام للولاية الخامسة(القطاع الوهراني)، الأولى سنتي1957-1958والثانية سنة 1960،وبعد ذلك مارس مأمورياته كضابط في المنطقتين الرابعة والسابعة بالولاية الخامسة،وألحق على التوالي بهيئة قيادة العمليات العسكرية بالغرب(COM)، وبعدها بهيئة قيادة الأركان بالغرب (EM de l'Ouest) ثم لدى هيئة قيادة الأركان العامة(EMG)، وذلك قبل أن يوفد عام 1960 إلى حدود البلاد الجنوبية لقيادة(جبهة المالي) بتكليفه مهمة توسيع الكفاح المسلح عن طريق فتح جبهة مالي وبقي عبد القادر المالي أو سي عبد القادر (الاسم الثوري للمجاهد)ينشط بالجنوب الكبير وينتقل إلى الدول الإفريقية المجاورة(محور مالي-النيجر-غينيا)،وبوصفه من مساعدي بومدين المقربين قام سنة 1961 بمهمة تقصي لصالح هذا الأخير لدى القادة التاريخيين المعتقلين في أولنوا(AULNOY) بغية ضمان تحالفهم في السباق نحو السلطة مع

اقتراب الاستقلال وبذلك يعود الفضل لسي عبد القادر في مد الجسور بين بن بلة وبومدين لمعارضة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA)، بقي سي عبد القادر في الجبهة الجنوبية إلى غاية الإعلان عن وقف إطلاق النار.وبعد الاستقلال تقلد العضوية في أول مجلس تأسيسي وطني سنة 1962،ثم تولى وهو في سن الخامسة والعشرين وزارة الشباب والسياحة.وفي سنة 1963 عين وزيراً للخارجية.وفي عام 1964 انتخب من طرف مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني لعضوا الجنة المركزية والمكتب السياسي،وشارك بصفة فعالة في «التصحيح الثوري»حيث كان عضواً لمجلس الثورة تحت رئاسة الرئيس هواري بومدين.وفي فترة الممتدة بين(1965-1971)تولى مراجعة نصوص اتفاقيات إيفيان وملف تأميم المحروقات وتفعيل الدبلوماسية الجزائرية،قاريا ودوليا.وكنتيجة لدور الجزائر الفعال على الساحة العالمية في نصرة القضايا العادلة،انتخب رئيسا للدورة الـ 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة.وقد جعل منصب وزير الخارجية منبراً للدفاع عن المصالح المشروعة للجزائر ومناصرة القضايا العادلة بإفريقيا وآسيا اللاتينية وقد عمل طوال فترة توليه هذا المنصب على عده أمور،ومنها:

1-عمل على الاعتراف الدولي للحدود الجزائرية وتنمية علاقة حسن الجوار مع البلدان المجاورة.

2- عمل على النداء للوحدة العربية بمناسبة قمة الخرطوم سنة 1967 ثم تزامنا مع حرب أكتوبر 1973.

3- عمل على إفشال الحصار ضد الجزائر بمناسبة تأميم المحروقات.

4-ناد على تقوية تأثير منظمات العالم الثالث والعمل لتوحيد عملهم خاصة بمناسبة انعقاد قمتي منظمة الـ 77 منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدتين بالجزائر، وكذالك بمناسبة الأعمال التحضيرية لقمة دول عدم الانحياز.

5-طالب بمساعدة الحركات التحررية في إفريقيا بصفة خاصة والعالم بصفة عامة.

6-طالب للاعتراف بالجزائر كناطق باسم بلدان العالم في مناداته بنظام دولي جديد.



كما أنتخب بالإجماع رئيساً للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة، وكذلك بالنسبة للدورة الاستثنائية السادسة المخصصة للطاقة والمواد الأولية التي كانت الجزائر أحد البلدان المنادين لانعقادها.وطوال الفترة التي قضاها في الحكومة شارك في تحديد الاتجاهات الكبرى للسياسة الجزائرية في جميع المجالات منادياً داخل الهيئات السياسية لنظام أكثر مرونة.وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين، وبحكم العلاقة الوطيدة التي كانت تربطه به ألقى كلمه الوداع. وبعد وفاة بومدين كان هو الهدف الرئيسي لسياسة محو آثار الرئيس هواري بومدين، حيث أرغم على الابتعاد عن الجزائر لمدة ستة سنوات.ثم عاد إلى الجزائر سنة 1987.كان من موقعي وثيقة الـ 18 التي تلت أحداث 5 أكتوبر 1988،وشارك في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني في عام 1989 وانتخب عضواً للجنة المركزية.وأقترح اسمه لشغل وزير-مستشار لدى المجلس الأعلى للدولة وممثل دائم للجزائر بالأمم المتحدة، لكن الاقتراحين قوبلا بالرفض.وقد رفض منصب رئيس الدولة نظراً لخلافه حول ميكانيزمات تسيير المرحلة الانتقالية.

اتخذ من الإمارات العربية مستقرا مؤقتاً له.ثم عاد بعدها بطلب من دوائر السلطة للانتخابات الرئاسية،معلناً نيته دخول المنافسة الرئاسية في ديسمبر1998 كمرشح حر.وقد شهدت فترة رئاسته الأولى على المستوى الداخلي مشاكل سياسية وقانونية ومشاكل مع الصحافة، وفضائح المال العام، كما تميزت فترة رئاسته الأولى أيضاً بالتوتر في منطقة القبائل.ولما أخذ الأمن يستتب تدريجياً،أتى له الشروع في برنامج واسع لتعزيز دعائم الدولة الجزائرية من خلال إصلاح كل من هياكل الدولة ومهامها والمنظومة القضائية والمنظومة التربوية،واتخاذ جملة من الإجراءات الاقتصادية شملت على وجه الخصوص إصلاح المنظومة المصرفية بقصد تحسين أداء الاقتصاد الجزائري مما مكّن الجزائر من دخول اقتصاد السوق واستعادة النمو ورفع نسبة النمو الاقتصادي.وقد جدد حال توليه مهامه تأكيده العزم على إخماد نار الفتنة وإعادة الأمن والسلم والاستقرار، وباشر في سبيل ذلك مساراً تشريعياً للوئام المدني والمصالحة الوطنية حرص على تكريسه وتزكيته عن طريق استفتاء

شعبي نال فيه مشروع الوئام أكثر من 98٪ من الأصوات.وفي سياسته الخارجية قام بمواصلة بناء اتحاد المغرب العربي.كما أبرمت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أبريل2001،وأصبحت الجزائر تشارك في قمة مجموعة الثمانية بعد أن أصبحت شريكاً مرموقاً في هذه المجموعة منذ سنة 2000.وفي 22 فبراير 2004 أعلن عن ترشحه لفترة رئاسية ثانية،فقاد حملته الانتخابية مشجعا بالنتائج الايجابية التي حققتها فترته الرئاسية الأولى ومدافعاً عن الأفكار والآراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به ولا سيما المصالحة الوطنية،ومراجعة قانون الأسرة،ومحاربة الفساد، ومواصلة الإصلاحات.وأعيد انتخابه يوم 8 أبريل 2004 بما يقارب 85٪من الأصوات.أصيب بوعكة صحية خفيفة في 26 نوفمبر 2005 نقل على إثرها إلى المستشفى بفرنسا، وبدون وجود نائب رئيس وقعت البلاد في فوضى إعلامية،وكان أن سمع الجزائريون أخبارا شبه رسمية من جهات غير مسؤولة عن صحة رئيسهم.خرج بعدها من المستشفى في يوم 31 ديسمبر 2005.وقد سمح تعديل الدستور لبوتفليقة بفرصة الترشح لعهدة رئاسية ثالثة بعد أن حدد النص السابق للدستور عدد العهدات بإثنين فقط.وفي يوم الخميس9 أبريل 2009 أعاد الجزائريون انتخاب عبد العزيز بوتفليقة للمرة الثالثة على التوالي بأغلبية ساحقة قدرت بنسبة 90.24٪.كرم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعدة تكريمات أهمها: دكتوراه فخرية من جامعة بكين.تعرض الرئيس للمرض مرة ثانية إثر جلطة دماغية،ونقل مباشرة إلى مستشفى فال دو غراس العسكري (VAL DE GRACE) بفرنسا، في شهر أفريل 2013 ومازال في مرحلة نقاهة إلى اليوم.

أنظر:المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962)، القرص المضغوط، وزارة المجاهدين، 2002. وأنظر كذلك:نبذة عن حياة عبد العزيز بوتفليقة من موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية: /www.el-mouradia.dz

وأنظر:عاشور شرفي،قاموس الثورة لجزائرية(1954-1962)،ترجمة عالم مختار، دار القصبة،الجزائر،2007،ص83،82. وأنظر كذلك موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا: .http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%



- **دغين بن علي (1934- 1960)**: شهيد الوطن المعروف خلال الثورة التحريرية باسم العقيد لطفي من مواليد 7 ماي 1934 بمدينة تلمسان ينتسب لأسرة وطنية متوسطة الحال، دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية بمسقط رأسه وبعد نهاية المرحلة الابتدائية انتقل إلى مدينة وجدة بالمغرب الأقصى للمشاركة في امتحان الشهادة الابتدائية باللغة العربية وبعدها عاد إلى مسقط رأسه لمتابعة دراسته المتوسطة والثانوية. وفي بداية الخمسينات انضم إلى صفوف الحركة الوطنية (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) وناضل في صفوفها بعد ذلك. ولما تأسست اللجنة الثورية للوحدة و العمل في شهر مارس من عام 1954 واصل الشهيد نشاطه النضالي ضمن صفوفها تحت إشراف وتوجيه نخبة من القيادات الوطنية.

في عام 1955 انقطع عن الدراسة و هو بالمرحلة الثانوية ثم تفرغ للعمل النضالي استعدادا للالتحاق نهائيا بصفوف جيش التحرير الوطني وقد شارك في هذا النطاق ضمن فرق جيش التحرير التي كانت تنشط آنذاك عبر المنطقة الخامسة (الجنوب الغربي) مع الاستمرار في الاتصال مع خلايا جبهة التحرير السرية التي كانت تنشط آنذاك عبر مدن و قرى المنطقة.

لقد تمكن بفضل ما يمتلكه من إرادة ووعي أن يعبئ المناضلين ويمكنهم من مواجهة أساليب العدو وادعاءاته المغرضة وأن يحقق في ذلك عدة انتصارات ميدانية (سياسية وعسكرية) الأمر الذي جعله يحوز على ثقة قيادة الثورة بالناحية فأسندت إليه مسؤوليات أداها بكفاءة و مهارة عاليتين. وفي عام 1956 وبعد أن أظهر من المقدرة والكفاءة في الميدان أوكلت إليه قيادة الثورة بالمنطقة الخامسة مهمة تنظيم وتسيير النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني بجنوب غرب البلاد وقد تمكن بعد مجهود معتبر رغم ظروف المنطقة الصعبة من توسيع رقعة الثورة وتبليغ رسالتها مما أهله لأن يحوز من جديد على ثقة قيادته وأن تسند إليه مهمة قيادة المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة وقد عرف خلال هذه الفترة باسم سي إبراهيم كما شهدت المنطقة الثامنة أثناء فترة قيادته لها نشاطات كبيرة في الميادين السياسية والعسكرية مبرهنا في ذلك على مدى قدرته وخبرته الميدانية في قيادة الرجال وتحقيق الانتصار على العدو رغم

عدم التكافؤ بين القوتين وما معارك أخناق عبد الرحمان والقعـدة بضواحي مدينة أفلو لبرهان أكيد على مدى قدرة وشجاعـة هذا البطل وتعاملـه مع الوقائع والأحداث بوعي وإدراك. وفي عام 1957 رقي إلى عضوية قيادة مجلس الولاية الخامسة برتبـة صاغ أول عسكري فانبرى من جديد لمواجهة مخططات العدو وتطورات الحرب وتعقيداتها.
في عام 1959 رقي الشهيد إلى رتبـة صاغ ثاني (عقيد) قائدا للولايـة الخامسة خلفا لقائدها السابق الصاغ الثاني (العقيد) هواري بومدين رحمه الله... وظل يمارس مسؤولياته بنفس الإرادة و الكفاءة بعد ذلك.وفي نهايـة 1959 شارك الشهيد لطفي بمعية نائبـه الصاغ الأول فراج» لواج محمد «في أشغال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي جرت أشغاله بالقاهرة و خلال هذا الاجتماع أهدى للمشاركين في اجتماع المجلس علما مخضبا بدماء الشهداء كرمز لقيمة الحرية، ثم عاد بعد ذلك لميدان عملياتـه عن طريق المغرب الأقصى لقيادة النضال و الكفاح المسلح حتى النصر المبين.

سقط الشهيد العقيد دغين بن علي(لطفي) رفقة نائبه الصاغ الأول فراج يوم 27 مارس 1960 بجبل بشار الواقع جنوب مدينـة بشار وعلى بعد حوالي 20 كلم إثر معركة كبيرة غير متكافئة مع قوات العدو الجوية والبرية وذلك عندما كان عائـــدا في طريقه إلى ميدان عملياته بالولاية الخامسة.

أنظر: تاريخ الجزائر(1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين.الجزائر. 2002.

- **ديدوش مراد (1927-1955): الملقب بسي عبد القادر**:ولد ديدوش يوم 13 جويلية ولد 1927 بحي المرادية بالعاصمة،تنتمي أسرة ديدوش مراد إلى منطقة ابسكريين بنواحي أزفون بالقبائل الكبرى، والده كان يملك حمام بالقرب من الكاتدرائية بالقصبة،تحصل على الشهادة الابتدائية عام 1939، ثم واصل دراسته بالثانوية التقنية بالحامة العناصر إلى غاية 1942.،ثم غادر الثانوية التقنية عام 1942، وانتقل إلى قسنطينة لمواصلة دراسته، لكن وفاة والده حالت دون

ذلك فعاد إلى العاصمة توظف في هيئة السكك الحديدية التي لم يدم بها طويلا إذ غادرها عام 1945ليتفرغ للنشاط السياسي،كما كانت له مهام أخرى تتمثل في تنشئة الشباب عن طريق الكشافة حيث أسس فوج الأمل بقيادة الشهيد ذبيح الشريف.كما عرف بحبه للرياضة وممارستها لها، فكون « فريق سريع مسلمي الجزائر المعروف بـ «RAMA» انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري في 1943 وهو ابن السادسة عشر ليكون أحد المؤطرين لأحداث الثامن ماي 1945 بالجزائر العاصمة ليتولى بعدها الإشراف على أحياء المرادية والمدنية وبئر مراد رايس عام1946،حضر على غرار وطنيين آخرين في المؤتمر السري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد يوم 15 فيفري 1947 ببلكور وكان بيته الكائن بحي المرادية ملجأ لمناضلي حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومقر لاحتضان الاجتماعات السرية.فالأحداث الدامية التي عرفتها الجزائر أثناء مظاهرات 08 ماي 1945 دفعت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى إعادة بناء الحزب من جديد وقد سمحت هذه الفرصة للشهيد ديدوش مراد بلعب دور هام في إعادة تنظيم وإنشاء المنظمة الخاصة «OS» وأصبح من قادتها البارزين.فتولي مناصب هامة ضمن المنظمة الخاصة الجناح المسلح لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي أوكلت مهمة تأسيسها لمحمد بلوزداد،وفي هذا الصدد كلف بالإشراف على بعض أحياء العاصمة ليعود إلى قسنطينة في 1948 حيث نشأ مجموعات شبه عسكرية بصفته مسؤولا عن المنظمة السرية قبل أن يعين كمسير جهوي للجزائر والبليدة عند اكتشاف المنظمة من طرف العدو في 1950.

بدأت السلطات الاستعمارية تبحث عنه باعتباره قائدا خطيرا وحكم عليه غيابيا بـ10 سنوات سجنا، مما اضطره إلى الدخول في السرية» سي عبد القادر»وهو اسمه الثوري ألقي عليه القبض في وهران، قدم أمام قاضي التحقيق بعدة اتهامات لكنه تمكن من الفرار.كما قام رفقة مصطفى بن بولعيد بإنشاء نواة لصناعة

المتفجرات وهذا في عام 1952، ونظرا لما يتمتع به من مميزات القائد المحنك، وللظروف الغير المواتية،أرسل إلى فرنسا للعمل كمساعد لبوضياف في تنظيم خلايا الحزب.وعند اشتداد الصراع داخل حركة الانتصار والحريات الديمقراطية عاد «سي عبد القادر» إلى الجزائر وأسس مع بعض المناضلين اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 1954 RUA ، وصار من محرري جريدة الوطني «Patriote» لسان حال اللجنة الثورية وخلال صيف 1954 شارك في اجتماع 22 التاريخي وأصبح بعدها عضوا في لجنة السنة،حيث كلف بمهمة الاتصال والتنسيق مع منطقة القبائل. كما كان أحد محرري بيان أول نوفمبر 1954 وعند اندلاع الثورة أسندت إليه القيادة في الشمال القسنطيني وبالتالي كان أول قائد لمنطقة الشمال القسنطيني التي أخذت فيما بعد تسمية الولاية الثانية وفي هذه الفترة بالذات كثف جهوده ضد الاستعمار الفرنسي.وفي18 جانفي 1955 كان العقيد ديدوش مراد رفقة 17 مجاهدا يحاولون الانتقال من "بني ولبان" إلى دوار"الصوادق" بمنطقة السمندو بقسنطينة زيغود يوسف حاليا، توقفوا في وادي بوكركر، ولكن على إثر وشاية أحد العملاء، وجدوا أنفسهم محاصرين بمظلي العقيد "دو كورن" و«Ducournan»وبذلك سقط شهيدا وهو لم يبلغ بعد سن 28 ليكون بذلك أول قائد منطقة يستشهد بساحة الشرف.

أنظر: تاريخ الجزائر(1830-1962).القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954.. وزارة المجاهدين. الجزائر.2002.

– **زقار مسعود: (ولد يوم 8 ديسمبر 1926 بالعلمة – توفي يوم21 نوفمبر 1987في مدريد) المدعو(رشيد كازا)** كان أحد أبرز رجال المخابرات الجزائرية وبطل حقيقي عاش لأجل الجزائر التي وهب نفسه لأجلها بنفسه وماله الخاص أيضاً، وكان قد مول العديد من العمليات الجاسوسية الناجحة لجواسيس جزائريين في الخارج رغم أنه لم يتم الكشف إلا على القليل جدا من تلك العمليات، رجل كانت ترتعد لذكر اسمه المخابرات الفرنسية لمكانته الخاصة لدى عظماء هذا العالم



وأقويائه لاسيما من الأمريكيين.ولد مسعود زڤار في 8 ديسمبر 1926 بالعلمة ولاية سطيف الواقعة شرق الجزائر التي كانت تسمى آنذاك «سانت أرنو» أين كانت تعيش عائلته الفقيرة، وبما أن والده «بوزيدي» كان رجلا بسيطا فقد أرغم الطفل على تحمل مسؤولية العائلة بكاملها، سعيه لكسب القوت دفع به إلى المغامرة والهجرة إلى فرنسا وعمره لم يتجاوز العاشرة أين اشتغل لمدة 4 أشهر وعاد إلى أهله بفرنكات معدودة. وعوض أن يواصل دراسته بالمدرسة الفرنسية بالعلمة فضل مساعدة والده في المقهى التي تقع بالقرب من وسط مدينة العلمة، لكن هذا الطفل لم يكن عاديا في نظر والده بل كان كثير «الزغيد» أي يتسم بنشاط وحيوية منقطعة النظير، ولذلك عمد والده إلى تزويجه وعمره لم يتجاوز 13 سنة، لكن هذه الخطة لم تفلح مع مسعود ولم يدم الزواج طويلا فذهبت الزوجة إلى أهلها ولم تعدْ وتم الطلاق ليعود هذا الزوج المشاغب إلى حياة العزوبية من جديد. بعد العمل مع والده تحول إلى بائع للحلوى رفقة ابن عمه وكان عمره عندها 15 سنة، وهنا راودته فكرة صنع الحلوى بدل بيعها فيشرع في تجسيد فكرته وينجح في إنجاز ورشة لصناعة حلوى عرفت يومها باسم «برلنڤو والفليو» فكان يصنعها بنفسه بمستودع بالعلمة ويتولى تسويقها حتى خارج المدينة، فالورشة نجحت وبدأ مسعود يشق طريق النجاح. بعد مجازر ال 8 مايو 1945 انتقل زڤار إلى وهران مع عائلته. وهناك أصبح مسعود يعرف بألقاب مختلفة كرشيد كازا و«بحري» و«شلح» و«ميستر هاري» وهي التسمية التي اشتهر بها وسط الضباط الأمريكان المعسكرين بالقاعدة الأمريكية بالمغرب، وهي القاعدة التي تمكن من اختراقها بعد إتقانه للغة الإنجليزية وكثرة احتكاكه بضباطها، وقد بلغ به الأمر إلى حد توظيف أحد أصدقائه بها، وهو نواني أحمد الذي عمل بالقاعدة وكان يمد مسعود بمختلف المعلومات الحربية، كما تمكن الاثنان من الحصول على أسلحة وأجهزة اتصال بالتواطؤ مع بعض الضباط. وبهذه الطريقة تمكن رشيد من الحصول على جهاز إرسال متطور يستعمل في تجهيز البواخر، وهو الجهاز الذي أدخلت عليه

بعض التعديلات وأصبح يستعمل في البث الإذاعي لـ «صوت الجزائر» بالناظور، حيث شرعت هذه الإذاعة السرية في البث بتاريخ 16 ديسمبر 1956 كما أن احتكاكه بالأمريكيين سمح له باكتساب خبرة واسعة في مجال السلاح وأجهزة الاتصال وبلغ به الأمر حد تكوين علاقات مع شخصيات أمريكية راقية وبعض أعضاء الكونغرس الأمريكي فكان يحضر معهم معظم الحفلات والنشاطات التي ينظمونها،وقد أتيحت له الفرصة بأن يتعرف على حرم السيناتور جون كينيدي الذي أصبح بعد سنوات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فكان يوظف كل هذه العلاقات لدعم القضية الجزائرية فالعمليات الاستخباراتية كللت بنجاح باهر وبدأ الرجل يوسع دائرة استعلاماته في عدة أماكن، تمكن زقار من خلق علاقات في محيط الرئيس الفرنسي شارل ديغول، وكان في كل مرة يزود قيادات الثورة بمعلومات سرية للغاية وكان بمثابة النواة لشبكة المخابرات التي لعبت دورا بارزا في الاستعلام الحربي.وبما أنه أصبح يتقن التعامل مع أجهزة الاتصال، فقد زود مقر «المصلحة الخاصة للسلاح بالإشارات» بمحطة للاتصال اللاسلكي يتصل بها مباشرة ببوصوف وهواري بومدين.ولم يسبق لأي شخص أن تكفّل بمفرده بإنجاز مصنع للسلاح،وقد اختار رشيد كازا أن تكون هذه المغامرة بالمغرب،وكان ذلك في مكان ما بالقرب من منطقة الناظور،لأنه لا أحد يعلم الموقع بالضبط إلا مسعود وقلة ممن معه، وحتى هذه القلة كانت إذا غادرت المكان لا تكاد تعرف طريق العودة إلا بتوجيه من رشيد كازا، فلا ملك المغرب ولا أي شخص مغربي كان يعلم شيئا عن هذه المؤسسة النادرة في الوطن العربي، فظاهريا المصنع يبدو مختصا في صنع الملاعق والشوكات ويعمل به عمال أجانب من دولة المجر، لكن في المستودعات الخفية المكان مخصص لصنع الروكات أو ما يدعى بـ «البازوكا».وبما أن مسعود كان حريصا على سرية النشاط فلم يوظف فيه إلا المقربين إليه، بعضهم من أفراد العائلة وكلهم تقريبا من أبناء المنطقة؛ أي من مدينة العلمة، ومن هؤلاء جيلاني صغير، زقار عبد الله، منصوري خالد، نواني

بشير،زقار عبد الحميد، عوفي مصطفى،مزنان علي ونواني محمد، وقد كان هؤلاء يشرفون على عمليات التركيب لمختلف قطع الغيار التي كان يستقدمها زقار من أمريكا بطريقته الخاصة التي لا يعلمها إلا هو، والتي ظلّت غامضة ومجهولة إلى يومنا هذا، وحتى المقربين إليه لا يعلمون كيف كان زقار يُدخِل مختلف القطع إلى المغرب، خاصة تلك التي تبدو من خلال شكلها بأنها مخصصة لصنع القذائف، وأما بعض القطع فقد كانت تدخل علانية على أساس أنها موجّهة لصنع الملاعق والشوكات، وحتى العمال المغاربة الذين تم تشغيلهم لم يكونوا على دراية بطبيعة المصنع الذي يعملون به، النفوذ الكبير لمسعود كان بالولايات المتحدة الأمريكية أين تعرف على أبرز الشخصيات كالرئيس السابق ريتشارد نيكسون الذي استطاع إقناعه باستقبال الرئيس هواري بومدين 1974، كما كانت له علاقة مع كاسي المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية وكذا رائد الفضاء فرونك بورمان الذي زار الجزائر بدعوة من مسعود واستقبل من طرف الرئيس هواري بومدين. علاقاته امتدت أيضاً لجورج بوش الأب قبل أن يصل إلى الرئاسة، والذي أصبح فيما بعد نائبا للرئيس ريغن، كان جورج بوش الأب صديقا لمسعود، وكان أثناء حملته الانتخابية يتنقل عبر الطائرة الخاصة لزقار، بدليل أن الرئيس السابق الشاذلي بن جديد لما زار الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ريغن التقى بجورج بوش الأب الذي كان يشغل منصب نائب الرئيس وقال للشاذلي سلم لي على صديقي زقار. كان هناك عملاء أمريكان كانوا يتجسسون لصالح زقار وساعدوه على تقديم معلومات مهمة للقيادة إبان الثورة، مثل عميل أمريكي أخبر مسعود بأن الأمن الفرنسي يدبر لاغتيال مسؤول من جبهة التحرير الوطني الجزائرية بألمانيا، وهناك عميل أمريكي آخر أخبر زقار بأن هناك عميلا فرنسيا في أجهزة الحكومة المؤقتة، وكان بومدين على علم بها. كانت الحقيقة التي أبهر بها الجميع هي تلك المتعلقة بإنقاذ الجزائر من هجوم أمريكي وشيك وكان ذلك عام 1967 خلال الحرب العربية الإسرائيلية، ففي الوقت الذي كانت الجيوش العربية في

مواجهة مع الإسرائيليين كان الأسطول السادس لأمريكا يحوم في البحر الأبيض المتوسط وبالضبط في نواحي شرشال، وبفضل التحركات التي قام بها زقار مع القيادة الأمريكية، غادر الأسطول المكان وتم تجنب الكارثة بسلام. حقيقة أخرى كان يجهلها الجميع أن مسعود زقار تمكن بحنكته وبفضل احتكاكه بالأمريكان من إنقاذ رئيس دولة عربية من الاغتيال، حيث أعلم بومدين بالأمر قبل حدوثه وبومدين بدوره أبلغ هذا الرئيس الذي نجا من الموت بفضل التحرك الذي قام به زقار. بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والولايات المتحدة بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 إلا أن زقار بقي الدبلوماسي السري الذي له أيدٍ في معظم الإدارات الأمريكية، وأهله ذلك إلى تكوين شبكة من الاستخبارات التي جعلته يتحكم في المعلومات عبر العديد من الدول.

توفي مسعود زقار في 21 نوفمبر 1987 بأحد فنادقه بمدريد ونقل جثمانه إلى مسقط رأسه بالعلمة، وعند وفاته لاحظ سكان المدينة بأن جنازة هذا الرجل لم تكن عادية، حيث شاركت فيها شخصيات مرموقة كالرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ووزراء سابقون بالإضافة إلى رجال أعمال أجانب وبحضور مكثف لأصحاب العمائم الذين جاءوا من مختلف دول الخليج.

أنظر بالتفصيل الموقعين في شبكة الانترنيت:يوم 20/ 03/ 2013.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9.-

-http://staralgerie.ahlamontada.net/t1080-topic.

– **زيرود يوسف**(1921–1956):ولد زيرود يوسف في 18 فيفري 1921 ، بقرية «سمندو» التي تحمل اليوم اسمه وتقع شمال قسنطينة ، انخرط وعمره 17 عاما في حزب الشعب الجزائري ، وأصبح سنة 1938 المسؤول الأول للحزب بـ «سمندو». بعد انتخابه ممثلا للحركة من أجل الحريات الديمقراطية، ينتمي للمنظمة الخاصة التي أوكل إليها توفير الشروط الضرورية لاندلاع الكفاح المسلح. سنة 1950 تلقي الشرطة الاستعمارية القبض على زيرود يوسف بتهمة



الانتماء إلى المنظمة الخاصة إلى غاية 1954 تاريخ فراره من سجن عنابة ، والتحاقه باللجنة الثورية للوحدة والعمل. في أول نوفمبر 54 كان إلى جانب ديدوش مراد، مسؤول الشمال القسنطيني الذي أصبح يُسمَّى الولاية الثانية حسب تقسيم جيش التحرير الوطني. بعد استشهاد البطل ديدوش مراد يتولى زيرود يوسف خلافته ومن موقع هذه المسؤولية قام بتنظيم الهجوم الشهير ، هجوم 20 أوت 1955 الذي كان له أثر كبير في التجنيد الشعبي من أجل معركة التحرير ، بعد عام كامل وفي 20 أوت 56 انعقد مؤتمر الصومام الذي وضع الهياكل التنظيمية للثورة وعُين زيرود يوسف عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية مع ترقيته إلى رتبة عقيد في جيش التحرير وتأكيده قائدا للولاية الثانية. بعد عودته إلى الولاية الثانية وشروعه في تنفيذ قرارات المؤتمر ، وخلال إحدى جولاته لتنظيم الوحدات العسكرية سقط زيرود يوسف شهيدا في كمين وضعه العدو يوم 25 سبتمبر 56 وعمره لم يتجاوز 35 سنة،انخرط في سن الرابعة عشر في صفوف حزب الشعب الجزائري . عين مسؤولا على قريته عام 1938. ترشح عام 1948 ببلدية سمندو(زيرود يوسف حالياً) ضمن القائمة الانتخابية لحركة الانتصار وفاز رغم دسائس الاستعمار وأعوانه وانخرط في المنظمة الخاصة وأشرف على زرع خلاياها في منطقته ، وعند اكتشاف أمر المنظمة 1950 سجن مع رفاقه بسجن عنابة، إلا أنه أستطاع الفرار منه والعودة إلى قريته ليبدأ رحلة التخفّي والسرية سنة1953 زداد اقتناعه بالعمل المسلّح كخيار وحيد لذلك راح ينظّم المناضلين ويعدّهم ليوم الثورة خاصة بعد إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل .ومع اندلاع الثورة كان من بين قادتها الأوائل تحت إمرة الشهيد ديدوش مراد الذي خاض معه معركة وادي بوكركر في 18 جانفي 1955 ، وبعد استشهاد ديدوش مراد في هذه المعركة خلفه زيرود على رأس المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) وواصل بلاءه بتفان حتى جاء صيف 1955 أين أشرف على التنظيم والإعداد لهجومات 20 أوت 1955 ، التي أعتبر مهندسها الأول والأخير حتى اقترنت هذه الهجومات باسمه.وإلى جانب نشاطه العسكري عرف ببراعته السياسية إذ كان من بين المنظمين الفاعلين لمؤتمر الصومام

في 20 أوت 1956 وبعد نهاية المؤتمر عاد إلى الشمال القسنطيني ليواصل جهاده إلى أن أستشهد بعد اشتباك مع قوات العدو قرب سيدي مزغيش بولاية سكيكدة وفي يوم 23 سبتمبر 1956.

– أنظر: تاريخ الجزائر(1830–1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954..وزارة المجاهدين.الجزائر.2002.

– **سويداني بوجمعة** (1922–1956):ولـد في 10 جانفي 1922 بمدينة قالمة،سياسي وثوري جزائري ، كان من الطليعة التي فجرت الثورة انضم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها سنة 1947 وقام من خلالها بعدة نشاطات نذكر منها مثلا جمع السلاح ، وفي عام 1948 اكتشف أمره و ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن مدة18 شهر نافذة.بعد خروجه من السجن واصل نشاطه النضالي في إطار المنظمة السرية،حيث كلف بمهمة نقل السلاح وفي إحدى العمليات تعرّفت عليه الشرطة الفرنسية في حاجز أمني بين سكيكدة و قالمة إلا انه استطاع الفرار متّجها إلى وهران شارك في الهجوم على بريد وهران بغية الحصول على الأموال اللازمة لمواصلة نشاط المنظمة ،على إثر هذه العملية أصدرت محكمة وهران في حقه حكما غيابيا بالإعدام.انتقل سويداني بوجمعة إلى العاصمة و منها إلى منطقة بودواو وأقام عند المناضل فلاحي لخضر و نتيجة لوشاية قام بها أحد العملاء حوصر في الكوخ الذي كان يأوهيه واستطاع الفرار بأعجوبة بعد أن أطلق النار على مفتش الشرطة «كيلي» و أراده قتيلا ، بعد بودواو توجّه الشهيد إلى منطقة السويدانية وأقام بها فترة من الوقت وبعدها نقله الحزب إلى منطقة الصومعة ثم بوينان ليستقر بها عند المناضل موايسي المحفوظ الذي زوّجه إحدى بناته سنة 1951 ،من منطقة متيجة واصل سويداني بوجمعة نشاطه النضالي وخاصة بعد وقوع أزمة الحزب الشهيرة والتي فتحت الطريق أمام مجموعة من قدماء مناضلي المنظمة السرية للشروع في التحضيرات الأولية للثورة المسلّحة أحد أعضاء لجنة 22 التي فجرت الثورة، نائب قيادة منطقة الجزائر قبل مؤتمر الصومام،لعب سويداني بوجمعة دورا رياديا

إذ أنه قد أشرف بنفسه على مختلف مراحل التحضير للثورة في منطقة متيجة وخطّط لهجمات ليلة أول نوفمبر كما شارك في عملية الهجوم على ثكنة بوفاريك رفقة المناضل أعمر أوعمران وبوعلام قانون و رابح عبد القادر،بدأ سويداني بوجمعة نشاطه النضالي بإعادة تنظيم الأفواج والإشراف على تدريب المناضلين وفقا لظروف الثورة و مستجدات الأحداث،ولهذا الغرض عقد عدة اجتماعات محلية من أهمها اجتماع أولاد فايت،اجتماع سيدي امحمد بلعيش كما أقام عدة مخابئ في الناحية الغربية للمنطقة التي جعلت كمراكز حماية يلجأ إليها المناضلون عند الضرورة، وكذلك خطط الشهيد للعديد من العمليات الفدائية شارك في الكثير منها استمر في نشاطه العسكري و السياسي إلى أن استشهد يوم 16 أفريل 1956 بعد وقوعه في حاجز قرب مدينة القليعة.

أنظر: نظيرة شتوان، سويداني بوجمعة، أطروحة ماجستير، قسم التاريخ جامعة الجزائر،2002– 2003.

لغرور عباس(1926–1957):ولد عباس الغرور في اليوم الثالث والعشرين من شهر جوان من سنة 1926 بدوار مسيغة)خنشلة،ينتمي إلى أسرة فقيرة معدمة،دخل المدرسة الفرنسية و استطاع الحصول على الشهادة الابتدائية ، بعدها توجه إلى الحياة العملية حيث عمل كطباخ لدى حاكم المدينة ، وكان ذلك عام 1948. انضم الشهيد مبكرا إلى الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) وكان ذلك عام 1946، وحيث نشط مع المناضل إبراهيم حشاني المسؤول الجهوي لمنطقة الأوراس،وقد شك في أمره صاحب العمل عندما شوهد مع هذا الأخير في أحد الأسواق، ولذا طرد من العمل فلجأ عباس إلى فتح دكان للخضر والفواكه في السوق العامة للمدينة ، وهذا لتمويه الاستعمار عن نشاطه الحقيقي ،ولقد أصبح هذا الدكان مكانا يلتقي فيه مناضلو الحزب لعقد اجتماعاتهم السرية ومن أمثال هؤلاء نذكر:شيهاني بشير،مسؤول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على مستوى باتنة.ونظرا للميزات التي كان يتميز بها الشهيد فقد أوكلت له

مسؤولية الإشراف على قسمة الحزب بخنشلة .وأهم ما قام به نذكر:مشاركته في مظاهرات 1 ماي و8 ماي 1945 التي وقعت في المدينة .وقد قام بتنظيم مظاهرة احتجاجية عام 1951 ضمت شريحة من شبان المدينة،وكان هذا تنديدا للوضعية المأساوية التي كان يعاني منها الشعب الجزائري و من أهم المطلب التي كان يسعى إليها المتظاهرون: القضاء على البطالة، وتوفير الخبز، وقد سلمت هذه المطالب للسلطات الفرنسية التي قامت على إثرها بإلقاء القبض على عباس لغرور وبعض رفقائه، وبقي في السجن مدة 3 أيام،تعرّض خلالها إلى تعذيب وحشي مما أدى به إلى الإصابة بمرض صدري جعله ينتقل إلى باتنة للعلاج وقد تكفل حزب حركة الانتصار بجميع نفقات علاجه.وبعد أن تماثل للشفاء عاد إلى خنشلة ليواصل نشاطه السري داخل الحزب.وبرفقة الشهيد مصطفى بن بولعيد وعجول عجول وقرين بالقاسم ساهم عباس لغرور بالتحضير للثورة في منطقة الأوراس. وقد أشرف على الأفواج التي أوكلت لها مهمة شن الهجومات ليلة أول نوفمبر 1954.ومنذ اللحظات الأولى للثورة المسلحة برهن عباس لغرور على حنكته وشجاعته و قدرته على القيادة والمناورة وإلحاق الهزيمة بالعدو من أهم المعارك التي شارك فيها أثناء الثورة نذكر: معركة الجرف الشهيرة التي دامت 3 أيام يوم 22/ 23/ 24 سبتمبر 1955 . ومعركة الزاوية الشهير ة بشرشار ومعركة تفسور شاشار سنة 1955، ومعركة البياضة (استمرت 24 ساعة كاملة) .وكمين كنتيس مراح البارود (أكتوبر 1956).وبقي عباس يشارك في المعارك تلو المعارك إلى أن استشهد في ظروف غامضة يوم 25 جويلية 1957.

أنظر:التفاصيل في موقع شبكة الانترنيت:

http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/images/ABBASLAGHROUR.jpg

أنظر:**Harbi Mohamed.Le FLN: Mirage et réalité , 1945- 1962. ENAL . Alger 1993.**

وأنظر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954،تاريخ الجزائر(1830-1962).القرص المضغوط، وزارة المجاهد ين.الجزائر.2002.



- **لكحل مصطفى**:اسمه الحقيقي **الجمعي سعدية** رائد جيش التحرير الوطني ALN ، درس بالقاهرة انخرط تحت قيادة الأمير خالد في مجموعات «كومندو» شمال إفريقيا.ومع بداية الثورة عاد إلى الجزائر بالمنطقة الرابعة حيث صار نائب على خوجة وحسب الرائد عز الدين،تم تحويله إلى الخارج بعد أن نكل في المتيجة بعائلة معمرين استسلمت لهم.معارض متشدد للتوجه الذي تبنته جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام، عين في 1 جويلية 1957، مساعد لأحد الضباط المحترفين، وهو الرائد إدير على رأس الوحدات المتمركزة بالحدود الجزائرية الليبية.بعد فشل «الهجوم الصحراوي» جويلية 1957)،أرسل بعد أخذ ورد إلى أكاديمية عسكرية بمصر، اعتقل كقومي عربي من قبل المخابرات الجزائرية في 1958، تمكن من الفرار ووضع نفسه في حماية الأمير عبد الكريم، تحالف مع العقيد لعموري وسعى بمعية ضباط آخرين في ولاية الأوراس النمامشة والقاعدة الشرقية، إلى الإطاحة بكريم وبالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA بغية توسيع النزاع الجزائري الفرنسي إلى تونس،لكنه لم ينجح واعتقل المتآمرون وحوكموا وأعدموا في مارس 1959.

أنظر:عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة،الجزائر،2007، ص299،.300 .

- **عبان رمضان** (1920-1957): من مواليد 20 جوان 1920 قرب الأربعاء ناث ايراثن (تيزي وزو)وسط عائلة ميسورة الحال. واصل دراسته الثانوية بمدينة البليدة وتحصل على البكالوريا عام 1941 .شغل وظيفة كاتب عام ببلدية شلغوم العيد وأثناء الحرب العالمية الثانية جنّد في الجيش الفرنسي برتبة ضابط صف.إنخرط في صفوف حزب الشعب، وشارك في مظاهرات 08 ماي 1945. وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة. ألقي عليه القبض وحكم عليه بالسجن مدة 06 سنوات. سجن بفرنسا ثم أطلق سراحه من سجن الحراش في جانفي 1955.

إلتحق مباشرة بالثورة بعد اتصاله مع العقيد آعمر أو عمران وكلف بتنظيم شبكة المناضلين بالعاصمة. لعب دورا أساسيا في إعداد وثائق مؤتمر الصومام وكان صاحب فكرة أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري. أشرف على إصدار الأعداد الأولى من جريدة المجاهد بالعاصمة وصار عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ.التحق بتونس وأظهر معارضة لبعض العسكريين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، استدرج عبّان إلى كمين نصب له بالمغرب حيث وقع حتفه في26 ديسمبر 1957م بأمر من بوصوف.

أنظر:عاشور شرفي، المرجع السابق، ص236،235.

- **سعيداني الطاهر**: رائد في جيش التحرير الوطني في القاعدة الشرقية،ولد في 19 جانفي 1928 في بن مهيدي بولاية عنابة ترك دراسته مبكرا ليلتحق بصفوف حزب الشعب الجزائري. شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، تم الحكم عليه غيابيا ثم القبض عليه في 10 ماي1945.لم ينج سعيداني إلا بعد تدخل رئيس بلديته (فرانسو لاكوم) كان من أوائل المنضمين لخلايا الفدائيين بعنابة في بداية 1955. وفي 1956 دخل في اتصال مع عمارة بوقلاز، قائد منطقة القالة وبعد وفاة باجي مختار ظهرت نزاعات كبيرة حول تقلد الزعامة، كان بعدها من ضمن أعضاء القيادة رفقة العقيد عمارة بوقلاز والرواد محمد عواشرية، سليمان بلعشاري، وكذا الرواد(حاج لخضر، رابح نور، شويشي عيساني،عبد الرحمن بن سالم، أحمد دراية ومحمد شريف مساعدية) من قيادة القاعدة الشرقية،كان كذلك عضو في لجنة التنظيم العسكري COM في الشرق (1958). وبعد الاستقلال، تفرغ للتجارة وكان مسيرا لعيادة في عنابة.

أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية (1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص194.



- **شريط لزهر(1914-1957)**: ولد عام 1914،تربى في رعاية والديه في دوار تازبنت أين زاول دراسته.أدى الخدمة العسكرية الإجبارية خلال الحرب العالمية الثانية في تبسة ووهران حتى نهاية الحرب سنة 1945. عاد بعدها لممارسة تجارة الأسلحة والأقمشة بين الجزائر وتونس.في سنة 1948 لبى لزهر شريط نداء الجهاد من أجل فلسطين، فترك وراءه زوجته حاملا وغادر مدينة تبسة متوجها إلى فلسطين مرورا بالقطر التونسي . إلا أنه فشل في تحقيق أمنيته بسبب منع السلطات البريطانية عبور المتطوعين الأراضي المصرية . وفي سنة 1953 انتقل إلى تونس وانضم إلى الجيش التونسي كمتطوع، وساهم في جمع الأسلحة لمساندة الثورة التونسية .عاد في سنة 1954 إلى الجزائر و التحق بالمجاهدين في منطقة الجبل الأبيض فقام بتشكيل أفواجا من 7 إلى 12 جنديا . بدأت هذه الأفواج عملها ، وراحت تتصل بالأغنياء لجمع الأموال للثورة. عين مسؤولا على المنطقة الممتدة من الجبل الأبيض إلى الحدود التونسية حيث قاد العديد من المعارك، كمعركة وادي العلق ، ثم معركة داموس الملح في الجبل الأبيض معركة آرقو .وقد أصاب ببندقيته القائد الفرنسي بيجار . وكان شريط من معارضي قرارات مؤتمر الصومام وقد كلفه ذلك حياته قبل صيف 1957 مع الشهيد عباس لغرور.

أنظر الموقع على شبكة الانترنيت:

http://www.m-moudjahidine.dz/Histoire/images/ABBASLAGHROUR.jpg

- **شريف محمود (1915-1987)**: وزير التسليح والتموين.ولد بتبسة من وسط فلاحي ميسور كان ضابطا عاملا عندما شارك في الحرب العالمية الثانية 1939-1945.كان يؤمئذ أحد أصغر ضباط الجيش الفرنسي.استقال محمود شريف من الجيش بعد أحداث ماي 1945 في القطاع القسنطيني،التحق بالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA وصار عضو قيادته ومزارع في ناحية تبسة، التحق بالمقاومة كمقاتل بسيط. ارتقى سريعا في سلم المسئوليات، تولى أولا قيادة مجموعة مغاوير،ثم قيادة منطقة النمامشة لأنه يعرفها جيدا كونه منها، جرح في

الثورة بعد استشهاد بن بوالعيد، عُين لتولي قيادة الولاية الأولى (أوراس النمامشة) (1956).انتخب عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ سنة 1957، ثم مسئول المالية لجبهة التحري الوطني قبل أن تعينه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA وزيرا للتسليح والتموين. وكمسئول عن تسريب الأسلحة إلى مختلف الولايات، قام بدور هام في تسيير القوات المتموقعة على الحدود التونسية وامتلك سلطة كبيرة على إمكانيات العمل لدى مقاومة الداخل،اختفى من الساحة السياسية بعد الاستقلال.وتوفي سنة1987.

أنظر: تاريخ الجزائر(1830-1962).القرص المضغوط،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954. وزارة المجاهد ين.الجزائر.2002. وأيضاً:عاشور شرفي، قاموس الثورة لجزائرية(1954-1962)، ترجمة عالم مختار، دار القصبة، الجزائر،2007.ص208.

وأنظر :. BEN JAMIN STORA OP.CIT P 343.

- **شوراق حمدون** (1924-2008):ولد حمدون في 26أفريل 1924 بقبيلة كبدانة بالريف المغربي حيث تربى ونشأ تحت رعاية أهله وذويه،وبعد تلقيه العلوم الدينية الضرورية لاستكمال مقومات المواطنة اشتغل بالتجارة على طول نهر ملوية حيث كان يتاح له أن يحيك علاقات واسعة مع جمهور متنوع من المنطقتين الاسبانية والفرنسية وحتى من وراء الحدود المغربية الجزائرية إذ أن المنطقة كلها ذات ترابط قوي. نشأ شوراق في بيئة وطنية مشبعة بذكريات النضال التي عاشتها المنطقة مع الشريف أمزيان والأمير الخطابي.وخطا خطواته الأولى في حزب الإصلاح الوطني وذلك منذ أواخر الثلاثينيات وهو مسير لإحدى خلاياه. وقد امتدت تجارته مع الجزائر منذ 1945. وذلك عبر بركان ووجدة ومع السلع كانت تنتقل الجرائد من الجانبين، وحينما أنشأ حزبه جريدة «الأمة» في تطوان كان متعهدا لها في الناظور وما جاورها، وكان يوصلها إلى الجزائر هي وجريدة «النهار» الصادرة كذلك بتطوان، ومنذ وقت مبكر نسج علاقات ثقة مع عدد من الوطنيين في

المنطقة المجاورة، وتعلم أن يحذر من دسائس الجواسيس والعملاء. وهؤلاء كان منهم من يعمل للأسبان وآخرون للفرنسيين ومنهم المزدوج، وفي وقت مبكر زج به في السجن لمدة شهر بالناظور ثم نقل إلى سجن (واد لاو) بالقرب من تطوان وحينما أفرج عنه عاد إلى رأس الماء ليتابع عمله التجاري وكذلك لإنشاء عدة خلايا لحزب الإصلاح الوطني. وتوصل برسالة من زعيم الحزب الأستاذ الطريس بتاريخ 21/ 5/ 1952 ويثني فيها على نشاطه ويشجعه علي مضاعفة المجهود. وأنشأ ما لا يقل عن 12 خلية كل واحدة منها تتألف من 15 إلى 20 فردا، يذكرها بالتفصيل في كتابه «الباخرة دينا، مذكرات من إبان المقاومة» وتطورت علاقاته حينما تعرف على بن عبد الله الوكدني من وطنيي بركان الذي فاتحه في شأن مهاجمة مقهى هناك يطرقه الفرنسيون ويقول شوراق إنه تحمس لذلك. وكلف اثنين من رجاله لتنفيذ العملية.وقام الفدائيان بالتنفيذ وعادا في اليوم التالي إلى منطلقهما، وفي خريف 1954 جاءه عضو في خلية سرية لحزب الإصلاح الوطني اسمه محمد البركاني، وأخبره بأن هناك رجلين يبدو أنهما من الجزائر يسألان عنه، أي عن حمدون.وظن أن الأمر يتعلق بغرض تجاري.ولكن الرجلين وهما محمد بوضياف والعربي بن مهيدي فاتحاه في موضوع خاص وهو المساعدة على إنزال سلاح في الساحل قصد تهريبه فيما بعد إلى الجزائر لاستعماله في أغراض نضالية. ويروي شوراق في كتابه الباخرة دينا (مذكرات من أيام المقاومة)،حينما يذكر أنه التقى بالمناضلين الجزائريين بواسطة الكعواشي الذي كان بدوره لاجئا من وجدة. وتم تدبير انتقال «الضيفين» بعيدا عن أنظار السلطات الاسبانية وجواسيسها. فقد كان بعض زبائن هذا المقاوم من الجزائريين وهم من دلوا بوضياف وبن مهيدي على المقاوم حمدون شوراق،الذي ربطته علاقة نوعية مع رجالات جبهة التحرير الجزائرية،ومن جملتهم بوضياف وبن مهيدي وهواري بومدين واحمد بن بلة وغيرهم،وفي هذا الإطار كلف المقاوم حمدون شوراق ،بمسؤولية جسيمة تتلخص في اختيار المكان المناسب لرُسوِ الباخرة دينا التي سوف تأتي بالسلاح من مصر وكذا اختيار من يساعده من رجالَ قبيلته يكونون أهل بالثقة،لإفراغ الباخرة

من السلاح وكذا نقلها إلى غرب الجزائر،لإيصالها إلى المجاهدين، توفي يوم 19 جوان 2008بمدينة زايو بالريف المغربي.

انظر شهادته حول عملية الباخرة دينا في مجلة المقاومة التي تصدرها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير عدد18،أفريل 1988،وأنظر أيضاً شهادة شوراق في: مجلة الذاكرة الوطنية مجلة نصف سنوية تعني بتاريخ حركات التحرير الوطني،عند خاص،الرباط 2004،ص 223-245.وأنظر بالتفصيل الموقع على شبكة الإنترنيت:http://www.zaiocity.net/?p=11523.

- **شوشان عبد العزيز**(1928-2000):من أهمّ العناصر الوطنيّة التي وقفت إلى جانب المقاومة الجزائريّة.عبد العزيز شوشان ولد سنة 1928 بالقلعة الكبرى بالساحل التونسي. درس بالصادقيّة واشتغل كاتبا بمحكمة سوسة. انخرط في العمل الوطني مبكّرا في الشبيبة المدرسيّة وكان في الخمسينات قبل إيقافه عنصر وصل بين مقاومي الشمال والسّاحل. قبض عليه وفرّ من السّجن ليلجأ إلى طرابلس في أوت 1953 وينشط في مكتب الحزب الحر الدستوري الجديد الذي كان تحت إشراف علي الزليطني ومراد بوخريص.عند الخلاف اليوسفي البورقيبي وقف إلى جانب صالح بن يوسف وساهم من موقعه بصفته المعين المباشر لبن يوسف في التنسيق بين التونسيّين والجزائريّين وتأمين تهريب السلاح للمقاومين وكان حسب المقاوم الجزائري بشير بالقاضي المسؤول عن القاعدة اللّيبيّة «من أكثر العناصر الموجودة في مكتب الإخوان بطرابلس رغبة وحماسة في التعاون معنا وكانت علاقته مع بن بلّة ثم معي علاقة من أحسن ما يقال».حكم عليه مع اليوسفيّين غيابيّا بالإعدام. ولجأ إلى الجزائر ولم يعد إلى تونس إلاّ فى السّبعينات وعفا عنه بورقيبة ليشتغل بالتجارة وانتخب حتى نائبا بمجلس النّواب ووافاه الأجل بتونس في سنة 2000.

أنظر: عميره عليّه الصغيّر، في التحرر الاجتماعي والوطني،المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2010، ص.183.



– **شيحاني بشير**(1929–1955): ولد بشير شيحاني يوم 22 أفريل 1929 بالخروب ولاية قسنطينة. واصل دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية بالخروب، إلى جانب تعلمه اللغة العربية بزاوية سيدي حميدة حيث حفظ القرآن وبعد حصوله على شهادة القبول سنة 1943، التحق بمتوسطة (Ferry Jules) بمدينة قسنطينة،حيث أقام عند أسرة عبد الحميد بن باديس إلى غاية سنة 1946 وكان في صفوف حركة «انتصار الحريات الديمقراطية» كرئيس لخلية الخروب متخفيا بنشاطه التجاري. غير أن شكوك السلطات الاستعمارية حول أمره والضغوط التي سببتها لأهله اضطرته إلى الانتقال إلى تونس، وهناك واصل دراسته الثانوية. عاد من جديد إلى الجزائر عام 1950 لمواصلة نشاطه الحربي. وفي سنة 1952 عيّن مسؤولا للحرب على مستوى دائرة الحروب و ذلك العام قام شيحاني بجولة في عدة مدن. قسنطينة، تلاغمة، باتنة،خنشلة، آفلو وبشار،بهدف تعبئة الجماهير للعمل المسلح مستعملا اسما مستعارا(سي طاهر) ضمن خلية تابعة للمنظمة السرية ثمّ في فيفري 1953 عين مسؤولا عن الدائرة الحزبية الغربية تحت اسم سي هواري.وقد سعى شيحاني لإصلاح شؤون التنظيم السياسي للحزب في هذه المنطقة متسترا بنشاطه التجاري دائما.وعندا انقسام حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (بين مصاليين و مركزيين) كان هو من المؤيدين لفكرة المركزيين في استعمال العمل المسلح الفوري من أجل الاستقلال. التحق بمنطقة النمامشة باسم مستعار ثالث سي مسعود حيث عقد اجتماعا بحضور (مسؤول المنطقة الثانية في الولاية الأولى فيما بعد) محمود الشريف سليماني في ديسمبر 1953 تم فيه تقييم وضع الحركة. و قد دعا شيحاني خلال هذا الاجتماع إلى العمل المسلح ضد الاستعمار، خاصة وأن الثورة المسلحة قد بدأت في تونس و المغرب. وبعد مشاركته في مؤتمر الحزب الخاص بالمركزيين المنعقد في الجزائر العاصمة في أوت 1954 حيث رافع لصالح العمل المسلح، لم يكتف بهذا بل شارك شيحاني في اجتماع تحضيري للثورة انعقد بإحدى قرى إيشمول بصفته نائب قائد المنطقة الأولى أوراس النمامشة لوضع

خطة الهجوم ليلة أول نوفمبر 1954 من خلال تعيين المناطق و الأفواج و توزيع المهام و الذخيرة.وبعدما عند ما قرر بن بولعيد، قائد المنطقة الأولى، الذهاب إلى تونس الجلب الأسلحة،عينه وأوكل إليه كل المهام القيادية العسكرية في المنطقة. وبعد اعتقال بن بولعيد على الحدود الليبية حوّل شيحاني مقر القيادة من الأوراس إلى النمامشة في صائفة 1955 وعمل على توسيع نطاق العمليات العسكرية نحو وادي سوف وسوق أهراس وعن ظروف وفاته، تذكر الروايات الرسمية أنه استشهد في معركة الجرف التي خطط لها وشارك فيها،غير أن روايات أخرى تشير أنه اغتيل جراء دسيسة من اثنين من نوابه في أكتوبر 1955 .أنظر:

Achour Cheurfi .La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours: dictionnaire biographique .Ed Casbah ,Algérie.2001 ,

وأنظر كذلك: مجلة أول نوفمبر، الشهيد شيحاني بشير،1987**، العدد**81. **وأيضاً: مجلة أول نوفمبر، معركة الجوف ذكرى البطولة والتضحية** 1988**، العدد** 89.

- **فرانسيس جانسون (son Jean Francis)**:فيلسوف وصحفي فرنسي كان مديرا لمجلة الأزمنة الحديثة،كان قريباً من سارتر (1980-1905) متعاطفا مع الجزائر قبل حرب التحرير الوطني بوقت طويل،وفي ديسمبر 1949 قام بسلسلة من المحاضرات في الجزائر وكتب بانتظام في جريدة الجمهورية الجزائرية التابعة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA ، ألف مع زوجته السيدة كوليت سنة 1955 كتابا بعنوان الجزائر الخارجة عن القانون (L'Algérie hors la loi)، وفي السنة التالية شرع في تقديم خدمات للثورة الجزائرية:فإيواء جزائري بالنسبة إليه يعادل تخليص رجل من التعذيب. ثم عمل بمثابة «سائق أجرة» لمسؤلي جبهة التحرير الوطني، وجند الكثير من حوله. كما ظل فرانسيس جانسون يمارس حياة عامة عادية إلى غاية وصول، عمر بوداود في 1957 المسئول الجديد لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا الذي فرض احترام قواعد العمل السري يوم 12 أكتوبر 1957 ، وكان ذلك بمثابة تاريخ تأسيس شبكة جانسون التي التحمت

في ذلك اليوم مع شبكة القساوسة العمال، وقد جلب دخول هنري كوريـال الساحة، في خريف 1957، مزيدا من الفعالية للشبكة حيث تم تنصيب خطوط نحو سويسرا وبلجيكا وألمانيا حيث كانت جبهة التحرير الوطني تتوفر على فرع لها في دوسلدورف ففي هولندة طبع ميشال رابتيس المدعو بابلو،وهو قائد تروتسكي من الأممية الرابعة نقودا فرنسية مزورة لجبهة التحرير الوطني.الأمر الذي انتهى باعتقالات في صفوف «حاملي الحقائب» لكن في شهر فيفري 1959، وبعد موجة جديدة من الاعتقالات، انكشفت حقيقة الرئيسي، جانسون للناس وقرر منشطها الرئيسي لأسباب أمنية، الابتعاد عن العمل النشط وقدم ندوة صحفية سرية في قلب باريس. وفي 5 سبتمبر 1960،افتتحت جلسة محاكمة 6 جزائريين و18 من حاملي الحقائب الفرنسيين – بدون فرانسيس جانسون – أمام محكمة عسكرية كان عليها محاكمتهم بتهمة المساس بـ «الأمن الخارجي للدولة» ولقطع الطريق أمام أي تظاهرة سياسية للمتهمين– هذه المحاكمة تحولت بفضل براعة والتزام المحامين الاثنين والعشرين وخاصة الأستاذين فارجاس ودوما إلى محاكمة حرب الجزائر قدم بول تيتقان الأمين العام السابق لمحافظة شرطة الجزائر العاصمة شهادة شجاعة. نعم التجاوزات والتعذيب كان السبب في جعله يغادر وظيفته. وفي الغد، أحدثت رسالة جان بول سارتر التي قرأها الأستاذ دوما مفعول القنبلة: إن فيلسوف الوجودية الشهير يؤيد «حاملي الحقائب» استدعى المحامون دعما لمرافعتهم، موقعي بيان 121 للإدلاء بشهاداتهم حول «الحق في العصيان» وعندما اختتمت المحاكمة في أول أكتوبر علمت فرنسا بأسرها أن هناك فرنسيين يساعدون الجزائريين لأسباب سياسية كان الحكم الذي أراد أن يكون مثاليا – السلطة كانت تأمل من ورائه في القضاء على أنصار الاستقلال– ثقيلا: الحكم على 14 متهما في الشبكة بعشر سنوات سجنا (الحكم الأقصى) وعلى ثلاثة آخرين من ثماني إلى خمس سنوات وتعرض الموقعون على بيان 121 لقمع فوري وغير متناسب. ولم يؤد اعتقال هنري كوريـــال وستة من منشطي شبكته يوم

25 أكتوبر، ثم ديديه فوزي، ثم إتيان بولو، إلى وقف عمل الشبكة وأخر محاكمة «لحاملي الحقائب» افتتحت يوم 9 جانفي 1962 محاكمة الكاهن دافيزي.ويمكن القول بأن فرانسيس جانسون كان أول فرنسي عارض سياسة بلاده العدوانية في الجزائر وقد تمكن من تنظيم شبكة دعم قوية في فرنسا وأوروبا خدمة للقضية الجزائرية (شبكة جانسون)، ونظرا لخطورة هذه الشبكة على المصالح الفرنسية التي كان يقودها تعرض جانسون لمضايقات الشرطة وملاحقتها له خاصة عام 1960 حيث أصدر مع بداية هذه السنة كتابا تحت عنوان حربنا (Notre guerre). كما قام بتأسيس جبهة أطلق عليها اسم جبهة دعم الثورة الجزائرية سنة 1961 كما أصدرت قبل ذلك إحدى المحاكم الفرنسية في حقه حكما بعشرة سنوات سجنا نافذة غيابيا وذلك في أكتوبر 1960 ، وقد مسه العفو العام الذي أصدرته السلطات الفرنسية في سنة1966.

أنظر: تاريخ الجزائر(1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954..وزارة المجاهد ين.الجزائر.2002. أنظر،عاشور شرفي،قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار،دار القصبة الجزائر، 2007، ص122،121.

- **قانون بوعلام**:من مواليد 01 جويلية 1918 بالصومعة(البليدة)دخل معترك الحياة السياسية كمناضل في صفوف حركة الانتصار من أجل الحريّات الديمقراطية بالإضافة إلى عضوية في المنظمة الخاصة كما يعتبر من الطلائع الأولى التي حصرت للعمل المسلح في منظمة المتيجة رفقة تسويداني وبوشعيب وبيطاط أسر يوم 05/ 11/ 1954 وحكم عليه بأربع مرات بالإعدام ومرة بعشرين سنة.

أنظر:عبد القادر ماجن، التحضير للثورة بناحية متيجة ووقائع اندلاعها مجلة أول نوفمبر، عدد 81، 1987، ص 16.



-**كوريـال هنري (Henri CURIEL)** (1914-1978):مناضل مناهض للاستعمار،ولد في مصر حينما كانت ترزح تحت استغلال مفرط،أنشأ تنظيما شيوعيا في خدمة نضال حركات التحرير الوطني المصرية والسودانية.عندما نشب النزاع العربي الإسرائيلي أخذ موقعا جعل منه أحد الرواد دعاة الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين.طرده الملك فاروق عنوة، فناضل في فرنسا إلى جانب رفاقه المصريين المنفيين.خلال حرب التحرير الجزائرية، قاد إحدى شبكات الدعم لجبهة التحرير الوطني،وهو ما أدى به إلى دخول سجن فرانسن.أطلق سراحه في نهاية الحرب، وبقي وفيا للمثل الأعلى الشيوعي، أنشأ تضامنا مع مناضلين فرنسيين من بينهم شيوعيون، ورهبان عماليون، وقساوسة ونقابيون وشخصيات يسارية من مشارب شتى.غايته في ذلك إفادة حركات التحرير الوطني والشبكات المناهضة للفاشية (في إسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار وكايتانو، ويونان العقداء) من الخبرة المتجمعة خلال دعم المكافحين الجزائريين.طوال خمسة عشر سنة، وضمن الاحترام التام لخيارات التنظيمات المعنية، تم تقديم مساعدات فعالة إلى حركات مختلفة مثل المؤتمر الوطني الإفريقي لمنديلا والمقاومة الشيلية ضد بينوشي. وقد كانت هذه المساعدة تقدم بخلفية اضطهاده ولعمله النضالي الثابت المتفاني وقد كلف ذلك العمل هنري كوريات النفي والسجن والموت في 4 ماي 1978حيث اغتيل بباريس من قبل فريق من العصابات السياسية، وقد فشل التحقيق البوليسي والقضائي في الكشف عنهم.هذه الجريمة السياسية بقيت بدون عقاب لأن الملف تم تصنيفه والوصول إلى أرشيف المخابرات الفرنسية حيث تنام الحقيقة بقي مستحيلا.

أنظر، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية(1954-1962)، تر:عالم مختار،دار القصبة الجزائر،2007،ص 285،286. وأنظركذلك :تاريخ الجزائر(1830-1962). القرص المضغوط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954..وزارة المجاهدين.الجزائر.2002.



محساس أحمد (1923–2013): (**الأصح مهساس**) المدعو علي،ببودواو،ولد في 17نوفمبر 1923، من عائلة قروية، غادر مقاعد الدراسة سنة 1940، وهو لايزال في المرحلة الثانوية، انضم إلى شبيبة حزب الشعب الجزائري في بلكور سنة 1941، أوقف لأول مرة من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه السياسي في شبيبة الحزب، في نفس السنة، تم إيقافه مرة أخرى سنة 1945، وأطلق سراحه بعد عام، عين عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، وبعد سنة عضوا قياديا في المنظمة الخاصة. ألقي عليه القبض بعد اكتشافها سنة 1950، وفرّ من سجن البليدة رفقة أحمد بن بلة في أواخر سنة 1951، ثم هرب سنة 1952 إلى فرنسا، حيث انضم إلى اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، عين في أواخر سنة 1956 مسؤولا سياسيا وعسكريا على قاعدة تونس من طرف أحمد بن بلة، وبعد مؤتمر الصومام عوض بالعقيد عمر أعمران،ثم كلف بشبكة الدعم اللوجيستيكي على مستوى أوروبا، وبعد الاستقلال شغل عدة مناصب سامية منها مدير صندوق الحيازة على الملكية والاستغلال الريفي ومدير الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ثم وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي(1963–1968).وفي 20 أيلول 1964 تم انتخابه نائبا للجزائر العاصمة ثم عضواً في المكتب السياسي واللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني و عضواً في مجلس الثورة.وفي عام 1966 لجأ إلى فرنسا ليعود إلى أرض الوطن عام1981.وفي عام 1981 تولى منصب مستشار بالشركة الوطنية للنشر و التوزيع حيث أنشأ اتحاد القوى الديمقراطية في إطار تكريس التعددية الحزبية عام 1989.وفي كانون الثاني الماضي عين الفقيد ضمن الثلث الرئاسي بمجلس الأمة. وافته المنية يوم الأحد 24فيفري 2013. عن عمر يناهز 90عاما.كان المناضل الراحل أحمد محساس كاتباً ومفكراً ملتزماً بالهوية العربية والإسلامية للجزائر ولمسيرة التحرير والتغيير وللتذكير أن المجاهد الراحل أحمد محساس حاصل على شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع.وترك عدة مؤلفات منها نذكر منها:

- أفكار من حركة الوحدة العربية و أفاقها، 1974.
- التسيير الذاتي في الجزائر، 1975.
- الجزائر الديمقراطية و الثورة، 1978.
- الحركة الثورية في الجزائر، 1979.

أنظر: تاريخ الجزائر(1830-1962).القرص المضغوط،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر 1954.وزارة المجاهد ين.الجزائر.2002. وأيضا:محمد عباس،ثوار عظماء مطبعة دحلب،الجزائر،1991،ص 149.وأنظر كذلك:رابح خدوسي،موسوعة الأدباء والعلماء الجزائري،دار الحضارة، الجزائر، 2002.

- **مهري عبد الحميد**(1926-2012):ولد في 3 أفريل 1926 بالحروش (سكيكدة)،في عائلة فقيرة جدا.عضو في حزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD. قرر عام 1948 الرحلة إلى مدينة تونس للدراسة بالزيتونة.تولى مهام حزبه بتونس،ونظم الهجرة الجزائرية، وعقد صلات وثيقة مع الحزب التونسي للدستور الجديد.في 1951،عاد إلى الجزائر العاصمة للانضمام إلى اللجنة الإسلامية في حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD وقاد الصحافة العربية التابعة للحركة. بعد مؤتمر أفريل 1953، أصبح عضوا في اللجنة المركزية. في 1954،اتصل ببوضياف وقدم له مبعوثين مغربيين (هاشمي عطود،محمد حمادي الحزيز المدعو«الريفي») مرسلين من قبل عبد الكريم لعقد اتصالات بالجزائر وتونس والمغرب، توقعا لشن كفاح منسق على المستوى المغاربي.اعتقل في نوفمبر 1954، وأطلق سراحه في 1955، فالتحق بالقاهرة ومن هناك أرسل إلى دمشق في جويلية 1955،كممثل دائم لجبهة التحرير الوطني.عين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA في سبتمبر 1958،ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ CCE في 1957،ثم في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA في سبتمبر 1958 كوزير لشؤون المغرب. مثّل حكومته في 1958 في ندوة طنجة،التي ضمت أهم الأحزاب الوطنية بالمغرب، عين وزيرا للشؤون الاجتماعية والثقافية

في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA الثانية (1960-1961)، ترك الشؤون السياسية في 1962 لتولي مديرية المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة (1964-1970) (1978-1979)، ثم عين وزيراً للإعلام والثقافة(1980-1979)، ثم سفيراً بباريس (1984) ثم أمين عام جبهة التحرير الوطني (من أكتوبر 1988 إلى 1996).غير أنه انسحب من الحياة السياسية منذ إزاحته من منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني عام 1996، لكنه بقي يناضل من أجل التغيير والتداول السلمي للسلطة إلى آخر أيامه من خلال المحاضرات والملتقيات التي شارك فيها.وتوجه برسالة بتاريخ السادس عشر من فبراير 2011،إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حول الوضع السياسي في البلاد، ودعا فيها إلى تقييم نقدي شامل لنظام الحكم وممارساته منذ الاستقلال. كما دعا في رسالته إلى إقامة نظام حكم ديمقراطي حقيقي قادر على حل مشاكل البلاد والإسراع بإزالة كل القيود التي تحول دون حرية التعبير أو تحد منها.توفي عبد الحميد مهري صبيحة يوم الاثنين 30 جانفي 2012 عن عمر يناهز 85 عاما بعد أسابيع من الصراع مع المرض بمستشفى عين النعجة العسكري بالعاصمة الجزائرية. ووُري عبد الحميد مهري الثرى في مقبرة سيدي يحيى بالعاصمة في جو جنائزي مهيب،وبحضور قياسي للشخصيات الوطنية والسياسية،التي جاءت لتوديع ابن الثورة وأبي السياسة في الجزائر.

أنظر، عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر:عالم مختار،دار القصبة الجزائر،2007،ص355،354.

- **ولد قابلية دحو أزوران**:مـن مواليد 04 ماي 1933بطنجة (المملكة المغربية)،عضو في الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جامعة تولوز بفرنسا سنة 1955.

- حصل على شهادة البكالوريا سنة1955.ثم شهادة دراسات في الحقوق- كلية تولوز سنة 1956.إلتحق بجيش التحرير الوطني سنة 1957(بالولاية الخامسة -المنطقة السادسة) وكان من بين الطلبة الجزائريين الذين التحقوا



بالمؤسسات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية في الخارج،أشرف على مهام الإمداد بالسلاح للثورة الجزائرية في قاعدة طرابلس،كما كان ضمن بعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(GPRA) في اتفاقيات إيفيان (مفاوضات ليروس)- بصفة خبير في المسائل العسكرية.أما بالنسبة لمساره المهني فقد تقلّد العديد من المناصب وكلف بالكثير من المهام السياسية والإدارية نذكر منها:

- 1980 – 1983 :أمين عام وزارة الداخلية.
- 1963– 1964 : والي مستغانم.
- 1964–1965 : والي تيارت.
- 1965–1970 : والي تلمسان.
- 1970– 1974 :والي وهران.
- 1974– 1978 :والي سكيكدة.
- 1978– 1980 :والي الجزائر العاصمة.
- جانفي 2001– ماي 2001 :عضو مجلس الأمة.
- 2001 :وزير منتدب مكلف بالجماعات المحلية.
- ماي 2010: وزير الداخلية والجماعات المحلية.

أنظر الموقع على شبكة الإنترنيت: http://xn--mgbaa2be1idb4afr.xn.

وأنظر كذلك:محمد الشريف ولد الحسين عناصر للذاكرة،حتى لا أحد ينسى(من المنظمة الخاصة 1947 إلى استقلال الجزائر1962، دار القصبة.الجزائر،2009، ص100.

- **يوسفي أمحمد** :بدأ نضاله في فترة مبكرة من شبابه حيث التحق بالمنظمة السرية لحزب الشعب الجزائري PPA في حي بلكور بالعاصمة CJB .عضو اللجنة المركزية «والأركان العامة في المنظمة الخاصة الشبه عسكرية «OS» وقدتم توقيفه في شهر أفريل 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة وحكم عليه ب 06 سجنا نافذة ثم في سنة1955 أطلق سراحه ثم أعيد توقيفه مرة ثانية في باريس لكنه نجح في الهروب متجها إلى طرابلس ثم إلى القاهرة قبل أن ينتهي به المطاف

في الولاية الخامسة حيث أصبح عضوا في جيش التحرير الوطني ALN ومسؤول التسليح والدعم اللوجيستيكي في وزارة التسليح والعلاقات العامة إلى غاية الاستقلال.ثم عين مديرا عاما للأمن الوطني عام 1963 ،حيث تمكن من تنظيم الشرطة على الصعيد الوطني ومن عام 1964 إلى 1970 شغل منصب سفير الجزائر بسويسرا. **أنظر:**

M'HAMED YOUSFI. LE COMPLOT.(ALGERIE19501954-).ED ENAL.ALGER. 1986.P 241.

فهرس المحتويات

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

المؤلف الدكتور: الطاهر جبلي

- من مواليد 1971 بالعفرون ولاية البليدة.
- ليسانس في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1995.
- ماجستير في تاريخ الثورة التحريرية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر. 2001.
- دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، 2010.
- إطار، ملحق بالبحث بالمتحف الوطني للمجاهد أكتوبر 1996 إلى أوت 2001.
- أستاذ مشارك بقسم التاريخ، جامعة الجزائر للسنة الجامعية (2000 - 2001).
- عضو اللجنة العلمية بقسم التاريخ وعلم الآثار بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. 2001 - 2013.
- أستاذ محاضر أ. بقسم التاريخ بجامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

مما لاشك فيه أن حركية النشاط الثوري منذ الانطلاقة في ليلة أول نوفمبر 1954 إلى غاية يوم وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ظلت في أمس الحاجة إلى السلاح باعتباره أهم آليات العمل الثوري الميداني المباشر وستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على قضايا متعددة مرتبطة بموضوع شامل يعنى بالبحث في مسائل التسليح الذي يمكن اعتباره أحد أهم الروافد التي ساهمت في صناعة العديد من الانتصارات العسكرية خلال سنوات الثورة التحريرية والوقوف عند الظروف والإمكانيات التي سخرتها قيادة الثورة لتأمين هذا النوع من العمليات العسكرية.

من المقدمة



9 789961 672891

انجز هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في اطار تظاهرة

قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015